

نصوص سياسية

تشخيص وحلول وتعبئة ومبادرات للمشكلة السياسية
في العراق ما بعد ٢٠٠٣

من خطب سماحة المرجع الديني

الشيخ محمد اليعقوبي



نصوص سياسية

تشخيص وحلول وتعبئة ومبادرات للمشكلة
السياسية في العراق ما بعد ٢٠٠٣

دار الصادقين
للطباعة والنشر والتوزيع
النجف الاشرف / شارع الرسول ﷺ

٠٧٨٠٨٢٨٩٣٦٤

الطبعة الأولى

١٤٣٥ هـ - ٢٠١٤ م





توجيهات الحوزة إلى الشعب أثناء حرب إسقاط النظام^(١)

بسم الله الرحمن الرحيم

بعدها قمنا بجولة على علماء الحوزة الشريفة خرجنا بهذه التوجيهات العامة في هذا الظرف الحرج انطلاقاً من حرص الحوزة ومسئولياتها تجاه أبناء المجتمع، فعلى الجميع الالتزام بها، قال تعالى: [أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ] (النساء: ٥٩):

١- التركيز على وحدة الصف وعدم التركيز على الأسماء، وليكن العنوان الذي يجمعنا اسم الحوزة الشريفة.

٢- إقامة صلوات الجماعة في الجوامع من قبل طلاب الحوزة والحث على الحضور المكثف من قبل أبناء المجتمع.

٣- إقامة صلاة الجمعة في المواضيع التي تحددها لجنة من قبل الحوزة العلمية في النجف، ويؤمها ويخطب فيها فضلاء الحوزة على التناوب، ويجب على الجميع الالتفاف حولهم والصلاة خلفهم دون النظر إلى الجهة التي ينتمون إليها.

٤- إعداد لجنة محلية مكونة من وجهاء المنطقة وطلبة الحوزة لتنظيم شؤون المنطقة سواء الإدارية أو الاجتماعية أو الصحية.

٥- عدم التجاوب مع أي حزب أو سلطة أو اتجاه خارجي، لعدم وضوح مناهجهم وأطروحاتهم، ومدى مطابقتها لرؤى الحوزة العلمية الشريفة.

(١) صدرت هذه التوجيهات والنظام الصدامي المقبور محاصر في بغداد يوم ٣ صفر ١٤٢٤ الموافق ٢٠٠٣/٤/٦ قبيل سقوطه.

- ٦- الحفاظ على الممتلكات العامة وحمايتها وتأمين الأموال العامة داخل البيوت الأمانة إلى حين صدور تعليمات جديدة من الحوزة.
- ٧- توزيع المساعدات للمحتاجين من خلال المساجد أو الوجهاء أو وكلاء المواد الغذائية، وحرمة حالات الإذلال التي تحصل أثناء توزيع المساعدات القادمة.
- ٨- على أئمة الجمعة والجماعة التطرق إلى المواعظ الأخلاقية والحالات الاجتماعية المنحرفة المعاصرة وعدم الخوض في الأمور التي تثير الفرقة والتشتت.
- ٩- المحافظة على الهدوء وعدم تصفية الحسابات الشخصية في الوقت الحاضر.
- ١٠- احترام التركيبة الاجتماعية سواء الأديان السماوية، أو المذاهب الدينية أو القوميات المختلفة.
- ١١- دعوة موظفي الدوائر الرسمية والخدمية لمزاولة أعمالهم والعودة إليها، أما ما يتعلق برواتبهم فتنظم من قبل اللجنة المشرفة بمراجعة الحوزة العلمية الشريفة.

٣ صفر ١٤٢٤

٢٠٠٣/٤/٦

الشعب العراقي إيجابيات ومسؤوليات^(١)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله الطاهرين.

لقد عانى الشعب العراقي الكريم ما لم يعاناه شعب على مدى التاريخ، فقتل منه الملايين وسُجن وسُرد منهم ملايين أخرى وما ذلك لنقص فيه وانحطاط على ما أرجو، بل لأنه الشعب الذي سيحتضن دولة العدل الإلهي في اليوم الموعود، وهذا يتطلب منه التعرض لأنواع البلاء وأشدّه حتى يكون مؤهلاً لنصرة الأمام لكل ما تتطلبه من أعباء وتضحيات جسيمة، وكانت المحنة^(١) الأخيرة قاسية على شعبنا المظلوم، عانى فيها الكثير من القتل والحرمان والترويع والتشريد، مما يضاف إلى سجل المآسي التي مرت به، ومع كل ذلك فإن المراقب للساحة بمنظار إسلامي واعٍ يشاهد حالات ايجابية مهمة لا ينبغي إغفالها أشير إليها باختصار:

١- التوجه إلى الله تعالى والالتزام بشريعته، حيث تجد المساجد والمشاهد المقدسة ممتلئة بالمصلين، وأصوات الذكر والدعاء وتلاوة القرآن وزيارات المعصومين عليهم السلام تتصاعد من كل مكان، وهذه العودة إلى

(١) كلمة الحوزة العلمية إلى الملايين من زائري ضريح الإمام الحسين عليه السلام يوم الأربعاء في العشرين من صفر سنة ١٤٢٤ الموافق ٢٠٠٣/٤/٢٣ كتبها سماحة آية الله الشيخ محمد اليعقوبي (دام ظلّه).

(١) المراد به حرب أمريكا وحلفائها على العراق لإسقاط صدام وما تلاها من تدمير البنية التحتية للدولة.

الله تعالى والرجوع إليه هو العلاج للمشاكل والأزمات الذي نثبت به هويتنا وانتماءنا وشخصيتنا، فاستحق الشعب الكريم بذلك (النصر الإلهي) ورفع البلاء وإزالة كابوس الظلم كما حثَّ الله تعالى وضرب مثلاً عليه قوم يونس عَلَيْهِ السَّلَامُ، قال تعالى مبتدئاً بأداة الحث والتحريض لولاً: [فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ لَمَّا آمَنُوا كَشَفْنَا عَنْهُمْ غَدَابَ الْخَزْيِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَمَتَّعْنَاهُمْ إِلَى حِينٍ] (يونس: ٩٨).

فهذا هو موقف المسلم ورده في الأزمات والمحن، وعن هذا الطريق يعلن هويته والجهة التي ينتمي إليها، فنحن ننتمي إلى هذه الأماكن المقدسة وهذه الشعائر الشريفة.

٢- الطاعة الكاملة للحوزة العلمية الشريفة والالتزام بتعاليمها وأوامرها، فما أن أمرت الحوزة بترك السلب والنهب من الممتلكات العامة حتى امتنعوا، وحين أمرتهم بإعادة المسروقات أعادوها، وحين أمرتهم بالتوجه إلى محلات عملهم ووظائفهم لتسيير الخدمات للناس توجهوا، فالمجتمع إذن يعرف بوضوح قاداته الحقيقيين الذين يعملون بإخلاص من أجل سعادته وضمن الحرية والعدالة له؛ لأنهم المتفهمون لشريعة الله تعالى والساعون إلى تطبيقها بالشكل الصحيح [أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمْ مَنْ لَا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يُهْدَىٰ فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ] (يونس: ٣٥).

٣- الوعي التام لما يجري في الساحة وأهداف اللاعبين فيها، فكان موقفهم في المحنة الأخيرة يدل على فهم جيد، ولم ينجرّف مع الأهواء والعواطف أو الإغراءات، ولا تأثر بالتضليل الإعلامي والسياسي، بل بقي موقفه متزاناً ومتوازناً مما أذهل المراقبين للوضع والمتخصصين بقراءة

المستقبل، وأفضل توقعات وتخمينات الذين تحدثوا كثيراً عما سيقع، وفق المعطيات التي بين أيديهم ووفق رؤيتهم، ولم يحسبوا لوعي هذا المجتمع المسلم وقوة أرادته أي حساب.

٤- الوحدة وتراص الصفوف وتذويب الخلافات سواء كانت دينية أو شخصية أو اجتماعية، وهذه المسيرات الجماهيرية التي خرجت ولا زالت تخرج وهي تطالب بتوحيد الأمة مهما كانت اتجاهاتها المذهبية أو الطائفية أو العرقية، حيث تسير الجموع متحابّة متألّفة قد جمعتها الأهداف المشتركة (عراق مسلم، حر، مستقل، تتحقق فيه العدالة وتكفل فيه حقوق الإنسان، لا استبداد فيه لأحد، ولا استثثار بشروات الأمة ولا تبيد لطاقتها)، وحتى حينما كان يشعل المغرضون والجهلة فتنةً لكي يفرقوا بين الإخوة كانت النتائج تأتي بعكس ما يخططون له، وتكون نفس الفتنة سبباً للوحدة والتقريب وتناسي الاختلافات الجزئية.

وكل هذه النتائج الطيبة وغيرها مما لم نذكر هي من الرحمات الإلهية وألطف صاحب العصر الإمام المهدي عليه السلام لهذا الشعب الذي جاهد وضحي من أجل الاحتفاظ بهويته الإسلامية وشخصيته الأصيلة.

ونحن مُطالبون أن نبقي على نفس الهمة والعزيمة بل نزيد منها لما ينتظرنا من تحديات بعدة اتجاهات:

١- السياسية: حيث يسعى الشعب لاغتنام الفرصة في تشكيل حكومة نابعة من صميمه ذات أرادة مستقلة لا تخضع للأجنبي وتوفر له حقوقه وتسعى لتحقيق آماله، في حين يريد الآخرون فرض الحكومة التي تخدم مصالحهم.

٢- العقائدية والأخلاقية: فإن الانفتاح والحرية المدعاة ستحمل معها الكثير مما يتنافى مع مبادئ الإسلام وتعاليمه، وسيكون ذلك مدعاة للتمحيص والابتلاء الشديد الذي لا ينجو منه إلا من امتحن الله قلبه بالإيمان وتمسك بدينه وأطاع ولاة أمره الحقيقيين.

٣- الاجتماعية فإن النظام العالمي الجديد يتطلبُ نظاماً وأوضاعاً اجتماعية لا تتلاءم مع تركيبة الأمة وثقافتها الأصيلة، وستتغير أنماط العلاقات والمعايير المتحكمة فيها.

أمام هذه التحديات العظيمة الذي شاء قدرنا أن نكون أمام مفرق طريقين فيما أن نؤدي واجبنا كما ينبغي ونرد الأمانة إلى أهلها فيؤتينا الله كفلين من رحمته، أو نقصر لا سامح الله تعالى فنظلم أنفسنا ومجتمعنا ونضع علامة سوداء في تاريخ أمتنا.

فما هي المسؤوليات الملقاة على عاتقنا في هذا الظرف العصيب، إنها باختصار:

١- الرجوع إلى الله تعالى والتمسك بشريعته وتنظيم حياتنا كلها في العبادات والمعاملات على أساس المنهج الإلهي السديد، والإكثار من ذكر الله تعالى والدعاء والاستغفار والاستعانة به واللجوء إليه [وَأَسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ] (البقرة: ٤٥).

٢- تجديد البيعة مع إمامنا وولينا بقية الله في أرضه الإمام المهدي عجل الله فرجه بوضع يدنا اليمنى بيدنا اليسرى، لتكون الأولى عن الإمام عجل الله فرجه والثانية عن المبايع، وإن تكون البيعة حقيقية بمعنى أن نطيعه ونعمل كل ما يرضيه ونتجنب ما يسخطه.

٣- الحضور المكثف في المساجد لإقامة صلوات الجماعة والشعائر الدينية والتأكيد على إقامة صلاة الجمعة في كل مكان سواء في المساجد أو الساحات العامة، وان تكون خطبتا الصلاة واعية وبمستوى التحديات الموجودة في الساحة ومعبرة عن الواقع، فإنها رمز وحدتنا وشعار عزتنا.

٤- المحافظة على الوحدة ونبذ الخلاف والتأكيد على القواسم المشتركة التي تجمعنا وهي كثيرة، أما الجزئيات المختلف فيها فيحتفظ بها كل واحد لنفسه، وقطع الطريق أمام كل من يحاول بذر الفتنة وشق عصا المسلمين.

٥- الطاعة الكاملة للحوزة العلمية الشريفة في النجف الأشرف، والالتزام بتوجيهاتها ومواقفها تجاه مختلف القضايا والأحداث، واعتبارها الممثل الشرعي للشعب والمعبر عن مطالبه وتطلعاته، فإنها ستسعى بمقدار جهدها لتحقيق هذه المطالب.

٦- الاحتفاظ بهويتنا الإسلامية ورفض ومقاطعة كل محاولة لمصادرتها والتأثير فيها ومحاولة تمييعها بالوسائل المذكورة للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

٧- استمرار التظاهرات والمسيرات السلمية والتجمعات الجماهيرية التي تحمل شعارات واعية وحضارية ومعبرة عن مطالب الشعب، والتي (أولها) تشكيل حكومة تمثل جميع فئات الشعب وتياراته لتعيد الأمن والاستقرار و (ثانيها) وضع دستور للبلاد يقوم على أساس الإسلام ولا يخالفه بحيث يكون مصدر التشريع هو الإسلام وتدعوا إلى انتخابات حرة.

٨- التجرد عن الأنانية وحب الذات والنظرة الضيقة بل الواجب هو

العمل تحت الإطار العام الذي يجمعنا جميعاً.

٩- عدم التقاطع في العمل مع كل المخلصين الذين يسعون لاسترداد حقوق الشعب المظلوم.

١٠- عدم التأثر بالإشاعات والأخبار التي لا تستند إلى أساس صحيح فيجب التأكيد والتثبت من الخبر قبل نقله، قال تعالى: [إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا] (الحجرات:٦).

وأنتم أيها المؤمنون بزحفكم المبارك المليونى إلى هذه الأرض الطاهرة كربلاء التي سال على ثراها دم سيد الشهداء قد تحملتم العناء والجهد وضحيتم بالكثير من أجل تكريس الأهداف التي خرج من أجلها الحسين عليه السلام وعبر عنها بقوله: (وإنما خرجت لطلب الإصلاح في أمة جدي محمد صلى الله عليه وآله ولأسير بسيرة جدي وأبي صلوات الله عليهما ولأمر بالمعروف وأنهى عن المنكر) فاثبتوا على ما أنتم عليه والتي تتجسد في النقاط أعلاه ولا تتوانوا في طلبها حتى تتحقق، والله معكم ولن يتركم أعمالكم.

(إِنْ تَنْصُرُوا اللَّهَ يَنْصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ) (محمد:٧)

خطبتا صلاة الجمعة المباركة في الصحن الكاظمي الشريف^(١)

الخطبة الأولى:

أعوذ بالله من الشيطان الرجيم. بسم الله الرحمن الرحيم.
الحمد لله كما يستحقه حمداً كثيراً وصلى الله على خير
خلقه محمد وآله الطيبين الطاهرين وسلّم تسليماً..
(اللهم إني أفتح الثناء بحمدك وأنت مسدّد للصواب
بمنك وأيقنت أنك أرحم الراحمين في موضع العفو
والرحمة وأشد المعاقبين في موضع الكبرياء والعظمة)

أوصيكم عباد الله بتقوى الله فإن فيها السعادة والطمأنينة والأمن
والسلام في الدنيا والنجاة والفوز بالدرجات الرفيعة في الآخرة، وقد لخص
بعضهم تعريف التقوى بأن يجده الله حيث أمرك ويفتقدك حيث نهاك،
فكل قول أو فعل أو تصرف أو فكرة لا بد أن تعرض على القانون الإلهي
فإن وافقته أداها ونفذها وإلا نبذها وأعرض عنها، وقد حذر الله تعالى عباده
من نفسه فقال عز من قال [ويحذر كم الله نفسه] وهذه التقوى هي بعض ما
يمكن أن يكون شكراً لله تعالى على نعمه فإن شكر النعمة إنما يكون

(١) أم سماحة الشيخ يعقوبي صلاة الجمعة في الصحن الكاظمي الشريف بحضور آلاف
من المؤمنين اكتظ بهم الصحن وخارجه، بتاريخ ٢٢/صفر/١٤٢٤هـ الموافق
٢٥/نيسان/٢٠٠٣م وقد اختصرنا من الخطبتين ما تكرر في بيان زيارة الأربعين، وكان
قد ذكر فيه التحديات المقبلة على البلاد وكيفية مواجهتها.

بتوظيفها في طاعة الله تعالى وعدم استعمالها في معصيته.

لم يكن ما شهده العراق في زيارة الحسين عليه السلام بمناسبة ذكرى مرور أربعين يوماً على استشهاده حدثاً عابراً، أو أنه مجرد شعيرة دينية بل إن فيه الكثير مما يستحق الوقوف والتأمل، بل الإكبار والإشادة والتقدير حتى تزداد ثقتنا بأنفسنا في مقابل المحاولات المنظمة لإظهار الشعب وكأنه بعيد عن الحضارة والإنسانية^(١)...

١- تمسك الشعب بإسلامه العظيم وبخطه الأصيل رغم المحاولات الكثيرة التي بذلت لإبعاده عنه أو لتسميع عقيدته وتشويهها في ذهنه، وكانت روح الولاء والتضحية تتدفق في عروقه، فقد بذل المشاركون في هذه الشعائر الكثير من الجهد، وأصابهم الكثير من العناء، حيث سار هذا الكم الهائل مئات الكيلومترات مشياً على الأقدام من دون حمل أي مستلزمات السفر حتى الطعام والشراب، وتركوا أهلهم وديارهم في هذا الظرف العصيب حيث لا دولة ولا نظام، ولا جهاز لحفظ الأمن، ولا كفيل، وأمضوا الليالي والأيام في العراء مواساةً لأهل بيت النبوة الذين فعل بهم ذلك وتحملوه بكل سرور في سبيل حفظ هذا الدين وكرامة المسلمين، وتجلى هذا الولاء الصادق في البذل والإنفاق الذي قدمه

(١) في إشارة إلى تشويه وسائل الإعلام لصورة العراقيين بعد حوادث السلب للممتلكات العامة التي صدرت من البعض بسبب الشعور بالحرمان نتيجة سياسات الأنظمة المستبدة، مع أن الذي قادها ودبر عمليات السلب المنظم لممتلكات الشعب العراقي ودولته وحضارته هم آلاف تدرّبوا في الدول المحتلة وجاؤوا مع قواتها ليدمروا حضارة العراق وبنيتة التحتية حتى يعيدوا بناءه على مرادهم.

المؤمنون بكل سخاء ليس فقط في داخل مدينة كربلاء بل على طول كل الطرق المؤدية لها ولم يدعوا هذه الملايين تحتاج إلى شيء.

٢- وعي الشعب لمطالبه وحقوقه، فلم تكن شعارات المشاركين دينية صرفة بل كانت تعبر بصراحة عن تطلعاته وآماله وحقوقه التي يطالب باستردادها، وكانت الشعارات حضارية ومستندة إلى أسس شرعية لا يستطيع أحد إنكارها.

٣- إصراره على الوحدة والألفة والمحبة ونبذ الخلافات، فقد شاركت في الشعارات مختلف الطوائف من السنة والشيعة ومختلف القوميات من العرب والأكراد والتركمان وغيرهم، وكانت روح المودة والإيثار سائدة في هذا التجمع، وكل واحد يؤثر غيره على نفسه بالخير ويقيه بنفسه من سوء والشر.

٤- حسن الإدارة والتنظيم الرائع والسيطرة الكاملة على الأمن والاستقرار والنظام وتسيير الخدمات، فلم يسجل أي خلل أمني ولا حتى حادث مروري بسيط وكان الجميع يشعر بالطمأنينة رغم غياب الدولة وسلطة القانون، مما تعجز عنه أكثر الدول تقدماً، فإنها لكي تحافظ على سلامة تجمع أقل منها بكثير وتنظمه تجند الآلاف من الأفراد المزودين بأحدث التقنيات ومع ذلك فقد لا تسيطر على النظام.

ألا يكشف هذا عن قدرة هذا الشعب

نفسياً وعقلياً على إدارة نفسه بنفسه، وأنه بحوزته الشريفة وكوادره المختصة الكفاءة يمتلك من القدرات ما يؤهله لأن يقدم النموذج الحضاري الأرقى للبشرية؛ لأن عنده من الوسائل ما لا توجد عند غيره، وفيه قوة العقيدة والإخلاص التي توفر ما لا تستطيع تحقيقه كل الوسائل المادية، وهي قوة إن استفادت منها الحكومات وغرستها في نفوس شعوبها فإنها ستأتي عليها بالمعجزات. والذي حصل في كربلاء من الأمن والاستقرار وحفظ النظام من المعجزات.

كل هذه البركات إنما حصلت بفضل الله تبارك وتعالى ولبركة صاحب المناسبة الإمام الحسين عليه السلام سبط رسول الله صلى الله عليه وآله الذي هو ليس ملكاً للشيعنة فقط، بل يشعر جميع المسلمين بل كل الإنسانية أنه رمزهم وقدوتهم، بما جسد من مبادئ وقيم حيث قام بتلك التضحيات الجسيمة من أجل الأهداف النبيلة التي أعلنها للأمة بوضوح، وهي الإصلاح ونيل الحرية الحقيقية برفض الاستعباد والاستكبار والإذلال ورفض الظلم والعدوان، والاستئثار بشروات الأمة التي يجب أن تصل بعدالة إلى جميع أفرادها والمنع من تبديدها بنزق وجهالة على النزوات والشهوات الحيوانية وحرمان الأمة.

فإحياؤنا لذكرى الحسين عليه السلام باستمرار إنما هو تجديد للعهد معه عليه السلام ومع حفيده الإمام المهدي الموعود عليه السلام على مواصلة المسير على هذا النهج والتضحية من أجله الذي هو نهج كل التواقين للحرية والسلام

والمحبة والبناء، فبوركت جهودكم وأسأل الله تعالى أن يعوضكم بأحسن
العطاء ويتم نعمته عليكم ويحقق آمالكم.

أعوذ بالله من الشيطان الرجيم بسم الله الرحمن الرحيم إِنَّا
أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ، فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحَرْ، إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الْأَبْتَرُ.
صدق الله العلي العظيم.

الخطبة الثانية:

الحمد لله بجميع محامده كلها على جميع نعمه كلها التي ابتدأنا بها من غير استحقاق منا والصلاة والسلام على أمين الله على وحيه وعزائم أمره الخاتم لما سبق والفتاح لما استقبل والمهيمن على ذلك كله ورحمة الله وبركاته.

والصلاة والسلام على أئمة المسلمين والهداة الميامين أمير المؤمنين علي بن أبي طالب والحسن المجتبي والحسين الشهيد وزين العابدين علي بن الحسين والباقر محمد بن علي والصادق جعفر بن محمد والكاظم موسى بن جعفر والرضا علي بن موسى والجواد محمد بن علي والهادي علي بن محمد والعسكري الحسن بن علي والحجة المهدي بن الحسن قادتي وسادتي بهم أتولى ومن أعدائهم أتبرأ.

رغم أن الحوزة العلمية كيان عريق مضى على تشكيله أكثر من ألف عام، إلا أنه لم يحظ بالتركيز الإعلامي وتسلط الأضواء كالذي نعيشه هذه الأيام، ولعل وراء ذلك أكثر من سبب:

20

الأول: الالتفاف الجماهيري الواسع والولاء المطلق الذي أبداه الشعب للحوزة العلمية وتعبيره المستمر وبالفعاليات المختلفة عن اعترافه بالحوزة على أنها قيادته والممثل الشرعي له.

الثاني: المقدرة الجيدة للحوزة في إدارة أمور البلد وملء الفراغ

الذي حصل بغياب الدولة وكان ما حصل في زيارة الأربعين خير شاهد على ذلك رغم أن هذه التجربة جديدة عليها ولم تمارسها من قبل. هذان الأمران وربما غيرهما دفع المراقبين والمهتمين بالساحة العراقية إلى إحاطة الحوزة العلمية بعناية خاصة ودراسة معمقة، ومن هنا تولدت على الحوزة مسؤوليتان:

الأولى: تعريف نفسها للآخرين وإبداء ما تطلبه من أهداف ورؤى. والثانية: السعي الحثيث لتحقيق مطالب الشعب الذي أدى ما عليه تجاهها وبقي ما عليها تجاهه.

فالحوزة العلمية بشكلها المعروف اليوم يعود تأسيسها إلى أكثر من ألف ومائتي عام حين بدأ الإمام الصادق عليه السلام بتأسيس المدارس الدينية وحلقات الدرس في عدة علوم ونشر الفقهاء في البلاد المختلفة وأرجع الناس إليهم بعد أن وضع لهم الأسس والقواعد والأصول وأذن لهم في التفريع عنها، لذا نسب المذهب إليه رغم أنه عليه السلام واحد من اثني عشر إماماً أرسوا دعائم المذهب وتجزر خلال القرون بجهود العلماء وتضحياتهم قدس الله أرواحهم.

ويقف على قمة الهرم الحوزوي المراجع العظام أيدهم الله تعالى الذين يجب توفر عدة صفات فيهم (أهمها) النزاهة والموضوعية ونكران الذات وضبط شهوات النفس والالتزام الكامل فكرياً وسلوكياً بالشريعة المقدسة وهو ما نسميه بالعدالة. و(ثانيها) الاجتهاد وهي مرتبة علمية عالية تتحقق بفضل الله تعالى للعالم بعد جهد جهيد حيث تكون له القدرة على فهم واستخراج الحكم الشرعي من مصادره الأصلية أعني القرآن الكريم

والسنة الشريفة. وهي عملية معقدة ولذا لا يجوز لأحد أن يعبر عن آراء الشريعة وينسبها إليها إلا إذا كانت له القابلية على هذا العمل المضني. و(ثالثها) دقة النظر والإحاطة بالواقع الذي يعيشه ويساعده في ذلك مستشارون مؤتمنون.

وللحوزة العلمية عدة وظائف تُستفاد بالاستقراء من الأعمال التي أداها الأئمة المعصومون عليهم السلام في حياة الأمة منها:

١- تربية الناس وتكميل نفوسهم وهدايتهم وإصلاحهم وتقريبهم من طاعة الله تبارك وتعالى وتجنبيهم معصيته.

٢- تبليغ الأحكام وتعليم الناس مسائل الفقه في جميع شؤون حياتهم من عبادات ومعاملات.

٣- حماية كيان الأمة من الاضمحلال ومواجهة التحديات المختلفة التي تهدد هذا الكيان.

٤- مساعدة الأمة على إيصال الحقوق إلى أهلها وتوفير العدالة والأمن والاستقرار والسلام لأبناء المجتمع ورفع الظلم والحيث عنها.

من هنا نعلم أن شعبية الحوزة وجماهيريتها لم تأت من فراغ أو بعملية خداع للناس من خلال التظاهر بلباس القداسة، وإنما هي ناشئة من الخدمات العظيمة التي تؤديها للأمة والخصال الحميدة التي تتصف بها، كما أن تنوع الأعمال لها هي من صميم مسؤولياتها تجاه الله أولاً وتجاه

الأمة ثانياً ولا جديد فيها إلا الشكل وآلية العمل أما الهدف فهو واحد. والآن وقد منح الشعب تأييده للحوزة أصبح لزاماً عليها أن تعبر عن مطالبه بوضوح، وبصفتي أحد مجتهدي^(١) الحوزة العلمية في النجف الأشرف أستطيع أن أنقل رؤى الشريعة المقدسة (من وجهة نظري طبعاً) فأقول:- إن المطلوب في الحاكم أن يكون مسلماً عادلاً ولا يهم بعد ذلك أن يكون حوزوياً أو غيره، بمعنى أنه يحفظ لجميع الناس حقوقهم بكل إنصاف وعدالة من غير استبداد ولا استئثار ولا حرمان ولا ظلم ولا تبديد للطاقات في تصرفات غير عقلانية كما قال الإمام الرضا عليه السلام للمأمون العباسي (إنما يحتاج الناس من الأمراء عدلهم) وأن لا يتخذ قراراً مخالفاً للشريعة المقدسة وأن يستشير في آرائه.

وفي ضوء هذا الكلام المتقدم نطالب بالإسراع^(٢) بتشكيل حكومة مؤقتة تتصف بأنها وطنية حرة ذات أرادة مستقلة تنبثق بكل ديمقراطية عن مؤتمر يجمع كل القوى الفاعلة في الساحة العراقية التي تمثل الشعب بجميع تياراته وطوائفه وأعراقه، إذ لا يمكن بقاء هذا البلد على هذه الحالة من الفراغ السياسي، وسيمثل الحوزة العلمية في هذا المؤتمر وفد يضم عدداً

(١) قابل المصلون هذه الكلمات بالصلاة على النبي وآله الطاهرين باعتبارها أول إعلانٍ للشيخ اليعقوبي عن اجتهاده وهو ما كان يتلهم إليه الكثيرون.

(٢) هذا المطلب أذعن له قوات الاحتلال والأحزاب السياسية المتحالفة معها بعد أكثر من عام بعد فشل أطروحاتها ومشاريعها، وتكبّد الجميع خسائر فادحة في الأرواح والأموال والوقت.

من الأكاديميين والمتخصصين في السياسة والإدارة حيث يتدارسون^(١) الآن وضع برنامج عمل كامل، وهذا لا يتقاطع مع جهود الفصائل الأخرى العاملة بإخلاص، فإني أنظر إلى الجميع على أنهم روافد تصب في نهر واحد يجلب الخير والسلام والأمن لهذا المجتمع المظلوم. وتكون من أولويات هذه الحكومة:

١- إعمار البلد وإعادة الحياة الطبيعية إليه وتوفير الأمن والاستقرار.

٢- وضع الدستور المستند إلى عناصر كل كيان اجتماعي (الحرية، العدالة، الاستقرار، التآلف، حقوق الإنسان) وان تتكفل إحدى موادته بتشكيل لجنة فقهية تضم علماء السنة والشيعية لمراقبة الدستور والمنع من حصول أي مخالفة للشريعة.

٣- الدعوة إلى انتخابات حرة نزيهة لاختيار الحكومة والبرلمان.

أرجو إعلان تأييدكم لهذه المطالب بالصلاة على محمد وآل محمد.

وأدعو جميع الإخوة الذين يمنحون صوتهم إلى الحوزة العلمية أن يشاركو بمسيرات كبيرة تنطلق من ساحة المسرح الوطني إلى فندق فلسطين ميريدان يوم الاثنين المقبل في الساعة التاسعة صباحاً ليظهروا

(١) إشارة إلى سلسلة الاجتماعات التي عقدها سماحة الشيخ مع نخبة من هؤلاء خلال إقامته في بغداد لمدة ثلاثة أيام.

تأييدهم^(١).

هذه هي الحوزة وهذه هي مطالبها التي لا يستطيع أحد الاعتراض عليها، فهي تريد نشر العدالة والمحبة والسلام والخير في جميع الأرض وترفض العنف والإرهاب والعدوان والظلم وتعمل على إزالته، اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات الأحياء منهم والأموات وارحم شهداءنا خصوصاً الشهيدين الصدرين وجميع شهداء الإسلام.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ. إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ، وَرَأَيْتَ
النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجًا، فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ
وَاسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا. صدق الله العلي العظيم.

(١) انطلقت هذه المسيرة في موعدها المحدد الاثنين ٢٥/صفر/١٤٢٤ الموافق

٢٨/٤/٢٠٠٣، رغم سعي بعض الجهات لتخذيل الناس والتشويش عليها كيداً لسماحة الشيخ، ووصفت بأنها أكبر تظاهرة في تاريخ العراق الحديث حيث اتصل سيل الجماهير من نقطة البداية إلى النهاية، وعبر ممثلو المتظاهرين عن مطالبهم في أحاديث مع وسائل الإعلام.

حوار عن الخطاب السياسي العراقي الشيعي^(١)

بسم الله الرحمن الرحيم

س١: هل تعتبرون أن الخطاب السياسي الشيعي ناضجٌ في هذه المرحلة أم لا؟ وعلى من تقع مسؤولية هذا الخطاب.. على الحوزة العلمية أم على الأحزاب الإسلامية؟

بسمه تعالى: إن الخطاب السياسي يعني الأطروحة والرؤية وبرنامج العمل الذي يقدمه أي حزب أو تنظيم لتحقيق الأهداف التي يعمل من أجل تحقيقها والخطاب السياسي الشيعي فيه مطالب عامة يشترك فيها مع جميع الطوائف والتيارات الممثلة للشعب، وأخرى خاصة بالطائفة نفسها لما فيها من خصوصيات في هذا البلد كوجود المرجعية الدينية والعتبات المقدسة والحوزة العلمية الشريفة والمظلومية وغمط الحقوق التي تعرضت لها خلال العقود السابقة.

والخطاب السياسي الشيعي لا بد أن يشمل جميع هذه المحاور وتحمل الحوزة العلمية والأحزاب السياسية مسؤولية كلا الخطابين، وسوف أؤجل الحديث عن الخطاب الثاني الخاص أما الخطاب الأول العام فيمكن للحوزة أن تشارك فيه من خلال عدة خطوات:-

- ١- وضع الأهداف العامة التي يجب السعي لتحقيقها.
- ٢- الانفتاح على الأحزاب والتشكيلات السياسية الإسلامية الموجودة

(١) أُجري الحوار بعد المؤتمر التأسيسي لجماعة الفضلاء. يوم الخميس ٢٠٠٣/٥/١.

في الساحة والاطلاع على برامج عملها لمعرفة مدى وعيها لهذه الأهداف وقدرتها على تحقيقها ونظافة آليات عملها ونزاهة وإخلاص القائمين عليها وتقييم دورها.

٣- دعوة المؤمنين المخلصين لتشكيل النقابات والاتحادات والجمعيات المتخصصة وغيرها لاستقطاب وتجميع الطاقات الكفوءة والنزيهة وحثها على العمل السياسي والإشراف على برامج عملها وأطروحتها والحفاظ على جاهزيتها لممارسة دورها في إدارة البلد.

٤- دعم وإسناد الأحزاب والتشكيلات المؤهلة لتحقيق الأهداف المطلوبة وتوجيه الجماهير نحوها بالآليات المتعددة كإخراج المسيرات وعقد التجمعات.

ونستطيع أن نضع جملة من الخطوط العريضة لمطالب الأمة التي يراد تحقيقها وعلى الأحزاب بلورة وصياغة هذه الأفكار في خطاب سياسي وآليات عمل تفصيلية كأى اختصاصي في مجال معين وتتفاوت الخطابات والأطروحات السياسية في النضج تبعاً لكفاءة وخبرة القائمين عليها ووعيهم وإخلاصهم لقضيتهم والمهم هي الجدية في الانجاز ومنها:-

١- نشر الفضيلة في المجتمع ومنع الفساد والانحراف والمحافظة على هويتنا الإسلامية الأصيلة.

٢- وصول العناصر الكفوءة والنزيهة إلى مواقع المسؤولية والإدارة.

٣- الارتقاء بمستوى العلم والمعرفة والوعي لدى أبناء الأمة لتكون بالمستوى الحضاري المعاصر.

٤- تحقيق العدالة في الأمة واستقرار الأمن وإنعاش الوضع الاقتصادي

للبلد.

٥- الحفاظ على وحدة البلد وتركيبته الاجتماعية واستقلاله.

٦- توفير الحقوق والحريات لجميع فئات الشعب وطوائفه وأعرافه بما لا ينافي الفقرات أعلاه.

٧- وضع دستور للبلد يضمن النقاط أعلاه ووسائل تفعيلها ولا يتقاطع مع الشريعة.

٨- ضمان انتخابات حرة نزيهة لاختيار برلمان وحكومة تمثل بصدق تركيبة المجتمع العراقي وتحترم أرائه بحسب التوزيع السكاني.

ولكي يتحقق ذلك لا بد من الحوار بين جميع التيارات الممثلة للشعب وانفتاح بعضها على بعض خصوصاً الإسلامية منها لتنسيق المواقف اتجاه القضايا العامة. فمسؤولية وضع الخطاب السياسي والعمل على انجازه على أرض الواقع تقع على الحوزة الشريفة والتشكيلات السياسية وعموم المؤمنين كلٌ بحسبه ولكل فرد في الأمة تأثير في مستقبلها السياسي كالمشاركة في التصويت على الدستور بعد فهمه واستيعابه أو لانتخاب ممثليه في البرلمان والحكومة.

س٢: هل كانت الحوزة العلمية في النجف الأشرف على مستوى الحدث مما حصل مؤخراً في العراق؟ وهل لبت أو ستلبي طموحات الشارع المسلم الشيعي؟

بسمه تعالى: تواجه الحوزة العلمية مسؤوليتين مرتبطتين بالأحداث الراهنة، (الأولى) آنية مرحلية تتضمن ملء الفراغ السياسي الذي حصل في

البلد بعد غياب السلطة وعدم وجود ما يعوّض عنها، و(الثانية) مستقبلية وهي المشاركة في الحياة السياسية للبلد وتشكيل الحكومة ووضع الدستور ونحوها.

وعلى صعيد المسؤولية الأولى فقد بذلت الحوزة جهداً كبيراً وأدّت خدمات جليلة من حيث حفظ الأمن والاستقرار وحماية الممتلكات العامة واستعادة الأموال المسروقة وإعادة تشغيل المرافق الحيوية وهذه الأعمال وإن لم تألفها الحوزة من قبل ولم تخض مثل هذه التجربة إلا أنها أثبتت نجاحاً يُسجّل بإكبار وعملوا بشكل دؤوب وجنّدوا أنفسهم ليل نهار لهذه الخدمات مما دفع الجماهير أن تعلن بصراحة وبقوة أن الحوزة ممثلاً الحقيقي ولا يجوز تجاوزه.

وأما على صعيد الثانية فإن الحوزة تعمل وفق الآليات التي تناسبها وتستطيعها والتي مرّ إيضاحها في جواب السؤال الأول والنتائج على الله تبارك وتعالى فإنه مسبّب الأسباب.

س٣: أسس سماحتكم مؤخراً جماعة الفضلاء، فهل تُعنى هذه الجماعة بالسياسة وهل في النية أن تشارك جماعة الفضلاء في صنع القرار السياسي العراقي في المستقبل؟

بسمه تعالى: (جماعة الفضلاء) جزء من الحوزة فيقع عليها من المسؤوليات ما يقع على الحوزة، وقد قلت عند عرض فكرة التأسيس أن الجماعة ليست بديلاً عن المرجعية وإنما هي أداة بيدها تؤدي عنها وظائفها، ولما كان المفروض انضمام الفضلاء والأساتذة من جميع جهات المرجعية

إلى الجماعة وإمضاء المراجع لها فإنها ستكون حينئذ ممثلة حقيقية للحوزة
وناطقة باسمها ومعبرة عن آرائها ومواقفها تجاه مختلف القضايا.
وعلى أي حال فإن الدور الذي يمكن أن تؤديه جماعة الفضلاء هو
نفس الدور الذي ذكرناه للحوزة وتكتسب قوة فاعليتها من تفهم
المرجعيات للغرض من إنشائها ولمبررات وجودها ودعمهم لها.

حكم التعامل مع الأمريكان

بسم الله الرحمن الرحيم

سماحة الحجة آية الله الشيخ محمد اليعقوبي (رحمته)

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته:

نحن ليفيف من طلبة الكلية التقنية والمعهد التقني في النجف الأشرف، نرجو من سماحتكم التفضل علينا والنظر في قضايانا ومسائل الابتلاء التي نعيشها لحظة بلحظة في مجتمعنا الدراسي لاسيما، وأن مجتمعنا أصبح ثكنة عسكرية للقوات الأمريكية المحتلة، وأنا نتعرض إلى حرب ثقافية وفكرية وعقائدية من قبل المحتلين، مما يستدعي منا حالة طوارئ فكرية وثقافية بين شبابنا وفتياتنا لأننا نواجه صراع الإرادات كأقوى ما يكون عليه الصراع، وعلينا أن نركز وجودنا وخطنا الإسلامي الأصيل في قبال خطوط الكفر والإلحاد الأخرى... هذا ولكم منا وافر الامتنان وأدامكم الله للأمة الإسلامية بركة وعطاءً وجهاداً والله من وراء القصد.

س ١: نرى البعض منهم قد أقام علاقات ودية وحميمة مع جند الاحتلال تصل إلى حد تبادل الأطعمة والأشربة فيما بينهم والبعض يقوم بتدريسهم اللغة العربية لقاء أجر معين، فماذا ترون؟

س ٢: تقوم بعض النساء بالتجوال عصراً مع أطفالهم في شوارع الحي السكني وعلى مرأى من جند الاحتلال وبصورة غير لائقة، فماذا ترون؟

س ٣: البعض منهم يمارس لعبة كرة القدم في القاعة الرياضية داخل المجمع السكني مع قوات الاحتلال والتقاط الصور الشخصية معهم، وقد وصلت الحد في شباب الحي إلى أن يقوم بعضهم بمعاينة الجندي الأمريكي المحتل وتقبيله في بعض الأحيان، بماذا تصرحون؟

س ٤: يدعى البعض أن واجبنا تجاه القوات المحتلة هو في إظهار الصورة الحسنة لنا والأخلاق الفاضلة والتعاون معهم على أنهم قوات محررة وليست محتلة تتواجد لحمايتنا ومساعدتنا في إعمار المجتمع الدراسي وأن أي عمل خلاف ذلك يؤدي إلى ضررنا وإخلال الأمن والأمان داخل المجتمع، فما رأيكم؟

س ٥: إن وجود القوات المحتلة بين الدور السكنية أمر يؤدي إلى فقدان الحشمة والعفة بين الأهالي وإن موقعهم يهيئ لهم للإطالة على ما في الحي السكني ككل من خلال ما يمتلكون من مراصد ونواظر، علماً أن هنالك مشروع تعيين بعض هذه الدور السكنية لأخواتنا الطالبات كقسم داخلي، فما رأيكم في ذلك؟

س ٦: يقوم جند الاحتلال بترويج بعض المجلات والأقراص الليزرية الماجنة بين بعض طلبتنا من ذوي النفوس الضعيفة، فما تعليقكم؟

س ٧: نظراً للتواجد المستمر لقوات الاحتلال في داخل الحرم الجامعي، فما توجيهكم لأخواتنا الطالبات والموظفات لمراعاة الحشمة والعفة في زيهن وأسلوب تجمعهن وحركتهن في داخل الحرم؟

س ٨: أخيراً نرجو من سماحتكم أن توضحوا للإخوة والأخوات بعض واجباتهم وتكاليفهم الشرعية في هذه المرحلة تجاه كل القضايا التي

تمس عقيدتنا ووجودنا الإسلامي؟

بسمه تعالى

قال تعالى: [لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَكَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ] (الممتحنة: ٨) وقال تعالى: [لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ أُوَلِّيكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِّنْهُ وَيُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا فِيهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ أُوَلِّيكَ حِزْبُ اللَّهِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْمُفْلِحُونَ] (المجادلة: ٢٢).

فهناك شكلاَن للتعامل مع غير المسلمين، فإن هم احترموا تعاليم الإسلام وحافظوا على كيان المجتمع المسلم، ولم يعتدوا عليهم، فبأمر الله تعالى المسلمين أن يتعاملوا معهم بالقسط والعدل والبر كعلاقتنا مع الإخوة المسيحيين الذين جاورونا في هذا البلد.

وإن هم انتهكوا حرمة الإسلام، فتجب مقاطعتهم وإظهار الامتعاَض منهم، والرفض لوجودهم، وإشعارهم بأنهم حالة غير طبيعية وليس لهم موقع بيننا فالحكم متوقف على شكل تصرفهم إزاء كيان الأمة الإسلامية.

وبحسب المنقول عن الثقات فإن القوات الأمريكية المتواجدة في هذا البلد صدرت منها تصرفات توحى بأنها اختارت الشكل الثاني من التعامل.

ويمكن أن يكون انتهاكهم هذا بعدة أشكال:

١- إهانة المسلمين وإذلالهم والإساءة إليهم ومن أوضح مصاديقه اعتقالهم بغير حق.

٢- الاعتداء على بيوتهم وأموالهم أو على عرضهم وشرفهم، ومن أشكاله مدهامة البيوت واقتحامها بغير استئذان وتفتيش النساء من قبل الرجال، ومصادرة الممتلكات، والتطلع إلى نساء المسلمين وحریم بيوتهم.

٣- المخالفة العلنية للقيم والمبادئ التي يؤمن بها الشعب ويقدها لأنها مستمدة من شريعة الله تبارك وتعالى وفي ذلك اعتداء على أخلاق الأمة وعقيدتها.

٤- نشر الفساد والرذيلة والانحلال الخلقي كترويج الصور الخلاعية والخمور أو ممارسة الأفعال الجنسية اللامشروعة علناً، أو الظهور بهيئة مخدشة للحياء والعفة.

٥- منع الناس من حقوقهم المشروعة إسلامياً وإنسانياً، وتعويق أي محاولة لتحصيلها، وفرض أمور على غير إرادتهم، كعرقلة تشكيل حكومة وطنية حرة من أشخاص اختارهم الشعب لبعض المواقع كالمحافظ^(١).

هذه بعض أشكال المحادّة مع الله ورسوله التي رتبّ عليها حكماً وهو إظهار الامتعاظ وعدم المودة والمقاطعة والرفض لهم، وجعل كل ذلك علامة لإيمان المسلم وإخلاصه له تبارك وتعالى، أيّاً كان الذين يقومون بهذه الأفعال حتى لو كانوا اقرب الناس إليهم كالأب والابن والأخ

(١) إشارة إلى ما حصل في البصرة من مظاهرات ضخمة لرفض تنصيب حكومة محلية من قبل الاحتلال.

والعشيرة، وقد جعل جزاءً عظيماً لمن يمثّل هذا الحكم وهو تثبيت الإيمان في القلب والتأييد بروح القدس وجنات النعيم والخلود، وهذه منازل عظيمة لا تنال إلا بالهمة العالية والإخلاص.

وعلى ما قيل من أن الأمور تعرف بأضدادها فنستطيع أن نعرف من مقابلة هذه المراتب العظيمة بأضدادها استحقاق من لم يلتزم بهذا الحكم الشرعي فإنه سيصاب بسلب الإيمان من قلبه، والتوفيق من عمله، والخزي في الدنيا والذل والهوان في الآخرة والحرمان من جنان الله تبارك وتعالى ورضوانه وهو الخسران العظيم.

فلا يخدعن أحد نفسه بأنه ينبغي أن نفعل كذا لأجل إظهار الصورة الحسنة لنا، فليلتفت إلى هذه العواقب الوخيمة هؤلاء الذين يقيمون العلاقات الودية معهم بكل أشكالها، وعليهم أن يعلموا أن من أعظم المحرمات في الشريعة هو الدخول في ولاية الكافرين، والرضا بتسلطهم رغم محاددتهم لله ولرسوله، وقد أكد القرآن الكريم عليها كثيراً وجعلها علامة بارزة لتمييز المؤمنين عن المنافقين ومن الأخلاق الفاضلة، فإن الله تبارك وتعالى كما أنه (غفور رحيم) كذلك هو (شديد العقاب) وكما أنه أرحم الراحمين في موضع العفو والرحمة كذلك هو أشد المعاقبين في موضع النكال والنقمة، وقد أمر الله تعالى عباده أن يتخلقوا بأخلاقه ووصف أصحاب نبيه ﷺ بأنهم [أشداء على الكفار رُحماء بينهم] (الفتح: ٢٩)، فلسنا نحن نحدّد الأخلاق الفاضلة والصورة الحسنة وفق ما تشتهيهِ أهواؤنا وتقتضيه مصالحنا، بل وفق ما تأمر به الشريعة.

وعلى أي حال فإن تصرف الإخوة المؤمنين متوقف على سلوك

الطرف الآخر فإن احترم قوانين الإسلام وحافظ على مقدساته ولم ينتهكها فلا مانع من التعامل معه في ما فيه مصلحة البلاد والعباد، وإلا فالشكل الآخر وعليهم أن يثبتوا صدقهم في ما يقولون وما يعلنون من أغراض وجودهم كحفظ الأمن ومساعدة الناس على تحصيل حقوقهم، وعلى المسلمين أن يكونوا حريصين على هويتهم الإسلامية بكل ما تتضمنه من عناصر العقيدة والأخلاق والتصرف النظيف، ولا يفرطوا في شيء من ذلك تحت ضغط أهواء النفس أو الحاجة الاقتصادية أو الانبهار بالحضارة الزائفة التي تستبطن عوامل الانهيار والفناء وإن بدا وجهها براقاً.

وأشدّ في وصيتي على الشباب والنساء فإنهم الأكثر تعرضاً للانزلاق وإن استهدافهم أكثر من غيرهم فالمسؤولية عليهم مضاعفة لكن عطاءهم الإلهي أعظم ويؤتيهم الله كفلين من رحمته إن هم تمسكوا بدينهم وبقرآنهم العظيم وسيرة النبي ﷺ وآله الطاهرين.

وقد كتبت عدة محاضرات طبعت بكتاب عنوانه (نحن والغرب) استعداداً لهذه المرحلة وما تتضمنه من تحديات وما تقتضيه من تكاليف، فيجب الاستفادة منه وقراءته بامعان وتطبيق ما فيه لنجتاز هذا الامتحان بنجاح ونتأهل لنصرة الإمام المهدي المنتظر ﷺ في دولته المباركة التي سيقمها على هذه الأرض الطيبة فلا تحرموا أنفسكم من هذه الفرصة الثمينة.

وإني أكبر في هؤلاء الإخوة السائلين وعيهم وإخلاصهم وغيرتهم وأسأل الله تعالى أن يؤجرهم على ذلك ويثبت قلوبهم في هذا الامتحان الصعب وأن يجعلهم قدوة لغيرهم ويكثر من أمثالهم في صفوف الأمة

ويشملهم بألطف صاحب العصر عليه السلام إنه نعم المولى ونعم النصير.

محمد اليعقوبي

مايس / آيار ٢٠٠٣

تنظيم تظاهرات ضد قرار سلطة الاحتلال بمنصب حاكم أجنبي

سماحة الحجة آية الله الشيخ محمد اليعقوبي (أدام الله ظله)
بسبب ما هو حادث من سيطرة وتسلط قوات الاحتلال على بلدنا العزيز
عموماً والقوات البريطانية على محافظة البصرة خصوصاً وممارسة تنصيب
حاكم عسكري بريطاني لإدارة محافظة البصرة وتسويق قضية الجماهير
المطالبة بترشيح محافظ عراقي مخلص قامت الجماهير المؤمنة الغيورة على
دينها ووطنها بمظاهرة سلمية قُدِّر عدد المتظاهرين فيها بمائة ألف متظاهر
أو يزيدون ولمسافة طويلة وفي حرٍّ شديد حتى قيل إن درجة الحرارة فاقت
الخمسين مئوية من أجل تحقيق مطالبها برفض الحاكم البريطاني وترشيح
مجلس إداري يمثل الجماهير، شيخنا المفدى هناك عدة أسئلة:

(¹) كانت البصرة من حصة البريطانيين، والدنماركيون في القرنة شمال البصرة ولهم
قنصلية في البصرة، وقررت الإدارة المدنية لقوات الاحتلال (CPA) تشكيل مجلس
محافظة يعينوه هم من التكنوقراط ويكون المحافظ دانماركياً، ولم تُبدِ الأحزاب
والقوى السياسية (التي تجاوز عددها الثلاثين) إسلامية وغير إسلامية أي اعتراض
(وهي التي رضيت فيما بعد بخطوة مماثلة بتأسيس مجلس الحكم في بغداد).

لكن الفضلاء المرتبطين بمرجعية سماحة الشيخ اليعقوبي (دام ظله الشريف)
عقدوا اجتماعاً واتفقوا على تنظيم مظاهرة احتجاجية يوم ٣٠ ربيع الأول ١٤٢٤
المصادف ٢٠٠٣/٥/٣١ وهو موعد الاجتماع الأول لمجلس المحافظة التكنوقراط
المعين من قبل الاحتلال.

وسارت التظاهرة التي قُدِّر المشاركون فيها بـ(٥٠) ألفاً إلى مبنى محافظة البصرة
حيث تقرر عقد اجتماع المجلس المعين وأسفرت عن إلغاء الاجتماع، وفاوض

١- بما أن منبر الجماهير هو المظاهرات السلمية فهل تؤيدون هكذا مظاهرات للضغط على قوات الاحتلال؟

٢- لوحظ مشاركة فاعلة ومؤثرة للعشائر فما هو توجيهكم لشيخ

البريطانيون جماعة الفضلاء من خلال الناطق باسمهم (الشيخ خزعل الساعدي). لكن تراخي القوى السياسية الأخرى وترك أبناء المرجعية الرشيدة وحدهم في الساحة دفع البريطانيين إلى الإصرار على مشروعهم. ==

== فقررت جماعة الفضلاء (التي افتتح مكتبها في البصرة يوم ٢٩ ربيع الأول) القيام بتظاهرة أخرى يوم ١٤ ربيع الثاني ١٤٢٤ المصادف ٢٠٠٣/٦/١٤ وهو الموعد الجديد لعقد اجتماع المجلس المعين من قبل الاحتلال، وكانت التظاهرة أكبر من الأولى حيث قُدِّر المشاركون بمائة ألف أو أكثر، وسارت مسافة طويلة من البصرة القديمة إلى القصور الرئاسية حيث قرّر الاحتلال عقد الاجتماع تحت حمايته، وجرى التفاوض عند باب القصور في خارجها بإصرار من الشيخ خزعل الساعدي، وأعيد تقديم المطالب وكادت تفلت زمام الأمور حيث رمى بعض المتظاهرين بالحجارة الشاحنات التابعة للاحتلال وعلى أثر ذلك رضخ البريطانيون ولكنهم أصروا على إشراك القوى السياسية الأخرى، وبعد مفاوضات صعبة تمت الموافقة على تشكيل مجلس المحافظة من التكنوقراط الذين لا ينتمون إلى الأحزاب التي ترشحهم، ويكون عدد الأعضاء (٣٠)، ترشح جماعة الفضلاء (١٢) وجميع الأحزاب الإسلامية وغير الإسلامية (١٢) والباقي من المستقلين. وانتخب المجلس القاضي وائل عبد اللطيف محافظاً.

ثم خرجت التظاهرة الثالثة الكبرى في البصرة يوم ١٥ جمادى الأولى تزامناً مع تظاهرات في عدة مدن عراقية (من بينها بغداد) للاحتجاج على تشكيل مجلس الحكم الانتقالي، كما كان وفد مدينة البصرة من أضخم الوفود التي جاءت إلى النجف الأشرف لمبايعة سماحة الشيخ اليعقوبي يوم ٢٣ ربيع الثاني حيث أقلتهم أكثر من (١٠٠) حافلة كبيرة.

العشائر وأبنائها؟

٣- لوحظ أن قوات الاحتلال أعادت النظر في خططها عند قيام هكذا مظاهرات، فهل توجهون نحو أقامتها في بقية المناطق عند قيام قوات الاحتلال بمثل هذا الأمر؟

لفيف من جماهير محافظة البصرة

١٨ ربيع الثاني ١٤٢٤

بِسْمِهِ تَعَالَى

١- قال تعالى: [وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا] (النساء: ١٤١)، فلا يجوز تسلط غير المسلم على المسلم فمن حق المؤمنين الملتزمين أن يطالبوا بأن يدير شؤونهم مسلم ملتزم نظيف كفوء لم يتورط بظلم الناس، وهذا مطلب تقرّه الإنسانية كلها بأن لا يفرض على الناس شخص من غير إرادتها فلماذا المماطلة والرفض؟ وحينئذٍ فيجب على المؤمنين المطالبة بحقوقهم المشروعة بالوسائل السلمية كالحوار والتفاوض فإن لم يفلح فالمظاهرات السلمية التي ترفع شعارات واضحة وواعية تعبر عن إرادتها وما دام تحصيل الحق ممكناً بالمرتبة الأدنى فلا ينتقل الأسلوب إلى المرتبة الأعلى، وقد تابعتُ من خلال القرص الليزري التظاهرات المباركة التي جرت في مدينة البصرة الحبيبة والقريبة إلى كل المؤمنين الأغيار الموالين لأهل بيت العصمة عليهم السلام لما تتميز به من وعي وإيمان وحماس وغيره على الدين والأمة فوجدتها نظيفة وصادقة ولا تطلب أزيد من حقها فعلى الطرف الآخر الاستجابة للحق وعدم المماطلة والتسويف ولا يقف حجر عثرة في طريق تحصيله فإن هذه الجموع لا ترضى بغير تحقيق ما خرجت من أجله وإن فعل المرجفين والمخذلين والمشككين محرم وفيه إضعاف لعزيمة الأمة وخلخلة لصفوفها وهي جريمة كبيرة وإذا كان في هذا الطريق أذى وألم ومعاناة فما أحلاه في سبيل الله تعالى إذا كان جزاؤه رضاه تبارك وتعالى ومرافقة أوليائه.

٢- سررتُ بهذه المشاركة لما شاهدت الأمة بجميع فئاتها تقف صفّاً واحداً لانتزاع الحق، وسرّتي أكثر وجود شيوخ العشائر وأبنائها برغم

الحر الشديد وطول المسافة والظروف العصيبة التي تحيط بالأمة وبرغم المحاولات الكثيرة للالتفاف عليهم وفصلهم عن مرجعيتهم الدينية الشريفة بوسائل المكر والخداع والإغراء إلا أنهم كانوا كما أرادهم الله ورسوله وأمير المؤمنين [ويُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ أَنْ تَمِيلُوا مَيْلًا عَظِيمًا] (النساء: ٢٧)، وذكرونا بأولئك الأجداد الأماثل الذين كانوا اليد الضاربة للمرجعية الشريفة، وكم أودُّ أن أكون بينهم لأعيش تلك المشاعر النبيلة، فاثبتوا على دينكم والتزموا حوزتكم الشريفة ولا تتركوا بينكم ثغرة ينفذ منها من لا دين له.

٣- لا بد لهم أن يحترموا إرادة الجماهير وقد بينا في جواب السؤال الأول أن هذا الوجوب ليس مختصاً بأهل البصرة الشرفاء فقط، وإنما هو حكم شرعي يتنجز كلما تحقق موضوعه.

أدعو الله تبارك وتعالى أن تنالوا حقوقكم وأن يثبتكم على الصراط المستقيم ويجعل عواقب أموركم إلى خير ويختم لكم بالحسنى إنه نعم المولى ونعم النصير.

محمد اليعقوبي

١٩ ربيع الثاني ١٤٢٤

٢٠٠٣/٦/١٩

تكليفنا في هذه المرحلة^(١)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله كما يستحقه حمداً كثيراً وصلى الله على نبيه وآله وسلم تسليماً.

الصراع بين الخير والشر قديم بدأ مع خلق آدم ﷺ، ثم تجلى في صراع ابنه، وهو نابع من الصراع الأكبر في داخل الإنسان بين جنود الرحمن التي تأتمر بالعقل، وجنود الشيطان التي تأتمر بأهواء النفس الأمارة بالسوء.

ويشهد بلدنا الحبيب اليوم حلقة جديدة من سلسلة هذا الصراع الطويل فهاهي أمريكا وبريطانيا والكيان الصهيوني جاءوا لينتزعوا منكم هذه الجوهرة الثمينة وهو الإسلام وولاية أهل البيت ﷺ التي لا يعدلها شيء، يأتي شخص إلى الإمام ﷺ يشكو له ضعف حاله وأنه ليس عنده شيء فقال ﷺ: بل إن عندك أكثر من الدنيا وما فيها، فتعجب وقال: كيف يا ابن رسول الله؟ قال ﷺ: إن عندك ولايتنا أهل البيت فهل تتخلى عنها مقابل الدنيا كلها، قال لا، قال إذن عندك ما هو أثنى من الدنيا وما فيها في الوجود.

حتى الحياة التي هي أثنى شيء عند الإنسان لا قيمة لها بدون الصلة بالله تعالى وولاية أهل البيت ﷺ قال تعالى (والفتنة أشد من القتل)؛ لأن

^(١) الكلمة التي ألفها سماحة الحجة آية الله الشيخ محمد يعقوبي (دامت ظلاله) على جموع أهل الناصرية الذين وفدوا لمبايعته وإعلان الولاء له بتاريخ ١٦ ربيع الثاني ١٤٢٤ المصادف ٢٠٠٣/٦/١٦..

الفتنة عن الدين قتل للروح وتخريب للحياة الأبدية الخالدة، فهي أخطر من قتل هذا الجسد المادي وإنهاء هذه الحياة القصيرة وهم جاءوا ليفتنوكم عن دينكم وليقتلوكم معنوياً، وإن وعدوا بالرخاء المادي، لكن ما قيمته مهما عظم إذا كان ديننا في خطر وولاية أهل البيت عليهم السلام في خطر، فكونوا يقظين وحذرين ومتأهبين وواعين فإن الدين أمانة في أعناقنا جميعاً فأدوا الأمانة إلى أهلها كما أداها السلف الصالح وأوصلوها إلينا ناصعة نظيفة رغم مرور ١٤٠٠ عام.

إن أمريكا وإن حاولت الإيحاء بأنها صاحبة فضل علينا حين قضت على النظام البائد تريد في ذلك أن تخذعنا بأنها جاءت لتحررنا من الظلم والبطش، وأجيبهم بمثال بسيط لو أن أحداً جاء بكلب مسعور ودرّبهُ على أذى الجيران وسهّل له ذلك ومكّنه حتى قتل وجرح وأتلف، والناس تستغيث وتطالب صاحبه بالتخلص منه وهو لا يسمع، حتى استفحل أمر الكلب فصار يؤذي صاحبه فرأى هذا أن من المصلحة القضاء عليه فتخلص منه، لكن هل يكون صاحب هذا الكلب متفضلاً على الجيران؟ على العكس بل عليه أن يدفع كل الخسائر والأضرار التي حصلت بسببه.

هذا هو حالنا فإن أمريكا هي التي جاءت بعميلها ودرّبته ومكّنته وسكتت عن جرائمه ودافعت عنه، ولكنه لما فشل في القضاء على الإسلام بالوسائل الوحشية وامتدت حركة الإسلام والعودة إلى الله تبارك وتعالى لتشمل أغلب هذه الأمة الكريمة، رأت أمريكا أن تتدخل بنفسها وبأساليب اشد مكرراً وخبثاً، فإن ظاهرها الحرية والديمقراطية والتحضر ونحوها من العناوين البراقة، لكنها تستبطن السم الزعاف.

فها هم شبابنا يعتقلون وفيهم عدد من فضلاء الحوزة العلمية، وديار أهلنا تقتحم ووسائل الفساد والانحراف تنتشر في كل مكان، وها هم يعرقلون ويعطلون كل خطوة لإعادة البلد إلى إدارة أهله سواء على مستوى المحافظ أو المجلس البلدي أو على مستوى تشكيل الحكومة المؤقتة.

أيها الأحبة: إنكم بالتزامكم بدينكم والمواظبة على شعائركم والتفافكم حول علمائكم تحبطون خططهم وتصيونهم بالإرباك، وتشعرونهم باليأس من أن ينالوا من إيمانكم وشرفكم وكرامتكم، فإنه كما قال رسول الله ﷺ: (إن إيمان المؤمن أقوى من الجبل لأن الجبل يُستقل منه بالمعاول ولا يستقل من إيمان المؤمن شيء).

وقد أفشلتم كل ما قرروه قبل الحرب وظنوا أن الشعب سيستقبلهم بالزهور، ويرضى بتنفيذ كل ما رسموه لكنهم فوجئوا بوعيككم وإيمانكم وتفانيكم من أجل الله، وأنكم لا ترضون بأي شيء مهما كان في الحسابات المادية مهماً إذا كان ثمنه الابتعاد عن الدين، وأثبتتم لهم أننا بخير ما دام ديننا بخير وليست بطوننا بخير، وأنا بشر والعياذ بالله إذا أصيب ديننا بمكروه، ولا يمكن أن نقبل بأي بديل عن الله ورسوله وأمير المؤمنين كما قال الحديث الشريف (ما خير بخير بعده النار وما شر بشر بعده الجنة).

وأنتقل لكم أحد الشواهد على ذلك فقبل أيام جاءت مجموعة من الأمريكان ومترجم معهم إلى إحدى مدارس الطالبات للنظر في احتياجات المدرسة وسألوهن عن مطالبهن، فقالت إحداهن نريد تعليمة الجدار الخارجي لحماية الطالبات من نظر الأجانب، فقال المترجم: لا نستطيع ذلك لأنهم يريدون منكن خلع الحجاب وأنت تريدين تعليمة الجدار؟ فقالت هذه

المؤمنة العفيفة المتمية لمدرسة الزهراء عليها السلام وزينب الكبرى: إذن نرmiهم في (الزبالة) -أي سلّة النفايات والمهملات- رغم أنها كانت قبل قليل تشكو للمترجم ضعف حالتها المادية.

إنهم حينما يتحدثون عن أسلحة الدمار الشامل إنما يقصدونكم أنتم جنود الإمام المهدي عليه السلام الذين سيفتح بكم الإمام عليه السلام العالم كله منطلقاً من هذه الأرض الحبيبة المعطاء، وحينما تقول أخبار الظهور أنه في زمانه يكشف الفرات عن كنوز ما هي والله من الذهب والفضة، فالكنوز هم انتم الذين أنجبكم الفرات والعراق كله بدجلة والفرات هو ابن الفرات لأنه الاسم الأوضح في الأذهان يومئذٍ كما نقول الحسين تغليباً للحسن والشمسين تغليباً للشمس فنقول للعراق الفرات تغليباً له، فإذا أردتم الفوز والفلاح فحافظوا على دينكم واقطعوا أسباب الفساد والانحراف عن أنفسكم أولاً وعن أسركم ثانياً وعن مجتمعكم ثالثاً لتكونوا من تلك الكنوز. وإن كانت أمريكا صادقة في زعمها فلا تتدخل في شؤوننا، ولا تعرقل مساعينا لانتخاب إدارات كفوءة نزيهة مؤمنة لم تتورط في ظلم هذا الشعب وتشكيل حكومة تدير البلد وتشرف على صياغة دستور عادل للبلد وتتولى أعمارهم، ولا يحق لأمريكا أن تتولى إبرام عقود الإعمار فتعطي ما تشاء لمن تشاء وتمنع من تشاء.

وقد قرأت الرسالة التي رفعتها الجماهير^(١) المؤمنة يوم أمس من مدن الشطرة والغراف والنصر وغيرها، وآلاف التواقيع التي وصلت من مدينة الناصرية الفيحاء والتي تطالبني بإعلان القيادة للأمة في هذه المرحلة، وبحسب ما اعتقد فإن القيادة ليست أمراً يُعلن وإنما هي حالة يفرزها الواقع وتكشف عنه حاجة الأمة إلى القائد وقدرته على أن يكون بمستوى تطلعات الأمة وطموحها والتحديات التي تواجهها كما نقل عن الخليل الفراهيدي عندما سئل عن الدليل على إمامة أمير المؤمنين عليه السلام قال: حاجة الكل إليه وعدم احتياجه إلى الكل.

والآن أطمئنكم وأقول لكم إن مراجعتي مبرئة للذمة إن شاء تعالى فعودوا مرفوعي الرأس، ولا يهتمكم نقاش الذين لا يعيشون إلا همومهم الشخصية وأنانياتهم، ولا تتعبوا أنفسكم معهم فإن في ذلك مضيعة للوقت وقسوة للقلب [لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَن بَيِّنَةٍ وَيَحْيَى مَنْ حَيَّ عَن بَيِّنَةٍ] (الأنفال: ٤٢) [يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ] (المائدة: ١٠٥)، وإني لا أرضى بأن يكون انتماء الشخص لجهة معينة سبباً لتهجمه على الآخرين فإن اختلاف القناعات لا يمكن أن يكون سبباً لفرقة الأمة وتشتتها.

ولكي لا أطيل عليكم فإني أخص لكم بنقاط ما يجب علينا من

(١) كان طلب هؤلاء الآلاف من سماحة الشيخ (دام ظلته) أن يعلن مرجعيته وولاية أمر الأمة، لكن سماحته كان يعتقد بأنه لا زال سابقاً لأوانه، ولا بد من إعطاء فرصة للآخرين ليقدموا ما عندهم.

تكاليف في هذه المرحلة:

١- توثيق الصلة بالله تعالى وتعميقها من خلال التركيز على الطاعات واجتناب المحرمات وتلاوة القرآن والدعاء وذكره تعالى على كل حال بحيث نحاول أن نجعل هدفنا في كل قول أو فعل هو رضاه تبارك وتعالى.

٢- تجديد البيعة مع الإمام المهدي عَلَيْهِ السَّلَام بوضع اليد اليمنى باليسرى، وقد سئلت عن الدليل على ذلك فقلت: إنه فعل قام به الصحابي الجليل حذيفة بن اليمان صاحب سر رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حينما تولى أمير المؤمنين الخلافة، وكان حذيفة في المدائن وهو مريض فخشي أن تدركه الوفاة قبل أن يبايع علياً، فوضع يده اليسرى باليمنى إشعاراً ببيعة أمير المؤمنين، وأمر ولديه بالالتحاق به فتوفي (رضوان الله عليه) ولم يدرك علياً عَلَيْهِ السَّلَام والتحق به ولده وشاركوا في معاركه، ونحن نقوم بنفس الفعل مع إمامنا عَلَيْهِ السَّلَام الذي هو حاضر بيننا إلا أننا لا نعرفه لقصورنا وتقصيرنا، فالأولى عن الإمام عَلَيْهِ السَّلَام والثانية عن المبايع، وأن تكون بيعة صادقة بالتعهد بعمل ما يدخل السرور عليه، وتجنب كل ما يسخطه عَلَيْهِ السَّلَام حتى نحظى بلطفه وتأيبه ورعايته، والمواظبة على الدعاء له بالحفظ والتأييد، والالتزام بقراءة دعاء الندبة بشكل جماعي صباح كل جمعة في المساجد.

48 ٣- التمسك بالحوزة الشريفة واحترام المرجعيات الدينية والعلماء والقيادات العاملة في سبيل الله، ومهما صدر من تقصير من أحد فإنه ليس مبرراً للقبح فيه قال تعالى: [فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً وَكُلًّا وَعَدَّ اللَّهُ الْحُسْنَى] (النساء: ٩٥)؛ لأن كلاً منهم يساهم بقدر أو بآخر في إقامة صرح الدين، وكما قلنا سابقاً فإن الإسلام محتاج إلى كل

أبنائه.

٤- الالتزام الجدي بوظيفة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وتشكيل لجان لذلك قال تعالى [وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ] (آل عمران: ١٠٤)، وأن تكون هذه الأمة أي اللجان قد استجمعت شروطها من التفقه والوعي وإجادة أسلوب العمل، والالتزام بالمراتب المقررة في الرسائل العملية، فأولها الدعوة بالحكمة الموعظة الحسنة فإن لم تنفع فالزجر والتوبيخ وهكذا.

٥- تنظيم أموركم في اتحادات ونقابات وجمعيات بحسب ما يقتضيه الحال، كاتحاد إسلامي للطلبة ورابطة للمرأة المسلمة ونقابات إسلامية وللأطباء والصيادلة والمعلمين والمهندسين وغيرهم، وجمعيات ومراكز ثقافية واجتماعية وإنسانية ودينية، فإن هذه التنظيمات قوة لكم وإعزاز لأمركم، كما أنها تجعل العطاء أكثر وأفضل، وتقطعون بذلك الطريق على العناصر غير النظيفة أن تصل إلى مواقع القرار.

٦- ممارسة الضغط لاختيار محافظ ومجالس بلدية من قبل الشعب تتوفر فيهم صفات الكفاءة والنزاهة وحب المصلحة العامة ونكران الذات والخبرة والالتزام الديني وأن لا يكونوا قد تورطوا بظلم الناس.

٧- الحضور المكثف في المساجد لإقامة صلوات الجماعة والجمعة والشعائر الدينية والمحاضرات النافعة، وأن يكون خطيب الجمعة بمستوى متطلبات المرحلة.

٨- إنشاء المدارس الدينية والحوزات العلمية في كل مدينة للرجال والنساء لتعليمهم الفقه والتفسير والعقائد والأخلاق وتوعيتهم و تثقيفهم، وتنبههم

إلى عناصر القوة في الإسلام ونقاط الضعف في المناهج الأرضية المادية، وتحذيرهم من الأخطار الفكرية والاجتماعية والأخلاقية واستغلال كل الوسائل المتاحة من صحف ومجلات وأقراص.

٩- التعاون والتكافل والمساعدة في قضاء حوائج المحتاجين وتزويج الشباب ورعاية الأراامل والأيتام، فإن الإمام عليه السلام يقول لشخص من الشيعة: أيمد أحدكم يده إلى جيب أخيه فيأخذ ما يحتاج من دون أن يسأله الآخر؟ قال: لا يا ابن رسول الله، قال: إذن أنتم لستم بشيعة. ويقطع الإمام طواف الحج ليقضي حاجة المؤمن.

أسأل الله تعالى أن يؤجركم بكل خطوة سعيتموها وكلمة قلتموها أو كتبتموها، وأن يسرّ قلوبكم يوم لقائه بقدر ما أغظتم الكفار وأعداء الدين، إنه نعم المولى ونعم النصير.

هل لأمريكا الفضل في حصول التغيير^(١)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله كما يستحقه حمداً كثيراً وأعوذ به من شر نفسي إن النفس
لأمارة بالسوء إلا ما رحم ربي والصلاة والسلام على سيد خلقه محمد وآله
الطيبين الطاهرين.

تدّعي أمريكا أنها هي صاحبة الفضل على الشعب العراقي في تحريره
من ظلم الطاغية وحكمه المشؤوم، ومن المؤسف أن الكثيرين قد وقعوا في
هذا الوهم ويشعر البعض انه مدين للولايات المتحدة في ذلك وبعضهم ممن
يسمون بالإسلاميين؛ لذا تجدهم موافقين على كل ما تمليه عليهم الولايات
المتحدة وإن كان فيه مصادرة لاستقلالهم ولأرادتهم ولحقوق شعبهم.

لذا وجب تصحيح هذا الوهم من خلال عدة نقاط:-

١- إن الشعب بجهاده المتواصل ضد النظام وتضحياته الكثيرة ورفضه
الشديد للحكام المتسلطين أوجد حالة من الرفض والكرهية والانعزال
والمحاصرة للنظام مما أوجب سقوطه وانهاره من دون قتال يذكر، بحيث
لم تقع معركة حقيقية طيلة الحرب، وكل الذي حصل هو مناوشات متفرقة
وعمليات فردية حتى بغداد التي هي عاصمة النظام وموضع اعتناؤه المكثف
لم تقا، وأي حكومة إذا كانت مرفوضة ومعزولة ومقاطعة من قبل الشعب

^(١) الكلمة التي ألقيت في أهالي مدينة الكوت وقضاء الحي بتاريخ ٢ جمادي الأولى

فإنها تسقط لأنها لا تمتلك مصادر القوة والبقاء، ولو كان الشعب ملتفاً حول قيادته لكان على الولايات المتحدة أن تدفع ثمناً باهظاً من دون أن تحقق شيئاً.

٢- إن أمريكا وإن كانت أفضل من النظام في بعض الجهات المعلومة لديكم، إلا أنها أضرتّ علينا من جهات أخرى هي أهم فإن أساليب الطاغية وإن كانت شرسة وهمجية في إيذاء الشعب وحرمانه، إلا أنها واضحة ومكشوفة مما جعل رد الفعل يكون واضحاً، وهو انتشار الالتزام الديني لذا فإنها لم تكن خطراً على الحركة الدينية المتصاعدة، ولم تمنع من نموها وانتشارها ومازلنا نشهد بركاتهما العميمة.

أما المواجهة الجديدة فهي أخلاقية وعقائدية وفكرية واجتماعية مع انفتاح وانفلات ودغدغة لشهوات النفس الأمارّة بالسوء وتوسع مادي، فهي أخبث وأخفى وأخطر وقد لا ينجو فيها من نجى في الامتحان السابق؛ لذا فإن المسألة تحتاج إلى همة عالية وجهد إضافي واعتصام مكثف بالله تبارك وتعالى، مثل هذه المحنة عبر عنها أحد أصحاب رسول الله ﷺ إننا نجحنا كلنا في امتحان الشدة والبلاء في عهد رسول الله ﷺ لكن أكثرنا فشل في امتحان النعمة والرخاء التي حصلت بسبب الفتوحات الإسلامية وتوسع الدولة الإسلامية بعد وفاة رسول الله ﷺ، بحيث صار يقاتل بعضهم بعضاً وخرج عدد منهم على أمير المؤمنين عليه السلام يقاتله وهو صاحب أوضح حق في إمامة المسلمين بالنص والاختيار والشورى والاستحقاق.

فنحن إذن لم ينته تمحيصنا ولا اختبارنا بزوال النظام، وإنما انتقلنا إلى نمط جديد من التمحيص هو أشد على النفس، وسنة التمحيص المتدرج في

الشدة جارية خصوصاً على هذا الشعب الكريم لإعداده لنصرة الإمام المهدي عليه السلام الذي جاء هؤلاء لتطويقه ومحاصرته وسلب القدرات ومنايع القوة الموجودة في هذه الأرض، حتى لا يجد الإمام عليه السلام ما يعينه على حرته، وإنهاء القواعد المؤمنة به والمستعدة لنصرته بكل أشكال الإنهاء، كما فعل فرعون مع قوم موسى عليه السلام حين علم أن نهايته على يد رجل منهم فأخذ يذبح أبناءهم ويستحيي نساءهم، لكن فرعون كان مهتماً بالقضاء المادي على أعدائه المحتملين، أما هؤلاء فيضيفون إليها القتل المعنوي بمسح القيم الروحية وسلخ الناس عنها وإبعادهم عن مصدر قوتهم الحقيقية وهو الإيمان بالله تعالى.

ورد في تفسير قوله تعالى (ويقتلون النبيين) عن الإمام أن ذلك بتحريف تعاليمهم وتمييع دعوتهم وعزلهم عن مؤيديهم، وتشويه صورتهم في أعين الناس، وهو أسلوب أخطر في القضاء على الدعوات الإصلاحية وعلى المصلحين من القتل الجسدي الذي يصنع من الضحية بطلاً شعبياً تلتف الجماهير حوله وتزداد إعجاباً به وأخذاً بأفكاره وقد رأيتم كلا الشكلين في حياة الشهيد الصدر الثاني عليه السلام فقد كان القتل المعنوي لتشويه سمعته وأنه عميل للدولة وأنه زرع الفتنة والتشكيك في اجتهاده كان أقسى عليه من القتل المادي الذي رفعه مكاناً علياً وأدى إلى التفاف الجميع عليه عكس الأول، وقد عبّر عليه السلام عن فترة القتل المعنوي أوائل مرجعته بأني عشتها بأعصابي، فكونوا واعين لهذه المخاطر فاني أرى أن كثيراً من الناس قد وقعوا في هذا الفخ الخطير.

٣- إن أمريكا وبريطانيا وكل القوى المادية لا تفكر إلا بمصالحها، أما

القيم والمبادئ الإنسانية فهي آخر ما تفكر فيه بل لا تفكر فيه إلا بمقدار ما يخدم مصالحها، فلا نصدق أنها جاءت لتحريرنا، نعم قد تلتقي مصالحها مع مصلحتنا فتفعل ما يبدو أنه خدمة لنا، إلا أن الواقع أنها مملوءة أنانية فلا تفكر إلا في نفسها، وهذه الصفة من المرتكزات الأساسية للشخصية الغربية المبنية على الأسس المادية.

٤- إن الشعب وإن تحرر من شكل من أشكال الظلم إلا أنه بقي مهدداً بالظلم الأكبر، وهو ظلم النفس الأمارة بالسوء التي تدعو إلى معصية الله تبارك وتعالى، وتجرّ صاحبها إلى المهالك وتجعله عند الله أهون هالك - كما في الدعاء - هذا العدو الذي نحمله في داخلنا يكون معنا في السر والعلن ويجري في عروقنا مجرى الدم، وقد وصفه الحديث الشريف بأنه (أعدى أعدائك نفسك التي بين جنبيك) فنحن لم نتحرر من (الظلم) كل الظلم وإنما تحررنا من (ظلم) أي شكل من أشكال الظلم وبقي الأهم، لذا كان جهاد النفس هو الجهاد الأكبر والفوز فيه هو الفوز الحقيقي، ويؤازره عدو آخر هو الشيطان الذي لا يفارقنا حتى الموت وقد وصفه الله تبارك وتعالى بالعدو المبين، وهو يزيّن المعصية ويغري الإنسان بها بشتى الأساليب حتى يوقعه بها ولا يهدأ باله إلا بذلك وقد حذرنا القرآن منه أشد تحذير.

ينقل عن أحد الواعظين انه قال يوماً لحضار مجلسه إني قد أُخبرت عن طريق أحد الثقة أن لصاً بينكم ويريد أن يسرقكم، فاهتم الجالسون بالأمر وحرص كل منهم على ما يحمل واخذ الحيطة والحذر، فقال الواعظ مؤنباً إلا تهتمون بدينكم كاهتمامكم بديناركم ودرهمكم، فتحمون دينكم من سارق لا يغيب لحظة عنكم ولا يرضى بغير إدخالكم في جهنم،

وخسارتكم في الحياة الباقية وقد أخبركم عن تربصه بكم الله تبارك وتعالى
أصدق القائلين.

٥- إن التغيير وإن حصل ظاهراً على يد الولايات المتحدة وحلفائها
وهو صحيح لأن الظالم لا يقدر عليه إلا من هو أظلم منه إلا أن المسبب
الحقيقي هو الله تبارك وتعالى وييده الأمور كلها [لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ]
(الأعراف: ٥٤)، وما هذه الأسباب الطبيعية إلا وسائل وأدوات يهيئها الله
تبارك وتعالى عند تحقق الشرط، وشرط تغيير الظلم وإزالته هو عودة الأمة
إلى ربها ودينها والتزامهم بشريعته قال تعالى: [إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى
يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ] (الرعد: ١١).

فعندما حققتم الشرط وبدأت الحياة الدينية تدب في المجتمع وأصبح
الإسلام هو خيار الجميع، ووصلوا إلى مستوى التضحية بالنفس في سبيل الله
تعالى أذن الله بالتغيير الذي يستحقونه، ولولا هذا الإذن لما استطاعت أمريكا
ولا كل القوى المادية أن تفعله كما ورد في الحديث (إن إزالة جبل من
مكانه أهون من زوال ظالم قبل أوانه).

فاعملوا على تحرير أنفسكم من أنفسكم فإنها مرهونة بأعمالكم،
فاستبقوا الخيرات وسارعوا إلى مغفرة من ربكم وجنة عرضها السموات
والأرض أعدت للمتقين، وحطموا الأغلال النفسية والفكرية والاجتماعية
التي تعيق تكاملكم، وإن ظهوركم ثقيلة بأوزاركم فخففوا عنها بالاستغفار
وأكثروا من الطاعات وتنافسوا لنيل رضى الله تبارك وتعالى فإن الله تبارك
وتعالى بعث أنبيائه لتحريركم وتخليصكم من هذه الأغلال، قال تعالى
[وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ] (الأعراف: ١٥٧).

ويوجد تفصيل لهذا الكلام في كتاب (نحن والغرب) وكتاب (كونوا
أحراراً) وهو من حلقات سلسلة (نحو مجتمع نظيف).
أسأل الله تعالى لكم الفوز والفلاح في الدنيا والآخرة إنه ولي النعم.

المشروع السياسي المقترح من الحوزة الشريفة للفترة الانتقالية^(١)

بسم الله الرحمن الرحيم

إن همنا الكبير هو ضمان مستقبل العراق وسعادة شعبه وتوفير مستلزمات الحياة الكريمة لجميع المواطنين بما فيهم غير المسلمين. ورغم إيماننا العميق بأن ذلك لا يكون إلا بالإسلام إلا أننا نرى أن الطريقة المثلى اليوم هي ترك الأمة حرة تختار ما تشاء ومن تشاء فتكون الأمة هي الحاكمة وهي المراقبة وآليات ذلك. هو الاستفتاء والانتخاب فلا سلطة سياسية إلا برضا الأمة الناشئ من هاتين الآليتين.

وعلى هذا تعلن المرجعية الرشيدة الصالحة وقوفها خلف الأمة مدافعة عن حقوقها داعية كل قواها الوطنية الخيرة من أحزاب عاملة وجمعيات فاعلة وشخصيات تشاركنا همّنا هذا إلى توحيد الجهود وصهر الطاقات لتشكيل درعاً يدفع عن أمتنا الأخطار ويحقق الطموحات.

(١) وضع خطوطه العامة الشيخ يعقوبي ووضع تفاصيله المكتب السياسي لحزب الفضيلة

الإسلامي، وأجرى عليه تعديلات معدودة مكتب السيد الحائري في النجف بإدارة السيد نور الدين الأشكوري، وتاريخه جمادي الأولى ١٤٢٤ تموز ٢٠٠٣، وأخذت به (مع بعض التعديلات) سلطة الاحتلال والحكومة المؤقتة التي شكلها مجلس الحكم بعد عام بالضبط وبعد أن فشلت عملياتها السياسية فرجعت إلى هذا المشروع وشكلت الجمعية التأسيسية بنفس الخطة (راجع صفحة ٣٩٢).

وعلى هذا الأساس نطرح مشروعا سياسيا والقائم على ما يلي:-
 ١- لا شرعية لكل الخطوات السياسية التي حدثت بعد سقوط النظام باعتبار كونها فاقدة للشرعية لعدم رجوعها إلى رأي الشعب ورضاه.
 ٢- ندعو إلى إجراء انتخابات عامة لتشكيل المجلس التأسيسي الذي تنبثق عنه الحكومات المؤقتة الانتقالية ويسن من خلالها الدستور الدائم للبلاد.

٣- المجلس التأسيسي: وفيما يأتي تفصيلاته في المشروع السياسي لهذه المرحلة:

أ- تأسيسه:

أولاً: يقسم البلد إلى ٢٦٠ دائرة انتخابية.

ثانياً: يتم انتخاب مرشح واحد لكل (٢٥) ألف مواطن أي بمعدل (٤) مرشحين عن الدائرة الانتخابية الواحدة.

ثالثاً: وبذلك يتكون المجلس التأسيسي من (١٠٤٠) مواطناً منتخباً.

ب - مهامه:

أولاً: يقوم المجلس بانتخاب ثمانية أشخاص من بين أعضائه لهم حظ من الفقه التشريعي الإسلامي وتأييدهم المرجعية الدينية يشكلون مجلساً يقوم التشريعات الصادرة لضمان عدم تقاطعها مع الشريعة الإسلامية لحين إقرار الدستور وانتخاب الحكومة الدائمة فتحفظ مقاعدتهم في المحكمة الدستورية العليا بعنوانها لا بعنوانهم ولا يحق لهؤلاء الثمانية المشاركة في أي تشكيل آخر ما داموا في هذا التشكيل.

ثانياً: يقوم بانتخاب أعضاء البرلمان المؤقت من بين أعضائه.

ثالثاً: يقوم بانتخاب أعضاء الحكومة المؤقتة من بين أعضائه.

رابعاً: يقوم بالإشراف على وضع دستور دائم للبلاد عن طريق لجان متخصصة في مدة أقصاها سنة واحدة من تاريخ انتخابه.
خامساً: يحل المجلس نفسه بعد موافقة الشعب على الصيغة النهائية للدستور الدائم عبر الاستفتاء الشعبي العام.

٤- البرلمان المؤقت: ويمثل السلطة التشريعية المؤقتة في البلاد

أ- تأسيسه:

أولاً: يتكون (٢٦٠) عضواً منتخباً من بين أعضاء المجلس التأسيسي.
ثانياً: يجب أن يكون بمعدل مرشح واحد لكل (١٠٠) ألف مواطن بشرط أن يكون مرشح واحد لكل دائرة انتخابية.

ب - مهامه:

أولاً: إلغاء أو تعديل القوانين السارية والتي تمثل انتهاكاً لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية.

ثانياً: سن القوانين الضرورية للبلاد.

ثالثاً: مناقشة الميزانية العامة وأفرادها.

رابعاً: مراقبة أعمال الحكومة ومحاسبتها عن طريق الاستجواب

والمساءلة وحجب الثقة.

خامساً: تعيين القضاة المدنيين بناء على ترشيح وزير العدل مع موافقة

المرجعية الدينية.

٥- الحكومة المؤقتة: وتمثل السلطة التنفيذية المؤقتة في البلاد.

أ- تأسيسها:

أولاً: تتكون من (٢٣) وزيراً منتخباً.

ثانياً: يتم انتخابهم من بين أعضاء المجلس التأسيسي على أن يكونوا أعضاءً في البرلمان المؤقت.

ثالثاً: يقوم الوزراء بانتخاب رئيس يسمى رئيس الوزراء بانتخاب نائب لرئيس الوزراء من بينهم.. ويتم استحداث الوزارات الآتية:

(١) وزارة حقوق الإنسان.

(٢) وزارة السياحة.

(٣) يتم دمج وزارتي الثقافة والإعلام بوزارة واحدة.. وبذلك تصبح الوزارات العراقية هي كالتالي:

أ- وزارة الدفاع.

ب - وزارة الداخلية.

ج- وزارة الخارجية.

د - وزارة التخطيط.

هـ- وزارة المالية.

و- وزارة العدل.

ز- وزارة الثقافة والإعلام.

ح - وزارة التجارة.

ط - وزارة النفط.

ي - وزارة الزراعة.

ك - وزارة الري.

ل - وزارة الصناعة والمعادن.

م - وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.

ن - وزارة التربية.

س - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

ع - وزارة النقل والمواصلات.

ف - وزارة الإسكان والتعمير.

ص - وزارة الصحة.

ق - وزارة الأوقاف والشؤون الدينية.

ر - وزارة حقوق الإنسان.

ش - وزارة السياحة.

ب - مهامها:

أولاً: العمل على استتباب الأمن والنظام في البلاد.

ثانياً: العمل على توفير الخدمات والحاجة الأساسية للمواطنين.

ثالثاً: العمل على رفع مستوى المعيشة للمواطنين جميعاً وبإجراءات

سريعة.

رابعاً: المحافظة على استقلال العراق وسيادته ووحدة أراضيه وشعبه.

خامساً: تحسين علاقات العراق الدولية خصوصاً مع دول الجوار على

أساس مبدأ حسن الجوار والمصالح المتبادلة.

سادساً: التنسيق مع الحكومة الأمريكية من أجل إلغاء أو جدولة

الديون الخارجية المترتبة على العراق بسبب السياسات غير المسؤولة للنظام

الاستبدادي المخلوع.

سابعاً: حق اقتراح القوانين الضرورية.

٦- نوع الانتخاب المعتمد:

أ- يعتمد الانتخاب الفردي.

ب - يتم الحسم في الانتخابات بالأغلبية النسبية.

ج- يتم انتخاب المجلس التأسيسي بواسطة الانتخاب الشعبي المباشر.

د - يتم انتخاب البرلمان والحكومة المؤقتة بواسطة الانتخاب الشعبي

غير المباشر.

٧- الآليات:

أ- يقسم العراق إلى (٢٦٠) دائرة انتخابية.

ب - تعيين لجان انتخابية في كل دائرة انتخابية.

ج- تعيين تلك اللجان من أهالي الدائرة الانتخابية.

د - تتكون اللجنة الانتخابية من (١٥٠) عضواً ينتخبون من بينهم رئيساً

لهم.

هـ- يشترط في عضو اللجنة الانتخابية ما يأتي:.

أولاً: النزاهة.

ثانياً: الكفاءة.

ثالثاً: المعرفة الكافية بأصول الانتخابات وآلياتها ونظمها.

رابعاً: أن يكون حاصلاً على شهادة البكالوريوس أو ما يعادلها على

الأقل.

خامساً: أن لا يكون حاصلاً على العضوية الكاملة في حزب البعث

المنحل.

سادساً: أن لا يكون متورطاً بظلم المواطنين أو إيدائهم.

سابعاً: أن يكون مؤمناً بحق الأمة في تعيين مصيرها و كارهاً للاستبداد
والمستبدين.

ثامناً: أن يكون له منزلة اجتماعية مرموقة.

تاسعاً: تنحصر مهام اللجنة الانتخابية بما يأتي:

(١) تنظيم قوائم بعدد الناخبين حسب المعلومات الواردة في هوية
الأحوال المدنية.

(٢) تنظيم قوائم تعريفية بالمرشحين وعرضها على الجمهور.

(٣) تحديد المواقع الملائمة كمراكز انتخابية.

(٤) إبداء المشورة والتوجيهات اللازمة للمواطنين بصدد العملية

الانتخابية بمجملها.

(٥) فرز الأصوات وإعلان أسماء الفائزين بالانتخابات العامة.

٨- التوقيتات:

أ- يتم تقسيم العراق إلى (٢٦٠) دائرة انتخابية في مدة أسبوع واحد
بالاستفادة من تجارب الاستفتاء السابقة على منصب رئيس الجمهورية التي
تمت عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٢.

ب - يتم تشكيل اللجان الانتخابية في كل دائرة انتخابية على حدة في
مدة أقصاها ثلاثة أسابيع.

ج - تقوم اللجان الانتخابية بإنجاز أعمالها في مدة أقصاها ثلاث
أسابيع.

د - يتم الإعلان عن تشكيل المجلس التأسيسي المنتخب بعد إنجاز
اللجان الانتخابية أعمالها في مدة أقصاها ثلاثة أيام.

هـ - يقوم المجلس التأسيسي بانتخاب أعضاء البرلمان المؤقت والحكومة المؤقتة خلال ثلاثة أيام من إعلان تشكيله.

و- يقوم المجلس التأسيسي بالإشراف على سن دستور دائم للبلاد عن طريق لجان متخصصة في مدة أقصاها سنة واحدة من إعلان تشكيله.

ز- تنتهي مدة ولاية البرلمان المؤقت خلال سنتين من تأريخ انتخابه.

ح - تنتهي مدة ولاية الحكومة المؤقتة خلال سنتين من تأريخ

انتخابها.

٩- الجهات المشرفة على الانتخابات: تشرف على الانتخابات العامة

القوى الآتية:-

أ- الشعب العراقي: بوصفه صاحب السيادة والطرف الأساس في أي عقد اجتماعي تنبثق منه مؤسسات الحكم مستقبلاً وصاحب المصلحة الأولى في أي ترتيبات سياسية محتملة في العراق.

ب - الأمم المتحدة: كونها تمثل الشرعية الدولية.

ج - الإدارة المدنية للاحتلال: لكونها أجنبية وسلطة احتلال يجب أن

ينحصر دورها في ما يلي:-

١- حفظ الأمن والنظام أثناء سير الانتخابات العامة من خلال شرطة

عراقيين تدريبهم وتعددهم لذلك.

٢- توفير ما يلزم العملية الانتخابية من أموال العراق المجمدة ومن

عائدات نفطه.

٣- يجب عليها احترام أرادة الشعب ورأيه وان لا تتدخل في نتائج

الانتخابات.

١٠- شروط الناخب:

الانتخابات حق مكفول لأي مواطن عراقي تتوفر فيه الشروط الآتية:-

أ- كل مواطن أتم الثامنة عشر من عمره.

ب - كامل الأهلية.

ج - أن لا يكون من المجرمين الذين يشكلون خطراً على امن

المجتمع العراقي.

د - أن لا يكون أحد الكوادر العليا في حزب البعث المنحل (عضو

قيادة فرقة فما فوق).

١١- شروط المرشح: الترشيح لمناصب الدولة كلها مكفول لأي

مواطن عراقي تتوفر فيه الشروط الآتية:-

أ- أتم الثلاثين من عمره.

ب - كامل الأهلية رشيداً.

ج - أن لا يكون من المجرمين الذين يشكلون خطراً على امن

المجتمع العراقي.

د - أن لا يكون حاصلاً على العضوية الكاملة في حزب البعث

المنحل.

هـ - أن يكون ذا ثقافة اجتماعية وسياسية وحاصل على شهادة الدراسة

الإعدادية أو ما يعادلها.

١٢- ملاحظة ختامية: إننا لا نشك في وطنية أحد ما لم يثبت العكس

ونطالب من الجميع تبني هذا المشروع حفاظاً على بلاد الرافدين وحرصاً

على شعبه المظلوم وندعو الجميع إلى غض الطرف عن التصرفات الماضية

بعضهم لبعض والنظر بعين الأمل والتفاؤل وعلى الله فلتوكل جميعاً فإنه نعم
المولى ونعم النصير والحمد لله رب العالمين.

الموقف من تشكيل مجلس الحكم^(١)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله كما هو أهله وصلى الله على نبيه وآله الميامين وسلم تسليماً كثيراً.

حينما غزت أمريكا العراق كانت مطمئنة إلى أن العراقيين يقبلون أية حكومة وبأية صيغة فالمهم عندهم هو زوال النظام، لذا وضعوا السيناريو لشكل الحكومة وعيّنوا الأشخاص عبر عدة مؤتمرات في لندن وصلاح الدين وغيرها، إلا أنهم في أثناء الحرب وبعدها فوجئوا بوعي العراقيين وإيمانهم والتزامهم بمبادئهم فإنهم -أي العراقيين- وإن كانوا يريدون الخلاص من النظام، إلا أنه ليس بأي ثمن ولا أنهم يقبلون أي بديل، وإنما هم أصحاب حق وعندهم قضية لا يستقر لهم قرار حتى يحققوا مطالبهم وتحترم أراذلتهم في اختيار شكل الحكم وممثلهم فيه.

من هنا أصيبت خطط المحتلين بالاضطراب والإرباك فغيروا ما رسموه وقلت ثقتهم بالأشخاص الذين هيئوهم لتسلم الحكم، وعرضوا

(١) محاضرة أُلقيت على فضلاء وطلبة الحوزة العلمية يوم ٢٠٠٣/٧/٥ بمناسبة انعقاد جلسات تهدف لتأسيس مجلس الحكم، وقام سماحة الشيخ بزيارة الشهيد السيد محمد باقر الحكيم قدس سره وهي الثانية منذ عودته إلى العراق في مايس - يوم الخميس ٢٠٠٣/٧/١٠ وسلّمه نسخة من البيان، وقد أقيم احتفال رسمي يوم الأحد ٢٠٠٣/٧/١٣ نقل مباشرة على وسائل الإعلام قُدّم فيه (٢٥) شخصاً اختيروا من قبل الحاكم الأمريكي ليكوّنوا مجلس الحكم ويديروا شؤون العراق بإشراف أمريكي.

أشكالاً أخرى للحكم وكلها كانت تصطدم برفض الأمة لها وكان آخرها قبل شهر تقريباً، وهو ما سُميَّ بالمجلس الاستشاري ذي الـ (٣٥) شخصاً، والذي أجهض قبل ولادته بعد أن اطلعنا على هيكلته وصلاحياته، وكانت فيه عدة عيوب:

- ١- إنه لا يمثل فئات الشعب جميعاً ولا يعلم كيفية تعيينه.
 - ٢- إنهم عيّنوا له رئيساً سلفاً ولم يוכלوا ذلك إلى الانتخاب ولا هو يمثل رأي الأكثرية.
 - ٣- لا يمتلك صلاحيات وإنما وظيفته تقديم الاستشارات فقط.
 - ٤- إن الإدارة العليا فيه وصاحب القرار هم الأمريكيون.
- فكان هذا المجلس كما وصفه الشاعر:

تماثيل ينحتها الاحتلال وتعرض في قاعة المجلس
واليوم تجري مساعي حثيثة وحركة مداولات دؤوبة لتشكيل مجلس
أسموه (مجلس الحكم)، وجاء اختيار الاسم للدلالة على إن المجلس
الجديد سيحصل على قدر من الصلاحيات تجعله مؤهلاً لممارسة قدر من
أساسيات الحكم لسد بعض الفراغ السياسي والأمني والدستوري في البلاد،
ومن المتوقع إعلان تشكيل المجلس في موعدٍ لا يتجاوز أسبوعين من اليوم
(السبت ٥ تموز ٢٠٠٣ عن صحيفة الزمان)، ولم يحددوا كيفية اختيار
أعضائه، إلا أن الذي نشرته الصحف هو أن المجلس يتكون عبر توسيع

(مجموعة السبعة)^(١) لتضم أعضاء آخرين صرّحوا ببعض ولمحوا إلى بعض. وبغض النظر عن الأهمية السياسية للمشاركين في المجلس ومساعدتهم في تحرير هذا البلد، إلا أن الإصرار على تغييب عراقيي الداخل أمر لا يمكن قبوله فإنهم الذين اضطهدوا وحرّموا وهم الذين صنعوا التغيير بشكل أساسي عبر جهادهم الطويل، وهم الذين يشكلون التركيبة السكانية للمجتمع العراقي وفيهم الكفاءات والقدرات الخلاقة ولا يمكن إهمال دورهم في بناء مستقبل البلد.

وبالإضافة إلى ما ذكرناه فإنهم لم يحددوا صلاحيات المجلس وسلطته ولا مدى استقلالية قراره، إلا أنني فهمت من بعض المطلعين والذين لهم دور في العملية أن هذا المجلس يمتاز عن سابقه بعدة نقاط إيجابية:

١- إن المجلس له صلاحية تعيين الوزراء وليس فقط ترشيحهم.

٢- إن الميزانية بيده.

إلا أن الأفكار تجتمع على أن تشكيل المجلس يكون بالتعيين، ويضم رؤساء القوى السياسية والتيارات الجماهيرية الفاعلة في الساحة وليس بالانتخاب لأسباب لا تخفى على المتأمل.

وهذه الآلية -أي التعيين- مهما كانت واسعة ومستقطبة لهذه القوى والتيارات فإنها لا تستوعب كل فئات الشعب ولا تعبّر بدقة عن أرائه، لكن

(١) ويُقصد بهم الأحزاب السياسية إسلامية وكردية وشيوعية وليبرالية التي كانت تجتمع

بالأمريكان وتخطط لمستقبل العراق قبل الغزو في لندن وصلاح الدين وغيرهما.

الإيجابية فيها أنه حل سريع للأزمة بدرجة معتد بها إذا كان شاملاً لكل الأحزاب والواجهات والأفراد الممثلة للشعب ومن دون ذلك يبقى حلاً مرفوضاً من قبل الشعب.

ونظراً لعدم تقديم أي مشروع ترضى به جميع الأطراف ويكفل حقوق الشعب ويحترم أراذهم من دون أن تفرض عليه حكومة لا تعبّر عن خياره، كما أنه لا يمكن بقاء الحال على ما هو عليه الآن من فراغ سياسي، وغياب لسلطة القانون وفقدان للأمن والاستقرار وتردّ في الحياة الاقتصادية والاجتماعية فإنه يؤذّن بعواقب وخيمة إذا لم نتعاون على الخروج من هذا المأزق.

وبمناسبة التحركات الحثيثة لتشكيل حكومة انتقالية خلال أسبوعين أو ثلاثة نقول إن ذلك يمكن باليتين:

الأولى: التعيين، من خلال تأسيس مجلس سياسي يضم رؤساء القوى السياسية والتيارات الجماهيرية التي أثبتت وجودها في الساحة، ومشكلته: أنه مهما كان واسعاً ومستقرباً لهذه القوى والتيارات فإنه لا يستوعب كل الشعب ولا يعبر بدقة عن أراذته، لكن إيجابيته: أنه حل سريع للأزمة بدرجة معتد بها إذا كان شاملاً لكل الأحزاب والواجهات والأفراد.

الثانية: الانتخاب، وهي الطريقة العادلة للتعبير عن أرادة الشعب، وقد ذكروا لها جملة من المصاعب التي تعرقل العملية كعدم وجود دستور تستند إليه الانتخابات وعدم وجود جرد سكاني، إلا إنها لا أصل لها فإن هذه الانتخابات تستمد مشروعيتها من مشاركة وتأييد الشعب لها، ولا تحتاج إلى أزيد من أسبوعين أو ثلاثة، وتكون بإشراف الأمم المتحدة كما حصل

في بعض نقاط العالم كـ(تيمور الشرقية) من دون أي مشكلة تذكر، ولا تتدخل قوات الاحتلال إلا عند طلب المساعدة منها في أية نقطة سواء على صعيد حفظ الأمن أو الإشراف وغيرهما، ويتحقق من خلال الخطوات التالية:

١- تحديد الجهة المتنفذة في كل تجمع سكاني (الحوزة العلمية، قوى سياسية، رؤساء العشائر، الوجهاء،...) وتشكيل لجنة انتخابية في كل تجمع من هذه الجهة أو أكثر.

٢- تجنيد عدد من المتطوعين أو الموظفين بأجرٍ لجمع المعلومات عن التجمعات السكانية وتسجيل لوائح الذين لهم حق الانتخاب باستجواب المواطنين ومطابقة المعلومات مع البطاقة التموينية.

٣- تحديد المراكز الانتخابية بواقع مركز لكل (١٠٠) ألف إنسان وفتح باب الترشيح لكل مركز مع اشتراط أمور في المرشح بأن يكون كفوءاً نزيهاً عنده نكران للذات ولم يتورط بظلم الناس وإيذائهم.

٤- تجري الانتخابات بإشراف اللجان الانتخابية وممثلي الأمم المتحدة المشار إليهم أعلاه وهم الذين يتولون فرز الأصوات وإعلان أسماء الفائزين الذين يصل عددهم إلى (٢٦٠) عضواً عن (٢٦) مليون عراقي.

٥- تعطى (١٠) مقاعد لكل حزب أو حركة من (مجموعة السبعة) إن لم يحصل على هذا العدد في الانتخابات أو يكمل له العدد احتراماً لدورهم السياسي، وكذا تعطى مقاعد للشخصيات المستقلة الذين لهم هذا الدور.

٦- يعطى مقعد لكل طائفة أو قومية يقل عددها عن (١٠٠) ألف ويزداد العدد بمقعدٍ لكل (١٠٠) ألف أخرى إن لم يفز منها أحد في

الانتخابات بسبب انتشار أفرادها.

٧- من مجموع الأعضاء أعلاه يتأسس مجلس وطني انتقالي يمارس عمله كبرلمان، والوظيفة الثانية: أنه ينتخب من بين أعضاءه أو من يرشحهم الأعضاء كممثلين عنهم في الحكومة الانتقالية، والثالثة: أنه يتولى الإشراف على اختيار الأشخاص الذين يضعون الدستور من بين أعضاءه أو ممثليهم.

٨- تتولى الحكومة الجديدة:

- إبرام عقود الإعمار.

- الإشراف على ميزانية الدولة ومواردها المالية.

- إجراء الاستفتاء العام على الدستور بعد صياغته.

- الإعداد للانتخابات الحكومة والبرلمان الدستوريين.

٩- يكون تمويل هذا المشروع من صندوق أموال العراق بإشراف الأمم المتحدة وإذا تعذر ذلك فإن الجهة المتنفذة في أي تجمع سكاني تقوم بذلك. وحينئذٍ نضمن استقلالية الانتخابات.

وبتنفيذ هذا المشروع تحل مشكلاتنا السياسية والدستورية معاً بطريقة عادلة وتعتبر هذه الرؤية إيضاحاً وتفصيلاً وآلية لما طالبت به المرجعية الشريفة ببيانات صريحة: إن هذه الأمور لا تكون موكولة إلى الأجنبي وإنما باختيار الشعب.

بيان باسم الجماهير للاعتراض على تأسيس مجلس الحكم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله الطاهرين.

إن من أوليات حقوق الإنسان أن يختار بإرادته من يحكمه، وقد أعلن عن تشكيل (مجلس الحكم) بتغيب شريحة كبيرة من الشعب، وقد حضر هذا الحشد المبارك ليعلن عن عدم مشروعية مثل هذه الطريقة في التعيين، مما يوجب حالة من الانفصال بين الشعب وحكومته تنذر بعواقب وخيمة على الجميع.

فكيف تتصور تشكيل حكومة في العراق بلد الإسلام ومهوى أفئدة المسلمين من دون أن تستشار المرجعية الدينية وتعرض عليها الأسماء وتبين لها صلاحيتها.

إن من يعتقد أن أمريكا هي التي حررت العراق ولها الحق في التدخل

(١) نص البيان الذي كتبه سماحة آية الله الشيخ محمد اليعقوبي (رحمته الله) وتلي على

المتظاهرين الذين تجمعوا في الصحن الكاظمي الشريف يوم الثلاثاء ١٥/١٥/١٤٢٤

المصادف ٢٠٠٣/٧/١٥ من مناطق بغداد تلبية لدعوة سماحة الشيخ لإعلان رفضهم

لتشكيل مجلس الحكم بإشراف قوات الاحتلال، وفي اليوم التالي قام الدكتور أحمد

الجلبي عضو مجلس الحكم وأحد الرؤساء الدوريين للمجلس بزيارة سماحة الشيخ

في مكتبه للاستماع إلى مطالب سماحته والاستفادة من توجيهاته قبل مغادرته إلى

الولايات المتحدة ليرأس وفد العراق في اجتماعات مجلس الأمم الدولي.

في شؤونه واهم؛ لأن عملها لم يكن إلا جزءاً من عملية التغيير التي كان سببها الأساسي هو الشعب.

فنحن الذين أزلنا النظام وغيرناه حين حققنا سنة الله في عباده [إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ] (الرعد: ١١)، فلما تحررنا من عبادة الهوى والطاغوت وحب الدنيا وعدنا إلى إسلامنا وإلى عبادة الله وحده في داخل نفوسنا، حررنا الله من الخارج وفاءً بوعدته السابق وسنته الجارية في عباده فسخر أمريكا أداة لهذا التغيير.

ونحن الذين أزلنا النظام حين رفضناه وقاطعناه وتركناه وحدة فسقط بلا قتال لأن بناء الطواغيت أوهن من بيت العنكبوت وإن بدا على خلاف ذلك، ولو كان نظاماً له امتداده وجذوره في الأمة لما استطاعت أمريكا ولا غيرها أن تزيله.

ومن الواضح أن أمريكا وسائر النظم المادية تقوم على أساس المصالح لا على المثل الإنسانية العليا حتى نصدق أنها جاءت لتحريرنا، نعم، ربما تلتقي مصحتها مع مصلحة الشعب، ولكن هذا لا يعني أنها جاءت من أجله، بل على العكس فإنها جاءت لتستعبدنا وتصادر حريتنا وما رفضها المتكرر لإجراء الانتخابات إلا أول الغيث.

ويجب أن نتبه إن خطرنا الأخلاقي والفكري والاجتماعي علينا اشد لان فيه قتلاً للروح وللمبادئ وإفساداً للحياة الأبدية وهو أعظم من قتل الجسد قال تعالى: [وَالْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ] (البقرة: ١٩١) أي الفتنة عن الدين، إن إصلاحنا بصلاح ديننا فما دام ديننا بخير فنحن بخير، وهم أول ما بدأوا به هو إفساد ديننا وأخلاقنا وإضلال شبابنا ونسائنا فأبي تحرير جاءوا من أجله؟

وأى زمان عسير ينتظرنا منهم؟ انه بلاء تطول مدته ولا يخفف عن أهله ولا ينجوا منه إلا من عصم الله تعالى.

ومع احترامنا لأعضاء مجلس الحكم وجهادهم السياسي في القضية العراقية، إلا أنهم لم يستشيرونا في اختيار أعضائه، ولا أطلعونا على صلاحياته ومدى استقلالته، وعمله على إنهاء الاحتلال والهيمنة الأجنبية، وقدرته على التعبير عن آمال الشعب وطموحاته والمحافظة على هويته، فإن القلق الشديد يساور هذه الجموع المؤمنة خشية ضياع دينه وأخلاقه وقيمه وقد لاحت بوادر ذلك.

إن هذه الجموع المؤمنة احتشدت هنا لتقول إن ممثلينا الحقيقيين مغيبون، فنحن لا نعترف بشرعية أي حكومة دون إمضاء المرجعية الرشيدة، وكل ما يصدر منها باطل إلا إذا حظي بموافقة الشعب.

وقد قدمت الحوزة العلمية في النجف الأشرف مشروعاً متكاملماً لإجراء انتخابات حرة تكفل حقوق الجميع من قوميات وطوائف وأحزاب وحركات وتحل مشاكله السياسية والدستورية، فلا بد من تدارك الأمر ومحاورة قادتنا الشرعيين.

ونطالب هيئة الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي والجامعة العربية بأن يكون لها دور الإشراف والرعاية لهذه الانتخابات ولمجمل العملية السياسية حتى يستعيد الشعب عافيته وينهض من جديد، وأي تقصير في هذا المجال سيكون عثرة لا تُقال وسوف لا ينساها الشعب لهذه الواجهات التي انضم إليها وآمن بمبادئها،

أسأل الله تعالى أن يتم نعمته على هذا الشعب الكريم ويحقق له أمنياته

ويتولى رعايته بلطفه ويؤهله لدولة العدل الإلهي الشامل وما ذلك على الله
بعيد.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا، لِيُغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ
وَيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكَ وَيَهْدِيكَ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا، وَيَنْصُرَكَ اللَّهُ نَصْرًا عَزِيزًا، هُوَ
الَّذِي أَنْزَلَ السَّكِينَةَ فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ لِيَزْدَادُوا إِيمَانًا مَعَ إِيمَانِهِمْ وَلِلَّهِ جُنُودُ
السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا، لِيُدْخِلَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ
جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَيُكَفِّرَ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَكَانَ
ذَلِكَ عِنْدَ اللَّهِ فَوْزًا عَظِيمًا، وَيُعَذِّبُ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ وَالْمُشْرِكِينَ
وَالْمُشْرِكَاتِ الظَّالِمِينَ بِاللَّهِ ظَنَّ السَّوْءِ عَلَيْهِمْ دَائِرَةُ السَّوْءِ وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ
وَلَعَنَهُمْ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا، وَلِلَّهِ جُنُودُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ
وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا] (الفتح: ١-٧).

نصوص
سبئية

استطلاع و تثقيف الرأي العام حول فقرات في الدستور ونظام الحكم

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى أبناء شعبنا العراقي الحر الكريم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

لا يخفى على أحد الأهمية العظيمة التي يمثلها الدستور في حياة الدول، فهو الإطار القانوني الأعلى الذي يتكفل بيان الحقوق والواجبات ويرسم شكل الدولة ويحدد منطلقاتها الدينية والفكرية، ويكون بمثابة المسطرة التي يقاس عليها شرعية وعدم شرعية القوانين والتعليمات واللوائح التي تصدرها الجهات التشريعية لتنظيم جميع مفاصل حياة المواطنين في البلاد.

ومن منطلق هذه الأهمية تعتبر كتابة الدستور خطوة خطيرة في حياة البلدان تحتاج إلى جهود متضافرة حتى يكون الدستور ناطقاً بتوجيهات وإرادات وطموحات أبناء البلد.

وليس بخافٍ عليكم أيضاً أن الاستكبار العلني والسري لا يريد للشعوب أن ترسم إرادتها بشكل مستقل وبعيداً عن إملاءاته ووصايته، فهو يسعى جاهداً وبشتى الوسائل أن ينفذ إلى دساتير البلاد ليثبت الفقرات التي تحمي مصالحه وتلائم توجهاته.

ومن هنا توجب أن تكون العيون والعقول مفتوحة ومتيقظة لأجل رصد عملية كتابة الدستور وتفحص بنوده عن قرب.

وبغية إلفات نظر كم واستحصال مراداتكم وتوجهاتكم تجاه هذا العمل الخطير نتوجه إليكم بهذا الاستبيان:

ولا يخفى أن الغرض من هذا الاستبيان ليس فقط استطلاع الرأي العام وإنما يراد منه أن تكون وسيلة لتوعية الأمة وتثقيفها إزاء قضايا الدستور ونظام الحكم لذا حاولنا كتابة مقدمة تعريفية قبل كل سؤال^(١)

ضع علامة (عائشة) في المربع المناسب

المحافظة	الجنس		التحصيل الدراسي	الرقم	الديانة	المهنة	القومية
	ذكرا	نساء					
			ابتدائية				
			متوسطة				
			ثانوية				
			جامعية				
			أخرى				

(أ) الدستور

س ١: هل يمثل لك الدستور قضية مهمة تثير اهتمامك ومتابعتك؟

لا	نعم

س ٢: هل تدرك أهمية الدستور وتأثيره على مستقبل حياتك؟

(١) راجع نتائج الاستطلاع في بيان لاحق.

لا	نعم

س ٣: إن الجهة التي ترعى كتابة الدستور هي التي توفر الأجواء المناسبة لحرية الكتابة وتضمن لممارسي عملية الكتابة حرية الرأي وتثبيت أرادة الشعب دون أي وصاية أو ضغوط لذلك، وتعتبر بصدق وأمانة عن حقوقه وطموحاته.

فهل تريد أن يكتب الدستور برعاية؟

الحوزة الشريفة والعلماء	مجلس تأسيسي منتخب	مجلس الحكم

س ٤: إن إسناد مهمة كتابة الدستور يمكن أن تكون بأشكال مختلفة، فإما أن يتم تعيين جماعة لهذه المهمة وفي هذه النقطة مخاطر كثيرة، منها وضع أشخاص لا يمثلون أرادة الشعب ضمن هذه الجماعة خصوصاً إذا كانت الجهة التي تقوم بالتعيين غير منتخبة من الشعب. والأسلوب الآخر هو انتخاب الشعب لمجموعة متخصصة يتم ترشيحها للقيام بهذه المهمة، فإلى من تريد إسناد كتابة الدستور؟

جماعة معينة من ذوي	جماعة مختصة منتخبة من
--------------------	-----------------------

الاختصاص	الشعب

س 5: المعروف استفتاء الشعب على الدستور وله أشكال، فإما أن يكون الاستفتاء على الدستور بشكل عام أي مقبولة هذا النص، وإما أن يتم استشارة الشعب على فقراته واحدة واحدة أو بالتفصيل: فهل تفضل أن يكون الاستفتاء الشعبي على:

الدستور بكليته	الدستور بمواده وفقراته بالتفصيل

س 6: هل تفضل أن يكون الدستور:

موقئاً	دائماً

س 7: الدستور يمثل الأصل الذي تتفرع منه القوانين والتعليمات واللوائح وهذه الثلاثة يجب أن تكون متناسبة مع رؤية الدستور وتوجيهاته. ولكن قد يحصل أن يتم تشريع قوانين واتخاذ قرارات تتنافى وروح الدستور. فلضمان اتساق هذه القوانين مع الدستور يقتضي أن تكون هنالك جهة مراقبة ومشرفة على دستورية القوانين وهناك صيغ لهذه الجهة مطبقة في العالم منها هيئة سياسية، مجموعة من السياسيين للمراقبة، أو هيئة قضائية. ويمكن إيجاد هيئة مركبة من الاثنين لضمان دستورية القوانين. فهل تفضل أن تكون الرقابة

على دستورية القوانين من:

هيئة سياسية	هيئة قضائية	آلية محكمة جديدة تضبط دستورية الدستور

س ٨: دستور البلد وما يتفرع عنه من قوانين إنما يوضع لضمان سعادة الشعب، فقد يرى جيل معين من المصلحة ما لا يراه الجيل السابق مما يقتضي تعديل الدستور وحينئذ...هل تفضل أن يكون تعديل الدستور كلياً أو جزئياً؟ عن طريق:

البرلمان	الاستفتاء الشعبي

س ٩: من المسائل المهمة التي يحاول الاستكبار تحقيقها هي أبعاد الإسلام عن ساحاته وإحلال الرؤية العلمانية بدلا منه، ولما كان الدين هو الأساس العقيدي الذي تستند إليه رؤية الفرد عن مفردات الحياة وتفصيلها، لذا جرت الدساتير في أغلب صياغتها على تدوين بشكل واضح يضمن مفرداتها.

برأيك هل ترى من الضروري أن يدون في الدستور أن الإسلام دين الدولة الرسمي، وان القوانين التي تشرع يجب أن لا تتعارض معه؟

لا	نعم

س ١٠: هل توافق على التأخير النسبي لكتابة الدستور مقابل أن يكون عن طريق انتخاب أعضائه أو ترغب بالإسراع في كتابته عن طريق تعيين أعضاء لكتابته؟

التأخير النسبي لأجل انتخابات أعضائه	التعيين لأجل الإسراع بكتابته

نصوص سياسية

س ١١: هناك أشكال متعددة لنظام الدولة فيما أن تكون الدولة موحدة، بمعنى: أن تكون أجزاؤها الداخلية مرتبطة بشكل مركزي بحكومة عليا تدير شؤون البلاد داخلياً وخارجياً كما كان شكل العراق قبل سقوط النظام، أو أن تكون الدولة فدرالية بحيث يكون البلد مقسماً إلى ولايات تدير كل ولاية شأنها الداخلي بنفسها ضمن حكومة محلية وترتبط الولايات بحكومة مركزية عليا تدير شؤونها الكبرى وسياسية البلاد الخارجية وتقسيم الموارد المالية كما في الولايات المتحدة الأمريكية. ماذا تفضل أن يكون شكل الدولة؟

82

دولة موحدة	دولة فدرالية

س ١٢: النظام البرلماني تكون السلطة فيه لرئيس الحكومة، أما رئيس الدولة فيمكن أن يكون ملكاً، أو رئيس جمهورية دون صلاحيات فعلية، والحكومة تكون من وزراء مسؤولين أمام البرلمان كما هو الحال في بريطانيا وإيطاليا والهند.

والنظام الرئاسي تكون السلطة فيه لرئيس الدولة الذي ينتخبه الشعب وهو يرأس الحكومة وهو يكون على قدم المساواة مع السلطة التشريعية المنتخبة كما هو في فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية. هل تفضل أن يكون النظام الحكم:

برلماني	رئاسي

س ١٣: هناك صورتان لإمكان تدخل علماء الدين في حكم البلاد فإما أن يكونوا جزءاً من مفاصل الحكم التنفيذية والتشريعية والقضائية، وإما أن يشرفوا من بعيد على سير مفاصل الدولة لتقديم المشورة والنصح وتسديدها عند الخطأ. هل تفضل أن يشارك علماء الدين في الحكم أم يكونوا مشرفين عليه فقط؟

داخل دائرة الحكم	مشرفين عليه فقط

س ١٤: هل ترغب بتركيز الوزارات في العاصمة أم نشرها في المحافظات:

في العاصمة	نشرها في المحافظات

س ١٥: إن أخصر عبارة لحال العالم في هذا الزمان هي ساحة صراع بين الأقوياء والضعفاء وتنافس أرادات، ويمثل الجيش الأداة القوية التي يدافع بها البلد عن أرادته وسياسته. وهناك توجهات لتحويل العراق إلى بلد محايد ومهمش من خلال تحديد قوته الدفاعية بجيش صغير يتدرج من ٤ آلاف إلى ٦٠ ألف بعد عشرة سنوات.

فهل ترغب أن يكون الجيش العراقي صغيراً وخدمياً، أم يكون جيشاً قوياً يوازي القوى الإقليمية ويتناسب مع التحديات الخارجية؟

جيش صغير وخدمي	جيش كبير وامتكامل

س ١٦: هل ترغب أن يعتمد على نظام التطوع، أم الخدمة الإلزامية، أم كلاهما معاً؟

نظام التطوع	الخدمة الإلزامية	كلاهما معاً

س ١٧: القضاء ركيزة مهمة لضمان العدالة وإحقاق الحق. وقد كانت المحاكم تستند إلى قوانين وضعية من صنع الإنسان الظالم لنفسه فضلاً عن ظلم الآخرين، وأما اليوم فتوجد فرصة لإنشاء محاكم تستند في قضائها إلى القواعد الإسلامية، ويمكن ان ينظم كلا الشكلين ويكون المواطن مخيراً إلى أي منهما.

هل ترجح أن يكون القضاء معتمداً على الشريعة الإسلامية، أم القوانين الوضعية، أم كلاهما؟

معتماً على الشريعة الإسلامية	معتماً على القوانين الوضعية	كلاهما

85

س ١٨: الاقتصاد هو أهم عوامل القوة للدولة، وإن بناء هذا الاقتصاد يختلف بحسب رؤية الشعب للآلية التي تتحكم بالاقتصاد. فهناك توجه يسعى إلى تمليك وسائل الإنتاج ومؤسساته بما فيها القطاع النفطي والصحي إلى الأفراد ويعبر عن ذلك بالخصخصة، أي تمكين القطاع الخاص، ويقابله توجه يرى ضرورة أن تكون المؤسسات الإنتاجية الكبرى ووسائل الإنتاج ملكاً لجميع

الشعب وييد الدولة وتسمح بتمليك القطاع الخاص في حدود المشاريع والشركات الصغيرة.

فهل ترغب أن يكون الفاعل الرئيسي في الاقتصاد قطاع الدولة أم القطاع الخاص؟

قطاع الدولة	القطاع الخاص

س ١٩: هل إن إجراء مثل هذا الاستبيان حول مختلف القضايا التي تهم الأمة له دور في التوعية والتثقيف السياسي؟

نعم	كلا

نتائج^(١) استطلاع الرأي العام الأول الذي أجرته الحوزة الشريفة عن بعض قضايا الحكم والدستور

بسم الله الرحمن الرحيم

قامت الحوزة العلمية الشريفة بنشر بيانات تتضمن تعريفاً ببعض القضايا السياسية والدستورية ومذيلة بتسعة عشر سؤالاً وكان لها هدفان:

الأول: تثقيف المجتمع بهذه القضايا وتأهيله للدخول في الحياة السياسية بنجاح لانتزاع حقوقه لذا فإن البيان لم يكتف بتدوين الأسئلة وإنما قدم لكل سؤال شرحاً مبسطاً، فمثلاً قبل أن يسأل هل تريد نظاماً برلمانياً أم رئاسياً؟ عرّف كلاً من النظامين وحسنات وسيئات كل منهما ليكون المواطن واعياً حين الإدلاء بالإجابة.

الثاني: استطلاع الرأي العام حول هذه القضايا لننتقل من مستند متين وهي إرادة الشعب واختياره عند التعبير عن المواقف الوطنية. وقد لاقت هذه العملية نجاحاً باهراً سواء خلال المشاركة الواسعة التي تجاوزت بكثير العدد المقرر للعينات وهو خمسة آلاف، حيث تطوع الكثير بطبع ونشر هذه البيانات من أجل تحقيق الهدفين المذكورين، أو من خلال المباركة والثناء على هذا العمل الصادر من الحوزة الشريفة، وقد شملت العينات أكثر من عشر محافظات في وسط وجنوب العراق وتوزعت على مختلف الأعمار والمستويات الثقافية والاقتصادية وقد اقتصرنا في

(١) تلى سماحة الشيخ (دام ظلّه) النتائج بنفسه في لقائه مع قناة الجزيرة الفضائية.

إحصاء النتائج على عدد من العينات مقارب لما قررناه.

هوية المشاركين

١- من حيث العدد: البصرة (٣٧٥) الديوانية (٨١) ديالى (٧٩)
الناصرية (٦٣٦) ميسان (٨٥١) كربلاء (١٣٠) بابل (١٥٦) المثنى (٦٠١)
النجف (٣٢٠) بغداد (٩٤٨) واسط (٦١٠) أخرى (١٩٨).

٢- من حيث الأعمار: كانت نسبة المشاركين ممن تقل أعمارهم عن
العشرين (٧٧ بالألف) وفي العشرينات (٣٨١ بالألف) وفي الثلاثينات (٢٥٦
بالألف) وفي الأربعينات (١٣٨ بالألف) وفي الخمسينات (١٣٧ بالألف)
وفي الستينات (١١ بالألف).

٣- ومن حيث التحصيل الدراسي: كانت نسبة المشاركين من حملة
الشهادات الابتدائية (١١٨ بالألف) والمتوسطة (١٧٥ بالألف) والثانوية (٢١٨
بالألف) والجامعية (٤٤٤ بالألف) والأخرى (٤٤ بالألف).

٤- من حيث القومية: فقد استطلع رأي (٣٧) شخصاً من الإخوة
الأكراد ضمن العدد الكلي.

٥- من حيث الجنس: توجد (٩٤٤) امرأة من بين العدد الكلي.

٦- من حيث الديانة: فقد شمل الاستطلاع ستة من غير المسلمين.

٧- من حيث المهنة: كانت نسبة الموظفين (٥٤٥ بالألف) والطلاب
(١٢٠ بالألف) والكسبة (٢٩١ بالألف) وربات البيوت (٤٣ بالألف).

نتائج الاستطلاع

١- أجاب (٩٩) بالمئة: بأن الدستور يمثل لهم قضية مهمة تثير

اهتمامهم ومتابعتهم.

٢- أجاب (٩٨،٥) بالمئة: انه يدرك أهمية الدستور وتأثيره على مستقبل حياته.

٣- اختار (٦٨٥) بالألف: أن تتولى الحوزة الشريفة والعلماء رعاية كتابة الدستور من أجل ضمان حرية الرأي وتثبيت إرادة الشعب دون أي وصاية أو ضغوط واختار (٢٦٨) بالألف أن يتولى ذلك مجلس تأسيسي منتخب بينما اختار (٤٧ بالألف) أن يتولى ذلك مجلس الحكم.

٤- وحول آلية تشكيل لجنة صياغة الدستور اختار (٦٩) بالمئة أن يكون عن طريق انتخاب الشعب لمجموعة متخصصة يتم ترشيحها للقيام بهذه المهمة واختار (٣١) بالمئة أن يكون من خلال جماعة معينة من ذوي الاختصاص.

٥- واختار (٧٨) بالمئة أن يتم استفتاء الشعب على كل فقرة من الدستور بالتفصيل بينما فضل (٢٢) بالمئة الاستفتاء على الدستور بشكل عام.

٦- وفضل (٧٤) بالمئة أن يكون الدستور دائماً وفضل (٢٦) بالمئة أن يكون مؤقتاً.

٧- ولاستطلاع رأيهم عن كيفية مراقبة القوانين والتعليمات واللوائح الصادرة من الحكومة لضمان عدم خروجها عن الدستور وانسجامها معه اختار (٧٤١) بالألف إيجاد آلية محكمة جديدة تضبط دستورية القوانين بينما اختار (٢٢٣) بالألف أن يكون ذلك من خلال هيئة قضائية واختار (٣٦) بالألف فقط أن تكون الهيئة سياسية.

٨- إن دستور البلد وما يتفرع عنه من قوانين إنما يوضع لضمان سعادة

الشعب، فقد يرى جيل معين من المصلحة ما لا يراه الجيل السابق مما يقتضي تعديل الدستور كلياً أو جزئياً وقد اختار (٨٣٨) بالألف أن يكون التعديل عبر استفتاء شعبي عام بينما فضل (١٦٢) بالألف أن يكون عن طريق تصويت البرلمان.

٩- وبرغم حملات التشويه التي يتعرض لها الإسلام ومحاولات إبعاده عن تنظيم شؤون الحياة فقد اختار (٩٨٧) بالألف أن يدون في الدستور أن الإسلام دين الدولة الرسمي وأن القوانين التي تُشرع يجب أن لا تتعارض معه ورفض ذلك (١٣) بالألف فقط.

١٠- ووافق (٧٣) بالمئة على التأخير النسبي لكتابة الدستور مقابل أن يكون عن طريق انتخاب أعضائه ورغب (٢٧) بالمئة في الإسراع في كتابته ولو عن طريق تعيين أعضائه لكتابته.

١١- واختار (٧٣) بالألف أن تكون الدولة العراقية موحدة ومرتبطة بحكومة مركزية تدير شؤون البلاد داخلياً وخارجياً كما هو وضعه السابق، واختار (٢٧) بالألف أن يكون نظام الحكم فدرالياً بحيث يكون البلد مقسماً إلى ولايات تدير كل ولاية شأنها الداخلي بنفسها ضمن حكومة محلية وترتبط الولايات بحكومة مركزية عليا تدير شؤونها الكبرى وسياسة البلاد الخارجية وتقسّم الموارد المالية كما في نظام الولايات المتحدة الأمريكية.

١٢- وتقاربت أجوبة السؤال عن نظام الحكم فاختر (٤٨٤) بالألف النظام البرلماني حيث تكون السلطة فيه لرئيس الحكومة، أما رئيس الدولة فيمكن أن يكون ملكاً أو رئيس جمهورية دون صلاحيات فعلية والحكومة تكون من وزراء مسؤولين أمام البرلمان كما هو الحال في مثل بريطانيا

وايطاليا والهند، واختار (٥١٦) بالألف النظام الرئاسي حيث تكون السلطة فيه لرئيس الدولة الذي ينتخه الشعب وهو رأس الحكومة وهو يكون على قدم المساواة مع السلطة التشريعية المنتخبة كما هو الحال في فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية.

١٣- وعن كيفية مشاركة علماء الدين في الحكم فقد اختار (٥٤٦) بالألف أن يكونوا جزءاً من مفاصل الحكم التنفيذية والتشريعية والقضائية بينما اختار (٤٥١) بالألف أن يشرفوا من بعيد على سير مفاصل الدولة لتقديم المشورة والنصح وتسديدها عند الخطأ.

١٤- فضل (٦٠) بالمئة أن تبقى الوزارات في العاصمة ورغب (٤٠) بالمئة في نشرها في المحافظات.

١٥- ولم يتجاوب المواطنون مع تهميش الجيش وتحديد قوته الدفاعية وتحويله إلى جيش صغير خدمي يصل تعداده بحسب ما أعلنوه إلى (٦٠) ألفاً بعد عشر سنوات لان العالم يعيش صراعاً بين الأقوياء والضعفاء وتنافس فيه الإيرادات وتتزاحم المصالح فقد وافق على هذا التهميش (١٩) بالمئة بينما اختار (٨١) بالمئة أن يكون الجيش كبيراً ومكاملًا.

١٦- وتوجد أغلبية ساحقة ترفض انحصار الخدمة العسكرية في الجيش بالإلزامية فلم يوافق عليها إلا (٦) بالمئة بينما فضل (٤٧) بالمئة أن يعتمد الجيش على نظام التطوع و(٤٧) بالمئة على نظام يعتمدهما معاً.

١٧- ومرة أخرى يثبت الشارع إسلاميته والتزامه بالشريعة فلم يوافق على استناد القضاء في أحكامه إلى القوانين الوضعية إلا (٢) بالمئة بينما

اختار (٦٣) بالمئة إنشاء محاكم تستند في قضائها إلى القواعد الإسلامية واختار (٣٥) بالمئة انضمام كلا الشكليين ويكون المواطن مخيراً في الترافع إلى أي منهما.

١٨- ولم يوافق (٩٣،٥) بالمئة على خصخصة وسائل الإنتاج ومؤسساته بما فيها القطاع النفطي والصحي -أي تملكها إلى الأفراد- وأصرروا على إبقاء قطاع الدولة فاعلاً رئيسياً في الاقتصاد على أن تسمح الدولة بتملك القطاع الخاص في حدود المشاريع والشركات الصغيرة بينما اختار (٦،٥) بالمئة فقط تمكين القطاع الخاص من الاقتصاد.

١٩- وفي السؤال الأخير أجاب أكثر من (٩٩) بالمئة أن إجراء مثل هذا الاستبيان حول مختلف القضايا التي تهم الأمة له دور في التوعية والتثقيف السياسي بينما نفى ذلك أقل من (١) بالمئة.

لقد أثبت الشعب من خلال هذه الأجوبة عدة نقاط:

١- التزامه الكامل بالشريعة ورفضه للمبادئ الخارجة عن الإسلام سواء على مستوى الأيدلوجية كالعلمانية أو على مستوى الحكم كالقضاء غير المستند إلى الشريعة.

٢- ثقته العالية بعلماء الدين واتباعه لهم وتجاوبه مع مشاريع الحوزة العلمية الشريفة.

٣- وعيه السياسي وإدراكه لمصالحه الوطنية بوضوح فبالرغم من أن المشاريع السياسية المعروضة تفترض الفدرالية أمراً مسلماً إلا أن ثلاثة أرباع المشاركين رفضوها.

٤- عدم تأثر تفكيره السليم بانعكاسات جرائم النظام السابق وسياساته الصببانية فبالرغم من أن أكثر الشعب ذاق الويلات من انخراطه في الجيش الذي زجه في معارك مدمرة إلا أن الأكثر رغبوا في بناء جيش قوي متكامل، وغيرها من النتائج الطيبة التي أفرزتها هذه التجربة التي تؤذيها الحوزة العلمية لأول مرة انطلاقاً من شعورها الأكيد بضرورة التجديد في آليات العمل وتنويعها حتى تكون بمستوى طموح الأمة والتحديات التي تواجهها.

[وَقُلْ اَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللّٰهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ] (التوبة: ١٠٥)

قانونان ضد مصلحة الشعب العراقي في أسبوع واحد

بسم الله الرحمن الرحيم

نشرت جريدة الصباح بعددها المؤرخ ٢٠٠٣/٩/١٣ مسودة قانون الجنسية العراقية وقد اقره مجلس الحكم وحسب ما أفاده أحد أعضاء مجلس الحكم انه يريد من القانون إعادة الحق للعراقيين في تحصيل الجنسية العراقية بعد أن أسقطها النظام المقبور عن عراقيين أصلاء بحجة عدم امتلاكهم لشهادة الجنسية العثمانية ونحوها من الأعذار التي كان الهدف منها إضعاف شوكة شريحة اجتماعية يعتقد بأنها لا تسير في ركابه.

وتكمن خطورة هذا القانون بفتحه للباب على مصراعيه أمام كل من هبّ ودبّ من عدو وصديق حتى لو كان صهيونياً أن يحمل الجنسية العراقية إذا أقام في العراق عشر سنين (الفقرة الثالثة من المادة السادسة)، أو تزوج امرأة عراقية وأقام ثلاث سنين في العراق (المادة السابعة)، أو المرأة غير العراقية التي تزوجت من عراقي وأقامت ثلاث سنين (المادة الحادية عشر)، أو من ولد خارج العراق من أم عراقية وأب مجهول أو لا جنسية له (المادة الرابعة)، فتستطيع العاهرات أن تنجب للعراق من يحملون جنسية من آباء مجهولين أو لا جنسية لهم من أهل الفسق والفجور في بلدان العالم وتأتي بهم من الخارج أبناء شرفاء للعراق الكريم، واحتياطاً لهذه الاقتراحات فقد نصّت (المادة الثامنة) على مثل هؤلاء الأشخاص أن يؤدّوا يمين الإخلاص للعراق أمام مدير الجنسية المختص، ولا ادري إن كان هذا اليمين كافياً لحماية العراق وأهله ودينه وأخلاقه من هؤلاء الشذاذ الذين سيفدون إليه

من الآفاق، وهل منع هذا اليمين الذي يؤديه الرؤساء والوزراء باستمرار من خيانة البلاد واستعباد أهلها والاستئثار بالخيرات؟

وإذا تجنس هؤلاء بالجنسية العراقية أصبح لهم الحق كاملاً في مزاحمة أهله والتمتع بكافة الامتيازات والحقوق التي يتمتع بها العراقي إلا ما استثني بقانون خاص (الفقرة الأولى من المادة التاسعة).

وهنا ينبغي الالتفات إلى أمور:

١ - إن مجلس الحكم (انتقالي) فلا يحق له أن يتخذ قرارات استراتيجية كهذا، وإنما وظيفته القيام بالمسؤوليات الحيوية كإعادة الأمن والاستقرار وإعادة الخدمات الضرورية كالماء والكهرباء والوقود وتأهيل الصحة والتعليم والنقل ونحوها وخصوصاً وأنه لا يملك المشروعية، إذ لم يحصل على إمضاء من المرجعية الدينية الشريفة ولا نال موافقة الشعب باستفتاء عام، وإنما غض الشعب طرفه عن الاعتراض راجحاً أن يمنحه الفرصة للنجاح في أداء المسؤوليات المتقدمة حتى تنشأ حكومة وبرلمان دستوريان منتخبان من قبل الشعب ليتخذ مثل هذه القرارات الاستراتيجية.

٢- إن القوانين ومنها قانون الجنسية إنما هي شروح وتفصيلات لمواد الدستور الذي يعتبر المستند الشرعي والأصل لهذه القوانين فما دام الدستور غائباً لا يمكن اتخاذ مثل هذه القرارات لعدم وجود مستند لها.

٣- إن هذا القانون لا يلائم طبيعة المجتمع العراقي وكذا دول المنطقة (إلا الكيان الصهيوني) اللقيط لذا لا تجد دولة منها تلتزم بمثل هذه المواد، وغاية ما تعطي تلك الدول حق الإقامة على أراضيها بشرط تجديدها كل ستة أشهر أو سنة مثلاً وبعض الحقوق والامتيازات المحدودة ولا يمكن أن

تساويه بابن البلد الذي يملك هو وحده الحق كاملاً في خيارات وطنه وليس بلدنا بحاجة إلى متجنّسين جدد وهو لم يوفرّ السعادة الكافية لأبنائه.

٤ - إن مثل هذا القانون يفتح الباب واسعاً لأعداء هذا الشعب كالصهاينة أن يتجنّسوا ويمتلكوا ويتمتعوا بكل امتيازات العراقي وسنجد أنفسنا بعد عشر سنين أو عشرين سنة غرباء في أرضنا ومستعبدين ويدير الأجانب بلدنا ونشرّد في أصقاع الأرض كما حل بالفلسطينيين.

فهل التفت إلى كل هذا أعضاء مجلس الحكم الموقر؟!

وبعد أسبوع أي في العشرين من أيلول أطل علينا وزير المالية (كامل الكيلاني) من دبي ليشير الشعب العراقي بالسعادة والرفاهية المقبلة عليه من خلال السماح للأجانب بتملك كل شيء في العراق عدا النفط، لأن سياسته موجهة من قبل الأجانب أصلاً بلا حاجة إلى قرار، وكلنا يعلم أن العالم اليوم شهد تكتلات اقتصادية تمتلك رؤوس أموال ضخمة لا يستطيع منافستها أصحاب الأموال العراقيين الذين أضعفهم النظام المقبور واستأثر بثروات البلاد لنفسه وبالتالي فإن مثل هذا القرار سيملّك العراق بكل قطاعاته إلى هؤلاء الأجانب ليتحكموا في اقتصاده ومن ثم في سياسته، وهو استعباد جديد بأسلوب متحضر مقبول.

وإذا انتظرت أمريكا مائتي عام منذ دخول اليهود إلى أراضيها

ونشاطهم فيها حتى امتلكوا مفاصل الاقتصاد والسياسة فراحوا يوجهونها كيف يشاؤون فإن العراق سوف يحتاج إلى أقل من عشرين عاماً ليقع فريسة لهذا الإخبطوط، لذا كان أول المستبشرين بهذا القرار قادة الكيان الصهيوني حيث صرح (نتنياهو) أمام الكنيست بشطب العراق من قائمة الدول المعادية

(لإسرائيل) وفتح الأسواق (الإسرائيلية) أمام التجار العراقيين وكأنه أول من يعلم بالقرار قبل صدوره.

وإذا كان عذرهم هي حاجة العراق إلى أموال ضخمة لإعمارهِ وإعادة تأهيله فيمكن أن يكون بغير هذه القرارات المجحفة، كما تفعل بعض دول المنطقة من حصر التملك بأبناء البلد وإعطاء فرصة الاستثمار للأجنبي باسم أبناء البلد على أن يكون لهذا الأخير أكثر من نصف عدد الأسهم لتبقى سلطة القرار بيده أو أي صيغ أخرى.

إن ما ذكرناه من النقاط تعليقاً على قانون الجنسية تنطبق على هذا القانون أيضاً لذا تدعوا الحوزة العلمية الشريفة أعضاء مجلس الحكم والوزراء أن ينظروا أولاً وقبل كل شيء إلى رضا الله تبارك وتعالى ومصصلحة هذا الشعب المحروم والوفاي والغيور على دينه وقيمته، وليكونوا شجعاناً وحازمين، وأن يتجردوا عن المصالح الشخصية أو الفئوية فإنها مرحلة تاريخية عصبية سيسجل التاريخ مواقف أبنائها ومن لا يجد في نفسه الكفاءة والقدرة والشجاعة لاتخاذ القرارات الكبيرة فلينسحب.

وإننا إذ نؤدي واجبنا الشرعي بهذه البيانات نطلب من المثقفين والسياسيين والعلماء أن ينتبهوا إلى مثل هذه التجاوزات وليعملوا على توعية الأمة وتبصيرها بالأمر وليتخذوا الوسائل والتدابير التي تمنع من تمرير مثل هذه القرارات.

[وَاللَّهُ مَعَكُمْ وَلَنْ يَتْرُكُمْ أَعْمَالَكُمْ] (محمد: ٣٥)

رسالة إلى العراقيين بمناسبة شهر رمضان^(١) وفيه مشروع المصالحة الوطنية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله كما هو أهله وصلى الله على رسوله والأئمة الميامين من آله
وسلم تسليماً كثيراً

حينما يحلّ شهر رمضان ويتطلع المسلم إلى هلاله ينتابه شعوران:

الأول: الفرح لكونه ممن حظي فشهد هذا الشهر المبارك ولم يكن من
الذين اخترمهم الأجل خلال العام الماضي فحرم من هذه الفرصة الثمينة
للتكامل والقرب من الله تعالى، فكم شخص كان بيننا في رمضان السابق وهو
اليوم ليس فينا أما نحن فقد شملنا الله بلطفه وفتح لنا الباب على مصراعيه
للاستزادة من الفضائل والحسنات والتقرب أكثر إلى الله تبارك وتعالى،
كالتطالب الذي تعطى له فرصة أخرى للامتحان في الدور الثاني ونحوه من
أجل أن ينجح أو يحسّن درجته فحاله أفضل ممن يمنح فرصة واحدة.

وإن لله تبارك وتعالى ألطافاً ونفحات خاصة في شهر رمضان لا ينالها
العبد في غيره وقد ورد في الحديث الشريف: (إن لله تبارك وتعالى نفحات
ألا فتعرضوا لها)، هذه الألفاظ والإمدادات الروحية يحسها حتى البعيدون
عن الله تعالى فالمرأة السافرة تتحجب في شهر رمضان والذي يعاقر الخمرة
يجتنبها احتراماً لهذا الشهر وتارك الصلاة يلتزم بها كل ذلك من بركات هذا

(١) صدر بمناسبة حلول شهر رمضان ١٤٢٤ وصادف الأول من رمضان يوم

الشهر الكريم.

من هذه الألفاظ ما ذكرها رسول الله ﷺ في خطبته التي ألقاها على المسلمين في آخر جمعة من شعبان ورواها أمير المؤمنين ع قال ﷺ: (أيها الناس إنه قد أقبل إليكم شهر الله بالبركة والرحمة والمغفرة، شهر هو عند الله أفضل الشهور، وأيامه أفضل الأيام، ولياليه أفضل الليالي، وساعاته أفضل الساعات، أيها الناس: إن أبواب الجنان في هذا الشهر مفتحة فسلوا ربكم أن لا يغلقها عليكم، وأبواب النيران مغلقة فسلوا ربكم أن لا يفتحها عليكم، والشياطين مغولة فسلوا ربكم أن لا يسلطها عليكم... الخ).

الثاني: الرهبة والهيبة لهذا الشهر الكريم لأنه شهر الله وله حرمة عظيمة فلذا أوجب الله تبارك وتعالى صومه من دون الشهور، وجعل فيه ليلة القدر وجعلها خيراً من ألف شهر وأنزل فيه القرآن ودعا عباده إلى ضيافته يرتعون في موائده ويغدق عليهم من كرمه وماذا تجد على تلك الموائد.

يقول رسول الله ﷺ: (هو شهر دعيتم فيه إلى ضيافة الله وجعلتم فيه من أهل كرامة الله، أنفاسكم فيه تسيح، ونومكم فيه عبادة، وعملكم فيه مقبول، ودعاؤكم فيه مستجاب، فسلوا الله ربكم بنيات صادقة وقلوب طاهرة أن يوفقكم لصيامه وقيامه وتلاوة كتابه، فإن الشقي من حُرِمَ غفران الله في هذا الشهر العظيم).

فيشعر المؤمن بهيبة لهذا الشهر خشية أن يقصر فيه، ولا يكون أهلاً لضيافة الله تعالى فيحرم من بعض كرمه ويكون من الأشقياء، وعن هذه الحالة عبر الإمام علي بن الحسين زين العابدين ع في دعائه، مخاطباً شهر رمضان: (السلام عليك يا شهر الله الأكبر ويا عيد أوليائه السلام عليك يا

أكرم مصحوب من الأوقات ويا خير شهر في الأيام والساعات، السلام عليك من مجاور رقت فيه القلوب وقلّت فيه الذنوب، السلام عليك من ناصر أعان على الشيطان وصاحب سهل سبل الإحسان، السلام عليك ما كان أمحاك للذنوب وأسترك لأنواع العيوب).

ويمكن أن تقرب الصورة بمثال من الواقع: فلو أن ملكاً أو رئيساً دعا أحداً لضيافته فكم سيكون هذا المدعو حريصاً على آداب الضيافة وعدم الإخلال بها ليكون أهلاً لهذه الدعوة ويكون سعيداً وفخوراً بتوجيهها إليه، فكيف إذا صدرت بطاقة الدعوة من الله تبارك وتعالى خالق الخلق وجبار السموات والأرض وأوصلها إليك اشرف المخلوقات محمد رسول الله ﷺ فكم هي ثمينة وقيمة هذه الدعوى وكيف سيكون حرصك على أن تكون أهلاً لها.

ومن اقتران هذين الشعورين: الفرح والرهبة في القلب يندفع المسلم للعمل الصالح ويكون الحافز فيه مضاعفاً لطاعة الله تبارك وتعالى وأعمال البر والإحسان وصفاء القلوب والمودة والألفة ونزع ما فيها من غلٍّ وحقدٍ وحسدٍ وبغضاء ليكون من الفائزين يوم القيامة قال تعالى: [يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ، إِلَّا مَنْ أَتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ] (الشعراء: ٨٨-٨٩) أي خال من الغش وللآخرين خصوصاً إذا التفت إلى عظمة العطاء الإلهي على أعمال الخير،

يقول رسول الله ﷺ: (مَنْ حَسَّنَ مِنْكُمْ فِي هَذَا الشَّهْرِ خَلَقَهُ كَانَ لَهُ جِوَارٌ عَلَى الصِّرَاطِ يَوْمَ تَزَلُّ فِيهِ الْأَقْدَامُ، وَمَنْ كَفَّ فِيهِ شَرَّهُ كَفَّ اللَّهُ غَضَبَهُ يَوْمَ يَلْقَاهُ، وَمَنْ أَكْرَمَ فِيهِ يَتِيمًا أَكْرَمَهُ اللَّهُ يَوْمَ يَلْقَاهُ، وَمَنْ تَطَوَّعَ فِيهِ بِصَلَاةِ كِتَابِ اللَّهِ لَهُ بَرَاءَةٌ مِنَ النَّارِ، وَمَنْ أَدَّى فِيهِ فَرَضًا كَانَ لَهُ ثَوَابٌ مِنْ أَدَى سَبْعِينَ

فريضة فيما سواه من الشهور، ومن أكثر فيه من الصلاة علي ثقل الله ميزانه يوم تخف الموازين ومن تلا فيه آية من القرآن كان له مثل أجر من ختم القرآن في غيره من الشهور).

فلتوحد قلوبنا على الصفاء والمودة والعمل المخلص لإرجاع البسمة إلى هذا الشعب الأبي الكريم الذي ذاق صنوف الاضطهاد والحرمان والكبت، وقد أذن الله تبارك وتعالى له أن يسترد عافيته بجهود المخلصين من أبنائه فلا تفرقنا اتجاهات دينية أو نوازع عرقية، فهذا أمير المؤمنين عليه السلام يوصي مالك الأشتر عندما ولاه مصر ويعهد إليه بكتاب طويل ومما جاء فيه: (واستشعر الرحمة في قلبك للرعية فإنهم صنفان: إما أخ لك في الدين أو نظير لك في الخلق).

ونحن اليوم أحوج ما نكون إلى المحبة والتسامح والحوار حتى نخرج من هذه الأزمة الخانقة التي أوصلت جميع الأطراف إلى طريق مسدود، وبمناسبة حلول شهر رمضان الذي هو أئمن فرصة للمودة والصفاء والسلام أقدم هذا المشروع الذي هو بمثابة دعوة للمصالحة والحوار بين جميع الأطراف المعنية بالقضية العراقية، وهذا هو نص المشروع:

دعوة إلى المصالحة الوطنية

بسم الله الرحمن الرحيم

تعد المشكلة الأمنية من أخطر ما يواجه العراق اليوم والوضع ينذر بالأسوأ إذا لم يتصد عقلاء القوم المعنيون بالأمر لاتخاذ التدابير اللازمة للعلاج لأن انعدام الأمن والاستقرار سترك آثاره على جميع النواحي الأخرى كالاقتصادية والاجتماعية والسياسية ويعرقل تلك النشاطات.

وإذا استقرنا جذور المشكلة ومناشئها فسنجد أن حل المشكلة الأمنية ليس عسكرياً أي لا يكون بجلب المزيد من القوات وإشراك الدول الأخرى، وإنما الحل يكون سياسياً بان تستشعر الأمة سيادتها على أرضها وصور كرامتها وعزتها وحفظ هويتها الوطنية والإسلامية وهذا ما نراه مهدداً الآن، وبدلاً من أن تعمل قوات الاحتلال على تقوية مجلس الحكم وإنجاح عمله لتزداد قناعة الشعب به، حصل العكس بتهميش دوره وعدم الاعتناء بآرائه ومواقفه تجاه عدد من قضايا الأمة وعدم اعتباره عنصراً أساسياً في الساحة العراقية، وأنيطت مسؤولية إدارة العراق وأمواله ومؤسساته بمسؤول الإدارة المدنية لقوات الاحتلال.

وهذا ما يشير قلق الشعب لأنه وإن أبدى بعض التحفظات على كيفية تشكيل مجلس الحكم واختيار أعضائه وأسلوب عمله وعدم شموليته لكل القوى والتيارات الجماهيرية، إلا أنه يعتبره هيئة عراقية يمكن أن تكون منطلقاً وفق خطة تدريجية لعودة السيادة الوطنية، فأبي إضعاف له يكون محبطاً لتلك الآمال، وهذا الفشل والشعور بالإحباط يولد ردود أفعال مذمومة

ويعطي المبررات لنشوء مشاريع لا تكون في مصلحة الشعب العراقي، كما أن إهمال بعض القوى المؤثرة في الساحة وتجاهل دورها في صنع مستقبل العراق أدى إلى حصول هذه النتائج السيئة.

إننا وإن أبدينا هذه التحفظات إلا أننا لا نستطيع إنكار الانجازات الكبيرة التي حققها مجلس الحكم خلال الفترة الماضية^(١) على صعيد إعادة الخدمات الأساسية وتشكيل الدولة وتأهيل مفاصلها المدنية والعسكرية للعمل من جديد.

وفي ضوء هذه الدراسة للأسباب نخرج بنتيجة مفادها ضرورة قيام مجلس الحكم بمبادرة (مصالحة وطنية) تخرج البلد من حالة الاختناق والتوتر، وتقطع الطريق أمام الانتهازيين وتعيد عملية البناء والإعمار والتقدم إلى مسارها الصحيح من خلال الخطوات التالية:

١- إشراك قوتين جماهيريتين^(٢) في مجلس الحكم فيصبح عدد المقاعد (٢٦) بنسبة مقعد واحد لكل مليون شخص مع مراعاة التوازن في تمثيل قوميات وطوائف المجتمع العراقي.

(١) شكل مجلس الحكم المكون من (٢٥) عضواً حكومة من وزراء بنفس العدد حيث كان من حق كل عضو أن يعين وزيراً، أما رئاسة مجلس الحكم فكانت لواحد كل شهر من تسعة اختيروا ويمثلون الأحزاب السياسية والشخصيات المستقلة المعارضة للحكم.

(٢) كان المقصود بهما القوتين الرئيسيتين اللتين ضمنا مقلدي السيد الشهيد الصدر الثاني قدس سره ومريديه فرجعت إحداهما إلى السيد كاظم الحائري (دامت ظلته) والأخرى إلى الشيخ محمد اليعقوبي (دامت ظلته).

٢- أن لا يتخذ مجلس الحكم أي قرارات مصيرية كقانون تجنيس الأجنب وخصخصة قطاع النفط؛ لأنها من اختصاص المجالس المنتخبة من قبل الشعب وبعد وضع الدستور الذي تستند إليه هذه القرارات واكتفاء هذا المجلس باتخاذ القرارات المرحلية لأنه (انتقالي) أسس لكي يتجاوز بالأمة هذه الفترة العصبية.

٣- أن تعمل قوات الاحتلال على تقوية مجلس الحكم وإنجاح عمله واحترام قراراته والتعامل معه كمثل حالي للشعب العراقي فحينما رفض استخدام قوات تركية لا ينبغي لمسؤول الإدارة المدنية لقوات الاحتلال أن يقول (ليس بيد مجلس الحكم أن يرفض مثل هذا القرار)؛ لأن العراق للعراقيين وهم الذين يقررون مصيره.

٤- أن يعلن مجلس الحكم عن خطوات جديدة لإعادة السيادة للعراقيين وإنهاء الاحتلال تدريجياً وبأقرب وقت، بان يضع برنامجاً بتوقيات محددة لوضع الدستور وإجراء انتخابات وطمأنة الشعب بوجود صدق في هذا الاتجاه ولنبدأ الخطوة الأولى وهي تحديد موعد إجراء التعداد العام للسكان وليس الإحصاء التفصيلي وهو أمر ليس عسيراً بعد تشكيل الوزارات وبدأ العام الدراسي ووجود البطاقات التموينية فيمكن أن تقوم الهيئات

تعليقات على الاتفاق لإدارة المرحلة الانتقالية

عقد مجلس الحكم العراقي اتفاقاً مع سلطات الاحتلال في الخامس عشر من شهر تشرين الثاني الحالي ٢٠٠٣ يبين جدولاً زمنياً لعملية إعادة السيادة والسلطة إلى العراقيين ليديروا شؤونهم بأيديهم ويتخلصوا من الاحتلال.

والاتفاق من حيث المبدأ خطوة على الطريق الصحيح فلطالما طلبنا ومعنا المخلصون من أبناء البلد بوضع مثل هذا الجدول الزمني لطمأنة الشعب بجدية مثل هذه الخطوات لسحب المشروعية من كثير من الهجمات التي تحصل هنا وهناك وذهب ضحيتها الأبرياء أكثر من غيرهم، ولرد المشاريع التي تطرح بين آونة وأخرى كحل للخروج من المأزق السياسي الذي يعيشه البلد، وقد قلنا إن جزءاً من حل المشكلة الأمنية هو الحل السياسي الذي يحفظ للجميع حقوقهم وللبلد كرامته وعزته.

ونأمل أن تكون الأطراف الموقعة على الاتفاق جادة وصادقة في وضعه وتنفيذه إلا أن عدة مؤشرات تحبط هذا الأمل وتبدده:

١. إن المشروع لم ينشأ عن شعور بالمسؤولية وبال الحاجة إلى عمل وطني لتحرير البلد من الاحتلال بالطرق السلمية، وإنما عرض بعد ضغوط الولايات المتحدة وقرار مجلس الأمن الأخير الذي ألزم مجلس الحكم بتقديم مثل هذا الجدول الزمني قبل الخامس عشر من كانون الأول، بل إن الدلائل تشير إلى أن سلطة الاحتلال هي التي وضعت ونسبته إلى مجلس الحكم للحفاظ على ماء الوجه.

٢. تصريحات العديد من المسؤولين والمحللين في الولايات المتحدة بأن إعلان الاتفاق كان لأغراض دعائية تخص حملة الرئيس الأمريكي بوش لإعادة انتخابه لرئاسة الولايات المتحدة العام المقبل بعد أن تصاعد استياء الشعب الأمريكي من كثرة خسائره في العراق وتورط الولايات المتحدة في حرب (فيتنام ثانية)، فيعيد الاتفاق للأمريكيين الأمل بالتخلص من هذا الكابوس، وقد دلت استطلاعات الرأي العام الأمريكي على تراجع شعبية بوش والشعور بفشل العمليات العسكرية في العراق.

٣. تعقيد آليات تنفيذ هذا الاتفاق وإطالة زمنه لأكثر من سنتين مما يجعله عرضه للإلغاء والتجميد في أي لحظة بمبررات لا يصعب إيجادها، كعدم استقرار الوضع الأمني وعدم وجود سلطة عراقية كفوءة تقود العملية ونحوها، فيمكن لسلطة الاحتلال أن تقلب الطاولة في وجه مجلس الحكم وجميع العراقيين حينما تشعر بأن سير عملية تنفيذ الاتفاق في غير صالحهم وهم يلمحون إلى ذلك بقولهم: (إن العراق ما زال بحاجة إلى قائد جديد) و (إن تسريع عملية تسليم السلطة إلى العراقيين لا يخدم المصالح الأمريكية) ونحوها.

ويبدو أن مجلس الحكم تساوره هذه الاحتمالات أو يعلم بها لذا طلع علينا السيد جلال الطالباني الرئيس الدوري لمجلس الحكم في لقاء مع جريدة الزمان أجراه الأسبوع الماضي في طهران أثناء زيارته لها قائلاً: (في السياسة لا يوجد إطلاق) (جريدة الزمان عدد ٢٢/١١/٢٠٠٣) وهو بصدد الحديث عن جدية الولايات المتحدة في تنفيذ هذا الاتفاق لذا فإن خط الرجوع عن تنفيذ الاتفاق في أي مرحلة من مراحلها يبقى مفتوحاً كما أن

الأمل بالله تبارك وتعالى في أن يحقق الخير لهذا الشعب المضطهد المظلوم أكبر من أن ينال منه كيد الخائنين ومكر الماكرين وان كان مكرهم لتزول منه الجبال.

وإن الحوزة الشريفة التي هي المرجعية الحقيقية للأمة ولها إمامة القلوب وإن تسلط غيرها على الأجساد ترى من وظيفتها الإلهية أن تنظر بدقة وعمق إلى كل ما يطرح من مشاريع ويثار من قضايا لتقدمها وتنقدها نقداً بناءً، فتصحح ما صحح منها وتعالج خلل ما أخطأ منها، وفي الحقيقة فإن هذه المراقبة هي وظيفة الأمة جميعاً فمن المؤلم حقاً أن ترى العراق مهد الحضارات وبلد الأنبياء والأوصياء عليهم السلام وعاصمة دولة العدل الإلهي ومجمع الخيرات، وكأنه سفينة في بحر هائج تتقاذفها الأمواج يتفرج عليها مالكوها ويحاول الانتهازيون سلب خيراتها، ولا يتصدى لها قائد مخلص أمين يأخذ بزمامها إلى بر الأمان.

وفي هذه السياق نبين التعليقات التالية على الترجمة العربية لنص الاتفاق:

١. إنه ينيط بمجلس الحكم وبالتشاور مع سلطة الاحتلال مسؤولية وضع (القانون الأساسي) وقد اشترط في إحدى فقراته أنه لا يغير ولا يبدل وهذا المصطلح (القانون الأساسي) هو معنى كلمة (الدستور) وقد تضمن هذا القانون فعلاً فقرات تعبر عن المبادئ الأساسية للدساتير من حريات وحقوق وتنظيمات إدارية فهذا سن للدستور أو يخشى أن يقر هذا القانون على أنه دستور لمدى غير معلوم وتميع قضية صياغة الدستور من قبل هيئة منتخبة من قبل الشعب .

٢. إنه أخذ مسلماً في القانون الأساسي الترتيب الفدرالي وفيه مصادرة لإرادة الشعب العراقي الذي يجب أن يستفتى عن هذه الصيغة؛ لأن كل جزء في العراق هو ملك العراقيين جميعاً وليس لأحد أن يستأثر بشيء دون آخر مهما كانت المسوغات وقد شبه رسول الله ﷺ كيان الأمة الواحدة بالسفينة التي يشترك فيها عدد من الناس فليس لأحدهم أن يقلع خشبته ويقول هذه لي لأن النتيجة غرق الجميع.

وأنا كفرد عراقي لا أريد الفدرالية التي هي مقدمة لتقسيم العراق والتفكيك، بل هي كذلك فعلاً من الناحية المعنوية والشعور على الأقل، والفدرالية إن كان فيها خير فلأجزاء التي تريد أن تتجمع وليس للكل المتحد الذي يراد تجزئته فلا بد أن يبقى العراق كلاً واحداً متحداً ولجميع أبنائه حق فيه كله.

وهذا من الناحية السياسية وهو لا يمنع من تحقيق لا مركزية في الإدارة لمراعاة خصوصيات المحافظات المختلفة من حيث اللغة والدين والمذهب والعرق وإعطاء صلاحيات واسعة للإدارات المحلية في المحافظات.

٣. تقرير قابلية التغيير والتبديل في القانون الأساسي عند موافقة ثلثي

أعضاء المجلس المنتخب من قبل الشعب. 108

٤. يعطي الاتفاق دوراً مهماً للمجلس البلدي أو مجلس المحافظة الحالي فثلث أعضاء اللجنة التنظيمية الخمسة عشر هم من هذا المجلس، وستكفل هذه اللجنة بعقد المؤتمرات الانتخابية مع الواجهات الاجتماعية والسياسية والعشائرية والدينية لانتخاب ممثلي المجلس الانتقالي، وهي

التي تصادق على ترشيح الأشخاص للمجلس وتختبر أهليتهم.

ونحن نعلم أن المجالس البلدية وأتكلّم من زاوية مدينة النجف الأشرف قد شكلت في غفلة من الزمن وفي عمليات ارتجالية هزيلة لا تعبر بشكل من الأشكال عن إرادة أبناء المدينة، فلا بد من إعادة انتخابات المجلس البلدي بطريقة حرة ومباشرة وعلنية ويحضّر لها أو يعاد النظر في تشكيل هذه اللجان التنظيمية خصوصاً مع ملاحظة النقطة التالية.

5. إن اللجنة التنظيمية المذكورة تُعَيَّب صوت أبناء مراكز المحافظات تماماً والأقضية والنواحي غير الرئيسية لأنها افترضت أن أعضاء اللجنة خمسة عشر يعين مجلس الحكم خمسة منهم ويعين المجلس البلدي خمسة آخرين، وأما الخمسة الآخرون فهم عضو واحد من قبل المجلس المحلي في المدن الخمس الكبرى في المحافظة فمن الذي سيمثل أبناء مركز المحافظة والمدن غير الكبرى؟

6. إن المجلس الانتقالي الذي هو بمثابة (برلمان انتقالي) سوف لا يُختار مباشرة من الشعب بحرية وإرادة كاملتين وإنما ستنتخبه الواجهات العشائرية والدينية والاجتماعية والسياسية وفي هذا:

أ. تغيب لشريحة كبيرة من المجتمع من الذي لا ينتمون إلى هذه الواجهات ولا يعترفون بمصداقيتها في تمثيلهم.

ب. غبن مراكز الثقل في المجتمع كالمرجعية الدينية التي سيكون لها صوت كما لبعض الواجهات التي لا يتجاوز عدد أفرادها أصابع اليد صوت واحد مثلها، وهذه قسمة ضيزي وغير معبرة عن تطلعات الشعب.

ج- إنها ستعرض للإشكالات التي تعرض لها مجلس الحكم

والمجالس البلدية من أنها تمثل الفتوية والطائفية وعدم الاستيعاب والانفتاح على الجميع وغيرها مما سيعرض البلد إلى مزيد من المشاكل والمصادمات وفقدان الأمن والاستقرار وضياع هذه الفرصة التي يتطلع فيها الجميع لحل مرضي لجميع الأطراف.

وفي عقيدتي فإن هذه الفقرة هي من أخطر ما في الاتفاق وأكبر سبب لإفشاله ووصوله إلى طريق مسدود بعد أن يكون الشعب قد أضع سنتين من عمره في هذه العملية المعقدة بما تتضمنه الستتان من خسائر وآلام وضحايا لنعود إلى نقطة الصفر والبداية من جديد.

٧. ترك الاتفاق بعض الفقرات مبهمة وهذا سيكون مسوغاً للالتفاف عليه أو تأجيله وعرقلته، فمثلاً قال إن المؤتمرات الانتخابية في المحافظات سوف تنتخب ممثلين ليمثلوا المحافظة في المجلس الانتقالي الجديد مرتكزة على النسب المئوية للشعب العراقي وهذا كله يجب أن يحصل قبل ٣١ آيار ٢٠٠٤، وحينئذٍ نسأل كيف تحدد النسب المئوية للمحافظات من الشعب العراقي، وهل يوجد تعداد عام للسكان يحدد هذه النسب أي سكان كل محافظة، وإذا وجد فلماذا لا يعتمد كأساس لإجراء انتخابات عامة مباشرة التي يبررون عدم إجرائها لعدم وجود إحصاء دقيق وإذا كانوا سيجرونه فلماذا لا يكون ذلك مقدمة لإجراء هذه الانتخابات الحرة المباشرة.

ومن جهة أخرى فإنهم قالوا: إن المجلس الوطني الانتقالي يتألف من (٣٦) عضواً حيث يمثل كل محافظة عراقية عضوان فأين هذا من النسب المئوية لتعداد كل محافظة.

٨. عدم وجود دور للأمم المتحدة في الإشراف على العملية في حين أن الشعب يطالب بذلك لرفع الحساسية التي يشعر بها فيما لو تصدت قوات الاحتلال بمفردها لذلك.

وعلى أي حال كان بالإمكان تلافي هذه الإشكالات والآليات المعقدة الطويلة لترتيب المرحلة الانتقالية بتنفيذ المشروع الذي وضعنا خطوطه العريضة الرئيسية، ولم تعترض عليه مرجعية رئيسية أخرى في النجف الأشرف، ويتلخص بإجراء انتخابات عامة مباشرة لاختيار أعضاء مجلس تأسيسي بمثابة البرلمان من (٢٦٠) عضواً حيث يمثل كل عضو (١٠٠) ألف من الشعب، ويعين هذا المجلس لجنة لصياغة الدستور وهو الذي يختار حكومة أو يصادق على الحكومة الحالية بعد أن تعرض عليه فرداً فرداً وينحل مجلس الحكم ويبقى منه مجلس الرئاسة فقط بعد تقليص عدده ليمارس دور رئاسة الجمهورية ويمكن أن تقوم وزارة التخطيط بالتعاون مع وزارة التربية والجهات الشعبية والدينية والسياسية لتوزيع المراكز الانتخابية على المدارس ويتولى المعلمون والمدرسون جمع المعلومات وتدقيقها على البطاقة التموينية وهي عملية لا تستغرق طويلاً وتكون ذات مشروعية كاملة في كل قراراتها لاستنادها إلى إرادة الشعب وبإشراف لجان خاصة وكان المشروع يمكن أن ينفذ قبل الآن لأنه عرض قبل عدة أشهر ونكون قد جنينا بلدنا وشعبنا الكثير من المشاكل ومع ذلك فإن الفرصة لم تفت وما زالت قائمة.

إن ما يثار من إشكالات على إجراء عملية انتخابات حرة مباشرة

كعدم وجود حالة أمن مستقرة لا واقع لها^(١)؛ لأن أكثر مناطق البلد مستقرة وتجري فيها الأمور بشكل طبيعي، وإن عدم إمكان إجراء انتخابات في عشرة أو عشرين بالمائة من مناطق العراق غير المستقرة أو غير المثبتة في بيانات لا يضر بصحة الانتخابات ومشروعيتها، فإنه ما من بلد في العالم يشارك فيه كل من يحق له الانتخابات بل إن المشاركة في بعض البلدان تصل حتى إلى ٥٠٪ كما في الولايات المتحدة. مع ذلك فإن المدن التي يتعذر إجراء الانتخابات فيها يمكن أن تطالب بتقديم مرشحها ولو تعييناً من قبل أبنائها بحسب النسب المقررة.

إن شعبنا الذي اثبت قدرته على إدارة مشاكل معقدة في الفترة السابقة وفي تنظيم الزيارات المليونية التي تحصل للأئمة الأطهار عليهم السلام بين فترة وأخرى فتجري بكل دقة ونظام ولا تشهد أي خرق أمني بل ولا حتى حادث مروري، لا يصعب عليه تنظيم انتخابات عامة.

فإذا توفر الإخلاص والصدق والشعور بالمسؤولية والهمة العالية فإن العملية ستتم بإذن الله تعالى وبأسرع وقت وبها يخرج بلدنا من هذا المأزق الذي هو به، ومن يرفض مثل هذا المشروع فإننا لا نتوقع منه الصدق في تنفيذ الاتفاق المعقود للفترة الانتقالية الذي نحن بصدد التعليق عليه لأنه يتضمن إجراء انتخابات أيضاً في بعض مراحلها فما الفرق بينهما.

(١) استمرت هذه التوعية للضغط على قوات الاحتلال حتى ترضخ لمطلب إجراء الانتخابات وتبعها بعدئذٍ مسيرات شعبية دعت إليها المرجعيات الدينية حتى أثمرت

أرجو أن تؤخذ هذه التعليقات بنظر الاعتبار وقد كتبناها باختصار
ويمكن استمرار الحوار لبيان تفاصيلها، وأسأل الله تعالى أن يحمي هذا البلد
وشعبه من كل سوء ويوفق العاملين المخلصين لما فيه خير الأمة وصلاحها.

محمد اليعقوبي

٢٩ رمضان ١٤٢٤

٢٠٠٣/١١/٢٤

محاولات بائسة لاستنقاذ صدام حسين^(١)

بسم الله الرحمن الرحيم

تتصاعد الدعوات الإقليمية والدولية لاستنقاذ صدام حسين شاركت فيها عدة دول مستكبرة وأعلنت السويد عن استعدادها لاستضافة سجن صدام حسين لتجمعه مع شياطينه وأمواله التي حلبها من العراق بحرمان أهله ومصادرة حقوقهم وليعيد إجرامه من جديد ويحرك خيوطه من بعيد.

والغريب من الأمين العام للأمم المتحدة التي يفترض أن تمثل الشريعة الإنسانية أنه يرفض إنزال عقوبة الإعدام به بعد محاكمته وتغض الطرف عن ملايين النفوس التي أزهقها صدام مجرم العصر.

وتشكل (هيئة الدفاع عن صدام حسين) في الأردن باعتباره بطلاً قومياً رفع اسم العروبة عالياً ووقف في وجه الطواغيت.

ويتحدث محامون آخرون في لندن وبعض الدول الغربية وغيرها عن ضرورة إجراء محاكمة عادلة لهذا المجرم، ونحن نطالب معهم بإصرار بمثل هذه المحاكمة لا لكي نثبت بالأدلة الجرائم الملتصقة به فإنها أوضح من الشمس في وسط النهار، وإنما لكي نثبت للعالم أخلاق هذا الشعب وعدالته التي تعلمها من دينه الإسلامي العظيم والتي لا يحيد عنها وهو في

(١) أعلنت القوات الأمريكية القبض على صدام حسين الساعة ٨،٢٦ مساء السبت ١٨/شوال/١٤٢٤ المصادف ٢٠٠٣/١٢/١٣ في حفرة كالتبر عمقها (٦) أقدام في قرية جنوب تكريت (١٥ كم).

قمة الانتصار وعدوه في ذل الهزيمة وهوانها كما وصفهم الحديث الشريف (المؤمن لا يخرج غضبه عن حق ولا يدخله رضاه في باطل)، وليكشف أقنعة الطواغيت وعملائهم الذين آزرُوا وناصرُوا صدام وسكتوا عن جرائمه، وليظهر نفاق الحكام الذين تسلطوا على رقاب شعوبهم بالقهر والإذلال والبطش والقسوة وخدعوا وضللوا المساكين بالشعارات البراقة والكلمات الرنانة والحركات البهلوانية.

وإذا أردنا فهم المنطلقات النفسية والفكرية لهؤلاء الذين يدافعون عن صدام مع وضوح جرائمه فيمكن أن نحدد جملة منها: -

١. إنهم يخشون الفضيحة لأن كثيراً منهم كانوا شركاءه في الجريمة أو على الأقل سكتوا عنه.

٢. عدم رضا بعضهم على المعادلة السياسية الجديدة التي حصلت في العراق وحصول الطائفة الشيعية على بعض حقوقها فسأهم أن يعود الحق إلى أهله لأنهم ألفوا حياة الظلم والعدوان والتسلط بغير حق.

٣. بعضهم مخدوع بشعارات صدام الوطنية والقومية الكاذبة وحركاته الخداعة كضرب الكيان الصهيوني بصواريخ غير مجدية عادت على الصهاينة أنفسهم بالنفع.

٤. العصبية الجاهلية التي تتحكم في عقول البعض والتي تدعو إلى نصرة ابن قومه ولو كان ظالماً غشوماً.

وهم جميعاً مشتركون في أنهم لم يكتفوا بنار صدام بل كان بعضهم يرفل بظله بالسعادة والهناء ويغدق عليه بـ(الدولارات)، وإلا فإنه لا يعقل أن يدافع عن صدام من أفنى زهرة شبابه خلف قضبان السجون

ولازالت آثار التعذيب القاسي على جسده بما لا عين رأت ولا أذن سمعت، أو من فقد أحبته في أحواض التيزاب والمقابر الجماعية والأسلحة الكيماوية وآتون الحروب العابثة مع جيران العراق المسلمين، أو قضى حياته في الفقر والحرمان من ابسط الحقوق وهو يرى بأم عينه صداما يبني قصوراً بحجم المدن الكبيرة، ويصرف عليها المليارات ويحول خزينة العراق من فائض مقداره (٤٠) مليار دولار إلى ديون تبلغ مئات المليارات من الدولارات.

فهل بعد هذا يوجد من يدافع عن صدام حسين؟ وماذا سيقول.
أقول لهؤلاء المخدوعين لا تغرنكم تلك الكلمات الرنانة، فإن صدام قدم أكبر خدمة لأسياده المستكبرين حين أشعل الحروب والأزمات في المنطقة وخلق المبررات لاستقدام قواتهم وأساطيلهم إليها، وكان المستكبرون كلما تعالت الصيحات لخروجهم من المنطقة واستقرار الأمن فيها يدفعون صدام إلى خلق أزمة ليقنعوا أبناء المنطقة بضرورة تواجدهم فيها.

وهو الذي أزهد أرواح الملايين من أبناء العراق وإيران وغيرهما في حروبه الجنونية التي لا معنى لها ولا هدف سوى الاستجابة لنزعاته الشريرة، وكانوا طاقة كبرى للإسلام وللعروبة ولهذه البلاد العزيزة.

وهو الذي أهدر الثروات الطائلة لهذه المنطقة فبلغ العجز والتضخم ذروته وجعل شعبه يئن تحت وطأة البؤس والحرمان وملاً جيوب أسياده بهذه الثروات بما باعته للمنطقة من سلاح وتكنولوجيا دفاعية.

وهو الذي قتل خيرة علماء الأمة ومفكريها ومراجعها وعلى رأسهم

المصلحان الصدران الشهيدان وكانوا حصون هذه الأمة من الفساد والانحراف ومواجهة الاستكبار فأبي خدمات لأعداء الإسلام والعروبة أكبر من هذه وماذا بقي لهم مما يدافعون به عن صدام.

إننا نبدي امتعاضنا واشمئزازنا من تصرف هؤلاء وندعوهم إلى المشاركة في محاكمة صدام حسين وفسح المجال لكل من يريد أن يرفع دعوى ضد صدام حسين ليتبصر هؤلاء ويقتنعوا ببعدهم عن الصواب.

إن المطالبة بالعتفو والسماح والمصالحة لا تنفع مع مثل هؤلاء الذين لو رُدُّوا لعادوا لما نهوا عنه وأسوأ منه ولو كان العفو حلاً ناجحاً مع كل أحد لما خلق الله تبارك وتعالى - وهو أعدل العادلين وأرحم الراحمين وهو الغفور الكريم الجواد المتفضل المنان - النار وما فيها من عذاب للمجرمين تقشعر منه الأبدان وتصطك له الأسنان.

فلا بد أن تكون محاكمة صدام في العراق وعلى يد العراقيين، ليكون يوم العدالة الإنسانية ويوم ينتصف المظلوم من الظالم والحديث يقول (إن يوم المظلوم على الظالم أشد من يوم الظالم على المظلوم) وليكون يوم إظهار الحق والمظلومية للشعب العراقي الممتحن الصابر، وشريكه الشعب الإيراني والكويتي ويوم تعرية المنافقين والخونة وفاقدي الضمير. وإلى الله المشتكى وعليه المعول في الشدة والرخاء [وتريد أن نمنَّ على الَّذِينَ اسْتَضَعُّوا فِي الْأَرْضِ وَنَجَّلَهُمْ أُمَّةً وَنَجَّلَهُمُ الْوَارِثِينَ] (القصص: ٥).

محمد اليعقوبي

٢٧ شوال ١٤٢٤ المصادف ٢٢/١٢/٢٠٠٣

ضرورة مشاركة العراقيين في العملية السياسية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده وصلى الله على النبي وآله وسلّم تسليماً كثيراً. حينما نتحدث عن وظيفة الشباب المسلم وعموم العراقيين في هذه المرحلة فليس ذلك من آثار واستحقاقات توقيع الاتفاق بين مجلس الحكم الانتقالي وقوات الاحتلال؛ لأننا قد أبدينا تحفظاتنا على هذا الاتفاق وبيننا نقاط الخلل فيه التي لا تنسجم مع الحقوق المشروعة لهذا الشعب، وإنما أتحدث عن الوظيفة التي تمثل تكليفنا في كل حالة جديدة إذ ما من واقعة إلا والله فيها حكم.

والأحداث السياسية التي يمر بها البلد من أهم تلك الوقائع لأنها تتعلق بالأمة جميعاً وتؤثر سلباً أو إيجاباً في مستقبلها سياسياً وثقافياً وأخلاقياً ودينياً واجتماعياً، فهي من أهم مستحداثات المسائل الفقهية المرتبطة بأفعال المكلفين كأفراد، فالتعرف عليها وبيانها والعمل على تنفيذها - أي الأحكام الاجتماعية العامة - أكثر إلحاحاً وأشد وجوباً.

من هنا كان لزاماً على علماء الإسلام (أيدهم الله تعالى) توعية الأمة وإرشادها إلى ما يجب أن تتخذه من مواقف بإزاء القضايا التي تعترضها، ومن تلك القضايا تسلّم العراقيين بأنفسهم إدارة شؤون بلدهم وبناء مؤسساته التي تحفظ كيانه وتوفر للشعب حقوقه كافة، وحتى لا تبقى ذريعة لقوات الاحتلال في البقاء، ولا تتحقق هذه النتيجة إلا من خلال خطوات:

١- توعية الأمة بمطالبها الحقيقية ومصالحها المشروعة والإصرار

عليها وضرورة المشاركة الجدية الفاعلة في تحقيقها.

٢- تنظيم شؤون الأمة وترتيب أمورها من خلال تأسيس الاتحادات والنقابات أو إنشاء الأحزاب والجمعيات والحركات التي تتبنى تلك المطالب وتتخذ المنهج المناسب لتحقيقها.

٣- وحدة الصف بإزاء القضايا المصيرية وإن تعددت الرؤى واختلفت المناهج، فإن هذا أمر طبيعي ما دام هناك عقل يفكر ويقنع بما يتوصل إليه ولكن يجب أن ننظر إلى هذا التعدد على أنه حالة إيجابية باعتباره تنوعاً لآليات العمل التي تصب في الهدف الواحد، لتتمكن من استيعاب كل شرائح المجتمع ذي القناعات المتعددة وعندئذ تجتمع هذه التشكيلات وتنسق أعمالها وتوحد مواقفها وتتفق على مرشحها في قوائم موحدة لتقف كلها صوتاً واحداً وراء هؤلاء المرشحين النزيهين الكفوئين مهما كانت انتماءاتهم بعيداً عن الأنانية والمصالح الحزبية أو الشخصية ولا يكون حالة سلبية إلا إذا لبس ثوب الأنانية والفئوية والشخصية فيتعصب كل لحزبه ويحاول إلغاء الآخر وتسقيطه.

٤- الشعور بالمسؤولية وتحملها بشكل كامل ولا يلقيها على غيره وليعود نفسه هذه المعاناة ولا يخلد إلى حياة الراحة والكسل ولا يكونوا كالذين قالوا لنبیهم [اذهب أنت وربك فقاتلا إنا هاهنا قاعدون] بل كالذين [قالوا لنبی لهم ابعث لنا ملكاً نقاتل في سبيل الله].

وقد وجدت كثيراً من الناس الأكفاء الذين يتمتعون بثقة الناس ينسحبون من المسؤولية وكأنهم لطول حرمانهم من المواقع السياسية والوظيفية العليا ألقوا الحياة في الظل، ولم يستطيعوا الخروج إلى النور ليروا

أن اللذة الحقيقية في التعب والعناء لنيل رضا الله تبارك وتعالى، قال تعالى [يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَى رَبِّكَ كَدْحًا فَمُلَاقِيهِ] (الانشقاق: ٦)، وكلما كان العنت والمشقة في سبيل الله تعالى وإدخال السرور والسعادة على البشرية فهذا عمل مرضي لله تبارك وتعالى، فإن الأمة كالجسد الواحد إذا أصيب منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى، فأى تقصير من قبل العناصر الملتزمة النزيهة في ملئ المواقع الوظيفية والإدارية من أذناها إلى أعلاها يعني إعطاء الفرصة للعناصر الفاسدة في إشغالها وسيكونون وبالأعلى على الأمة التي لا تلوم إلا نفسها على هذا التقصير.

وتتحمل الحوزة العلمية الشريفة مسؤولية كبيرة في القيام بهذه الخطوات وتعبئة الأمة لأداء دورها الرسالي وأن تتولى رعايتها على طول الخط وفي جميع المراحل.

والحوزة العلمية قد عملت بالوسائل التي تراها مناسبة للضغط على الأطراف المعنية بالقضية العراقية مما دفعهم إلى الرضوخ إلى مطالب الشعب المشروعة وتسليم السيادة إليهم وتمكينهم من إدارة البلد بأنفسهم، ونحن قد قدمنا مشروعاً لحل المشكلة السياسية في المرحلة الانتقالية قبل عدة أشهر ويبدو أنهم احتاجوا إلى كل هذه المعاناة والخسائر وتدهور الوضع ليقنعوا بتنفيذه ومع ذلك فإنهم التفوا عليه وصادروا عدة نقاط مهمة

120

فيه وخصوصاً إجراء انتخابات حرة مباشرة لكل الشعب لاختيار أعضاء البرلمان الانتقالي، ولجأوا إلى هذه التفاصيل والآليات المعقدة والطويلة.

وعلى أي حال فإن على الشعب أن يشارك لاستنقاذ ما يمكن تحصيله من حقوقه وتختلف طبيعة المشاركة بحسب مؤهلات الشخص لموقع

المسؤولية فيرشح من يجد نفسه أهلاً لموقع ما، في انتخابات تلك الموقع ولكي تتوحد الأصوات وراء مرشح واحد جامع للصفات يكون على المرشحين التفاهم فيما بينهم لكي ينسحب الجميع لمصلحة واحد منهم حتى لا تتشتت الأصوات فتضيع وتتحول القوة والكثرة إلى ضعف وهزيمة. ويجب على الشعب الاستمرار بالمطالبة في إشراكه في الاختيار من خلال انتخابات حرة مباشرة من أدنى موقع إلى أعلاه سواء على مستوى المجلس البلدي أو المحافظ أو البرلمان أو رئاسة الجمهورية أو لجنة وضع الدستور، وإذا تعذر ذلك بأوسع أشكاله فيمكن القبول بدرجة أقل منه إلا أنه لا بد أن تمنح الفرصة الكافية للشعب ليختار ممثليه ليكتسب المسؤولون شرعيتهم، وإلا فإن الفجوة تبقى قائمة بل تتعمق وتزداد حالة الإحباط والشعور بالغبن والظلم مما يؤدي إلى عواقب وخيمة.

ويجب استغلال الوقت وعدم إضاعته بل ينبغي الاستفادة من كل لحظة لتعبئة الطاقات وحشدها وتوحيدها واختيار المؤهلين وتعريفهم للجماهير وحثهم على دعمهم وانتخابهم وتسخر كل الوسائل والقنوات والآليات وتوظيفها لهذه العملية وتوعية الأمة بمواصفات وشروط من ينتخبونه، فإنها أمانة ثقيلة يجب أن تؤدي إلى أهلها.

الخطاب السياسي الشيعي في العراق:

وأحب أن أذكر هنا جواب سؤال وُجّه إليّ عن الخطاب السياسي الشيعي وأهدافه وآلياته.

س: هل تعتبرون أن الخطاب السياسي الشيعي ناضج في هذه المرحلة

أم لا؟ وعلى من تقع مسؤولية هذا الخطاب، على الحوزة العلمية أم على الأحزاب الإسلامية؟

ج: بسمه تعالى: إن الخطاب السياسي يعني الأطروحة والرؤية وبرنامج العمل الذي يقدمه أي حزب أو تنظيم لتحقيق الأهداف التي يعمل من أجل تحقيقها، والخطاب السياسي الشيعي فيه مطالب عامة يشترك فيها مع جميع الطوائف والتيارات الممثلة للشعب، وأخرى خاصة بالطائفة نفسها لما فيها من خصوصيات في هذا البلد كوجود المرجعية الدينية والعتبات المقدسة والحوزة العلمية الشريفة، والمظلومية وغمط الحقوق التي تعرضت لها خلال العقود السابقة.

والخطاب السياسي الشيعي لا بد أن يشمل جميع هذه المحاور وتحمل الحوزة العلمية والأحزاب السياسية مسؤولية كلا الخطابين، وسوف أوّجل الحديث عن الخطاب الثاني الخاص، أما الخطاب الأول العام فيمكن للحوزة أن تشارك فيه من خلال عدة خطوات:

١- وضع الأهداف العامة التي يجب السعي لتحقيقها.
٢- الانفتاح على الأحزاب والتشكيلات السياسية الإسلامية الموجودة في الساحة والاطلاع على برنامج عملها، لمعرفة مدى وعيها لهذه الأهداف وقدرتها على تحقيقها ونظافة آليات عملها ونزاهة وإخلاص القائمين عليها وتقييم دورها.

٣- دعوة المؤمنين المخلصين لتشكيل النقابات والاتحادات والجمعيات المتخصصة وغيرها لاستقطاب وتجميع الطاقات الكفوءة والنزيهة، وحثها على العمل السياسي والإشراف على برامج عملها

وأطروحتها، والحفاظ على جاهزيتها لممارسة دورها في إدارة البلد.
 ٤- دعم وإسناد الأحزاب والتشكيلات المؤهلة لتحقيق الأهداف المطلوبة وتوجيه الجماهير نحوها بالآليات المتعددة كإخراج المسيرات وعقد التجمعات.

ونستطيع أن نضع جملة من الخطوط العريضة لمطالب الأمة التي يراد تحقيقها، وعلى الأحزاب بلورة وصياغة هذه الأفكار في خطاب سياسي وآليات عمل تفصيلية كأى اختصاصي في مجال معين، وتتفاوت الخطابات والأطروحات السياسية في النضج تبعاً لكفاءة وخبرة القائمين عليها ووعيهم وإخلاصهم لقضيتهم، والمهم هي الجدية في الانجاز، ومنها:

١- نشر الفضيلة في المجتمع ومنع الفساد والانحراف والمحافظة على هويتنا الإسلامية الأصيلة.

٢- وصول العناصر الكفوءة والنزيهة إلى موقع المسؤولية والإدارة.

٣- الارتقاء بمستوى العلم والمعرفة والوعي لدى أبناء الأمة لتكون بالمستوى الحضاري المعاصر.

٤- تحقيق العدالة في الأمة واستقرار الأمن وإنعاش الوضع الاقتصادي للبلد.

٥- الحفاظ على وحدة البلد وتركيبته الاجتماعية واستقلاله.

٦- توفير الحقوق والحريات لجميع فئات الشعب وطوائفه وأعراقه بما لا ينافي الفقرات أعلاه.

٧- وضع دستور للبلد يضمن النقاط أعلاه ووسائل تفعيلها ولا يتقاطع مع الشريعة.

٨- ضمان انتخابات حرة نزيهة لاختيار برلمان وحكومة تمثل بصدق
تركيبة المجتمع العراقي وتحترم إرادته بحسب التوزيع السكاني.
ولكي يتحقق ذلك لابد من الحوار بين جميع التيارات الممثلة للشعب
وانفتاح بعضها على بعض خصوصاً الإسلامية منها لتنسيق المواقف اتجاه
القضايا العامة.

فمسؤولية وضع الخطاب السياسي والعمل على انجازه على ارض
الواقع تقع على الحوزة الشريفة والتشكيلات السياسية وعموم المؤمنين كل
بحسبه، ولكل فرد في الأمة تأثير في مستقبلها السياسي كالمشاركة في
التصويت على الدستور بعد فهمه واستيعابه أو انتخاب ممثليه في البرلمان
والحكومة.

أسأل الله تعالى أن يأخذ بيد هذه الأمة لما فيه صلاحها وفلاحها
ونجاحها في الدنيا والآخرة إنه نعم المولى ونعم النصير [وَتُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى
الَّذِينَ اسْتَضَعُّوهُا فِي الْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أُمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ]
(القصص: ٥).

محمد اليعقوبي

٦ ذق ١٤٢٤

٢٠٠٣/١٢/٣٠

حكم الانتماء إلى الأحزاب

بسم الله الرحمن الرحيم

سماحة آية الله الشيخ محمد اليعقوبي (دام ظلّه الوارف)

قائدنا المفدى: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

لا يخفى عليكم ما مر بالعراق من ظروف عصيبة ويمر بها بعد زوال النظام البائد وما أعقبه من دخول كثير من الأحزاب العلمانية والتي تطرح شعارات براقية من حرية وديمقراطية، فما هو رأي سماحتكم:

بدعوى هذه الأحزاب بالإصلاح الاجتماعي والدعوة إلى تحرير

المرأة؟

بمن يدعو لهذه الأحزاب ويؤيد أيديولوجيتها؟

السعي بالمشاركة لفتح مكاتب هذه الأحزاب في محافظات العراق؟

وما هي نصيحة سماحتكم للجماهير العراقية، علماً أنهم يقولون إن

أحزابنا تعترف بوجود الخالق وأن بعض أعضائها متدينون.

وفقكم الله لخدمة الإسلام والمسلمين.

٢٨ رمضان ١٤٢٤

بسمه تعالى

لا أرى مسوغاً لهذه الانتماءات، فإن المؤمنين مرتبطون بالحوزة الشريفة والمرجعية الدينية وهي التي تحدد لهم مواقفهم، وقد رأينا أن هذه الانتماءات تمزق جسد المؤمنين وتفرق وحدتهم، أعاذنا الله من كل سوء، وحينما تقدر المرجعية الرشيدة وجود حاجة لتأسيس حزب لا ليكون رقماً مع بقية الأرقام الحزبية، وإنما ليكون آلية لتنظيم عمل قواعد المرجعية فلا يكون منفصلاً عنها وإنما يتحرك بتوجيهاتها، فإن المرجعية سوف لا تتوانى عن ذلك وقد تحقق ذلك فعلاً حينما وجهت قواعدنا لتأسيس حزب الفضيلة الإسلامي بعد السقوط بأسبوعين تقريباً^(١).

وعلى كل حال فإنه لا يجوز الانتماء إلى الأحزاب التي لا تلتزم بالشريعة الإسلامية إطاراً لعملها لأنها ستقع في معصية الله شرعاً وهذا (ما لا تقوم له السموات والأرض) كما ورد عن أمير المؤمنين عليه السلام في دعاء كميل (رضي الله عنه)، وإذا حرم الانتماء حرم الترويج بفتح المكاتب والدعوة لها وغيرها، ومجرد الاعتراف بالخالق لا يكفي إذا لم يقترن بتطبيق الشريعة في الحياة وعدم مخالفتها^(٢) [قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا

(١) عقد سماحة الشيخ أول اجتماع للكوادر المرشحة لتأسيس الحزب في جامع البياض ببغداد يوم الخميس ٢١ صفر ١٤٢٤ المصادف ٢٤/٤/٢٠٠٣.

(٢) صدرت لاحقاً لسماحة الشيخ عدة خطابات تبين شرعية تأسيس الأحزاب وضرورتها وأهدافها ونظامها الداخلي وعلاقة عملها بعمل الكيان الحوزوي (جماعة الفضلاء)

وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ [(الحجرات: ١٤) فعلى
المؤمنين الحذر والوعي وعدم الانسياق وراء الدعوات المضللة.

محمد اليعقوبي

٢٩ رمضان ١٤٢٤

رسالة إلى العراقيين بمناسبة حلول شهر ذي الحجة الحرام ووضع قانون إدارة العراق للمرحلة الانتقالية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله كما هو أهله والحمد حقه كما يستحقه حمداً كثيراً
وصلى الله على نبيه وسيد خلقه محمد وآله الطيبين الطاهرين.

تحل علينا مع إطلالة شهر ذي الحجة الحرام أيام مباركة وصفها
الدعاء المروي عن الإمام الصادق عليه السلام بأعظم الأوصاف: (اللهم هذه الأيام
التي فضلتها على الأيام وشرفتها وقد بلغتنيها بمنك ورحمتك فأنزل علينا من
بركاتك وأوسع علينا فيها من نعمائك، اللهم إني أسألك أن تصليَ على
محمد وآل محمد وأن تهدينا فيها لسبيل الهدى والعفاف والغنى والعمل
فيها بما تحب وترضى، اللهم إني أسألك يا موضع كل شكوى ويا سامع
كل نجوى ويا شاهد كل ملاماً ويا عالم كل خفية أن تصلي على محمد وآل
محمد وان تكشف عنا فيها البلاء وتستجيب لنا فيها الدعاء وتقويننا فيها
وتعيننا وتوفقنا فيها لما تحب ربنا وترضى وعلى ما افترضت علينا من
طاعتك وطاعة رسولك وأهل ولايتك..... إلخ).

هذه هي مشاعرنا ونحن نستقبل هذه الأيام الشريفة: إدامة الحمد
والثناء لله تبارك وتعالى على إبلاغنا هذه الأيام وإدراكنا لها فنستزيد من
طاعته وننال القرب منه والزلفى لديه، فإن العطاء الإلهي يتضاعف في مثل
هذه الأيام الشريفة فمن أعظم المنة على الإنسان أن يبقيه الله تعالى لها

ويوفقه لاستثمارها ولم يجعله فيمن اختطفهم الأجل في الأيام السابقة فيحرم من هذه الفرصة ويردد الكلمات التي قالها الذين من قبله [.. رَبُّ ارْجِعُون، لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ] (المؤمنون: ٩٩-١٠٠)، فليعتبر كل إنسان أنه قد أدركه الأجل ثم طلب من ربه أن يعيده ليعمل صالحاً وقد أعاده فماذا سيعمل وكيف يتدارك أمره؟

أما مطالبنا في هذه الأيام من مدبر الأمور ومسبب الأسباب فهي الهداية والتوفيق لما يحب ويرضى والإعانة على ذلك ودفع البلاء ونحوها. وشهر ذي الحجة شهر شريف وكان صلحاء الصحابة والتابعين يهتمون بالعبادة فيه اهتماماً بالغاً، والعشر الأوائل من أيامه هي الأيام^(١) المعلومات المذكورة في القرآن الكريم، وهي أيام فاضلة غاية الفضل وقد روي عن النبي ﷺ: (ما من أيام العمل فيها أحب إلى الله عز وجل من أيام هذه العشر) لذا ورد عن أئمة أهل البيت عليهم السلام أعمال خاصة بهذه الأيام كالصوم عدا اليوم العاشر لأنه يوم العيد وعدا التاسع وهو يوم عرفة لمن يضعفه عن الدعاء، وصلوات مخصوصة منها ركعتان في كل ليلة من الليالي العشر يقرأ في كل ركعة بعد الحمد والتوحيد قوله تعالى: [وَوَاعِدْنَا مُوسَى

129 (١) إشارة لقوله تعالى: [وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَىٰ كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ، لِيَشْهَدُوا مَنَافِعَ لَهُمْ وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَّعْلُومَاتٍ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُمْ مِّنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطْعِمُوا الْبَائِسَ الْفَقِيرَ] (الحج: ٢٧ - ٢٨) وقوله تعالى: [وَادْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ لِمَنِ اتَّقَىٰ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ] (البقرة: ٢٠٣).

ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتَمَمْنَاهَا بِعَشْرِ فَنَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً وَقَالَ مُوسَى لِأَخِيهِ هَارُونَ اخْلُفْنِي فِي قَوْمِي وَأَصْلِحْ وَلَا تَتَّبِعْ سَبِيلَ الْمُفْسِدِينَ] (الأعراف: ١٤٢)

ليشارك الحاج في ثوابهم، ويتأكد مضاعفة الهمة في يومي التاسع والعاشر أي عرفة وعيد الأضحى.

فعلينا أن نستثمر هذه الفرص العظيمة للطاعة استجابة لقوله تعالى:

[فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ] (البقرة: ١٤٨) وقال تعالى: [وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ] (آل عمران: ١٣٣)

فإن إضاعة الفرصة غصة، وقد لا تبقى أحياء حتى تمنح فرصة أخرى ورأس مال الإنسان في حياته هي هذه الساعات والدقائق والثواني:

دَقَاتُ قَلْبِ الْمَرْءِ قَائِلَةٌ لَهُ إِنَّ الْحَيَاةَ دَقَائِقٌ وَثَوَانِي

والخيار مفتوح أمام الإنسان ليختار طريق الخير أو الشر [إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا] (الإنسان: ٣).

فالاختيار له في كيفية استغلال هذا الوقت وما يزرعه اليوم يجنيه غداً:

[فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ، وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ] (الزلزلة: ٧-٨)

[يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَىٰ رَبِّكَ كَدْحًا فَمُلَاقِيهِ، فَأَمَّا مَنْ أُوْتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا وَيَنْقَلِبُ إِلَىٰ أَهْلِهِ مَسْرُورًا، وَأَمَّا مَنْ أُوْتِيَ كِتَابَهُ وَرَاءَ ظَهْرِهِ فَسَوْفَ يَدْعُو ثُبُورًا وَيَصَلَّىٰ سَعِيرًا] (الانشقاق: ٦ - ١٢).

هذه المواعظ أريد أن نتذكرها جميعاً وفي كل الأوقات وأخص بالذكر أعضاء مجلس الحكم الذين سيجتمعون في هذا الشهر المبارك

الشريف الحرام الذي سيصادف شهر شباط وهو الموعد المحدد لهم ليسوا (قانون إدارة العراق في المرحلة الانتقالية) ضمن آليات تسليم السلطة إلى العراقيين.

وقد أبدينا تحفظاتنا على هذه الآليات ببيان سابق، وقلنا انه سيتكون من عملية معقدة طويلة فاقدة للمشروعية الكاملة لعدم استنادها إلى انتخابات حرة عامة لكل من يحق له التصويت من أبناء الشعب، ولو وفروا على أنفسهم وعلى الشعب هذه المؤونة وعملوا على إعداد متطلبات مثل هذه الانتخابات لكانت شرعية تماماً، ولما احتاجت إلى كل هذا الوقت الطويل الذي يمتد إلى نهاية عام ٢٠٠٥.

وقد كررنا أن مشاكل البلد لا تحل إلا بإصلاح الوضع السياسي وابدأ بانتخاب مجلس شوري من قبل الشعب بعد اتخاذ الاحتياطات والتدابير اللازمة لنزاهة الانتخابات وسلامة نتائجها وأمن المشاركين فيها، ثم يتولى هذا المجلس تشكيل لجنة من المتخصصين لصياغة دستور دائمى مباشرة وعدم الحاجة إلى قانون مؤقت لإدارة العراق وينظر في قضايا البلاد وتعرض عليه الحكومة لمنح الثقة أو حجبها عن كل وزير على حدة.

وقد وقع بيدي نموذج للمشاريع المطروحة لقانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية، وهو مليء بالمخالفات لتوجهات هذا الشعب المسلم الغيور التي أعلنها عبر الشعارات والتظاهرات والاعتصامات وغيرها من الفعاليات واستكشفتنا من نتائج استطلاع الرأي العام الذي أجريناه لخمسة آلاف عينة عشوائية من قوميات وديانات وطوائف ومستويات وأعمار متعددة في أكثر من عشر محافظات.

لذا أضع بين يدي أعضاء مجلس الحكم الذين تحملوا هذه المسؤولية الشاقة في هذا الظرف العصيب بعض المعالم الرئيسية، وهم إن أدوا هذه الأمانة إلى أهلها آتاهم الله تعالى كفلين من رحمته، وإن قصرُوا ونظروا إلى مصالح أنفسهم دون مصالح الشعب والبلد فإنهم سيجنون على أنفسهم قبل أبناء جلدتهم وسوف لا يرحمهم التاريخ.

وهذه بعض المواد القانونية العامة:

١- عدم الاكتفاء بعبارة (يحترم هذا القانون الهوية الإسلامية لغالبية الشعب العراقي) فإنها مطاطة ويمكن تفسيرها بمعنى بخس لا قيمة له، فلا بد من التأكيد على انسجام هذا القانون بكل مواده مع روح الشريعة الإسلامية وعدم مخالفته للقرآن والسنة الشريفة، والتأكيد على أنها مصدر التشريع فإن الإسلام هو المعبر عن ثقافة هذا الشعب وحضارته وطموحاته ويحدّد معالم حياته، والشعوب تجعل مثل هذا الشيء مكوناً أساسياً لدساتيرها، وتنص المادة (٣٨) من هذا المشروع على (إلزام الدولة كافة الجامعات والمعاهد المدنية والعسكرية بتدريس مادة القانون الدولي لحقوق الإنسان كمادة إلزامية بهدف تعميم ثقافة حقوق الإنسان في العراق)، والإسلام هو مصدر حقوق^(١) الإنسان، لكن هذه المادة يمكن أن يراد منها إلغاء مرجعية الشريعة الإسلامية في التشريعات، وإرجاعها إلى

(١) راجع عهد الإمام علي عليه السلام إلى مالك الأشتر لما ولاه مصر وشرحه القانوني توفيق الفكيكي في كتاب (الراعي والرعية) وراجع رسالة الإمام زين العابدين عليه السلام في الحقوق.

القانون الوضعي وقد ورد في المقدمة ما يشعر بذلك فقد جاء فيها (يبعد هذا القانون أي شكل من أشكال الإشادة أو حتى الإشارة لهذه الأيدولوجية أو تلك والابتعاد بشكل مطلق عن أدلجة هذا القانون) وهو يشير بشكل رئيسي إلى الشريعة الإسلامية وإلا كيف يصاغ دستور بلا أيدولوجية؟ ثم إن الإسلام ليس هذه الأيدولوجية أو تلك وإنما هو هوية وثقافة وحضارة أكثر من ٩٨٪ من هذا الشعب فكيف يقاس بغيره؟

٢- إن القانون سلّم بان نظام الحكم فدرالي ولم يشرح معنى الفدرالية فإن لها أشكالاً بعضها مقبول لدى الشعب كمنح إدارة لا مركزية للمحافظات، وبعضها غير مقبول كالفدرالية السياسية المبنية على أساس عرقي أو طائفي والتي تتضمن تأسيس برلمان وحكومة غير البرلمان والحكومة الوطنيتين، فهل من العدالة أن تكون منطقة كردستان خالصة للأكراد لا يشاركهم في حكمها أحد وهم يشاركون في حكم العاصمة حتى رئاسة مجلس الحكم؟ وماذا سيكون مصير البلد لو طالب أهل الوسط والجنوب بمثل ذلك وهم قد ذاقوا الويلات أكثر من الأكراد على يد جلادي النظام المقبور؟

فلا بد أن يستفتى الشعب على شكل الحكم وقد رفض ٧٣٪ ممن استطلعنا رأيهم الفدرالية السياسية المذكورة، وفي الحقيقة فإن في هذا المشروع لقانون المرحلة الانتقالية إشارات لمعنى خطير للفدرالية قريب من التقسيم كالمادة (١٧) التي تبقي كافة القوانين التي صدرت في إقليم كردستان العراق سارية النفاذ خلال المرحلة الانتقالية، بل إن المادة (٥٩) جعلت رئيس الجمعية الوطنية ورئيس المجلس الوطني لإقليم كردستان في

صف واحد ضمن المجلس الدستوري.

٣- تشكل لجنة من فقهاء وقانونيين كبار لمراقبة القوانين الصادرة من البرلمان والتعديلات التي يراد إجراؤها، وضمان عدم خروجها عن الدستور وعدم مخالفتها للشريعة الإسلامية ويحدد ممثلو الشعب عدد أعضائها ووظائفهم وكيفية اختيارهم.

٤- صياغة القانون بلغة حضارية تكشف عن عمق تاريخ وثقافة وفكر وأخلاق هذه الأمة وطموحاتها وصلاحياتها لان تكون في طليعة المجتمع الإنساني لأن الدستور مرآة الأمة.

٥- الاعتراف بقضاة شرعيين يستمدون أحكامهم من الشريعة الإسلامية تعينهم المرجعية الدينية في المحاكم الرسمية إلى جنب القضاة الذين يستندون إلى القوانين الوضعية والمواطن مخير في مراجعة أيهما ويكتسبان نفس الدرجة القانونية.

وتوجد مواد أخرى كثيرة تضمنتها الدساتير المقترحة والتي يجب استفتاء الشعب عليها مادة مادة قبل إقرارها.

أما إذا أريد وضع قانون وبرلمان للمرحلة الانتقالية لاتفاق الأغلبية على الحاجة إلى ذلك فلا بد من الالتفات إلى عدة أمور:

١- أن يكون اختيار واضعي القانون على أسس مقبولة لدى أغلبية الشعب وإلا فإنه سيكون فاقداً للمشروعية.

٢- لا يحق للبرلمان الانتقالي أن يتخذ قرارات استراتيجية كتجنيس الأجانب وخصخصة القطاعات الحيوية كالنفط والتعليم والصحة أو تبديل البطاقة التموينية إلى مبلغ مالي فإنها من مسؤوليات البرلمان المنتخب وكذا

عقد الأحلاف والمعاهدات الأمنية طويلة الأمد ونحوها.

٣- لا يكون سن هذا القانون بديلاً عن الدستور الدائم ولا موجباً لتأخيره بل يجب الإسراع في صياغة وتهيئة المقدمات اللازمة لذلك ويثبت سقف زمني لهذا القانون المؤقت، وفي الحقيقة فإن هذا القانون يثير مخاوف من إبقائه كدستور للبلد وتمييع قضية الدستور الدائم، بل إن بعض فقراه صريحة بتسميته دستوراً كالمواد (٥٨، ٥٩، ٦٠) المتعلقة بالمجلس الدستوري، وعدم تضمينه لموعد انتهاء العمل به، وكذا فإن المادة (٥١) المتكفلة ببيان صلاحيات الجمعية الوطنية تشير إلى صلاحيات دائمة وكأنها هي حكومة منتخبة بشكل حر نزيه من قبل الشعب.

٤- إلزام جميع الأطراف بتنفيذ آليات تسليم السلطة والسيادة إلى العراقيين في التوقيتات التي يُتفق عليها.

٥- الالتزام بتأسيس جهازي شرطة وجيش قويين كفئتين نزيهين للمحافظة على امن البلد واستقراره وعدم تسييسهما.

٦- التأكيد على ضرورة إنهاء الاحتلال في اقرب وقت.

٧- وضع أسس وضوابط واضحة لعملية انتخابات البرلمان من حيث شروط المشاركين والمرشحين ومعالجة قضية العراقيين خارج البلد أو الذين لا يملكون وثائق كافية.

٨- مناقشة قانونية التشريعات التي صدرت من مجلس الحكم حتى سن هذا القانون وكيفية التعامل معها.

٩- وضع مواد مفصلة ودقيقة لموضوع الاقتصاد ومديونية العراق وآلية تسديدها وبرنامج النفط مقابل الغذاء والجهة التي تشرف على تنفيذه

ومصير الأموال المجمدة في الخارج وأرصدة أزلام النظام.

١٠- ذكرت المادة (٧) أن غير المسلمين يتمتعون بكامل حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وهو صحيح من حيث المبدأ لكن يجب تقييده بعدم المنافاة مع تقاليد وأعراف هذا الشعب ودينه الذي لا يجوز انتهاك حرماته بشكل علني وسافر.

١١- أشارت المادة (١٩) إلى مساواة الرجل والمرأة في مختلف المجالات وهو صحيح لكن تجب الإشارة إلى خصوصيات كلا الجنسين كالطلاق والقيومة للزوج والنفقة والحضانة للزوجة وهكذا. هذا وقد ذكرت^(١) تعليقات على أصل اتفاق ١١/١٥ ومن الضروري مراجعتها والاستفادة منها.

أسأل الله تعالى أن يحمي هذا البلد من كل سوء ويوفق أهله لما فيه الخير والصلاح ويجمع كلمتهم ويؤلف قلوبهم ويسدّد خطى العاملين فيه إنه ولي النعم.

محمد اليعقوبي

٢١ ذق ١٤٢٤

(١) تقدمت في خطاب المرحلة (٢٧) (صفحة ١٩٠).

رسالة مفتوحة إلى مسؤول الإدارة المدنية لقوات الاحتلال في العراق

بسم الله الرحمن الرحيم

تناقلت الأنباء تصريحات لمسؤول الإدارة المدنية لقوات الاحتلال (بول بريمر) يقول فيها انه سيستعمل حق النقض ضد إقرار الإسلام كمصدر أساسي للتشريع في الدستور العراقي المؤقت أو الدائم.

وتصريحه هذا يذكرني بالحديث الشريف (رحم الله امرأً عرف قدر نفسه حتى لا يوردها موارد الهلكة) فيبدو أنه لم يعرف حدود اللياقة في الحديث فأقحم نفسه في ما ليس له حق فيه، وقد بين الحديث الشريف عاقبة من يفعل ذلك، لذا الفت نظره إلى عدة نقاط:

١- إنه من أعطاه حق النقض حتى يتحدث عن استعماله وان القوانين الدولية تحدد صلاحيات المحتل ومسؤولياته وليس منها هذا التدخل السافر في خصوصيات أهل البلد المحتل التي يقررونها بأنفسهم كما هو شأن كل الشعوب والأمم.

٢- إن مثل هذه الكلمات تكشف عن نواياهم الحقيقية من حربهم على العراق واحتلاله وتزييف ادعاءاتهم بأنهم جاءوا للتحرير، فمن جهة يقولون إن الدستور يجب أن تكتبه أيدي عراقية لأنه شأن عراقي، ومن

(١) أُلقيت على المئات من أبناء مدينة بغداد الذين وفدوا لتهنئة سماحة آية الله الشيخ

محمد اليعقوبي (دام ظلّه) على سلامة الوصول بعد أداء مناسك الحج لموسم ١٤٢٤

وكان ذلك في الأول من محرم عام ١٤٢٥ المصادف ٢٠٠٤/٢/٢٢.

جهة أخرى يتحدث عن معارضته لتدوين فقرات تعبر عن إرادة الشعب واختياره، وهذا يعني أن أحد أهدافهم هو تغيير ثقافة هذا الشعب وطريقة حياته ونمط سلوكه وشكل النظام الذي يحكمه وهذا ما ياباه الشعب العراقي الأبى الغيور الملتزم.

٣- إن من حق كل شعب أن يثبّت في دستوره معالم حضارته وثقافته وتاريخه وتوجهاته في الحاضر والمستقبل، وتجد ذلك واضحاً في دساتير كل الأمم فإنها ترسخ كل تلك القيم والمبادئ والمعالم، والإسلام هو منبع ثقافة هذه الأمة وأساس حضارتها والصورة المشرقة لتأريخها، فلماذا تمنع هذه الأمة دون غيرها من الأمم من ممارسة هذا الحق المشروع؟ عجباً عجباً.

٤- إن الذي يخيف بريمر والغرب ليس كل الإسلام، فإنهم يعلمون أن هذه الشريعة الإلهية هي نظام حضاري للحياة وفيه مقومات التجدد والإبداع والتكيف ومواكبة المستجدات والانسجام مع تطورات الحياة ونموها وهو يلتقي مع المبادئ الإنسانية التي يتفق جميع البشر على أحقيتها بل إليه ترجع ومنه تصدر، فهو يحترم حرية المعتقد [لا إكراه في الدين] (البقرة: ٢٥٥) ولا يطلب من الآخرين إلا الاستماع إليه، ثم هم أحرار في

138 الاقتناع وعدمه، وهو يكفل لهم أمنهم على كلا التقديرين [وإنّ أحد من المُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجْرُهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغَهُ مَا مَنَّهُ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْلَمُونَ] (التوبة: ٦)، وهو منفتح على الحوار مع الآخرين [قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ] (آل عمران: ٦٤)، وقيم الحق [وَرَزُّوا بِالْقِسْطِ الْمُسْتَقِيمِ] (الإسراء: ٣٥)، ويدعو إلى المساواة [أَنِّي لَا

أُضِيعُ عَمَلٌ غَامِلٌ مِّنْكُمْ مَّنْ ذَكَرٍ أَوْ أُتِيَّ] [آل عمران: ١٩٥]، ويحكم بالعدل والإنصاف [إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ] (النحل: ٩٠)، ويرفض الظلم [وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ] (الأعراف: ٨٥) وغيرها كثير، فماذا يريدون أفضل من هذه المبادئ لتسود النظام الإنساني؟

نعم، هم يخافون من الإسلام قدرته على تقديم مشروع حضاري بديل عنهم، ورفضه لأي حكم لا يستند إلى شرعية من دين الله تبارك وتعالى، ومقاومة الظلم والاستكبار والتسلط بغير حق، ومن دون ذلك فهم لا يمانعون من تسليم زمام الحكم للأحزاب الإسلامية، مع إظهار رفضهم لشيئين رئيسيين في الإسلام: وهما نظام الحكم فيه المبتني على ولاية الفقيه، وقانون العقوبات وهذا ناشئ من عدم فهمهم العميق للإسلام، فإن نظام العقوبات لا يكون ناجحاً وفعالاً إلا إذا كانت الجوانب الأخرى للنظام الإسلامي مطبقة، أي أن الاقتصاد إسلامي والمجتمع إسلامي والقضاء إسلامي ونمط السلوك والبيئة الاجتماعية إسلامية، وإلا فلا تقطع يد السارق إذا دفعه إلى ذلك الحرمان والعوز وسوء توزيع الثروة وعدم وجود فرصة العمل، أما إذا كان وضعه الاقتصادي مؤمناً ورزقه مكفولاً ومع ذلك يسرق عناداً أو تمرداً فإن قطع يده يكون مبرراً ومفهوماً.

٥- إن المطلعين على طبيعة الشعب العراقي وتوجهاته وانتمائه العقيدي وتأريخ حركته يعلمون أن هذا الشعب قد يسكت على هضم حقوقه وهدر ثرواته لا ضعفاً وجبناً وإنما انتظاراً وتربصاً، لكنه لا يسكت إذا مس عقيدته ودينه شيء، وهو لم يرفض نظام صدام ويقف في وجهه متحملاً بطشه وقسوته ووحشيته الدموية إلا لأنه حارب شعائر الإسلام

وهتك حرماته وقتل علمائه ومنع هذا المجتمع المؤمن من التعبير عما تقتضيه عقيدته؛ لذا من المحتمل أن ينتفض الشعب ويرفض الظلم والاستبداد ومصادرة الحريات من دون الرجوع إلى أحد أو استئذانه، حتى المرجعية الدينية باعتبار أنه تعلم ذلك من القرآن الكريم ومن سيرة أهل بيت النبي ﷺ قال تعالى: [وَلَا تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ] (هود: ١١٣) [وَأَلْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ] (البقرة: ٢١٧) والفتنة هي الإبعاد عن الدين بالإكراه أو بالتضليل أو بالإفساد، كما فعلت الجماهير في الانتفاضة الشعبانية المباركة عام ١٩٩١ ولم تستأذن أحداً من مراجع الدين فيها.

ويبدو أن المدة التي قضاها بريمر في العراق والمعلومات التي حصل عليها غير كافية لمعرفة هذه الحقائق والالتفات إليها، بل إنه أساء حتى في اختيار الزمن إذ الأمة مقبلة على شهر محرم الحرام الذي تفور فيه شرايين الأمة بدماء التضحية والفداء وتمتلئ القلوب بحب الشهادة في سبيل الله تعالى متأسين بأبي الأحرار الحسين بن علي (عليهما السلام) الذي جاد بكل شيء في سبيل الله وللغفوز بكرامته ولم يترك عذراً لكل أحرار العالم في السكوت على الظلم والقهر والحرمان والاعتداء على الإسلام العظيم.

لذا أحببت تسجيل عدد من الحقائق في هذه الرسالة المفتوحة إعداراً وإبراءً للذمة أمام الله تعالى [إِنْ تَنْصُرُوا اللَّهَ يَنْصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ] (محمد: ٧).

رسالة إلى أعضاء مجلس الحكم المؤقت في العراق قبل التوقيع على قانون إدارة المرحلة الانتقالية

بسم الله الرحمن الرحيم

إن أبصار الشعب العراقي المضطهد المظلوم ترنوا إليكم وأنتم تتدارسون وضع قانون لإدارة العراق في المرحلة الانتقالية، وتطالبكم بعدم خيانة أهدافها التي ضحت بالملايين من خيرة أبنائها في سبيل تحقيقها، وإنها أمانة كبيرة في أعناقكم ستسجل في صفحات التاريخ كما حفظ لها صفحات الماضين بيضاء كانت أو سوداء والله لا يضيع أجر المحسنين.

فاعملوا لما يُرضي الله تبارك وتعالى ويقر عيون هذا الشعب الكريم الذي غض الطرف عن كثير مما يستحق الاعتراض^(١) منتظراً منكم أن لا تبخسوه حقه في الاحتفاظ بهويته الإسلامية والعراقية، وإنه لا يغفر لكم أن تفرطوا في أن يكون دستوره منسجماً مع تعاليم الإسلام الذي هو دين حوالي ٩٦٪ من الشعب، ومحافظاً على وحدة العراق مهد الحضارات ومصدر الخير للبشرية في الماضي والمستقبل فهذه خطوط حمراء لا يمكن تجاوزها.

وإن الله تعالى هو الذي يجب أن يطاع وليست قوات الاحتلال التي يجب عليها أن تزداد معرفة بهوية هذا الشعب وطموحاته التي عبر عنها ولا زال يعلنها وهو لا يتسامح في تجاهلها، ومن لا يعرفه فستنبئه شعائر

(١) ستأتي الإشارة إلى بعض الفقرات التي رفضها سماحته في الخطاب (٤٥) صفحة ٣٠٢.

عاشوراء بأن الدم رخيص من أجل أن تسود العدالة والحرية الحقيقية ويرتفع الظلم والحيث والاستبداد والاستئثار والأنانية والفساد والانحراف. وحسنًا فعلتم إذ أجلتم الاتفاق على القانون إلى ما بعد مراسم عاشوراء لتعطوا الفرصة للغافلين حتى يفهموا هذا الشعب فيندفعوا أكثر نحو إيساعده وإعادة الفرحة إلى أبنائه.

إن أيام عاشوراء كفيلة بأن تعطىكم بركات شهادة الإمام الحسين عليه السلام وأبنائه وثباته على المبادئ التي قال عنها (ألا وإن الدعي ابن الدعي قد ركز بين اثنين بين السلة والذلة وهيئات منا الذلة يأبى الله لنا ذلك ورسوله والمؤمنون وحجور طابت ونفوس أبية وقلوب حمية) وهو موقف يتكرر أمام كل إنسان مؤمن وأنتم تتعرضون له الآن فليكن جوابكم لأي ذل قول الإمام الحسين عليه السلام: (هيئات منا الذلة).

وأقل ما تسجلونه إذا أصرّ المستكبرون على الاستخفاف بهذا الشعب وتجاهل مطالبه أن تنسحبوا من هذا المجلس، وتحافظوا على سمعتكم وكرامتكم، ولتعظّموا في عين الله تعالى وعين إخوانكم وأبنائكم وليس أقل من تأجيل القضايا المصيرية كتفاصيل الفدرالية إلى مجلس منتخب من قبل الشعب.

نكتب كلماتنا هذه ونحن بين الأمل بأن تحققوا آمال الأمة، وبين

القلق أن يتمادى المستكبرون فتحصل نتائج لا تحمد عقابها.

[إِنَّ تَنْصُرُوا اللَّهَ يَنْصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ] (محمد: ٧)

محمد اليعقوبي

موقف الشعب من قانون إدارة العراق للمرحلة الانتقالية^(١)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله كما هو أهله وكما يستحقه حمداً كثيراً وأعوذ به من شر نفسي إن النفس لأمارة بالسوء إلا ما رحم ربي.
اللهم صل على محمد وآل محمد الطيبين الأبرار الأخيار الذين

(١) خطبتنا صلاة الجمعة التي أقيمت في ساحة الفردوس وسط بغداد بإمامة الشيخ علي الإبراهيمي وحضور الآلاف من المؤمنين بأمر سماحة آية الله الشيخ محمد يعقوبي (ذات العظمة)؛ للاحتجاج على فقرات في قانون إدارة العراق للمرحلة الانتقالية يوم الجمعة ٢٠ محرم ١٤٢٥ الموافق ٢٠٠٤/٣/١٢، ودعا فيها طلبة الجامعات إلى الإضراب يوم غد السبت، وقد عطّلت الجامعات فيه بشكل كامل، وقد وقع مجلس الحكم على ذلك القانون يوم الإثنين ١٦ محرم الموافق ٢٠٠٤/٣/٨ بعد شد وجذب وتحفظات شديدة، وجاءت إقامة هذه الصلاة كخطوة في سلسلة من الخطوات لتحريك الشارع العراقي باتجاه رفض بعض فقرات القانون المذكور.

143 وقد اقتحمت القوات الأمريكية في اليوم التالي جامع الرحمن في حي المنصور ببغداد الواجبة الرئيسية لنشاطات أتباع سماحة الشيخ يعقوبي والموقع الدائم لصلاة الجمعة وصادرت أسلحة الحراس وطالبت الإدارة بوثائق تثبت أحقيتهم بإدارة المسجد في عملية تخويفية واضحة ومعلومة التوقيت، وقد تكررت هذه الاقتحامات في كل حركة مماثلة.

فرضت علينا طاعتهم ومودتهم وعرفتنا بذلك منزلتهم وسلم تسليماً كثيراً. يسألني كثير من الشباب المتحمس الغيور على دينه ومجتمعه ووطنه عن تكليفهم في هذه المرحلة شعوراً منهم بالتقصير أمام الله تبارك وتعالى والإمام الحجة القائم بالأمر عليه السلام وأمام التاريخ الذي لا يرحم المسيئين والمقصرين لكنه يخلد العاملين المخلصين المضحين بأحرف من نور. والشعور بالتقصير في العمل مهما تعاضم حجمه وازدادت أهميته ضروري لكي يندفع الإنسان نحو المزيد من التكامل ولا يقع في الرياء والعجب فيحبط عمله ويكون من الهالكين ولا أقل من تقاعسه عن التكامل وفي ذلك خسارة عظيمة.

مواكب الوعي الحسيني للجامعات والمعاهد العراقية:

فهؤلاء الشباب على حق بشعورهم هذا إلا أنني عندما رأيت مواكب^(١) طلبة الجامعات ليلة عاشوراء في كربلاء المقدسة بتنظيمهم الرائع وشعاراتهم الواعية وعواطفهم الثورية وتلبيتهم المخلصة لنداء مرجعيتهم، وعددهم الضخم الذي فاق كل التوقعات وعجز المنظمون للمواكب عن القيام بخدماتهم بالشكل اللائق رغم الجهود الكبيرة التي بذلوها في سبيل ذلك، فامتدت المسيرة عدة كيلومترات واستغرقت عدة ساعات من قبل

(١) إشارة إلى مواكب الوعي الحسيني لطلبة الجامعات العراقية التي دعا آية الله الشيخ محمد اليعقوبي (دام ظلته) إلى تنظيمها في كربلاء المقدسة ليلة عاشوراء في بيان سابق منشور في هذا الجزء من خطاب المرحلة، واستجاب للنداء أكثر من عشرة آلاف طالب وعدد كبير من الأساتذة قدموا من مختلف جامعات العراق ومعاهده.

المغرب حتى بعد منتصف الليل.

أقول: عندما رأيت كل ذلك قلت ماذا يريد أن يقدم هؤلاء الأجلة أكثر من هذا؟ وأي نصرٍ أعظم من هذا؟ فقد حاول المستكبرون وأذنبهم على تسميم الأجواء الجامعية بالردائل الخلقية، وحرفوا المناهج الدراسية وعزلوا طلبة الجامعات عن علمائهم وقادتهم الحقيقيين، وقضوا على نخب طاهرة منهم وظنوا أن الجامعات قد سقطت بأيديهم ولم يعد للإسلام مكان فيها، وإذا بها تهب بهذا الشكل المهيب رغم قصر وقت الإعداد لتعبر عن انتمائها للإسلام فكراً وعقيدةً وسلوكاً وعن طاعتها وولائها للقادة الحقيقيين للأمة.

أي صفة وجوها لأئمة الضلال الذين ولوا الأديبارهم وشياطينهم من الجن والإنس بعد أن نفضوا أيديهم وخسرت صفقتهم، إنها حرب سجال بين الخير والشر وصراع إرادات بدأ قبل أن يهبط آدم أبو البشر إلى الأرض حينما أطاع إبليس نفسه الأمانة بالسوء وتمرد واستكبر على أمر الله تعالى ثم تجلت في صراع ابني آدم وظل الفريقان متصارعين [فريق في الْجَنَّةِ وَفَرِيقٌ فِي السَّعِيرِ] (الشورى: ٧) والإنسان مخير في الانتماء إلى أيهما [إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا] (الإنسان: ٣) [مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا] (الجاثية: ١٥) وإن كنا نود أن لا يبقى إنسان عاصياً لله تعالى ومتمرداً على شريعته لأننا نريد الخير والسعادة والفلاح للجميع أما هم [وَدُّوا لَوْ تَكْفُرُونَ كَمَا كَفَرُوا فَتَكُونُونَ سَوَاءً فَلَا تَتَّخِذُوا مِنْهُمْ أَوْلِيَاءَ] (النساء: ٨٩)، فأنتم منتصرون في هذا الصراع ما دمتم متمسكين بدينكم موالين لأولياء الله ومعادين لأعدائه.

وقد كنت وأنا أشاهد دخولكم بذلك الجلال والكمال إلى الحرم الحسيني المطهر أتخيل أن الإمام الحسين عليه السلام واقف أمام ضريحه المبارك يحتضنكم واحداً واحداً، وحوله أولاده وأهل بيته وأصحابه يباركون لكم هذا الانتماء المقدس إلى مدرسة الإمام الحسين عليه السلام، وهو عليه السلام يستعرض كتابكم وأفواجكم ويقرأ أسماء جامعاتكم وكلياتكم ومعاهدكم ومؤسساتكم، ويردد معكم الشعارات الواعية المستوعبة لأهداف ثورته العظيمة مسرور القلب منشرح الصدر، وهو يرى أن دمه المبارك لازال منتجاً ومثمراً، ألم يقل عليه السلام (وإنما خرجت لطلب الإصلاح في أمة جدي محمد صلى الله عليه وآله) وأمة جده باقية إلى يوم القيامة فخروجه للإصلاح شامل لكل الأجيال وخالد على مر الزمان إلى يوم القيامة ما دام هناك فساد يجب إصلاحه.

وهنأت في نفسي صاحب العصر والزمان الإمام المهدي الموعود عليه السلام بهؤلاء الجنود الذين تعبأوا وتهيأوا لنصرته والتضحية من أجل إقامة دولته المباركة وقلت: قرت عينك يا سيدي يا ابن رسول الله صلى الله عليه وآله بهذه الوجوه المشرقة المنيرة التي تشع إيماناً وولاء صادقاً وشوقاً لنيل رضا الله تبارك وتعالى.

وقرت عين علمائنا وشهدائنا وهم يرون أن جهودهم وجهادهم لم يذهب سدى.

وفي نفس الوقت كنت أتوقع من أعضاء مجلس الحكم أعانهم الله تعالى على المسؤولية الشاقة التي اضطلعوا بحملها أن يحترموا مطالب وتوجهات ذلك الحشد المليون في مدينة كربلاء المقدسة الممتلئ ثورة

وحباً للتضحية، وما زادته الجريمة النكراء^(١) التي حصدت أرواح المئات منهم إلا ثباتاً وإصراراً على مواصلة الشعائر بذلك الشكل المهيب، حيث انطلقت مواكب الهرولة^(٢) تلبية لنداء الإمام الحسين عليه السلام (هل من ناصر، هل من مغيث، هل من معين) بعد صلاة الظهر وعقب الانفجارات المروعة بشكل منقطع النظير، ويعجز غير الموالي لأهل البيت عليهم السلام عن فهم سره ومعرفة كنهه فطوبى لهم جميعاً.

أقول: كنت أتوقع من أعضاء مجلس الحكم وقد أجلّوا التوقيع على قانون إدارة العراق للمرحلة الانتقالية إلى ما بعد عاشوراء، أن يكونوا أوفياء لهذه الجماهير وملمين لمطالبها لكنهم تجاهلواهم ولم يكلفوا أنفسهم الاتصال بالقيادة الحقيقية الممثلة لهذه الجماهير والتي تدين لها بالولاء والطاعة.

إنها أول ديمقراطية يكون فيها رأي الأقلية القليلة هو السائد والمهيمن والأكثرية تكافح من أجل البقاء فقط، فالإسلام دين أكثر من ٩٠٪ من أبناء الشعب بل إن الإسلام هو مصدر ثقافته وأعرافه وتقاليدته وعنوان حضارته وتاريخه أحترم بخجل في هذا القانون وعُدَّ مصدراً للتشريع كبقية المصادر، ولم تقيد الحريات الممنوحة في مواد القانون بعدم مخالفتها للشريعة

(١) في صبيحة عاشوراء والمؤمنون في قمة ثورتهم العاطفية قام التكفيريون المجرمون بتفجير قنابل وأحزمة ناسفة وسط هذا الحشد البشري الهائل.

(٢) المعروفة بمواكب عزاء طويريج.

الإسلامية بكلام متصل، عدا ما قيل في (المادة السابعة/أ) من عدم جواز سن قانون يتعارض مع ثوابت الإسلام المجمع عليها وهو كلام يمكن التحايل عليه.

والفدرالية التي أقرت على أساس جغرافي لا مبرر لها في بلد متوحد صغير نسبياً كالعراق، وإنما هو مناسب لدول تريد أن تجتمع كما أن الفدرالية من القرارات التي يجب أن يشارك الشعب كله في اتخاذها باستفتاء عام، كما أن إقرارها بهذا الشكل الآن سوف يركزها في الواقع وتصبح حقيقة مسلّمة يصعب على واضعي الدستور الدائم إلغاؤها أو تعديلها، كما أنها ستكون منشأ للكثير من الخلافات التي تمزق الوحدة الوطنية للخلاف أصلاً على حدود الأقاليم.

هذا غير الفقرة (ج) من المادة الحادية والستين التي تعطي حق النقض لثلاث محافظات على الدستور الدائم إذا صوت ثلثا سكانها على الرفض، وثلثا الثلاثة اثنان، ففي أي ديمقراطية يوجد حق لاثنتين أن ينقضوا إرادة ستة عشر^(١)؟ إن هذه الفقرة ستعرقل وضع أي دستور؛ لأن أي فقرة تحفظ حقوق طائفة ينقضها الآخر لأنه يراها غير منسجمة مع أطروحاته فيمكن لثلاث محافظات في وسط أو جنوب العراق أن تنقض المادة التي تنص على شكل نظام الحكم المقرر، وتختار نظام ولاية الفقيه مثلاً وهكذا في بقية المواد فكيف ستكون النتيجة؟! وكيف ستمكن من كتابة دستور؟ والمرأة التي يتاجرون بظلمها واضطهادها لا تعاد لها كرامتها

(١) مجموع محافظات العراق ثمانية عشر.

بتخصيص ربع المقاعد لها، فهذا مما لا يوجد حتى في ديمقراطيتهم التي يتشددون بها، وإنما بمساواتها بالرجل من حيث حق الترشيح والانتخاب، ثم يترك الحكم لصناديق الاقتراع لتقرر الأكفأ والأصلح سواء كان رجلاً أو امرأة ومهما بلغ عدد كل منهما.

والخلاصة إن هذا القانون فيه ثغرات كبيرة يمكن أن تكون مفتاحاً للشر والعياذ بالله، ومهما قيل في تبريرها كحفظ حقوق الأقلية ونحوها فإنها واهية وضعيفة، ونحن نطالبهم بما ألزموا به أنفسهم من احترام رأي الأكثرية مع ضمان حقوق الأقلية بالنظام الذي وضعوه لهم وليس بهذه القرارات المجحفة.

وهل روعيت الأقلية المسلمة في بلاد الغرب بمثل هذه الفقرات، والشواهد في الولايات المتحدة وفرنسا تشير إلى غير ذلك.

فالحقيقة إن هذه الفقرات إنما وضعت لضمان تحكم إرادة المحتل في القرار الوطني عبر هذه الثغرات، وإلا فإن الشعب العراقي بخصاله الكريمة ورحمته وتسامحه وحبه لوطنه لا يحتاج إلى ضمانات لحفظ حقوق الأقليات التي لم تضطهد من الأكثرية ولا من فئة معينة عرقية أو مذهبية، وإنما اضطهد الجميع بما فيهم الأكثرية من قبل عصابة لا إنسانية متسلطة، وأنا واحد من أبناء هذا الشعب يعلم الله كم ملأني السرور حينما اجتمعنا عرباً وأكراداً سنة وشيعة في منطقة واحدة^(١) حين سافرنا لأداء

(١) يقصد به محل استضافة الحجاج في مدينة الجهراء الكويتية، وقد تقدمت الإشارة إليها

فريضة الحج المباركة، بعد أن حرمننا المجرمون منذ سنين من هذا الاجتماع المبارك.

إن لهذه الجماهير مطالب لا تتنازل عنها وسوف تعود إلى إقامة هذه الشعيرة المقدسة في هذا المكان إذا لم تتحقق بتعهدات واضحة من أعضاء مجلس الحكم.

١- إن لا يتحكم قانون الإدارة الانتقالية بالدستور الدائم الذي تكتبه لجنة منتخبة من قبل الشعب مطلقاً.

٢- إن لا يتخذ مجلس الحكم قرارات مصيرية كتجنيس الأجانب، وخصخصة القطاعات الحيوية وعقد المعاهدات الأمنية الإستراتيجية؛ لأنه مجلس انتقالي فاقد للشرعية وهذه من صلاحيات مجلس منتخب من قبل الشعب، ولا تكون قراراته ملزمة للحكومة المنتخبة.

٣- المشاورة والتنسيق مع القوى الدينية والسياسية الموجودة في الساحة العراقية قبل اتخاذ مثل هذه القرارات وعدم التفرد بإصدارها ولتكون شاملة لأكبر مساحة من أبناء الشعب.

٤- الإعداد الفوري لإجراء انتخابات حرة مباشرة لجميع أبناء الشعب حتى يختار الجمعية الوطنية وما يليها من مؤسسات دستورية وعدم تجاوز السقف الزمني المحدد لها.

150

٥- تقييد مواد الدستور بعدم المخالفة للشريعة الإسلامية في كل موضع يمكن أن تنفذ منه هذه المخالفة.

٦- العمل الجاد لتشكيل الأجهزة الوطنية التي تحفظ النظام كالجيش والشرطة وتجهيزها بما ينجح عملها، ومن ذلك المباشرة بإعادة تشكيل

وزارة الدفاع^(١) بالعناصر الوطنية الملتزمة التي لم تتورط بالجريمة ولم تصر عليها.

إننا إذ نقدر الجهود التي بذلها أعضاء مجلس الحكم للوصول إلى هذا القانون، ونعتقد أنه خطوة مهمة في طريق بناء العراق الجديد وتسلم العراقيين للسلطة، إلا أننا لا نريد لهم أن يفسدوا من حيث يريدون أن يصلحوا، ولا نقبل بوضع حلول مرتجلة قد تنفع أياماً إلا أنها تؤسس واقعاً مليئاً بالمشاكل، بل نريد منهم جميعاً أن يتعاونوا لوضع حلولٍ صالحة بناءً كريمة وهو أمل كل مخلص غيور، كما أننا لا نكتفي بتسليم السلطة وإنما نطالب بتسليم السيادة أيضاً.

محمد يعقوبي

١٨ محرم ١٤٢٥ الموافق ٢٠٠٤/٣/١٠

(١) استمر سماحة الشيخ (دام ظلته) بالمطالبة بتشكيل وزارة الدفاع (راجع صفحة ٢٨٦ ومواقع أخرى) للضغط على المحتل الذي كان يسوف فيها ليقبى ماسكاً بالملف الأمني في العراق يديره كيف يشاء وينفذ مآربه.

إنجازات ترتبت على تفعيل دور المثقفين وطلبة الجامعات^(١)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على خير خلقه محمد وآله الطيبين
الطاهرين.

من القضايا التي شغلتنى كثيراً خلال هذه الفترة عدم حضور المثقف
في الساحة وهو خطر عظيم على الأمة أن ينزوي مفكروها وعلمائها
وعقولها الواعية، ولا أدري إن كان هذا غياباً منهم أو تغييباً لهم؛ لأن أعداء
الأمة والأنانيين لا يريدون أن تقاد الأحداث من قبل النخب الواعية
المخلصة لان مثل هؤلاء لا يخدمون مصالحهم ولا ينقادون لهم، فلا بد من
تغييبهم، لكن عقول الأمة لا يجوز لهم أن تغيب أو تستسلم بل عليها أن
تبقى في الطليعة لتقود الأمة نحو ساحل الأمان والسعادة والخير.

وإن مثل هذه القضية - أعني غياب أو تغييب المثقف - تحتاج إلى
ملتقى موسع وندوات وحوارات لمعرفة الأسباب وآليات تفعيل دور
المثقف في قضايا الأمة، لكن بركات ثورة الإمام الحسين عليه السلام اختصرت

نصوص
سيرة
الشيخ

(١) خطبتنا صلاة الجمعة التي أقيمت في ساحة الفردوس للمرة الثانية يوم ٢٧ محرم ١٤٢٥
الموافق ٢٠٠٤/٣/١٩ بإمامة الشيخ يوسف الكناني وحضور الآلاف من أبناء بغداد
وبعض المدن القريبة لتعريف الأمة بما حقق حضورها في الجمعة السابقة والاضراب
الطلابي من إنجازات.

كل تلك الجهود فخلال أيام انقلبت المعادلة وعادت الجامعات بأساتذتها وطلبتها إلى واجهة الأحداث وتسلموا زمام المبادرة، فبدأوا بمواكب الوعي الحسيني العظيمة والمهيبية التي احتشدت في كربلاء المقدسة ليلة العاشر من محرم، ثم تلاها الإضراب الطلابي الناجح يوم السبت الماضي والفعاليات الواسعة الأخرى كالمشاركة في هذه الصلاة المباركة، مما جعل أروقة الجامعات قلب الأمة النابض الذي تتدفق منه الحياة في جسدها ودب الحماس والنشاط في قلوب الأساتذة والطلبة الجامعيين وانتبهوا إلى دورهم المهم ومسئوليتهم العظيمة في رسم مستقبل الأمة.

وان من نتائج هذا الانقلاب الكبير قوة التأثير والسرعة في تحقيق النتائج، لأن أصحاب القرار يخشون من تحرك هذه الشريحة وأنهم يحسبون لألف جامعي يتظاهرون أكثر من عشرة آلاف من عامة طبقات الناس، فلا بد من إدامة هذه الحركة الواعية وتعميمها إلى الجامعات الأخرى، ولكن بالطريقة الحضارية من دون إخلال بالأصول والآداب العامة، ومن تلك الأشكال الواعية مشاركتكم في الشعائر الدينية والمواظبة عليها ومنها هذه الشعيرة المقدسة التي حضرتتم لأدائها لكنني أقول لكم وبصراحة أن حجم المشاركة كان غير كاف للضغط على مصادر القرار حتى يرضخوا لمطالبكم، ولكن الإخلاص والصبر يعطيان زخماً للعمل وقوة أكبر في التأثير فالصبر يضاعف قوة الواحد إلى اثنين قال تعالى [فَإِنَّ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ] (الأنفال: ٦٦).

والإخلاص الذي هو نتيجة المعرفة بالله تعالى التي هي معنى الفقه تضاعف القوة إلى عشرة قال تعالى [إِنَّ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا

مَائَتَيْنِ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ يَغْلِبُوا أَلْفًا مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ] [الأنفال: ٦٥).

لذا فقد تحققت خلال الأيام السابقة استجابة لعدد من المطالب الذي ناديتم بها خلال صلاة الجمعة المباركة في الأسبوع الفائت ودعمها الإضراب الطلابي الناجح يوم السبت ومنها:

١- أعلن السبت عن البدء بتشكيل وزارة الدفاع وإتمامها خلال شهرين وهو ما كان معرضاً عنه، لكننا ركزنا المطالبة بها وتأسيسها وبناء الجيش العراقي الذي هو سور الوطن من العناصر الكفوءة الملتزمة التي لم تتورط بظلم أبناء البلد ولا الجيران وهم كثر، وهنا أضرم صوتي إلى أبناء مدينة الناصرية الفيحاء الذي يطالبون بأن يكون وزير الدفاع منهم، وأن يكون من أتباع الشهيد الصدر الثاني قده؛ لأن مدينة الناصرية وتيار الشهيد الصدر الثاني قده غُيبوا في تشكيلة مجلس الحكم والوزراء رغم ثقلها في الساحة العراقية، وأن يبني جيش وطني مستقل غير تابع لأحد.

كما إنني الفت النظر هنا إلى مؤسسات التصنيع العسكري التي غيبت عن علم وعمد لأنها رمز الإبداع العراقي والقدرة على التفوق بما تمتلك من عقول كبيرة وهمم عالية، ونحن وان كنا نتألم لكون هذه المؤسسات في يد العصابة المجرمة في الزمان السابق وقد وظفها لتلبية نزواته الصبيانية وأعماله الشريرة، إلا أنها تبقى ثروة وطنية عظيمة ولكنهم لا يريدون للعراق أن يكون مبدعاً متفوقاً ولو سمحوا لها بإعمار العراق لأنجزت الأعمال بفترة

(١) بكلا شقيه سواء رجعوا إلى السيد الحائري أو الشيخ يعقوبي.

اقصر وكلفة أقل جربناها في عام ١٩٩١م حيث أعيدت الخدمات الحيوية والبنية التحتية خلال أشهر رغم الدمار الذي أحدثه عدوان الحلفاء على العراق والذي استمر أكثر من أربعين يوماً وما تلاه من أحداث الانتفاضة الشعبانية المباركة وقمع قوات الحرس الجمهوري لها. ونريد الاحتفاظ بها أفراداً وشركات ولكن تحوّل وظيفتها إلى ما فيه خدمة الشعب وهم قادرون على التكيّف بسرعة لإسداء أي تكليف يكفّرون به عن خدمتهم للنظام البائد.

٢- طالبنا بالإعداد الفوري لانتخابات حرة مباشرة يشارك فيها الشعب لاختيار البرلمان والحكومة ولجنة كتابة الدستور، وقد بدأ مجلس الحكم يوم الاثنين الماضي بمناقشة آليات الانتخاب وتفاصيل العملية الانتخابية، ونحن نريد إجرائها في موعدها المحدد وعدم المماطلة فيها أو خلق أجواء تعرقها.

٣- إننا والكثير من المخلصين اعترضوا على كثير من الفقرات لأنها منافذ للضرر بالوطن وبمصالح الشعب كالفقرتين (ج د) من المادة الحادية عشر التي أعطت الحق للعراقي الذي أسقطت عنه الجنسية العراقية لأسباب سياسية أو دينية أو عنصرية أو طائفية أن يستعيدها وله الحق أن يحمل أكثر من جنسية واحدة، وهذه المادة وان كان فيها إنصاف لكثير من الذين هجروا وسفروا وأسقطت عنهم الجنسية ظلماً وعدواناً، إلا أنها تتيح الفرصة لعدد كبير من الذين انتموا للكيان الغاصب للقدس واخلصوا له ولو على حساب الإضرار ببلدهم الأصلي العراق، فلا بد من إضافة قيود تمنع مثل هؤلاء من اكتساب الجنسية العراقية وبالتالي تمكينهم من مقدرات العراق

والتغلغل بين أبنائه، وقد وعدوا بإضافة مثل هذه القيود كإحراز الولاء للوطن في الملحق الذي يشرح هذا القانون والذي سيصدر لاحقاً.

٤- إننا قلنا بضرورة المشاورة والتنسيق وعرض الأفكار على ممثلي المرجعية الحقيقية للشعب قبل إصدار القرارات وهو أجدى من توقيعها ثم الاعتراض عليها، وقد رحب من زارنا من أعضاء مجلس الحكم أو ممثلوهم باستضافة ممثل المرجعية في مشاورات المجلس والاستئناس بآرائه وتوجيهاته.

٥- إن حق النقض الذي ضمته الفقرة (ج) من المادة الحادية والستين الذي أعطى الحق لثلاثي ثلاث محافظات أن يوقفوا إرادة الأكثرية سوف لا يستخدم؛ لأن القضايا المعروضة ستحل بقرارات توفيقية بين الأعضاء، وقد هددنا بقدرة المرجعية على تعبئة ثلثي ثلاث محافظات فنستطيع إيقاف أي مادة في الدستور لا نراها منسجمة مع مبادئنا وحقوقنا. فلا تعتقدوا أن هذه الفقرة هي لمصلحتهم فقط فالصحيح هو إلغاؤها والعمل بأسس الديمقراطية التي يؤمنون بها ونحن نلزمهم بما ألزموا به أنفسهم.

إن هذا الذي تحقق وإن كان يدل على حالة إيجابية ومرونة في الحوار وتفهم وجهات نظر الآخرين، إلا أنه ما زال غير كاف لإقناع الجماهير المؤمنة الذي ينبغي لها أن تستمر في رفضها للمواد والفقرات التي تغمط حقوقها وتكون باباً للإضرار بمبادئ الأمة وحقوقها ومصالح الوطن، وعلى عقول الأمة من مفكرين ومثقفين وعلماء أن تستثمر هذا التوجه الشعبي الكبير لتزيد من وعيه وتبصره بقضاياها المصيرية وأن تعلمه الحضور

الدائم في الساحة لأن وقوفه كالمتفرج وترك الساحة للآخرين يفوت عليه
مستقبله.

أسأل الله تعالى أن يرعاكم بلطفه ورحمته ويمدكم بنصره وتأييده.

محمد اليعقوبي

٢٦ محرم ١٤٢٥ الموافق ٢٠٠٤/٣/١٨

صور من معاناة الشعب العراقي (١)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على خير خلقه محمد وآله الطيبين
الطاهرين...

لقد وقع عدد من أبناء المجتمع بين الإفراط أو التفريط في تحديد
الموقف من قانون إدارة العراق للمرحلة الانتقالية، فبعضهم لم يكثرث
لصدور هذا القانون ولا يرى فيه أي مشكلة، بل لم يكلف نفسه الاطلاع
عليه أو السؤال عنه، رغم أنه يؤسس لمستقبله ويحدد الخارطة السياسية
والاجتماعية والثقافية والأخلاقية والاقتصادية لهذا البلد إلى زمن طويل،
فليس من المعقول أن يقابل باللامبالاة بل لا بد من تثقيف الأمة عليه
وإفات نظرهم إلى تفاصيله، وإدامة هذا الوعي ونشره حتى يتكون لديهم
وعى سياسي عميق يحصنهم من تمرير المخططات المعادية لهم.

والبعض الآخر بالغ في الاعتراض عليه وطالب بإلغائه، وإلغاؤه يعني
العودة إلى نقطة الصفر والرجوع إلى حالة الفوضى واللاقانون وهو ما لا
يرضى به أي غيور مخلص يحب هذا الوطن ويريد لأهله الخير.

والموقف المبني على الإنصاف والتوازن هو الاعتراف بأن وضع هذا
القانون يمثل خطوة على الطريق الصحيح، وهو بناء العراق الجديد الخالي

نصوص
بشير

(١) خطبة صلاة الجمعة يوم ١١ صفر ١٤٢٥ المصادف ٢ / ٤ / ٢٠٠٤، التي أمر سماحة
الشيخ (رحمته) أن تكون موحدة للاستمرار في توعية الأمة إزاء قانون إدارة العراق في
المرحلة الانتقالية.

من الظلم والإجحاف وغمط الحقوق والتسلط والاستعباد وهدر الثروات. إلا أننا نريد لهذه الخطوة أن تكون صحيحة وناضجة ومتكاملة، وندعوا إلى التعاون والحوار والتنسيق لمعالجة الثغرات التي حصلت والتي يمكن أن تكون مفتاحاً للظلم والفتنة والشر وتمزيق وحدة الصف، وما هذه التجمعات التي تعقد والمطالبات المستمرة بهذا التعديل إلا أشكالاً من التعبير عن هذا الحق الذي يجب أن يستمر حتى يعود الحق إلى مستقره، ولا يشعر أحد بالغبن والإجحاف التزاماً بقوله تعالى [وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ] (الأعراف: ٨٥).

وقد حددنا مطالبنا بست نقاط تُلِيَت في خطبة صلاة الجمعة الأولى في ساحة الفردوس وهي متوازنة ومنصفة وفيها محافظة على حقوق الجميع، وقد تحقق بعضها ولا زال الحوار مستمراً لمعالجة الباقي، إذ أن الفرصة لم تفت فيوجد ملحق للقانون سيصدره مجلس الحكم لشرح فقرات القانون الأصلي وإيضاحها وتقييد بعضها، وهذه الأمة إنما تستمر بمطالبتها لكي يتداول الأخوة الأعضاء في مجلس الحكم هذه الأمور في الملحق، ونحن لا نريد لكرامتهم أن تُمسَّ بسوء^(١) أو تحدث حالة الانفصال وعدم الثقة بينهم وبين الشعب، فإنها خسارة عظيمة لنا ولهم، وهو

(١) تعرضت شخصيات مجلس الحكم لكلمات الشجب والرفض والأوصاف السيئة الشائنة من بعض التيارات المندفعة وخرجت المظاهرات في النجف الأشرف ضد عددٍ منهم بسبب توقيعهم على قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية رغم تحفظ المرجعية على عدة فقرات منه.

عين ما خطط له الأعداء الذين يحاولون باستمرار إسقاط رموز الشعب السياسية والدينية، فعلى الجميع أن ينتبهوا لهذه المؤامرة ولا يمكّنوا الأعداء من أنفسهم، وأن يحفظوا لكل إنسان جهده وجهاده في تحقيق الخير والسعادة لمستقبل هذا الشعب.

إن الاعتراض على هذا القانون صوّر وكأنه خلاف بين الشيعة والأكراد، وأن الأغلبية لا تريد توفير حقوق الأقلية، وأن هذه الأقلية تريد ضمانات من الأكثرية، وهو تفكير غير سليم وغير واقعي ومحاولة خبيثة للتفريق بين هاتين الطائفتين المظلومتين اللتين وقفنا في خندق واحد ضد الطاغوت، وتحملتا بسبب ذلك أفجع المآسي وأفظع الكوارث، ومن غير المعقول أن تفترقا الآن بعد زوال السلطة الجائرة حيث حان وقت العمل المشترك البناء من أجل مستقبل زاهر لهما ولجميع العراقيين الشرفاء.

إن المرجعية الدينية حينما اعترضت على الفقرة (ج) من المادة الحادية والستين فلأنها ترى في هذه الفقرة تعويقاً لكتابة أي دستور دائم، وأنها ستجعل البلد غير مستقر ويدور في حلقة مفرغة، وهو ما لا يرضى به حتى الإخوة الأكراد أنفسهم وإذا كانوا يبررونها بأنها ضمانات لهم فإن الضمانات ليست كلمات تكتب فقد كان في زمن صدام دستور مكتوب فهل استطاع أن يحدّ من جرائم صدام وأفعاله الهمجية أم كان حبراً على ورق فقط.

إن الضمانات الحقيقية هي في التآلف والمحبة والتسامح والإيثار وحكمة القيادة، وقد أثبتت المرجعية الدينية خلال الفترة الماضية أنها تتصف بدرجة عالية من النزاهة والإنصاف والرحمة وسعة الصدر والعدالة

وحب الخير لجميع الناس مما جعلها صمام أمان وحدة الشعب وسلامة مسيرته، ولولا وجود هذه المرجعية وامتلاكها زمام الأمور وانقياد الناس لها لأصاب العراق بلاء شديد، وهو يمر في هذه الظروف الصعبة وقد تخلّى عنه كل إخوته بل عملوا على إيذائه من أجل مصالح زائفة وأنانيات مقبّية. وما تأجيل مؤتمر القمة العربية الأخير^(١) إلا طعنة جديدة في قلب هذا الشعب المظلوم، فإذا كان القادة العرب لا يجتمعون في مثل هذه الأخطار العظيمة حيث العراق يرزح تحت الاحتلال ويشق طريقه بصعوبة والكيان الصهيوني يمعن في اضطهاد الشعب الفلسطيني ويقتل الشيخ المجاهد أحمد ياسين في باب المسجد بعد أن أتم صلاة الصبح، والولايات المتحدة تطرح مشروع الشرق الأوسط الكبير وتطالب بإصلاح وضع الأنظمة العربية، والشعوب العربية تعاني من الجهل والتخلف والتمزق والضياع والفقر، فإذا كان كل ذلك لا يمثل دافعاً لقادة العرب كي يجتمعوا فمتى يجتمعون؟ إننا وإن لم نكن نعول كثيراً على مثل هذه المؤتمرات إلا أنها تمثل الحد الأدنى من العمل العربي المشترك وصورة ظاهرية للوحدة العربية. فهذا التأجيل هو هروب من تحمل المسؤولية أمام شعوبهم وأمام العالم وإذا كانوا غير قادرين على الإصلاح والتكيف وفق متطلبات المرحلة

(١) كان من المقرر عقد مؤتمر القمة العربي في تونس في أواخر آذار ٢٠٠٤ وقد فوجئ الجميع بتأجيله بعد انتهاء اجتماع وزراء الخارجية العرب يوم ٦ صفر ١٤٢٥ الموافق ٢٠٠٤/٣/٢٨ للإعداد لمؤتمر القمة وكان وفد العراق برئاسة السيد محمد بحر العلوم رئيس مجلس الحكم العراقي حينئذ.

الراهنه فليتركووا شعوبهم تقرر مصائرهما بأنفسها وتختار من يقودها.
 إن الشعب العراقي يستقرئ من هذا التأجيل ظلاماً آخر وهو عدم إعطاء الفرصة لرئيس مجلس الحكم الحالي فضيلة السيد محمد بحر العلوم لحضور المؤتمر ظلاماً وعتواً ومبالغة في إقصاء هذه الطائفة التي تمثل أكثرية الشعب العراقي، فأبت أنفسهم الأمانة بالسوء أن يُمثّل العراقيون بمن يرتدي هذا الزي الروحاني المقدس؛ لذلك تجدهم ما أن أجلوا المؤتمر حتى بدأوا يتنافسون على عقده بأسرع وقت فما حدا مما بدا، وما ذلك إلا لكي تنتهي فترة رئاسة السيد بحر العلوم نهاية آذار ويعقدون المؤتمر.

هذه بعض الصور من ظلم الأخوة وما خفي أعظم مما يضاعف علينا المسؤولية ويدفعنا نحو المزيد من التعاون والحوار وسعة الصدر والتجرد عن الأنانية والتصرفات الارتجالية، لكي نبني ذاتنا رغم كل هذه المعوقات، وعلى أعضاء مجلس الحكم الذين تحمّلوا عبئاً ثقيلاً في هذه المرحلة العصبية أن يمدّوا جسور الثقة مع الشعب، الذي يتوقع الكثير من التعويض عن الحرمان الذي عاشه وأن يتفاعلوا مع قضاياه ويستمعوا لمطالبه، وأن يبثّوا العيون المخلصة في كل مكان لكي تنقل لهم بصدق وأمانة كل مظلمة لأحد في شرق الأرض وغربها حتى يتمكنوا من رفع الظلم والحيثف عن الناس تأسيساً بأمر المؤمنين عليه السلام الذي يقول: (أقع من نفسي أن يقال لي أمير المؤمنين ولا أشاركهم في جشوبة العيش ولعل في الحجاز أو في اليمامة من لا عهد له بالشعب ولا طمع له بالقرص).

وها هي عوائل مئات الآلاف من الشهداء الذين أعدمهم صدام لأنهم لم ينحنوا له وبقوا شامخين أعزاء لا يطرق بابهم أحد ولا يرعاهم أحد،

بينما يخصّص راتب شهري لعبد الرحمن عارف الذي سلّم العراق بكل ذلّة إلى حكومة حزب البعث عام ١٩٦٨ والكثير من أزلام النظام يقبضون رواتبهم الضخمة وهم آمنون مطمئنون في بيوتهم.

وها هم الآلاف من السجناء في أبي غريب ومعتقلات الاحتلال الأخرى وغيرها من السنّة والشيعّة يرزحون تحت ظروف سيئة بلا ذنب اقترفوه وإنما اعتقلوا لثّهم وافتراءات رفعها عليهم منافقون ومرترقة وذوو مصالح شخصية، وفيهم الكثير من النساء اللواتي يُعتدى على شرفهن من قبل الكفار وتغتصب عفتهن وان بعضهن حوامل من هؤلاء العتاة المردة ولا تتحرك غيرة أحد لإنقاذهن.

وها هم مئات الآلاف من حملة الشهادات وذوي التخصصات عاطلون عن العمل لا يلتفت إليهم أحد، ولا يكثرث بأمرهم أحد، ولا يطالب بحقهم أحد من أجل توظيفهم وإيجاد فرص العمل لهم رغم حاجة البلد إلى جهودهم وهمتهم وحماسهم في العمل.

هذه بعض صور معاناة هذا الشعب التي لا ترتفع إلا بالعمل المضني المخلص، وما دامت موجودة فإن التشدق بالكلمات عن الانجازات التي تحققت لا تقنع هؤلاء المحرومين لأنهم لم يروا تغييراً حقيقياً في حياتهم رغم مرور سنة على زوال صدام اللعين.

إن الوجود في مواقع المسؤولية من أعلاها كالعضوية في مجلس الحكم إلى أدناها فرصة كبيرة لطاعة الله تبارك وتعالى ونيل رضاه لأنه يمكن من قضاء مثل هذه الحاجات الكبيرة من خلال إدخال السرور على المؤمنين وتفريج همهم وكربهم وإنصافهم في الحقوق ورد الظلم عنهم

فمن الخسران المبين أن تضيع من الإنسان هذه الفرص الكبيرة.
[وَقُلْ اَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ].

محمد اليعقوبي

١٠ صفر ١٤٢٥ الموافق ٢٠٠٤/٤/١

بيانات حول المواجهات الشعبية مع قوات الاحتلال^(١)

بيان رقم (١)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي لا يُحمد على مكروهه سواه والصلاة والسلام على
اشرف خلقه محمد الرحيم بأُمَّته الذي وصفه ربّه بأنه [عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ
حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ] (التوبة: ١٢٨) لقد عز علينا والله ما
حصل للمؤمنين من إزهاق أرواح واعتقالات ومداهمات ومحاصرة لجامع
الرحمن في بغداد، وكلها من الاستفزازات الكبيرة التي يجب الكف عنها.
وأدعو أعضاء مجلس الحكم ليتحملوا مسؤوليتهم التاريخية في
إيقاف هذه التداعيات الخطيرة، وحل هذه الأزمة وإنصاف المظلومين من
ظالمهم، ولا بد من احترام الرموز والمقدسات الدينية واتباع الطرق
الإنسانية الكريمة في حل المشكلات.

كما أدعو المؤمنين إلى الالتزام بالوعي والحذر وضبط النفس وعدم

(١) بدأت المواجهات أثناء تقدّم مسيرة احتجاجية نحو الكوفة ضمت الآلاف من الذين
قدموا إلى النجف الأشرف من مختلف مدن وسط وجنوب العراق صبيحة يوم الأحد
١٣ صفر ١٤٢٥ الموافق ٢٠٠٤/٤/٤، وقد صدر البيان الأول بعد سماع سماحة الشيخ
بحصول إطلاق النار وفي نفس الوقت حصل اقتحام قوات الاحتلال الأمريكي
لمسجد الرحمن في بغداد.

التفريط بالثلة المؤمنة التي ضحى العلماء والأولياء من أجل تربيتهم
وهدايتهم، وأن لا يسمحوا للأعداء الذين يتربصون بأهل الحق الدوائر
بالدخول فيما بينهم من أجل أن يلقوا الفتنة بينهم.
وإني سأواصل سعيي للدفاع عن المؤمنين ورفع الظلم عنهم وصيانة
أرواحهم وكرامتهم بإذن الله تعالى .

محمد اليعقوبي

١٣ صفر ١٤٢٥ الموافق ٢٠٠٤/٤/٤

بيان رقم (٢)

أعوذ بالله من الشيطان الرجيم

بسم الله الرحمن الرحيم

[وَلَنْبُلُوتَكُمْ بِشَيْءٍ مِنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ وَنَقْصِ مِنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَنْفُسِ
وَالشَّمَرَاتِ وَبَشْرِ الصَّابِرِينَ].

فجعنا أمس بشباب مملوئين بالحماس والغيرة على الدين وأهله
حصدتهم نيران الاحتلال في الكوفة وبغداد خرجوا للتعبير عن مطالبهم
وحقوقهم في ظلال الحرية التي يزعم الغرب انه جاء بها إلينا، فكان رده
قاسياً على المتظاهرين فقتل العشرات وجرح المئات من أبنائنا وأحبتنا .
إن الانفجار الأخير للشعب لم يكن وليد أحداث آنية^(١) وإنما جاء

(١) بدأ سماحة آية الله الشيخ محمد العقوبي (رحمته) بتحريك الشارع العراقي قبل انفجار
هذه الأحداث بشهرين تقريباً للرد على الاستهتار الأمريكي واستخفافه بمقدرات
الشعب العراقي المسلم، خصوصاً بعد تصريحات بريمر المتقدمة وتمير قانون إدارة
العراق للمرحلة الانتقالية الذي أحس اتباع أهل البيت (عليهم السلام) بالغبن فيه.

وقد بدأ سماحة الشيخ بتوجيه الرسالة المفتوحة إلى بريمر يوم (١ محرم) ثم تسيير
مواكب طلبة الجامعات في ذكرى عاشوراء، وفي يوم عاشوراء تبرع بالدم في مصرف
الدم في النجف لإفهام المحتلين أننا مستعدون للتضحية بالدم في سبيل الله تعالى، ثم
إقامة صلاة الجمعة لأُسبوعين متتالين في ساحة الفردوس وسط بغداد وقرب فنادق
المسؤولين الغربيين، ثم إضراب طلبة الجامعات حيث نجح وأغلقت الجامعات في
بغداد والمحافظات الأخرى أبوابها، ثم بتحريك صلاة الجمعة إلى المحافظات، وبدأ
بمحافظة الكوت بخطبة جمعة موحدة.

كنتيجة طبيعية لخزين من الغضب والرفض بسبب تراكم من تجاهل الشعب والتفريط بحقوقه وعدم العمل الجاد لإصلاح وضع البلد وتحسين أحوال الأمة وتسوية الانتخابات والاستخفاف بقيمه ومبادئه ورموزه ومقدساته وعدم مراعاة المبادئ الإنسانية في التعامل معه.

لذا لا بد من تقييم شامل جديد لمجمل العملية السياسية يجري على أساس من الإنصاف والشفافية تشارك فيه جميع الأطراف المعنية بالقضية العراقية ولا يتجاهل فيه دور أي عراقي لأنه مستقبلهم جميعاً.

وقد دعوت أعضاء مجلس الحكم في بياني الأول لتحمل مسؤوليتهم الكبيرة ومطالبة قوات الاحتلال بالنظر في مطالب الجماهير، وإجراء تحقيق نزيه في الاعتداءات الأخيرة ومعاقبة الجناة وتعويض أسر الشهداء والجرحى.

وإننا إذ نعزّي ذوي هؤلاء الضحايا ونحتسب أبناءهم عند الله تعالى، نسأل الله تعالى أن يمنّ عليهم بالصبر والأجر، وعلى الجرحى بالشفاء والسلامة.

ونسجل شكرنا هنا لعناصر الشرطة العراقية وسائر الأجهزة الرسمية التي أبت مواجهة الجماهير ورفضت إطلاق النار عليهم وانسحبت أمامهم، وهذا الموقف الشريف يزيد من وعي الأمة بأن العراق عاد للعراقيين ولم

== وحينئذ امتلأ الشارع العراقي حنقاً وغيظاً، وتفجر في هذه المواجهات التي عبر سماحة الشيخ في بياناته هذه عن المطالب الحقيقية التي يجب العمل على تحقيقها، لكن الأحداث لم تجر بعدئذٍ تحت قيادته الحكيمة.

يعد حكراً على صدام وجلاوزته، وأن أجهزته الرسمية مدنية أو عسكرية إنما هي منه وإليه وهذا يؤدي إلى مزيد من التلاحم والعمل المشترك لبناء عراقٍ حر كريم كما وصفه الشهيد الصدر الأول قدس سره.

وهذا يدعونا جميعاً إلى مراعاة الحكمة في التصرفات وأن نميز بدقة بين العدو والصديق، ولا نسمح لأحد من المنافقين والانتهازيين أن يخلط الأوراق علينا فنخسر ديانا وآخرتنا ونجني على أنفسنا ومستقبل بلدنا وامتنا ونكون من الأخسرين أعمالاً الذين ضلّ سعيهم في الحياة الدنيا وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعاً.

ويحتاج كل ذلك إلى إخلاص كبير لله تعالى ودعاء مستمر بطلب التسديد والتوفيق.

محمد اليعقوبي

١٤ صفر ١٤٢٥ الموافق ٢٠٠٤/٤/٥

بيان رقم (٣)

أعوذ بالله من الشيطان الرجيم

بسم الله الرحمن الرحيم

أثار استغرابي بشدة كلام مسؤول الإدارة المدنية الأميركية في العراق بول بريمر، والذي اعتبر فيه الجماهير الغاضبة التي خرجت لتعبر عن حقوقها بطرق سلمية إنها خارجة عن القانون، ولم تسعفه حنكة السياسيين لاحتواء الموقف وترضية الثائرين، ولا أدري أي قانون خرج عنه هؤلاء الناس ومن الذي وضعه ولمن سُنَّ هذا القانون إذا كانت هذه النسبة الكبيرة من أبناء البلد خارجين عنه ؟

إن الكرة الآن في ملعب مجلس الحكم الذي عليه أن ينتخب عدداً من أعضائه المقبولين لدى الشعب ليكونوا غرفة قرار^(١) وطوارئ تتابع هذه

(١) كانت دار سماحة آية الله الشيخ محمد اليعقوبي في تلك الأيام (غرفة عمليات) رئيسية لاحتواء الأزمة وإيجاد الحلول المناسبة لها وشهدت حضور عدد من أعضاء مجلس الحكم وقادة التشكيلات السياسية، كما كان حلقة الوصل مع المراجع العظام والعلماء الكرام وعلى رأسهم سماحة آية الله الشيخ الفياض وسماحة آية الله الشيخ الأصفى والعلامة الحجة السيد علي السبزواري، وشارك في العمليات بشكل فاعل الأمين العام لحزب الفضيلة الإسلامي وعدد من أعضاء الأمانة العامة وأمانة فرع النجف الأشرف، وبعد أكثر من عشرة أيام شكّل سماحة آية الله السيد السيستاني لجنة علمانية سداسية دعمت هذه الجهد وأثمرت عن وقف إطلاق النار.

القضية فطلب من قوات الاحتلال وقف اعتداءاته واقتحامها للمدن، خصوصاً للمكاتب التي ترفع أسم السيد الشهيد الصدر عليه السلام الرمز الذي له معنى كبير في قلوب محبيه الذين عاشوا حبه لهم وتضحيتهم من أجل هدايتهم وإنقاذهم من عبادة الطاغوت، وتعد من الكبائر جريمة قصف مكتب الشعلة واستشهاد عدد من الأبرياء وجرح آخرين ومتابعة هذه القضية أهم من قضاء الوقت بالمناقشات مع الأخضر الإبراهيمي⁽¹⁾ والساحة مشتعلة بهذا الشكل .

وبعدئذ تبدأ غرفة القرار هذه بالنظر في مطالب الشعب وقضاياه الضرورية في حياته التي تجاهلها أعضاء مجلس الحكم وراح يناقش أخرى لا يحس الشعب بأهميتها بل أن بعضها ضد مصلحته حتماً، ومن تلك المطالب:

١- تعديل قانون إدارة العراق للمرحلة الانتقالية وفق التحفظات التي

وقد دونّ سماحته في مذكراته تفاصيل هذه الحركة والمفاوضات مع تواريخها.

(¹) دبلوماسي جزائري كان مبعوث الأمم المتحدة في العراق عام ٢٠٠٤، وقد وصل بغداد يوم الاثنين ١٤/صفر/١٤٢٥ المصادف ٢٠٠٤/٤/٥ والتقى برئيس وأعضاء مجلس الحكم، وقدم توصياته يوم الجمعة ٢٥/صفر تضمنت حل مجلس الحكم وتشكيل حكومة انتقالية من التكنوقراط بعيداً عن المحاصصة تتسلم السلطة في نهاية حزيران، وأن يكون للأمم المتحدة والولايات المتحدة ومجلس الحكم دور في اختيارها، كما أوصى الأميركيان باتباع سياسة (متوازنة) مع البعثيين بين ضرورة الاجتثاث والاستفادة من كفاءتهم.

أعلنتها المرجعية الدينية والسياسية وعلى رأسها عدم جواز تحكم هذا القانون الانتقالي بالدستور الدائم الذي تصدره جمعية منتخبة من قبل الشعب.

٢- عدم تجاهل أي شريحة من نسيج الشعب العراقي وإهمال دورها في العملية السياسية ورسم الملامح الجديدة لعراق المستقبل.

٣- الإعداد الفوري لإجراء انتخابات حرة مباشرة لجميع أبناء الشعب حتى يختار الجمعية الوطنية وما ينبثق عنها من مؤسسات دستورية وإنهاء الاحتلال مباشرة.

٤- العمل الجاد من أجل تحسين الأوضاع المعيشية للشعب وإيجاد فرص العمل للخريجين والعاطلين فإن المواطن لا يرى تغييراً نحو الأفضل رغم مرور سنة.

٥- إطلاق السجناء الذين اعتقلوا من غير ذنب سوى اتهامات زائفة خصوصاً النساء فإن لهن في ديننا وأعرافنا كرامة ومنعة واحتراماً.

٦- أن لا يتخذ مجلس الحكم الانتقالي أي قرارات استراتيجية تتعلق بمصير العراق فإنها من شؤون برلمان منتخب.

٧- احترام الحريات العامة والرموز الدينية ومقدسات الشعب العراقي.

إن القمع بقوة الحديد والنار ليس حلاً بل أنه يؤدي إلى عنف اشد وهذه حقيقة لا ينكرها أحد، ونؤكد هنا ما قلناه في بياننا السابق إن هذا الانفجار الشعبي الهائل ليس وليد إغلاق صحيفة أو اعتقال شخص كما ربما يتصور وإنما هو تعبير عن شعور عميق بالحيث والظلم والإهمال والاحتقار، وما دامت الأسباب هذه قائمة فإنه سوف لا يكون هناك

استقرار، وإنما الحل في إعادة النظر والتأمل بعمق في العملية السياسية ، وإذا قام مجلس الحكم بهذه الخطوة فإنه يوفر الأرضية للخيرين لكي يعملوا على إعادة الأمن وبسط النظام وهو أمل الجميع.

إن الولايات المتحدة أمام تحدٍ كبير في العراق اليوم فهي رمز حضارة الغرب وهذه الحضارة كلها أمانة في أعناقهم فإما أن يثبتوا للبشرية مصداقيتهم في حملها وإعطاء صورة مقنعة عنها للشعوب وإما أن تتهاوى هذه الحضارة وسوف لا تقوم لها قائمة [بل الإنسان على نفسه بصيرةٌ ولو ألقى معاذيره].

محمد اليعقوبي

الاثنين / ١٤ صفر ١٤٢٥ الموافق ٢٠٠٤/٤/٥

توجيهات إلى الأمة صدرت أثناء الأحداث الشعبية

بسم الله الرحمن الرحيم

في خضمّ الأحداث والمواجهات حدثت ببلبة في الأفكار والمواقف واختلطت الأوراق وساهمت وسائل الإعلام في تضليل الرأي العام وتوجيهه نحو خدمة أهدافها ومصالحها لا مصالح الشعب العراقي، ولتلخيص موقف المرجعية الرشيدة وتوجيهاتها التي تضمنتها البيانات السابقة فقد وجه سماحة الشيخ أئمة الجمعة (وخصوصاً في جامع الرحمن في بغداد) ليوم الجمعة ١٨ صفر ١٤٢٥ أن يبينوا للأمة هذه النقاط:

- ١- اتباع الوسائل السلمية في التعبير عن الرأي لان أي بلبة سوف يستفيد منها الأعداء كالصداميين والإرهابيين لينتقموا من الشعب.
- ٢- المحافظة على المؤسسات العامة وعدم عرقلة عملها وحرمة التصرف فيها والسماح لموظفي الدولة بالعمل لأنها ملك الشعب.
- ٣- عدم حمل السلاح الظاهر داخل المدن لعدم إعطاء الذريعة لقوات الاحتلال حتى تضرب المدنيين.
- ٤- الوعي والحذر من دخول الغرباء والمخربين الذين يستغلون الفوضى وعدم وجود سلطة لنشر التدمير والخراب.

174

- ٥- المحافظة على الوحدة وتعزيزها وعدم السماح لمثيري الفتن للتفرقة بكلمات ضالة فالحذر من الانخداع فيهم وضرورة احترام آراء الآخرين.

- ٦- إننا لا نتخذ موقفاً منفرداً في مثل هذه القضايا المصيرية ولا بد من

التشاور مع أقطاب المرجعية وتوحيد الموقف ولا يجوز للأمة أن تملي على
المرجعية شكل الموقف المتخذ.

٧- إن من أولويات المرجعية حفظ كيان الإسلام وحماية أرواح
المؤمنين وممتلكاتهم، لذا فإنها تبذل مساعي حثيثة لحل الأزمة سياسياً
يشارك فيها أقطاب المرجعية وعدد من أعضاء مجلس الحكم والخيرين.

رسالة مفتوحة إلى مسؤول الإدارة المدنية للعراق بول بريمر^(١)

بسم الله الرحمن الرحيم

إن من أولويات المرجعية الدينية حفظ كيان المجتمع وحماية أرواحهم وممتلكاتهم والدفاع عن حقوقهم وإقامة نظام المجتمع المدني بآلياته المتحضرة ولذا كان لها الدور الرئيسي في حفظ البلد من الوقوع في كوارث عديدة كالحرب الأهلية وحماية الممتلكات والمؤسسات العامة من السلب والنهب وغيرها من الأخطار التي كان أعداء الشعب والنظام المقبور قد اعدوا لها.

وقد تصرفت المرجعية الدينية عبر المراحل التاريخية ومنها الحالة الحاضرة بحكمة عالية وضبط نفس كبير كلفها الكثير من التضحيات بالأرواح والكرامة الشخصية أحيانا في سبيل المصلحة العامة، ونتيجة لذلك ولصفات سامية أخرى فيها فإن لها مكانة مقدسة في قلوب أتباعها الذين

(١) أطلقها سماحة الشيخ (رحمته الله) يوم زيارة الأربعين العشرين من صفر عام ١٤٢٥ المصادف ٢٠٠٤/٤/١١ بعد تهديد الإدارة الأمريكية باجتياح مدينة النجف وغيرها، وقد وصلت الرسالة إلى مكتب المعني بها لتوجيه النصيحة إليه باعتباره لم يسمع من مستشاريه عراقيين وغيرهم - مثل هذا الكلام، وكان وزير الدفاع الأمريكي رامسفيلد قد أمهل المدن المقدسة إلى انتهاء زيارة الأربعين لاقتحامها فوجهت إليه هذه النصائح قبل اتخاذ مثل هذا القرار، ولم يحصل الاقتحام المذكور.

يرون أن أقل ما يقدمون في سبيلها هي التضحية بالنفس.

هذه الحقيقة يجب أن يعلمها بدقة كل من يتعامل مع القضية العراقية لكي تكون قراراته بعيدة عن الأخطاء التي تكون مميتة أحيانا كما في المرحلة الحاضرة حيث تهدد الولايات المتحدة باقتحام مدينة النجف الأشرف لأهداف معلنة وغير معلنة، وهو ما سيجعل الأرض محروقة ليس فقط تحت أرجل الشعب وإنما تحت أرجل قوات الاحتلال أيضاً، وقد بلغتنا أخبار عن وجود تيار واسع لدى العشائر وشباب المحافظات المختلفة للدخول في مواجهة مفتوحة إن تعرضت النجف أو المرجعية الدينية أو العتبات المقدسة للانتهاك والاعتداء بشكل مقصود أو غير مقصود وهذا ما تحاول المرجعية تجنب وقوعه بكل ما تستطيع لكنه إذا وقع فربما سيكون للمراجع رأي آخر.

إن الانفجار الأخير الذي حصل لم يكن وليد أحداث آنية مهما كانت مهمة في ذاتها وإنما جاء كنتيجة طبيعية لخزين من الغضب والرفض بسبب تراكم من تجاهل شرائح واسعة من الشعب والتفريط بحقوقه وعدم العمل الجاد لإصلاح وضع البلد وتحسين أحوال الأمة وتسويق الانتخابات والاستخفاف بقيمة الشعب ومبادئه ورموزه ومقدساته وعدم مراعاة المبادئ الإنسانية في التعامل معه وهي كلها قنابل موقوتة يمكن أن تنفجر في أي لحظة.

إن القمع بقوة الحديد والنار ليس حلاً بل انه يؤدي إلى عنف أشد وهذه حقيقة لا ينكرها أحد خصوصاً في الوسط العراقي الشيعي المحتقن والمتحمس لكل حركة نتيجة بطش الأنظمة السابقة وقسوتها وجرائمها التي

لم يشهد لها التاريخ مثيلاً.

لذا فلا بد من الالتزام بمنطق العقل والحكمة في حل القضايا فليلتزم الطرفان أولاً بوقف العمليات العسكرية وانسحاب القوات الأجنبية إلى خارج المدن والمسلحين من شوارعها وعودة الأجهزة الوطنية مدنية وعسكرية لأداء دورها الطبيعي في حفظ الأمن واستتباب النظام، ومن ثم مناقشة القضايا العالقة حتى نصل إلى إجراء تقييم شامل جديد لمجمل العملية السياسية يجري على أساس من الإنصاف والشفافية تشارك فيه جميع الأطراف المعنية بالقضية العراقية ولا يتجاهل فيه دور أي عراقي لأنه مستقبلهم جميعاً.

إننا كما تعتصر قلوبنا ألماً للمشاهد المفجعة التي تحصل في مدن العراق خصوصاً ما حصل في النجف والشعلة ومدينة الصدر والفلوجة، كذلك نتألم لحال الأسر الأمريكية التي تنتظر عودة أبنائها سالمين لتحضنهم بفرح وإذا بها تستقبل جنائزهم.

إن الولايات المتحدة اليوم أمام تحدي كبير في العراق لأنها رمز حضارة الغرب ونموذجها الأول وهذه الحضارة كلها أمانة في أعناق الأمريكيين فإما أن يثبتوا للبشرية مصداقيتهم في حملها وإعطاء صورة مقنعة عنها للشعوب وإما أن تتهاوى هذه الحضارة وسوف لا تقوم لها قائمة وتقابل بالاشمئزاز والكراهية.

إننا نطمح أن تنشأ بين شعبينا علاقة احترام متبادل بعد زوال الاحتلال لأننا نعتقد أن الشعب الأمريكي عنده الكثير مما نريد أن نستفيد منه، كما أن عند شعبنا العريق في الحضارة الكثير مما يمكن انتفاع الشعب الأمريكي منه

في ظل حوار ودي بناء. لكن كثرة التصرفات الخاطئة تزيد من الكراهية والعداوة وان كثيراً ممن رحبوا بقدوم القوات الأمريكية قبل عام تحولوا إلى أعداء.

نذكركم أيضاً أن مدينة النجف الأشرف ستستقبل بعد ثمانية أيام مناسبة دينية ضخمة في ذكرى وفاة نبي الإسلام محمد ﷺ حيث يفتد الملايين من المؤمنين إلى النجف وهي لا تقل أهمية عن ذكرى زيارة الأربعين في مدينة كربلاء المقدسة التي تصادف اليوم. أرجو أن تؤخذ جميع هذه الأمور بنظر الاعتبار بعقل مفتوح ونية مخلصنة لنصل إلى ما يحفظ مصالح شعوبنا.

محمد اليعقوبي - النجف الأشرف

٢٠ صفر ١٤٢٥ - ١١ / ٤ / ٢٠٠٤

مجلس الحكم وحل الأزمة الراهنة

بسمه تعالى

تناقلت وسائل الإعلام أنباء المساعي إلى تشكيل حكومة عراقية للمرحلة الانتقالية، وهي فرصة ثمينة لأعضاء مجلس الحكم ليستعيدوا مصداقيتهم؛ لأن مثل هذه الخطوة يمكن أن تكون جزءاً من الحل للمشكلة القائمة في العراق، والتي يدفع أبناء هذا البلد ثمنها غالباً، وقلنا في تحليلها أنها نشأت من تراكم من الأخطاء في العملية السياسية والتصرفات غير المسؤولة، والآن حان الوقت لتصحيح المسيرة وجعل هذه الخطوة نقطة انطلاق للحل العادل الشامل للقضية العراقية.

ولكي يتحقق ذلك لا بد من إعادة تقييم ودراسة الواقع العراقي بشكل منصف وموضوعي بعيداً عن الأنانية والمصالح الشخصية والفئوية، ومبني على الحوار والثقة المتبادلة وعدم تجاهل أي شريحة يتركب منها نسيج الشعب العراقي وتريد أن تساهم بإخلاص في بناء العراق الجديد. والاستفادة من الأخطاء السابقة التي كلفت جميع الأطراف الكثير من الخسائر التي كان يمكن تجنبها وعلى الأقل عدم تكرارها حتى يظهر الجميع أمام العالم بمظهر القادر على تجاوز الصعاب وحل الأزمات وتصحيح الأخطاء بالأساليب الحضارية التي تحترم الإنسان وتعطيه فرصة التعبير عن رأيه وتوفر له كل حقوقه.

ولا بد من انجاز هذا المشروع قبل موعد تسليم السلطة والسيادة للعراقيين لتجنب حصول فراغ امني وسياسي وإداري يعطي الفرصة للعابثين

لخلق الفوضى في حياة الناس، وهذا التسريع لا يكون على حساب الدقة والحكمة في انجاز المشروع.

ولتوفير الظروف الملائمة لإنجاح هذه الخطوة وهذا الحوار البناء تدعى قوات الاحتلال إلى التوقف عن عملياتها العسكرية والاستفزازية، وكذا تدعى المجاميع والأفراد المسلحة إلى إلقاء أسلحتها والتوقف عن أي عمل يربك النظام ويعيق تقدم هذه العملية السياسية، والمشاركة في الحوار للوصول إلى حكومة معبرة عن إرادة الشعب وتسعى لتحقيق مستقبل زاهر بعيداً عن العنف والإرهاب والعدوان.

إن المحنة والأزمة الخانقة التي يمر بها شعبنا تجعل الجميع أمام مسؤوليات خطيرة لمساعدة هؤلاء المحرومين والمضطهدين للخروج من الأزمة ويتطلب الأمر الكثير من التضحية والشجاعة ونكران الذات [وَمَا تَقَدَّمُوا لَأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ] (البقرة: ١١٠).

محمد اليعقوبي - النجف الأشرف

٦ ربيع الأول ١٤٢٥ الموافق ٢٦ / ٤ / ٢٠٠٤

ما هو تكليفنا في المرحلة الراهنة^(١)

بسم الله الرحمن الرحيم

تعوّدت الأمة أن تمتد إليها اليد الرحيمة للمرجعية في كل لحظة عصبية تمر بها لتنقذها من التردد والحيرة والضياع وتدللّها على الهدى والصلاح، وبالرغم من اعتقادي أن كتاب (نحن والغرب) ما زال حياً ويلبّي احتياجات الأمة العلمية والعملية وما يجب عليها فعله، وأن دراسته والتأمل فيه يفتح آفاقاً واسعة للعمل الإسلامي البناء والهادف، إلا أنه من باب إن الذكرى تنفع المؤمنين ولأجل التواصل مع الأمة نعيد التأكيد على بعض النقاط المهمة في حياتنا:

١- تعميق الصلة بالله تعالى والتقرب إليه من خلال الالتزام الكامل بالشريعة واجتناب ما يبعد عن الله تعالى، والذكر المستمر له سبحانه وذلك باستحضار وجوده وإطلاعه الكامل على ما تخفي الصدور فضلاً عما هو أظهر، وأنه أقرب إلينا من جبل الوريد ولا تخفى عليه خافية في السماوات ولا في الأرض، ومن علم أن الله تبارك وتعالى مطلع عليه بهذا الشكل فسيعيد النظر في كثير من تصرفاته، ومن مقومات ذلك الدعاء والشعور المستمر بالحاجة إلى الله تعالى والاهتمام بصلاة الليل ولو بركة واحدة

نصوص
سيرة

(١) صدر هذا البيان والمواجهات الشعبية مع قوات الاحتلال لا زالت قائمة في النجف وكربلاء وغيرهما والعواطف متأججة لما تحصل من انتهاكات وهي تنتظر موقف المرجعية الرشيدة.

وتلاوة القرآن والكون على طهارة زماناً معتداً به.

٢- اتباع المرجعية الدينية وعدم تجاوزها ولا التأخر عنها، فإن العلماء أمناء الرسل وامتداد المعصومين الذين يصفهم الدعاء بأن المتقدم لهم مارق والمتأخر عنهم زاهق واللازم لهم لاحق، وقد أمر الأئمة عليهم السلام شيعتهم ألا يعلموا العلماء بل يتعلموا منهم ويتبعوهم في كل القضايا سواء التي تهتم الفرد كالوضوء والصلاة والصوم أو التي تهتم الأمة كالقضايا المصيرية التي تتطلب موقفاً موحداً من المرجعية والعلماء.

٣- الحذر من مؤامرات الأعداء والتنبه لها، ومن ذلك ما تفعله الفضائيات من توجيه الأحداث بالاتجاه الذي يخدم مصالحها بالكذب والتزييف والمبالغة والتهويل، ولذلك امتنعت عن مقابلة أي منها خلال الأحداث الأخيرة، لأنني اعلم أنها ستقطع اللقاء وتعرضه بالشكل الذي ينقذ سياستها، ولو أنّ في هذا الغياب تعتيماً على الجهد الذي ابذله إلا أنني أضحى بسمعتي من أجل رضا الله تبارك وتعالى ومصالحة أمتي.

٤- زيادة الوعي والثقافة الإسلامية بالاطلاع على الكتب والنشرات والاستماع إلى المحاضرات والندوات المخلصة وتبادل هذه الأفكار مع الآخرين وتوسيع دائرة فائدتها إلى أوسع قاعدة من الأمة.

٥- نبذ الفرقة والخلاف باجتنب أسبابه التي أهمها التعصب للانتماءات سواء كانت للأشخاص أو الجهات ومحاولة إلغاء الآخر، والتطرف في المعتقدات، والتحجر في الأفكار، فلا بد أن نحترم وجهات نظر الآخرين خصوصاً إخواننا في المذهب والدين، ونعتقد أن الأنماط المختلفة من السلوك إنما هي ادوار مختلفة يؤديها أصحابها لتصب في

هدف واحد، وإذا أريد إقناع الآخرين فبالحوار والدليل والحكمة
والموعظة الحسنة وليس القسر والإكراه.

٦- إحياء الشعائر الدينية في المناسبات وغيرها وإعمار المساجد
بالنشاطات المتعددة العبادية والفكرية والإنسانية والاجتماعية. ويستفاد في
هذا المجال من كتاب (شكوى المسجد).

٧- توحيد خطاب الأمة وتوجهاتها نحو المطالب الحقيقية وعدم
التشتت في الرؤية أو التركيز على مطالب جزئية، فتضيع الأمة ولا تعرف
ماذا تريد وبماذا تطالب، وقد عبّرنا بلسان الأمة عن مطالب سبعة في البيان
الثالث عن المواجهات الأخيرة.

وقد اعترف الساسة وقادة البلاد بأنه أفضل تحليل للوضع الراهن
وكيفية الخروج منه ومن دون هذا الخطاب الموحد تضيع الجهود والدماء
هدراً.

٨- المحافظة على النظام الاجتماعي العام وعدم الإخلال به فانه من
أعظم الواجبات الشرعية وقد تنازل أمير المؤمنين عن حقه في الخلافة لهذه
الغاية. فما بالك بالأقل منه.

٩- الإعراض عن حب الدنيا والمنافسة عليها بكل أشكالها
ومصاديقها فإنها رأس كل خطيئة وباب الشرور كلها، وإن النجاة في تركها
تأسيًا بأمر المؤمنين عليه السلام الذي خاطبها: (يا دنيا غرّي غيري قد طلقتك ثلاثا
لا رجعة لي فيك). وعلى تعبير الإمام الحسين عليه السلام: (فالمغرور من غرته
والشقي من فنتته). وقد شبهها الأئمة عليهم السلام بالجيفة التي تتزاحم عليها
الكلاب، وهذه هي حقيقتها فهل يقبل العاقل أن يكون ضمن هذا المشهد

المقزّز وكلمتا ابتعد عنها الإنسان فانه يكون سعيداً مرتاح البال فالعقل من جعلها مزرعة لآخرته.

وهكذا فإن زيادة الموعظة تزيد البصيرة وتنير القلب وتهذب النفس.

١٠- دراسة سيرة المعصومين عليهم السلام بشكل مفصّل وتحليلي على نحو ما جرّينا عليه في محاضرات (دور الأئمة عليهم السلام في الحياة الإسلامية) وموسوعة الإمام المهدي لسيدنا الشهيد الصدر الثاني قدس سره وغيرها لتتعلم منهم عليهم السلام كيف نواجه متغيرات الحياة بالموقف السليم.

هذه نقاط عشر على نحو الاختصار وهي لا تغني عمّا اشرنا إليه في الكتب والبيانات المختلفة.

أسأل الله تعالى أن يجمع كلمة عباده على طاعته ويوفّق أولياء أمورهم لما فيه صلاحهم إنه أرحم الراحمين وصلى الله على محمد وآله الطيبين الطاهرين.

محمد اليعقوبي - النجف الأشرف

٢٧ صفر ١٤٢٥

٢٠٠٤ / ٤ / ١٨

ملاحظات بين يدي الحكومة المؤقتة الجديدة^(١)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله الطيبين الطاهرين. لقد شهد العراق خلال الأسبوع الماضي حدثاً كبيراً في تاريخه وهو تعيين رئيس الجمهورية والحكومة للفترة الانتقالية للإشعار بحياة جديدة انبثقت في هذا البلد، وقد افتعلت أزمات في البلد خلال الفترة الماضية لتتشغل الأمة بها ويمرر هذا المشروع كما خطط له وقد اشتركت في حبه عدة أطراف بعضها مؤثر وبعضها مغلوب على أمره. إن هذا الحدث يمكن أن نلاحظ عليه عدة نقاط:

١- غياب الصورة الإسلامية عن التشكيل وعدم وضوح ما يشير إلى أن هذه حكومة تمثل بلداً سمته البارزة فعالية التيار الإسلامي فيه وتغطيته لمساحات واسعة من الشعب، ولا يتناسب الوجود الإسلامي في هذا التشكيل مع جسامه التضحيات التي تكبدها هذا التيار خلال عقود البطش الصدامي، حتى أن النساء المنضّمات إليه لا توجد فيهن واحدة ترتدي الحجاب الإسلامي لترمز إلى وجود شريحة واسعة من الملتزمات بالشريعة الإسلامية والتي تمثل أغلبية نساء هذا المجتمع.

نصوص
يسير

(١) اختار مجلس الحكم حكومة مؤقتة برئاسة الدكتور أياد علاوي يوم ١٢ ربيع الثاني ١٤٢٥ الموافق ٢٠٠٤/٦/١ قبل موعد تسليم السلطة للعراقيين الذي حدده قانون إدارة العراق للمرحلة الانتقالية في الثلاثين من حزيران.

وبعد كل هذا يقول مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة إن هذا أفضل الممكن أو الموجود.

٢- الترحيب العربي والإقليمي الذي حصل بهذه الحكومة رغم أن آلية تشكيلها لا تختلف عما حصل في إنشاء مجلس الحكم حينما اعترضوا عليه ولم يعترفوا به لأنه فاقد للشرعية وغير منتخب من قبل الشعب فما حدا مما بدا؟ أم أن وراء ذلك أغراضا ونوايا غير نظيفة قد تحققت؟

٣- إن هذه الحكومة غير شرعية بالتأكيد لأنها لم تستند إلى إرادة الشعب ولكنها قادرة على أن تحظى بتأييده لاحقاً حينما يلمس منها هذا الشعب خطوات ايجابية على طريق حل مشاكله وقيادته نحو الاستقرار والبناء والأمن والازدهار، وإن تكون لهم مصداقية وجدية في وعودهم للشعب لأن وظيفتهم الأساسية هي إنهاء الاحتلال بتسلم السيادة الكاملة، والإعداد الكامل لإجراء الانتخابات في موعدها المقرر، وتصريف أعماله خلال المرحلة الانتقالية.

ويتفرع عن ذلك عدم وجود حق لهذه الحكومة في اتخاذ قرارات استراتيجية وتكبير الشعب وحكومته الدستورية بعقود ومعاهدات وقوانين ملزمة لتلك الحكومة التي ينتخبها الشعب.

٤- إن البلد قد عانى خلال الأشهر الأربعة عشر من عمر الاحتلال من أزمات ضخمة كلفته الكثير من الخسائر البشرية والمادية والمعنوية التي ما كان ليتحملها لولا صبره وترقبه وحسن ظنه بالله تعالى، وقد أرجعنا أسباب تلك الأزمات إلى عدة أمور في بعض بياناتنا السابقة ومنها التخطيط في العملية السياسية، تجاهل إرادة الشعب، عدم الجدية في إعمار البلد

وتحسين وضع أهله، عدم إيجاد فرص العمل الكافية وغيرها.
وإذا شخصنا الأسباب فلا بد من العمل بصدق وإخلاص على
تلافيها وعدم تكرار الوقوع فيها فإن المؤمن لا يلدغ من جحر مرتين وقد
لدغ شعبنا مرات ومرات.

إن عيون هذا الشعب المضطهد المحروم الذي يستحق كل تكريم
ورعاية تترقب من الحكومة الجديدة أن تمسح بيدها على جروحه وتخفف
عن آلامه وتعينه على المكاره ولا تضيف إليه همماً على همه ومصيبة على
مصائبه فينعدم عنده الأمل ويدب إلى قلبه اليأس فلا يجد حلاً أمامه إلا
الانتحار.

محمد اليعقوبي

١٤ ربيع الثاني ١٤٢٥

٢٠٠٤ / ٦ / ٣

الموقف من المواجهات الشعبية الثانية مع قوات الاحتلال

بسم الله الرحمن الرحيم

[وَلَنْبَلُوتَكُمْ بِشَيْءٍ مِنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ وَتَقْصِرَ مِنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَنْفُسِ
وَالشَّمَرَاتِ وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ ، الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُمُ مُصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ
رَاجِعُونَ ، أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُهْتَدُونَ]
(البقرة : ١٥٥ - ١٥٦ - ١٥٧).

لقد ابتلى شعبنا المؤمن الموالي لأهل البيت عليه السلام بألوان المصائب
والمحن وتكالبت عليه قوى الشر والبغي والعدوان من الكفار والمنافقين
والحاسدين، وساعدهم في تنفيذ مآربهم الجهلة والمرترقة والمتحجرون،
وفي جميع الأحوال يدفع هذا الشعب الممتحن الثمن الباهظ الذي لا
يذهب سدى؛ لأنه يولد وعياً وثورة ورسوخاً للإيمان في الدنيا والمقامات
الرفيعة في الآخرة التي لا تنال إلا بمثل هذه البلاءات، ولا زالت الجرائم
الفضيعة ترتكب في حق أهلنا ومقدساتنا في النجف وبغداد والكوت
والعمارة والبصرة والناصرية وغيرها.

وكان آخرها ما جرى اليوم في مدينة الكوت الحبيبة حيث أودى

(١) اندلعت هذه المواجهات ليلة الخميس ١٨ ج ٢ ١٤٢٥ الموافق ٢٠٠٤/٨/٥ في مدينة
النجف الأشرف، أي مساء نفس اليوم الذي غادر فيه سماحة السيد السيستاني (دام ظله
الشريف) النجف إلى لندن عبر الكويت لإجراء فحوصات طبية.

القصف الجوي الأمريكي بحياة (٧٥) بريئاً وجرح حوالي (١٥٠) مما يندى له جبين الإنسانية ويضع عليها وصمة عار لا تنسيها الأيام.

لقد طالبنا باستمرار أن يسود منطق الحكمة والتعقل في معالجة الأمور، وتحل المشاكل بالحوار البناء وأن يتخلى الجميع عن أنانيتهم وأغراضهم الشخصية وعنجهيتهم ولا يكون لهم إلا هدف واحد هو رضا الله تبارك وتعالى ورفع الظلم والحيث والحرمان عن هذا الشعب المضطهد المغلوب على أمره حتى تستعاد حقوقه ويعيش حياة حرة كريمة.

وقلنا إن لغة السلاح لا تنفع بل تضر وتولد مشاكل معقدة وتهدد كيان الأمة بالاضمحلال اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً ولا يرضى أي مخلص غيور بهذه النتيجة.

ومن أجل ذلك بادرنا إلى تحريك المجلس السياسي الشيعي لاتخاذ كل الوسائل وسلوك كل القنوات الفعالة للضغط على أصحاب القرار حتى يوقفوا نزف الدم الحرام في البلد الحرام، وليصونوا المقدسات ويعودوا إلى مائدة الحوار والتفاهم وهم ساعون في هذا الطريق بلا كلل أو ملل، وما دعوتهم للتظاهرات اليوم الخميس ١٢ / ٨ / ٢٠٠٤م إلا حلقة من هذه السلسلة من المساعي الحثيثة التي تستهدف إظهار الاستنكار الشعبي العام لهذه الجرائم ولهذه الطرق الوحشية في معالجة الأمور.

ولا شك إن استمرار مثل هذه الفعاليات الجماهيرية تؤدي إلى إقناع الأطراف المعنية بإلقاء السلاح جانباً، واحترام إرادة الشعب واللجوء إلى الحوار في حل المشاكل العالقة، وقد حررنا القتال بين المسلمين مهما كانت مبرراته، وإذا حصلت مشكلة لا بد من التعامل معها بالصبر وسعة

الصدر وقوة التحمل حتى نتجاوزها ونحلها من دون خسائر أو تقليلها على الأقل، أما أن يكون الحل الأول هو اللجوء إلى القتل والتدمير فهذا من أكبر المحرمات في الشريعة ويوجب الخلود في جهنم.

لقد نصحننا جميع الأطراف المعنية في وقت مبكر وقبل أن تتدهور الأمور إلى هذا الحد، بأن إصلاح العملية السياسية وإجراءها بالشكل الذي يرضي جميع شرائح الشعب، ويكفل مشاركتهم بصورة حرة ونزيهة في التعبير عن آرائهم هو الحل الجذري للمشكلة الأمنية، بحيث لا يبقى مبرر لقوات الاحتلال بالبقاء، ولكل من يقوم بأعمال إرهابية أو تمرد على النظام الاجتماعي.

ولابد أيضاً من العمل الجدي لتحسين الأوضاع المعيشية للناس وإيجاد فرص العمل للعاطلين وتمكين العناصر الكفوءة المخلصة النزيهة في إدارة البلاد.

هذا باختصار هو المنطق الحكيم في فهم المشكلة وكيفية علاجها، ولا بد أولاً وقبل كل شيء من إيقاف نزف الدم وإلقاء السلاح وبدء الحوار الوطني المخلص لإنقاذ البلد والشعب من دوامة هذه الكوارث المهولة.

محمد اليعقوبي

٢٥ / ج ٢ / ١٤٢٥ هـ

٢٠٠٤ / ٨ / ١٢ م

رسالة للمؤتمر الوطني العراقي^(١)

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد فؤاد معصوم رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني العراقي.

السادة والسيدات أعضاء المؤتمر الوطني العراقي.

إن انعقاد مؤتمر كرم في ظل الظروف العصيبة التي يمر بها العراق الجريح وهو يضم تشكيلة متنوعة تمثل شرائح واسعة من المجتمع العراقي يمثل دليلاً معبراً عن الإرادة الصادقة لهذا الشعب ورغبته الأكيدة في حياة سياسية حرة كريمة يعبر فيها بكل حرية عن مطالبه وحقوقه.

ونحن برغم تحفظنا على آليات اختيار الأعضاء في هذا المؤتمر إلا أننا نجد فيه خطوة مهمة في تأسيس الديمقراطية في العراق التي يشاق إليها أهله. فلا بد من العمل الدؤوب لإقامة هذه الحياة في العراق والمحافظة على إجراء الانتخابات في موعدها المقرر.

إن شعوب كل الدول تنظر إلى حكوماتها على أنها الراعي والأب العطوف والأم الحنونة لأفراد الأمة لذا فهم يتوقعون منها كل خير ويأمنون منها كل شر وينتظرون منها الصدر الواسع والحلم الطويل لحل المشاكل،

نصوص
سياسية

(١) بدأ المؤتمر الوطني العراقي الذي ضم أكثر من (١٣٠٠) شخصية جلساته يوم ٢٨ ج ٢

١٤٢٥ الموافق ٢٠٠٤/٨/١٥ التي تستمر ثلاثة أيام ولم تكن أزمة النجف ضمن جدول

أعماله لو لا ضغط ممثلي حزب الفضيلة الذي تجاوزوا العشرين وآخرين تعاطفوا

معهم.

وليس المعالجة المباشرة بالاستئصال ولكم في قول الله تبارك وتعالى أسوة حسنة [وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللَّهُ النَّاسَ بِمَا كَسَبُوا مَا تَرَكَ عَلَى ظَهَرهَا مِنْ دَابَّةٍ وَلَكِنْ يُؤَخِّرُهُمْ] (فاطر: ٤٥)؛ لذا نحن نأمل من الحكومة أن تتحلى بالصبر والحكمة وسعة الصدر بأقصى صورة وبمقدار ما تكون الحكومة كذلك فإنها تحظى بثقة واحترام الشعب وإطاعته لها.

ولما كان مؤتمر كم ممثلاً لفئات واسعة من الشعب فإنه ينتظر منكم الخير الكثير ومنه:

١- التوسط لدى الجهات المسؤولة للإفراج عن المعتقلين الذين لم تثبت عليهم جرائم وجنایات خصوصاً علماء الدين لأنهم رموز اجتماعية مقدسة والاستمرار في اعتقالهم يمثل حاجزاً نفسياً يعيق التقارب وعودة الثقة المتبادلة.

٢- الاهتمام الجدي بتحسين الأوضاع المعيشية وإيجاد فرص عمل للعاطلين، وإعادة المفصولين السياسيين بسرعة.

٣- إعادة إعمار البلاد والبدء بمشاريع واسعة تخفف من آلام الشعب وتمسح على جروحه.

٤- إعطاء الصلاحيات التشريعية المتعارفة للجمعية الوطنية المنتخبة من قبلكم وعدم الاقتصار على دور تشریفی أو قريب من ذلك.

[وَقُلْ اَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ]

محمد اليعقوبي / النجف الأشرف

٢٠٠٤/٨/١٧

معاً يدا بيد لنبني عراق السلام والازدهار

بسم الله الرحمن الرحيم

(معاً يداً بيد لنبني عراق السلام والازدهار) كان هذا هو النشيد الذي ترنمت به مئات الآلاف من الجماهير المؤمنة التي لبّت دعوة المرجعية الدينية الشريفة في التوجه إلى النجف الأشرف^(١) رغم أن ضراوة النار قد

(١) وصل سماحة آية الله السيد السيستاني إلى البصرة قادماً من رحلته إلى لندن لإجراء عملية جراحية في القلب، ووجه الناطق باسمه بياناً يدعو المؤمنين من مختلف المدن العراقية للتوجه إلى النجف لاستقبال سماحة السيد وإعلان بنود وثيقة حل الأزمة، وقد وجه سماحة آية الله الشيخ محمد اليعقوبي أتباعه في البصرة وبقية المدن العراقية التي مرت بها الرحلة إلى الخروج مع هذه المسيرة للضغط على قوات الاحتلال والقوات الحكومية والمسلحين حتى توقف عملياتها في النجف الأشرف، فزحفت الجماهير من البصرة والتحقّت بها أثناء مسيرتها التي استغرقت حوالي ثمان ساعات سائر المدن العراقية جنوب النجف أما محافظات شمال النجف وشرقها كبغداد وكربلاء والحلة فقد توجهت الجموع منها مباشرة إلى النجف وكان ذلك يوم ٩ رجب ١٤٢٥ المصادف ٢٦/٨/٢٠٠٤.

لكن الذي يؤسف له أن الداعين للمبادرة لم ينسقوا مع الحكومة لضمان سلامة هذه المسيرة السلمية فتصدت لهم القوات الحكومية عند وصولهم إلى النجف بحجة عدم وجود قرار لوقف إطلاق النار، فاستشهد على أقل التقادير (٧٥) وجرح المئات من دون أي إجراء رادع.

بلغت شدتها لكن ذلك لم يمنعهم من المجيء رغم عدم توفر ابسط الخدمات من الماء والغذاء لمثل هذا العدد الهائل وفي هذه الظروف الشديدة.

جاءوا ليقولوا اتركوا السلاح جانبا وانبذوا لغة العنف وابدأوا حوار الأخوة والمحبة والصدق والإخلاص، وليقولوا إننا نحن هذا الجمع المليونى -ومن ورائهم أضعافهم- نمثل إرادة الشعب الحقيقية وليس أحداً غيرنا له الحق أن يتحدث باسمنا.

جاءوا ليقولوا كفى دماراً وتخبيراً وإراقة للدماء البريئة ولتتوحد الجهود لبناء عراق جديد يسوده السلام والعدالة والنظام فمن شذ عن هذه الإرادة فهو عدو للشعب.

لذا كان من الواجب شرعاً احترام هذه الإرادة وعدم ارتكاب ما ينافيها من خلال النقاط التالية:

١- يحرم الإخلال بالنظام الاجتماعي العام والإضرار بحياة المواطنين في جميع أنشطتها.

٢- تجب المحافظة على مؤسسات الدولة لأنها ملك للشعب سواء كانت خدمة أو حيوية أو اقتصادية أو صناعية أو أي شيء آخر، ولا يمكن لخلاف مع شخص أو مجموعة في أي موقع أن يكون مبرراً لتخريبه فإنها ليست ملكاً لهذا الشخص أو الجهة، وتخريبها اعتداء سافر على ممتلكات الشعب فيكون من أكبر المحرمات ويجب على المواطنين مساعدة الجهات المختصة في الدفاع عنها ضد عمليات التخريب.

٣- يحرم القتال بين المسلمين والاعتداء على أعراضهم ونفوسهم

وممتلكاتهم وشخصياتهم المعنوية.

٤- يجب على جميع الجهات الفاعلة أن تبذل أقصى الجهود لإنجاح التعداد العام للسكان وسائر المقدمات التي تساهم في إجراء الانتخابات العامة في موعدها المحدد حتى يشعر كل واحد من أبناء الشعب بأنه جزء من العملية السياسية وان له صوتاً في إدارة البلد مما يجعله مدافعاً عنها وحريصاً عليها ومنندداً بكل من يخرج عليها، وأي تعويق لهذه العملية هو اعتداء صارخ على الشعب.

٥- التحلي بالصبر وسعة الصدر والتسامح والتعاون ولا تتعامل مع الأمور بعاطفية وانفعال وتسرع وارتجال.

٦- على جميع الفعاليات السياسية خصوصاً الممثلة في السلطة أن تتخلى عن أنانياتها وإقصائها للآخرين وتجاهلهم فان هذا يولد الكراهية والبغضاء والشقاق وهي من أهم عوامل انهيار الأمم فلا بد من التعامل بإنصاف وموضوعية وتجرد، وستكون النتيجة هي الرفعة والعزة والمحبة في قلوب الناس وأن تجري العملية السياسية نظيفة بعيدة عن الغدر والمخاتلة والمساومات غير الشريفة.

محمد يعقوبي - النجف الأشرف

١٢ رجب ١٤٢٥ - ٢٩/٨/٢٠٠٤

حوارات في الفكر السياسي الإسلامي الفقيه وقيادة الأمة

بسمه تعالى وبه نستعين

وصلى الله على خير خلقه محمد وآله الطاهرين

س ١: الفقيه المجتهد المجاهد أين يضع نفسه في سياقات
الحدث العراقي الفاعلة وتطوراتها وتعقيداتها؟

بسمه تعالى: الإنسان - كل إنسان - جزء من هذه الأمة فيتأثر بحركتها
ويؤثر فيها، وقد شبه رسول الله ﷺ كيان الأمة بركاب السفينة لا يستطيع
أحد أن يقلع خشبته منها ويقول هذا ملكي وأنا حر بالتصرف فيها فإن مآل
ذلك غرق الجميع وهو فيهم، لذا ورد عنه ﷺ (كلكم راع وكلكم
مسؤول عن رعيته) ولا يمكن أن يتكل أحد على آخر، بل يشترك الجميع
في تحمل المسؤولية ومن هنا ورد في الأحاديث الشريفة (من أصبح لا
يهتم بأمور المسلمين فليس منهم).

وما دامت الأمة كياناً واحداً له معالمه وخصائصه فلحركاتها - فعلاً
أو تركاً - شريعة تنظمها غير التكاليف التي تتوجه إلى أفرادها كأفراد وهذا
ما سمّيته بالفقه الاجتماعي في بحث (الأسس العامة للفقه الاجتماعي).

ولا شك أن المسؤوليات الملقاة على عاتق الناس تختلف سعة
وضيقاً بحسب الموقع الذي يشغله الفرد.

ويقف الفقيه في قمة تلك المسؤوليات وأوسعها لأنه الكهف الذي

تأوي إليه الأمة إذا نزلت بها عظام الأمور، والنور الذي تستهدي به في حياتها، والمعين الذي تنهل منه معارفها وصمام أمان وحدتها و تماسكها، والقيادة التي تسير خلفها نحو ما يصلح شأنها فمحله من الأمة محل الرأس من الجسد والقطب من الرحي.

وقد نبه الأئمة المعصومون عليهم السلام الأمة إلى هذا الموقع الشريف للفقهاء الجامع للشرائط فوصفوا الفقهاء بـ (أمناء الرسل)، (حصون الإسلام)، و(القادة) وإن الفقهاء - بحسب تعبير الإمام - (حجتي عليكم وأنا حجة الله).

ولعل من نافلة القول أن أشير إلى أن المراد بالفقيه الذي تنطبق عليه الأوصاف أعلاه ليس من اكتفى بتحصيل العلم حتى لو بلغ أسنى درجاته، وإنما يحتاج إلى ضم تهذيب النفس والمعرفة بالله تبارك وتعالى، والوعي العميق لهموم الأمة ومشاكلها وقضاياها والظروف المحيطة بها وان يحيط نفسه بمستشارين وعيون مخلصين واعين نزيهين.

وفي ضوء هذه المقدمة نقول إن الفقيه هو العقل الذي تجتمع عنده أفكار الأمة ورؤاها فيصوغها بما آتاه الله من مؤهلات في أفضل مشروع يمكن ان تستقيم به حياتها ويعرضه عليها لتسعى إلى تنفيذه، وهذه

198 العلاقة بين الفقيه والأمة هي التي ترسم أدوار كل منها، فالفقيه ليس رئيس حكومة ولا رئيس دائرة ولا أي شيء من هذا القبيل، وإنما هو الأب والراعي لكل هؤلاء الذين يحققون الخير لأنفسهم ولأمتهم بمقدار أخذهم بتوجيهات المرجعية التي لا تكره أحداً على طاعتها وإنما تعمل على إقناع الناس بمنهجها ومشروعها.

هذا هو باختصار موقع الفقيه من فعاليات الأمة وقضاياها وآمالها
وآلامها، وبقي على الأمة أن تتعرف على قياداتها الحقيقية وتفي لها
بالتزامها.

س ٢: كما تعلمون أن القرار السياسي يحتاج إلى أهلية
ومقومات فما هي هذه المقومات بنظر سماحتكم؟
بسمه تعالى: ليكون القرار السياسي صائباً أو قريباً من ذلك لا بد أن
تتوفر في صاحبه عدة مؤهلات:

١- علمية: بمعنى الإحاطة بالعلوم التي لها دخل في هذا القرار،
وعلى رأسها الفقه الذي يمثل الشريعة والقانون الذي ينظم حياة الفرد
والمجتمع بأن يكون مجتهداً له القدرة على استنباط الأحكام والمواقف
الشرعية لمختلف الحالات.

٢- أخلاقية: بأن يكون مخلصاً لله تبارك وتعالى متجرداً عن
الأنانية الفردية والفئوية نزيهاً في عمله محباً للناس شاعراً بهمومهم وآلامهم
وآمالهم وتحصل هذه الصفات بتربية طويلة و (جهاد أكبر) مع النفس.

٣- مهنية: أي الكفاءة والقدرة على إدارة العمل المناط به وتحقيق
بعد ممارسة طويلة للعمل والاستفادة من خبرات السابقين وتجاربهم.

٤- واقعية: بأن يكون ابن الحالة التي تعيشها الأمة ويولد من رحم
المعاناة والظروف التي تمر بها ويكون واعياً للملابسات التي تحيط بالقضية
التي يريد أن يتخذ قراراً بإزائها.

وقد أشارت الآية الشريفة إلى تشخيص بعض صفات القيادة في
شخصية الرسول الكريم ﷺ قال تعالى: [لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ] يحمل رسالة

وشريعة ربانية قد استوعبها علماً وعملاً [مِنْ أَنْفُسِكُمْ] عاش محتكم وعرف
مشاكلكم وهو خير بكم، وأنتم أيضاً تعرفونه في صدقه وأمانته وإخلاصه
[عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ] يتألم لما يصيبكم من عناء وشقاء نتيجة الابتعاد عن
المنهج الإلهي في الحياة، فله همة عظيمة في إنقاذكم من هذه الحياة
النكدة، ولا يعيش هم نفسه فقط ومصالحته وأنانيته ومعزولاً عن الناس
[حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ] يبذل كل ما في وسعه لإسعادكم ولا يدخر جهداً في
إصلاحكم [بِالْمُؤْمِنِينَ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ] يضحى من أجلهم ويؤثر على نفسه.

س ٣: لا يخفى على سماحتكم أن الإفتاء في الأمور السياسية
أكثر تعقيداً من الأمور العبادية باعتبار أن المسائل السياسية متغيرة فما
تقولون بهذه الرؤيا؟

بسمه تعالى: من الناحية الفنية فإن ممارسة الفقيه للاستنباط لها
آليات موحدة كأى ممارسة مهنية، لكن المقدمات والوسائل التي يستند
إليها الفقيه في عمله قد تختلف من مسألة إلى أخرى، ومن هنا قد تنشأ
الصعوبة في اتخاذ القرار في القضايا العامة التي تهم الأمة، وهذه الصعوبة لها
عدة مناشئ:

أ- أنها تتعلق بمصير الأمة فالخطأ فيها تكون خسارته فادحة
200 بعكس الشؤون الفردية التي لا ضرر فيها على الفرد لأنه معذور باتباعه
لمرجعه حتى لو أخطأ ولا تترتب عليه أضرار تذكر. ولهذا كان التدقيق
والفحص في المسائل الاجتماعية أكبر والجهد المبذول أكثر.

ب- إن المسائل الفردية قد أشبعت بالبحث من قبل الفقهاء
السابقين وبشكل معمق ومستوعب مما يقلل جهد البحث على الفقيه اللاحق

بدرجة كبيرة عكس المسائل العامة التي تكون غالباً مستحدثة وذات ظروف موضوعية مختلفة ويكون البحث فيها مبتكراً ولا تخفى صعوبة مثله.

ج- إن المسائل الفردية قد عولجت مباشرة بالنصوص من قبل المعصومين عليهم السلام، أما المسائل العامة فلا يوجد نص ينطبق عليها غالباً، وإنما توجد عمومات وإطلاقات لا تنظر إلى الواقعة بشكل مباشر مما يتطلب إحاطة وموسوعية ودقة نظر الفقيه واستحضار لكل تلك الأدلة، وقد يتطلب الأمر أحياناً أن يفهم الفقيه ذوق الشريعة وروحها وأسلوب عمل المعصومين وهو ما لا يؤتاه إلا ذو حظ عظيم ومن الصعب اكتشافه.

د- إن المسائل العامة تتطلب تعايشاً مع واقع الأمة والظروف المحيطة بها وهو لا يتسنى للفقيه بحسب طبيعة حياته المحافظة، ويمكنه أن يستعيض عنها بمستشارين إلا أن من الصعب أن يجد الفقيه عدداً كافياً من الناصحين الورعين الثقات الموصوفين بالبصيرة الثابتة ونكران الذات، فمن الممكن أن يكون خطأ الفقيه بسبب الرؤية غير الدقيقة التي ينقلها إليه مستشاروه.

والحل طبعاً وإن كان صعباً على غير العلماء الرساليين الحريصين على إصلاح الأمة وإسعادها، هو أن يعيش الفقيه في أوساط الأمة ولا يحتجب عن أي أحد من أفرادها ويستمع إلى الجميع ليكون لنفسه رؤية خاصة مهما تكون نسبة الخطأ فيها فإنها أفضل من الاعتماد على رؤية الآخرين.

س ٤: ذكرت في عدة لقاءات وبيانات أن مجمع السلطات تكون بيد الفقيه الجامع للشرائط في النظام الإسلامي، فأين محل

الانتخابات التي تنادون بها وما هو دور الأمة في هذا النظام، وإذا اختارت الأمة رئيساً للجمهورية لا يتصف بملكة الاجتهاد فهل يكون أمرها في سفال كما جاء في بعض الأحاديث عن المعصومين عليهم السلام، باعتبار أن أمر الأمة قد تولاه من ليس أهلاً للولاية عليها.

بسمه تعالى: التولية التي مرجعها إلى المجتهد الجامع للشرائط هي التشريعية والقضائية أما التنفيذية كرئاسة الحكومة والوزراء بحسب النظام السياسي المعمول به-، فيمكن تفويضه إلى الأمة لتختار النزيه الكفوء البصير بمصالحها، ويمضي المجتهد الجامع للشرائط هذا الانتخاب ليكتسب مشروعيته، وباختصار فإن ما هو مختص بالشرعية الإلهية كالتشريع والقضاء فإن مرجعه إلى المجتهد العادل، أما ما يرجع إلى شؤون العباد كإنشاء معمل في المدينة الفلانية وشق طريق بالمواصفات الكذائية فهي التي يمكن لممثلي الأمة في مجلس البرلمان النظر فيها، وليس من حقهم مثلاً أن يشرعوا مساواة المرأة للرجل في الميراث، أو منع تعدد الزوجات ونحوها حتى لو كان التصويت بالأكثرية لصالح هذا القرار.

وعلى أي حال فإن النظام الإسلامي يفترض تطبيقه في مجتمع مقتنع بالإسلام وبقادته، ولذا فهو لا ينتخب إلا من هو ملتزم بالشرعية. وهذا الموضوع من الأمور التي تستحق الكثير من البيان والتفصيل.

محمد يعقوبي

١١ ذق ١٤٢٥ ٢٠٠٤/١٢/٢٤

الشيخ اليعقوبي يبين الأخطار في قرار تأجيل الانتخابات

تلقى^(١) سماحة الشيخ اليعقوبي (دام ظلّه الشريف) مكالمة هاتفية من الدكتور موفق الربيعي مستشار الأمن الوطني أعرب فيها عن تحياته وثنائه على الأفكار القيمة والخطوات الحكيمة التي تصدر من سماحة الشيخ، الذي أكد على ضرورة بذل المساعي لدى الجهات الإقليمية والدولية لإجراء الانتخابات في موعدها المحدد وحسم هذا الأمر نهائياً؛ لأن في تأجيلها انتصاراً للإرهابيين أعداء الشعب الذين يتخذون التخريب والقتل والتدمير وسيلة لفرض إرادتهم على الأكثرية ويريدون العودة إلى الاستئثار والتسلط والبطش وحرمان الناس من أبسط حقوقهم، مستغلين عدداً من المضللين والمتحجرين لتنفيذ عملياتهم الإرهابية. كما أن لا أحد يضمن توقف هذه الجرائم إذا أُجّلت الانتخابات بل إنهم سيتمادون في غيهم، فلا بد من الحزم والثبات على الموقف وإن كلفنا التضحيات؛ لأنها ستكون ثمناً للحرية وإنهاء حياة الظلم والاستبداد وقد كنا ندفع أكثر من هذه التضحيات ونحن في ظل القهر والاستعباد.

والنتيجة السلبية الأخرى للتأجيل أنها تؤسس لحالة خطيرة تهدد مستقبل الأمة وكيانها وهي اتخاذ العنف والإجرام وسيلة لتحقيق المطالب بدلاً من الحوار والطرق السياسية العقلانية.

والنتيجة المقلقة الأخرى أن الأمل الذي كان ولا زال يمسك بزمام

(١) بتاريخ ٢٢/ذو القعدة/١٤٢٥ هـ المصادف ٢٠٠٥/١/٤ م.

أمور الأمة من الانفلات سيتلاشى بالتأجيل وستفقد الأمة ثقتها بالوعد
بالمستقبل الأفضل، وحينئذ لا يعلم إلا الله تبارك وتعالى ردود فعل الأمة
الذي سيشمل بخطرته حتى الدول المجاورة للعراق التي تغذي الإرهاب
وتمكن الإرهابيين من الدخول إلى الأراضي العراقية.

الشيخ اليعقوبي يحذر من الأساليب الخاطئة في الدعاية الانتخابية^(١)

زار سماحة آية الله الشيخ محمد اليعقوبي (دامت تأييداته) في داره العامرة يوم الخميس ٢٦ شوال ١٤٢٥ وفدَّ ضَمَّ العشرات من أبناء الفضيلة في قضاء الهندية التابع لمحافظة كربلاء وبعد أن تحدث باختصار عن قرب حلول الذكرى السنوية السادسة لاستشهاد السيد الصدر الثاني قَدِّسَ حيث أحال التفاصيل إلى الكلمة التي ألقاها في مناسبة العام الماضي بعنوان (عوامل نجاح الحركة الإصلاحية للسيد الشهيد الصدر الثاني).

تناول سماحته موضوعاً مهماً ومقلقاً بنفس الوقت وهو ما سيحصل بين شرائح المجتمع المختلفة التي ستتنافس في الانتخابات المقبلة، والتي ستشارك فيها عشرات اللوائح ومع عدم ارتقاء مستوى الوعي وثقافة احترام رأي الآخرين فإن هذا التنافس سيؤدي إلى المهارات الكلامية ومحاولة إبراز نقائص الآخرين وإلصاق التهم بهم لتسقيطهم في أعين الناس بتوهم أن هذا سيدفع الناخبين للتصويت لمصلحته، وهذا خلل أخلاقي كبير ومخالفة شرعية شديدة، فأمتنا ليست كالأمم الغربية التي لا تستحي من شيء ولا يرون بأساً في إظهار رئيس الولايات المتحدة على شاشات التلفزيون متهماً بفضيحة جنسية مع موظفة في مكتبه، أما نحن فممن أمة تلتزم بالأخلاق

(١) نشر على الصفحة الثانية من العدد التاسع من صحيفة الصادقين الصادرة بتاريخ ٣ ذ.ق.

الفاضلة وتصون حرمت الآخريين، وقد أديها رسول الله (صلى الله تعالى عليه وآله وسلم) والأئمة الطاهرون عليهم السلام بهذا الأدب الرفيع الذي جاء فيه (من روى عن أخيه المؤمن روايةً يتغى بها شينه وهدم مروته وليسقطه في أعين الناس أخرج الله من ولايته إلى ولاية الشيطان ثم لا يقبله الشيطان).

فلا يجوز للمرشحين في الانتخابات أن ينسوا في خضم هذه العملية مبادئهم وأحكام شريعتهم وأخلاقهم وإذا أرادوا أن يدفعوا الناس لانتخابهم فليقنعوهم بمشروعهم السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي من دون النيل من الآخريين.

وقد ذكرت في كتاب (دور الأئمة في الحياة الإسلامية) إن من استقرأ مناظرات الأئمة مع مخالفين سيجدونها على قسمين:

الأول: مع المخالفين لهم في أصل الدين والاعتقاد كالمشركين والزنادقة والدهرية، ومع مثل هؤلاء ينصب كلام الإمام عليه السلام على تنفيذ عقائدهم وتسخيف آرائهم.

الثاني: مع المخالفين لهم في الفروع الموافقين لهم في أصل الدين، هنا لا نجد الإمام ينال من رموزهم أو يستخف بمذهبهم، وإنما يركز الإمام على قوة حجته وبرهانه ونقاط القوة في مذهبه.

وهذا الدرس يجب أن نستوعبه في مناظراتنا اليوم من أجل الانتخابات وغيرها إذ ينبغي أن يكون تركيزنا فيها على قوة المشروع الذي نحمله ونسعى إلى تحقيقه والإيجابيات المتضمنة فيه، ونترك الحرية للناس لكي يقتنعوا به ولا يجوز بأي حال من الأحوال تسقيط الآخريين والنيل منهم.

ولعلي أستطيع أن أقول إن من أهم الأهداف التي أرادها الأعداء حين رضخوا لمطالب المرجعية والشعوب وقبلوا بإجراء الانتخابات هو المراهنة على تمزيق وحدة الشعب وتفتيته وتناحره، فلا بد من الحيطة والحذر وتوعية الأمة لهذه المخاطر، ومن هنا كانت خطواتنا العملية بالمشاركة في قائمة ائتلافية حتى يشعر الجميع أن القائمة قائمتهم وتتوجه كل أصواتهم باتجاه واحد.

حوارات سياسية المرجعية والعملية السياسية^(١)

س: كيف تنظرون إلى الانتخابات كحل للوضع الأمني المضطرب في العراق وهل ستعمل الانتخابات في حالة نجاحها على تحسين الوضع الأمني؟

سماحة الشيخ: إن كانت هناك إرادة جديّة لدى الأطراف التي تحمل السلاح لإخراج المحتل، فإن الانتخابات هي خير مخرج للظرف الذي يعيشه الشعب العراقي، على اعتبار أن الانتخابات ستوفر حكومة وطنية يستطيع العراقيون من خلالها مطالبة المحتل بالخروج من البلد، وإن لم يكن لديهم الإرادة الجديّة في ذلك واستمروا في التخريب والإفساد فلا يسع الحكومة المنتخبة إلا مواجهتهم بالمثل ضمن الحدود الشرعية.

وهنا لا بد من التذكير بتجربة الجزائر عندما اختارت بعض الأطراف أن تلجأ إلى الحلول العسكرية والقتال المسلح ضد الحكومة على اعتبار أنها سلبتها حقوقها الانتخابية، واستمرت الحركة المسلحة في الجزائر أكثر من ست أو سبع سنوات إلا أنها لم تجد نفعاً بعدها رضخت إلى الحل السياسي، لذا فإن تجربة الجزائر هي خير دليل على فشل الحل العسكري، ومع علمنا بعدم وجود رغبة جديّة لدى هذه الأطراف للتوصل إلى حل إلا

(١) لقاء أجراه مراسل صحيفة الصباح الرسمية في النجف الأشرف ونشرته صحيفة الصادقين على الصفحة الرابعة من عددها (١٢) الصادر بتاريخ ٢ ذ.ح ١٤٢٥ الموافق

أنا نعتقد أن الانتخابات خطوة يجب أن تتخذ لسحب البساط من تحت أقدام هؤلاء، لأنها ستؤدي إلى تشكيل حكومة منتخبة من قبل أغلبية الشعب العراقي.

س: حديث الانتخابات والعملية السياسية والأحداث التي يمر بها العراق والعالم الإسلامي بشكل عام، يفرض على المرجعية الدينية تحديات جديدة، كيف يمكن مواجهة هذه التحديات برأيكم؟

سماحة الشيخ: التحديات التي يشهدها العالم الآن تفرض على المرجعية الدينية أن تتبنى مشروعاً يوازي حجم التحديات الجديدة، ومن جانبنا فقد بدأنا بوضع مثل هذا المشروع الذي ارتكز على عدة مفاصل منها جماعة الفضلاء وحزب الفضيلة والروابط النسوية وجامعة الصدر الدينية، إذ يؤدي كل مفصل دوره المرسوم له في هذا المشروع سواء على الصعيد الديني أو الاجتماعي أو السياسي، إلا إننا لم نصل بهذا المشروع حتى الآن إلى مرحلة النضج، لأننا في بداية الطريق ولكننا نأمل أن يلبي هذا المشروع من خلال تطويره جزءاً من متطلبات هذه المرحلة والمراحل المقبلة.

س: كما نعلم أن المرجعية الدينية تعتمد على الألفية في الفقه فقط، وهو المنهج السائد منذ عشرات السنين، إلا أن المتغيرات التي تمر بها الآن تفرض على المرجعية أن تكون على دراية بكثير من الأمور غير الفقه، فهل ترون أن شخصاً بمفرده وهو المرجع الديني يمكن أن يلبي كل هذه الاحتياجات؟

سماحة الشيخ: من الطبيعي أن المقاييس السابقة لم تعد كافية في تحديد القيادة الرشيدة للأمة، وهذا الأمر لم نبتدعه نحن وإنما هي مصاديق للعناوين الأصلية، فالقرآن الكريم عندما دعا المسلمين إلى التسلح أمام أعدائهم كان السلاح هو السيف إلا أننا اليوم لا يمكن أن نسلح بالسيف فقد ظهرت مصاديق جديدة للسلاح كالبندقية أو الدبابة والصاروخ كذلك، فإن هناك مصاديق جديدة للمرجعية يجب النظر إليها حسب ما تقتضيه الظروف، إذ لم يعد المرجع قادراً بنفسه على مباشرة جميع الأمور لأن المسؤوليات تعددت والتعقيدات التي ظهرت في الحياة ليست كما كانت في السابق، لذا فإن اللجوء إلى تشكيل مؤسسات وجمعيات يمكن أن يفي بهذا الغرض، ولكن يبقى الفقيه هو قمة الهرم في ذلك مع وجود وكلاء له ومستشارين للتخفيف من العبء الواقع عليه.

س: أكثر من نلتقي بهم ينتظرون من المرجعية أن تحدد لهم قائمة لمنتخبوها، إلا ترون في ذلك تحجيماً لدور الجماهير في الاختيار من خلال وعيهم وإدراكهم؟

سماحة الشيخ: هذه المسألة لها أسباب أهمها أن تجربة الانتخابات في العراق هي التجربة الأولى لذا فإن قلة الخبرة عند العراقيين جعلت الجماهير بحاجة إلى من يدلها على الاختيار الأصح ولهذا فإننا نعطي العذر للجماهير في ذلك، أما السبب الثاني فهو أن الثقافة الشيعية مبنية على الرجوع إلى المرجعية الدينية في جميع الأمور، ومع ذلك فإن المرجعية تطمح إلى أن يرتفع مستوى الوعي لدى الناس بحيث تختار الجماهير من يمثلها دون

الرجوع إلى من يرشدها، لأن هناك فرقا بين وجوب الرجوع إلى الفقيه في المسائل الشرعية التي يكون الالتزام بها واجبا لأنها من الفروض الدينية، وبين القضايا التي تخص الناس وشؤونهم أي السلطة التنفيذية والتي كان رسول الله ﷺ نفسه يلجأ فيها إلى التشاور مع أصحابه لأنها من المسائل التي تخص شؤون الشعب ومصالحه، قال تعالى: [وَأْمُرْهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ] (الشورى: ٣٨) فضمير (هم) يعود إلى الشؤون الحياتية الراجعة إليهم.

س: هل تعتقدون سماحتكم من خلال كل هذه الظروف أن التجربة الإسلامية يمكن أن تنجح في العراق؟

سماحة الشيخ: للنظام الإسلامي تجارب عديدة والنجاح والفشل يرتبط بنوع التجربة المراد تطبيقها، ونحن نرى أن النظام الديمقراطي في حالة تطبيقه بشكله الصحيح ووصول أشخاص أكفاء إلى الحكومة فهو يحتوي على ٨٠٪ مما تمنحه التجربة الإسلامية.

أما بالنسبة للنظام الإسلامي المطبق في إيران فإن فرصة نجاحه ضئيلة في العراق حالياً كما أن فرصة القناعة به ضئيلة أيضاً، وثانياً لأن الخط العام للحوزة العلمية في النجف بمجمله يسير ضمن الخط الذي لا يؤمن بولاية الفقيه، وأكثر الأتباع في العراق هم أتباع هذا الخط، وقد أدى هذا إلى عدم تبلور نظرية ولاية الفقيه فكراً وعملياً، ومع ذلك فإن هذه القناعة يمكن أن تزداد لدى الأمة مع زيادة وعيهم والتفاتهم إلى قيادتهم الحقيقية وفشل الحلول الأخرى.

مشاعر في يوم الانتخابات (١)

بسم الله الرحمن الرحيم

[اليوم يئس الذين كفروا من دينكم فلا تخشوهم واخشون]

أهنئ سيدي ومولاي صاحب العصر والزمان عليه السلام وكل العراقيين الأحرار والشرفاء في هذا اليوم بما أبدوه من وعي وشعور بالمسؤولية في هذا الفصل التاريخي من حياة الأمة، حيث أنهم أدركوا أنهم عند مفترق طريق، فإما أن يعبثوا قواهم ويعطوا أصواتهم لنخبة صالحة كفوءة قادرة على بناء عراق حر كريم وتحقيق أمل العلماء والشهداء والمضحجين والخيرين، أو يبقوا في زوايا النسيان ويتركوا الساحة للظلمة والمجرمين والانتهازيين والمتسلطين ليعيدوا دورة التاريخ الشنيع من جديد.

فلم يترددوا في الاختيار الأول، وأثبتوا أنهم شعب حضاري أخذ مكانه بسرعة وسط أكثر الشعوب تقدماً ونضجاً وفهماً للديمقراطية، أي تمكين الشعب من اختيار قاداته بنفسه رغم سياسية التجهيل والحرمان والتخلف عن ركب الحضارة الإنسانية التي مارسها صدام المجرم خلال

نصوص
سيدي

212 (١) كتبت لتخليد وفقة الشعب العراقي لاستنقاذ حريته واستقلاله حينما هبَّ للإدلاء

بصوته في أول انتخابات حرة شاملة في تاريخه يوم ٢٠٠٥/١/٣٠ رغم أن قوى الإرهاب والشر أعلنت الحرب العامة ضد المراكز الانتخابية ومن يشارك فيها وقد صدرت منهم فعلاً جرائم وصمتهم بالعار لكنها لم تنل من شجاعة العراقيين وإصرارهم.

عقود من الزمن، وإن نسبة المشاركة في الانتخابات تزيد عن نسبة المشاركة حتى في الولايات المتحدة، رغم البون الواسع بين ظروف البلدين.

وأهنتهم على شجاعتهم وصلابة إرادتهم وقوة عزمهم حين توجهوا إلى صناديق الاقتراع رغم تهديدات القتل والولعين بسفك الدماء البريئة الذين بلغت بهم الخسة أدنى مراتبها، وأولغوا في الجرائم ليكسروا إرادة العراقيين، ويشوههم عن عزمهم عن التحرر والانعتاق من تسلط الجبابة والطواغيت وعبدة الدنيا الزائفة، لكن العراقيين شيوخاً وشباباً ونساءً ورجالاً حتى العجزة والمعاقين جاؤوا وبحالات قل نظيرها ليساهموا في صنع مستقبل أبنائهم إن لم يكن في العمر فسحة ليتنعموا به هم، وقد ارتدى بعضهم الأكفان واغتسل آخرون غسل الشهادة واصطحبت النساء أطفالهن ليقلن للعالم إننا نموت جميعاً من أجل التحرر من سلطة الظالمين، وإعادة الحق إلى أهلهم، ومشى بعضهم عشرات الكيلومترات سيراً على أقدامهم بسبب حضر مرور السيارات.

وأهنتهم على طاعتهم لمرجعيتهم الشريفة التي ثبتت بحزم على موقفها المطالب بتمكين الشعب من ممارسة حقه ورفضه أية وصايا أو قيمومة إلا لله تعالى ملبية نداء العلي العظيم [وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا وَاجْعَل لَّنَا مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا وَاجْعَل لَّنَا مِنْ لَدُنْكَ نَصِيرًا] (النساء: ٧٥)، وقاتلت المرجعية من أجل المستضعفين والمحرومين والمضطهدين بكل الأدوات المتاحة من حركة دبلوماسية، وتعبئة جماهيرية، وتوعية شعبية، وحزم وإصرار من أجل تثبيت هذه العملية التي

تكفل للأجيال حقوقهم، وانتصرت إرادتها بالإخلاص والحكمة وحسن السيرة.

وأهنتهم على أخلاقهم التي زرعها الإسلام في قلوبهم وسلوكهم، فقد سارت الحملة الدعائية شريفة رفيعة رغم تنافس أكثر من مئة كيان، لم يكن للمهاترات الكلامية أي نصيب فيها إلا ما شذ وندر، وهذا السمو الإنساني لم نجده عند أي شعب آخر، وبنفس النزاهة سارت العملية الانتخابية فإن كثيراً من المراكز الانتخابية خلت من مراقبة الأشخاص الممثلين لشبكات المراقبة أو ممثلي الكيانات السياسية إلا أنها لم تخلو من مراقبة الضمير والخلق الإسلامي الرفيع.

وأهنتهم على جبههم لوطنهم وسعيهم الدؤوب لتحريره من قيود الظلم والتخلف والتعسف، بحيث اتحدت قلوبهم جميعاً في داخل العراق وخارجه على حب هذا البلد الكريم الأصيل مهد الحضارات ومنطلق الحرية والعدالة، فاختلفت دموع الفرح مع أهازيج الانتصار، وكان الجميع متآلفين ومتوافقين على بناء مستقبل زاهر ولم يتعكر صفو المحبة بالطمع في المناصب أو الاستئثار والأنانية.

وأهنتهم على صبرهم رغم طول المحنة وشدة البلاء وظلوا

214 متمسكين بهويتهم ومبادئهم لم يخضعوا للأصنام البشرية ولم يرضوا بعبادتهم من دون الله العلي العظيم حتى جاء اليوم الذي انتزعوا فيه حريتهم وكرامتهم.

في مقابل ذلك كله وبعدما قال الشعب كلمته ووقف وقفته

البطولية المشرفة وسطر كل تلك الملاحم توجد استحقاقات على عدة

أطراف أخرى.

فعلى السادة المنتخبين للجمعية الوطنية أن يعرفوا لهذا الشعب حقه وفضله وتضحيته حتى وضعهم في هذا المكان الشريف؛ بأن يكونوا ممثلين حقيقيين لمطالبه وآماله وبيذلوا كل ما في وسعهم من أجل استعادة حقوقه المشروعة وتخفيف آلامه وجروحه وتحسين وضعه على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية والأخلاقية، وأن يجعلوا من الجمعية خيمة لكل العراقيين الشرفاء ليساهموا في صنع المستقبل الحر الكريم وان كنا نقدر لهم حجم المعاناة التي تواجههم والقيود التي تحاصرهم.

وعلى الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأخرى التي تحتفظ بقوات في العراق أن تحترم إرادة هذا الشعب، وتعامل معه بكل إنصاف وموضوعية وتتجنب سياسة القهر والإذلال والاستعلاء والاستكبار، فإنها قد جربت هذه السياسة طيلة الأشهر العشرين الماضية فجعلها موضع سخرية واستهجان وتهكم وكراهية للعالم، حتى اعترفوا أن ثمانين بالمئة من شعوب العالم تكره الولايات المتحدة، ولكنها حينما رضخت لإرادة الشعب وأعطته حريته رأيناهم كيف رفعوا رؤوسهم وعلت وجوههم البسمة وعوضوا بعض إخفاقاتهم السابقة.

وهم مطالبون اليوم ومن خلال هذه التجربة الناجحة أن يغيروا سياستهم في التعامل مع الشعوب وسيكونون هم أول الناجحين المتحضرين والمستفيدين من نتائجها الانتخابية.

إن الولايات المتحدة تتحمل اليوم مسؤولية كبيرة لأنها رمز

حضارة الغرب وعنوانها والنموذج الأرقى لها فأى فشل تقع فيه سيسيء إلى سمعة كل هذه الحضارة ويزيد نفور الشعوب منها.

وعلى الدول الإقليمية التي ساهمت بصورة وبأخرى في تخريب العراق ودفعه إلى الهاوية لولا لطف الله تبارك وتعالى ووعي الشعب العراقي وحكمة قيادته، أن ترجع عن غيها وعدوانها وتقبل خيار الشعب وتحترم إرادته بكل مكوناته ولا تستسلم إلى تعصبها وطائفيتها وأنانيتها، ولتعلم أنهم أول المتضررين من هذا البغي والعدوان، فهذه سنة إلهية في عبادته (من سل سيف البغي قتل به) (لو بغى جبل على جبل لتدكدك)، ويتعضوا بالتجارب التاريخية القريبة قبل البعيدة، فقد وقفوا مع صدام في عدوانه على شعبه وجيرانه فكانوا أول ضحية له ودعموا الإرهاب في العراق وها هي حوادث الإرهابيين في بلادهم يقودها ناس بعثوهم هم إلى العراق ودفعوهم بالتضليل والعقائد الفاسدة، وإذا كانوا بالأمس قد عانوا كثيراً من ظاهرة (الأفغان العرب) فسيعانون أكثر من (العرب) الذين يقومون بالتخريب وقتل الأبرياء وزعزعة الأمن والاستقرار في العراق حينما يعودون إلى بلادهم في يوم ما.

ولا ينقضي عجبي من التسافل الذي وصلت إليه إحدى الفضائيات العربية وهي تتبجح بانتحاري يفجر نفسه في طابور من الناخبين،

216 أو مسلحين يقتلون امرأة متوجهة إلى صناديق الاقتراع، أو يضربون

بالقذائف مركزاً انتخابياً!! هل وجدت مثل هذه الحالة في اشد شعوب العالم تخلفاً؟ نعم، لا وجود لها إلا في القلوب القاسية والعقول الفارغة للتكفيريين المتعصبين سلالة الخوارج، وعند صدام المجرم الذي هدد في الثمانينات لمهاجمة المراكز الانتخابية في إيران وأجابه السيد الخميني عليه السلام بإصراره

المعروف: حتى لو بقيت وحدي فإني سأذهب إلى صناديق الاقتراع.
إني أعرف أن هذه الدول الإقليمية حينما تحرض على التخريب
إنما تخشى انبعاث الشعوب ومطالبتها الحقبة باحترام إرادتها وكرامتها وعدم
استعبادها، فلا تريد تلك الأنظمة لنموذج حضاري أن يقوم في المنطقة،
ولكن ليعلموا بان الشعوب لا بد أن تتحرك في يوم ما وتطالب بحقوقها،
وحينئذٍ سوف لا ينفع الظالمين إيوائهم إلى الجحور كما لم ينفع صداماً من
قبل فليعيدوا النظر في سياساتهم مع شعوبهم وليبدأوا التعامل بالعدل
والرحمة والإنصاف.

أسأل الله تعالى أن يجمع كلمة عباده على الهدى والصلاح ويوفق
أولياء أمورهم لما فيه رضاه وصالحهم إنه ولي النعم.

محمد يعقوبي

النجف الأشرف

٢٠ ذ.ج ١٤٢٥ هـ المصادف ٢٠٠٥/١/٣١

سماحة الشيخ يهنئ أبناء الفضيلة على فوزهم بثقة الشعب في البرلمان

استقبل سماحة آية الله الشيخ محمد اليعقوبي (دامت ظلته) وفوداً جماهيرية ضمت حشوداً من أبناء الفضيلة ومحبي الإصلاح والتغيير يتقدمهم فضلاء الحوزة العلمية الشريفة، وشكرهم سماحة الشيخ على هذا الحضور وأثنى على حسن سيرتهم ونزاهتهم وثقة الجماهير بهم حيث انتخبتهم بهذه الكثافة التي فاجأت المراقبين، وقال إن هذا الانتصار له استحقاقات ناشئة من وجوب شكر النعمة ومن إنابة الجماهير لهم لممارسة حق الإدارة والحكم وحفظ النظام.

وقال سماحته في بعض أحاديثه: إن الشعب بمشاركته الواسعة وصور البطولة التي رسمها انتصر على المعسكرين المتصارعين على أرض العراق وهما قوى الاحتلال وعصابات الإرهاب ومن يقف وراءها من دول الجوار.

فأظهر للأول وعيه وقدرته على ممارسة العملية السياسية بأحدث نظمها التي توصلت إليها الأمم المتحضرة، وانه باختياره لحكومة شرعية منتخبة سلب أي مبرر لتحكم وتسلط قوات الاحتلال فعليها الاستجابة

تخصص سياسي

(١) نشرت الكلمة في الصفحة الثالثة من العدد (١٥) من صحيفة الصادقين الصادر بتاريخ ١٤ محرم ١٤٢٦ المصادف ٢٠٠٥/٢/٢٣، وقد حصل أبتاع مرجعية سماحة الشيخ على (٥٤) مقعداً في مجالس المحافظات وصوت لهم أكثر من نصف مليون ناخب.

لإرادة العراقيين، فأرغم قوى الاحتلال على الرضوخ لمطلبه في إجراء الانتخابات وأحبط مشروعها الذي أتت به لإقامة وضع في العراق يحفظ لها مصالحتها وأدخلت فيه من ينسجم معها أو لا يتعارض معها على الأقل، وما كانت لتفكر في إجراء الانتخابات لأنها تعلم أن الأمة ستختار الإسلاميين الذين لا يخدمون مشاريع الاستكبار وهو ما وقع فعلاً، ولو كانت هذه القوى راغبة حقاً في إقامة الديمقراطية وتحرير الشعوب لأجرت الانتخابات في الأشهر الأولى حيث كان الوضع مستقراً ومناسباً، وقدّمنا في حينها مشروع الحكومة للمرحلة الانتقالية مقابل تأسيس مجلس الحكم فلم يقبلوه وعادوا إليه بعد طول تخبط وارتباك ومزيد من الخسائر.

وهزم المعسكر الثاني الذي ضمّ خليطاً غير متجانس في الأيديولوجيات والأهداف، ولكن جمعهم عدم رعاية أي حرمة للشعب العراقي الذي عليه أن يدفع الثمن لتحقيق مآربهم غير المشروعة، فضمّ هذا المعسكر الصداميين الذي يحلمون بالعودة إلى احتكارهم للسلطة واستعبادهم للشعب، وضمّ التكفيريين الجهلة القساة الذين يستيحيون دماء أتباع أهل البيت عليهم السلام ويريدون حبس صوت الحق القادر على إقناع كل عاقل، وضمّ الجهلة والمضللين والمرترقة الذين وظفتهم الدول الإقليمية لمنع تحرّر الشعب العراقي، وخوفاً من ظهور توازنات سياسية جديدة يكون للمحرومين فيها دور فاعل مما يؤدي إلى تحرك شعوب المنطقة ونزوعها إلى الحرية والمشاركة المنصفة في إدارة شؤون البلاد والعباد، وبعضهم سعى إلى أن يصنع من أشلاء أطفال العراق ونسائه ومصالحه الحيوية وحلاً يعرقل حركة المشروع الأمريكي قبل أن تعصف بأنظمتهم الذليلة رياح

التغيير^(١)، ويتغافلون عن حقيقة أن التغيير آتٍ ولا علاقة له بالإرادة الأمريكية، وأن إرادة الشعوب لا يمكن كتبها إلى الأبد فعليهم أن يغيروا أنفسهم وينصاعوا لإرادة شعوبهم ويحترموا كرامة الإنسان قبل أن يواجهوا نفس مصير صدام الذي كان أشد فتكاً وأقوى بطشاً.

وقال سماحته محذراً القواعد المؤمنة بتعاليم أهل البيت عليه السلام: عليكم أن لا تكونوا وقوداً لهذه الحرب الظالمة التي يخوضونها من أجل الدنيا، وحافظوا على أنفسكم ولتكن هممكم عالية في تهذيب أنفسكم وزيادة وعيكم وإصلاح مجتمعكم وبناء بلدكم الجريح الخرب بأيدي كفوءة نزيهة سالحة، واعملوا على إزالة الفساد الأخلاقي والإداري، ويتحقق ذلك كله باتباعكم للمرجعية الرشيدة التي أثبتت بحكمتها وإخلاصها وتضحيتها قدرتها على إنقاذ الأمة في المفاصل الصعبة من حياتها واستعادة كرامتها وحقوقها وعلى رأسها إجراء انتخابات حرة نزيهة عامة. وضرب سماحته لهم مثلاً من حياة الإمام الرضا عليه السلام حيث انضم بعض الشيعة إلى معسكر المأمون ضد الأمين العباسيين طبقاً لوعود قطعها لهم ومراعاة لمصالح قدرها هم ولم يرجعوا إلى قيادتهم الحقيقية فرفض الإمام منهم هذا السلوك وتبرأ إلى الله تعالى من فعلهم.

وذكر سماحته بمثال آخر حين تصاعدت إرهابات هجوم القوات الأمريكية والمتحالفة معها على صدام وأتباعه، فانقسمت القوى

(١) ونحن نقدم هذا المجلد للطبعة الثانية عام ٢٠١١، تشهد الدول العربية ثورات شعبية سميت بالربيع العربي أطاحت بأنظمة تونس ومصر وليبيا، وترنح أنظمة أخرى.

الإسلامية والوطنية إلى قسمين فبعضهم كان يعتقد بضرورة التصدي للاحتلال وان كان فيه نصره لصدام المجرم المولغ في الدماء، واعتقد آخرون بوجوب مساندة أي قوة تحرّرهم من بطش صدام ولو كانت فاسدة، وكنا أول من تبنى بقوة ضرورة الوقوف على الحياد والحفاظ على المؤمنين لأنها حرب الباطل مع الباطل فلا يجوز التفريط بالمؤمنين، وإنما عليهم استثمار الوضع القائم وتكريس الوجود الإسلامي وتوسيعه، وكان هذا الموقف يكلف حياة من يدعو إليه حيث أعلن صدام وجلاوزته أن لا حياد في الحرب فمن لم يكن معنا فهو ضدنا ومعلوم ماذا يعني ذلك في اللغة الصدامية.

وقال سماحته (دامت تأييداته) إن المرجعية قد أوصلت الحالة العراقية إلى النقطة التي تتمكن فيها الأمة من ممارسة حقها وتحكيم إرادتها، ولها بعدئذٍ ما اختارت فإنه [لا إكراه في الدين] (البقرة: ٢٥٦)، وإنما يبتني شكل نظام الحكم وسائر الشؤون التي تتعلق بتفاصيل حياة الأمة على قناعتها، والذي تفعله المرجعية توجيه هذه القناعة نحو النظام الأصلح.

□ ماذا بعد الانتخابات (١)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والحمد حقه كما يستحقه حمداً كثيراً وأعوذ به من شر نفسي إن النفس لأمارة بالسوء إلا ما رحم ربي.

يتصارع على ارض العراق معسكران:

الأول: قوى الاحتلال التي جاءت لتحقيق مصالح استراتيجية لها حسبته وفق المعلومات الاستخباراتية التي وصلتها وأعدت لذلك مشروعاً ذا حلقات ومراحل يولد السابق منها اللاحق ويبقى الأصل واحداً، فبعد سقوط النظام نصبوا حاكماً عسكرياً ثم مدنياً ثم اختاروا مجلساً للحكم يرشح لجنة لكتابة الدستور ويختاروا حكومة مؤقتة تنظم انتخابات وفق الدستور الذي قننوه هم فلا تكون النتائج إلا على طبق ما وضعوا من برامج فهذا المشروع الذي أرادوه.

الثاني: خليط غير متجانس آيدلوجياً ضم الصداميين والمنتفعين

(١) كلمة أعدت لإلقائها في الحفل الذي يقيمه فرع حزب الفضيلة الإسلامي في البصرة يوم الخميس ١٥ محرم ١٤٢٦ - ٢٠٠٥/٢/٢٤ بمناسبة مرور عام على افتتاحه، وقد اكتسح حزب الفضيلة الإسلامي الأحزاب الأخرى في الانتخابات في البصرة وغيرها مما أذهل المراقبين بفضل الله تبارك وتعالى.

من وجودهم الذين يحلمون بالعودة إلى التسلط واستعباد الشعب والاستئثار بثرواته وسوقه إلى الحروب والمقابر الجماعية والمعتقلات والتخلف والجهل، وضم التكفيريين والطائفين الذين غاظهم وأشعل نار حقدهم ارتفاع صوت الحق على أرض المقدسات وهم الذين حاولوا كبتة وخنقه قروناً ويخافون ظهوره لأنه يهدد كياناتهم المبنية على الخداع والتضليل والتشويه.

وتحمس لدعم هؤلاء عدد من الدول الإقليمية الشقيقة للعراق في الدين والعروبة خافوا انبعاث الشعب العراقي وانطلاقته نحو الحرية مما سيدفع شعوبهم إلى التآسي به فسعت إلى إفشال حركته، أو أنهم أرادوا حماية بلدانهم وشعوبهم من جرائم الإرهابيين فزينوا لهم (الجهاد) على أرض الرافدين رغم امتلاء بلدانهم بالقوات الأمريكية، أو أنهم أرادوا أن يصنعوا من أشلاء أطفال العراق ونسائه الأبرياء وحلاً يعرقل العجلة الأمريكية عن الوصول إليهم، فاجتمع كل هؤلاء على الاستخفاف بدماء العراقيين وحقوقهم الإنسانية في الحياة الآمنة المستقرة.

في هذه الحرب الظالمة كان تكليف الشعب العراقي شرعاً وعقلاً هو الاحتفاظ بقوتهم البشرية والمادية وعدم زجها في هذه المحرقة، واستثمار أجواء هذه المواجهة وتداعياتها لنشر الوعي وتوسيع مساحة العمل الإسلامي المبارك ومداواة جراح العراقيين وإعادة بناء البلد وإصلاح بنيته الفكرية والأخلاقية والاجتماعية والاقتصادية ومعالجة الفساد الضارب بأطنابه.

وهو الموقف الذي نبهنا الأمة إليه قبل أن تطأ أقدام المحتل أرض

العراق، حينما تصاعدت حمى التهديدات بغزو العراق وانقسمت القيادات العراقية بين من يدعو إلى مقاومة المحتل الكافر وان كان في ذلك نصرة لصدام المجرم وإطالة لعمره، وبين من يدعو إلى التعاون مع المحتل الكافر الذي أعلنها حرباً صليبية على الإسلام من باب دفع الأفسد بالفسد.

ونبهنا إلى خطأ كلا الموقفين رغم أن مثل هذا الحياد الإيجابي كان يكلفنا حياتنا في ظل النظام الجائر الذي أعلن (لا حياد في الحرب فمن لم يكن معنا فهو ضدنا)، والكل يعرف ما هو تصرف جلاوزة صدام فيمن يحسبونه ضدهم، لكننا اتخذنا ذلك الموقف واعلناه حماية للمؤمنين وحرصاً عليهم، وهم التلة المؤمنة خلاصة جهاد وجهود ودماء وتضحيات علمائنا الأبرار وشبابنا الرسالي، لذلك ما أسرع ما تهاوى الطاغوت بالشكل المذل المهين الذي فاجأ العالم.

وهذا الموقف مأخوذ من سيرة أئمتنا الطاهرين وعلمائنا الصالحين، فقد مر مثله في عهد الإمام الصادق عليه السلام خلال الصراع بين العباسيين والأمويين، وفي عهد الإمام الرضا عليه السلام حين تنازع الأخوان المأمون والأمين على الملك، وفي عهد الفيلسوف الفقيه الخواجة نصير الدين الطوسي والمحقق الحلي حين اسقط المغول الخلافة العباسية.

224 المتهثرة.

وظل ذلك هو الموقف من مواجهة هذين المعسكرين التي امتدت بصيغ جديدة وأعطت لنفسها صيغاً من المشروعية لإيهام السذج ودفعهم وقوداً للمعركة، ولكن الحرب هي هي لم تتغير أهدافها وان اختلفت آلياتها، فأصبحت سيارات مفخخة تستهدف المساجد والشعائر الحسينية وتجمعات

الأطفال، وحزماً ناسفاً يتفجر وسط طابور الناخبين الذين اصطفوا ليصوتوا للحرية والانعقاد من عبودية الطواغيت، واغتيالات طالت علماء الدين ورموز الفكر والأساتذة الجامعيين والإدارات الكفوءة، ويسمون كل ذلك (مقاومة) تتبجح بها وسائل الإعلام المأجورة والحاقدة.

وبقيت المرجعية الرشيدة على موقفها الحكيم ففي الوقت الذي استمرت فيه بمطالبتها باحترام إرادة الشعب العراقي وإعادة سيادته إليه وتمكينه من ممارسته لحقوقه المشروعة عبر الآليات المتنوعة، لم تنجّر إلى المحرقة التي يريد أن يؤججها المعسكر المقابل الذي لا يقل جريمة ووحشية وغدراً عن قوات الاحتلال.

وتوج هذا العمل المبارك بهزيمة المعسكرين، حيث انصاع المعسكر الأول لمطلب المرجعية في إجراء انتخابات عامة حرة نزيهة يتمكن فيها الشعب من اختيار ممثليه الذين يعبرون عن ارادته بالرغم من ماطلة هذا المعسكر وتسويفه تحت ذرائع أمنية وتقنية؛ لأنه كان يريد للعراق أن يخضع لمشروعه الذي جاء به، أما الانتخابات فإنها ستظهر انتماء هذا الشعب للإسلام وللمرجعية الرشيدة، وسيحول العلاقة من تبعية مذلة إلى علاقة ندية تقوم على أساس الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة، بعد أن اثبت الشعب وعيه وقدرته على التكيف على احدث التجارب السياسية وأنضجها وأبداها بالشكل الذي أذهل العالم.

وهزم المعسكر الثاني حيث كشف زيف مقاومته المزعومة، وظهر انه عدو الشعب وانه لا يريد الخير له مما جعل أركانه يتبرأون علناً من هذه المقاومة المزيفة، ويطالبون بإشراكهم بالعملية السياسية التي لم يمنعهم منها

أحد بل حرموا أنفسهم عتواً ومكابرة. وثبت أن هؤلاء (المقاومين) بجهلهم وسوء تصرفهم يديمون الاحتلال ويطيلون عمره، لأنهم يخلقون المبررات لوجوده بسوء الأوضاع الأمنية ونحوها، كما كان يفعل صدام المجرم حينما وفر فرصة لم تكن تهتدي إليها قوى الاستكبار بالتواجد في المنطقة، بخلقه الأزمات والحروب والعدوان على الدول الجارة وتهديد امن واستقرار المنطقة.

بعكس المقاومة السلمية الحكيمة للمرجعية الرشيدة والحضور الفاعل المستمر للجماهير الواعية في الساحة، فإنها سحبت كل المبررات لتسلط القوى الأجنبية.

هذا التلاحم العتيد بين المرجعية والأمة الرسالية هو الذي حقق ذلك الانتصار وبقيت نشوته حتى أيام عاشوراء^(١) حين عززته الجماهير بنصر آخر لا يقل عنه عظمةً وزهواً بتلك المشاركة المنقطعة النظير في الشعائر الحسينية في كربلاء وسائر المدن العراقية، حيث بدا للعالم الانتماء الحقيقي لهذا الشعب من خلال تلك السيول العارمة التي انطلقت في موكب النصر (عزاء طويريج) مهرولة لتبلي صرخة أبي عبد الله الحسين (هل من ناصر) المدوية منذ أربعة عشر قرناً، وستبقى ما بقيت امة جده محمد ﷺ فقد

226 خرج للإصلاح فيها وليأمر بالمعروف وينهى عن المنكر ويسير بسيرة جده وأبيه صلوات الله عليهما فأهدافه ﷺ باقية وحرركته مستمرة ما دام

(١) صادف زيارة عاشوراء والمشاركة المليونية فيها يوم ٢٠٠٥/٢/١٩، أي بعد إجراء

موضوعها قائماً.

وكان أكثر المشاركين من الشباب الذين راهن الغرب على انسياقهم في أطروحاته البعيدة عن الإسلام، فوجدهم في طليعة المتبنين للمشروع الإسلامي المبارك والمتحمسين للدفاع عنه، وتفاجأ الأعداء أكثر حين رأوا تلك المشاركة المهيبة لطلاب وطالبات جامعات بغداد والمستنصرية في مواكب الوعي الطلابي التحضيرية التي نظمت في بغداد قبل الفعالية العامة في كربلاء، حيث ازدهت بجلالهم شوارع بغداد عاصمة الحضارة الإسلامية.

أيها العراقيون الأحبة: لقد شاء قدركم أن تكونوا مؤسسي الحضارة وصناع التاريخ الذي بدأ على أرضكم منذ آلاف السنين، وفي ثرى هذه التربة الطيبة يرقد الأنبياء والأئمة والعلماء الذين يلهمون الأجيال ويمدونهم بدفق الحياة الحرة الكريمة، وعلى هذه الأرض سطر الإمام الحسين عليه السلام ملحمة الخالدة حتى فاقت في شرفها أرض الكعبة كما نطقت به الروايات^(١) وعلى هذه الأرض الكريمة سيقم الإمام المنتظر دولته المباركة وينطلق منها لنشر العدل في ربوع العالم.

وها أنتم هذا الجيل اختاركم الله تعالى لتؤسسوا نموذجاً حضارياً جديداً تتطلع إليه كل شعوب المنطقة، لا مكانة فيه للاستبداد ولا للاستئثار

(١) تهذيب الأحكام: الجزء السادس، كتاب المزار، الباب الثاني والعشرون (حد حرم الحسين عليه السلام، الحديث السادس، ص ١٠٥٩. مؤسسة الأعلمي بيروت - لبنان، الطبعة الأولى.

ولا للتسلط وللاستعباد ولا للظلم والعدوان، فلا يثنين عزمكم هذه الحفنة من الإرهابيين الأراذل الذين يريدون أن يعيقوا حركتكم المباركة، وثقوا بان من ساندوهم على البغي والعدوان سيدوقون عاقبة بغيهم عاجلاً [ولا يحقُّ المَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ] (فاطر: ٤٣) [وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرٌ الْمَاكِرِينَ] (الأنفال: ٣٠) وقد أكدت الأحاديث الشريفة ان عاقبة البغي وخيمة (لو بغي جبل على جبل لتدكدك)، (من سل سيف البغي قتل به).

وقد وعظت وقدمت النصائح في البيان (٦٩) إلى كل ذوي العلاقة بالقضية العراقية، وبينت لهم الدروس والعبر المستفادة من ملحمة الانتخابات والاستحقاقات المترتبة عليها، وخصصت بالخطاب: السادة المنتخبين للجمعية الوطنية الانتقالية، والقوات الأجنبية المتواجدة على أرض العراق، والدول الجارة للعراق التي تدعم الإرهاب وتغذيه مادياً ومعنوياً، وأرجو أن ينتفعوا بالنصائح قبل فوات الأوان.

والآن أتوجه بكلامي إليكم أيها الأحبة أن تحافظوا على عناصر قوتكم ومكاسبكم التي حققتموها بالحضور الفاعل المستمر على الساحة، والالتفاف الواعي حول المرجعية الرشيدة والارتباط الوثيق بالله تبارك وتعالى وشريعته العظيمة، وزيادة وعيكم وثقافتكم حتى تكونوا أهلاً لنصرة

228 الحق [يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا أَنْصَارَ اللَّهِ كَمَا قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ

لِلْحَوَارِيِّينَ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ قَالَ الْحَوَارِيُّونَ نَحْنُ أَنْصَارُ اللَّهِ] (الصف:

١٤) ولا تفتروا عزائمكم وجددوا في أساليب عملكم فإن ذلك كله بعين الله

تبارك وتعالى [فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِنْكُمْ مِنْ ذَكَرٍ

أَوْ أُتِيَ] (آل عمران: ١٩٥).

والحمد لله رب العالمين وصلى الله على حبيبه محمد وآله الطيبين

الطاهرين.

محمد اليعقوبي

١٢ محرم ١٤٢٦هـ المصادف ٢٠٠٥/٢/٢١م

حضور الملايين وطلبة الجامعات في زيارة الأربعين أفضل رد على عرقلته العملية السياسية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على إكمال الدين وإتمام النعمة بولاية النبي وآله
الأطهار صلى الله عليهم أجمعين.

مرّ الشعب العراقي بتجربتين لتشكيل الحكومة خلال أقل من عام:
الأولى: في حزيران عام ٢٠٠٤ وترأسها الدكتور أباد علاوي وهي
التي تعرف بالحكومة المؤقتة.

الثانية: أفرزتها نتائج الانتخابات العامة التي جرت في الثلاثين من
كانون الثاني عام ٢٠٠٥ وهي التي تعرف بالحكومة الانتقالية.
وبالرغم من أن الأولى لم تكن شرعية وفرضتها قوات الاحتلال
تحت غطاء مجلس الحكم المعين، إلا أنها مرّت بكل انسيابية ومن دون أي
مشكلة وبأسرع وقت.

أما التجربة الثانية، فقد كانت شرعية -في النظام الديمقراطي-

230 لأنها استندت إلى اختيار الشعب الذي هبَّ بشكل منقطع النظير وتحدى

الإرهاب الذي أعلن الحرب العامة ضد من يشارك فيها، وانتزعها بجهاده
ودمه من المتسلطين الذين لهم مشروعهم المعد سلفاً، وبالرغم من هذه
الشرعية إلا أن شهرين مرّوا ولم تحقق هذه الخطوة الأولى اعني اختيار رئيس
للجمعية الوطنية المنتخبة !!

ألا يوحي ذلك إلى أن مؤامرة كبيرة تحاك ضد هذا الشعب، وأن صراعاً بين قوى دولية وإقليمية تتخذ من هذه الأرض المباركة مسرحاً لها من أجل تحقيق مصالحها ومآربها على يد أتباعهم ودماهم المتحركة الذين يستجدون أرزاقهم منهم، وعليهم أن ينفذوا بدقة ما يأمرهم به أسيادهم، أما الشعب المضطهد المحروم الذي يريد أن ينهض من جديد فلا أحد يفكر به ويعمل من أجله إلا أن يلتفت هو إلى عناصر قوته فيستثيرها ويستجمعها ويوظفها لقول كلمته الفاصلة ووقفته الشجاعة.

إنهم حينما أطالوا أمد المفاوضات والمشاركات لتشكيل الحكومة إنما أرادوا أن يهزموا هذه الأمة ويسلبوا منها انتصارها ويلبوا ذراعها حتى تشعر باليأس والإحباط والاستسلام، فحذار أن تحقق الأمة لهم أهدافهم وقد نبههم الله تعالى إلى قوتهم وسمو مبدأهم فقال عز من قائل [وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزِنُوا وَأَنْتُمُ الْأَعْلَوْنَ] (آل عمران: ١٣٩) وإنما تكونون اعلون:

أولاً: بإخلاصكم لله تعالى وتطبيقكم الكامل للشريعة قال تعالى [وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ] (الأعراف: ٩٦).

وثانياً: بوحدتكم وتآلفكم وتعاونكم قال تعالى [وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعاً وَلَا تَفَرَّقُوا] (آل عمران: ١٠٣).

وثالثاً: بتنظيمكم لأموركم وحشد طاقاتكم قال تعالى [وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ] (الأنفال: ٦٠) وقال تعالى [وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ] (آل عمران: ١٠٤)، والأمة هي الجماعة المنظمة التي تتوحد على هدف معين ومصصلحة مشتركة وقال

أمير المؤمنين (أوصيكم عباد الله بتقوى الله ونظم أموركم).

ورابعاً: بالتفافكم حول قيادتكم الرشيدة وطاعتكم لها قال تعالى
[إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا] (المائدة: ٥٥) والعلماء الفقهاء
العدول هم ورثة المعصومين عليهم السلام.

وخامساً: بوعيككم وبصيرتكم وحكمتكم قال تعالى [وَتَعِيَهَا أُنْزُ
وَأَعِيَةٌ] (الحاقة: ١٢).

وسادساً: بحضوركم الفاعل والمستمر في الساحة بلا كلل أو ملل
قال تعالى [يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَىٰ رَبِّكَ كَدْحًا فَمُلَاقِيهِ] (الانشقاق: ٦)
وقال الإمام عليه السلام (أحيوا أمرنا رحم الله من أحيأ أمرنا).

إنها مواجهة ذات محاور عديدة وخنادق متعددة، والعملية
السياسية واحدة من تلك المواجهات التي تحتاج إلى وعي عميق وحكمة
دقيقة وحضور فاعل ومستمر في الساحة، إنهم يشعرون بالخيبة والخسران
حين عجزوا عن اختراق الأمة وتغيير معالم شخصيتها، ويحاولون بشتى
الطرق أن يعيقوا انبعاثها وانطلاقها نحو الحرية والكمال.

ومن هنا كانت الحشود المليونية التي زحفت سيراً على الأقدام
إلى كربلاء المقدسة وقطع بعضهم مئات الكيلومترات لم يصحب أحدهم

232 طعاماً ولا فراشاً ومع ذلك فلم يحتج إلى شيء؛ لأن الشعب بكل فئاته هبَّ

لإنجاح هذه الفعالية المباركة، وحتى أن بعض الإخوة المسيحيين شاركوا
في تلك المسيرات لأنهم يعلمون أن الإمام الحسين عليه السلام ليس رمزاً وأسوة
للمسلمين فقط وإنما للإنسانية جمعاء، وسيظل الإمام الحسين مدرسة
للأجيال ما دام هناك ظلم قائم وفئة مستأثرة وحق مهتضم وتسلط بغير حق

وإقصاء لأولياء أمر الأمة الحقيقيين.

إن هذه المشاركة أفضل ردٍ توجهه الأمة لهؤلاء الذين يريدون سرقة انتصارها في يوم الانتخابات وليكسروا إرادتها حتى تستسلم لما يريدون، ولكنها أثبتت أن إرادتها لا تلين وأنها مستعدة لكل التحديات، كما واجهت من قبل بطش صدام الذي لم يشهد مثله شعب عبر التاريخ والجغرافيا وأنها تبقى تطالب بحقوقها بلا كلل أو ملل.

وكان من أروع ما تضمنته هذه المناسبة الموكب الحاشد المهيب لطلبة الجامعات والمعاهد العراقية الذي قدرت اللجنة المكلفة من رئاسة جامعة بابل بتنظيم المناسبة عددهم بخمسة وثلاثين ألفاً، تجمعوا في مدينة الحلة قبل أن يسيروا مشياً على الأقدام إلى كربلاء^(١) ليواسوا أهلها، وكل الشعب العراقي المفجوع بالأبرياء الذين سقطوا شهداء وجرحى نتيجة جرائم الطائفية الحاقدة والتكفير الأعمى وطمع عباد الهوى والشيطان، وليوجهوا رسالة إلى الأشقاء من دول الجوار الذين يغذون الإرهاب ويوجهونه ويمدونه، وليثبتوا انتماءهم إلى الإسلام والى مدرسة أهل البيت عليه السلام بعد أن حاول الأعداء النفخ في حادثة السفارة الطلابية لكلية الهندسة في جامعة البصرة^(٢) والتي استدرج فيها الطرفان لتصرفات سيئة كان الهدف

(١) المسافة بين الحلة وكربلاء هي (٤٢) كيلو متراً قطعها الطلبة يوم التاسع عشر من صفر ابتداءً من بعد صلاة الفجر.

(٢) في يوم الثلاثاء ٤ صفر ١٤٢٦ المصادف ٢٠٠٥/٣/١٥ خرج مئات من طلبة وطالبات كلية الهندسة في جامعة البصرة في سفرة طلابية إلى حدائق الأندلس في المدينة

منها تسقيط سمعة الإسلام والتنفير من نظامه السامي والإيحاء بأنه غير حضاري ويستخدم العنف لتطبيق برامجه.

فجاءت هذه الجموع الهائلة من كل جامعات العراق لتبرز هويتها الإسلامية الأصيلة، ولتثبت أن الشعائر الحسينية ليست انفعالات وردود فعل عاطفية هوجاء لا معنى لها، وإنما هي مدرسة يستلهم منها العلماء والمفكرون وطالبوا الفضيلة كل معاني السمو والكمال، وبهذا وغيره من عناصر القوة اكتسب موكب طلبة الجامعات أهميته لأنه منظم أولاً وذو أهداف محددة وواضحة ثانياً ولأنه يمثل شريحة علمية ثقافية مهمة في المجتمع ثالثاً، وهذه الأمور حينما تصدر من مجموعة ولو قليلة فإنها أكثر تأثيراً في قلوب الأعداء من عملية غير منظمة مهما كثر عدد أفرادها.

فحق لنا أن نفتخر بكل الذين احيوا زيارة الأربعين وساهموا في إظهارها بهذه العظمة والعزة التي تليق بريحانة رسول الله ﷺ وسبطه وسيد شباب أهل الجنة وموقفه الإنساني النبيل.

محمد اليعقوبي

النجف الأشرف / ٢٠ صفر ١٤٢٦

وقام عشرات منهم بالغناء والمرح مما استفز مشاعر الناس لمنافاتها للدين والأخلاق وللحزن الذي يسود المجتمع في شهري محرم وصفر، لكن إحدى الجهات المنتسبة للدين هاجمتهم بقسوة بال(العصي والكييلات) والإطلاقات النارية فأصابت عدداً منهم وتلاقفت وسائل الإعلام الحادثة بسرعة وكأن الأمر قد خُطط له.

مراعاة الانتماءات والخصوصيات لمكونات الشعب العراقي ليست من الطائفية المقيتة^(١)

يتحسس البعض حينما يذكر عنوان السني والشيعي والكردي والعربي والتركماني ونحوها، وقد يكون بعض هؤلاء حسن النية لأنه يريد أن يرى الجميع في بوتقة واحدة لا تفرّقهم الانتماءات، ولكنني وجدت عند الكثيرين خبثاً ومكراً فيصرون هذه الانتماءات على أنها طائفية وعرقية ونحوها، وهم بذلك يريدون إلغاء هذه الانتماءات وإلغاء أهلها وبقاءه وحده؛ لأنه يرى نفسه وطائفته وأهله كل شيء أما الآخرون فلا مكان لهم على وجه الأرض، وإلا فإن لكل إنسان خصوصياته وانتماءاته التي تميزه عن الآخرين وتعرفه للآخرين ولا يمكن إلغاؤها، وقد عدّ الله تبارك وتعالى هذا التنوع في الانتماء نعمة على عباده فقال تعالى [وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا] (الحجرات: ١٣) أي ليميز بعضكم عن بعضكم وتكون لكل واحد منكم انتماءات يتعرف بها عليه الآخرون.

إن اعتزاز الإنسان بهويته وخصوصياته والعمل من أجلها من دون التجاوز على حقوق الآخرين ليست طائفية مقيتة كما يصورون، وإنما

235 (١) من حديث سماحة الشيخ (حفظه الله) مع وفد ضمّ وجهاء عشائر الدليم في الرمادي

والفلوجة وشمر من الموصل وعشائر أخرى سنية وشيعية من صلاح الدين ودیالی وطويريج والنجف ورافقهم بعض زعماء التيارات السياسية يوم ٢١ ج الأولى ١٤٢٦ وقد نشر في الصادقين على الصفحة الأولى من عددها (٢٧) الصادر بتاريخ ٧ جمادى الآخرة ١٤٢٦ الموافق ١٤ تموز ٢٠٠٥.

الطائفية تعني أن يتعصب الشخص لنفسه أو لانتماؤه ويقتصر عليه ويلغي الآخر ويحرمه حقوقه، وهذا ما لا يرتضيه عاقل لأنه عين الظلم والعدوان، أما أن نراعي مكونات الشعب العراقي ونلاحظ خصوصياته ونوزع الاستحقاقات عليها فليست طائفية وإنما هي عين العدالة، والذي يزعم خلاف ذلك إما ساذج انطلت عليه الحيلة أو خبيث يخلط السم بالعسل.

إننا اليوم بحاجة إلى مشروع وطني يوحد العراقيين ويحفظ لهم حقوقهم ويشترك فيه الجميع من أجل إعادة بناء بلدهم وازدهاره.

حوارات في الفكر السياسي الإسلامي قضايا سياسية واجتماعية

بسمه تعالى

أجرت قناة (العراقية) الفضائية يوم الأحد ١٢ ج ١٤٢٦ المصادف ٢٠٠٥/٦/١٩ حواراً مطولاً مع سماحة آية الله الشيخ اليعقوبي (رحمته) تعرّض فيه إلى عدة قضايا سياسية واجتماعية ونحاول هنا تلخيص بعض ما جاء فيه:

عراق ما بعد صدام حسين:

س١: لو أجرينا مقارنة بين عهدين: عهد مظلم صودرت فيه إنسانية الإنسان بما في الكلمة من معنى وبين عهد جديد مشرق ... كيف يمكننا المقارنة؟

سماحة الشيخ: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، بسم الله الرحمن الرحيم لا توجد مقارنة ومقارنة بين العهدين فقد عاش الناس آنذاك حالة من اليأس والقنوط إلا ما رحم ربي ولم يكن أمامهم مصير إلا القتل والتشريد والاعتقال والتجويع والتجهيل والحرمان، أما اليوم فبالرغم من الصعوبات والأزمات الخانقة التي يعيشها شعبنا، إلا أن أقل ما تحقق له - وهو ليس بقليل - عودة الأمل بغدٍ أفضل مهما طال انتظاره، والحرية في ممارسة شعائره والتعبير عن رأيه ومعتقده وإنشاء مشاريعه، وتكافؤ الفرص لجميع مكونات الشعب في الوصول إلى المواقع التي يطمحون إليها، وهذه أمور كلها كانت معدومة في الزمن البائد، أما الآن فقد تحققت وهي تستحق

التضحية من أجل ديمومتها وتعزيزها.

المرجعية وولادة العراق الجديد:

س ٢: يشهد العراق اليوم ولادة حقيقية لأفكار ورؤى طوائفه المختلفة ضمن إطار واحد هل تدعمون هذا الرأي أم أن لكم رأياً آخر؟
سماحة الشيخ: لا أقول ندعمه فقط بل نحن جزء منه ضمن الحدود التي تناسب وظيفتنا ودورنا في الأمة لأننا جزء من الشعب والشعب كله مطالب بأن يساهم في بناء مستقبله الزاهر وليست هي مسؤولية أحد دون آخر فضبط الأمن والاستقرار والنظام في البلد وإن كان رسمياً من مسؤولية وزارتي الداخلية والدفاع إلا أن كل واحد من الأمة مسؤول عن دعم هذا الجهد والمشاركة فيه بالمقدار الذي يقدر عليه وقد شرحناه في بيان (فقه الشرطة والأجهزة الأمنية).

الشعب والدستور:

س ٣: نحن على أعتاب مرحلة مهمة وخطيرة في تاريخ العراق المعاصر ألا وهي مرحلة صياغة الدستور فهل الشعب العراقي مهياً لهذه التجربة الجديدة؟

سماحة الشيخ: التهيو وعدمه شيء يصنعه قادة الأمة وصناع القرار فيها من مرجعيات دينية وقادة سياسيين و مثقفين وإعلاميين وأساتذة جامعات ومفكرين وكتاب وأدباء فبمقدار ما يعمل هؤلاء بهمة وإخلاص وسعة في تثقيف الأمة وتوجيهها وتوعيتها تكون الأمة مهية.

وإنني أعتقد أن الشعب العراقي يستطيع التكيف بسرعة مع متطلبات الحضارة الإنسانية بمجرد رفع القيود عنه وإفراح المجال له، فمثلاً قبل الانتخابات كان كثيرون يتحدثون عن انعدام الوعي الانتخابي لعدم وجود تجربة ديمقراطية سابقة فيحتاج الشعب إلى تأهيل طويل قبل الدخول في مثل هذه التجارب، إلا أن الذي حصل من الاستجابة الواسعة والانضباط والنزاهة والوعي شيء فاق ما في الدول التي قضت قروناً في الممارسة الديمقراطية.

والشاهد الآخر هي الحركة الواسعة لإنشاء مؤسسات المجتمع المدني التي غطت مختلف الأنشطة الثقافية والسياسية والإنسانية والاجتماعية والدينية والاقتصادية، في حين كانوا يتصورون أن الشعب بحاجة إلى مدة طويلة لكي يفهم معنى المجتمع المدني.

فالقدررة إذن لدى الشعب العراقي على الاستجابة لاستحقاقات التطور والازدهار عالية وعلى المسؤولين وصانعي القرار توجيه الأمة ومساعدتها.

وبصراحة فإنني إلى الآن غير مقتنع بالجهود المبذولة في مجال توعية الأمة باتجاه فقرات الدستور فكيف سنطالب الأمة بالتصويت على مواده وهو لا يعرف عنها شيئاً؟ فعلياً أن نبين له ما معنى النظام البرلماني والرئاسي وخصائص كل منهما قبل أن نطالبه باختيار أحدهما وعلينا أن نشرح له معنى الفدرالية وأقسامها ونتائجها ومردوداتها ليختار عن قناعة إقرارها أو عدمها، وحينما نسأل المواطن هل تريد مجلساً (كالجمعية الوطنية) أم مجلسين (كالكونغرس والشيوخ في الولايات المتحدة) فلا بد أن

يكون مسبوقةً بفكرة واضحة تفصيلية عن كل منهما لأننا لا نريد أن نستنسخ تجارب الآخرين مهما كانت كبيرة، وإنما نستفيد منهم لأن الحضارة توجد عبر تكامل جهود إنسانية تشارك فيها كل شعوب الأرض وليس من الصحيح الإعراض عن تجارب الآخرين.

فوجود مجلس آخر في نظام الولايات المتحدة أو بريطانيا لا يعني أنها الحالة الأفضل في العراق وهكذا بالنسبة للقضايا الأخرى كالإدارة اللامركزية والمرجعية التي تستند إليها التشريعات وغيرها.

التجربة العراقية أسوة لشعوب المنطقة:

س ٤: بعد النجاح الذي حققته العملية السياسية في إجراء الانتخابات واعتبارها أنموذجاً فريداً في المنطقة العربية هل تستطيع القول أن النموذج الديمقراطي سيستمر في العراق رغم تبدل الآراء والمواقف لبعض القوى السياسية؟

سماحة الشيخ: إن شاء الله تعالى ستستمر هذه التجربة في العراق وتنضج وتتكامل بجهود أبنائه لأنهم أحرص الناس على إنجاح تجربتهم ولا نتوقع من الآخرين خيراً، انظر إلى مواقف الدول العربية لازالت ضد مصلحة الشعب العراقي وتدعم أعداءه وترفض الاعتراف بتجربته الرائدة وتعمل بكل وسعها على إفشالها بدلاً من أن تقف إلى جنبه في محنته ومساندته لاجتياز هذه التحولات الجذرية التي يعيشها، فإذن لا نستطيع أن نعول على أحد إلا الله تبارك وتعالى ووعي الشعب بأن إنجاح تجربته هي قضيته ولا تعني أحداً سواه وهو الذي يصنع مستقبله بيده، وعليه أن يحفظ هذه

الانجازات ويديمها ويطورها وان كلفته تضحيات جسيمة فإنه كان قبل اليوم يدفع أكثر من هذه الخسائر وفقد الملايين من علمائه وقادته ومفكره وشبابه لمجرد إشباع نزوات الطاغوت وأهوائه ومصالحه وجنونه، وحن الآن وقت قطاف الثمرة وهي حرите وبناء مستقبله الزاهر، فالتضحيات إذن ليست بلا ثمن كما في السابق حين قتل مليون إنسان في الحرب مع إيران وربع مليون في غزو الكويت وما تلاه، وعلى الشعب أن يبقى ممسكاً بزمام المبادرة ويسير بثقة في هذا الطريق الذي وضع قدمه عليه طريق الحرية وإحقاق الحق وتمكين الأمة من تحكيم إرادتها في تسيير شؤون حياتها ... إن كل الشعوب التي مرّت بمثل هذه التحولات التاريخية عانت مثل هذه المحن والمصاعب وفقدوا الكثير من رموزهم وقادتهم، ولكن في النهاية لا يصحّ إلاّ الصحيح كما يقال وتتحقق النتيجة التي قالها الله تبارك وتعالى: [وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ] (الأنبياء: ١٠٥)، [وَتُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضِعُوا فِي الْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ، وَنُكِّنَ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ وَنُرِيَ فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَجُنُودَهُمَا مِنْهُمْ مَا كَانُوا يَحْذَرُونَ] (القصص: ٥ - ٦).

الحوار لإزالة التوترات السياسية:

س ٥: الخطوات التي تقوم بها الحكومة المنتخبة لتقريب وجهات النظر وحل بعض التوترات بشفافية، هل هذه الخطوات هي فعلاً لخدمة الشعب أم أنها محاولة لزيادة الرصيد السياسي القائم عليها؟
 سماحة الشيخ: إذا كان العمل صحيحاً ويصبّ في مصلحة الأمة

فليس علينا أن تكون نية القائم ما هي فهذا شيء يعود إليه فإن أراد نفع نفسه حقاً فليكن مخلصاً في نيته، كما أن كثيراً ممن تسلطوا على رقاب المسلمين بغير حق وسموا أنفسهم أمراء المؤمنين ووسّعوا رقعة الدولة الإسلامية من أجل زيادة نفوذهم وامتلاء خزائنها، لكنها في النتيجة ساهمت في إيصال صوت الإسلام إلى بلاد كثيرة، ففتح باب الحوار مع من يوجد عنده صدق في إرادة الحل والارتقاء بمستوى الأمة وحل مشاكلها عملية إيجابية وصحيحة، والذين يعارضون الدولة لا يجوز وضعهم في صف واحد ويجب فرز الأوراق وتقييمها بدقة، فبعض الفئات يمكن أن تدخل الحكومة معهم في حوار وتجلبهم إلى صف الشعب والوطن، وبعضهم احترف الجريمة وامتتها وجعلها وسيلة لتحقيق أهدافه وفرض مشروعه - أن كان له مشروع - ظلماً وعدواناً ولا وسيلة إلى تغيير أفكاره فلا دواء لهم إلا الكي.

الدول الإقليمية والفتنة الطائفية:

س ٦: الفتنة الطائفية حالة لا يتقبلها المواطن العراقي وذلك لأواصر القربى والمودة التي تجمع كل الطوائف العراقية المختلفة ومع ذلك يوجد من يتبنى هذا المشروع من الدول الإقليمية فهل تتوقعون لهذا المشروع صده في العراق؟

242

سماحة الشيخ: لا أتوقع لهم النجاح وفق المعطيات الحالية ولو كان هناك مجال للفتنة الطائفية لوقعت - والعياذ بالله - بأقل من هذا الذي يفعلونه فإنهم فعلوا أحسن وأنزل الأفعال في حق أتباع أهل البيت عليهم السلام فقتلوا الأبرياء وذبحوا زائري الأئمة المعصومين عليهم السلام، وفجّروا المساجد

والحسينيات ودمّروا الأسواق والممتلكات ولم يفلحوا لأن شعبنا بفضل الله تبارك وتعالى على درجة من البصيرة والوعي والطاعة لمرجعيته الحكيمة. وعلى الدولة أن تساهم في ضبط هذه الحالة بأن لا تقوم باستفزاز ناس هم لا يريدون الفتنة ولا الوقوف في وجهها، ولكن ربما تصدر بعض التصرفات تجرّ أقدام هؤلاء إلى هذا الخندق، وهذا ما يعمل عليه أعداء الشعب حيث يحاولون توسيع رقعة المواجهة باستدراج من هو غير مقتنع بها، فعلينا أن نقطع الطريق أمامهم بإبقاء باب الحوار مفتوحاً والتعامل بحذر وضبط نفس وحكمة مع الفئات التي يمكن تفهم اعتراضاتها ومواقفها حتى لا يستطيع الآخر أن يجذبها إلى صفّه وحينئذٍ ربما تتسع المسألة - والعياذ بالله - وتستعصي على الحل؛ لأن أهم ما يستعمله العدو الآن هو خلط الأوراق وتضليل البعض بعناوين براقّة كالجهاد والمقاومة والدفاع عن عاصمة الخلافة الإسلامية وعن أهل السنة ويرتكبون الجرائم ضد أهل السنة والشيعية على حد سواء تحت هذه الذرائع، فعلينا أن نفرز أوراق هذه الفئات ونتعامل مع كل واحدة بما يناسبها.

دور العشائر في بناء العراق الجديد:

س ٧: من المعلوم أن المجتمع العراقي مجتمع عشائري، كيف يمكن تفعيل دور العشائر في إصلاح المجتمع بشكل عام؟

سماحة الشيخ: إن أي عمل منظم هو شيء مفيد، قال أمير المؤمنين عليه السلام: (أوصيكم بتقوى الله ونظم أمركم) يعني أن تنظيم الأمور في كيانات وتجمعات شيء مفيد، وهذا التنظيم يمكن أن يكون على شكل

حزب سياسي أو عشيرة، قال أمير المؤمنين عليه السلام: (صل عشيرتك فإنهم جناحك الذي به تطير)، فإذا العشائر كتنظيم وتكتل شيء إيجابي ومشمول بقوله تعالى: [وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ] والتنظيم قوة ولكن يجب أن يتأطر بالمبادئ الصحيحة للعمل وإلا فإنه سينقلب إلى الضد ويكون عبئاً على الأمة.

وقد كشفت الانتخابات الأخيرة عن ضعف الحضور العشائري حيث لم يفز كيان عشائري بمقعد حيث ذابت العشائر في الكيانات الأخرى وهذا من بعض الجهات فيه ضعف لنا؛ لأن العشائر فيها الكثير من الخصال الحميدة وعناصر القوة للأمة فضعفها يعني ضعفاً للأمة جميعاً، فمثلاً، كانت هناك مناطق متمردة فيها قطاع طرق وقتلة وسراق ومخربون بين البصرة والقرنة وبين البصرة والناصرية وحول مدينة الحمزة الشرقي وكانت الدولة عاجزة عن حماية المواطنين هناك، لكن المرجعية الدينية تحركت على العشائر واستنهضت فيهم عناصر الخير فانضموا إلى جهد المرجعية في ضبط الأمن والنظام في تلك المناطق، ولم نعد نسمع عن الجرائم شيئاً بعدما كان يضرب المثل بشناعتها واستعصائها عن الحل، فما دامت العشائر موالية لمرجعيتها وقيادتها فهي قوة للأمة وتشكيلات معبأة وجاهزة وما علينا إلا أن

244 نوجهها بالاتجاه الصحيح.

دور المرأة:

س ٨: ودور المرأة في ظل العراق الجديد؟

سماحة الشيخ: لقد كنت أول من طالب بتشكيل وزارة خاصة
تعنى بشؤون المرأة قبل سنتين بالتزامن مع تأسيس مجلس الحكم المنحل
وأعددت بياناً لتسيير مظاهرات نسوية لتأييد المطالب لكنني لم أنفذ، وقد
تحفظ بعض الأخوة على الأمر وقال أن الأمريكيان موجودون هنا وهم لا
يرضون بإعطاء الوزارة لامرأة إسلامية وإذا أعطوها لامرأة متحللة فستكون
وبالاً علينا فقلت لهم لن أخاف من هذا المطالب لأنني واثق من شجاعة
ووعي أخواتنا الرساليات وقدرتهن على تحريك العمل بالاتجاه الإسلامي
النظيف.

إن رفع المعاناة والظلم والجهل والتخلف الذي لحق بالمرأة لا
تنهض به إلا وزارة مستقلة، وتوجد الآن وزارة للمرأة لكنها غير فاعلة ولم
تقدم شيئاً كبقية الوزارات ودائماً أعبر عن امتعاضي وألمي من سوء عمل
المسؤولين وأنقل لهم خيبة أمل الأمة من أدائهم ...

النظرة إلى المستقبل:

س ٩: كيف تجدون الأفق العام لمستقبل العراق الجديد؟

سماحة الشيخ: أنا متفائل جداً بالرغم من هذه الصعوبات والرزايا
التي تمر بالشعب، واعتقد أن هذه الصعوبات ستزول وبسرعة كلما كنا أكثر
قوة وثباتاً وأكثر شجاعة وتماسكاً وحينئذٍ ستكسر هجمات الأعداء
ويرحلون وسيندحرون، والعالم كله التفت إلى هذه الجرائم وهذا يساعد في
التسريع بالحلّ لأنه يضيق الخناق على أعداء الشعب ويطوّق عملهم حتى
الذين يباركون هذه الأفعال بدأوا يخرجون ولا يستطيعون دعمها ظاهراً وأنا

متفائل جداً... يكفي أننا تحررنا... لا أقول بفضل القوات المحتلة فهذا اعتقاد خاطئ تماماً. إنّ الذي فتّ في عضد النظام الصدامي ونخر كيانه هي تضحيات العراقيين ووقفاتهم الشجاعة وعدم خضوعهم للطاغوت ووعيمهم لظلمه فأوصلوا نظامه إلى كيان هزيل ومنخور بحيث أن صفحة صغيرة من القوات المحتلة أطاحت به وانهار بلا قتال فكانوا (القشة التي قصمت ظهر الجمل).

فنحن الذين غيرنا النظام لأننا رفضنا الباطل وفارقناه وأصلحنا أنفسنا فتحقق وعد الله تعالى (إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم) والأمل بالله تعالى كبير أن يتم نعمته علينا ويزيل هذه الغمامة الكثيرة وما قدمه من تضحيات جليلة وعزيزة فإنها بعين الله تبارك وتعالى وسيوفّي الله الصابرين أجورهم بغير حساب.

النقد الذاتي فيما يتعلق بعمل الحكومة^(١)

يشعر الكثير من أبناء الشعب بالامتعاض من أداء جملة من السياسيين سواء على صعيد الحكومة المركزية أو الحكومات المحلية، ويعبرون عن خيبة أملهم بهؤلاء الذين انتخبوهم وتحملوا الأخطار في سبيل إيصالهم إلى هذا الموقع ومعهم حق في الشعور وهو دليل وعيهم ومتابعتهم للعملية السياسية، وقد نصحنا هؤلاء المتصددين في عدة بيانات وخطب ومنها الرسالة الموجهة إليهم بعنوان (المبادئ الثابتة في السياسة) أن يصارحوا الأمة ويكونوا واضحين معها في بيان أسباب هذا الضعف وهذا التلكؤ والإهمال، وهل هو قصور بسبب ظروف خارجة عن إرادتهم، أم تقصير يسعون لتلافيه ومعالجته لتعذرهم الأمة وتتفاعل مع حركتهم وتسندهم، ولتشعر بالأمل بغدٍ أفضل، ولا يمكن تبرير إهمال هذه المشاعر والسكوت عنها ومقابلتها باللامبالاة والإعراض وكأن شيئاً لم يحصل. أما تكليف الأمة تجاه هذه الحالة فيتمثل في أمور:

الأول: وعي هذه الحالة والالتفات إليها ومراقبتها فإن الشعب الذي يُظلم وتصادر حقوقه وهو ساذج وسادر في غفلته لا يتمكن من النهوض ولا يتقدم.

الثاني: استشعار الرفض والغضب داخل النفس إزاء هذه المظالم

(١) ملخصات من حديث سماحة آية الله الشيخ محمد اليعقوبي (رحمته الله) مع عدد من

الوفود التي زارته يوم ٢٦ جمادى الأولى ١٤٢٦ المصادف ٢٠٠٥/٧/٣.

والتقصيرات مهما كان مصدرها؛ لأن هذا الشعور هو الحافز والدافع للتغيير والإصلاح ومن دون حصول هذه المقدمة لا تحصل تلك النتيجة، ولكن يجب التحكم في هذا الغضب ليقى في دائرة الايجابية والسيطرة على ردود الفعل وعدم خروجها عن دائرة التكليف الشرعي وأوامر القيادة الصالحة.

الثالث: تعبئة الطاقات القادرة على الإصلاح والتغيير وزجها في العملية السياسية لتحل محل المقصر وغير الكفوء.

فليس الحل بالانكفاء والانزواء والشعور باليأس والإحباط والسخط من المرجعية التي أحسنت الظن بالمتصدين ولا يلزم منه فشل المشروع كلياً لأن الفشل هو فشل هؤلاء فقط ولا يمكن تعميمه، فهل يمكن أن نعترض على أمير المؤمنين عليه السلام أو نحكم على مشروعه بالفشل لمجرد أن واليه على بلاد فارس سرق بيت المال وهرب إلى معاوية؟!

وإن العامل المتحرك يقع في الأخطاء أما المتقاعس المستسلم إلى الدعة والراحة في الظل فإنه لا يعمل حتى يخطئ، وليس من المروءة والإنصاف أن يكتفي القاعد في الظل بتوجيه اللوم والتقريع والتوبيخ والنقد إلى المتصدي لحمل المسؤولية والمتحرك وسط هذه الحالة المعقدة المحفوفة بالأخطاء والضغوط.

فهذا الذي نسمعه من عدد من الناس من الاعتراض على دعم المرجعية للعملية السياسية وأنه ماذا جنينا منها وأنا سوف لا نشارك فيها حتى لو دعتنا المرجعية إلى المشاركة ليس رداً صحيحاً ولا يمكن تعميم فشل بعض المتصدين إلى فشل المشروع كله، بل علينا أن نعين المرجعية- بعد أن تحرينا فيها شروط القيادة الصالحة- وندعم جهودها في رفد العملية

السياسية بالأصلح والأكفأ ولتشارك الأمة مع مرجعيتها في تحمل هذه الأمانة الثقيلة.

وخذوا درساً من سيرة الرسول الكريم موسى بن عمران عليه السلام إذ انه سمح لسحرة فرعون أن يلقوا هم أولاً ما هم ملقون لأنه لا يخشى ما عندهم وهو واثق من نفسه ونصر الله تبارك وتعالى له فلما ألقوا عصيهم سحروا أعين الناس واسترهبوهم وجأؤوا بسحر عظيم، ولكن الرسول الكريم ألقى عصاه فإذا هي تلقف ما يأفكون وهناك خر السحرة ساجدين لرب موسى وهارون.

وأنتم أيها الرساليون دعوا الآخرين يلقون بمشاريعهم وإيديولوجياتهم وأعطوهم الفرصة الكاملة لممارسة دورهم، ولا تخشوا ولا تخافوا فوت الفرصة فإن عندكم مشروعاً عظيماً متكامللاً ستقتنع الأمة به وتتبعه بمجرد أن تعرضوه عليها، بعد أن تجرب بنفسها ضعف وخواء وسوء تلك المشاريع والتجارب، وإنما يتحقق لكم ذلك باتباعكم المرجعية الرشيدة التي تتصف بالشروط التي وضعها الأئمة المعصومون عليهم السلام.

محمد اليعقوبي

٢٦ جمادى الأولى ١٤٢٦

شقيقة أبناء الوسط والجنوب هدرت ولم تقر^(١)

استقبل سماحة الشيخ (رحمته) يوم الخميس ١٤ جمادى الثانية وفداً ضم عدداً من رؤساء العشائر في الأهوار وآخر ضم العشرات من أبناء مواكب عشاق الحسين (عليه السلام) في الناصرية، وتحدثا عن المظالم والحرمان والفقر الذي يعيشه الناس في مدن الجنوب مما يقرح القلوب ومما ينطبق عليه مقولة أمير المؤمنين (عليه السلام) حينما كانت تأتيه أبناء غارات أصحاب معاوية على أطراف العراق والحجاز واليمن فيقتلون ويسلبون فقال (عليه السلام): (والله لو أن امرءاً مؤمناً -ويقصد به نفسه الشريفة- مات من هذا أسفاً لما كان عندي ملوماً ولكان به جديراً). وقال المتحدث في نهاية كلامه (إن هذه شقيقة هدرت ثم قرّت) متمثلاً بكلام أمير المؤمنين في الخطبة الشقشقية.

فبدأ سماحة الشيخ حديثه بالتعليق على هذه الفقرة فقال أن شقشقتكم هذه حينما هدرت يجب أن لا تقر حتى ترفعوا الظلم والحيث والحرمان عنكم وتستنفذوا حقوقكم خصوصاً وأنكم مواكب عشاق الحسين، والحسين (عليه السلام) لم يقرّ له قرار حتى انتصف من عدوه وكشف زيفه وأظهر للأمة ضعفها وتفاعسها، وعدم صدقها مع الله تعالى حتى أسلمت قيادها ليزيد وأمثاله.

(١) نشرت على الصفحة الأولى من العدد (٢٨) من الصادقين الصادر بتاريخ ٢١ جمادى

وكذا أمير المؤمنين قرّت شقشقتة ببيان حقه المسلوب والظلم الذي تعرّض له وإقامة الحجج على إمامته.

ونحن لم نستحصل حقوقنا ولم نتتصف من أعدائنا ولم نحمي حرماننا ودماءنا وثوراتنا حتى تقرر شقشقتنا، وعلى سبيل المثال انظر إلى حال أهلنا في الأهوار قلعة الجهاد وحاضنة المجاهدين والشوكة في عين الطاغية صدام حتى جففها وقصف بيوتها البسيطة بالطائرات وأباد أهلها، تعاني اليوم الحرمان من أبسط الحقوق الإنسانية ولم يعودوا يطالبون اليوم بكهرباء ولا بتعبيد طرق ولا خدمات بلدية وإنما يريدون إنقاذهم من البعوض الذي أثر في أجساد الرجال الأشداء - بحسب ما رأيتُه بعيني - فكيف حال النساء والأطفال، فهل تتحرك ضمائر المسؤولين المحليين وأعضاء الحكومة وهل بقيت رحمة في قلب أحد منهم فكيف تقرر الشقشقة بعد هذا كله.

المرجعية الرشيدة تثني على إضراب القطاع النفطي في البصرة

أثنى سماحة الشيخ على استجابة (١٥) ألف من موظفي القطاع النفطي في محافظة البصرة لنداء المرجعية الرشيدة للإضراب يوماً واحداً في ١٠/١٤٢٦/٢ ج بما فيه تصدير النفط؛ حزناً على أرواح الأبرياء في المسيب^(٢) وغيرها وعشرات الأطفال في بغداد الجديدة، وللضغط على الحكومة حتى تقتص من القتلة الذين اعترفوا وأقرّوا على أنفسهم من على شاشات التلفزيون بقتلهم عشرات الأبرياء وقد قال تعالى: [وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ] (البقرة: ١٧٩) وهو مبدأ عقلائي أطبق عليه العقلاء فإن من يريد قتل الحياة من غير ذنب لا دواء له إلا الاستئصال، وهذا الموقف الضعيف من الحكومة هو أحد أسباب تمادي الإرهابيين في غيهم وعدوانهم على الشعب، وقد كان العذر أقبح من الفعل حيث قيل إن أحكام الإعدام لا تقرّها محكمة الاستئناف لأن قضاتها من الصداميين، إذن لماذا يوجد الصداميون إلى الآن في مثل هذه المواقع المهمة؟.

وأبدى سماحته استغرابه من امتعاض وزير النفط من الإضراب ومطالبته بعدم إيقاف التصدير؛ لأنه حرمان للشعب من ثروته الوطنية! ولا

توضيح
سبيل

(١) نُشر هذا البيان في صحيفة الصادقين العدد (٢٨) أيضاً.

(٢) فجر انتحاري صهريج وقود قرب حسينية وسط مدينة المسيب يوم السبت

٩/١٤٢٦/٢ الموافق ٢٠٠٥/٧/١٦ وقد بلغ عدد الضحايا (١٠٠) والجرحى (١٥٠).

أدري ماذا استفاد الشعب في وسط وجنوب العراق من هذه الثروات التي تجري من تحت قدميه لتسرق تحت عناوين العقود الوهمية ويبقى هو يعيش الفقر والحرمان من أبسط حقوقه المعاشية، ثم هل النفط فقط ثروة وطنية أليس الإنسان خصوصاً الطفولة البريئة هي الثروة الأكبر فكيف لا تستحق التكريم والاهتمام ورد الاعتبار؟

وقد حقق الإضراب عدة ثمرات حيث أعلن قاضي التحقيق في محاكمة صدام انتهاء التحقيق وإحالته وعدد من أعوانه للمحاكمة وفصل مدير إدارة المحكمة الخاصة وآخرين منها بقانون الاجتثاث. وذكر المضرِبون أعضاء الجمعية الوطنية بهؤلاء الأبرياء فقررت توقف كل نشاطات الدولة ثلاث دقائق صمت حداداً على ضحايا هذه الجرائم.

كما أن مطالبة المضرِبين بالتوزيع العادل للثروة ومنح محافظات الوسط والجنوب استحقاقاتها من عائدات البلاد دفعت الحكومة إلى التفكير الجدي في الأمر لاتخاذ الخطوات المناسبة.

الوضع الأمني والفيدرالية^(١)

الأحد ٩/٢٠٠٩ ج ٢ استقبل^(٢) سماحة الشيخ >الْمَظَلَّةُ< السيد نائب رئيس

الجمهورية الدكتور عادل عبد المهدي (١) ودار الحديث حول محورين:
الأول: الوضع الأمني حيث تتواصل العمليات الإجرامية ضد أبناء الشعب، ويطالب سماحته الحكومة باستمرار بتقديم جدول زمني لبناء قوى مسلحة عراقية عدّة وعداداً قادرة على القضاء على القتل والمجرمين والمخربين ومثيري الرعب في قلوب الناس، ولسحب مبررات وجود القوات الأجنبية على أرض العراق الحبيب.

وإلى متى يبقى هؤلاء المفسدون ينفذون جرائمهم من قتل واختطاف في وضح النهار ويعودون إلى أوكارهم الشيطانية من دون أن يتعرض لهم أحد، وقد مرت أكثر من سنتين على سقوط الصنم وما زال الحديث عن عدم قدرة القوات المسلحة العراقية على حفظ الأمن فمتى تتحقق هذه القدرة؟

الثاني: الفيدرالية حيث أكّد سماحته على أن فدرالية الأقاليم ليست مطلباً لنا الآن وإنما يمكن أن تكون علاجاً لوضع معين غير قائم الآن،

نصوص
سيرة

(١) نشر في صحيفة الصادقين العدد (٢٨).

(٢) وحضر اللقاء الأستاذ الدكتور نديم الجابري الأمين العام لحزب الفضيلة الإسلامي والعلامة السيد عمار الحكيم الأمين العام لمؤسسة شهيد المحراب والحاج أسعد أبو كلل محافظ النجف.

لذا فإننا نرى أن تكتب مادة في الدستور تعطي الحق لمحافظتين أو أكثر بتشكيل إقليم بعد موافقة أغلبية السكان، ولكن من دون تفعيل هذه المادة الآن وإنما تبقي الباب مفتوحاً لها عند الحاجة.

وذكر سماحته أن الضعف في أداء الحكومات المحلية وعجزها عن تنفيذ المشاريع الخدمية للناس يعود في بعض أسبابه إلى التكبيل الذي تمارسه الحكومة المركزية وعدم الإرادة الجديّة في تفعيل دور تلك الحكومات وإعطائها الصلاحيات والتمويل اللازم، فتذوب كل المشاريع وتندثر ويبقى الوضع السيئ قائماً، فتحسين الوضع حالياً لا يكون بتأسيس الأقاليم وإنما في عمل الحكومة المركزية بصدق على تنفيذ قانون الإدارة اللامركزية الذي يحدّد صلاحيات المركز ويُبقي كل الشؤون الأخرى بيد إدارة المحافظة، أما الوضع القائم فهو ظالم وغير منصف، فهل من المعقول أننا لا نستطيع أن نعطي قطعة أرض لعائلة شهيد أو مؤسسة دينية إلا بموافقة وزيرة البلديات الكردية في حين لا يحق للحكومة المركزية أن تتدخل قيد شعرة في كل تفاصيل المنطقة الكردية؟

ما هي تقصيرات الحكومة التي أوجبت استياء المرجعية الشريفة والجماهير^(١)

السبت ٢٣ / ج ٢: بين سماحة الشيخ للدكتور موفق الربيعي مستشار الأمن القومي في لقائه به عدة نقاط ضعف وتقصير في أداء الحكومة أدت إلى استياء المرجعية الدينية وجماهير الشعب ونفور بعض من المتصدين للعملية السياسية، ومن تلك الموارد:

١- عدم الحزم في التعامل مع القتلة والمجرمين وأعداء الشعب الذين ولغوا في دماء الأبرياء ورتعوا في الجريمة بإقرارهم وبما لا يحتاج إلى دليل، فإلى الآن لم ينفذ حكم الإعدام فيهم رغم أنهم قتلة مفسدون وجزاءهم عند الله تعالى والعقلاء من الناس هو القصاص بمثل ما فعلوا.

٢- تحزيب الوزارات وسائر أجهزة الدولة بحيث لم تعد الوزارات جهازاً وطنياً يعمل للعراق والعراقيين وإنما أصبحت ممالكاً للأحزاب التي تتولاها، وذابت الروح الوطنية وطغت عليها الروح الحزبية والفئوية وتبدلت المعايير من الكفاءة والإخلاص والنزاهة إلى الولاء للحزب والكيان.

٣- عدم الجدية في بناء الأجهزة الأمنية للدولة مما يطيل أمد الاحتلال ويكثر من سقوط الضحايا ويوسع مساحة عمل المجرمين، فالتجهيز غير كاف والاختراقات من الصداميين والمخربين ممتدة إلى أعلى المستويات والمخلصون مبعدون، فمتى سيحل الأمن والاستقرار والازدهار

(١) العدد ٢٩ الصادر في ٥ رجب ١٤٢٦هـ المصادف ١١ آب ٢٠٠٥م.

والاستقلال في هذا البلد؟

٤- عدم صرف المبالغ المخصصة للمحافظات من الميزانية مما عطل حركة الإعمار فيها وأقعدتها عن تقديم أبسط الخدمات، مما ولد استياءً يكاد يصل حد الانفجار.

٥- الفساد المالي والإداري الضارب بأطنابه في كل مفاصل الدولة، مما يؤدي إلى تخريب واسع بكيانها أكثر مما يفعله الإرهابيون القتل.

كما عرض سماحته بعض التعليقات على فقرات وردت في مسودة الدستور وأبدى مخاوفه من أن تكون ثغرات للنفوذ منها إلى سنّ قوانين مخالفة لمصالح الشعب العراقي وثوابته الدينية والأخلاقية والاجتماعية.

ثقافة دستورية

(الحلقة الأولى)

بسم الله الرحمن الرحيم

قسّمت لجنة صياغة الدستور فصوله على لجان: فواحدة للمبادئ الأساسية، وأخرى للحريات والحقوق العامة، وثالثة لمؤسسات الحكومة المركزية، ورابعة لمؤسسات حكومات المحافظات، وخامسة لاختصاصات كل منها، وسادسة للضمانات الدستورية، وسابعة للأحكام الختامية. وتقوم هذه اللجان بإعداد مسودة هذه الفصول وتبني الآراء المتوافقة. أما المختلفة فترفع إلى لجنة صياغة الدستور للبت فيها حيث تذكر فيها الخيارات المعروضة.

وقد عرضت على سماحة الشيخ (رحمته) مسودات هذه الفصول، وكتب عليها عدة هوامش وتعليقات نذكر بعضها للاستفادة.

١- (السيادة للشعب وهو مصدر السلطات ويمارسها ويصونها بواسطة أنظمتها الدستورية). ليس الشعب مصدراً لكل السلطات، فالسلطة التشريعية بمعنى مرجعية القوانين ليست له وإنما للإسلام. فلو أجمع البرلمان 258 - من باب فرض المثال - على إباحة زواج المثليين أو تشريع العلاقات الجنسية خارج العلاقة الزوجية، أو تسوية الولد والبنت بالميراث، أو إلغاء عقوبة الإعدام للقصاص من القتل والمفسدين، فلا قيمة لهذا الإجماع.

٢- (الإسلام دين الدولة الرسمي ومصدر أساسي للتشريع، ولا يجوز سن قانون يتعارض مع ثوابته المجمع عليها، ولا مع مبادئ

الديمقراطية والحقوق الواردة في الباب الثاني من هذا الدستور، ويحترم هذا الدستور الهوية الإسلامية لأغلبية الشعب العراقي، ويضمن كامل الحقوق الدينية لجميع الأفراد في حرية العقيدة والممارسة الدستورية).
والتعليق هنا من جهتين:

أ- يجب رفع قيد (ثوابته المجمع عليها) لأن وجود هذا القيد يفتح مجالاً لسن قوانين مخالفة للشريعة من خلال تطويع الاختلافات الاجتهادية، ولو لم يرفع فلا ينبغي أن يكون مخالفاً بالإطار العام للشريعة؛ لأن هذا الاختلافات مهما كثرت تبقى صورة واضحة المعالم للمجتمع المسلم لا يمكن تشويهها لأن كل فقيه قد تكون نسبة الخطأ عنده (٢٠٪)، فالمتلاعب بالأحكام يستطيع أن يأخذ من كل فقيه هذه الـ (٢٠٪) الشاذة فيجمع نظاماً لا يمت إلى الإسلام بصلة، فلا بد من تعديل القيد إلى (المشهوره لدى الفقهاء) لكيلا تكون الآراء الشاذة منفذاً للتلاعب بالأحكام.

ب - إن إدخال جملة (ولا مع مبادئ الديمقراطية) في هذه الفقرة بالذات تثير شكوكاً ومخاوف من أن يكون المراد من ذكرها جعل هذه المبادئ حاکمة على التشريعات الإسلامية، بمعنى أن القانون المطابق للشريعة يمكن أن يلغى لأنه مخالف للديمقراطية من وجهة نظرهم.

259

وبتعبير آخر: أنه يعطي الفرصة لسنّ قوانين مخالفة للشريعة بالاستناد إلى هذا القيد باعتبارها من حرية الأفراد. فمثلاً لا نستطيع أن نمنع العري وممارسة الفاحشة علناً رغم أنها مخالفة للإسلام باعتبار أن المنع منها مخالف لمبادئ الديمقراطية.

فلا بد أن تكون فقرة استناد التشريعات إلى الإسلام والمنع من

سنّ أي قانون مخالف للثوابت المشهورة بين فقهاء المسلمين مطلقة وليست محكمة لأي فقرة أخرى.

٣- في باب الحقوق والواجبات والحريات العامة والخاصة وردت المادة (٥) ونصها: (يتمتع أولاد المرأة العراقية الجنسية العراقية وفقاً للقانون) وهي مرفوضة بإطلاقها ومخالفة لقوله تعالى: [ادْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ] [الأحزاب: ٥]، فالذرية تنتسب - في سائر ألقابها وأسمائها - إلى الأب، وورد في الفقرة (٧) ما نصه: (تمنح غير العراقية المتزوجة من العراقي الجنسية العراقية بعد مرور خمس سنوات من زواجها) وهو مما لا داعي له فإن العراقي له هوية خاصة من الانتماء الوطني والأعراف والتقاليد والأخلاق وهي لا تتحقق بمجرد السكن خمس سنين في العراق، ولسنا نحن كدول الغرب حتى نستنسخ قوانينهم في التجنس فإنهم لا يمتلكون مثل تركيبتنا الاجتماعية وتماسكنا وعلاقاتنا الاجتماعية.

ويمكن التعويض عن الفقرتين (٥) و (٧) بمادة جامعة نعرضها كأطروحة (تمنح الجنسية العراقية لمن ولد في العراق وعاش فيه حتى سن الرشد وكان أحد والديه عراقياً والآخر قد سكن العراق خمس سنوات على الأقل قبل الزواج).

وورد في المادة (٤) من نفس الباب: (يحق للعراقي أن يحمل أكثر من جنسية) فلا بد أن تقتصر على العراقي الذي يعيش الانتماء للوطن، فنسمح له بحمل جنسية أخرى، ولا تشمل الذي يحمل جنسية أخرى ويعيش الولاء لها ثم يمنح الجنسية العراقية إما ابتداءً وفقاً لبعض المواد في الدستور أو إعادة بعد سحبها منه لسبب أو لآخر.

٤- وورد في المادة العاشرة من نفس الباب، الفقرة (ب) ما نصّه:
(الملكية الخاصة مصونة فلا يمنع أحد من التصرف في ملكه إلا في حدود القانون، ولا ينتزع عن أحد ملكه إلا لأغراض المنفعة العامة) وهذا مبرر غير كافٍ، فإن وجود منفعة عامة لا تبرر انتزاع الملك الشخصي إلا بإذنه. نعم، لو توقف دفع ضرر عام على ذلك جاز فلا بد من تغيير الفقرة إلى (إلا لأغراض دفع الضرر العام) مع اشتراط التعويض العادل طبعاً كما نصّت الفقرة.

محمد اليعقوبي

١٥ ج ٢ ١٤٢٦ الموافق ٢٢/٧/٢٠٠٥

ثقافة دستورية

(الحلقة الثانية)

بسم الله الرحمن الرحيم

سماحة المرجع الديني آية الله الشيخ محمد اليعقوبي (دام ظله

الشريف)

طالما عودتنا المرجعية الشريفة على أن تكون الكهف الحصين الذي تأوي إليه الأمة في ملماتها، واليوم إذ يمر عراقنا الجريح الحبيب بمنعطف تاريخي يؤسس لحياة الأجيال القادمة نرجو من سماحتكم التفضل علينا ببيان رأي المرجعية الرسالية الشريفة حول بعض النقاط التي كثر الكلام والحديث عنها في المحافل السياسية والإعلامية، فنرجو أن تضعوا النقاط على الحروف حول المواضيع التالية:

السؤال الأول: طُرحت مسألة الفيدرالية فما هو رأيكم

الشريف فيها؟

بسمه تعالى: أرى من مصلحة الشعب العراقي الآن أن يسير وفق

نظام الإدارة اللامركزية للمحافظات مع تحديد السلطات الحصرية

والمشاركة للحكومة المركزية والحكومات المحلية في المحافظات، أما

الفدرالية فُتُبَّتْ كحق لمحافظة أو أكثر متى شاءت ووجدت في نفسها

القدرة على تشكيل إقليم وإدارته؛ لأن الفدرالية يمكن أن تكون حلاً لبعض

المشاكل التي يمكن أن تحصل في الحكومة المركزية وهي غير حاصلة

الآن، كما أن الشعب العراقي في محافظات الوسط والجنوب عليه أن يستغل هذه المدة لتأهيل نفسه على مستوى إدارة الأقاليم، وقد أخذ بهذه الأفكار في الصياغة المعتمدة من الدستور.

السؤال الثاني: (الإسلام هو مصدر أساسي من مصادر

التشريع) هل هذه العبارة كافية ليصوّت عليها الشعب بالقبول؟

بسمه تعالى: لما كان الدستور ينظّم الحياة المدنية للمجتمع ويوزّع

المسؤوليات ويحدد الحقوق والواجبات والسلطة والشعب فهو يقع ضمن مساحة المباحات والتشريعات الموكولة للأمة كي تقنّن لنفسها ما يصلحها، وهذا الإيكال أشارت إليه الآية الشريفة [وَأْمُرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ] فضمير (هم) يعني اختصاص الشورى بالأمر الراجعة إليهم، وضمن هذه المساحة يكون من المفيد الاطلاع على تجارب البشرية المتعددة والمتكاملة عبر التاريخ؛ لأن إدارة المجتمعات المدنية جهد إنساني وحضاري تشترك فيه جميع البشرية ولا يمكن الاستغناء عن تجارب الآخرين.

فالإسلام مصدر للتشريع في المساحة التي وضع الشارع المقدس

لها أحكاماً إلزامية، أما (منطقة الفراغ) التي تركها الشارع المقدس للأمة كي تقرّر ما يناسب حالها وظروفها فهي منطقة فراغ بمعنى خلوّ الشريعة فيها من الأحكام الإلزامية، ولا تعني ترك الشريعة لها من دون حكم غير إلزامي لأنه خلاف ما نعتقده من أنه (ما من واقعة إلا والله فيها حكم).

وهذه المساحة تشمل أيضاً منطقة العناوين الثانوية كالضرر والعسر

والحرج والإخلال بالنظام الاجتماعي العام، فإن هذه العناوين الثانوية التي تطرأ على الموضوع تسقط الأحكام الأولية الأصلية حتى لو كانت إلزامية،

فترتفع حرمة أكل الميتة عند الاضطرار ويسقط وجوب الوضوء عند العسر ووجوب الصوم عند الضرر.

ومثل هذه المناطق (منطقة الفراغ والعناوين الثانوية) هي التي يوضع الدستور والقوانين المنبثقة عنه لملئها وفي هذه المنطقة التي يغطيها الدستور لا مانع من أن يجتمع أعضاء منتخبون من قبل الشعب ليقرر الأصلح بالاستفادة من تجارب وتشريعات الأمم الأخرى، وانطلاقاً من ثوابتهم الأخلاقية والاجتماعية والثقافية والظروف المحيطة بهم، ولكن يشترط في هذه التشريعات أن لا تخالف الشريعة الإسلامية وهذا بالضبط ما أقره الدستور حيث أعلنت كبيرة النساء العلمانيات أننا أصبنا بخيبة أمل كبيرة من الدستور، وانتقد العلمانيون الولايات المتحدة بأنها عبرت المحيطات وقدّمت آلاف القتلى ومليارات الدولارات لتقييم حكماً إسلامياً في العراق فله الحمد أولاً وآخراً وظاهراً وباطناً.

السؤال الثالث: مسألة ازدواج الجنسية ورأي المرجعية فيها؟

بسمه تعالى: أن مسألة ازدواج الجنسية تُلحظ باتجاهين، فتارة ننظر إليها بلحاظ العراقي الذي يحصل على جنسية دولة أخرى بعد أن تنطبق عليه قوانين منح الجنسية لتلك الدولة، وتارة ننظر إليها بلحاظ الأجنبي الذي يراد منحه الجنسية العراقية.

أما الحالة الأولى فلا اعتراض عليها خصوصاً بالنسبة للإخوة الذين هجرهم صدام المدحور قسراً أو هجروا الوطن بعد أن ضاقت عليهم السبل وبقي الولاء للعراق أرضاً وشعباً يسري في عروقهم، أما الحالة الثانية فلا بد من وضع قيود شديدة لها ليست كتلك المعمول بها في الدول الغربية؛ لأن

الجنسية العراقية تعني خصائص دينية واجتماعية وثقافية وحضارية لا تحصل للشخص بإقامته في العراق خمس سنين أو بولادته في بلاد الغرب من أم عراقية وأب أجنبي، فلا تكون مثل هذه الضوابط كافية لمنحه الجنسية العراقية، على أن نسيج مجتمعنا العراقي من التماسك والتقارب مما يصعب معه إدخال عناصر غريبة عنه ولا يحتاج إليها، وبنفس الوقت لا نستطيع أن نحرم غير العراقي من ولد من أب غير عراقي وعاش وتزوج وأنجب في العراق حتى أصبح عراقياً على نحو الحقيقة من جميع الجهات. لذا وضعنا ضوابط لمنح الجنسية العراقية لمثل هؤلاء في الحلقة الأولى من (ثقافة دستورية) وتعليقاتنا على الدستور مما يجب أن يلحظه الإخوة المشرعون عند وضعهم لقوانين الجنسية بإذن الله تعالى.

السؤال الرابع: ما هو رأيكم فيما يُثار من الخوف على عروبة

العراق في الدستور الجديد؟

بسمه تعالى: إذا كان المقصود بالعروبة الأخلاق الفاضلة التي تأصلت لدى العرب كالغيرة والكرم والشجاعة والإباء والتي ذكر بها الإمام الحسين عليه السلام أهل الكوفة وقال لهم (إن كنتم لا تخافون الله ولا ترجون يوم المعاد فارجعوا إلى أحسابكم وأنسابكم إن كنتم عرباً كما تزعمون) هذه التي كانت موجودة منذ الجاهلية إلا أنها كانت ناقصة ومخلوطة بأخلاق رديئة أخرى فجاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليهدب أخلاقهم ويطهر نفوسهم وقلوبهم ويزيل عنهم إصر الجاهلية وأغلالها فقال صلى الله عليه وآله وسلم (إنما بُعثت لأتمم مكارم الأخلاق) ونظمها جدي اليعقوبي (رحمه الله) في قصيدته:

ومكارم الأخلاق كانت تشكي نقصاً فتمّ بأحمد النقصان

فهذه الأخلاق وهذه الأصالة لا خوف عليها لأنها من صميم الإسلام الذي نتمسك به، وقد توالى على العراق قرون من سلطة غير العرب كالعثمانيين والصفويين ولم تؤثر فيها بل بقي هو رائد العروبة لأنها متلازمة مع الإسلام واللغة العربية لغة القرآن والأحاديث الشريفة فالاعتناء بها جزء من الاعتناء بهما، حتى أن العصر الذي يسمونه (الفترة المظلمة) من عصور الأدب العربي كان هو من أكثر العصور ازدهاراً في مدرسة النجف الأشرف والحلّة الفيحاء وشهد مفاخر الشعر عبر التاريخ ولسنا بصدد بيان التفاصيل، فهذا الوجه الناصع الرائع للعروبة أصله ومعدنه وديمومته والحفاظ عليه في العراق ولا خشية عليه.

ولكن هؤلاء المرجفين لا يقصدونه لأنهم لا مبادئ لهم ولا أصالة ولا يهتمون به ولا يفكرون فيه، وإنما يقصدون بالعروبة الشعارات القومية التي ضحكوا بها على الشعوب العربية وساقوهم من خلال التهريج بها إلى المجازر والحروب العنيفة وبددوا ثرواتهم على النزوات والشهوات وقتلوا بها الإسلام وعلماءه وشبابه الرسالي الواعي، فهذا نحن بريئون منه ونعمل على إسقاطه ونبذه ولا نقبل بعودة عقارب الساعة إلى الوراء بعد أن نجّانا الله تبارك وتعالى منها بلطفه وبركة دماء الشهداء البررة.

السؤال الخامس: ما هو تقييمكم لمسودة الدستور المقدّمة

266

إلى الجمعية الوطنية؟

بسمه تعالى: أتمنّ الجهود التي بذلها الإخوة في لجنة كتابة الدستور وأعلم أنهم حاولوا الخروج بصيغة تتوافق عليها مكوّنات الشعب العراقي وشهدت العملية تجاذبات كثيرة تصرف البعض فيها انطلاقاً من

أنانيته ومصالحه الشخصية الضيقة، وأراد آخرون فرض مطالبهم بأي شكل.
وقد مارس ممثلو الائتلاف دور الأبوية والرعاية تلبية لتوجيهات
المرجعية الرشيدة حتى خرج الدستور بهذه الصيغة التي حظيت بموافقة
الأغلبية، وإن كنت أسعى لتعديل بعض الموارد ليكون أكثر قبولاً.
لكن الخطوة الأهم هي في الالتزام بمواد الدستور وحسن تطبيقها
فإن مجرد تسطيرها لا يكفي، فهذه الأنظمة الظالمة والطاغوتية كلها وضعت
دساتير إلا أنها لا تلتزم بشيء إلا بمقدار ما يوافق مصالحها، فلا بد من الحزم
والمصداقية والجدية في التطبيق وتهيئ الناس على الالتزام به بعد أن ألفوا
حياة الدكتاتورية والاستبداد.

محمد يعقوبي

النجف الأشرف

٢٧ رجب الأصب ١٤٢٦

٢٠٠٥/٩/٢

المرجعية تطالب بإصلاح بعض فقرات الدستور قبل أن نقول له (نعم)

إننا نعتقد أن نتائج أي استفتاء أو انتخاب لا تكون ملزمة من الناحية الشرعية إلا إذا أمضاها المجتهد الجامع للشرائط؛ لأنه -أي الفقيه- يمثل القانون الشرعي والأعلم به وبتطبيقاته والأقدر على تشخيص الأحكام للحالات المختلفة، وليس في هذه الفكرة مصادرة لرأي الأمة التي اختارت، وإنما هو تقنين وتكييف شرعي لاختيارها وإرادتها، كما أن القاضي العالم بالقانون الوضعي إذا حكم على حالة بحكم معين فإنه لا يمكن تجاوزه حتى وإن خرج أغلب الناس في تظاهرات للمطالبة بمخالفة ذلك الحكم، فإن مطلبهم هذا غير حق ومخالف للقانون، وعليه فإجراء حكم هذا القاضي لا يعني تغليب رأي الواحد على الأكثرية وإنما هو إطاعة الكل للقانون الذي استند إليه القاضي في إصدار الحكم.

فكذلك الولي الفقيه العارف بالأحكام الشرعية وموارد تطبيقها يعبر عن القانون الشرعي ويجب أن ترجع إرادة الأمة إلى هذا القانون ما دام مثبتاً كقانون، فإذا استطاع المعارضون أن يثبتوا بالدليل الصحيح خطأ مستند هذا الحكم فيكون حينئذٍ العدول إلى ما دل عليه الدليل.

ومحل الشاهد اليوم هو الدستور فإن له إمضائين:

الأول: شعبي إذا صوت أغلب الشعب عليه وهو إمضاء تواضعي اصطلاحى باعتبار أن الدستور يمثل وثيقة تنظم حياة الناس وتحفظ الحقوق والواجبات للحاكم والمحكوم، ومن حق الناس أن يصطلحوا على الوثيقة

التي تحظى بتأييد أكثرهم وحينئذٍ يكون العمل به ملزماً للشعب، وهذا لا دخل لنا -كفهاء- فيه لأنه من شؤون الناس كما لو كان الفقيه يعيش في دولة أوربية.

الثاني: شرعي وهذا يتحقق بإمضاء الفقيه الجامع للشرائط له وحينئذٍ يكتسب صفة الإلزام الشرعي ولا يكفي فيه موافقة الأغلبية: وبالنسبة لي فإني أرى وجوب تعديل أكثر من فقرة لإضفاء الإلزام الشرعي على الصياغة المنشورة في الصحف الرسمية للدستور:

منها: الشراكة الكاملة التي حصلت عليها أقلية لا تزيد نسبتها عن ٢٠٪ مع الأكثرية العربية التي تقرب من ٨٠٪ في كل شيء، كما يظهر من المادة الثالثة وغيرها وتعويق عمل الأكثرية وفرض رأيها عليها باشتراط عدم نقض ثلثي ثلاث محافظات في كثير من مواد الدستور، فالمفروض أن تتمدد كل فئة بحسب حجمها على الأرض، وكان أحد أسباب هذا التمدد الذي وصل حد الابتزاز إلقاح الفتنة بين السنة والشيعة وخلق الفجوة بينهما مما جعل كلاً منهما يتوجه إلى الطرف الثالث الذي يبتز كلاً منهما وكان عليهما أن يعيا هذه الحالة.

ومنها: عدم وضع مادة واضحة تضمن تدفق تصارييف من المياه

كافية لمتطلبات الحاجة البشرية والاقتصادية والبيئية.

ومنها: تعريفه العراقي في المادة الثامنة عشرة أنه من ولد من أب عراقي أو أم عراقية، ومنح الجنسية العراقية لمن ولد من أم عراقية على إطلاقه ليس صحيحاً، إذ يمكن أن تأتي لنا النساء العراقيات المتسكعات في شوارع الغرب بأولاد لا نعرف أصلهم وتطالب بمنحهم الجنسية العراقية

وهم لا يحملون شيئاً من خصائص الهوية العراقية، وليس بلدنا كبلاد الغرب بلا هوية ولا خصائص بل لنا أعرافنا وتقاليدنا وأنماط حياتنا وأخلاقنا التي تميّزنا، فلا بد من تقييد الفقرة بأن يولد -من كانت أمه عراقية دون أبيه- في العراق ويعيش في العراق حتى بلوغ سن الرشد وأن يكون أبوه مقيماً في العراق قبل زواجه من العراقية سنوات على الأقل ونحوها من القيود.

ومنها: إغفال ذكر (الأكراد الفيليين)^(١) ضمن الأقليات العراقية في المادة (١٢٢) رغم ذكر من هم أقلّ عدداً، إضافة إلى ما تعرّضت له هذه الشريحة من اضطهاد وظلم وتشريد وقتل، وسعة انتشارها في محافظات عديدة فعدم ذكرها يشعرنا بالقلق على مصيرها حيث يُراد تذويبها في المنطقة الكردية أي إخضاعها لسلطة أكراد شمال العراق، رغم أن انتماءهم الديني إلى مدرسة أهل البيت عليه السلام غالبٌ على قوميتهم الكردية مما يعني تذويب هويتهم وإلغاء شخصيتهم وهذا ما لا يمكن قبوله.

أمام هذه الأخطار لا أستطيع أن أضفي الشرعية على هذه الصيغة فلا بد من إجراء التعديلات التي لا تضرّ بأحد لكن إبقاءها على ما هي عليه يضرّ بالأغلبية الساحقة، وأودّ ممن يشاركني هذا القلق أن يضغط معي لإصلاح الحال ما دام في الوقت متّسع باعتبار أن التصويت عليه لم يحصل وإن إجراء التعديل الآن أسهل من محاولته بعد إقراره.

(١) شريحة كبيرة من المجتمع العراقي تنشر في عدة محافظات يغلب عليها الولاء لأهل البيت عليه السلام وقد سعى الأكراد لضمهم لهم ومن ثم التمدد على أراضيهم لضمها إلى كردستان فألغوا ذكرهم في الأقليات وجاملهم الائتلاف الشيعي من أجل مغنم زائلة وضاعت هذه الشريحة المظلومة بيد أهلها وخصومها والله المستعان.

لكنتي لكي لا أصادر جهود الذين كتبوا الدستور وتعبوا في صياغته ولكي لا أصادر إرادة الشعب في اختيار الوثيقة التي تنظم حياته، فإني أترك الباب مفتوحاً أمامه للاستفتاء بـ(نعم) على الدستور، ولا مانع من أن يستمر القادة السياسيون في حزب الفضيلة الإسلامي وغيره من الأحزاب الإسلامية والوطنية في تثقيف الناس في هذا الاتجاه باعتبارهم يعرفون السياسة بأنها (فنّ الممكن) ويقولون أن هذا هو الممكن، وعلى أي حال فإن قول (لا) للدستور غير وارد في حساباتنا.

محمد يعقوبي

١٩ شعبان ١٤٢٦ الموافق ٢٤/٩/٢٠٠٥

الشعب العراقي مدعو إلى^(١) صنع مستقبله في الانتخابات المقبلة ووضع النقاط على الحروف

بسم الله الرحمن الرحيم

الشعب العراقي مدعو إلى صنع مستقبله في الانتخابات المقبلة ووضع النقاط على الحروف، ولا تقل الانتخابات المقبلة أهمية عن سابقتها بل هي أهم منها لأننا قلنا أن من مناشئ أهمية تلك الانتخابات أنها ستفرز ثلة قادرة على وضع دستور ينظم حياة الشعب العراقي ويرسم مستقبله وقد تمت هذه العملية وخرج الدستور بالشكل الذي أمكن التوافق عليه بين مكونات الشعب العراقي، وقد قلنا انه لا يخلو من نواقص وثغرات وطالبنا بتعديلها وقد تم بفضل الله تعالى إصلاح جملة منها، لكن طبيعة الرغبات والطلبات المتصارعة والمتزاحمة تقتضي أن يتنازل كل طرف عن بعض مطالبه ويتقدم نحو الآخر الذي يفعل نفس الشيء إلى أن يلتقوا عند نقطة التوافق.

وقد يجد السياسيون أنفسهم في هذه المرحلة التأسيسية أنهم مضطرون إلى هذا النمط من السير في العملية السياسية نظراً للضغوطات الكبيرة التي تمارسها قوى داخلية وخارجية لحرمان اتباع أهل البيت من نيل حقوقهم وإعادة الوضع إلى سابقه، وتمارس الدول الإقليمية والكبرى

تصوير سياسي

(١) من حديث لسماحة آية الله الشيخ محمد اليعقوبي (دام ظلته) مع حشد من المؤمنين من مختلف المدن العراقية لحثهم على المشاركة في الانتخابات البرلمانية المقبلة بعد ما وجد إغراضاً من شرائح واسعة من المجتمع عن المشاركة بسبب سوء أداء الحكومة والهجمة الإعلامية المضللة.

وأذناهم في الداخل مختلف وسائل الترغيب والترهيب القوية والفاعلة للوصول إلى هذه النتيجة، لكن فضل الله تبارك وتعالى وألطف صاحب العصر عليه السلام والحكمة التي يجب أن تتصف بها مواقفنا هي التي تحفظ وترعى هذا الوجود المبارك والمستمر لمدرسة أهل البيت عليهم السلام.

لكن هذا الجهد كله كان هو البداية والمنطلق لمسيرة المستقبل الزاهر، والذي تحقق هو كتابة أصل الدستور وبقيت تفريعاته وقوانينه التي يمكن أن تبدل مضمونه كلياً وتفقد معناه وتسلب كل المكاسب التي تحققت فيه، فمثلاً حينما نكتب الحرف (ح) فإنك تقرأه حاءاً لكن يمكن أن تضع نقطة فوقه ليصبح خاءً أو تحته فيصبح جيماً ويتغير معناه تماماً لذا فإن مرحلة (وضع النقاط على الحروف) هي التي تقطف الثمرات وتحقق النتائج وتؤدي المعنى المطلوب.

ولمزيد من الفائدة أقول وان كان خارج الموضوع أنه يمكن فرض وجه مناسب لفهم ما ورد في ذيل قول أمير المؤمنين عليه السلام (جمعت علوم القرآن كلها في الفاتحة وجمعت علوم الفاتحة كلها في البسملة وجمعت علوم البسملة كلها في الباء وجمعت علوم الباء كلها في النقطة وأنا تلك النقطة) بأن يقال في بيانه أنه عليه السلام هو المظهر لعلوم القرآن الحقيقية ومن دونه عليه السلام تبقى المعاني ظاهرية مجملة أو مطلقة وعنده عليه السلام البيان التفصيلي وهو القادر على وضع النقاط في مكانها الحقيقي من الحروف ليوضح معانيها الحقيقية.

فالجمعية الوطنية المقبلة مسؤولة عن وضع النقاط على حروف هذا الدستور وتنظيم قوانينه التفصيلية، لأن أكثر من خمسين مادة ذيلت

بعبارة (وينظم ذلك بقانون)، مثلاً حينما اعترضنا على تعريف العراقي بأنه من ولد من أب عراقي أو أم عراقية وقلنا أن ترك عبارة (أم عراقية) على إطلاقها غير صحيح ويسبب مشاكل ذكرناها في بيان سابق فلا بد من إلحاقها بعبارة (وينظم ذلك بقانون) لوضع قيود لهذا التعريف يجنبنا تلك الإشكالات، وقد تحقق هذا التعديل ويمكننا حينئذ إقرار تلك القيود في قانون تكتبه الجمعية الوطنية المقبلة.

وأمام هذه المهمة الخطيرة والتحديات الواسعة التي تواجهها الأمة، فهي مسئولة عن صنع مستقبلها بيدها بالمشاركة الايجابية الفاعلة في الانتخابات إذا تخلت عن واجبها وتواكلت وتخاذلت فسيصنع غيرها هذا المستقبل وسوف لا يكون في صالحها بالتأكيد.

إنني أعلم بوجود استياء من أداء الحكومة وتقصيرها وأعلم أن توزيع المقاعد لم يكن مناسباً لثقل الكيانات في الساحة، وأعلم أن أسماءً في القوائم الانتخابية ليسوا مرضيين عند هذا الطرف أو ذاك وأنا اسلم بصحة كل هذه الإشكالات، لكن هذه كلها مطالب جزئية يجب تذويبها في المصلحة العامة لأنك حينما تذهب إلى صناديق الاقتراع فانك لا تنتخب شخصاً بعينه ولا حتى القائمة في محافظتك وان كنت تعطيها صوتك وإنما

274 تنتخب كياناً وخطأً واتجاهاً سوف يجمع كل هؤلاء المرشحين، ولا شك أنه يضم الكثيرين ممن يمثلون وجهة نظرك ويدافعون عن حقوقك وتأمينهم على مستقبلك فحينما تعطي صوتك في السماوة لقائمة ليس لحزبك فيها مقعد فإن هذا لا يضر؛ لأن الآخر يعطي صوته لك في البصرة أو الناصرية التي لك فيها أكثر من مقعد وبالتالي سوف يجتمع كل هؤلاء تحت مظلة

الجمعية الوطنية.

وأعتقد أنهم جميعاً متوافقون على المبادئ الأساسية كوحدة العراق وسيادته الكاملة على أراضيه، وطرد المحتل وبناء مستقبل زاهر للشعب واحترام حقوق الإنسان والمساواة أمام القانون والتوزيع العادل للثروة، وقطع يد الإرهاب والاقتصاص من القتل والمجرمين ومراعاة ثقافة الشعب ودينه وأعرافه وغيرها، ومادامت هذه المبادئ متفقاً عليها لدى الائتلاف فما الضير في أن يكون زيد أو عمرو أعضائه.

هذه الأخلاق وان كانت ستحرمننا من مصالح معينة ويعتبرها السياسيون اللاهثون وراء المصالح الشخصية والفئوية (مثالية) لا واقع لها، لكنها هي سياسة أهل البيت عليهم السلام التي ربوا شيعتهم عليها، ونحن مدعوون إلى الالتزام بها أن كان ذلك صعباً على النفس لكن اعتبروها خطوة في طريق (الجهاد الأكبر) وسوف لا يفوتكم الكثير والعاقبة للمتقين.

لقد كانت مشاركة العراقيين في الاستفتاء على الدستور^(١) قوية وفعالة فاقت الحسابات التي توقعت تراجع المشاركة بسبب الاستياء من أداء الحكومة وضغط الإرهاب والضجيج الإعلامي المعادي، لكن نسبة

(١) جرى الاستفتاء على الدستور في يوم السبت ١١ رمضان ١٤٢٦ المصادف

٢٠٠٥/١٠/١٥ حيث هب أكثر من عشرة ملايين من أصل حوالي (١٥،٥) مليون عراقي ممن يحق لهم الانتخاب بمناظر مثيرة وبدلوا جهوداً كبيرة للوصول إلى مراكز الاستفتاء لوجود حظر على حركة السيارات ورغم معارضة القوى الإرهابية والمعادية لتحرر الشعب والضجيج الإعلامي المضلل الذي قامت به الفضائيات.

المشاركة بلغت (٦٣٪) أي أكثر من نسبة المشاركة في الانتخابات السابقة وأكثر بكثير من حجم المشاركة من حجم الانتخابات^(١) في دول مستقرة كمصر التي بلغت (٢٣٪) في انتخابات الرئاسة و(٥٢٪) في الولايات المتحدة مما يعني أن الشعب العراقي واع لدوره وأهمية صوته وتأثيره في تغيير التوازنات في العملية السياسية.

ونأمل منهم أن يكونوا بنفس الاندفاع والهمة والحماس للمشاركة في الانتخابات المقبلة واختيار الأفضل من حيث الكفاءة والنزاهة والإخلاص، وعلى القادة السياسيين أن يقدروا لهذا الشعب وقفاته الشجاعة والمباركة ويعملوا بكل تفان وإخلاص لإسعاده ورفع الظلم عنه وإيصال حقوقه إليه، وعلى المثقفين والمفكرين والخطباء والمبلغين مواصلة الجهد لرفع مستوى الوعي لدى الأمة حتى تتمكن من ممارسة حقها بدقة وتختار الأصلح، وأن يفهم الناس أن هذا حق لهم وينبغي أن يكونوا حريصين به كسائر حقوقهم ولا يحتاج أن نوجه شرعاً لكي يندفعوا للمشاركة.

محمد اليعقوبي

٣ شوال ١٤٢٦ ٢٠٠٥/١١/٦

(١) المقصود بها عملية انتخابات رئيس الجمهورية في هذا العام أما الانتخابات التشريعية في مصر والتي بدأت مرحلتها الأولى يوم الأربعاء ٦ شوال ١٤٢٦ المصادف ٢٠٠٥/١١/٩ فلم تزد نسبة المشاركة عن ٢٤٪ رغم التحشيد الإعلامي والتعبئة الجماهيرية للأحزاب المشاركة والحكومة.

الموقف من الانتخابات^(١)

س / من المعلوم أنكم دعمتم الانتخابات السابقة وأوجبتم المشاركة فيها وكانت فتواكم أقوى ما صدر من المرجعيات الدينية حين قلتُم أن هذا الوجود أهم من وجوب الصلاة والصوم ، فهل مازال الوجود على حاله بالنسبة للانتخابات المقبلة؟

بسمه تعالى: إن ذلك الموقف لم يكن دعائياً ولا إعلامياً وإنما كان مبنياً على أسس شرعية في ضوء نظريات (الفقه الاجتماعي) الذي بينا أسسه ومعالمه في كتيب (الأسس العامة للفقه الاجتماعي) وقد شرحناها في عدة بيانات من سلسلة (خطاب المرحلة) كاليانات (٤٢) و(٥٥) وغيرها، ومما قلناه أن الاستفادة من ذوق الشريعة اهتمامها بالواجبات الاجتماعية أكثر من الفردية فمثلاً ورد عن الأئمة المعصومين عليهم السلام (إصلاح ذات البين أفضل من عامة الصلاة والصيام) لما فيه من حفظ وحدة الأمة وعزتها وقوتها ومنعها من التفكك والتشردم وورد (فضل العالم على العابد كفضل الشمس على سائر النجوم لأن العلم يبني المجتمع والحضارة ويقوم حياة البشرية أما العبادة فذات مردود فردي غالباً وإن كان لها أثر اجتماعي إذا كانت مقبولة. وورد من الفضائل والآثار العظيمة لفريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر التي هي فريضة اجتماعية تجب على مجموع الأمة ما يذهل ويحفز كل إنسان لأدائها بالشكل الذي يتيسر له.

(١) يأتي هذا البيان ضمن نفس سياق البيان السابق وفي فترته الزمنية.

فالمشاركة بالانتخابات باعتبارها الوسيلة المتيسرة الآن لإيصال المؤمنين الصالحين الكفوئين النزيهين إلى موقع السلطة ومفاصل الدولة من الوظائف الاجتماعية التي عرفت أهميتها وبوصول هذه الثلثة تحفظ الصلاة والصيام وإذا وصل غيرهم فلا تبقى صلاة ولا صيام كما عشنا في زمان صدام المجرم وسائر الطواغيت حين عطلت المساجد وقتل المؤمنون وشردوا.

والشاهد الآخر على هذه الأهمية قوله تعالى [يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ..] (المائدة: ٦٧) فجعل الله تبارك وتعالى تعيين القيادة وتنصيب ولاة أمر المسلمين في كفة والرسالة كلها بكفة أخرى، وإن لم تنجح الأمة في اختيار قادتها الحقيقيين وإيصالهم إلى المواقع التي يستحقونها فإنها ستضيع الشريعة كما حصل خلال القرون المتمادية، ولم يبق على دين الحق إلا النزر اليسير من هذه البشرية الضالة المتعبة.

والخلاصة إن لهذه الأهمية أكثر من وجه:

أنها وظيفة اجتماعية وهي أهم من الأعمال الفردية.

أنها أعظم وسيلة لتطبيق فريضة الأمر بالمعروف والنهي عن

278 المنكر وأعظم آلياتها فالنصح والإرشاد والموعظة قد تهدي واحداً أو مئة

لكن وصول الرجل الصالح إلى موقع القيادة يغيّر حال الملايين فوجوب

المشاركة من وجوب هذه الفريضة.

أنها الوسيلة المتيسرة لتعيين القيادات الصالحة للأمة التي علمت

الشريفة أنها تعادل الرسالة كلها.

بوصول الثلثة الصالحة تحفظ الصلاة والصيام وسائر الشعائر المقدسة وأحكام الدين بالمقدار المتيسر وبوصول غيرهم تهدم هذه المعالم وحفظها واجب.

نعم، قد يحصل خطأ في التطبيق بمعنى عدم كفاءة بعض العناصر المختارة أو تقصيرها أو سوء تصرفها أو عدم الدقة في اختيارها لكن هذا خطأ في التطبيق ولا يجوز أن ينعكس على أصل الوجوب.

والعراق اليوم أصبح ساحة لمواجهة عالمية تتصارع فيها معسكرات متعددة:

الأول: أمريكا التي تريد أن تتحكم بمصير العالم وتمنع من قيام قوة عالمية كبرى تنافسها وتهدد مصالحها وتحالف معها من يريد أن يركب قطار المصالح قبل أن تفوته.

الثاني: الدول التي تخشى التفرعن الأمريكي وتخاف من السقوط في قبضتها والتحكم فيها من خلال السيطرة على مصادر النفط والثروات الأخرى والمواقع الجغرافية الاستراتيجية ومن هذه الدول فرنسا وألمانيا وروسيا.

الثالث: المتحجرون التكفيريون الطائفيون الذين امتلأت قلوبهم

غيباً وحنقاً من ظهور صوت الحق المعبر عن مدرسة أهل البيت عليهم السلام.

الرابع: الدول الإقليمية التي تخشى من نجاح التجربة العراقية وإطلاق حرية الأمة وإرادتها بينما يريدون هم أن يواصلوا مسيرة الاستبداد والظلم والاستئثار.

الخامس: الصداميون المجرمون الذين يحلمون من خلال إرباك

الوضع في العراق وخلق الأزمات زرع اليأس والإحباط في نفوس العراقيين بالعودة إلى مواقع السلطة التي وظفوها للجريمة والأطماع غير المشروعة والأعمال الصببانية ونهب ثروات الشعب.

السادس: مرضى النفوس والأنانيون والنهمون في جمع المال ولو على حساب البائسين.

هذه القوى كلها تتصارع في العراق والضحية الأولى هو الشعب العراقي نفسه، فعليه أن يتوكل على الله تعالى ويقف وقفة الشجاع الوثائق بنفسه القادر على دحر كل هؤلاء وإعادة الأمور إلى نصابها من خلال وضع الشخص المناسب في المكان المناسب وقطع الطريق على كل الطامعين والمجرمين والأعداء.

وقد أشرنا إلى آليات العمل عبر سلسلة طويلة من خطاب المرحلة ومن ضمنها وجوب التصدي للعملية السياسية على من يجد في نفسه الكفاءة والنزاهة والقدرة على خدمة بلده وشعبه، وأن يعرف نفسه للأمة كي تختاره ويؤدي واجبه ومنها وجوب المشاركة في الانتخابات لإيصال مثل هؤلاء إلى مواقع السلطة والحكومة حتى تتحرر الأمة من ظلم هذه المعسكرات الظالمة.

مضافاً إلى ما ذكرنا في بيان سابق أن المرحلة الآتية هي مرحلة

وضع النقاط على حروف الدستور، وهي مهمة خطيرة يمكن أن تفرغ الدستور من كل مضامينه الايجابية التي حققها ممثلو الشعب في لجنة كتابة الدستور. كما أن وضع النقطة أعلى الحرف أو أسفله أو حذفها منه تغيير معناه جذرياً.

وبصراحة فإنني أريد من كل شخص أن يحسّ أن الإدلاء بالصوت في صناديق الاقتراع هو حق له يعزّز انتماءه للوطن ويفعّل دوره في بناء مستقبل الأمة فيندفع بإصرار وحرص بل بفرح وسرور للتمتع به ولا نريد أن يشعر أنه واجب مفروض عليه لا بد من أدائه رغماً عليه وفرق كبير في المشاعر بين ممارسة الحق وأداء الواجب.

س ٢: هل أوجبت التصويت لقائمة معينة في الانتخابات المقبلة؟

ج: بسمه تعالى: قلت قبل قليل أن المشاركة في الانتخابات حق قبل أن تفرضه استحقاقات المرحلة وتوجيهه، وما دام حقاً فلكل إنسان الحرية في طريقة الاستفادة منه وممارسته ولا نفرض عليه توجّهاً معيّناً، ومن جهة أخرى فإننا نطمح أن يرتقي الوعي السياسي والقدرة على الاختيار لدى الأمة إلى المستوى الذي يصبح فيه مؤهلاً لاختيار الأكفاء الصالحين القادرين على إعادة الحق إلى أهله، ومن جهة ثالثة فإننا نريد من الأمة أن تتحمل مسؤوليتها في اختيار قادتها من دون توسط المرجعية الدينية ليكون هؤلاء القادة مسؤولين أمامها مباشرة وحريصين على تحقيق مطلبها والفوز برضاها، أما تصدي المرجعية لتحديد الأسماء فإنه يجعل المرجعية بين المطرقة والسندان فمن جهة لا ترضى على الكثير من أداء المتصدين للحكومة ولا تستطيع الدفاع عنهم أمام استياء الناس وإلحاحهم في قضاء مطالبهم، ومن جهة لا نستطيع رفع اليد عن دعم المتصدين لأهمية المرحلة التي ذكرتها فيقع العبء والخرج على المرجعية، فالصحيح المسؤولية المباشرة للمتصدين أمام الشعب ويكون للمرجعية دور المراقبة والتوجيه والنصح والدعم والتأييد لكل ما هو حق ومفيد.

ولكن لأن التجربة جديدة على الشعب وهو لم يستعد لها ولم تكف المدة لاستيعاب هذا التطور، ولأن المرجعية هي أنزه جهة وأجمعها لخصال الخير والرحمة والحرص على الأمة والترفع عن الدنيا والمصالح الشخصية والفتوية، ولما تتسم به من الحكمة والرشد والوعي، فإن الأمة تتوجه إليها وتطلب منها المساعدة.

وفي ضوء هذا نقول إننا يجب أن ننتخب كتلة صالحة قوية لا تقل المقاعد التي تحصل عليها بإذن الله تعالى عن (٩٢) مقعداً أي (الثلث زائد شيء)^(١) لكي يكون صوتها مسموعاً ولا يمكن تجاهلها أو إقصاؤها وتهميشها، أما لو كانت المقاعد أقل من الثلث فيمكن للآخرين أن يتحالفوا ويحققوا نسبة الثلثين الكافية لتشكيل الحكومة ويعزلوا الثلثة الصالحة.

ولا أريد بهذا الكلام أن أحرم الآخرين من الإدلاء بأصواتهم لرجال صالحين رشّحوا أنفسهم بقوائم متنوعة - وإن كان هذا يشتم الأصوات ويوزعها على كسور لا تكفي للحصول على مقعد فتهمل ويأهمال هذه الكسور تضيع فرصة للحصول على مقاعد عديدة فيما لو كانت منضمة إلى أصوات الكتلة القوية الكبيرة - لكنني أدعو هؤلاء الرجال الصالحين أن ينضموا إلى الكتلة القوية بعد الانتخابات لتقوى شوكتهم وتصبح لهم اليد العليا في القرار السياسي ولا يتفرقوا وتذهب ريحهم.

282

ونشير هنا إلى ضرورة اهتمام الكيانات السياسية بنشر المراقبين في مراكز الاقتراع لأنني علمت أن خطأ رهيباً محكمة وضعت لشراء

(١) ستأتي الإشارة إلى نتائج الانتخابات في هامش (صفحة ١٩١).

الأصوات وتغييرها أو تحريفها أو منعها من الاختيار الحر وغيرها من الانتهاكات.

[وَقُلْ اَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ] (التوبة: ١٠٥)

حوارات سياسية

عن مبررات وجوب المشاركة في الانتخابات والمشروع الإسلامي في العراق

أذن سماحة الشيخ لقناة (العالم) الفضائية الإيرانية بإجراء حوار معه في برنامج (العراق اليوم)^(١) الذي يُبثُّ على الهواء مباشرة، وتناول عدة قضايا سياسية ووجه من خلالها رسائل مهمة إلى الشعب والحكومة والقوى المتدخلة في الشأن العراقي.

وكان السؤال الأول: عن المعايير التي انطلق منها سماحته في دعم العملية السياسية.

فأجاب سماحته: بوجود عدة منطلقات بينها تفصيلا في عدة خطابات من سلسلة (خطاب المرحلة) وملخصها:

١- أن وجود قيادة للأمة ضرورة عقلائية يقتضيها النظام الاجتماعي الإنساني وكان رسول الله ﷺ إذا خرج إلى غزوة فإنه يخلف على المدينة أحد أصحابه وقال إذا خرجتم ثلاثة في سفر فأمرؤا أحدكم ولا شك أن القيادة لا بد أن تكون صالحة ولها شروط معينة فالمشاركة في العملية السياسية الوسيلة المتيسرة لإيصال هذه القيادة الصالحة إلى قمة المسؤولية.

284

(١) في حلقة يوم الأربعاء ٤ ذي القعدة ١٤٢٦هـ المصادف ٧ / ١٢ / ٢٠٠٥ ويوجد قرص

٢- إننا مبتلون بالاحتلال وإنجاح العملية السياسية وتشكيل حكومة قوية مقدمة لطرد الاحتلال وسلب الذرائع لوجوده، فوجوب المشاركة في العملية السياسية مترشح من وجوب نتيجتها وهي طرد الاحتلال.

٣- أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فريضة واجبة ومن أعظم المسؤوليات الشرعية وهي ذات آليات متعددة تختلف من حيث سعة التأثير وقوته ولا شك أن أوسع هذه الآليات وأعظمها تأثيراً إصلاح النظام الحاكم أي قمة الهرم وبالتالي إصلاح حال القاعدة كلها ورفع المظالم عن الناس واستنقاذ حقوقهم وتوفير السعادة والازدهار لهم.

٤- إننا مسؤولون عن إقناع الناس بالإسلام كمنهج شامل للحياة وإن ذلك إنما يتحقق من خلال الوصول إلى مفاصل الحكومة والنجاح في العمل وحسن الأداء وحينئذ ستزداد ثقة الناس وإيمانهم بالإسلام.

السؤال الثاني: أن الإدارة الأمريكية فوجئت بعد انهيار نظام صدام بإسلامية الشارع العراقي.. كيف استطاع الشعب العراقي أن يحيا وإن يحافظ على مشروعه الإسلامي في مواجهة المشروع التخريبي والمعادي؟

سماحة الشيخ: وهذا لم يأت طبعاً وليد لحظته بل جاء نتيجة تراكم جهود وتضحيات من علماء ومراجع وتوجت بدماء المراجع العظام والفضلاء وأساتذة الحوزة ومئات الآلاف من الشباب الرساليين وقد أعطوا بدمائهم روحاً جديدة للأمة وإنما تفاجأ الأمريكيون لنقص حساباتهم وعدم

وضوح في رؤيتهم وإلا فالمفروض أن يروا بأم أعينهم كيف حاول صدام ببطشه وقسوته أن يمنع الحركة الإسلامية المتصاعدة فلم يستطع واضطر إلى مسيرتها، وخذ كنموذج الشعائر الحسينية التي كان يحييها الملايين وصلاة الجمعة المباركة التي أقامها السيد الشهيد الصدر الثاني قده وشارك فيها مئات الآلاف في العراق تحت مراقبة جلاوزة النظام وبعد استشهاده واصلت الحركة الإسلامية نشاطها بالآليات المتيسرة.

وكان السؤال الثالث: عن تقييم مؤتمر القاهرة للوفاق الوطني

العراقي.

وقد أجاب: بما نشر ملخصاً في صحيفة الصادقين ومما جاء فيه أن المقاومة المسلحة لا تكون مجدية في طرد الاحتلال إلا إذا كانت خياراً وطنياً يتفق عليه رأي أكثرية الأمة، فإن العراقيين لم يفلحوا في إنهاء الاحتلال الانكليزي في ثورة العشرين وتأسيس حكم وطني إلا حينما شارك وسط وجنوب وشمال العراق في المواجهات، ولا يتحقق هذا الإجماع إلا بعد فشل الوسائل السلمية والإصرار على نجاح العملية السياسية، وهذا ما نبه إليه المرجع الشيعي الذي فجر ثورة العشرين وأعني به الشيخ محمد تقي الشيرازي (رضوان الله تعالى عليه) بعد عدة سنوات من دخول الاحتلال، أما أن يبدأ أدعياء المقاومة بقتل إخوانهم من العراقيين الذين يعانون من وطأة الاحتلال لكنهم يتربصون ويراقبون التدرج في الوسائل فهذا إرهاب وعمل بالاتجاه الخاطئ وخلط الأوراق بين العدو والصديق.

دعم قوات الاحتلال للعمليات الإرهابية □

السؤال الرابع: يوجد من يتهم قوات الاحتلال بالعمليات الإرهابية التي تستهدف المدنيين في الأسواق والحسينيات وعناصر الجيش والشرطة وموظفي الدولة والكفاءات العلمية لزراعة الفتنة والفرقة كي يتمكن من السيطرة على العراقيين، هل انتم مع من يحمل الاحتلال مسؤولية ما يجري وكيف يتمكن العراقيون من مواجهة هذا التحدي؟

سماحة الشيخ: إن هذا الاتهام إذا كان عند البعض مجرد حدس وتخمين وحسابات مصالح تجنيها قوات الاحتلال ومنها:

١- الاستمرار بالتواجد على الأرض العراقية بحجة حفظ الأمن وعدم قدرة الأجهزة العراقية على ضبطه.

٢- التخلص من العناصر غير المرغوبة والتي لا تتسجم مع المشروع الأمريكي وإلقاء المسؤولية على الإرهابيين.

٣- لأخذ المزيد من الوقت لترتيب الأوراق في المنطقة ورسم خارطة طريق التعامل مع دول المنطقة.

٤- زرع الفتنة وتمزيق المجتمع لتسهيل السيطرة عليه وجعل الجميع محتاجاً إلى قوات الاحتلال.

أقول: إذا كان هذا عند البعض تخمينات وحسابات سياسية فقد كشفت الأحداث عن كونه حقيقة من خلال شاهدين على الأقل:

الأول: الجنديان البريطانيان اللذين أمسكت بهما الشرطة العراقية

في البصرة وهما يحملان عدة التفجيرات والقتل^(١).

والثاني: ما عرضته الفضائيات من قيام عناصر الشركات الأمنية من

إطلاق النار العشوائي وبلا مبرر على السيارات المدنية.

السؤال الخامس: كيف يمكن الخروج من هذه الحالة؟

سماحة الشيخ: الخروج منها يكون بعدة أمور:

١- وعي الشعب العراقي لوجود مثل هذه الحالة حتى يميز بين

(١) اعتقلت قوات الشرطة في البصرة اثنين من البريطانيين كانا متزيين بالزي العربي ووضعاً شعراً اصطناعياً وخرجا مع الناس المحتفلة في جامع الخطوة بمناسبة ذكرى النصف من شعبان ١٤٢٦ يوم الأحد ١٣ شعبان ١٤٢٦ المصادف ٢٠٠٥/٩/١٨ وعثرت عندهما على متفجرات وصواعق وأسلاك تفجير وأسلحة أزيد من السلاح الشخصي وأطلقا النار على الشرطة، وحاصرت الدبابات البريطانية مقر اعتقالهما في سجن محكمة الجنايات الكبرى، وطوقتها الشرطة والحرس العراقيان وفي المساء أعلن عن إفراج القوات البريطانية عنهما وحصلت مواجهات مع الناس فقتل خمسة وجرح أكثر من أربعين عراقياً خلال مجموع المواجهات وأحرقت دبابتان ولدى مدهامة البريطانيين لمقر مديرية الجرائم الكبرى عبثوا بالسجلات التي تضم معلومات أمنية وحاولوا إطلاق سراح عشرات الإرهابيين المعتقلين.

والغريب هو موقف الحكومة المركزية المتخاذلة حيث أمرت وزارة الداخلية

بإطلاق سراحهما باعتبار أن السفير البريطاني اتصل بها مخبراً أن هذين كانا في مهمة

استطلاعية، وبعد ثلاثة أيام كان رئيس الوزراء العراقي الدكتور إبراهيم الجعفري في

لندن وأبدى أسفه للحادث وقال: إنه يمكن تجاوزه.

أعدائه وأصدقائه.

٢- أن يلتفت أذعياء المقاومة إلى هذه الحالة حيث أصبحوا غطاءً ووسيلة لتنفيذ هذه الجرائم ولا اعتقد أن عاقلاً يقبل بقتل مئة عراقي مقابل جندي أمريكي واحد، وان المقاومة لها آلياتها المعروفة وقد مارستها شعوب العالم وليس منها هذه العمليات الإجرامية فالمفروض بأذعياء المقاومة اتخاذ مواقف حكيمة تعري المجرمين وتكشف زيفهم.

٣- وحدة الشعب وتكاتفه وعدم خلق الثغرات بين أبنائه والتي تباعد هؤلاء المجرمين على تنفيذ أفعالهم الشنيعة.

٤- إنجاح العملية السياسية وتطهير أجهزة الدولة من المفسدين وبالتالي تشكيل حكومة قوية قادرة على بسط الأمن والنظام وسلطة القانون وإنهاء الاحتلال حتى تتخلص من كل تبعاته وآثاره السيئة وهذه واحدة منها وليست هي سواها.

السؤال السادس: هناك تصريحات واضحة منسوبة إلى المدعو أبي مصعب الزرقاوي إذا كانت هذه الشخصية موجودة باستهداف فئة معينة من أبناء الشعب العراقي كيف تنظر إلى هذه النقطة وخطورة هذا الموضوع؟

سماحة الشيخ: ليس مهماً أن نحقق في أن أبا مصعب الزرقاوي موجود أم لا لأنه أن لم يوجد شخص بهذا الاسم فإنه موجود كتيار وكخط فكري، ونحن وان حملنا الاحتلال بعض المسؤولية عن العمليات الإرهابية إلا أن هذا لا يفسر قيام الانتحاريين بتفجير أنفسهم في الأسواق والحسينيات

وتجمعات الناس الأبرياء، فهذا الانتحاري ليس أمريكيا وإنما هم أشخاص جاؤوا ليعانقوا الحور العين بمجرد قتلهم بموجب فتاوى دينية، فهذا التيار يحتاج إلى معالجة شاملة لا تكتفي بالعمل العسكري والأمني وإنما تتعدها إلى الإصلاح الفكري وخلق ثقافة احترام الرأي الآخر وقبوله وعدم الاعتداء والظلم وإصلاح منظومة الأفكار والثقافات التي توجه الرأي العام، وتجند بالاتجاهات التي تخدم سياساتها ففي أوروبا يوجد واحد وعشرون مكتبا لتجنيد الإرهابيين وبعثهم إلى العراق، وقبل يومين أعلن عن قيام فتاة بلجيكية أعلنت إسلامها بعملية انتحارية في العراق فأى غسيل دماغ تعرضت له هذه المرأة حتى قذفت بنفسها في هذه الهاوية المهلكة والآن بعد أن ضربهم الإرهاب في الأردن والسعودية والكويت وغيرها صاروا يحشدون القوى لاستئصاله، إلا أنهم مع الأسف حينما تصل القضية إلى العراق يصبح الإرهاب مقاومة شريفة وهذا هو عين الكيل بمكيالين.

وكان السؤال السابع: عن فشل التوقعات في حصول حرب

أهلية في العراق.

وأجاب سماحة الشيخ: إنها لم تكن مجرد توقعات وإنما عملوا

بمختلف الوسائل لإشغالها باغتيال القيادات الشيعية كالشهيد السيد محمد

باقر الحكيم والشهيد الحاج عز الدين سليم وتفجير الجوامع والحسينيات

وقتل زائري العتبات المقدسة والتتيف والتحريض المستمر باتجاه قتل

اتباع أهل البيت عليهم السلام وتسميته مقاومة شريفة ونسبة الشيعة إلى إيران

والشعوبية الصفراء وغيرها من الأوصاف للتفجير منهم وخلق هوة بين

الطائفتين.

تقييم محاكمة الطاغية صدام حسين □

وطلب في السؤال الثامن: تقييم محكمة الطاغية صدام

حسين.

فأجاب سماحة الشيخ: عن عدم رضاه وأن القاضي أراد أن يخرج من حد التفريط في العدالة وتطبيق القانون فوقع في حد الإفراط وبالغ في التسامح فكان ملكيا أكثر من الملك فيسميه (السيد) صدام حسين ويسمح لإثارات هامشية تشتت القضية وتلعب بأعصاب ملايين الضحايا لمجرم العصر، وتعطي رسالة خاطئة إلى الإرهابيين الذين يشجعهم هذا الضعف في أداء القضاء على التمادي والاستمرار في الجريمة.

ولا ادري أن كان هذا التصرف ناشئا من تركيبة القاضي الشخصية أم انه ينفذ مؤامرة تستهدف تمييع القضية وتسويقها من أجل إنقاذ صدام وجلاوزته من القصاص العادل ضمن صفقات سياسية مع قوى الاحتلال، فإن السياسيين يقولون لا توجد صداقات ثابتة ولا عداوات ثابتة وإنما توجد مصالح ثابتة ولا مكان للمبادئ والقيم العليا في السياسة البراغماتية وهو لعب بالنار نحذر⁽¹⁾ الجميع منه لأن الشعب لا يرضى بهذا المستوى من التفريط بحقه، وستصل حالة الاختناق والغضب إلى حد الانفجار ويخرج عن حد السيطرة، إذ إن صدام ليس متهما حتى يطبق عليه (المتهم بريء حتى تثبت إدانته) انه مجرم حقيقي، ويعلم كل العالم بجرائمه وهي موثقة

(1) بعد هذا التحذير والاستياء الشعبي استقال رئيس المحكمة القاضي (رزكار محمد

أمين) وحلّ محله القاضي (رؤوف رشيد عبد الرحمن).

ومعروفة لدى القاضي والداني، وإذا كان عرضه على المحكمة ضروريا لإلقاء الحجة وتعريف هذه الجرائم وتثبيتها للتأريخ وإزالة العمى عن المضللين فإن ذلك لا يعني هذا الضعف والتميع.

أن استقلال القضاء يعني عدم تدخل الحكومة فيه وتأثيرها عليه ولا يعني خروجه عن إرادة الشعب لأن (الشعب مصدر سلطات) كما ورد في الدستور ولا يجوز للقاضي أن يستمر إذا كان مفرطاً بحقوق الشعب.

وكان السؤال التاسع: عن تقييم أداء الإسلاميين في الحكومة.

وأجاب سماحته: بما موجود في خطاباته وما تنشره صحيفة

الصادقين خصوصاً في مقال (النقد الذاتي فيما يتعلق بأداء الحكومة) مع

الاعتراف بتعقيد الحالة العراقية وكثرة اللاعبين في ساحتها ووجود إرادات

متعددة لإفشال عمل الإسلاميين لإظهار فشل التجربة الإسلامية، رغم أن

الحكومة لا تعد إسلامية وإنما تضم إسلاميين وإذا فشل أحدهم فلا يعني

فشل النظام الإسلامي على أن البلد قد قادته حكومة علمانية سابقة عليها

وكانت أكثر تقصيراً فإذا أرادوا إقناع الناس بالعلمانيين فهم واهمون.

وتحدث السؤال العاشر: عن تقييم أداء حزب الفضيلة

الإسلامي الممثل في الحكومة والذي يحظى برعاية سماحة الشيخ.

فأجاب سماحته: انه ليس حزب الفضيلة هو الوحيد الذي يحظى

بالرعاية بل كل جهد مخلص يستهدف إصلاح حال الأمة وازدهار البلد

وإنما يحظى حزب الفضيلة برعاية زائدة لأنه فتى واغلب قواعده من

الكوادر الشابة وولد من رحم المعاناة والبطش الصدامي كذاك الرجل الذي

قيل له من أحبّ أبنائك إليك قال: الصغير حتى يكبر والمريض حتى يشفى والمسافر حتى يعود.

ولم تسنح الفرصة الكافية للحزب باعتبار الملايسات التي رافقت تشكيل الحكومة لكن أبناءه الذين تصدوا للمسؤولية قد شهد لهم بالنزاهة والإخلاص والوطنية وما زال طريقهم طويلا ليلبغوا الطموح.

السؤال الحادي عشر: على أبواب الانتخابات التشريعية

القادمة كيف تنظر إلى الاصطفافات الجديدة التي حدثت الآن على الساحة العراقية وكيف تتوقع أن تكون مجريات العملية الانتخابية؟

سماحة الشيخ: في الحقيقة توجد إرهاصات غير ايجابية برزت خلال الحملات الانتخابية وهي المهاترات الكلامية والتسقيط والتشويه، وقلت للمرشحين لا تجعلوا دعايتكم مبنية على هذا الأسلوب غير الشريف وإذا كنتم تملكون مشروعا صالحا مقنعا فقدموه وبينوه للأمة وسوف ينتخبكم الناس، لكنني في الحقيقة أقرأ في الأفق أن المسألة أكبر من تنافس انتخابي وإنما هو صراع دولي على ساحة العراق يتخذ واجهات عراقية لإدارة هذا الصراع، فما يدور بين هذه الواجهات هو انعكاس لذلك الصراع الدولي، وقد انجر إليه العديد من الكيانات وقد عبرت عن قلقي من هذا الانجرار لخدمة الآخرين وأقول الله الله بالشعب العراقي لا تجعلوه ضحية لحسابات المصالح الإقليمية والدولية.

وتحدث سماحة الشيخ في الإجابة عن السؤال الثاني عشر: عن

أهمية مشاركة الشعب في الانتخابات البرلمانية ومعنى قوله أن وجوب

المشاركة أهم من وجوب الصلاة والصوم لأن وجود الثلة الصالحة على سدة الحكم هو الذي يحفظ الصلاة والصوم وتسلم الطواغيت للحكم لا يبقى صلاة ولا صوما كما عشناه في ثمانينات القرن الماضي.

ودعا سماحته المواطنين إلى التوجه إلى مراكز الاقتراع على شكل مجاميع ومواكب^(١) ترفع الإعلام العراقية لإظهار عزة الأمة وقوتها والتحفيز من لم تحصل عنده القناعة على المشاركة.

(١) لُبت الجماهير في بغداد والمحافظات هذه الدعوة وخرجت إلى الانتخابات البرلمانية يوم الخميس ١٢/ذ.ق. ١٤٢٦ المصادف ٢٠٠٥/١٢/١٥ بمواكب مهيبة ترفع الإعلام العراقية وتردد الأناشيد الوطنية مما حوّل المناسبة إلى عيد وطني وحفّز الناس على المشاركة بنسبة ثلثي عدد من يحق لهم التصويت، (أزيد من عشرة ملايين ونصف المليون من أصل خمسة عشر مليون ونصف المليون).

وقد أعلنت المفوضية العليا للانتخابات النتائج النهائية يوم الجمعة ١٩/ذ.ح. ١٤٢٦ المصادف ٢٠٠٦/١/٢٠ وقد أسفرت نتائج التصويت عن فوز الائتلاف العراقي الموحد الذي يضم المكونات الشيعية وحظي بتأييد المرجعيات الدينية - على (١٣٠) مقعداً من أصل (٢٧٥) وكانت حصة حزب الفضيلة الإسلامي (١٥) مقعداً بحسب التوافقات التي حصلت داخل الائتلاف حين إعداد قائمة المرشحين.

وكانت مراكز الاقتراع في المحافظات قد أعلنت نتائج التصويت الأولية فيها في اليوم التالي لإجراء الانتخابات وكانت الأرقام قريبة جداً للنتائج النهائية المذكورة أعلاه.

وفي جواب السؤال الثالث عشر: أشار سماحته إلى القواسم المشتركة التي تتوحد عليها التيارات والقوى الإسلامية على الساحة العراقية وهي الوحدة الوطنية والمصلحة الإسلامية لأن هوية الإسلام في خطر أمام تحديات المسخ والتشويه والفرقة والتكفير ومن القواسم المشتركة الرحمة بهذا الشعب الذي عانى الكثير وحرم واضطهد وقتل وشُرد وآن الأوان للمسح على جراحه وإعادة البسمة إليه.

الانقلاب السياسي والانقلاب العسكري^(١)

الانقلاب على نتائج الديمقراطية يمكن أن يكون عسكرياً كالذي حصل في الجزائر وتركيا وباكستان، ويمكن أن يكون سياسياً من خلال مصادرة نتائج صناديق الاقتراع وعدم الاعتماد على الاستحقاقات الانتخابية تحت شتى الذرائع كالذي يفعله اليوم الراضون للنتائج الانتخابية البرلمانية الأخيرة في العراق لأنها شهدت تزويراً، فإن أكثر التزوير حصل في مناطقهم كما أثبتته الوثائق والأدلة الدامغة^(٢)، وإنما لأن النتائج لم تأت موافقة لرغباتهم وحساباتهم التي خدعوا بها أتباعهم وفضحتهم صناديق الاقتراع، ووسيلتهم في هذا الرفض الضجيج والتهريج وكيل الاتهامات الجذافية، رغم أن القضية مهنية فنية وليس سياسية فكان عليهم إذا كانوا موضوعيين أن يقدموا الأدلة على ما يدعون والتثبت منها.

نصوص
سياسية

(١) نشر في الصفحة الرابعة من العدد (٣٦) من صحيفة الصادقين الصادر بتاريخ ٨ ذي الحجة ١٤٢٦ الموافق ٩ كانون الثاني ٢٠٠٦.

(٢) 296 أعلنت المفوضية العليا للانتخابات والفريق القانوني الدولي الذي جاء للنظر في دعاوى التزوير أن عمليات التزوير بما فيها سرقة صناديق الاقتراع وإجبار الناخبين على التصويت لكيان معين قد حصل في المناطق الكردية و(المثلث السني) كما يسمونه ولم تشهد المراكز الانتخابية الأخرى أي تزوير عدا صندوق واحد في محافظة بابل.

أن هذا الضجيج إذا أريد منه المساومة وتحقيق فرصة المشاركة في الحكومة، فهذا لم تمنعهم منه كتلة الأغلبية حتى في الانتخابات السابقة حين قاطعوها وعملوا بوسائل غير شريفة لإفشالها، كما لم تمنع غيرهم ولم تعمل بمقتضى قاعدة حكم الأغلبية وإنما جرت العملية على مبدأ التوافق بين الجميع والشراكة في العملية السياسية.

وإذا أرادوا مصادرة إرادة الأمة فإنه انقلاب على قرار الأمة ولا فرق بينه وبين الانقلاب العسكري وكلاهما جريمة بحق الشعب وسوف لا تسكت الأمة عن من يريد إعادة عهد الاستبداد والتسلط والظلم والعدوان. وقد نهت المتصددين للعملية السياسية إلى أنهم غير مأذونين من قبل الشعب بالتنازل عن حقه، كما أن هذا هو ما تنبأت به في بياني السابق من أن الأمة يجب أن تكون يقظة وحذرة وان تعيش حرية التعبير عن الرأي وتحكيم إرادتها كحالة راسخة فيها بحيث يستهجن فعل الخارج عنها ويرفض من جميع الأمة.

برنامج عمل الحكومة الجديدة^(١)

كثير تردّد الوفود التي تمثل المرشحين لرئاسة الوزراء^(٢) على سماحة الشيخ اليعقوبي خلال الأسابيع الماضية طالبين تدخله لحسم الأمر لصالح هذا الطرف أو ذاك ولكنه رفض التدخل لمصلحة أي طرف لأنه ينافي موقعه المرجعي ورعايته للجميع، لكن وجهة نظره كانت بأن تشكل لجنة من كبار الشخصيات في الائتلاف والتي تتصف بالموضوعية والأبوة والحكمة وتدرس حال المرشحين وتختار الأصح لتطبيق برنامج عمل المرحلة القادمة.

وعلى الجميع أن يكونوا صفاً واحداً من ورائها وبذلك تُحفظ وحدة الائتلاف وانسجامه وسلامته مسيرته، فأنتم يا مرشحي الائتلاف بيدكم مصير الأمة فكونوا حريصين على تحرّي الخير لها. ثم بعث سماحته برسالة ذكر فيها الخطوط العريضة لمسؤولية

(١) نشر في الصفحة الثالثة من العدد (٣٨) من صحيفة الصادقين الصادر بتاريخ ٢٤ محرم ١٤٢٧ الموافق ٢٣ شباط ٢٠٠٦.

298 (٢) منذ إعلان النتائج الأولية للانتخابات في اليوم التالي لإجرائها يوم ٢٠٠٥/١٢/١٥ تهيئت الأحزاب داخل كتلة الائتلاف العراقي الموحد لتمرير مرشحها لرئاسة الوزراء باعتبارها الكتلة المكلفة بتشكيل الحكومة وكان المرشحون الأبرز د. إبراهيم الجعفري من حزب الدعوة و د. عادل عبد المهدي من المجلس الأعلى، وقد اصطف مع كل منهما مؤيدوه من الكيانات داخل الائتلاف.

رئيس الحكومة تجاه شعبه عامة وتجاه الائتلاف خاصة وضم القسم الأول المطالب الوطنية وهي:

١- المحافظة على وحدة العراق وسيادته الوطنية.

٢- الالتزام بالدستور (بشرطه وهو عدم مخالفة قوانينه للشريعة الإسلامية) وسيادة القانون ومساواة الجميع أمامه.

٣- تغليب المصلحة الوطنية العليا على المصالح الحزبية والفئوية والشخصية.

٤- الجدية في بناء قوات مسلحة قوية وكفوءة وتجهيزها بالوسائل والتقنيات المتقدمة حتى تكون لها القدرة على حفظ الأمن والنظام في البلاد وإنهاء الذرائع لوجود الاحتلال.

٥- منع التغلغل الأجنبي والاحتفاظ بعلاقات مع دول الجوار والعالم كله بما يتناسب مع التزامهم بسيادة العراق واحترامهم لمصالحه.

٦- أن تكون القيمة العليا للإنسان فتوظف الدولة وإمكاناتها لخدمته وتوفير أسباب الحياة الحرة الكريمة له.

٧- محاربة الفساد الإداري والمالي ومحاسبة المفسدين.

٨- إصلاح جهاز القضاء وإعادة النظر في القوانين المعمول بها لإلغاء المواد المخالفة للشريعة.

٩- الإسراع في تأهيل الكوادر الوطنية المخلصة خصوصاً الشابة وإعطائها الفرصة في إدارة مفاصل الدولة.

١٠- تفعيل قانون الإدارة اللامركزية والعمل على إنجاز الحكومات المحلية وتأهيلها للاعتماد على نفسها.

مطالب للائتلاف:

- ١- أن يتصرف رئيس الوزراء باعتباره مرشح الائتلاف لا كيانه الخاص فينفذ السياسات العامة التي يقررها الائتلاف.
- ٢- أن يتعامل بأبوية وعدالة مع كل مكونات الائتلاف سواء التي رشّحته أو التي لم ترشّحه.
- ٣- الالتزام بتوجيهات المرجعية ومشاورتها في القضايا المصيرية.
- ٤- أن يحفظ مصالح القواعد التي انتخبت الائتلاف ويرفع الظلم عنها ويعزّز هويتها وقوتها وكرامتها.

الأكراد يؤكدون تحالفهم الاستراتيجي مع الائتلاف العراقي الموحد

بعد الخطاب التاريخي الذي وجّهه سماحة الشيخ يوم الجمعة ٢/صفر إلى الآلاف من المؤمنين الغاضبين الذين تجمّعوا في صلاة الجمعة الموحدة في البصرة والتي انتقد فيها القيادات السياسية ومنهم الأكراد الذين اصطفوا مع عدة كيانات أخرى لتحقيق مكاسب سياسية، بعث الزعيمان الكرديان الدكتور جلال الطالباني رئيس الجمهورية والسيد مسعود البارزاني رئيس إقليم كردستان يوم الأحد ٤/صفر الدكتور برهم صالح وزير التخطيط العراقي والسيد آزاد برواري عضو المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني لطمأنة سماحة الشيخ أن الأكراد لا يتخلّون عن تحالفهم الاستراتيجي عن إخوانهم الشيعة لوحدة المظلومية التي تعرضوا لها وللحاجة المشتركة لبناء مستقبل زاهر يحفظ حقوق الجميع وكرامتهم ويمنع من عودة الديكتاتورية.

وأكد سماحة الشيخ أنه يجب علينا جميعاً أن نعمل من أجل ازدهار العراق وبالتالي سيستفيد كل العراقيين من هذه الحالة كما أن الإخوة الأكراد اتحدوا لحفظ حقوقهم فاستفادوا جميعاً ولو عمل الاتحاد الوطني الكردستاني أو الحزب الديمقراطي الكردستاني لمصلحته الخاصة فإنهم سيخسرون جميعاً.

(١) نُشر في العدد (٣٩) من صحيفة الصادقين الصادر بتاريخ ١٥/صفر/١٤٢٧ الموافق

وقال الدكتور صالح إن موقفهم الأخير من ترشيح الدكتور الجعفري لرئاسة الحكومة لم يكن موقفاً عدائياً من الائتلاف ولا من شخص الدكتور الجعفري وإنما لأنهم لا يرونه صالحاً لقيادة الحكومة العراقية في هذه المرحلة التي تحتاج إلى الشراكة والتوافق.

وأبدى سماحة الشيخ امتعاضه من أداء وزيرة البلديات التي لم تعمل على تحسين الوضع في محافظات الوسط والجنوب، فأكد الدكتور صالح أنهم يقيّمون الأشخاص وفق أدائهم وهم يرفضون المسيء والمقصر سواء كان كردياً أو عربياً.

ماذا بقي من الحرب الطائفية^(١)

بسم الله الرحمن الرحيم

[أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ فَقَدْ آتَيْنَا آلَ إِبْرَاهِيمَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَآتَيْنَاهُمْ مُلْكًا عَظِيمًا] (النساء: ٥٤).

يحاول رموز الإدارة الأمريكية نفي وجود حرب طائفية في العراق وهم بذلك إما مضللون بالتقارير الفاقدة للموضوعية والمصدقية التي يرفعها السفير الطائفي^(٢) لأمريكا في العراق وأمثاله أو أنهم ينكرون عن علم وعمد

(١) نص الخطاب الثائر الذي ألهب حماس الجماهير وأوجد فيهم روحاً جديدة بعد أن شجعت حالة الخنوع والاستسلام لدى القيادات الدينية والسياسية بحجة عدم الانجرار إلى حرب طائفية، شجعت المتطرفين من السنة إلى الانضمام إلى التكفيرين والصداميين على التمادي في استئصال الشيعة حتى أفرغوا مدناً كاملة منهم وسيطروا على الطريق الموصل من بغداد إلى الحلة وكربلاء وباتت جهة الكرخ من بغداد تحت سيطرتهم وتهيئوا للانقضاض على ما تبقى، وقد وجه الخطاب سماحة المرجع الديني آية الله الشيخ محمد يعقوبي (رحمته الله) إلى الأمة من خلال صلوات الجمعة الموحدة في بغداد والمحافظات يوم الجمعة ١ ربيع الأول ١٤٢٧ المصادف ٢٠٠٦/٣/٣١ لإحداث حالة التوازن في الرعب والردع، والدفاع عن أنفسهم ومقدساتهم.

(٢) سفير أمريكا في تلك الفترة زلماي خليل زاد المتنفذ في إدارة العراق وكانت الطائفية بادية على قراراته وتصرفاته.

هذه الحقيقة لأكثر من سب:

١- أنهم لا يريدون الاعتراف بالفشل في العراق وفي ذلك ما يعرض سمعة هذه الدولة المستكبرة إلى الهوان، فيوهمون أنفسهم والآخرين بأنهم نجحوا في حماية المواطن العراقي من الاستبداد والظلم والقتل والتشريد وأسسوا ديمقراطية حقيقية في العراق.

٢- إنهم يريدون كسب الوقت لتنفيذ مشاريعهم في تغيير ديموغرافية الشعب العراقي وإضعاف المكون الرئيسي القوي في العراق وهم أتباع أهل البيت وخلق توازنات غير طبيعية ولا منطقية ولا منصفة، بإيجاد قيود تعرقل العملية الطبيعية أو قوى أو مناطق نفوذ^(١) معادية ضاغطة، أو إشاعة حالة الرعب والفوضى والخوف واليأس والإحباط، وكل ذلك نشأ عندهم نتيجة حسابات خاطئة وتقارير مضللة وأوهام لا واقع لها بنوا عليها حساباتهم.

٣- إن الاعتراف بهذه الحالة يوجب عليهم اتخاذ إجراءات لحل الأزمات وهم لا يريدون اتخاذها لأنها تكلفهم المزيد من الإمكانيات مثلاً أو أنهم عاجزون أصلاً عن القيام بها.

والغريب إن رموز الحكومة العراقية ينفون هذه الحقيقة المؤلمة

304 التي ملأت قلب كل غيور وكل من يحمل في قلبه ذرة من الإنسانية ألباً

(١) كمنطقة اللطيفية واليوسفية بين بغداد ومدن جنوب العراق الغربية والمدائن بين بغداد

ومدن جنوب العراق الشرقية وأبي غريب والفلوجة على طريق غرب بغداد حتى

الحدود، هذا غير الحواضن في محافظات ديالى وصلاح الدين والموصل.

وكمداً وقيحاً، وهم يعلمون جيداً أنهم كالنعامة التي حينما تواجه خطراً تدفن رأسها في التراب لكيلا تراه وهو آتٍ إليها ولا تقوم بما يجب عليها من رد هذا الخطر ودفعه.

وإلا بماذا يفسّر كل هؤلاء مقتل العشرات من الأبرياء يومياً في الأسواق والشوارع والمدارس ومحطات تعبئة الوقود والمخازن وسائر أماكن التجمع لا لشيء إلا لأن منطقتهم تنتسب لأهل البيت عليهم السلام؟

وبماذا يفسر تفجير العتبات المقدسة والاعتداءات على زائري الأئمة الأطهار وقتل المشاركين بالشعائر الدينية؟ وبماذا تفسرون الذبح على الهوية؟

وقاصمة الظهر هذا التهجير الجماعي لآلاف العوائل وتهديدهم بالقتل لتوسيع مشروعهم الطائفي والتمدد اللامشروع؟ ولو هجر عشر هذا العدد في أي بقعة في العالم لضجت الدنيا من هذه التصفية العرقية والطائفية وهي تستحق مثل هذه الضجة للوقوف في وجه هذه التصرفات الوحشية.

لقد بلغ عدد الضحايا في هذه العمليات الإجرامية ما يفوق كل قتلى الحرب الطائفية اللبنانية خلال أزيد من خمسة عشر عاماً، فإذا لم تكن هذه حرباً طائفية فما هي معالم هذه الحرب؟

نعم هي حرب طائفية باتجاه واحد لكنها ليست هي حرب أهل السنة على الشيعة لأننا نعلم أن شريحة كبيرة منهم رافضة لهذه الحالة لكنها مغلوبة على أمرها بقوة السلاح وضجيج الأصوات الطائفية، فهي حرب الفئات الضالة التي يشنها تحالفٌ مشؤوم - يدفعه الحقد والحسد والجهل والتحجر - ضمّ التكفيريين والصدّامين والطائفيين والمتجردين من القيم

الإنسانية الذين يدوسون كل شيء من أجل تحقيق مصالح زائفة. ويتحمل مسؤوليتها بدرجة من الدرجات أبناء^(١) العشائر والمناطق السنية التي تؤوي هؤلاء القتلة وتحتضنهم وتقدم لهم الدعم والخدمات وينطلقون من بين ظهرانيهم، فأين العروبة التي يدعونها؟ بينما تجد أبنائهم يعيشون في كل سلام في المحافظات الشيعية ويتسمنون أعلى المواقع فهل هذا من الإنصاف؟

لقد دعونا الكيانات السياسية إلى عدم قبول أي طرف في العملية السياسية حتى يتبرأ من الإرهاب الأعمى، ويؤمن بالتداول السلمي للسلطة وفق الاستحقاقات، لكنهم لم يفعلوا ذلك وقبلوا مشاركتهم تحت الضغط والابتزاز الأمريكي والإقليمي فاتخذوا وجودهم في العملية السياسية واجهة لترويج الإرهاب ودعمه وتبريره وخنق الحريات واغتيال الشرفاء وتخريب مؤسسات البلاد.

واستمروا في الابتزاز وكان آخرها (مجلس أهل الحل والعقد) أو (مجلس الأمن الوطني) أو (المجلس الوطني للسياسات الاستراتيجية) ونحوه من الأسماء وهو مخالف للدستور أولاً وانقلاباً على العملية الديمقراطية -لأنه يصادر استحقاقاتها- ثانياً، وليت المعارضين على هذا المشروع 306 حينما قبلوا به اشترطوا على المطالبين به التعهد بالتخلي عن دعم الإرهاب وترويجه وحمايته وتوفير الملاذات الآمنة له!! لكن شيئاً من هذا

(١) استثارت هذه الدعوات نخوة عشائر الأنبار وتنادوا لتأسيس مجلس (صحوة الأنبار)

وتكاتفوا لطرده مجرمي القاعدة من بين ظهرانيهم.

لم يحصل فتباً لهذه الصفقة وترحاً، وهذا ما دفع هذه الواجهات التي تعلن ارتباطها بالإرهابيين وشكرها لهم على مواقفهم إلى الإيعاز لمجرميهم بالتمادي في العدوان والغى (ما دامت وسيلة ناجحة في الابتزاز) وأوصلوا الحال إلى المأساة التي نعيشها.

إنها حقيقة مؤلمة و كارثة مرعبة يجب الاعتراف بها والتحرك لمعالجتها قبل أن ينفلت الزمام ويخرج عن حد السيطرة؛ لأن الصبر على مثل هذه الانتهاكات الفظيعة له حدود، وإذا كان يقنع المظلوم والمعتدى عليه إلى الآن محاولة ضبط النفس لمنع الانجرار إلى حرب طائفية أو منع اختلال النظام الاجتماعي العام الذي به تقوم الحياة فما الذي نقنعهم به بعد الآن وقد بلغ الظلم والعدوان والفساد كل هذا الحد؟ بل هل تعتقد إن أحدا سينتظر الإذن من المرجعية الدينية أو أية جهة كانت للتحرك وهو يرى بعينه قتل الأبرياء وانتهاك المقدسات وهتك الأعراض وتخريب الممتلكات وتعطيل الحياة؟

إن أخطر ما يحصل للشعوب حينما تفقد الأمل ولا يبقى عندها شيء تخاف عليه بعد أن تكون قد فقدت كل شيء فلا يكون أمامها طريق إلا الموت لاستعادة الأمل بحياة أفضل أما لهم أو لأجيالهم اللاحقة على الأقل، وهذا ما سيقع والعياذ بالله في المدى القريب إذا استمر سفير الإدارة الأمريكية في سياساته الطائفية الحاقدة وإذا استمر الإرهابيون المجرمون بأعمالهم الشريرة بمساعدة القوى الحاقدة من دول إقليمية وعالمية، وإذا بقي الأداء الضعيف للحكومة.

إن الدعم السياسي الذي يمنحه السفير الأمريكي ومعه طواغيت

الدول العربية للواجهات السياسية للإرهابيين، وغطاء الحماية الذي توفره قوات الاحتلال للمناطق التي ينطلق منها الإرهابيون وعدم اتخاذها الإجراءات اللازمة لردعهم إلا بمقدار ما يحفظ أمنهم هم لا أمن وسلامة المواطن العراقي، وعلى العكس فإنهم يقومون بتجريد سلاح اللجان الشعبية التي ينظمها الناس لحماية مناطقهم من الإرهابيين واعتقالهم وتحجيم دور القوات المسلحة الوطنية المخلصة في القضاء على الإرهاب، وضعف الحكومة عن اتخاذ القرارات الحاسمة وتنفيذها وتغلغل العناصر الداعمة للإرهاب في مفاصل الدولة، كل ذلك ساعد على إيصال الوضع إلى ما نحن عليه الآن من مصائب وآم.

ليعلم كل هؤلاء المتواطئين على ظلم هذا الشعب الأبى الغيور الكريم أن البركان إذا انفجر فإنه لا أحد منهم في داخل العراق أو الدول الإقليمية سيكون في مأمن من حمم البركان؛ لأن موقع العراق الجغرافي ووشائجه الاجتماعية مع شعوب المنطقة وتأثيراته العقائدية والروحية في نفوس الملايين في الدول الإقليمية وغيرها سوف يشعل بنار الفتنة كل الذين يلعبون بالنار.

في ضوء ذلك كله فإننا أمام عدة استحقاقات:

١- على جميع الأطراف المعنية قراءة هذه الرسالة بامعان وفهمها وأولهم الإدارة الأمريكية^(١) فعليها أن لا تخضع لابتزاز الإرهابيين وتقع في

(١) وصل البيان إلى الإدارة الأمريكية عن طريق بعض العراقيين المقيمين هناك فأوعزت إلى سفيرها بترك تصريحاته و(طمأنة زعماء الشيعة) حسب تعبيرهم ولوّحوا له بالعزل وقد غاب السفير فعلاً عدة أسابيع عن وسائل الإعلام. وقد====قدم السفير

وهم وتضليل الطائفيين والحاquدين، وإذا أرادت أن تحمي نفسها من مزيد من الفشل والانهيار فلتبدل سفيرها في العراق، وعلها أن تساعد بصدقٍ وبجدية في بناء قوات وطنية مسلحة قوية ومتماسكة وقادرة على حفظ امن البلاد والعباد وإنهاء ذرائع الاحتلال الذي هو السبب الرئيسي لنشوء الإرهاب.

٢- أن لا تجعل الأجنحة المتصارعة في الإدارة الأمريكية من بنتاغون ووزارة خارجية ووكالة الاستخبارات وسائر الصقور والحمام من الشعب العراقي ساحةً لتصفية^(١) حساباتها ولإفشال هذا الطرف أو إنجاح ذاك، فإن هذا السلوك اللا إنساني المنحط ليس فقط يؤثر على سمعة الحضارة الغربية التي بلغت الحضيض، وإنما يسقطهم جميعاً ويفشل إداراتهم ولا يظن أحد منهم أن إفشال الآخر بهذا الشكل نجاحٌ له بل هو فشلٌ وهزيمة للجميع.

٣- أن تكون الحكومة حازمة في مواجهة عناصر هذه الحرب الطائفية من واجهات سياسية أو عناصر إرهابية أو حواضن أو ممولين، ولا يبرر تقاعسها أنها حكومة تصريف أعمال وغيرها من الأعذار فالدم الحرام من أعظم المقدسات ويجب صونه بكل الإمكانيات.

طلباً لمقابلة سماحة الشيخ عدة مرات إلا أنه (رَضِيَ اللهُ عَنْهُ) رفض بشكل قاطع مقابلة كل رموز الاحتلال.

(١) إشارة إلى قيام بعض هذه الأجنحة بدعم عمليات وفصائل إرهابية لإفشال الحزب الحاكم ومؤسساته وخسارتهم في الانتخابات.

٤- أن تقوم الحكومة ببناء مجمعات سكنية في بغداد وبأقصى سرعة لإسكان العوائل المهجرة والمحرومة التي منعها صدام وأزلامه حتى من بضعة أمتار يسكنون بها عوائلهم فصار البيت الواحد الذي لا تزيد مساحته عن مئة متر مربع في مدينة الصدر يضم عشرين فرداً أو أكثر وأن يتم اختيار مناطق لهذه المجمعات تكون شوكة في عيون الإرهابيين والطائفين^(١).

٥- احترام حقوق مكونات الشعب العراقي بحسب أحجامها وتجنب الألاعيب السياسية التي تغطط الحقوق وتضيعها على أهلها فإن الشعب العراقي واع ومتابع وحاضر في الساحة ولا تنظلي عليه هذه الألاعيب.

٦- على الأمة وخصوصاً الشباب الرسالي المضحي وأبناء العشائر الغيارى أن ينظّموا أنفسهم في لجان ومجاميع^(٢) للدفاع عن أنفسهم

(١) فصل سماحة الشيخ (دامت له) هذا المقترح لمستشار الأمن القومي د.موفق الربيعي في إحدى زيارته واقترح إقامة حزام أمني من تجمعات سكنية على شكل هلال يطوق غرب بغداد من شمالها إلى جنوبها لحل أزمة السكن وليكون مصدراً يمنع وصول الإرهابيين، فاستحسن الفكرة، لكنها لم تُنفذ.

(٢) لبي الشباب هذه الدعوة بكل بسالة وشجاعة واقتحموا بؤر الإرهاب في معاقلها وشنوا عليهم حرباً مضادة أدت إلى ردهم وخلق حالة التوازن في الرعب والقوى، بل تفوقوا عليهم فانحسر نفوذ الإرهاب بعد ذلك بعد أن كادت بغداد تسقط بأيديهم خصوصاً غربها، وقد حمست اندفاعتهم شباباً من التيارات الأخرى للانضمام إلى عملية الردع هذه بعد أن كانت تحذّرهم دعوات الخنوع والاستسلام للأمر الواقع.

ومقدساتهم واجتثاث أصول الفساد بعد التوكل على الله تبارك وتعالى
والاعتماد على قدراتهم فإنه لا أحد يفكر بهم وبآلامهم مثلهم وعلى بقية
الأمة أن تقدم الدعم والإسناد لكل ما تحتاجه هذه الطليعة المباركة.
[وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ
الصَّالِحُونَ] (الأنبياء: ١٠٥)، [إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا وَالَّذِينَ هُمْ مُحْسِنُونَ]
(النحل: ١٢٨).

محمد اليعقوبي

النجف الأشرف

لقاء سماحة الشيخ يعقوبي رحمته الله مع السيد رحمته الله أشرف قاضي رئيس بعثة الأمم المتحدة في العراق

استقبل سماحة آية الله الشيخ يعقوبي رحمته الله السيد أشرف قاضي رئيس بعثة الأمم المتحدة في العراق وعدداً من معاونيه ضمن زيارتهم لعدد من المرجعيات الدينية في النجف الأشرف، وبعد أن قدم السيد قاضي نبذة مختصرة عن دور بعثة الأمم المتحدة في العراق وتأريخها ونشاطها ونقل تحيات الأمين العام كوفي عنان، تحدث سماحة الشيخ رحمته الله قائلاً: إنكم تابعتم الحالة العراقية ووجدتم بالتأكيد موقفاً موحداً من قبل المرجعيات الدينية لأن هدفها واحد وهو خدمة الإنسان وبنائه بناءً صالحاً وتوفير أسباب السعادة والسلام له لذا فأني سوف لن أكرر ما سمعتموه من المرجعيات التي قمتم بزيارتها.

أن دور الأمم المتحدة حيوي وضروري ونحن طالبنا من أول يوم بعد سقوط النظام الوحشي بأن يكون لها دور حاسم، لكن الولايات المتحدة يبدو أنها كانت تظن أنها قادرة على أن تدير العملية بمفردها فلذلك لم تصنع كثيراً لهذه الدعوات أو لم تعط لها الفرصة المناسبة رغم وجود تمثيل لها في العراق من خلال رئيس بعثتها البرازيلي دوميللو الذي قتل بعملية تفجيرية في أب ٢٠٠٣ لكن هذا الوجود لم يكن فاعلاً وبعد أن أرتكب

(١) حديث سماحة الشيخ يعقوبي مع رئيس بعثة الأمم المتحدة حينما زاره يوم ٢٠ ربيع

الأمريكيون سلسلة من الأخطاء والإخفاقات أذعنوا بالحاجة للجهد الدولي في هذا القضية.

لكننا نعلم أن الأمم المتحدة وكل المنظمات الدولية والإقليمية ليست قادرة لوحدها على حل القضايا ومعالجة المشاكل، إذا لم تكن هناك إرادة جديّة للحل لدى الأطراف المعنية بالقضية، والواقع يشهد بذلك فالحرب الأهلية اللبنانية استمرت خمسة عشر عاماً ولم ينفع في حلها أي تدخل لأن كل طرف كان يريد فرض إرادته على الآخر، ولكن لما اقتنعوا بالجلوس إلى طاولة الحوار اجتمعوا في الطائف وأوقفوا الحرب وكذا الحرب الداخلية في الجزائر والتي استمرت عشر سنين وكلفت الجزائر حوالي مئة وخمسين ألف قتيل.

والذي نأمله أن لا تطول الفترة حتى يقتنع الفرقاء العراقيون بضرورة الحوار ونبد العنف والاستعمال غير الشرعي للسلاح لأن كل يوم إضافي في عمر الفتنة يعني المزيد من الضحايا والتخلف والخراب وتعطيل الحياة.

لذا فإنني أعتقد أن دوركم ليس في تقديم المساعدات الإنسانية ونحوها من الأعمال الميدانية لأن لكم دوراً أهم من هذا أنه عمل فكري وثقافي بإقناع الفرقاء بثقافة الحوار والتسامح والمصالح المشتركة وتوزيع الاستحقاقات ولا معنى لحمل السلاح مع إمكانية تحقيق المطالب بالحوار.

وإنني متابع لأدائكم شخصياً وأتمن فيكم الكثير من المواقف الايجابية التي تتميز بالموضوعية والإنصاف والحيادية التي هي كفيلة بإعطائكم ثقة لدى جميع الأطراف مما يجعلكم جهة صالحة لإدارة هذا

الحوار، في حين نجد أطرافاً عديدة متدخلة في الساحة العراقية إلا أنها لا تحظى بقبول جميع الجهات المعنية وهذا يثير الفخر والاعتزاز بشخصكم إلا انه في نفس الوقت يحملكم مسؤولية إضافية لتقوموا بهذا الدور الكبير.

لاشك إنكم تابعتم أداء المرجعية الدينية التي هي الجهة الرئيسية التي تنصاع لها الناس وتطيعها تعاملت بحكمة كبيرة وبضبط نفس عالٍ، فبعد سقوط صدام شعر أهل السنة بالقلق وتركوا منازلهم وعطلوا مساجدهم ظناً منهم أن الشيعة ستنقم منهم جراء الظلم والاضطهاد الذي لحق بهم من الأنظمة المستبدة المتعاقبة خصوصاً نظام صدام، لكننا أفهمناهم من اليوم الأول إننا وانتم أخوه على دين واحد وأبناء وطن واحد ولا نشعر تجاهكم بأي حزازة، ونحن لم نظلم منكم بل من عصابة مجرمة لا إنسانية لا تعبأ بأي قيم أو مبادئ وقد أصابكم أنتم شيء من ظلمهم، وقد وصف الدكتور محسن عبد الحميد في زيارته لي عندما كان رئيساً لمجلس الحكم إن هذه الحالة تشبه المعجزة، ثم سارت العملية بنفس الهدوء والحكمة منطلقين من ثوابتنا الدينية والأخلاقية والتي عززتها القوانين الدولية التي أجمع عليها العالم المتحضر أنه لا يجوز مؤاخذه البريء بجريمة الجاني وأن [لَا تَزُرْ وَازِرَةً وَزَرَ أُخْرَى] (الأنعام: ١٦٤) وملتزمين بقول الله تبارك وتعالى: [يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ] (المائدة: ٨).

ولكن هل قابل الآخرون هذا الموقف النبيل بالحسنى كما أمر الله تبارك وتعالى [هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ] (الرحمن: ٦٠)، كلا، بل

قابلوه بالنقيض فاستقدموا القتلة والمجرمين عن طريق الدول المجاورة وتحالفوا معهم ووفروا لهم حواضن الإرهاب، وبدأوا باغتيال الرموز السياسية والدينية من الشيعة كعقيلة الهاشمي عضو مجلس الحكم آنذاك، ثم قاموا بعملية مريعة عند الصحن الحيدري الشريف في النجف في أواخر آب ٢٠٠٣ استشهد فيها سماحة آية الله السيد محمد باقر الحكيم وأكثر من ثمانين من أبناء الإسلام البررة، ثم فجروا موكب الشهيد المفكر الإسلامي عز الدين سليم الذي كان رئيساً لمجلس الحكم، ثم قاموا بالتفجيرات البشعة يوم عاشوراء من عام ٢٠٠٤ في كربلاء والكاظمية وقتلوا المئات من الموالين لأهل البيت عليه السلام المفجوعين بمصائبهم، وصنعوا مثلاً للموت حسبما يتبحون به في اللطيفة واليوسفية للذبح على الهوية، وهكذا توالى الاغتيالات والتفجيرات فطالت المدارس والأسواق وتجمعات الناس والمساجد والحسينيات، ونحن صابرون محافظون على تعاليم الله تبارك وتعالى ملتزمون بأن الحل هو في بناء قوات مسلحة وطنية تحمي المواطنين جميعاً وتمنع من تعدد الجهات الحاملة للسلاح عدا الدولة لئلا تقع حالة الفوضى والحرب الأهلية.

لكن الذي حصل أن هذا الموقف العقلاني أدى إلى نتيجتين عكسيتين مع الأسف.

الأولى: تمادي هؤلاء المجرمين في غيهم وولوغهم في المزيد من الجرائم حتى بلغ بهم الحال إلى تفجير العتبات المقدسة وتهجير أكثر من عشرة آلاف عائلة إلى الآن وقتل العشرات من الأبرياء يومياً.

الثانية: أن الولايات المتحدة أيضاً لم تحترم هذه الحكمة وبدأت

تخضع لمبدأ الابتزاز الذي يمارسه هؤلاء المجرمون وبدأت تغير استراتيجيتها ومن آليات عملها لتتناغم مع عمل هؤلاء المجرمين، وكأنها تريد أن تقول لهم: إنكم إذا دفعتم شركم عن قواتنا فأعملوا بالعراقيين ما تشاؤون، والمهم أن لا تتعرضوا لنا وكأنها مسؤولة عن أمن الجندي الأمريكي فقط ولا يهتمها أمر المواطن العراقي.

وهذا منطوق خطير أي منطق الخضوع للابتزاز بقوة السلاح وأخطر منه أن تخضع له الولايات المتحدة لأنه يؤسس لحالة سلب إرادة الآخر وفرض الموقف عليه بقوة السلاح، ولعلمهم غفلوا أن الشريحة الواسعة المظلومة في العراق تتميز بالشجاعة والحماس والعنفوان، وإذا حملت السلاح فسوف لا يقف في وجهها شيء وإذا قرروا ذلك فسوف يلقون بالمعتدين في الجحيم.

وهذا ما حذرنا منه وقلنا أنها حالة خطيرة أن تصاب الشعوب باليأس وفقدان الأمل لأنها سوف لا تجد أمامها حلاً إلا حمل السلاح كالذين ينتحرون وينهون حياتهم حينما يشعرون بأن لا أمل عندهم يعيشون من أجله.

وحينما يقرر شعب الموت فإنه سيقتل معه الكثيرين فاستمرار هذه

316 الجرائم والعدوان على الشعب العراقي يفقده خياراته ولا يبقى أمامه إلا الموت لأنه لم يبق عنده شيء يعيش من أجله إذا كان الأبرياء رجالاً ونساء وأطفالاً يُقتلون والعتبات المقدسة والمساجد تفجر والعوائل تهجر تاركة ورائها دورها وأموالها وحينئذ تقع الكارثة.

وتستطيعون اللقاء بطبقات من الناس لتلمسوا عندهم بوضوح حالة

اليأس، وإذا وصل الإنسان إلى هذه الحالة فسوف لا يستطيع أحد ضبطها والسيطرة عليها حتى المرجعية الدينية.

فالذي نريده منكم أن تعملوا حتى لا يصل العراقيون إلى هذه الدرجة من الشعور لأنه يعني الدمار ليس للعراقيين فحسب لما تعلمون من امتداد تأثير العراق على الدول المجاورة وغيرها روحياً واجتماعياً، ورأيتم كيف أن صداعاً يصيب النجف تتداعى له دول العالم بالسهر والحمى.

إن الإدارة الأمريكية تعاني من عدة عقد تسبب لها المزيد من الأخطاء التي تكون مميتة أحياناً ومنها:

١- الغطرسة وعدم الاستماع إلى النصائح وإلا فإنه كان يمكنها تجنب الكثير من المطبات لو استمعت إلى النصائح التي تضمنتها بياناتنا وخطابنا التي وجهناها من أول يوم للتغيير.

٢- عدم وجود رؤية صحيحة للحالة العراقية لأن القنوات التي توصل لها التقييم ليست نزيهة ولا موضوعية ولا خبيرة بالشأن العراقي وإنما توجهها مصالحها ودوافعها الشخصية أو الفئوية ولا يهمهم أن تمرغ سمعة دولتهم بالتراب.

٣- أنها لم تتصرف على الأرض كقوة مساعدة للعراقيين وإنما تصرفت كقوى احتلال، وهذا حولها في أنظار الشعب العراقي إلى عدو وأدخلها في مطبات خطيرة كان يمكن تجنبها، فبعد أن كان القادة الأمريكيين يقولون أن لنا أنصاراً في شرق بغداد عندما دخلوا مدينة الصدر قبل سقوط الصنم واستقبلوهم بحرارة، تغيرت المعادلة بسرعة وأصبحوا يقاتلونهم بعد عام واحد فقط.

وتصرفهم هذا كمحتلين منعنا من الاتصال بهم مباشرة لأن ذلك يعطي مشروعية لوجودهم ولكن متى ما غيروا سياستهم وأصبحوا في نظر الشعب العراقي قوة مساعدة فعلاً فحينئذ ستكون هناك فرصة للاتصال المباشر.

وفي ضوء هذا التقاطع يكون دوركم حيويًا ومهماً في إيصال النصائح لهم ليس فقط لأجلنا وإن كنا نستحق كل مساعدة لأننا تعرضنا للكثير من البطش والقسوة والاضطهاد والحرمان، ولكن أيضاً من أجلهم لكي يتجنبوا المزيد من الخسائر والمزيد من الترددي في سمعتهم لدى شعوب الأرض وأرجو أن تكونوا قناة طيبة.

وعلينا كشعب عراقي وأنا واحد منهم أن نشكر جهودكم لحرصكم على إخراجه من محتته ومساعدته لتجاوز أزمته، واهتمامكم بقضايا الشعب العراقي ليس انطلاقاً من وظيفتكم المهنية فقط وإنما لأن واجبكم الإنساني وإيمانكم بالله تعالى يحثكم على هذا، فإن الإنسان خليفة الله في الأرض وخلق كل ما في الكون من أجله وهو أعلى قيمة في الوجود، فلا بد أن يُسخر كل شيء من أجل إسعاده، لكن الثقافة السائدة اليوم مع الأسف هي استرخاخص الإنسان وجعله الضحية الأولى من أجل تحقيق

318 مكاسب شخصية أو مصالح دنيا وهذه ثقافة خاطئة ومجرمة بحق الإنسان.

لقد أكد النبي محمد ﷺ على هذه الأهمية حينما سأل المسلمين عن قدسية الكعبة وعلو منزلتها، ثم قال إن حرمة المؤمن عند الله أشد من الكعبة، فمن الغريب أن يهتز العالم إذا مس بيت المقدس أو سائر المقدسات بسوء -وهو موقف مشكور- ولا يهتز أكثر من ذلك حينما يرى

الدماء البريئة الزكية التي حرمها الله تعالى تراق على ارض العراق يوماً بل أن البعض يبارك هذه الأفعال المنكرة ويشيد بها.

وفي ختام اللقاء دعا سماحته إلى تبني منظمة اليونسكو التابعة للأمم المتحدة باعتبارها مسؤولة عن الثقافة والعلوم والحضارات الإنسانية أن تعقد مؤتمراً دولياً عن الروضة العسكرية المطهرة وسامراء التي فجرها الإرهابيون لوضع الخطط الكفيلة بإعمارها بالشكل الذي يحفظ قدسيتها وهيبته، فإن مثل هذه الخطوة تساهم في تخفيف الاحتقان وتشعر المفجوعين بوجود تعاطف مع قضيتهم وقد أبدى السيد اشرف قاضي اهتمامه بالمقترح ووعده بالسعي لتنفيذه.

كما طلب دعم سماحته لـ (مبادرة بغداد للسلام) وهو ميثاق يأمل أن يحظى بقبول الواجهات السياسية والدينية والاجتماعية في العراق ليساهم في تخليص العراق من وضعه الأمني المتردي بإذن الله تعالى. كما وعد بإيصال نصائح الشيخ (رحمته الله) إلى الإدارتين الأمريكية والبريطانية والأمين العام للأمم المتحدة.

محمد يعقوبي

٢٠ ربيع الأول ١٤٢٧

٢٠٠٦/٤/١٩

ثمرات تلاحم الجماهير المؤمنة والمرجعية الرشيدة^(١)

منذ أن دعت المرجعية الرشيدة إلى صلاة الجمعة الموحدة لمحافظات الجنوب في البصرة يوم ٢ صفر (الموافق ٣/٣) وتلي فيها بيان (ماذا بعد تفجير سامراء) وافتتحته بأنه: لقد حان الوقت لكي تمسك الأمة زمام المبادرة. فقد حصلت تغييرات سياسية مهمة وأجهضت مشاريع خطيرة وأثمر هذا التلاحم والتناغم بين الأمة وحرارة المرجعية عن عدة نتائج. فقد تحركت العملية السياسية وأعلن عن عقد أول جلسة للبرلمان بعد أن كانت متوقفة بانتظار ما تسفر عنه المفاوضات، ونبهناهم إلى هذه المخالفة الدستورية.

وأجهض مشروع تأسيس كتلة برلمانية أكبر من الائتلاف العراقي الموحد ليكون لهم حق ترشيح رئيس الوزراء، وحثرناهم من هذا التآمر والانقلاب فلم يعد أحد يتحدث عن المشروع بعد ذلك التجمع المبارك رغم أنه كان معروضاً بقوة.

ونزلوا عند رغبة الجماهير بعدم إعطاء صلاحيات القرار للمجلس السياسي للأمن الوطني لأنه هيئة غير دستورية فاكتفوا بجعل قراراته مقترحات وتوصيات وكانوا يريدون له أن يكون كمجلس قيادة الثورة

(١) ورد بعض هذا الحديث مع وفد مدينة العمارة يوم ٢٨ ربيع الأول ١٤٢٧ المصادف ٢٠٠٦/٤/٢٧ ومع الدكتور عادل عبد المهدي نائب رئيس الجمهورية يوم ٢٩ ربيع الأول ١٤٢٧.

المشثوم يملك سلطة القرار في البلد، ويصادرون الاستحقاقات الانتخابية للشريحة الأكبر في العراق.

ثم جاء البيان الهام الذي تلي في صلوات الجمعة الموحدة في بغداد والمحافظات ليوم ١ ربيع الأول (الموافق ٣/٣١) والتغيرات التي حصلت في قيادات حزب الفضيلة الإسلامي^(١) انطلاقاً من قوله تعالى على لسان موسى الكليم [قَالَ رَبِّ إِنِّي لَا أَمْلِكُ إِلَّا نَفْسِي وَأَخِي] (المائدة: ٢٥)

(١) أذن سماحة الشيخ (دامتله) للدكتور نديم الجابري الأمين العام لحزب الفضيلة الإسلامي بالترشيح لمنصب رئاسة الوزراء داخل كتلة الائتلاف العراقي الموحد كمشروع وطني يخفف الكثير من الاحتقانات والاختناقات بعد الصراع الشديد الذي حصل بين مرشحي الدعوة والمجلس الأعلى، وفور ترشيح الدكتور الجابري اتحدت كتل الائتلاف لتسقيط وتشويه صورته وإصاق التهم الكاذبة بحزب الفضيلة الإسلامي ثم أطلقوا التهديدات بالتصفية والاستئصال؛ لأنهم يعتقدون أن الأمر يجب أن لا يخرج من دائرتهم.

ولما كشف القوم عن خباياهم وعلم سماحة الشيخ أنهم يرفضون بشكل قاطع ترشيح الدكتور الجابري أمره سماحة الشيخ بسحب ترشيحه، إلا أنه ونتيجة قناعته التامة بجدوى المشروع في حل جملة من مشاكل البلاد ووسط تأييد عدة كتل نيابية خارج الائتلاف خطط لانسحاب حزب الفضيلة الإسلامي من كتلة الائتلاف وانضمام الكتل الأخرى إليه وهو ما يحقق له أغلبية في البرلمان تمكنه من تشكيل حكومة، إلا أن سماحة الشيخ كان يرى أن الظروف لا تسمح بهكذا مشروع فيه إضعاف للائتلاف الشيعي فلم يجد بُدّاً من إقالة الأمين العام للحزب حرصاً على وحدة وقوة الائتلاف الشيعي الذي لم يُقدّر هذا الموقف واستمر في حربه الظالمة التي طالت المرجعية وأبناءها، ورأى سماحته فيما بعد الصلاح في انسحاب حزب الفضيلة الإسلامي من الحكومة المزمع تشكيلها.

وأخي هم أنتم المنضبون بتوجيهات المرجعية الرشيدة وان كان الآخرون جزاهم الله خيراً يشعرون بالتزام أخلاقي تجاه مواقف المرجعية الرشيدة. وقد أردنا من خلال البيان والتغيرات أن نوصل رسائل مهمة قلنا في البيان على جميع الأطراف أن تفهمها وتعيها بدقة وقد آتت ثمارها جميعاً.

وأول الجهات الولايات المتحدة التي حذرناها من اللعب بنار الطائفية والحرب الأهلية من خلال تصريحات سفيرها وبعض المواقف العملية غير الحكيمة، وقد استوعبت الإدارة الأمريكية الرسالة ووبخت سفيرها على تصريحاته ومنعته من الإدلاء بمثالها ولا شك إنكم لاحظتم صمته طيلة الأسابيع الثلاثة الماضية رغم سخونة حركة العملية السياسية وأنذرتة بالعزل إذا عاد إلى مثلها.

وثاني الرسائل إلى المرجعيات الأخرى حتى تكون أكثر حزمًا مع السياسيين وتتخذ قرارات شجاعة إذا لم يعملوا بجدّ على إنقاذ الأمة وإصلاح حالها ومعالجة مشاكلها واكتفوا بحساب مصالحهم الشخصية والفئوية، وقد تحركت المرجعية فوراً ودعت القادة السياسيين إلى التخلي عن بعض مواقعهم من أجل حلحلة الأمور وتحريك العملية السياسية إلى 322 الإمام ومارست تدخلاً مشكوراً لتحقيق هذه النتيجة.

وثالث الرسائل إلى مكونات الائتلاف الذين أحاطوا إخوانكم من أبناء الفضيلة بكثير من الشك وسوء الظن بل إن بعضهم أصدر البيانات للتسقيط وتشويه السمعة، فأثبتنا أن أبناء الفضيلة منضبون بالمرجعية وهي التي تحاول تصحيح المسيرة إذا حصل شيء مما يخافون منه.

ورابع الرسائل دعوة إلى المتصدين كي يؤثرُوا مصلحة الأمة على كل مكاسب شخصية وفئوية مهما كانت كبيرة على الأرض وقد رأيتُم بعدها كيف توالى الانسحابات وحُلَّت مشكلة تسمية الرئاسات الثلاث التي امتدت ثلاثة أشهر في جلسة برلمانية واحدة استمرت ثلاث ساعات.

وخامس الرسائل إلى الكتل السياسية المقابلة للائتلاف التي تلعب على حبال تعدد المرشحين لتمارس المزيد من الابتزاز وبهذا القرار دخل اليأس عليها وأسقط ما في أيديها وأذعنت لقرار الائتلاف، كما شعر الائتلاف بالقوة والعزة التي استمدها من عزة وقوة القرار وتوقفت التدايعات المهينة من تشكيل المجلس السياسي للأمن الوطني، إلى تسليم الملف الأمني إلى نائب رئيس الوزراء وإفراغ منصب رئيس الوزراء من كل محتوى رغم أنه بحسب الدستور أهم منصب في الدولة.

هذا بعض ما تحقق بفضل الله تبارك وتعالى ومن حق الأمة أن تفخر بإنجازاتها حيث تسعى إلى تجسيد الحديث الشريف: (ما تقدست أمة لا يأخذ ضعيفها حقه غير متعتع). والحمد لله وحده فهو مبدئ النعم ومعيدها.

محمد يعقوبي

٢٩ ربيع الأول ١٤٢٧ المصادف ٢٨/٤/٢٠٠٦

المرجعية الرشيدة تحذر الائتلاف من الانحراف عن أهدافه

قال سماحة الشيخ يعقوبي في لقائه مع عدد من الوفود والشخصيات التي زارته لإقناعه بالتأثير على حزب الفضيلة الإسلامي للعدول عن قرار انسحابه من تشكيل الحكومة الجديدة^(٢):

^(١) من حديث سماحته مع أعضاء منظمة بدر في البرلمان الذين زاروا سماحته يوم السبت ١٥ ع ٢٤ ١٤٢٧ المصادف ٢٠٠٦/٥/١٣ ومع الحاج عبد الكريم العنزي وزير الأمن الوطني الذي نقل لسماحته رسالة خطية من رئيس الوزراء الأستاذ نوري المالكي يوم ١٧ ع ٢٤ ونشرت في العدد (٤٢) من صحيفة الصادقين الصادر يوم ٢٧ ع ٢٤ ١٤٢٧.

^(٢) حكومة الأستاذ نوري كامل المالكي التي نالت ثقة البرلمان يوم السبت ٢٢ ع ٢٤ ١٤٢٧ الموافق ٢٠٠٦/٥/٢٠ ، وقد أعلن حزب الفضيلة الإسلامي انسحابه من مشاورات تشكيل الحكومة بناءً على توجيه سماحة المرجع يعقوبي (رَضِيَ اللهُ عَنْهُ) يوم الجمعة ١٤ ع ٢٤ ١٤٢٧ المصادف ٢٠٠٦/٥/١٢ ببيان تلاه الناطق الرسمي باسم الحزب الشيخ صباح الساعدي كتبه سماحة الشيخ ليكون موضوعياً ومتوازناً جاء فيه ((إن حزب الفضيلة الإسلامي الذي قبل بخمسة عشر مقعداً ضمن الائتلاف العراقي الموحد تضحية منه من أجل حفظ وحدة الائتلاف، يعلن انسحابه من تشكيل الحكومة الحالية لأننا وجدنا الذهنية المتحكمة في تشكيلها هي المصالح الأنانية الضيقة والمكاسب الشخصية والفئوية والتنافس عليها ونسيان الهدف الأساسي وهي خدمة المواطن وتوفير حقوقه الأساسية من الأمن والسيادة والحرية وسائر حقوق الإنسان الأخرى ولكننا مع ذلك سيبقى دورنا إيجابياً في تقويم عمل الحكومة ونقل صوت الشعب بأمانة والمساهمة في بناء العراق الحر المزدهر الكريم ونرجوا من جماهيرنا خاصة ومن كل شرائح الأمة عامة أن يتفهما موقفنا هذا والله ولي التوفيق)).

لقد كنا السابقين والمبادرين إلى تشكيل الائتلاف العراقي الموحد ودعمه والتضحية من أجل وحدته وإنجاح عمله إيماناً منا بالأهداف التي أسس من أجلها ومنها حفظ وحدة الموقف لهذه الشريحة الأكبر في النسيج العراقي والدفاع عن حقوقها ورفع الظلم والحيث عنها، وحينما لا توجد خيمة واحدة تضم التوجهات المختلفة لأبناء هذه الشريحة فسيكون من الصعب توحيد موقفها ونظم أمرها وضبط حركتها.

فتشكيل الائتلاف ضرورة استراتيجية وليس حاجة آنية من أجل الفوز بمقاعد أكثر أو الحصول على عدد أكبر من الوزارات ونحوها، لكن

== ومضافاً إلى ما ذكر فقد كان من دواعي الانسحاب الاحتجاج على سياسة التسقيط والكذب والافتراء وصناعة التهم التي ألصقوها بالحزب لإقصائه وحرمانه من حقوقه، وخوفهم من تمدده على حساب استئثارهم وتفردهم، واعتبروا ترشيح أمينه العام لرئاسة الحكومة مع مرشحي المجلس الأعلى وحزب الدعوة تجاوزاً للخطوط الحمراء وتهديداً لهم خصوصاً وأن الحزب يتمتع بسمعة طيبة لدى كل مكونات الشعب العراقي ويحظى منهجه الوطني بالاحترام ويصلح أن يكون قطرة للمصالحة الوطنية.

وقد كشف المستبدون داخل الائتلاف عن حقيقتهم الدنيوية المحضنة، واعتبر سماحة المرجع العقبوي (ذاتِجَلَّة) أن وجود أتباعه في الحكومة يعني استمرار دعمه الذي أعلنه في بداية التأسيس وفيه إمضاء لشرعية عملهم، فلم يجد سبيلاً للإعلان عن سحب الدعم والمشروعية المرجعية عن هذا النهج في العملية السياسية إلا بأمر أتباعه بالانسحاب ليرز الاختلاف في الأخلاق والهدف ومنهج العمل بين الفريقين، ومن ذلك الحين شنّ الإخوة حرباً شعواء للاستئصال والحرمان والإقصا والتشويه والتسقيط وإلى الله المشتكى.

المؤسف أن طريقة تعامل بعض مكونات الائتلاف أثناء مشاورات تشكيل الحكومة كانت على خلاف ذلك، وتميزت بقصور في النظر وانغلاق على الذات وعدم وجود شعور بالمسؤولية، فتحول الائتلاف إلى أداة لبسط هيمنة بعض القوى وفرض إرادتها وقيمومتها على الآخرين، مما يهدد مستقبل الائتلاف ويجعله عرضة للتفكك وهذا ليس في مصلحة أحد حتى أعداء الائتلاف؛ لأن تشتت الصوت الشيعي وعدم وجود كيان موحد يسير بهم ويتم التفاهم والحوار معه سيكون خطراً على الجميع.

إن قرار أبناء الفضيلة بالانسحاب من تشكيل الحكومة كان احتجاجاً على هذه السياسة وهذا الانحراف في الأهداف الذي نرجو أن لا يكون صحيحاً أو ثابتاً. ولكنهم - أي أبناء الفضيلة - مع ذلك يبدوون الاستعداد التام للتعاون مع الحكومة لإنجاح عملها خدمة للمواطن الكريم الذي يستحق كل خير، ومتى ما عادت قاطرة الائتلاف إلى مسارها الصحيح وسادت روح الإخوة والثقة المتبادلة وحسن الظن، فإن أبناء الفضيلة سيعودون للمشاركة في الحكومة بإذن الله تعالى، رغم إننا نعتقد أن الانسحاب من المواجهة ليس هو الحل بل الصحيح هو الاقتحام والتغيير والإصلاح، كما قال أمير المؤمنين (إذا هبت أمراً فقع فيه) أو كما قال شاعر:

326 ومن يتهيب صعود الجبال
يعشُ أبدأ الدهر بين الحفر

لكنه كان انسحاباً لصالح إخوة لهم في الدين والولاء لأهل البيت عليهم السلام وشركاء لهم في المعاناة الطويلة والتضحيات الجسيمة عبر التاريخ وإلى عصرنا الحاضر.

و بالنسبة لي - كمرجعية - فاني انظر بعين واحدة إلى الجميع

ومعيارى فى التقييم هو ما نطق به الحديث الشريف (قيمة كل امرئ ما يحسنه)، فنحن نشد على يد كل العاملين ونساندهم ونكرم المحسن ونعاب المسىء، وهذا ما تقتضيه أبوتنا ورعايتنا ووظيفتنا والحمد لله رب العالمين.

كيف نستعيد دور العشائر في بناء العراق الجديد (١)

قال الله تبارك وتعالى في القرآن الكريم [وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا] (الحجرات: ١٣) أي لتكون بينكم نسبة يعرف بها الشخص ويميز عن الآخرين الذين يشاركونه في بعض الصفات.

وقد حافظت القبائل العربية على هذه النسبة وصانتها وعززتها وصايا المعصومين فيوصي أمير المؤمنين ولده بقوله (صل عشيرتك فإنهم جناحك الذي به تطير) وقسم عليه السلام جيشه في صفيين على أساس العشائر لأنه ادعى للباس والحماس والثبات، وكذا قسم جيش المسلمين عندما واجهوا الفرس في القادسية، وكان للقبائل العربية دور مشهود كإشادة أمير المؤمنين عليه السلام بقبيلة همدان بقوله:

ولو كنت بواباً على باب جنةٍ لقلتُ لهمدان ادخلوا بسلام

وامتازت العشائر بخصائص توارثها أبناؤها كالشجاعة والكرم، وفي حديث خطبة أم البنين أم العباس وإخوته لأمير المؤمنين عليه السلام بواسطة أخيه عقيل ما يشير إلى ذلك، حيث روي أن علياً عليه السلام قال لأخيه: (اطلب

(١) من حديث سماحة الشيخ مع وفود من رؤساء عشائر ووجهاء النجف الأشرف يوم ٢٤/٢٦ ويوم ٢٤/٢٩ و مع موكب السراج المنير من عشائر الناصرية يوم ١٥/٢٤/١٤٢٦ المصادف ١٣/٥/٢٠٠٦.

لي امرأة قد ولدتها الفحول من العرب كي أتزوجها لتلد لي غلاما ينصر
ولدي الحسين بكر بلاء) فأرشده عقيل إلى فاطمة أم البنين .

وقد أثبتت العشائر عبر التاريخ أنهم مكوّن مهم في النسيج العراقي
وأثروا في حركة الأمة، وأحداث القرن الأخير شاهدة على ذلك حينما
تحملت العشائر بقيادة علماء الدين مقاومة الاحتلال الانكليزي في الحرب
العالمية الأولى سنة ١٩١٤ - ١٩١٧ وفي ثورة العشرين المباركة عام ١٩٢٠
التي أثمرت إنهاء الاحتلال وإقامة الحكم الوطني بغض النظر عن انحرافه
عن أهدافه لاحقا .

وقد التفت الأعداء خصوصا النظام البعثي البائد إلى مصادر القوة
في هذا الشعب التي حفظت هويته واستقلاله وحرّكته دوما لرفض الظلم
والانحراف فوجدوها ثلاثة (المرجعية - العشائر - التمويل الذاتي)
فوضعوا الخطط لاجتثاث منابع القوة هذه لدى الأمة، أما المرجعية
فحاصروها وقيدوها واعدّموا عدداً منهم كالشهيدين الصدرين (قدس
سريهما)، و قضاوا على الحلقة الوسطية الفاعلة بين المرجعية والأمة وهم
الفضلاء والمبلغون والخطباء والشباب الرسالي فأعدموهم واعتقلوهم
وشرّدوهم، وأما التمويل الذاتي فجففوه وأفقروا الطائفة بمصادرة أموال
أثرياء الشيعة وسفروهم إلى إيران بحجة تبعية جنسيتهم وحجّموا كل
أصحاب الأموال من أتباع أهل البيت عليه السلام.

ثم التفتوا إلى العشائر فاعدّموا عدداً من وجوهها المؤثرين
كالمرحوم الشهيد راهي بن الحاج عبد الواحد آل سكر والحاج عبد
الحسين جيته وغيرهما، وصنعوا من بعض النكرات رؤساء عشائر وهميين

وشتتوا أبناء العشائر بالانتماء إلى الحزب البائد، وكرسوا الجهل والتخلف فيها و عاقبوا كل من يتصل منهم بالمرجعية الدينية والحوزة العلمية و غيرها من الأساليب الشيطانية .

وجاءت الأحزاب اليوم لتمعن في ظلم العشائر وحرمانها فبالرغم من أنها وصلت إلى مواقع الحكم بأصوات أبناء العشائر، إلا أن الأحزاب استأثرت بالمغانم ولم تعط للطلبة والنخب من أبناء العشائر الفرصة الكافية لإدارة مفاصل الدولة، فبقي التهميش والإقصاء للعشائر.

وهذا ما يدعونا إلى إعادة النظر ومراجعة الحالة ووضع البرامج الكفيلة باستعادة العشائر دورها وثقلها الاجتماعي، وأعتقد أنهم قادرون على بناء بلدهم وحل مشاكله أفضل من الذين قدموا من الخارج بعد انقطاع عن بلدهم وشعبهم أزيد من عشرين عاماً، وأعتقد أيضاً أن للعشائر فرصة طيبة في حل المشكلة الأمنية لامتدادها في الطائفتين، ووجودها في كل المدن الساخنة حتى أن بعض أبناء العشيرة الواحدة من السنة وآخرين من الشيعة .

فالمطلوب إنشاء كيان عشائري^(١) مستقل عن الأحزاب ويضم لجان متعددة تتكفل كل واحدة منها بتحريك وجه من أوجه النشاط المطلوبة كتنقيف العشائر وتوعيتها وتعليمها الأحكام الشرعية والمخالفات التي يتورط بها البعض، وان تخصص لجنة لمتابعة الحقوق السياسية، وأخرى

(١) أثمرت هذه الدعوة المخلصة عن إنشاء مجالس صحوة العشائر التي تصدت لمكافحة الإرهاب والقضاء على تنظيم القاعدة ودولتهم الإسلامية المزعومة.

اجتماعية فتسعى في الإصلاح والتوفيق بين المتخاصمين وحل المشاكل وتقريب وجهات النظر وهكذا.

ويحسن أن يكون المقر المركزي في النجف الأشرف لإعطائه زخماً وقوة لاحتضان المرجعية له عن قرب ويقوم بمتابعات ميدانية في جميع المدن والقرى والأرياف.

لقد اعترف الأمريكيان أنهم ارتكبوا آلاف الأخطاء في العراق، وكان منها إهمال دور العشائر (السنية والشيعية) والاستخفاف بها باعتبارها وضعاً منافياً للمجتمع المدني، وقد غفلوا عن حقيقة أن العشائر تنظيمات لها خصالها الكريمة ودورها المؤثر فهي مكون مهم للمجتمع المدني، وبسبب هذا الإهمال وغيره من الأسباب دفع الأمريكيان والعراقيون هذه الأثمان الباهظة، وكان ظنهم أنهم قادرون على تحقيق مخططاتهم وانجاز مشروعاتهم بالعراقيين الذين جاؤوا بهم من الخارج ففشلوا هذا الفشل الذريع.

لقد أصدرنا كتباً وخطابات، و سبقنا أستاذنا السيد الشهيد الصدر الثاني قدس سره بكتابه (فقه العشائر) وكلها تصلح أن تكون جزءاً من هذه الحركة المباركة إذا نفذت ميدانياً .

ومن الآليات التي أثبتت جدواها في مثل هذا المشروع تأسيس مواكب أو تشكيلات من الشباب الرسالي داخل كل عشيرة ليقوم بهذه النشاطات، وستنتج من مجموع هذه الحركة أجواء إيمانية واعية وقادرة على التأثير في مجمل الحياة في البلد، وستعرف القائمين على المشروع بأصحاب الكفاءات والقادرين على العطاء.

أداء الائتلاف محرج للمرجعية الرشيدة أمام الجماهير

استقبل سماحة الشيخ يعقوب السيد منوشهر متكي وزير خارجية الجمهورية الإسلامية الإيرانية و الوفد المرافق له^(١).

وقال السيد متكي أنه جاء إلى العراق لأمرين:

(الأول) تهنئة الحكومة الجديدة التي شكلت برئاسة الأستاذ نوري

كامل المالكي.

(الثاني) إعلان استعداد الجمهورية الإسلامية الإيرانية لنقل خبراتها

ومواصلة التعاون في مختلف المجالات الاقتصادية والعلمية وغيرها، وأن

إيران قد خصصت مليار دولار كاعتمادات للقيام بالمشاريع التي يحتاجها

العراق وتشمل قطاعات الكهرباء والصحة والنقل وغيرها، وقد أجريت

اتفاقيات و حوارات حول هذه المواضيع أمس مع المسؤولين، وتوجهنا

اليوم من بغداد إلى كربلاء لنجعله يوم زيارة و عبادة، وبعد زيارة العتبات

المقدسة أردنا أن نزور العلماء وها نحن نتشرف بذلك، ولا شك أن الدور

الذي تقومون به سماحتكم ورجال الدين الأفاضل يصب باتجاه الاستقرار

و الهدوء لأبناء الشعب العراقي بمختلف فئاته، وقد تحصل انقسامات هنا

و هناك، فتقومون سماحتكم باتخاذ التدابير اللازمة لحل تلك الانقسامات

مما فيه خير ومصصلحة الشعب العراقي.

(١) كان ذلك يوم السبت ٢٩/٢٤٢٧/٢٧ المصادف ٢٧/٥/٢٠٠٦.

نحن مسرورون جدا لهذا اللقاء ونستفيد من آراء سماحتكم حيال الظروف القائمة في العراق، ونعرب عن استعدادنا للقيام بأي واجب علينا. وهنا تحدث سماحة الشيخ يعقوبي ورحب بضيفه الكريم وشكره على هذا التواصل وابتدأ بالتعليق على جعل اليوم يوم عبادة وقال إن كل أيام المؤمن وساعاته هي عبادة ما دامت تثمر خيراً للبشرية وإعماراً للحياة ولا تقتصر العبادة على العبادات المعروفة المعينة، بل إن الأجر والثواب الذي رصده الله تبارك وتعالى للأعمال المثمرة اجتماعياً أكثر بكثير مما ورد في الطقوس العبادية المفروضة كما في الحديث (إن إصلاح ذات البين أفضل من عامة الصلاة والصيام) لان فيه حفظ وحدة المجتمع وتآلفه وتماسكه، أو ما ورد في فريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر باعتبارها تؤدي وظيفة اجتماعية من أنها بها تقام السنن وتحفظ الفرائض وتحل المكاسب وتأمّن الطرق وغيرها.

وهذه الفعاليات سميتها (الواجبات الاجتماعية) بدلاً من (الواجبات الكفائية) بحسب المصطلح المشهور لأن الشارع المقدس كما لحظ الفرد كفرد وخاطبه بتكاليف كالصلاة والصوم والحج، فإنه لحظ الأمة ككيان واحد وكلفها بتكاليف، ومثل هذا اللحاظ موجود في أحاديث كثيرة كتشبيه الأمة بركاب السفينة فلا يحقّ لأحدهم أن يتصرف كفرد ويقلع خشبته ويقول هذه ملكي لان النتيجة غرق الجميع، بعض الأحاديث يشبه المؤمنين بالجسد الواحد إن اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى.

ومن هذه الواجبات التي خوطبت بها الأمة كان هو العمل السياسي لإيصال الثلة الصالحة إلى قيادة البلد وإدارة مفاصله وهو أهم الواجبات الشرعية كما دلت الآية الشريفة على أن نصب القيادة الصالحة للأمة تعدل كل أعمال الشريعة الأخرى [يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ] (المائدة: ٦٧) لذلك كان موقفنا من دعم العملية السياسية بهذه القوة، وكانت فتوانا أقوى الفتاوى حيث جعلنا وجوب المشاركة في الانتخابات أهم من وجوب الصلاة والصوم؛ لأن وجود الحكومة الصالحة هو الذي يحفظ الصلاة والصوم، وإذا كان على رأس السلطة أشرار منحرفون فاسدون فإنهم سيحاربون الصلاة والصوم، كما رأينا من أفعال صدام وعانيتم انتم من بطش وقسوة الشاه المقبور حتى انه منع النساء من ارتداء الحجاب الذي هو أوضح الشعائر والشعارات الإسلامية.

واندفعت الأمة للمشاركة في الانتخابات بشكل مثير للإعجاب والفخر وأذهل العالم طاعة لمرجعياتها ووصل به عدد من الإخوة إلى البرلمان وشكلوا حكومة.

وهنا يفتح السؤال: هل إن أداء الإخوة الذين انتخبناهم كان

بمستوى ذلك الدعم والطرح القوي والأهداف التي تأملتها المرجعية منهم 334
وحماس الجماهير المنقطع النظير؟ أقول بكل أسف: لا وهذا الشعور بخيبة الأمل لا يختص به أنا بل هو شعور عام لدى كل المرجعيات الدينية، وليس الآن بل حتى قبل الانتخابات الأخيرة، لذلك لم تكن متحمسة لدعم الائتلاف، فيها وربما سمعتم منهم هذا خلال زيارتكم لهم، وأنا حينما

أتحدث معكم بهذا الكلام لا اعتبره إدخالاً للأجنبي في شؤوننا الداخلية لأنني اعتبر الشعبين العراقي والإيراني واحداً لانتمائهم إلى مدرسة أهل البيت الرصينة وقوة و شائجهم الاجتماعية والتاريخية، ولو كان غيركم لما تحدثت معه بهذا لأنه أمرٌ يخصنا وعلينا أن نصلحه فيما بيننا.

فتجربة الإخوة في الحكم كانت مزيداً من التدايعات والأداء السيئ والتنازلات المهينة، والسكوت عن الظلم والاستمرار في حالة الخراب والفقر والحرمان والاضطهاد والاستئثار بالثروات، وعدم المبالاة بالناس، ووقعت المرجعية في حرج شديد أمام جماهيرها لأنها لا تستطيع أن تبرر لهم أفعال السلطة التي دفعت الجماهير لانتخابها بكل تلك القوة والحماس.

إن الإخوة في الحكم يستعملون المرجعية كورقة رابحة يحققون بها مآربهم الشخصية، وبعد أن يحصلوا عليها لا يكثرثون لأقوالها، ومثل هذا الشعور بالخيبة والإحباط لدى المرجعية يدفعها إلى رفع اليد عن دعم العملية السياسية؛ لأنها لا تستطيع أن تكون مظلةً شرعية لعملية منحرفة ظالمة، ولا يصح منها أن تكون أداة لكي يحقق بها المستأثرون مآربهم على حساب المستضعفين والمحرومين الذين ضحوا بأرواحهم وتحملوا الإرهاب والقتل وخرجوا إلى صناديق الاقتراع ليجلسوا هؤلاء المستأثرين الأنانيين الذين لا يفكرون بالشعب على أرائك الحكم والسلطان!! وإذا حصلت مثل هذه النتيجة ورفعت المرجعية يدها عن دعم العملية السياسية فإن كارثة ستحل بمصير هذه الطائفة المحرومة.

نحن نعتقد أن الائتلاف العراقي الموحد ليس حاجة آنية أريد منها الفوز بعدد من المقاعد في البرلمان أو تحصيل أكبر عدد من المواقع في

السلطة، بل هي حاجة استراتيجية لضمان حقوق مسلوقة منذ ألف و أربعمئة عام لا تقتصر على السياسية فقط، بل تشمل الثقافية والاجتماعية والدينية والأخلاقية والاقتصادية فلا يجوز للإخوة في الائتلاف أن يفرطوا بوحده وعزته وقوته، وأن يكون أداؤهم بمستوى الآمال التي عقدت عليهم وان لا ينحرفوا عن الأهداف التي من اجلها شكل الائتلاف.

لقد بذل أبناء المرجعية الرشيدة أقصى الجهود في دعم قائمة الائتلاف، وكانوا من أكثر الفئات حماساً لكسب أصوات الناخبين فأداروا المراكز الانتخابية في المناطق الساخنة، وذهبوا بصناديق الاقتراع إلى أقصى نقاط البادية والصحراء الغربية ليضيفوا كل صوت ممكن إلى قائمة الائتلاف، فيجب أن تحفظ حقوقهم وتحترم جهودهم وإلا فستحل كارثة حقيقية والعياذ بالله.

وشكر السيد وزير الخارجية سماحة الشيخ على حسن ظنه ونظرته العلمية للتطورات في العراق، وأكد أهمية القضية التي تحدث عنها سماحته وأردف قائلاً إنني سمعت كلمة من الإخوة في الائتلاف تقول إن الحكومة يمكن إذا سقطت أن يشكل الائتلاف حكومة أخرى، ولكن إذا سقط الائتلاف فمن يمكن أن يشكل حكومة؟!!

وتفاءل من خلال النظرة التي وجدها لدى سماحة الشيخ بالمحافظة

على الوحدة وتعزيز الانسجام بين فئات الشعب العراقي وقال : نحن لا نريد أن نتدخل في الشأن العراقي بل نتمنى القوة والرفعة والتقدم للعراق كما نتمناه لإيران.

وفي ختام اللقاء وجه السيد وزير الخارجية دعوة إلى سماحة الشيخ
اليعقوبي لزيارة الجمهورية الإسلامية الإيرانية في الفرصة التي يراها مناسبة،
وبعث سماحة الشيخ بواسطة السيد وزير الخارجية برسالة إلى سماحة آية
الله السيد علي الخامنئي قائد الثورة الإسلامية في إيران (دام ظلّه الشريف)
عبّر فيها عن مشاعره الطيبة الصادقة تجاه قيادة وشعب الجمهورية الإسلامية
الإيرانية.

إذا لم يحترق السياسيون بالنار فإنهم لا يحلون مشاكل البلاد

اجتمع عدد من طلبة جامعة الصدر الدينية في النجف الأشرف عند سماحة الشيخ العقبوبي (دام ظلته) ^(١) عقب الحادث المروع الذي وقع في الكوفة صباح ذلك اليوم حيث قام مجرم بتفجير سيارته في مجمع للعمال فقتل أكثر من ستين وجرح أكثر منهم، وقد تساءل هؤلاء الطلبة عما يمكن عمله لحل هذه المشكلة فقال سماحته:

أن الحل متوقف على قناعة السياسيين المتصددين للحكم وصدقهم في إرادة الحل، أما إذا بقوا على سلوكهم الحالي الذي لا يبالي بأرواح المواطنين ولا بتخريب البلد، والمهم عندهم سرقة أموال الشعب ومداراة مصالحهم الشخصية والحزبية فإنه ستبقى المشكلة.

وحينما أقول هذا فإنه لا يعني أن هؤلاء السياسيين الذين لا يفترون عن أمراء الحرب الذين شهدناهم في عدة دول من العالم في العقود الأخيرة يمتلكون الحل، فإنهم عاجزون عن قيادة أنفسهم وكبح جماح شهواتهم وأهوائهم ومطامعهم فكيف يحلون مشاكل الناس ويصلحون حالهم، وإنما أقول هذا لأنهم سبب المشكلة ومتى ما جنبونا شرورهم فإن الأمور ستعود إلى نصابها فهم سبب المشكلة لا سبب الحل، وقد رأينا كيف أن قناعة الفرقاء في الحرب الطائفية في لبنان بعد خمسة عشر عاماً

(١) يوم الثلاثاء ٢٢/٢/١٤٢٧ المصادف ١٨/١١/٢٠٠٦.

من قتل العباد وتخريب البلاد أنهت الحرب في يوم واحد عندما اجتمعوا في الطائف.

ومن النفاق و الاستخفاف بمشاعر الناس اجتماع هؤلاء السياسيين على موائد الطعام الفاخرة التي تظهرها شاشات التلفزيون في حين يتضور الملايين جوعاً وبلا مأوى وتراهم يتبادلون الضحكات وأحياناً القبلات ، إذن فلمن تنتمي هذه الجماعات المسلحة التي تنشر القتل والدمار والرعب في الشارع ومن الذي يؤويها ؟ ومن الذي يقدم الدعم المادي واللوجستي؟ ومن الذي يدافع عنهم حينما يقعون في أيدي القضاء ويضغط لإصدار العفو عنهم ؟ في حين يقع الأبرياء في السجون ظلماً و عدواناً من دون أن يدافع عنهم احد.

فما دامت النار لم تحرق هؤلاء السياسيين ولم تضر بمصالحهم الشخصية وتبقى مقتصرة على الأبرياء البائسين، فإنهم سوف لا يحلون المشكلة وسيبقون يطمعون في تحقيق مكاسب أكثر على حساب الفرقاء الآخرين باستمرار هذه الولايات والكوارث، وهذا من شر البلاء الذي ابتلينا به أن يفقد هؤلاء لكل المشاعر الإنسانية والإسلامية والوطنية ولكل حرص على المواطن ورحمة بالضعفاء والمساكين والمحرومين.

أنا الآن لسنا بصدد بيان سيناريوهات الضغط على السياسيين لكي يجتمعوا ويحلوا المشكلة، وإنما نقول إننا نستطيع ذلك إذا تم حرمان الجهات السارقة لأموال الشعب وأمرء الحروب من هذه الثروة التي يسيل لعابهم لها ويسفكون الدم الحرام من أجلها ونحوها من الخيارات التي أحلاها مرّ.

ولكن قد لا يجد الشعب طريقاً أمامه بعد اليأس من إيجاد الحلول
إلا ارتكاب أحداها (وما حيلة المضطر إلا ركوبها). وإنا لله وإنا إليه
راجعون.

وفي نهاية حديثه أوصى سماحة الشيخ يعقوبي الفضلاء وطلبة
العلوم الدينية بتفقد عوائل الشهداء وزيارة المصابين والتبرع بالدم وتقديم
المساعدات المادية والمعنوية والعينية.

من يقف وراء مسلسل التفجيرات في كركوك

بسم الله الرحمن الرحيم

شهدت مدينة كركوك اليوم ٢٠٠٦/٧/٢٩ تفجيراً ذهب ضحيته عددٌ من الشهداء والجرحى في حي الواسطي وهذه الجريمة المنكرة تأتي ضمن سلسلة من الحوادث المماثلة التي روعت هذه المدينة المظلومة خلال الأسابيع الماضية في حالة لم يسبق لها مثيل.

ويلمس المتتبع أنها استهدفت في الغالب المناطق التي يقطنها شيعة أهل البيت عليهم السلام من العرب والتركمان لكنهم في هذه المدينة لم يستهدفوا لعقيدتهم كما في المدن الأخرى من العراق الجريح وإنما استهدفوا لقوميتهم لأن هذه القوميات (العربية سنة وشيعة والتركمانية) متوحدة في كركوك ضد التمدد غير المشروع لقومية أخرى تطالب بـ(تطبيع) الحالة في كركوك.

وهي تقصد بالتطبيع فرض هيمنتها بالقوة والعنف لأنها لا تستند إلى حق تاريخي ولا جغرافي ولا ديموغرافي والوثائق كلها تشهد بذلك ولا تخفى على أحد.

لذا اتبعوا هذا الأسلوب اللاإنساني حيث غرروا ببعض الجهلة والمتحجرين والمضللين وغذوهم بالحق الطائفي ليكونوا وسيلتهم لتحقيق هذه الأهداف الدنيئة بتمزيق وحدة هذه الجبهة العربية التركمانية التي تسعى للحفاظ على هوية كركوك المتنوعة بالقوميات والأديان والتي ترفع

شعار التسامح والتعاون والعيش بسلام من دون أن يتجاوز أحد على حق الآخرين أو يتمدد أكثر من حجمه، فتأتي هذه التفجيرات لتغذي الخلافات الطائفية وترزع سوء الظن وعدم الثقة حتى يتصاعد العنف ويضطر الكثير إلى الهجرة فتكون نتيجة (التطبيع) لصالح تلك الجهة.

أترون أي قذارة وانحطاط يتصف بها السياسيون حينما يتجردون عن القيم الإنسانية والمثل العليا وتعمى بصائرهم ولا يرون إلا مصالحهم ولا يشعرون إلا بأنانياتهم فيصلون إلى هذا الاستخفاف بدماء الأبرياء ومقدسات البلد.

لقد مهدت تلك الجهة لهذه الحالة بسيطرتها بالقوة على كل المفاصل المدنية والعسكرية والاقتصادية المهمة ورموا بعرض الجدار القرارات والأوامر الإدارية التي تصلهم من الوزارات في الحكومة المركزية، إذا شعروا منها أنها تفقدهم بعض هذه المفاصل الحيوية مستغلين ضعف الحكومة وعدم اكتراثها بمصالح العباد والبلاد، وقد مكنتهم ذلك من تسهيل أمر الإرهابيين أو على الأقل غضّ النظر عنهم.

لتعلم تلك الجهة أن هذا لعب بالنار وكثيرا ما (تأتي الرياح بما لا تشتهي السفن) فلترجع إلى منطق الحكمة والعقل والأخوة الإنسانية

342 ولتشارك القوميات الأخرى في المحافظة على صفة التسامح والتعايش

السلمي لكل القوميات والأديان التي تتصف بها مدينة كركوك.

وليصبر إخواننا في كركوك وليحذروا هذه المؤامرات وليحافظوا

على وحدتهم وأخوتهم.

ولتصحو الحكومة المركزية من غفلتها ولتنتبه إلى هذه المدينة
المظلومة ولتتفقددها، وليبادر السيد رئيس الوزراء لزيارتها وعلاج مشاكلها
كما بادر إلى زيارة البصرة فكلاهما مدينتان (نفطيتان)!

وليلتفت المنفذون لهذه الجرائم أن الحقد الطائفي قد أعماهم
فصاروا أدوات بيد الغير ينفذ بهم مآربه من دون أن يستفيد المنفذون شيئاً.
وفي الختام أسأل الله تعالى أن يحمي هذا البلد الكريم من كل
مكروه وأن يهدي الأمة لما فيه صلاحها وان تميز بين أعدائها وأصدقائها.

شلل البرلمان أعجزه عن^(١) ممارسة دوره وأدخل البلاد في هذه الدوامتة..

رغم مرور سنتين تقريباً على بدء الحياة البرلمانية في العراق وانتخاب دورتين برلمانيتين إلا أنه ما زال عاجزاً عن ممارسة دوره التشريعي الرقابي بالشكل الذي يخدم مصلحة البلد ويضمن حقوقه الأساسية، فالفساد الإداري والمالي مستشري والأوضاع الأمنية والخدمات تتردى وثروات البلد تتبدد، وأعضاء البرلمان مشغولون بمصالحهم الشخصية ومصالح أحزابهم ويعيشون في رفاهيتهم، وكثير منهم يقضي أكثر أيامه خارج العراق فلم يعودوا ممثلين للشعب بل لأنفسهم وأحزابهم، وإذا حاول البرلمان محاسبة أحد فلا يجرؤ على محاسبة من يحمي بالحيثان الكبيرة التي تقضم الحصاة الأكبر من الكعكة بنهم وبشراهة .

وجهاز القضاء ومفوضية النزاهة !! وأمثالهما عاجزون عن الوقوف في وجوههم، وأكثرهم ممن يعتاش على فتات موائد أولئك الكبار ، فمتى سيصلح حال الشعب الذي يبقى هو وحده الذي يدفع الثمن، ويحترق من أجل أن يتلذذ الظلمة الذين قست قلوبهم فهي كالحجارة أو اشد قسوة .

تخصص
سبيل
السياسة

(١) كانت مثل هذه البيانات والخطاب (١٢١) المتقدم وغيره تثير حفيظة الأحزاب المستأثرة وتقلقهم وتدفعهم إلى الإيغال في الإقصاء والاستئصال لكل من يرتبط بمرجعيتة سماحة الشيخ (دام ظله الشريف).

إن أحد أسباب هذا الشلل هو النظام الانتخابي المتبع في الترشيح على أساس القوائم المغلقة فينتج عنه :

١ - عدم شعور المرشح بالانتماء إلى الشعب والوطن وإنما إلى القائمة التي رشحته ويكون شغله نيل رضا القائمين عليها .

٢ - جهل الشعب بمرشحي البرلمان مما يقلل حماسهم للمشاركة في الانتخابات أو أدلاء الأصوات إلى مجهولين وهي ظاهرة غير حضارية وغير مثمرة .

٣ - عدم قيام المرشح بواجبه تجاه المنطقة التي ترشح فيها وعموم الشعب لأنه لا يشعر بالمسؤولية والالتزام أمامهم .

٤ - التخندق الطائفي والقومي الذي كرسته طبيعة الاصطفافات التي شكّلت على أساسها القوائم وجرّ البلد إلى هذه الكوارث المدمرة.

٥ - إن كثيراً من قوائم المحافظات ضمت أسماء من خارجها، بل إن بعض المحافظات خلت قوائمها بشكل كامل من أبناء المحافظة فكيف ستوصل صوتها ومن الذي سيدافع عن حقوقها.

٦ - إلغاء دور أعضاء البرلمان وإبقاء التأثير لرؤساء الكتل السياسية فقط، وقد أظهرت السنتان الماضيتان اختزال قيادة البلد بعدد محدود تجاوز

حتى القوانين المشرعة ما دام (حاميتها حراميتها) ولا يسع البرلمان إلا إمضاء رغبات ومصالح رؤساء الكتل وعدم الخروج عنها .

٧ - إن نظام القوائم يوجب على الناخب اختيار الأسماء جملة وقد لا يرضي أغلبها لكنه من أجل اسم واحد مقبول أو أكثر يضطر لانتخاب ما يكره.

- لذا لابد من إعادة النظر في قانون الانتخابات وجعل الترشيح على أساس الأشخاص المنفردين والمعلنين أمام الناس^(١) وبذلك سنضمن :
- ١ - حرص المرشح على تقديم أقصى ما لديه لمواطنيه لحاجته إليهم مباشرة وشعوره بالالتزام أمامهم.
 - ٢ - تذويب العصبية القومية والمذهبية والمحاصصات الحزبية أو على الأقل الحد من جماحها الذي احرق البلاد حيث ستذوب هذه الاصطفافات المقيمة.
 - ٣ - حفظ التوازن في التمثيل في المحافظات لضرورة عدم إمكان ترشيح أحد في المحافظة من غير أبنائها.
 - ٤ - سيتمكن الشعب من معرفة مرشحيه وممارسة حقه الانتخابي بشكل ديمقراطي تام في اختيار من يريد ولا تفرض عليه أسماء يجهلها أو لا يريد لها.
 - ٥ - التقليل من تأثير رؤساء الكتل السياسية الذين جرّوا البلاد إلى هذه الصراعات المدمرة بأنانياتهم واستثثارهم وليس للآخرين إلا السير على هواهم.

(١) حرّكت هذه الدعوة مطالبة الكثير من الجهات السياسية والشعبية بأن تكون الانتخابات وفق القائمة المفتوحة، ثم تحرّكت المرجعيات الأخرى لدعم المطلب حتى أقرّ ولكن بشكل منقوص.

البصرة رائدة الإصلاح الوطني

بعد فشل الكثير من دعوات (المصالحة الوطنية) والمشاريع التي تسعى لإخراج العراق الجريح من أزمتته، رأى سماحة الشيخ يعقوبي (رحمته) أن نبدأ بمشروع لحل الأزمة في محافظة معينة ونهئ أسباب نجاحها الذي إن تحقق بفضل الله تبارك وتعالى فإنه يمكن تعميمه إلى عموم العراق، وقد اختار سماحته محافظة البصرة للبدء به وبعث وفداً تألف من الفضلاء جناب الشيخ محمد الهنداوي والشيخ علي الإبراهيمي والأستاذ الدكتور السيد عبد الوهاب الحكيم للالتقاء بمحافظ البصرة ورئيس وأعضاء مجلس المحافظة والواجهات الدينية والسياسية والعشائرية في المحافظة ودعوتهم إلى تبني المشروع على أنه مشروعهم، وبعث سماحته بيد الوفد خطاباً ذكر فيه أسباب تلكؤ عملية المصالحة الوطنية ومبررات اختيار البصرة كأول ساحة لتنفيذه، ثم حث المسؤولين على إنجاح المشروع وتهيئة المقدمات لذلك واليكم نص الخطاب.

البصرة رائدة الإصلاح الوطني

بسم الله الرحمن الرحيم

مع شكرنا لكل الجهود المخلصة والمسااعي الحثيثة لإنقاذ العراق الجريح من معاناته التي يمر بها التي تدمي قلب كل غيور وشريف، إلا أن هذه الجهود لم تؤتِ النتائج المطلوبة لتعقيد الحالة، وتشابك المصالح، وتباين الإيديولوجيات وغياب الحس الوطني لدى الكثيرين، وطبيعة الاصطفافات الموجودة، وعدم صحّة الأجواء التي ترافق الحالة، فبدلاً من شعور الأطراف بأنهم أخوة وأبناء بلد واحد وهو العراق وركاب سفينة واحدة أن غرقت غرق الجميع وان سلمت سلم الجميع، تجدهم يتصرفون ككفرقاء متخاصمين يريد كل منهم أن يقضم من مساحة الآخر أكبر ما يستطيع إلى غيرها من الأسباب التي تحتاج إلى دراسة مستقلة.

لذا فأرى من الصحيح أن نبدأ بتأسيس نموذج للتعايش السلمي والوحدة الوطنية ونشر ثقافة احترام الآخر بكل خصوصياته وحقوقه في إحدى محافظات العراق والمؤمل نجاحه بفضل الله تبارك وتعالى وبالإعداد الجيد له، ومن ثم الانطلاق به إلى سائر المحافظات الأخرى بعد أن يقنع الجميع بنجاحه.

وبالبصرة الفيحاء نموذج صالح لقيادة هذا المشروع لوعي أهلها ووطنيتهم المشهود لها وحرصهم على تنظيف مدينتهم من كل مظاهر العنف والتخريب والاضطراب والإرباك والفساد، ورغبتهم أن يروا مدينتهم

عاصمة اقتصادية ليس للعراق فحسب بل للخليج كله، ومن بؤر الاستقطاب الاقتصادي العالمي، وهي مؤهلة لممارسة هذا الدور بما يتوفر فيها من ثروات ومنافذ مائية وبرية وطرق جوية وخزين بشري أكاديمي متخصص ومهني وخبرات متراكمة، وما يتمتع به أبنائها من أخلاق طيبة وخصال حميدة حببتهم إلى كل العراقيين بل أبناء المنطقة والعالم.

إن كل أبناء البصرة المسلمين سنة وشيعة وغير المسلمين من كافة الطوائف والأعراق تواقون لهذا المشروع، وليس من مصلحة أحد عدم المساهمة فيه فضلاً عن معارضته، فالكل حريص على رؤية بصرة مستقرة آمنة مرفهة تتمتع في حقوقها المشروعة في ثرواتها وتستقطب كل الاستثمارات في العالم، ولا يوجد عاقل يحب استمرار حالة العنف وانفلات الأمن والجميع يذهب ضحيته، وإذا استمر الحال هكذا فإن الاحتمالات المتصورة كلها كارثية كتقسيم العراق أو إنشاء مناطق وجيوب طائفية وعرقية لا تقف الحروب والنزاعات بينها، فهل يوجد من يفضل هذا على عراق موحد قوي مزدهر يتآخى فيه أبنائه ويعيشون بمودة ووثام.

كما أن من مصلحة قوى الاحتلال والدول الإقليمية ذلك وهي واهمة إذا ظنت أن حالة البلبله والفوضى حتى المسيطر عليها أو البناءة⁽¹⁾ كما يسمونها في العراق تخدمها، حتى وان بدا ذلك على المدى القريب فإنه عكس ذلك على المدى البعيد فلتنظر الخير لأنفسها.

(1) إشارة إلى مشروع (الفوضى الخلاقة أو البناءة) دعت إليه وزارة الخارجية الأمريكية

رايس وسعت إلى تنفيذها في العراق والمنطقة.

حضرة السيد رئيس مجلس محافظة البصرة المحترم

حضرة السيد محافظ البصرة المحترم

حضرات السادة أعضاء مجلس محافظة البصرة الموقرين

حضرات السادة ممثلي المرجعيات والطوائف الدينية والأحزاب

السياسية والكيانات الاجتماعية

حضرات السادة رؤساء العشائر ووجهاء محافظة البصرة

حضرات السادة ممثلي الدول العربية والإسلامية والأجنبية في

البصرة

إنكم أولى من يحمل هذه الأمانة ويشمّر عن ساعد الجد لإنجاح

هذا المشروع مستفيدين من أجواء الصفاء والنقاء والتسامح والأخوة التي

يشيعها شهر رمضان المبارك.

وقد هيأت المرجعية الرشيدة الأرضية لنجاح مشروعكم، حينما

حرّمت على غير الجهات الرسمية القتل وأعمال العنف حتى على مستحقه

بسبب إفضائه إلى اختلال النظام الاجتماعي العام، وهو من أكبر المخاطر

التي يريد الشارع المقدس دفعها وإيكال أمر محاسبتهم ومعاقبتهم إلى

الجهات التنفيذية والقضائية، وهذا حكم نافذ على الجميع مهما تنوعت

مرجعياتهم وطوائفهم لعدم جواز نقض حكم الحاكم الشرعي حتى لمجتهد

غيره، كما أن وثيقة (إسناد القانون في البصرة) التي وقّعها كل الأحزاب

والشخصيات الفاعلة في البصرة تصلح ورقة أولية لانطلاق هذا المشروع

المبارك.

أن الآمال المعقودة على مساعيكم المباركة وان كل بسمة تعود إلى شفتي مظلوم أو محروم أو مضطهد أو خائف لهي حسنة تثقل بها موازينكم وان الله لا يضيع اجر من أحسن عملاً وان كل مشروع ايجابي تؤسسونه وتعملون على إنجاحه إنما هي صدقة جارية يأتىكم أجرها بعدد من ينتفع منها

[وَقُلْ اَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ] (التوبة: ١٠٥).

عشية النصف من شعبان لمبارك ١٤٢٧

الموافق ٢٠٠٦/٩/٩

ملاحظة: نجحت هذه المبادرة الكريمة والتي لاقت تجاوباً واسعاً من مختلف الجهات السياسية والدينية والاجتماعية إضافة لأبناء المرجعية الرشيدة، لكن أطرافاً ترى في نجاح المرجعية وأذرعها الفاعلة في المجتمع تهديداً لمصالحها، فأصبح همها إفشال عمل أبناء هذا الخط الشريف ولو كان على حساب البصرة وأهلها، فسارعوا إلى اتخاذ قرارات عملية مستغلين هيمنتهم على الحكومة المركزية فسحبوا الصلاحيات الأمنية من محافظة البصرة وشكلوا لجنة أمنية هزيلة سمحت للعصابات المسلحة التي تخدم أجنداث أجنبية بالعبث بأمن البصرة فقامت باغتيالات شملت الأطباء والأساتذة الجامعيين والنساء وعلماء الدين والكسبة، ثم فرضت الإتاوات على الناس وتدخلت في عمل مؤسسات الدولة وسيطرت على الموانئ والكمارك والنفط وغيرها من المصالح الوطنية، وإصاق التهم وإشاعة

الأكاذيب لتسقيط مرجعية سماحة الشيخ (رحمته الله) وأتباعه وإحباط تقدمهم
وكذبوا بقوة حتى صدقهم أكثر من الناس.

موقفنا من فدرالية الأقاليم

استقبل^(١) سماحة الشيخ يعقوبي وفداً برلمانياً من كتلة الائتلاف العراقي الموحد ضمّ سماحة الشيخ خالد العطية نائب رئيس البرلمان والحاج هادي العامري والحاج عبد الكريم العنزي، وقدّم الوفد رؤية عدد من مكونات الائتلاف لمشروع فيدرالية الأقاليم ومبررات هذا المشروع.

ثم تحدث سماحته وذكرهم بإصراره على تثبيت هذا الحق في الدستور وتهديده بإفشال التصويت على الدستور إذا لم يتضمنه حرصاً على مستقبل هذا الشعب المضطهد المحروم، وذكر لهم وصيته لأبناء المحافظات منذ سقوط صدام بمسك الأرض من تحتهم وعدم إعطاء أي فرصة لتغلغل الأعداء والتحكم في شؤونهم، لمنع عودة الدكتاتورية والظلم بمجرد أن يحتل الإذاعة والتلفزيون ويطلق البيان رقم (١).

لكن فشل الكيانات السياسية التي تدعو إلى الفدرالية في الوفاء بوعودها لأبناء المحافظات الذين انتخبوهم، وعجزها عن توفير أبسط حقوق الإنسان.

ومن جهة أخرى عدم سعيها الجاد لإنجاح عمل الحكومات المحلية في المحافظات وتأهيلها لقيادة محافظاتهما، فمثلاً انتهت سنة ٢٠٠٥ من دون أن تصرف رئاسة الحكومة ميزانية المحافظات وأعيدت إلى وزارة

(١) كان ذلك يوم الخميس ٢٠/شعبان/١٤٢٧ المصادف ٢٠٠٦/٩/٤

المالية، وانتهى أكثر من نصف سنة ٢٠٠٦ ولم يطلق إلا جزء يسير من ميزانية المحافظات.

ومن جهة ثالثة: الخلافات والصراعات التي تنفشى بينها وتظهر بصورة وأخرى، مما أوجب مخاوف حقيقية من نشوب صراعات مسلحة على النفوذ والسلطة والثروة.

ومن جهة رابعة: فشلها في طمأنة الشعب من مخاوف الانقسام والتفكك والتخندق.

ومن جهة خامسة: فإن الشعب يرى أن بعض المشاريع تعرض لمصالح إقليمية ودولية وليست لمصلحة العراق.

ومن جهة سادسة: فإن إثارة مثل هذه المشاريع يعني الاستسلام لأهداف أعداء الشعب من خلق الفتن الطائفية والقومية وتمزيق وحدة الشعب وقطع الأمل بشعب موحد تجمعهم القواسم الوطنية والتاريخية والاجتماعية والدينية.

ومن جهة سابعة: فإنه يزيد في عزلة هذا الإقليم عربياً وربما دولياً ودفعهم إلى المزيد من العمل على إيذاء الشعب العراقي وخلق الأزمات له وإدخاله في أنفاق مظلمة.

أما تلميح صورة الوضع في كردستان من أجل التضييل وتميرير المشاريع فنحن نحبّ الخير لكل الناس، خصوصاً المضطهدين والمحرومين منهم كإخواننا الأكراد في شمال وطننا الحبيب، لكن هذه التلميح يخفي وراءه ما يخفي مما لا حاجة إلى الدخول في تفاصيله، وإذا وجد شيء من الاستقرار والازدهار فله أسبابه العديدة لسنا بصدد بيانها.

على أن التركيز على التجربة الكردية يزيد من مخاوف الانقسام والتفكك والتشردم، فهل يريد المتحمسون للفدرالية أن تكون الحدود بين البصرة والناصرية والنجف وكربلاء وبغداد كالتى مع كردستان؟ إنه لشرٌّ عظيم... ويجب الالتفات إلى أن إقليم كردستان له حدوده الجغرافية والقومية والثقافية المتميزة أما بقية محافظات العراق فهي متداخلة ومتزاوجة ومتمازجة بشكل لا يقبل وضع الحواجز.

كل هذه العوامل وغيرها مما لا نستطيع إعلانها جعلت مشروع فدرالية الأقاليم غير مجد الآن، بل إنه يتضمن أخطارا حقيقية؛ وصحيح ما يقال أن المعروف الآن هو سن قانون تشكيل الأقاليم^(١) وليس تنفيذه على الأرض، لكن لا توجد ضمانات لعدم تفعليه بعد إقراره، فلا بد من ذكر ضمانات في نفس القانون لعدم المباشرة في تشكيل الأقاليم حتى تعمل الكيانات السياسية بجد وإخلاص على تجاوز الصعوبات المشار إليها، فنبداً بتفعيل قانون الإدارة اللامركزية للمحافظات، ونوفر للحكومات المحلية كل أسباب النجاح والنضج والتأهيل من ميزانية مالية كافية إلى مشاركة جادة في اتخاذ القرارات والاعتماد على النفس والتخطيط الاستراتيجي لإعمار محافظاتهم ونحوها، وأن تتخلى بعض الكيانات المستأثرة والمستبدّة

(١) بعد شد وجذب طويلين بين الكتل السياسية في البرلمان استمر عدة أسابيع اجتمع نصف عدد أعضاء البرلمان زائداً واحداً وأقروا قانون تشكيل الأقاليم يوم ١٧/ رمضان ١٤٢٧/ المصادف ١٠/١١/٢٠٠٦ على أن لا يعمل به قبل مرور سنة ونصف السنة، وقاطعت كتلة الفضيلة وبعض الكتل الأخرى الاجتماع.

عن هذه الروح التي تخلق الصدام والمقاطعة والاعتقال، ونتعوّد عمل الفريق الواحد بإنصاف وموضوعية للجميع، وأن تستعيد هذه الكيانات التي تدير وزارات مهمة ثقة الناس بها من خلال حسن الأداء وتوفير الحقوق الأساسية للشعب ومعالجة الفساد الإداري والمالي حتى يحس الشعب بقدرتها على الوفاء بوعودها.

إذ أن الشعب لا يتحمل بعد هذا أن يعلق الآمال على (جنة الدنيا) بإقامة الفدرالية ثم لا يجد لها مصداقية على الأرض فينفض يده من كل شيء.

فيجب علينا أن نعمل على تهيئة أسباب النجاح لهذا المشروع الذي هو الملاذ الأخير الذي يُلتجأ إليه عند نفاد الحلول.

أقول هذا الكلام على شكل نقاط مختصرة وقد تقدمت مني عدة بيانات لإيضاح الموقف وتوجد أمور أخرى لا يحسنُ البوح بها في كلام عام.

نسأل الله تعالى أن يهدينا سواء السبيل إنه نعم المولى ونعم النصير

معالجات لمشكلة الفساد الإداري والمالي

إن من أعظم ما يعانيه بلدنا وشعبنا هو الفساد الإداري والذي بلغ حدا مهولا واستشرى في كل مفاصل الدولة، ونعده اليوم الخطر الأهم والسبب الرئيسي للخراب الذي حل بالبلد والحرمان والظلم الذي ينكد حياة الشعب، وهو مصدر رئيسي لتفريخ الإرهاب ودعمه وانتشاره.

ورغم وجود مؤسسات لمعالجة الفساد والخيانة كمفوضية النزاهة وديوان الرقابة المالية والمفتشين العاميين في الوزارات إلا أنها عجزت عن الحد من انتشار هذا الفساد فضلا عن إيقافه ومحاسبة المقصرين، ولذلك أسباب عديدة،(منها) إداري تنظيمي فمثلا إن المفتشين العاميين في الوزارة يرتبطون بالوزير ومن صلاحياته تقديم طلب بعزلهم، فكيف يستطيعون مراقبة عمل الوزارة ومحاسبة المفسدين إذا كانوا جزءا منها إداريا. فالمفروض استقلالية هؤلاء المفتشين وارتباطهم بديوان خاص بالتفتيش العام يرتبط به هؤلاء المفتشون ويكون رئيس الديوان بدرجة وزير.

(ومنها) سياسي وهو الأصل في المشكلة لان هؤلاء المسؤولين عن النزاهة والتفتيش لا يستطيعون الخروج عن هيمنة رؤساء الكتل السياسية الفاعلة والمؤثرة، وتتوزع ولاءاتهم على هذه الكتل إما خوفا منها لقدرتهم على العزل متى شأؤوا أو لأنه يحتاجهم ليقوى بهم، أو لأنهم هم الذين أوصلوه إلى هذا الموقع فلا بد أن ينفذ مصالحهم، فلا يوجد مستقل حقيقي في هؤلاء المسؤولين عن محاربة الفساد، لأنه ببساطة لا يستطيع مستقل أن

يصل إلى هذه المؤسسات (المستقلة) إذا لم ترشحه الأحزاب المؤثرة وتدعمه.

لذا نجد مؤسسات النزاهة والتفتيش لا تمس أحدا ممن يتكئ على هذه الكتل السياسية ويدراري مصالحها اللامشروعة ولا تظهر من الأسماء والفضائح إلا بمقدار ما يسمح به هؤلاء القادة لغير المرتبطين بهم والويل لهم إذا مسوا مصالح هؤلاء المتنفذين.

وقد استاء بعض قادة البلد حينما استعملت في أحد خطاباتي^(١) المثل المتداول (حاميها حراميها) وكان عليهم أن يستاءوا من الواقع المؤلم الذي تعيشه مؤسسات الدولة وإني لم أنقل إلا الواقع وما يشعر به الشعب، وكان عليهم أيضا أن يراجعوا أنفسهم لا أن يستأؤوا من كلمة حق ولو كانت مرة، وإلا فمن المسؤول عن هذا الفساد الذي لا نظير له في العالم إذا لم يكونوا هم؟ أليست الوزارات بأيديهم ويدهم مقاليد الأمور؟ فلماذا لا نصارح الناس ونعمل بإخلاص لحفظ حقوقهم وثرواتهم وإنفاقها وفق المعايير الصحيحة.

إن هذه الحالة أنهكت شعبنا وبددت ثرواتهم ونخرت مؤسساتهم وأفقدت الثقة لدى كل مستثمر يحاول أن يساهم في إعمار العراق وإصلاح حال أهله، وإن معالجتها تتطلب تضافر جهود كثيرة على مدى طويل .

358

إن أي نجاح نحققه في هذا المجال سيساهم بقوة في القضاء على الإرهاب وتجفيف منابعه وتقطيع أوصاله، ومن العبث بذل الجهود والأموال

(١) راجع الخطاب (١٢٧) المتقدم الصفحة (٣٢٣) من هذا المجلد.

في المجالات الأخرى وغيض النظر عن الحلول الحقيقية لمعالجة الفساد الإداري والمالي الذي هو الشريان الحيوي للإرهاب والخراب والدمار والحرمان الذي أضر بالبلد وأهله، وبعض هذه الحلول إستراتيجية نبدأ بها من الآن، كتربية الأمة على الشعور بالمسؤولية، وحرمة المساس بالمال العام أو الإضرار بمصالح البلد ومؤسساته ونشر ثقافة حب الخير لكل الناس (أحب لأخيك ما تحب لنفسك واکره له ما تکره لها) والرحمة بهم والمساواة في الحقوق والواجبات وأن (خير الناس من نفع الناس)، والتسامي عن الأنانيات والمصالح الشخصية والحزبية، وهذه وظيفة علماء الدين والمفكرين والخطباء والكتاب والإعلاميين.

وبعض الحلول آنية كإعادة النظر في تقييم الأشخاص والمؤسسات وهيكلتها الإدارية، وجعل المفتش العام في الوزارة مستقلا عنها ويؤسس ديوان التفتيش العام يرتبط به المفتشون العامون ويكون رئيس الديوان بدرجة وزير والمفتش العام في الوزارة بدرجة وكيل وزير .

وهنا أود اقتراح مشروع وهو أن يكون ترشيح الأشخاص المستقلين إلى المؤسسات الحكومية المسؤولة عن النزاهة والتفتيش ومحاربة الفساد عن طريق الأحزاب والفعاليات السياسية غير المشاركة في الحكومة، إما لاختيارها لنفسها أن تكون في صف المعارضة الايجابية والنقد البناء، أو أن مقاعدها في البرلمان لا يؤهلها لتحصيل حقيبة وزارية، أو أنها تمتلك حضورا سياسيا وشعبيا فاعلا لكنها لم تحصل على مقعد في البرلمان لسبب أو لآخر، مع مراعاة ما يقتضيه النظام الداخلي لعمل هذه المؤسسات من الاستقلالية والمهنية وغيرها من الشروط، وبذلك نحقق عدة نتائج مهمة:

١- اكتمال العملية الديمقراطية بوجود معارضة ايجابية فاعلة تمارس دورها المؤثر في تقويم المسيرة ورصد الأخطاء ومعالجتها وتقديم الحلول.

٢- مصداقية مؤسسات الرقابة والتفتيش وصيانة المال العام بعد تحريرها من هيمنة الكتل التي تدير الوزارات والتمهمة بمباشرة الفساد أو عدم السعي الجاد لإصلاحه.

٣- تخفيف الاحتقان السياسي الناشئ بسبب إقصاء وتهميش أو غياب عدد من الكيانات عن المشاركة في الحكومة، وستكون حينئذ هذه المشاركة ممارسة مهمة لدورها مما ينزع فتيل الأزمة.

٤- انسيابية تشكيل الحكومة وتجنب حالات الشد والجذب والتلكؤ والتأخير الذي بلغ عدة أشهر، وكان أحد أسبابه حرص الجميع على أن يكون له مكان في الحكومة؛ لأن وجوده السياسي مرتبط بهذا المكان مما يولد حالة تدافع وتصادم في المصالح والاستحقاقات تجعل مخاض ولادة الحكومة عسيراً، فإذا اطمأن عدد من الكيانات السياسية أن وجوده محفوظ من خلال المشاركة في بناء هذه المؤسسات المراقبة لعمل الحكومة فانه سيقبل من حالة التدافع هذه.

إنني أأمل أن يجد هذا المشروع آذاناً صاغية لدى البرلمان الموقر
فيكلف هذه الكيانات بتشكيل هيئة لإعادة دراسة وضع هذه المؤسسات
وتقييم أشخاصها ووضع هيكلية مناسبة لعملها وتفعيل دورها بالحزم
والشجاعة والإخلاص لله والوطن والشعب وعدم المجاملة والمداهنة.

٢٩/شعبان/١٤٢٧هـ

٢٣/٩/٢٠٠٦م

الأمال معلقة بوثيقة مكة المكرمة لإنهاء العنف في العراق^(١)

[الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ لَقَدْ
جَاءتْ رُسُلٌ رَبَّنَا بِالْحَقِّ]

إننا في العراق نشعر بجزيل الشكر والامتنان للسادة الذين عملوا
بجد وإخلاص لتنظيم مؤتمر علماء الدين الإسلامي في مكة المكرمة من
اجل حقن الدم العراقي الذي يسفك يوميا بلا مبرر، ولقد أبلغت شكري
هذا إلى السيد الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي الذي اتصل بي هاتفيا
من جدة يدعوني لحضور هذا التجمع المبارك ونقلت له حرص المرجعية
الرشيدة في النجف الأشرف عاصمة العلم والفكر والسلام على إنجاز هذا
المؤتمر، وأن يكون بداية النهاية لهذه الفتنة العمياء التي تعصف بالعراق.

أيها الأحبة المجتمعون في اشرف بقعة عند بيت الله الحرام وفي
اشرف زمان وهي العشر الأواخر من شهر رمضان التي تتضمن ليلة هي عند
الله خير من ألف شهر، إننا وان كنا لم نحضر معكم بأبداننا إلا أن مشاعرنا
وآمالنا متعلقة بكم وقد أرسلنا وفداً رفيع المستوى ليقع على الوثيقة

(١) نص الخطاب الذي وجهه سماحة الشيخ يعقوبي من خلال وسائل الإعلام إلى
المشاركين في مؤتمر علماء الدين العراقيين من السنة والشيعة قبل عقده بيوم واحد،
وقد تم التوقيع على وثيقة مكة المكرمة مساء يوم الجمعة ٢٦/رمضان/١٤٢٧ الموافق
٢٠/١٠/٢٠٠٦ في فندق مجاور للبيت الحرام ووقعها ثمانية وعشرون شخصاً مناصفة
بين الشيعة والسنة.

الصادرة عنكم، وقد اطلعت على كل بنودها^(١) فوجدتها جامعة لخصال الخير والسلام والتسامح والاتفاق على بناء أسس الحياة الكريمة، لذا فاني

(١) نص وثيقة مكة المكرمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسول الله محمد وآله وصحبه أجمعين، وبعد:

بناءً على ما آلت إليه الأوضاع في العراق، وما يجري فيه يومياً من إهدار للدماء وعدوان على الأموال والممتلكات تحت دعاوى تتلبس برداء الإسلام، والإسلام منها براء، وتلبية لدعوة الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي، وتحت مظلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي التابع للمنظمة..

نحن علماء العراق من السنة والشيعة، اجتمعنا في مكة المكرمة، في رمضان من عام ١٤٢٧هـ وتداولنا في الشأن العراقي، وما يمر به أهله من محن ويعانونه من كوارث، وأصدرنا الوثيقة الآتي نصها:

أولاً: المسلم هو من شهد أنه لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، وهو بهذه الشهادة يعصم دمه وماله وعرضه إلا بحقها وحسابه على الله. ويدخل في ذلك السنة والشيعة جميعاً، والقواسم المشتركة بين المذاهب أضعاف مواضع الاختلاف وأسبابه، والاختلاف بين المذاهب - أينما وجد - هو اختلاف نظر وتأويل وليس اختلافاً في أصول الإيمان، ولا في أركان الإسلام، ولا يجوز شرعاً لأحد من المذاهب أن يكفر أحداً من المذهب الآخر؛ لقول رسول الله ﷺ: (من قال لأخيه يا كافر فقد باء بها أحدهما)، ولا يجوز شرعاً إدانة مذهب بسبب جرائم بعض أتباعه.

ثانياً: دماء المسلمين وأموالهم وأعراضهم عليهم حرام. قال الله تعالى: [ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالداً فيها وغضب الله عليه ولعنه وأعد له عذاباً عظيماً]، وقال النبي ﷺ: (كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه)، وعليه فلا يجوز التعرض لمسلم شيعي أو سني بالقتل أو الإيذاء، أو الترويع أو العدوان على ماله أو التحريض على شيء من ذلك، أو إجباره على ترك بلده أو ===محل إقامته أو اختطافه أو أخذ رهائن من أهله بسبب عقيدته أو مذهبه، ومن يفعل ذلك برئت منه ذمة المسلمين كافة مراجعهم وعلماؤهم وعامتهم.

ثالثاً: لدور العبادة حرمة، وهي تشمل المساجد والحسينيات وأماكن عبادة غير المسلمين، فلا يجوز الاعتداء عليها أو مصادرتها أو اتخاذها ملاذاً للأعمال المخالفة للشرع، ويجب أن تبقى هذه الأماكن في أيدي أصحابها، وأن يعاد إليهم ما اغتصب منها وذلك كله عملاً بالقاعدة الفقهية المسلمة عند المذاهب كافة أن (الأوقاف على ما اشترطه أصحابها) وأن (شرط الواقف كنص الشارع) وقاعدة أن (المعروف عرفاً كالمشروط شرطاً).

رابعاً: إن الجرائم المرتكبة على الهوية المذهبية كما يحدث في العراق هي من الفساد في الأرض الذي نهى الله عنه وحرمه في قوله تعالى: [وإذا تولى سعى في الأرض ليفسد فيها ويهلك الحرث والنسل والله لا يحب الفساد]، وليس اعتناق مذهب، أياً ما كان، مسوغاً للقتل أو العدوان ولو ارتكب بعض أتباعه ما يوجب عقابه إذ [ولا تزر وازرة وزر أخرى].

خامساً: يجب الابتعاد عن إثارة الحساسيات والفوارق المذهبية والعرقية والجغرافية واللغوية، كما يجب الامتناع عن التنازع بالألقاب وإطلاق الصفات المسيئة من كل طرف على غيره، فقد وصف القرآن الكريم مثل هذه التصرفات بأنها فسوق قال

تعالى: [ولا تلمزوا أنفسكم ولا تنازروا بالألقاب بئس الاسم الفسوق بعد الإيمان ومن لم يتب فأولئك هم الظالمون].

سادساً: ومما يجب التمسك به وعدم التفريط فيه، الوحدة والتلاحم والتعاون على البر والتقوى، وذلك يقتضي مواجهة كل محاولة لتمزيقها قال تعالى: [إنما المؤمنون إخوة]، وقال [وإن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون]، ومن مقتضى ذلك وجوب احتراز المسلمين جميعاً من محاولات إفساد ذات بينهم وشق صفوفهم وإحداث الفتن المفسدة لنفوس بعضهم على البعض الآخر.

سابعاً: المسلمون من السنة والشيعة عون للمظلوم ويد على الظالم، يعملون بقول الله تعالى: [إن الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذي القربى وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغى يعظكم لعلكم تذكرون]، ومن أجل ذلك يجب العمل على إنهاء المظالم، وفي مقدمتها إطلاق سراح المختطفين الأبرياء والرهائن من المسلمين وغير المسلمين. وإرجاع المهجرين إلى أماكنهم الأصلية.

ثامناً: يذكر العلماء الحكومة العراقية بواجبها في بسط الأمن وحماية الشعب العراقي وتوفير سبل الحياة الكريمة له بجميع فئاته وطوائفه، وإقامة العدل بين أبنائه، ومن أهم وسائل ذلك إطلاق سراح المعتقلين الأبرياء، وتقديم من تقوم بحقه أدلة جنائية إلى محاكمة عاجلة عادلة وتنفيذ حكمها، والإعمال الدقيق لمبدأ المساواة بين المواطنين.

تاسعاً: يؤيد العلماء من السنة والشيعة جميع الجهود والمبادرات الرامية إلى تحقيق المصالحة الوطنية الشاملة في العراق عملاً بقوله تعالى: [والصلح خير]، وبقوله [وتعاونوا على البر والتقوى].

عاشراً: المسلمون السنة والشيعة يقفون بهذا صفا واحداً للمحافظة على استقلال العراق، ووحدته وسلامه أراضييه، وتحقيق الإرادة الحرة لشعبه؛ ويساهمون في بناء

ألزم جميع العراقيين بالعمل بما ورد في الوثيقة الموقع عليها ولا يجوز لأي أحد خرقها ومخالفتها ومن يفعل ذلك فانه ليس فقط يظلم نفسه وإنما يظلم أمته.

ويجب على كل الدول التي لها تأثير في أحداث العراق أن تلتزم بها لأن الفتنة إذا وقعت -لا سامح الله -فإنها لا تقتصر على المباشرين لها، قال تعالى [وَأَتَقُوا فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً] (الأنفال: ٢٥) وهذا الحكم واجب الإتياع ليس فقط على أتباع المرجعية التي أصدرته وإنما على الجميع؛ لأن من الثابت فقهيًا إن حكم الحاكم الشرعي لا يجوز نقضه حتى لمجتهد غيره .

لقد بدأنا بمثل هذه الخطوة المباركة في محافظة البصرة قبل شهر رمضان المبارك وتنعم بثمارها الطيبة كل أهل البصرة وشهد العدو والصديق بنجاحها في وقف العنف؛ لإيمان الجميع بضرورة الالتزام بها، ونحن اليوم مدعوون إلى تعميمها إلى كل أنحاء العراق .

إن الشعب العراقي بكل طوائفه وأعراقه يطلب من حملة السلاح تحت أي مبرر كان عدا القوات الرسمية المسؤولة عن بسط الأمن وسيادة القانون إلى إلقائه من حين التوقيع على هذه الوثيقة المباركة حتى نعطي الفرصة للحوار وحل كل العقد التي أدت بنا إلى هذا الحال، وقد كان

قدراتهم العسكرية والاقتصادية والسياسية، ويعملون من أجل إنهاء الاحتلال، واستعادة الدور الثقافي والحضاري والإسلامي والإنساني للعراق.

عندي أمس السيد رئيس الوزراء وعبر بوضوح عن استعداداه الكامل للتقدم في كل اتجاه يخرج العراق من محنته.

وإذا كان عندكم مانع من الحوار مع البعض لسبب أو لآخر فأنا بخدمتكم وقلبي وعقلي مفتوح لكم ولا يوجد عندي ما يوجب صدودكم، فأنا مسلم اشهد أن لا إله إلا الله وان محمد رسول الله ﷺ، وأنا عربي أصيل يرجع نسبي إلى قبيلة الأوس الأنصارية التي آوت رسول الله ﷺ ونصرته، وأنا عراقي ولدت أنا وآبائي وأجدادي في النجف الأشرف وعشت محنة شعبي في كل مراحلها ولم أغادر بلدي، وليس لأحد في الشرق ولا في الغرب تأثير علي ولا سلطان علي إلا الله تبارك وتعالى ولا اتبع إلا الحق، ومواقفي الوطنية مشهودة وآخرها الوقوف بحزم ضد كل مشاريع تفتيت العراق وتجزئته تحت مختلف المسميات، ويمكن التواصل معي مباشرة أو عبر الهاتف أو من خلال قنوات موثوقة وسأكون خير عون بلطف الله تبارك وتعالى لإحقاق الحق وإزهاق الباطل، فاتركوا السلاح جانباً وأعطوا فرصة للحوار لا تقل عن شهرين لتجتمع كل الأطراف المعنية في موسم الحج المبارك وتدرس النتائج التي ستكون حتماً مباركة طيبة لأنها تحظى برعاية الله عظمت آلوه .

إنكم بالتزامكم جميعاً بهذه الوثيقة ستسحبون الذرائع من قوات الاحتلال التي تبرر وجودها بتردي الوضع الأمني، وتفشلون مشاريع تقسيم العراق التي تجعل العنف الطائفي سبباً وتصور التقسيم وكأنه الحل الوحيد لإنهاء هذه الحالة.

أيها الإخوة في الله تعالى:

إني أعلم وأنتم تعلمون أن العنف الذي يشهده العراق ليس طائفيًا فقد عشنا في كل الأزمنة السابقة وحتى الآن سنة وشيعة متآخين متحابين، وإنما هو في الغالب سياسي ويتولى كِبَره سياسيون طامعون في السلطة والإثراء بغير حق [لَا يَرْقُبُونَ فِي مُؤْمِنٍ إِلَّا وَاذِمَّةً] (التوبة: ١٠) وإنما يلبسونه ثوب الطائفية ليعبّوا لمعركتهم هذه من يسير على غير هدى، لذا لا بد من الشروع فور البدء بالالتزام بوثيقة مكة المكرمة بإصلاحات سياسية جذرية، وقد تداولت مع عدد من الأخوة المسؤولين بأفكار مهمة في هذا المجال تجعل كل شيء قابلاً للنقاش إلا ما حرمّ حلالاً أو أحلّ حراماً في شريعة سيد المرسلين.

أيها الأحبة :

إن الشعب العراقي متدين ومنصاع إلى علمائه وهذا من لطف الله تعالى بنا، فاستثمروا هذه الحالة لضبط حركته وتوجيهه نحو ما يصلح حاله ، وإذا لم نقم بواجبنا هذا فنحن مسؤولون أمام الله تعالى عن هذا التقصير والخذلان [وَقَفُّوهُمْ إِنَّهُمْ مَسْتُوَلُونَ] (الصفات: ٢٤) وأذكر الجميع بالحديث النبوي الشريف (صنفان إذا صلحا صلحت الأمة وإذا فسدا فسدت الأمة: العلماء والأمراء). إن العلماء ورثة الأنبياء وكان الأنبياء خصوصاً نبينا العظيم محمد ﷺ رحمة للعالمين فلنكن كذلك رسل رحمة وسلام لكل البشر وليس لطائفة دون أخرى أو قومية دون أخرى.

محمد اليعقوبي

٢٥/شهر رمضان/١٤٢٧

ملاحظة: كاد المؤتمر أن يفشل بسبب عدم تمثيل المرجعيات الدينية وعدم حضور العلماء من الصف الأول، ولكن التشجيع والدعم الذي حصل عليه الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي البروفيسور أكمل الدين إحسان أوغلو خلال اتصاله الهاتفني مع سماحة الشيخ يعقوبي يوم ٢١/ رمضان /١٤٢٧ وواعد سماحته بإنجاح المؤتمر بكل ما يتيسر له و منها تأييد الوثيقة بهذا الخطاب القوي المحكم، وبعث وفداً كبيراً ضم فضيلة الشيخ محمد الهنداوي والسيد حسين المرعبي نائب رئيس ديوان الوقف الشيعي والشيخ علي القرشي والشيخ أحمد الكعبي ، وقام الوفد بتوزيع نسخ من الخطاب على كل الحاضرين . وقد تلا مستشار الأمين العام فقرات مهمة من الخطاب على المشاركين في المؤتمر بعد التوقيع على الوثيقة.

ماذا علينا أن نستفيد من تجربتي سنتين من العملية السياسية

أود الإشارة إلى أمرين يجب الالتفات إليها للاستفادة منها في التجارب الآتية لتشكيل الحكومة ومواصلة العملية السياسية.

الأول: الجهد والاجتهاد في تأهيل المخلصين من أبناء الشعب خصوصاً الشباب الرسالي المتحمس للتغيير والإصلاح وبناء العراق الجديد وخدمة الأمة وتطهير البلاد من العناصر الفاسدة، ولا بد أن يشمل التأهيل كل الجوانب المؤثرة في إنجاح عمل المسؤول، فمن الجانب العلمي على من يجد في نفسه القدرة أن يبلغ أسنى الدرجات العلمية وأدق الاختصاصات وفي جميع حقول العلم والمعرفة ومساحات عمل الوزارات كافة لنقطع الطريق على من يدعي عدم وجود الكفاءات في هذه الشريحة المخلصة من الشعب.

وعليهم أن يتعلموا فن الإدارة بممارسة ناجحة لأي خلية ابتداء من الأسرة إلى العلاقات الاجتماعية إلى الوظائف المختلفة، وأن يستفيدوا من تجارب الآخرين وليعرضوا أنفسهم لممارسة إدارية، كالأسرة فإنها دائرة لا تخلو من التعقيد خصوصاً إذا شهدت تجاذبات ورغبات متناقضة كما لو

370

(^١) من حديث سماحة الشيخ (دامت تأييداته) مع وفد ضم مدير وعدد من أساتذة وطلبة معهد التدريب النفطي في البصرة يوم الخميس ١٠ ربيع الثاني ١٤٢٦، ونشر في الصفحة الأولى من العدد (٢٤) من صحيفة الصادقين الصادر بتاريخ ٢٤ ربيع الثاني

كانت عنده أم وزوجة وأخوة وأخوات وأولاد، فإن تنظيم العلاقة المتوازنة مع كل هؤلاء وحفظ حقوقهم بإنصاف وموضوعية، والنجاح فيها يعني وجود قابلية ومملكة الإدارة الناجحة في المسؤوليات الأوسع، ولعل هذا أحد أوجه فهم الحديث الشريف (خيركم خيركم لأهله) أي خيركم وأصلحكم لإدارة شؤون الأمة هو خيركم وأنجحكم في إدارة عائلته.

ومثل هذه التجارب التأهيلية للقادة وتقييم نجاحهم فيها قبل تصديهم لولاية أمر الأمة مما نجده في سيرة حياة أغلب الأنبياء، حيث مارسوا مهنة الرعي لتطلع أممهم على حسن رعايتهم لمن يتولونهم حين يجدونه يرحم الحمل الرضيع والكسير ويحملة ويحتضنه حتى يبلغ كماله، وإذا افتقد واحداً من القطيع فإنه لا ينام الليل ولا يقرّ له قرار حتى يأتي به إلى الحضيرة ويطمأن عليه و يتفقدتها بالطعام والشراب والراحة، ويوفر لها الحماية والأمن من كل سوء فإذا كانت ولايته على الحيوانات بهذا الشكل فسيكون أكثر رفقاً ورحمة بالناس حين يتولى أمورهم.

الثاني: تهذيب النفس وتحصينها من الوقوع في مزلق الدنيا المدمومة ونسيان الله تبارك وتعالى والانشغال بالتكالب على حطام زائل، ولا بد أن يقطع شوطاً معتداً به في هذا الطريق قبل التصدي للمسؤولية كما ورد في الحديث الشريف (إن لله أدب نبيه فأحسن تأديبه ثم فوض إليه أمر الخلق وسياسة العباد).

فليعمل أحبائي وأخواني على العمل بكلا الاتجاهين ليستعدوا لتحمل المسؤولية في المراحل المقبلة بإذن الله تعالى.

نحن ضد الاحتلال من دون أن نكون مع الإرهاب وضد الإرهاب من دون أن نكون مع الاحتلال^(١)

وقع الكثير من المتعاطين مع القضية العراقية في حالة من عدم التوازن في تعاملهم مع هذه القضية المعقدة ودخلوا في حسابات المصالح على حساب المبادئ، وهو يكون مفهوماً عند غير اتباع أهل البيت عليهم السلام لعدم استنادهم إلى أصول رصينة، أما من انتسب إلى أمير المؤمنين وعرف مبادئه واستقامته وتمسكه بالحق فإن هذه الحالة تُعدّ مخالفة منه لنهج علي بن أبي طالب القويم.

فترى من يزعم انه يرفض الاحتلال ويواجهه يقف مع الإرهابيين القتلة المجرمين من صداميين وتكفيريين ويتبنى مواقفهم ويشترك معهم في المؤتمرات، ويصافح أيديهم المملوطة بدماء الأبرياء من شيعة أهل البيت عليهم السلام الذين ذبحوا على الهوية.

ومن يقف في وجه المجرمين القتلة أعداء نهوض العراق وسعي أهله لاسترداد حقوقهم تجده يتبنى المواقف الأمريكية ويدافع عنها ولا يأبه بتدمير مدينة كاملة لمجرد أن عدداً من المسلحين -مهما كثر عددهم- قد اختطفوها من أهلها بقوة السلاح، ولا يشكّلون نسبة ١٪ منها، والباقيون أبرياء

(١) وردت هذه الكلمات في حديث سماحة الشيخ مع وفد ضم العشرات من نقابة ذوي

المهن الصحية في محافظة ميسان يوم ١٢ رجب ١٤٢٦ ونشرت في الصادقين على صفحتها الأولى من العدد الـ (٣٠) الصادر بتاريخ ٢٦ رجب ١٤٢٦ الموافق ١ أيلول

مغلوباً على أمرهم وفيهم النساء والأطفال والشيخوخة قد أخذوا بجريرة غيرهم.

لا أستثني بكلامي هذا الجهات الإسلامية من داخل العراق وخارجه الذين عقدوا المؤتمرات واستضافوا الصداميين وشيوخ التكفيريين⁽¹⁾ الذين يفتنون بقتل شيعة أهل البيت عليهم السلام وولغوا من دمائهم بزعم أنهم مناهضون للاحتلال، وهم ليسوا كذلك وإنما يتخذون هذه الورقة لتضليل المتحجرين ودفعهم إلى القيام بالعمليات الانتحارية لتحقيق أهدافهم الطائفية والاستئثار بالسلطة.

وهذا تفكير خاطئ وسيئ، والموقف الصحيح المتوازن المستفاد من سيرة أهل البيت عليهم السلام أن نكون ضد الاحتلال من دون أن نكون مع الإرهابيين، وأن نكون ضد الإرهابيين من دون أن نكون مع الاحتلال.

(1) أشار سماحته بهذا إلى المؤتمر الذي عقد في بيروت بعنوان المقاومة واشتركت فيه أحزاب إسلامية شيعية لبنانية مع شيوخ التكفير والقتل في العراق وعدد من الصداميين.

سماحة الشيخ يستقبل سماحة السيد الحكيم ويناقش معه قضايا الشعب والانتخابات^(١)

أبدى سماحة الشيخ (رحمته الله) امتعاضه من قرار الحكومة زيادة أسعار المشتقات النفطية، وقال خلال استقباله سماحة السيد عبد العزيز الحكيم خلال عيد الفطر المبارك: ليس هذا جزاء الشعب العراقي الذي هبّ بشجاعة وبسالة لانتخاب هذه الحكومة والاستفتاء على الدستور وصبر طويلاً على الحرمان والظلم والتقصير، وطالب سماحته بإلغاء القرار وعدم الإذعان لشروط البنك الدولي فإن قروضه ومنحه الموعودة لا تساوي عُشر الثروات التي تهدر وتُسرَق من أموال الشعب والدولة، فالحل بأيدينا بالاعتماد على العناصر النزيفة المخلصة للوطن والشعب.

وناقش سماحته آليات القضاء على الإرهاب وتجفيف منابعه وعناصر دعمه، ومن تلك الآليات تشجيع حركة النقل والاستيراد عبر الكويت وليس الأردن، فإن الأخيرة تدعم الإرهاب وتغذيه وتتقف باتجاهه، كما أن عصابات الإرهابيين تنتشر على الطريق الواصل بين العراق والأردن، وهي تأخذ الإتاوات على الشاحنات والحافلات، وهي تذهب لدعم الإرهاب، والأردن كسوريا تأوي الصداميين الإرهابيين وتنظم لهم تجمعاتهم ومؤتمراتهم، بينما الطريق إلى الكويت يمر بمناطق آمنة ولا

تصوير
سيد
الحكيم

374

(١) نشرت في صحيفة الصادقين / العدد الثالث والثلاثين ٧ شوال ١٤٢٦هـ المصادف ١٠

تشرين الثاني ٢٠٠٥م.

مصلحة للكويت في إيواء الصداميين واحتضانهم، وبذلك تشكل ضغطاً على الحكومة الأردنية لتغيير سياساتها.

وجرى الحديث عن كيفية تشكيل الائتلاف العراقي الموحد والصعوبات التي واجهته والخروقات التي تحفظ عليها حزب الفضيلة الإسلامي وأوجبت محاولته الانسحاب من الائتلاف، والتحديات الكبيرة التي تواجهها العملية السياسية في العراق ودور الائتلاف في تحمل مسؤولية إنجاحها وتقويم مسيرتها.

سماحة الشيخ يشيد بنتائج مؤتمر الوفاق الوطني العراقي^(١)

أثنى سماحة الشيخ (دامت تأييداته) على نتائج مؤتمر الوفاق الوطني العراقي الذي عقد في القاهرة بتاريخ ١٦-١٨ شوال المصادف ١٩ - ٢١ / ١١ / ٢٠٠٥م، وقد ساهمت رؤى المرجعية الرشيدة التي نقلها الأستاذ الدكتور نديم الجابري في إنجاحه والخروج بمقررات تصب في مصلحة الشعب العراقي، ففي الوقت الذي عزلت الإرهاب وحشدت كل القوى لضربه وانتزعت دعم الدول لهذه الحملة حتى التي كانت تدعمه فإنها وجهت رسالة تحذير إلى قوات الاحتلال بأن المقاومة حق مشروع لكل الشعوب وعليها أن لا تتدخل في إرادة الشعب العراقي وسيادته واستقلاله، التي تحاول العملية السياسية والمشاركة الفعالة فيها لا تتزاعها بحسب تشخيص مصلحة الشعب والبلد .

والمراقب للساحة يجد تحولاً جذرياً في مواقف الذين كانوا يتبنون الإرهاب حيث أعلن كثيرون تخليهم عن السلاح وورغبتهم في الاشتراك في العملية السياسية التي لم يمنعهم منها أحد من أول الأمر إلا سوء تقديرهم وتعصبهم وطائفيتهم وجهلهم، وقد أصدرت أحزاب وقوى 376 من أهل السنة بيانات تهدد الجماعات المسلحة بأنها إن لم تترك السلاح فإنها أول من يقاومها ويحاولها.

(١) نُشر في العدد (٣٤) من صحيفة الصادقين.

مناقشة تشكيل الحكومة الجديدة^(١)

الخميس ٢٨/ربيع الأول ١٤٢٧ الموافق ٢٧/٤/٢٠٠٦: استقبل سماحة الشيخ (رحمته الله) الأستاذ نوري فاضل المالكي^(٢) المكلف بتشكيل أول حكومة دستورية في العراق، وناقش معه القضايا المهمة التي تواجه الحكومة والشعب العراقي وعلى رأسها الفساد الإداري والإرهاب وما بينهما من جدلية حيث يدعم كل منهما الآخر، واتفقا على أن معايير الكفاءة والنزاهة والوطنية هي التي يجب أن تكون الفيصل في اختيار الوزراء، كما دعا سماحته إلى ضرورة مساعدة بعض الشرائح المحرومة كالترجمان والأكراد الفيليين وتسليمهم وزارات؛ ليحافظوا من خلالها على وجودهم، وقال سماحته: إن المقبولية التي حظيت بها من جميع الأطراف تؤهلكم لتبني مشروع مصالحة وطنية نبدأ فيها من النقاط المشتركة؛ لأن هذه المقبولية والترحيب تدل على عدم وجود عقد متأصلة إنما هي هواجس وقلق وحسابات خاطئة أملتها بعض الظروف والمواقف.

وتفهم سماحته الصعوبات التي تواجه الحكومة واستعصاء كثير منها على الحل إلا بجهود متكامل من جميع الأطراف، وأثنى على صبر ومعاناة الشعب العراقي وتحمله لكثير من المعاناة وتسطيره لأعظم الملاحم

(١) نشر في العدد (٤١) من صحيفة الصادقين الصادر بتاريخ ٢/ربيع الثاني ١٤٢٧ الموافق

٢٠٠٦/٤/٣١.

(٢) لا أدري إن كان هذا صحيحاً.....

في صنع الدولة الدستورية الحديثة التي جعلته مفخرة بين شعوب العالم رغم تكالب الأعداء في الداخل والخارج لإفشال المشروع المبارك حيث ربط صدام كل مؤسسات الدولة به وبأزمته لكي تنهار الدولة بانهيائه ولكن لطف الله تبارك وتعالى وهمة الشعب العراقي وصبره وحكمة المرجعية والعمل المثابر للقيادات المخلصة أعادَ بناء دولة المؤسسات والقانون، وعلينا بذل المزيد من الجهد حتى نرتقي بمستوى الخدمات والحقوق الأساسية للمواطن العراقي ليكون بالشكل الذي يستحقه، وبذلك نقطع جذور الفساد والإرهاب واليأس ومن آليات ذلك رفع مستوى رواتب الموظفين والعاملين لنؤمن لهم حياة مناسبة، وقد علق سماحته: سمعت من أحد كبار المسؤولين في وزارة الصحة أن الراتب الشهري للطبيب العراقي أقل بكثير من أجور كلب الحراسة في المنطقة الخضراء، وشر البلية ما يضحك .

وجود الائتلاف حاجة استراتيجية^(١)

الجمعة ٢٩/ ربيع الأول استقبل سماحة الشيخ (ذات العظمة) السيد نائب رئيس الجمهورية المنتخب الدكتور عادل عبد المهدي، وتحدث عن ضرورة المحافظة على وحدة الائتلاف العراقي الموحد باعتباره ممثلاً لأكبر مكون للشعب العراقي، وأن مسؤوليته لا تقتصر على تشكيل الحكومة وإحراز المقاعد في البرلمان وإنما تتعداها إلى مطالب استراتيجية تهتم هذه الشريحة وعموم الشعب، ومن دون أن يكون الائتلاف متماسكاً قوياً فإنه سوف لا يستطيع تحقيق هذه المطالب ومن أجل ذلك لا بد أن يضع الائتلاف آليات عمل تنظيم حركة موحدة له ومتناغمة مع رؤى المرجعية وتعمق فيه صفة الأبوة لجميع مكونات الشعب العراقي.

(١) نشرت كذلك في العدد (٤١) من صحيفة الصادقين.

على أعضاء البرلمان أن يمثلوا الشعب وليس أحزابهم^(١)

يفترض أن أعضاء البرلمان يمثلون الشعب فينقلون مطالبه وهمومه وآراءه إلى مصادر القرار حتى تناقش وتنضج وتتخذ فيها القرارات المناسبة، لكن الواقع على الأرض أن أعضاء البرلمان منهمكون بقضايا أحزابهم ومصالحهم الفئوية ولا يكثرثون بهموم أبناء المحافظات التي انتخبتم، وإن أكثر أبناء المحافظات لا يعرفون ممثليهم في البرلمان لأنهم غير متفاعلين مع أوضاعهم.

فأتم يا أبناء العمارة تحدثتم عن مطالب عديدة كفتح جامعة ميسان ومعبر حدودي مع إيران لتحريك عجلة السياحة والاقتصاد في المحافظة وعن إنشاء مركز صحي تخصصي وجسر وغيرها، وقد سعينا لكم بهذه المطالب وأنجز بعضها بفضل الله تبارك وتعالى، لكن هذه الآلية غير صحيحة أن نتوجه بكل مطالبنا التفصيلية إلى المرجعية؛ لأنها تعجز عن متابعتها جميعاً، فمثل هذه الأمور عليكم أن تتوجهوا بها إلى أعضاء البرلمان ليؤدوا دورهم كممثلين للشعب، واضغطوا عليهم إذا قصروا، وأخرجوهم أمام الجماهير، فأنتم لم تنتخبوهم لسواد عيونهم وإنما ليكونوا معبرين عن آمالكم وطموحاتكم ومطالبكم المشروعة.

فعلى المخلصين من أعضاء البرلمان السعي لإصدار قرار يلزم كل عضو في البرلمان أن يفتح مكتباً له في محافظته؛ ليعرفه الناس فيقصده

(١) من حديث سماحة الشيخ يعقوبي مع وفد من مدينة العمارة، ونُشر في العدد (٤٣) من

بحوائجهم إضافة إلى مكتب للكتلة البرلمانية من الدائرة الانتخابية لتلك المحافظة من جميع القوائم لتتابع عمل المؤسسات الحكومية في تلك المحافظة، وبذلك فستحصل حالة حركة وتنافس وتفاعل مع الأمة وستتميز الأمة بين العاملين المخلصين و المتقاعسين .

صدق نبوءة الشهيد السيد محمد باقر الصدر قده على الائتلاف^(١)

أعرب سماحة الشيخ يعقوبي عن قلقه بسبب تخلي الحركات الإسلامية عن مشروعها الرسالي وانشغالها بالصراع على المواقع في السلطة واكتساب المغنم الشخصية وتحولت السلطة إلى غاية وليست وسيلة للإصلاح والتغيير الإيجابي، مما أدى إلى شعور عام بالخيبة والإحباط من نجاح المشروع الإسلامي لأن الأداء السيئ و التطبيق الفاشل يؤدي إلى الشعور بفشل المشروع وهذا خطر عظيم جناه هؤلاء الذين يرفعون الالفتات الإسلامية .

بل الأمر أدهى من ذلك فإن عدداً من القوى المهيمنة على القرار في الائتلاف مارست حملة ظالمة واسعة لتسقيط سمعة أبناء المرجعية الرشيدة الرسالية محاولين قتل شخصية هذا الكيان وتصفيته وهو اشد عند الله تعالى من قتل الشخص، فصدقت عليهم نبوءة السيد الشهيد محمد باقر الصدر قده الذي قال في محاضراته الأخيرة عن حب الدنيا قبيل استشهاده: (من منكم عرضت عليه دنيا هارون ولم يقتل الإمام موسى بن جعفر) وها هو حب الدنيا والتسلط يعمي بصيرة هؤلاء ويدفعهم إلى الخوض في هذه الكبائر فبئست الصفقة.

(١) من حديث سماحة الشيخ مع الدكتور إبراهيم الجعفري رئيس الوزراء السابق والوفد المرافق له أثناء زيارته يوم الثلاثاء ٢٣/جمادى الأولى/١٤٢٧ المصادف ٢٠/٦/٢٠٠٦ وبعض المناسبات الأخرى.

وقد حذر السيد الشهيد قده من أن التغيير قد يكون تغييراً في (مواقع الظالم) وليس تغييراً للظلم وإنما يكون التغيير حقيقياً إذا عالج الظلم والفساد والانحراف وأقام العدل والصلاح.

وأشار سماحته إلى أن الابتعاد عن الموقع لا يعني تخلي المؤمن عن عمله الرسالي إذا كان يعيش الإسلام همّاً وإنما يعني التنوع في آليات العمل وتحمل المسؤولية ، نعم من يرى السلطة غاية ومغتما فإنه يرى انتهاء كل شيء حينما يفقد هذا الموقع .

الحاجة إلى كيان ظل للائتلاف^(١)

إنني أقرأ حالة خطيرة في مستقبل العمل السياسي للطائفة المحرومة بسبب الأداء السيئ للائتلاف الذي مثل هذه الطائفة مما ولد استياءً عاماً لدى القواعد ولولا دعم المرجعية الدينية انطلاقاً من بعض المصالح المعينة لكانت نتائج الائتلاف في الانتخابات وخيمة، واستطيع القول إن المتضرر الأكبر من تصدي الائتلاف للحكومة هم أبناء الوسط والجنوب الذين انتخبوه، فالخراب يضرب بأطنابه في كل المدن والأرياف والأراضي الزراعية والبنى التحتية والبطالة متفشية والصراعات السياسية تنشر الرعب والأبرياء يقتلون والعوائل تهجر بالآلاف من دون ناصر ولا رادع حتى أن مقدساتهم تنتهك وتدمر، فها هي الروضة العسكرية الشريفة لم ترفع أنقاضها إلى الآن فضلاً عن إعمارها وتأمين حركة الزائرين إليها، فكيف يصدق أتباع أهل البيت أنهم متنفذون وأصحاب قرار في الحكومة بينما الإرهابيون يُفرج عنهم ويُعتذر إليهم ويعرضون عن (الظلم) الذي لحق بهم كما تقتضيه وثيقة الاستسلام المسماة بالمصالحة الوطنية.

لهذا السبب ولغيره كابتعاد الحركات والأحزاب التي ترفع الالفتات الإسلامية عن الأهداف الرسالية لا بد لأبناء هذه الطائفة الكفوئين

نصوص
سبب

(١) من حديث سماحة الشيخ مع رئيس مجلس محافظة بغداد السابق الأمين العام لمنظمة أنصار الدعوة وعدد من الكوادر المتقدمة في المنظمة التي تأسست مؤخراً لتصحيح مسار هذا الكيان وقد زاروا سماحة الشيخ يوم السبت ٢٧/١/١٤٢٧ المصادف ٢٠٠٦/٦/٢٤ ونشر في العدد (٤٤) من صحيفة الصادقين.

المخلصين من إيجاد البديل المقنع للأمة لينقذ المشروع الإسلامي من الهزيمة وليس من الصحيح جمع البيض كله في سلّة واحدة- كما يمثلون- وليكن هذا البديل بعيداً عن تخبط المتصدين وفشلهم و يعدّ نفسه ويؤهلها لتقديم البديل الأصح بإذن الله تعالى.

الانسحاب من الحكومة لا يعني الانسحاب من الدولة

شرح سماحة الشيخ يعقوبي (دام ظلّه الشريف) سبب انسحاب أبناء الفضيلة من تشكيلة الحكومة بأنها تعود إلى السياسة الأنانية التي تدير بها بعض الجهات حركة الائتلاف وحولته بذلك إلى أداة لتمير مصالحها الشخصية من دون النظر إلى مصالح الأمة والبلد وأصبح معيار اختيار الوزير هو تحقيق هذه المنافع الشخصية واستفادت من نفوذها السياسي لفرض هيمنتها على قرار الائتلاف بعيدا عن الاستحقاقات والشراكة في الرأي التي يفترض أنها من أسس تشكيل الائتلاف وبذلك فقد رفضت المرجعية الرشيدة الرسالية إن تكن مظلة شرعية لهذه السياسة أو جزءا منها لكنها دعت بنفس الوقت أبناء الفضيلة إلى أن يساهموا مساهمة فعالة في بناء الدولة العراقية الجديدة من خلال شغل المواقع المختلفة فيها لأنهم إلا جدر ببناء العراق الحر الكريم المزدهر لما يتمتعون به من نزاهة وكفاءة وإخلاص وطالبهم بالتفريق بين الحكومة التي تتغير وبين الدولة الباقية بمؤسساتها ومرافقها والتي هدفها الأساسي خدمة الإنسان وتوفير حقوقه الأساسية وبناء البلد المزدهر الحر .

إشكالية الكيانات السياسية

استقبل^(١) سماحة الشيخ يعقوبي الأخوات المشاركات في الدورة التأهيلية للعمل السياسي التي نظمها المكتب السياسي النسوي التابع لحزب الفضيلة الإسلامي في مدينة النجف الأشرف واستمر ثلاثة أيام، واحتضنت الدورة حوالي ثلاثين امرأة يمثلن المحافظات العراقية، وألقت فيه عدد من المختصات في العلوم السياسية محاضرات متنوعة، وقدمت الدكتورة مسؤولة المكتب السياسي النسوي خلاصات للمحاضرات وبعض التوصيات التي تمخّص عنها هذا اللقاء، وتحدثت إحدى المحاضرات عن الفقرات التي تخص المرأة في الدستور وضرورة أن يكون للمرأة الإسلامية مشاركتها الفاعلة في تثبيت ما ينسجم مع عقيدة الأمة وأخلاقها وتقاليدها حيث لا زال الدستور عرضه للتغيير وسن قوانينه الكبيرة التفصيلية .

وأبدى سماحة الشيخ يعقوبي (رحمته الله) تعليقاته وتوجيهاته على مجمل الأمور ثم تحدث عن الإشكالية الكبيرة التي تتعرض لها الكيانات الإسلامية حيث تصدت للسلطة من دون أن تقدم فرقا واضحا في الأداء عن غير الإسلاميين فلا الوزارات التي تسلموها طهرت من الفساد ولا قدمت وزاراتهم خدمات أفضل من غيرها ولا عرضت برامج وخططا فيها مسحة مميزة لهم عن غيرهم ولا شهدت وزاراتهم ازدهارا للبلد في اختصاصاتها ،

(١) تأريخ اللقاء ٢٥/٢٠٢٧/٢٢ المصادف ٢٠٠٦/٧/٢٢ ونشر في العدد (٤٥) من صحيفة

بل على العكس كان اشد الفئات تضررا بأداء الحكومة هم من انتخبوها وضحوا من اجل إيصالها إلى السلطة .

لقد غابت الرسالة في أداء المتصددين وذهبت أدراج الرياح الأهداف التي تحرك المخلصون من اجلها وسادت بدلاً عنها الأنانيات والمصالح الشخصية. ويبدو أن الإسلاميين مشمولون بالحديث الشريف (إن دولتنا آخر الدول ولا يبقى أهل بيت لهم دولة إلا ملكوا قبلنا لثلاثين يوماً إذا رأوا سيرتنا: إذا ملكنا سرنا بمثل سيرة هؤلاء وهو قوله تعالى [وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ] والحديث يشعر بفشل كل تلك التجارب وعجزها عن تقديم النظام الصالح.

ولكن في مقابل ذلك توجد ثلة صالحة تعمل في السر أو العلن في السلطة أو خارجها على التمهيد لدولة العدل الإلهي وانتن بالإخلاص وتهذيب النفس والهمة في العمل يمكن أن تكونن منهم.

وحذر سماحته من الوقوع في فخ الاستفزات خصوصاً في مجال المرأة حيث يقوم الإسلاميون بتغيير مناهجهم وتقديم (تنازلات) ليوحوا للغرب أننا منفتحون ومتحضرون ونحوها من العناوين البراقة التي يراد منها تمييع الشخصية الإسلامية وإفراغها من محتواها وخصوصياتها وقد حذرنا الله تبارك وتعالى بقوله [وَلَنْ تَرْضَىٰ عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَىٰ حَتَّىٰ تَبِيعَ

مِلَّتَهُمْ قُلْ إِنَّ هُدَى اللَّهِ هُوَ الْهُدَىٰ وَلَئِنَّ آتِبِعْتَ أَهْوَاءَهُمْ بَعْدَ الَّذِي جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ] (البقرة: ١٢٠).

على مؤسساتنا أن تضع الخطط الاستراتيجية لعملها وان لا تقتصر
على القرارات الارتجالية وردود الأفعال فإن ذلك لا ينضج مشروعا
إصلاحياً تغييرياً وهو ما تنتظره الأمة من الكيانات الإسلامية.

الأمن والخدمات معيار نجاح الحكومة وفشلها

استقبل^(١) سماحة الشيخ يعقوبي السيد بيان جبر الزبيدي وزير المالية الذي طمأن سماحته بإطلاق ميزانية إعمار المحافظات البالغة ملياري دولار لهذا العام وأن (١٥٠) مليون دولار مخصصة لتأهيل الأهوار لم تصرفها الحكومات السابقة منذ سنتين، وقال سماحته: إن الأمن والخدمات هما المعيار لنجاح الحكومة وفشلها في نظر الشعب والأول متوفر في محافظات الوسط والجنوب فما العذر في عدم تحقيق الثاني؟

إن المسارعة في إعمار هذه المحافظات المضطهدة والمحرومة رغم ما تكتسبه من ثروات تؤهلها لأن تكون أكثر البلاد ترفاً لهُو السبيل لاستعادة ثقة الشعب بحكومته التي انتخبها رغم الصعوبات.

وأبدى سماحة الشيخ يعقوبي (رَضِيَ اللهُ عَنْهُ) قلقاً من شروط البنك الدولي لإجراء بعض التسهيلات والمعونات الاقتصادية للعراق فإن هذا البنك يصر على تقليص وإنهاء الدعم الحكومي للمشتقات النفطية والبطاقة التموينية ورواتب المتقاعدين، ومثل هذه الخطوات في ظل المعاناة وشظف العيش الذي ينوء بحمله العراقيون تؤدي إلى نتائج كارثية، وتنتهي الخيط الرفيع من الثقة المتبقي بين الحكومة والشعب.

(١) تاريخ اللقاء ١/ رجب/ ١٤٢٧ المصادف ٢٧/٦/٢٠٠٦ ونُشر في العدد (٤٦) من صحيفة

وأوصى سماحته السيد الوزير بأهل الأهوار الذين يتوزعون على محافظات البصرة والناصرية والعمارة ويمتدون إلى غيرها خيراً لما قدموا من تضحيات يسجلها لهم التاريخ، وذكره بأن مثل هذه الأعمال ليست فقط يستدعيها الموقع الحكومي والاستحقاقات السياسية وإنما هي أعمال إنسانية يشكرها الله تبارك وتعالى وعباده المخلصون فإن ما يعانیه أهلنا في الوسط والجنوب يدمي قلب كل غيور ووطني شريف وليس هذا جزءاً من ضحى وصبر وتمسك بوطنه ودينه وأخلاقه.

وأعرب سماحته عن ثقته بقيام وزارة المالية بإصلاح في السياسة المالية تناسب العراق الذي نأمل بالتعاون مع البنك المركزي المسؤول عن السياسة النقدية للنهوض بواقع البلد ونقله إلى مصاف الدول المتقدمة بإذن الله تعالى.

ورافق السيد الوزير محافظا الكوت والناصرية ونائب محافظ النجف الأشرف.

التوجيه الوطني والأخلاقي لعناصر الأمن

استقبل^(١) سماحة الشيخ يعقوبي السيد مدير مكتب السيد وزير الداخلية وأكد سماحته في اللقاء على ضرورة إصلاح الوزارة من الفساد الإداري والمالي وطرده العناصر العاملة مع الإرهاب من تكفيريين وصداميين وزج العناصر الوطنية المخلصة والكفوءة والتي تتحرك في ضوء تكليفها الوطني والشرعي.

ودعا سماحته إلى تأسيس شعبة للتوجيه الوطني والأخلاقي تغذي منتسبي القوات الأمنية بروح الولاء للوطن وخدمة المواطن ونبذ الولاءات الحزبية والطائفية والمناطقية ونحوها وكذلك تعليمهم أخلاقيات المهنة تأسيساً برسول الله ﷺ الذي كان لا يرسل سرية أو جيشاً - وهم من كبار الصحابة - حتى يوصيهم بأخلاقيات العمل العسكري ومواصفات المقاتل الشريف وهذا ما نفتقده لدى الكثيرين، مما استوجب تأسيس مثل هذه الشعبة.

إن العنصر الأهم في (المصالحة الوطنية) وحل المشكلة الأمنية التي يعاني منها العراق الجريح اليوم يكمن في إصلاح الخطاب السياسي والديني والاجتماعي لتحل مصطلحات الإخاء والتسامح والتآلف والشراكة

(١) تاريخ اللقاء ٥/رجب/١٤٢٧ المصادف ٣١/٧/٢٠٠٦ ونُشر في العدد (٤٦) من صحيفة

في بناء الحياة وإعمارها ونحوها بدلا من مصطلحات العنف والتكفير
والتطرف والإقصاء والطائفية والأنانية.
وتأسيس مثل هذه الشعبة سيساهم في زرع المعاني النبيلة والقيم
الإنسانية العليا في نفوس القوات الأمنية بإذن الله تعالى.

سير محاكمة صدام سبب للتدهور الأمني

استقبل^(١) سماحة الشيخ يعقوبي (رحمته الله) السيد رياض غريب وزير البلديات والأشغال العامة وتطرق سماحته في بداية حديثه عن الوضع الأمني السيئ وانتشار الجرائم واستهداف الأبرياء وأحدها ما حصل أمس حيث قام مجرم بتفجير نفسه قرب الصحن الحيدري الشريف فاستشهد حوالي سبعين وجرح أكثر من مائة.

إن هذا الحال السيئ له أسباب عديدة كالاحتلال وأجندات السياسيين وطموحاتهم اللا مشروعة لكن أحد أسبابها المهمة محاكمة صدام التي تجري وكأنها في بلد مستقر مترف يريد أن يتلهى بالتفرج على هذه المسرحية بينما نحن نشهد حالة تغيير جذري وانتقال من زمان الطواغيت المتجبرين إلى زمان الحرية وفي بلد يعاني من وجود الصداميين الذين يتفننون في أساليب القتل والإجرام والتكفيريين الذين لا يعرفون غير إزهاق النفوس وتخريب البلاد ومثل هذا الحال يتطلب حزما وشجاعة وسرعة في اتخاذ القرار كما في سائر حالات الطوارئ والأوضاع الاستثنائية.

(١) تأريخ اللقاء ١٦/رجب/١٤٢٧ المصادف ٢٠٠٦/٨/١١ ونُشر في العدد (٤٦) من

إن هذه المحاكمة التي استمرت خمس وثلاثين جلسة على مدى عشرة أشهر تقريباً من دون أن تصل إلى نتيجة^(١) بل إن أعتى مجرم شهادته البشرية في هذا العصر يأمل أن يُحكّم عليه بالبراءة أو تُنقل محكمته إلى خارج العراق وتميِّع فكيف سيرتدع المجرمون القتلة وكيف سيحترمون القانون وحقوق الإنسان لذا قال الله تعالى [وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ] (البقرة: ١٧٩).

إن الولايات المتحدة التي تريد أن تلمع صورتها بهذه الأفعال وتسوق ديمقراطيتها الزائفة حينما شهدت اضطراباً وقتلاً وسرقة في إحدى ولاياتها حينما ضربها إعصار كاترينا قبل أشهر علّقت العمل بالقانون وسمحت لقواتها المسلحة بإطلاق النار والتعامل مباشرة مع الحوادث من دون الرجوع إلى القضاء وتفعل نفس الشيء هنا في العراق فتقتل الأبرياء لمجرد أن سياراتهم اقتربت أقل من خمسين متراً إلى رتل مدرعاتهم وغيرها، فلماذا إذن لا يتم التعامل مع صدام الذي عرفت البشرية كلها جرائمه وإزهاقه أرواح الملايين.

لقد اعترف القضاء بأنه لم يعد من الذبّاحين والقتلة إلا اثنين وعشرين من أصل حوالي مائتين حكموا بالإعدام في حين إن الذين اعترفوا

(١) صدر الحكم بالإعدام على صدام وأخيه برزان التكريتي مدير المخابرات وعواد البندر رئيس ما تسمى بـ(محكمة الثورة) من قبل محكمة الجنايات الكبرى وتمت مصادقة محكمة التمييز عليه يوم ٥/ذ.ح. ١٤٢٧/ ونفذ فيهم الحكم فجر التاسع من ذي الحجة المصادف ٣٠/١٢/٢٠٠٦.

واقروا بأنهم ذبحوا الأبرياء وفخّخوا السيارات وقاموا بمذابح جماعية في الأسواق والمساجد هم أكثر من ذلك بكثير.

وبعد أن بث سماعته هذه الآلام لتتنقل إلى مجلس الوزراء وغيره من المحافل السياسية طلب من السيد الوزير أن تنهض وزارته بواقع الخدمات في المناطق المحرومة لان الوزيرة السابقة سيئة الصيت لم نجد في أيامها شيئاً يذكر. وتحدث سيادة الوزير عن المشاريع التي أعدتها الوزارة وبدأت بتنفيذ عدد منها وتوزيع قطع الأراضي على ذوي الشهداء والمسجونين والمهجرين.

وزارة الداخلية عنوان نجاح عمل الحكومة

استقبل^(١) سماحة الشيخ يعقوبي (دامت تأييداته) السيد جواد البولاني وزير الداخلية وقد اطلع سماحته على طبيعة التغييرات التي بدأ بإجرائها في هيكلية الوزارة ومنتسبيها والمشاكل والتعقيدات المتراكمة التي تعاني منها وشرح جملة من المشاريع التي ينوي تنفيذها لتحسين عمل الوزارة وان كان أكثر إنجازاتها غير ملحوظ. وبين له سماحة الشيخ يعقوبي أن وزارة الداخلية هي عنوان نجاح وفشل الحكومة وإن الأنظار في العراق والعالم كله متوجهة الآن إلى أدائها لارتباط جميع الأنشطة الأخرى بها وأوصاه باعتماد العناصر الوطنية الشجاعة النزينة الكفاءة ولا ينجح في عمله إلا باعتماد فريق عمل يتصف بهذه الخصائص.

(١) تاريخ اللقاء ٢٧/رمضان/١٤٢٧ ونُشر في العدد (٤٩) من صحيفة الصادقين.

مشروع المرجعية لمعالجة الفساد الإداري يحظى باهتمام كبير

حظي إعلان المرجعية في العدد السابق من صحيفة الصادقين لخطوات عملية في معالجة الفساد^(٢) الإداري والمالي الذي ينخر بكيان الدولة والمجتمع باهتمام كبير وقد قام عدد من المفتشين العاميين في الوزارات بصياغة أفكار الخطاب بقانون لعرضه على البرلمان والمصادقة عليه، وقد أعلن هذا أحد أعضاء اللجنة القانونية في البرلمان الذي أعد هو الآخر صياغة لهذا القانون.

نأمل من الأمة أن تستفيد من توجيهات مرجعيتها الرشيدة وان تتابع حركتها فإنها صمام أمانها بلطف الله تبارك وتعالى.

(١) نشر في العدد (٤٩) من صحيفة الصادقين.

(٢) إشارة إلى خطاب المرحلة (١٣٢) بعنوان (معالجات لمشكلة الفساد الإداري والمالي)

راجع في الصفحة ٣٣٧ من هذا المجلد.

الموقف الصحيح من صدور حكم الإعدام في حق صدام حسين^(١)

من حق الأمة أن تفرح بجريان سنة الله تبارك وتعالى في الطواغيت الذين اتخذوا مال الله دولا وعباده خوفاً و ملأوا الأرض شراً وفساداً و ضجت الجن و الإنس و الملائكة من جرائمهم البشعة [وَكُن تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلًا] (الأحزاب: ٦٢).

وما أسرع ما أرانا الله نقمته من الظالمين في حين عاش الأئمة الطاهرون و السلف الصالح قرونا من ظلم العباسيين و من قبلهم الأمويين و من بعدهم من دون أن ينتصف المظلوم من الظالم ليشفي منه غليله. و بغض النظر عن الظروف و الملابس التي أحاطت و تحيط بمحاكمة المجرم صدام و زبانيته الأشرار سواء على صعيد صدور الحكم أو

(١) من حديث سماحة الشيخ العقوبي مع بعض الوفود التي زارته يوم ١٧/شوال/١٤٢٧

لتهنته بصدور حكم الإعدام شقاً حتى الموت بحق صدام حسين و عدد من أزماله في قضية الدجيل، و كانت المحكمة الجنائية العليا قد أصدرت أحكامها في قضية الدجيل يوم ١٣/شوال/١٤٢٧ المصادف ٢٠٠٦/١١/٥. و حكمت على صدام و أخيه برزان و عواد البندر الذي كان رئيساً لا يعرف بمحاكمة الثورة بالإعدام شقاً حتى الموت و على آخرين بالسجن و نفذ الإعدام يوم ٩/ذو الحجة/١٤٢٧ المصادف ٢٠٠٦/١٢/٣٠.

تنفيذه، فإن الذي ينبغي للمؤمنين أن يلتفتوا إليه هو عدم المبالغة في الأحلام الوردية، بأن العدالة قد قامت و أن الإنصاف أصبح سيد الموقف فإن صداماً ليس كل المشكلة ولا تنتهي معاناة الناس بنهايته و إنما هو جزء منها و مظهر من مظاهرها، ولا تقوم العدالة إلا بالانتصار على كل شياطين الجن والأنس و التطبيق الكامل لشريعة الله تبارك و تعالی على يد عباده الصالحين [وَتُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضِعُوا فِي الْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ] (القصص: ٥) [وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا الْمُرْسَلِينَ إِنَّهُمْ لَهُمُ الْمَنْصُورُونَ وَإِنَّ جُنَدَنَا لَهُمُ الْغَالِبُونَ] (الصفات: ١٧١-١٧٣).

نعم ينبغي للمؤمنين أن يستثمروا هذه الفرص الجزئية لإعلاء كلمة الله تبارك و تعالی و نشر مبادئ تعاليم و مدرسة أهل البيت المباركة من دون أن يعطوا مشروعية لأي تغيير لا يمتلك الشرعية الكاملة

وهذا ما تعلمناه من أئمتنا المعصومين فقد شهدت فترة الإمام الصادق عليه السلام قضاء العباسيين على الأمويين و أبدى قادة الجيوش العباسية رغبتهم في أن يتولى الإمام عليه السلام الأمور لكن جوابه لأبي مسلم الخراساني كان (لست من رجالي ولا الزمان زماني) و احرق كتاب أبي سلمة الخلال من دون أن يرد بكلمة و قال للرسول هذا جوابي فأبلغه أبا سلمة.

وفي حياة الإمام الرضا عليه السلام وقع الصراع الدامي بين الأخوين المأمون و الأمين و امتد عدة سنوات حتى دخل الأول بغداد و قضى على أخيه الأمين و خدع بعض الشيعة بهذه الحركة و لم يعوا موقف الإمام عليه السلام فشاركوا مع جيش المأمون في المعارك فابلغهم الإمام اعتراضه و رفضه.

فلا بد أن نعي كل تغيير و نستفيد منه بمقدار ما ينفع المشروع الإلهي العظيم من دون إعطاء المشروعية المبالغ فيها ، وقد تقولون أن تحديد مثل هذه المواقف وتحديد مدى الاستفادة من التغييرات صعب ودقيق فكيف نعرفه؟ و أنا اعترف بذلك، لكن الحل سهل بالنسبة إليكم و ذلك بإتباع المرجعية الرشيدة الواعية (فالمتقدم لهم مارق و المتخلف عنهم زاهق و اللازم لهم لاحق) أما من تأخذه العزة بالإثم و يستكبر عن النصيحة فإنه لا يضر إلا نفسه.

القيادة الحكيمة تضع أصابعها على العلة وتصف العلاج

تفضل سماحة الشيخ يعقوبي (دام ظلّه الشريف) بالإجابة عن مجموعة أسئلة توجه بها مدير مكتب (صحيفة نيوزويك) الأمريكية في بغداد قدّم خلالها خطوطاً عريضة لكيفية تخليص الوضع في العراق من محنته ووعده بتقديم التفاصيل إن وُجدت إرادة حقيقية لدى الفرقاء والقوى المؤثرة في الساحة لإيجاد حل.

كما تناول سماحته جملة من القضايا المهمة في الشأن العراقي كالفدرالية ونظام الحكم المناسب بعد أن ابتدأ حديثه بموجز لسيرته الذاتية ووجه في ختام حديثه رسالة إلى الشعب الأمريكي وهذا نصّ طلب مدير مكتب المجلة مع جواب سماحته.

سماحة المرجع الديني آية الله الشيخ محمد يعقوبي
السلام عليكم:

يود كادر مجلة نيوزويك في بغداد طرح الأسئلة أدناه على سماحتكم لتبينوا فيها آراءكم ولكم الحرية والمجال في بيان وجهة نظركم.

بسم الله الرحمن الرحيم

عليكم السلام ورحمة الله وبركاته:-

سأحاول الإجابة باختصار لعدم علمي بالمساحة المخصصة للأجوبة من المجلة و لوجود تفاصيل مهمة لما ترومون معرفته نشرتها في سلسلة (خطاب المرحلة) التي بدأت مع إرهابات إسقاط النظام الصدامي ووصل التسلسل الآن إلى (١٣٢) وهي وغيرها موجودة على موقعنا على الانترنت (www.yaqoobi.com)

خلاصة السيرة الذاتية لسماحة آية الله العظمى الشيخ محمد اليعقوبي:

نيوزويك:- ممكن أن تذكروا للمجلة شيئاً عن سيرتكم الذاتية وأين نشأتم ومن هو مثلكم الأعلى وكيف تأثرتم به؟
سماحة الشيخ اليعقوبي: ولدت في النجف الأشرف عام ١٩٦٠ يوم المولد النبوي الشريف وهي علامة فال حسن لدى المسلمين، وانتقلت إلى بغداد عام ١٩٦٨ مع والدي الذي كانت له مسؤوليات في العمل الاجتماعي الذي يديره المرحوم الشهيد السيد مهدي نجل المرجع الديني الأعلى السيد محسن الحكيم في الكرادة الشرقية، أكملت دراستي في بغداد حتى حصلت على البكالوريوس في الهندسة المدنية عام ١٩٨٢ ولم ألتحق بالخدمة العسكرية الإجبارية يوماً لأنني رفضت أن أكون جزءاً من المنظومة الظالمة التي كانت تخوض حرباً عدوانية على إيران وان كان

موقعي أميناً ومغربياً ومكثت في البيت متخفياً لا اخرج إلا لضرورة عكفت خلالها على الاستفادة من المكتبة الكبيرة التي تركها لنا والدي المتوفى في نفس السنة.

و في عام ١٩٨٥ أتيحت لي فرصة الاتصال بشكل سري عبر عدة وسائط بالشهيد السيد محمد الصدر قُلَيْبِي وبعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية عام ١٩٨٨ خفت قبضة النظام نسيا وصرت أتحرك بحرية وكذا بدأ السيد الشهيد الصدر الثاني تدريسه وبحثه وصرنا نلتقي مباشرة.

و في أحداث الانتفاضة الشعبانية عام ١٩٩١ جعلني رئيساً لإحدى اللجان الخمسة وهي السياسية والإعلامية في اليوم الأخير قبل اقتحام قوات الحرس الجمهوري مدينة النجف و اعتقال السيد الشهيد.

وبعد الانتفاضة ارتديت الزي الديني مطلع عام ١٩٩٢ والتحقت بالدراسة الدينية و قطعت أشواطها بسرعة حتى حضرت الدروس العليا عند كبار العلماء السيد الشهيد الصدر (خمس سنوات) و السيد السيستاني (خمس سنوات) و الشيخ محمد إسحاق الفياض (أربع سنوات) و الشهيد الشيخ ميرزا علي الغروي (سنتان).

وبعد استشهاد السيد الصدر عام ١٩٩٩ و إغلاق مكتبه بحادثة مفتعلة

أعدت النشاط الاجتماعي و التدريس و اللقاء بالناس في مسجد الرأس الشريف المجاور للصحن الحيدري حتى أصبح مركز إدارة وقيادة أتباع السيد الشهيد الصدر الثاني والحركة الإسلامية المتصاعدة مما أربك النظام وجعلني تحت المراقبة المكثفة.

ولم أعلن اجتهادي إلا بعد سقوط النظام مباشرة حيث أقمت صلاة الجمعة في صحن الكاظمين في بغداد في ٢٥/٤/٢٠٠٣ بحضور عشرات الآلاف امتلاً بهم الصحن الشريف و المساحة المجاورة له و دعوت الناس إلى المشاركة في تظاهرة يوم ٢٨/٤/٢٠٠٣ للمطالبة بدور أساسي للمرجعية الدينية و الحوزة العلمية و عراقيي الداخل (كما يسمونهم) في العملية السياسية و كانت من اكبر التظاهرات التي شهدها العراق الحديث امتدت عدة كيلومترات ما بين ساحة المسرح الوطني و ساحة الفردوس ، و تجدون تفاصيل أخرى في كتاب (الشهيد الصدر الثاني كما اعرفه) و كتاب (محمد اليعقوبي من الذات إلى المجتمع) و كتاب (الشيخ موسى اليعقوبي: حياته - شعره) و كتاب (قناديل العارفين) وغيرها.

ومثلي الأعلى هو قدوة كل البشر الذي جعله الله تعالى لنا أسوة حسنة حين قال تبارك وتعالى: [لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ] (الأحزاب: ٢١) وهو محمد رسول الله ﷺ وعلي بن أبي طالب أمير المؤمنين و الأئمة المعصومون من ذريتهم، وأراجع باستمرار سيرتهم و كلماتهم الشريفة لأستفيد منها وأتأسى بها وسجلت استفادتي من قيادتهم المباركة في عدة كتب وهي (الأسوة الحسنة للقادة والمصلحين) و (دور الأئمة في الحياة الإسلامية) و (شكوى القرآن).

كان مشروع حزب الفضيلة الإسلامي في ذهني قبل سقوط صدام لعلمي بانهيار النظام

نيوزويك: ما هي الأهداف الاستراتيجية لحزب الفضيلة

الإسلامي؟

سماحة الشيخ اليعقوبي: كان مشروع تأسيس الحزب في ذهني قبل السقوط لعلمي بانهيار النظام و سقوطه و عرضت أفكارا مجملة على الدكتور نديم الجابري و عدد محدود من الإخوة لقوة بطش النظام وفتكه بأي مشروع من هذا القبيل، وبعد السقوط مباشرة ذهبت إلى بغداد و اجتمعت بعدد من الكوادر و انطلقت مسيرة الحزب و كانت هذه الكوادر (ومنهم الدكتور نديم الجابري) في مقدمة النظاهرة التي أشرت إليها قبل قليل.

وكان الهدف من تشكيله بلورة المشروع السياسي الذي يحقق مطالب الجماهير التي كانت في داخل العراق، وخصوصاً من أتباع المرجع الشهيد السيد محمد الصدر الذين كانوا لا يحسنون الظن بأكثر قيادات الأحزاب القادمة من الخارج، و يرونهم بعيدين عن الواقع و يعيشون حالة انفصال عن تطور الأحداث في العراق خلال عشرين عاماً، ولا حاجة إلى تدويب شخصيتهم في أولئك القادمين من دون أن يكون بديلاً عنهم وإنما هو مكمل لدورهم و خيمة لضم هذه الشريحة لذا فإن المراقب يجد في مسيرة حزب الفضيلة الإسلامي خصوصيات غير موجودة في غيرهم (راجع كتيب بعنوان: خصوصيات حزب الفضيلة الإسلامي كتبه الدكتور جاسم محمد)، وقد أشرت إلى الأهداف من تشكيله و المبادئ التي يستند إليها

الحزب في عمله في عدة خطابات من سلسلة خطاب المرحلة ومنها خطاب (الأسس النظرية لحزب الفضيلة الإسلامي) و(العمل السياسي من الواجبات الشرعية) و(المبادئ الثابتة في السياسة) و(مبادئ الشفافية وعناصرها) وغيره، وألف الدكتور نديم الجابري كتاب (نظام الحكم المناسب في العراق) مؤيداً لهذا المشروع، وتستطيع أن تميز خط الحزب باختصار بأنه (عراقي - عربي - إسلامي - أنساني) بكل ما تعنيه هذه الكلمات من برامج واليات عمل وأهداف و مواقف و رؤى

كيف يمكن تفادي الحرب الأهلية

نيوزويك: هل يمكن تفادي الحرب الأهلية، وكيف؟

سماحة الشيخ اليعقوبي: نعم يمكن تفادي الحرب الأهلية بالقضاء على أسبابها ومناشئها وتجفيف منابع إثارتها و تأجيجها وإدامتها و ذلك من خلال عدة خطوات :

أ- توفر القناعة لدى المحرضين عليها و الداعمين لها من الإطراف الداخلية و الخارجية بعدم جدواها و إنها تعود بالضرر عليهم [ولا يَحِقُّ المَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ]، وأن ما يريدون تحقيقه - إن كان حقاً وعدلاً - فإنهم سينالونه بالحوار والعملية السياسية والمطالبة المستندة إلى الحججة والدليل، فإذا توفرت هذه القناعة وحصلت الإرادة الجدية لحل المشكلة فإنها ستحل فوراً، أما الصيحات و الدعوات التي نسمعها هنا وهناك فإنها منافقة وغير صادقة ولا مبتنية على أسس صحيحة و إنما يريد كل طرف تكريس مصالحه و التمدد على حساب الآخرين أزيد ما يمكن.

ب- نبذ الخطاب الطائفي و القومي و الأناني و الفئوي و التحول إلى خطاب أنساني يتسامى عن هذه النظرات الضيقة و أن يتقوا الله في هذه الأمة فقد اهلكوا العباد و خربوا البلاد.

ج- قيام الخطباء و العلماء و المثقفين و أئمة المساجد و صانعي الرأي العام من إعلاميين و كتاب بخلق حالة عامة من الوعي ضد التطرف و التشنج و التعصب و العنف و الطائفية و نحوها من أسباب الفتنة.

د- إنهاء حالة الاحتلال و اقتصار الجهد الدولي على المساعدة بالمقدار الذي يحتاجه العراقيون من دول العالم، فإن العراق بحاجة أكيدة إلى المساعدة لكي يداوي جراحه و يعمر بيته و يبني مؤسساته و ينهض من الكارثة التي حلت به منذ عقود و يقف على قدميه من جديد و يجاري الدول المتحضرة، وهو قادر على الوصول إلى هذه المرحلة بسرعة لتوفر عناصر القوة و الازدهار و التقدم و الثروة عنده.

هـ- إجراء إصلاحات سياسية جذرية و إعادة النظر في جملة من القرارات الخاطئة التي اتخذت (ومن) هذه الإصلاحات:-

١- تفكيك الائتلافات^(١) و التحالفات على أسس طائفية أو عرقية و السماح بتحالف الأحزاب و القوى السياسية على أساس البرامج السياسية لإنهاء حالة التخندق الطائفي.

(١) حظيت هذه الفكرة باهتمام واسع من لدن الإعلاميين و المحللين و السياسيين و أثارت جدلاً و حوارات عبر الفضائيات استمرت عدة أسابيع بشكل لم يسبق لحدث أو فكرة أن ينال مثله و ترك أثره الكبير حيث وجد جراكاً سياسياً فاعلاً و انفصلت عدة كتل

٢- إجراء انتخابات برلمانية تكميلية أو تعديلية كل سنتين في هذه المرحلة الانتقالية من تاريخ العراق لتسارع التغيرات و التحولات فيكون من الضروري امتصاص احتقان الذين لم تتوفر لهم فرصة المشاركة في البرلمان لسبب أو لآخر، لأن جزءاً من التوجه لحمل السلاح بسبب هذا الابتعاد الذي كان قسرياً في بعض الأحيان فتستثمر التحولات السياسية لإعادة الفرصة إليهم من جديد.

٣- إعطاء دور للأحزاب و القوى التي تبني المعارضة الايجابية البناءة لا يقل عن دور المشاركين في الحكومة من خلال المؤسسات الرقابية كهيئة النزاهة و ديوان التفتيش العام و ديوان الرقابة المالية و نحوها وهي مؤسسات بدرجة وزارة يمكن أن تقنع هذه الأحزاب المعارضة و تسحبها من تبني المواجهة المسلحة، وقد ذكرت جدوى و مبررات هذا

صغيرة من الكتل الكبيرة ومهدت للقضاء على الاقتتال الطائفي الناتج من التخندق الطائفي ، مما فضحت هذه الدعوة التي أعقبتها في شهر آذار انسحاب حزب الفضيلة الإسلامي من كتلة الائتلاف زيف المتسترين بلباس الطائفية السنية والشيعية لتحقق مأربهم الشخصية، حيث كشفت الخطوة أن الصراع سياسي على السلطة والثروة ويتلبس بالدين والطائفة للخداع. وهو ما قلناه في بيان عن وثيقة مكة، واستثمرت القوى المهيمنة على السلطة في العراق هذه الفكرة لتشكّل تحالفاً رباعياً أو خماسياً يتجاوز الانتماء العرقي والطائفي ، وأعلن قيادي في المجلس الأعلى عن تشكيل جبهة تضمهم والحزب الإسلامي السني والتحالف الكردستاني، وفهم على أنه خطوة لإسقاط حكومة المالكي.

المقترح وآلياته التفصيلية في خطاب صدر أخيراً من سلسلة خطاب المرحلة وهو منشور وتوجد مقترحات أخرى سأبينها بأذن الله تعالى عندما تتحقق الإرادة الجدية للحل.

أنا أرفض حالة الاحتلال جملة وتفصيلاً ويشاركني في هذا الموقف كل حر شريف

□

نيوزويك: هل يساند سماحتكم جدولاً زمنياً لانسحاب القوات الأمريكية من العراق وهل لديكم أية مخاوف من ازدياد إراقة الدماء إذا هم رحلوا؟

سماحة الشيخ اليعقوبي: أنا أرفض حالة الاحتلال جملة وتفصيلاً، ويشاركني في هذا الموقف كل حر شريف، ورغم معاناتنا التي لا نظير لها من صدام و جلاوزته حيث كنا في داخل العراق وفي قلب أحداثه بمرافقتنا للسيد الشهيد الصدر الثاني طيلة أربعة عشر عاماً حتى استشهاده حيث كنت على رأس من تسلم جسده الشريف ونجليه من المستشفى و صليت عليهم و دفنتهم مع ثلة قليلة لا تتجاوز عدد الأصابع وواصلت مشروعه من بعده على مرأى ومسمع أولئك الأشرار.

أقول: رغم كل ذلك فإننا لم نكن نرحب بالقوات الغازية؛ لأننا و إن كنا نكره صداماً ونريد زواله إلا أن القلق ينتابنا من قدوم القوات الأجنبية وتواجدها على أراضينا، وقد بينت في بعض خطاباتي وجوه هذا القلق، وحينما أتت كنا نأمل أن يقتصر دورها على ما أعلنته من مساعدة الشعب

العراقي في بناء دولة حرة كريمة مبنية على أسس العدالة و الازدهار، و كنت من المبادرين إلى تقديم مشروع الحكومة الانتقالية في العراق قبل تأسيس مجلس الحكم لإعادة السيادة إلى العراقيين (وهو منشور ضمن سلسلة خطاب المرحلة)^(١)، ولكن أصواتنا لم تكن مسموعة و تراكمت أخطاء الاحتلال و المتصدين للعملية السياسية حتى وصلت بنا الحال إلى ما نحن عليه الآن.

ولم أتوقف عن تقديم المشاريع البناءة التي فيها إنقاذ لكل الأطراف المتورطة في القضية العراقية ولكن [يَا حَسْرَةً عَلَى الْعِبَادِ مَا يَأْتِيهِمْ مِّن رَّسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ] (يس: ٣٠) و يدفع الثمن دائما الأبرياء المستضعفون فنعلم الحكم الله و الخصيم محمد (وعند الله تجتمع الخصوم). و كنت من المبادرين للمطالبة لتشكيل وزارة الدفاع في صلاة الجمعة التي دعونا إلى إقامتها في ساحة الفردوس و شارك فيها الآلاف في آذار / ٢٠٠٤ عندما تأخر تشكيلها بغية الإسراع في بناء قوات مسلحة عراقية كفوءة و مجهزة لتستطيع حفظ امن البلاد و تنتهي ذرائع وجود الاحتلال. لكن الخطوات بقيت متعثرة و الآليات غير فعالة و كل الأطراف تفكر في مصالحها أولا و قبل كل شيء، و لا أحد يفكر بمصير العراق و أهله و لا زلت أجد أن الحل فيما ذكرت من المطالب و إنهاء حالة الاحتلال بالشكل المدروس الذي ذكرناه و شرحناه في عدة خطابات.

(١) وقد تقدم في المجلد السابق من هذا الكتاب.

على الإرهابيين أن يعلموا أنهم بجرائمهم البشعة يحققون عكس أهدافهم التي يدعونها من طرد الاحتلال ورفض التقسيم

نيوزويك: ما هو موقفكم تجاه الفدرالية؟ وهل يدعم سماحتكم القانون الجديد لإنشاء الأقاليم؟

سماحة الشيخ اليعقوبي: أصدرت عدة خطابات لبيان موقفنا من الفيدرالية كما ورد في صحيفة الصادقين التي تنشر أحاديثي وكلماتي تفاصيل عن القضية وبيتها لكبار المسؤولين الذين زاروني فراجعوها جميعا على موقعنا في شبكة الانترنت، وخلاصة الموقف أن الفيدرالية ليست مطلبا لنا فنحن نريد عراقاً موحداً وحكومة مركزية فاعلة في ممارسة الصلاحيات الموكولة إليها في الدستور، مع إعطاء إدارة لا مركزية بصلاحيات واضحة وواسعة في الدستور أيضا للحكومات المحلية في المحافظات، وأن تقدم الحكومة المركزية كل ما يساهم في إنجاح و تقوية الحكومات المحلية. وبنفس الوقت اعتقد أن الفيدرالية يمكن أن تكون حلا أخيرا لمشاكل البلاد إذا استعصت على الحل لا سامح الله، ولا أجد مشاكل البلاد مستعصية على الحل إلا إذا أوصل أعداء الأمة والجهلاء والمتحجرون والانتهازيون و الأنانيون الحالة إلى هذه النقطة، لذا فعلى الإرهابيين والقنلة أن يعلموا إنهم بجرائمهم التي يرتكبوها بحق الشعب وعلى رأسها المجزرة

التي ارتكبت يوم أمس بحق أبناء مدينة الصدر البطلة المظلومة المحرومة^(١) إنما يحققون عكس أهدافهم التي يزعمونها فأنهم يكرسون الاحتلال الذي يزعمون أنهم يقاومونه؛ لأنهم يوفرون الذرائع له وإنهم يسدون كل باب للتعايش السلمي و التسامح والتواصل فينحصر الخيار بالفيدرالية والتقسيم ونحوها من الخيارات المرة وهم يزعمون إرادة وحدة العراق ومعارضة تقسيمه فليثوبوا إلى رشدهم ولينظروا إلى نتائج أعمالهم ببصيرة

نظام الحكم الذي ينبغي أن يسود في العراق

نيوزويك: كيف ينبغي أن يحكم العراق؟ وهل يمكن أن يكون أي بلد كنموذج لهذا الحكم سلبياً أم إيجابياً؟
 سماحة الشيخ اليعقوبي: إن نظام الحكم الذي ينبغي أن يسود العراق هو النظام الذي يحترم إرادة الإنسان ويعطيه الحرية الكاملة لاختيار من يحكمه وشكل الدولة التي يريدتها والدستور الذي ينظم عمل مؤسساته و الحقوق والواجبات للفرد والدولة، وان تحقق له الفرصة الكاملة للتغيير

(١) وقعت عدة انفجارات متزامنة في مدينة الصدر يوم الخميس ١ / ذ . ق / ١٤٢٧

المصادف ٢٠٠٦/١١/٢٣ بينها ثلاث سيارات مفخخة وقذائف صاروخية في عدة مناطق من المدينة وناهز عدد الضحايا (٢٠٢) والجرحى (٢٥٠) وأدان الجمع هذه العملية واعتبرها إفرازاً طبيعياً للاحتقان السياسي والخطاب الطائفي المتشجج، وأعقبها أعمال انتقامية متبادلة في أحياء مختلفة من بغداد.

والتبديل لكل ما لا يصلح له في ضوء آليات يكفلها الدستور، وإن كثيراً من الأنظمة السائدة في (الدول الديمقراطية) مناسبة للعراق بعد التعديل في تفاصيلها بالشكل الذي يناسب ثقافة وأخلاق وتقاليد الشعب العراقي وليس من الضروري استنساخ تجربة أي بلد آخر؛ لأننا نمتلك من الأصالة والعمق في التاريخ ومصادر العلم والمعرفة والكفاءات المتميزة ما يغنينا عن التبعية لأحد من دون أن نستغني عن كل تجربة ايجابية فنستفيد منها.

التعديل الحكومي المرتقب إذا كان حقيقياً فسنساهم فيه

نيوزويك: ما هي المقترحات التي تدعمونها لرئيس الوزراء السيد نوري المالكي وعلى أي منها تعترضون؟

سماحة الشيخ اليعقوبي: لقد ولدت حكومة الدكتور المالكي بعد مخاض عسير وطويل مما جعلها هزيلة وضعيفة وممزقة، وهذا ما تنبأنا به من خلال العقلية التي أدارت بها الكيانات السياسية مفاوضات تشكيل الحكومة إذ لم يكونوا يتصرفون كإخوة أبناء بلد واحد يريدون أن يساهموا في بناء عراق جديد، وإنما كانوا فرقاء متخاصمين يحاول كل منهم أن ينتزع من الآخر أزيد من حقه لذا أمرت كتلة الفضيلة بالانسحاب من الحكومة إذ لا يشرف أحداً أن يكون جزءاً منها وهي بهذه العقلية، ورغم ذلك فقد دعوتُ أعضاء كتلة الفضيلة إلى التصويت بـ (نعم) في البرلمان لنيل الثقة بالحكومة من اجل إعطائها فرصة للعمل لعلها تنجح، واستمر

موقفنا الساند للدكتور المالكي وهذه كلها مواقف نبيلة لا تشهد لها مثيلاً في عالم السياسة، وعندما علمنا بسعي الأستاذ المالكي لتغيير وزاري طلبتُ من كتلة الفضيلة لقاءه وزعماء الكتل السياسية ليعلموا له موقف الحزب بأن التغيير إذا كان حقيقياً ولمصلحة البلد والشعب فإن الحزب يشارك في التشكيلة الجديدة، أما إذا كان من باب ذر الرماد في العيون فإن الحزب يحافظ على كرامته وينأى بنفسه عن هذه العملية

نيوزويك: هل تؤيدون إنشاء حكومة دينية - تعتمد على حكم الشريعة - في العراق؟

سماحة الشيخ يعقوبي: استند في كلامي إلى قول الإمام الرضا عليه السلام ثامن الأئمة المعصومين عندنا فقد روي قوله (إنما يحتاج الناس من الأمراء عدلهم) فنحن لا نهتم بالتسميات والشعارات المرفوعة التي أضرت بنا كثيرا عبر التاريخ، وإنما المطلوب لنا إيجاد نظام حكم وفق الأسس التي ذكرناها إجمالاً في جواب السؤال السابق و وضع تفاصيلها أمير المؤمنين عليه السلام في عهده الخالد الذي كتبه لصاحبه الوفي مالك الأشر لما ولاه مصر، أما هذه المصطلحات كالحكومة الدينية ونحوها فهي مستحدثة ولا أصل لها ونحن إنما أمننا بالدين واتبعناه في حياتنا فلأننا رأيناه يحرر الإنسان من عبودية الإنسان و طاعة الشهوات والنزوات المهلكة ولأنه ينظم حياتنا بالشكل الذي يحقق لنا السعادة والأمن والاطمئنان وإعمار الحياة بكل ما هو مفيد ونحن مع أي نظام يحقق لنا هذه الأهداف بغض النظر عن التسميات.

نيوزويك: فيما لو كنت قائدا للعراق هل ستكون حكومة
العراق حكومة دينية؟

سماحة الشيخ اليعقوبي: إن القيادة ليست شيئا يُدعى ولا ينال بالقهر
والتسلط بالقوة وإنما هي علاقة تنشأ بين القائد والآخرين يحددها عاملان
هما حاجة الآخرين إلى الشخص وإحسانه إلى الآخرين، قال أمير المؤمنين
عَلَيْهِ السَّلَامُ (أحسن إلى من شئت تكن أميره، واستغن عن من شئت تكن نظيره،
واحتج إلى من شئت تكن أسيره) وقيل لأحد العلماء ما هو الدليل على
إمامة أمير المؤمنين عَلَيْهِ السَّلَامُ فقال: (حاجة الناس إليه واستغناؤه عن الناس)
فكلما كان الإنسان معطاء في حياته ومحسنا إلى الناس كل أشكال
الإحسان فإن حاجة الناس إليه ستزداد وستختاره لقيادتها، على إننا تعلمنا
من أئمتنا المعصومين عَلَيْهِمُ السَّلَامُ الزهد في المناصب واحتقار الدنيا التي تُنال
بالظلم والعدوان والمكر والخديعة، ولا نرى المناصب إلا وسيلة للإحسان
إلى الناس ورفع الظلم عنهم وإسعادهم وتوجد كلمات جليلة لأمر
المؤمنين عَلَيْهِمُ السَّلَامُ في هذا الصدد في نهج البلاغة لا ينبغي لأحد أن يغفل عنها.

يوجد عتب كبير لدى شعوب العالم على الشعب
الأمريكي لأنه لا يؤثر على حكومته لتغيير سياساتها
الظالمة:

نيوزويك: هل هناك ما يثير إعجابك بأمريكا، وهل هناك من
لفت أنظارك من القادة السياسيين الأمريكيين أو غيرهم؟

سماحة الشيخ اليعقوبي: يجب أن افرق في تقييمي بين الإدارة الأمريكية والشعب الأمريكي، فإن الشعب الأمريكي يساهم في بناء حضارة إنسانية راقية تحظي بإعجاب العالم كله ويحمل الكثير من الخصال الطيبة كاحترام الإنسان واعتباره أثن شيء في هذه الدنيا مما يدعوهم إلى التفاعل مع قضايا الشعوب، ويعجبني فيهم تذويهم لكل خصوصياتهم وانتماءاتهم الأصلية وتمسكهم بحب وطنهم ومصالحة شعوبهم، كما أسمع كثيراً عن المصادقية في التعامل لدى شعوب الغرب المتحضرة، وهذه كلها وأزيد منها مما تعلمناه من الإسلام على لسان نبينا العظيم محمد ﷺ، لكن الفرق بيننا في المنطلقات والنوايا فإن كثيراً من الغربيين يطلبون الأهداف القريبة العاجلة، ونحن نطلب إضافة إليها الأهداف السامية أعني رضا الله تبارك وتعالى والفوز بالجنة، كما أن حضارة الغرب المادية تستبطن عوامل الفناء والخراب ونبهتهم إليها في أكثر من خطاب منها (الأيدز: نذير انهيار الحضارة الغربية) ورسالتي إلى الرئيس الفرنسي جاك شيراك عندما اخذ بنصيحة مجلس حكمائه في منع الحجاب في المدارس الرسمية وغيرها.

ولا زلت أتذكر حين مطالعتي لكتاب (كيف تكسب الأصدقاء) لـ(دليل كارنيجي) الذي أحترمه كثيراً، أتذكر التتابع الكبير بين ما ورد فيه و التعاليم التي نقلتها أحاديث أهل البيت (سلام الله عليهم) ولا اعتقد أن ما توصل إليه نتيجة خبرة إنسانية متراكمة وإنما استفاده بشكل مباشر أو غير مباشر من التعاليم الإلهية للأنبياء والرسل والأئمة عليهم صلوات الله فإن الإنسان عاجز لو حده عن الوصول إلى ابسط التصرفات الحياتية كدفن جسد الميت حتى بعث الله غراباً يبحث في الأرض ليريه كيف يوارى سواة

أخيه في قضية قتل أحد ولدي نبي الله آدم للأخر فتعلم من الغراب ودفن
جثة أخيه المقتول بحسب ما حكاه القرآن الكريم.

أما الإدارة الأمريكية فإن الكراهية لها تزداد لدى شعوب العالم
بسبب ما ترتكبه من سياسات ظالمة وجرائم بحق الشعوب وكيها بمكيالين
و يوجد عتب كبير لدى هذه الشعوب على الشعب الأمريكي انه لا يؤثر
بشكل فاعل على سياسة إدارته المفروض انه انتخبها بكل حرية وهي تدعي
تمثيله .

في الختام أأمل أن تُقرأ أجوبتي بعمق وتأمل لأن فيها خيراً كثيراً
للجميع وبمقدار نجاحكم في إيصالها فإنها ستكون مثار فخر و اعتزاز ونبيل
لكم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

إذا كانت الحكومة جادة في المصالحة الوطنية فلتتصالح مع الشعب أولاً^(١)

انطلاقاً من شعورنا بالمسؤولية والمرارة التي أوجعت قلوبنا لما يعانیه الشعب العراقي من وضع مأساوي يبقى وصمة عار على كل من يؤججه وينفخ ناره ويمدّه من داخل العراق وخارجه ، فإننا لم نتوانى عن تلبية أي دعوة وحضور أي مؤتمر لإنقاذ العراق وأهله مهما تضاءلت فرص نجاحه بل كنا السبّاقين لتقديم الرؤى والمشاريع التي تتكفل حل الأزمة .

ولكن هذه المحاولات تفشل في حل المشكلة وتنتهي إلى حيث بدأت بل إن الحالة تسوء بعد كل واحدة من هذه المحاولات، وكل ما نتج عنها تكريس حالة الاستسلام والذلة والخضوع لشروط الإرهابيين وقتلة الشعب وترسيخ ثقافة الابتزاز بقوة السلاح، وتشجيع كل صاحب مطلب سواء كان حقاً أو باطلاً إلى اللجوء للعنف واستعمال السلاح لتحقيق مطلبه، ويبقى الشعب المسالم البريء الأعزل الذي يمنعه دينه وأخلاقه وتقاليدّه عن ارتكاب الظلم والفساد يبقى محروماً من أبسط حقوقه ويعيش دون خط الفقر في مدنٍ تسبح على بحار من النفط.

(١) من حديث سماحة الشيخ يعقوبي مع وفد كلية شط العرب الجامعة في البصرة وكلية الآداب في جامعة البصرة يوم ٢/ذ.ح/ ١٤٢٧ المصادف ٢٣/١٢/٢٠٠٦ ومع وفد ناحية الحر في كربلاء يوم ٢٧/ذ.ق ومع وفد يمثل الائتلاف العراقي الموحد يوم

إن الحكومة والأحزاب المتسلطة إذا كانت جادة في (المصالحة الوطنية) فلتتصالح أولاً مع الشعب الذي تهدر ثرواته وتملا بها جيوب الزعماء المتنفذين فإن هذا الشعب يتميز غضباً وحنقاً وغضباً عليهم. كيف يرضى الشعب أن يكرّم أزلام صدام المقبور^(١) ويعطون الامتيازات الضخمة التي سيوظفونها حتماً في زيادة ولوغهم في دماء العراقيين وإنعاش الإرهاب، بينما تبقى عوائل الشهداء الأبرار والسجناء الذين ذاقوا صنوف العذاب وكل المحرومين الذين عانوا الأمرين تحت وطأة ظلم صدام وبطشه وقسوته، يبقون في هذا الحال البائس التعيس من دون أن تكلف الحكومة نفسها بتكريمهم بما يحفظ ماء وجوههم، بل حتى لم تتحرك بخطوات جدية لإعادة أموالهم وممتلكاتهم التي صادرها صدام وأزلامه وبيعت بثمن بخس ولا يستطيعون استردادها فينظرون إليها بأعينهم وقلوبهم تحترق!!

وإذا يمتّت وجهك شطر المهجرين وتساءلت كيف يواجهون البرد القارص والمطر في تلك الخيام البالية، ولقد رأيت بعيني الأم التي تنقل أطفالها من مكان إلى مكان في مأواهم الخاوي الذي سقفه من الحُصُر والبواري، وجدرانه من الصفيح، وكلما ابتل موضع من المطر نقلتهم إلى

(١) في كل مؤتمر مما يسمى بمؤتمرات المصالحة الوطنية تقدّم تنازلات ذليلة للإرهابيين والصدّامين كقرار العفو عنهم وإعادة أزلام صدام من الفدائيين وجلاوزة الأمن ودفع رواتبهم بقرار رجعي ونحوها.

آخر وفي النهار تنشر الفراش والوسائد على الجبل لعل الشمس تجففها
وغيرها من الصور المأساوية.

فأين المسؤولون عن هذه الكوارث وإذا منعتهم الحالة الأمنية عن
تفقدتهم ميدانياً والإطلاع على حالهم أفلا يتابعون التقارير التلفزيونية وهو
أضعف الأيمان ولكن قست القلوب فهي كالحجارة أو أشدّ قسوة.

استئثار السلطة والعنف السياسي (١)

توجد ظاهرتان في العلاقة بين السلطة والشعب هما السبب في حصول الفجوة والافتراق بينهما وتعمل عدة عوامل أخرى على توسيعها وتأجيجها، هما استئثار الحكام وعدم صبر المحكوم، فإذا التفت المتسلطون إلى أنانياتهم وكرّسوا جهدهم للتفرد بمغانم السلطة وجني المكاسب الشخصية مما يسبب الحيف والظلم والجور على عامة الشعب الذين قد يصبرون على مستوى معين من الحرمان والتعسف لكن صبرهم لا يستمر إلى ما لا نهاية، وعندما يصل الحرمان من أبسط حقوق الحياة الإنسانية الكريمة إلى درجة لا تطاق فإن الصبر والتصبر لا يجدي حينئذٍ وينفجر الوضع، وهذا ما عبر عنه الصحابي الجليل أبو ذر الغفاري (عجبت لمن لا يجد القوات في بيته كيف لا يخرج شاهراً سيفه).

هاتان الظاهرتان جمعهما أمير المؤمنين عليه السلام حينما سُئل عن قضية مقتل الخليفة عثمان فأجاب عليه السلام باختصار (استأثر فأساء الأثرة، وجزعتم فأسأتم الجزع، والله حكم واقع في المستأثر والجزاع)

422 (١) من حديث سماحة الشيخ يعقوبي مع عدد من العلماء والأساتذة من السنة والشيعه

الذين حضروا ندوة (واقعة الغدير... الدلالات والمعطيات) التي عقدتها المؤسسة الإسلامية للدعوة والتبليغ والإرشاد بالتعاون مع البيت الثقافي التابع لوزارة الثقافة في النجف الأشرف يوم ٢٢/ذو الحجة/١٤٢٧ المصادف ٢٠٠٦/١/١٢ بمناسبة ذكرى عيد الغدير المبارك.

فلو لم تستأثر بطانة الخليفة بعائدات الدولة الإسلامية ووزعت الحقوق على أصحابها بعدالة وإنصاف أو على الأقل كفلت للرعية الحد المعقول من مستوى المعيشة لما حصلت الفتنة ، ولو أن الناس حين حرمت من بعض حقوقها التي يمكن التنازل عنها صبرت على الحال وكظمت غيظها لتجنب ما هو أسوأ حيث حصل ذلك الجرح العميق في جسد الأمة الذي ظل ينزف دماً إلى اليوم.

وهو عَلَيْهِ السَّلَامُ في الشق الثاني من جوابه يشير إلى إنهم لم يتأسوا به عَلَيْهِ السَّلَامُ في كيفية تصرفه إزاء تلك الظاهرتين حيث ضرب عَلَيْهِ السَّلَامُ لنا أسمى المثل لمعالجتها، فحينما غضب حقه في خلافة رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الثابت له بالنص أولاً وبالاستحقاق ثانياً حيث كان من الواضح لدى جميع الصحابة أفضليته عليهم حتى اشتهر عن الخليفة الثاني عمر قوله (لا أبقاني الله لمعضلة ليس لها أبو الحسن) وقول عبد الله بن العباس حبر الأمة وترجمان القرآن كما يصفونه لما سئل عن مقارنة علمه بعلم علي عَلَيْهِ السَّلَامُ قال (والله ما علمي وعلم كل أصحاب رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في علم علي إلا كقطرة في بحر) وهم يروون عن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أقواله الشريفة (أعلمكم علي) (أقضاكم علي) (علي مع الحق والحق مع علي) وغيرها مما رواه الفريقان.

ومع هذا كله فقد صبر علي عَلَيْهِ السَّلَامُ وتحمل وكان ناصحاً للخلفاء ويسدد حركتهم بالمشورة الصائبة، كنصيحته للخليفة الثاني بأن لا يخرج بنفسه لقتال الفرس في القادسية حتى لا يستكلبوا عليه ويقولوا هذا رأس العرب إن قتلناه تخلصنا منهم واستمع الخليفة لنصيحته بعد أن أشار عليه الصحابة بالخروج وهكذا مواقف الأخرى، وبقي خمسة وعشرين عاماً

مقصياً عن الحكم لكن دوره الايجابي العظيم في حفظ هيبة الدولة الإسلامية ووحدة الأمة وسموها وازدهارها بقي معطاء زائراً ولو كان خرج بالسيف ودعا إلى نفسه والتف حوله شطر من الأمة الوليدة لكان مصيرها الاندثار.

ولما اجتمع أهل الحل والعقد على استخلافه مع امتناعه الشديد أثار عليه الفتن والحروب من كانوا بالأمس مستأثرين بفيء الأمة وترك احدهم بعد وفاته من الذهب ما يكسر بالفؤوس، وخرجوا من المدينة وقد حملوا على الإبل صناديق جمعوا فيها تلك الأموال لما سمعوا علياً يصعد المنبر بعد توليه السلطة يقول (ألا وإن كل قطعة أقطعها عثمان أو مال أعطاه من مال الله ، فهو مردود على المسلمين في بيت مالهم ، فإن الحق قديم لا يطله شيء ، والذي فلق الحبة وبرأ النسمة ، لو وجدته قد تزوج به النساء ومُلكَ به الإماء وتفرق في البلدان لرددته على حاله فإن في الحق والعدل كسعةً، ومن ضاق عليه العدل فالجور عليه أضيّق ، وأقول ما تسمعون ، وأستغفر الله لي ولكم).

وعلق عليه أحد المؤرخين^(١) (وكانت هذه الخطبة مما سُرَّ به وسكن إليه المؤمنون المخلصون وأهل الحق والبصائر ، واستوحش منه المنافقون والذين في قلوبهم مرض ، وكل من تطاعم الأثرة أو كان في يده شيء منها لما تواعد به صلوات الله عليه من استرجاع ذلك من أيديهم ، وردّه إلى بيت مال المسلمين).

(١) شرح الأخبار للقاضي النعماني المغربي ٣٧٣/١

وقال عَلَيْهِ السَّلَامُ: (وَوَاللَّهِ لَأُسَلِّمَنَّ مَا سَلِمَتْ أُمُورُ الْمُسْلِمِينَ، وَلَمْ يَكُنْ فِيهَا جَوْرٌ إِلَّا عَلَيَّ خَاصَّةً).

وكان مما يوصي به عماله على الولايات الابتعاد عن الاستئثار والاختصاص بشيء دون الرعية مما يفترض مساواتهم فيه، فقد جاء في عهده العظيم إلى مالك الأشتر لما ولاه مصر قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ (ثم انظر في أمور عمالك فاستعملهم اختباراً ولا تولّهم محاباة وأثرة، فإنهما جماعٌ من شعب الجور والخيانة، وتوخّ منهم أهل التجربة والحياء، من أهل البيوتات الصالحة) (١).

أي كلفهم بالولاية والإدارة بعد امتحانهم وإثبات نجاحهم لا محاباة ومجاملة وميلاً منك لهم وأثرة أي استبداداً بلا مشورة، فإن المحاباة والأثرة من مصاديق الجور والخيانة. ويقول عَلَيْهِ السَّلَامُ له (وإياك والاستئثار بما الناس فيه أسوة) أي لا تختص لنفسك بامتيازات ومنح يفترض أن الناس سواسية فيها.

وهذا ما وضّحه الإمام الحسين عَلَيْهِ السَّلَامُ حينما حلّل الخلفية التاريخية لثورته المباركة في كتابه إلى رؤوس الأخماس في البصرة (أما بعد: فإن الله اصطفى محمداً صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على خلقه، وأكرمه بنبوته واختاره لرسالته، ثم قبضه الله إليه وقد نصح لعباده وبلغ ما أرسل به صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وكنا أهله وأولياءه وأوصيائه وورثته وأحقّ الناس بمقامه في الناس، فاستأثر علينا قومنا بذلك فرضينا

(١) نهج البلاغة/ج ٣ ص ٥٨٣

وكرهنا الفرقة وأحببنا العافية، ونحن اعلم أننا أحقُّ بذلك الحق المستحق علينا)

وكان رسول الله ﷺ يحذّر أمته من استئثار الحكّام بعده فعندما ورد معاوية المدينة المنورة وخرج صحابة رسول الله ﷺ من الأنصار لاستقباله سأله هل أخبركم النبي عن هذا الحال الذي انتم فيه قالوا نعم قال ﷺ (إنكم ستلقون بعدي أثره قال معاوية: وبماذا أوصاكم؟ قالوا: أوصانا بالصبر قال معاوية -بتهمك- إذن فاصبروا) وشرحها ابن الأثير في النهاية فقال أي (يستأثر عليكم فيفضل غيركم في نصيبه من الفيء)

وهاتان الظاهرتان تفسران الكثير من حالات العنف وانفصام العلاقة بين السلطة والشعب، وحينئذ ينزلق البلد إلى الهاوية وينشغل بصراعاته الداخلية وتبدأ الحكومة بصرف ثروات البلد على حماية نفسها من غضب الجماهير وتحيط نفسها بأسيجة عديدة من الجلاوزة والمأجورين وتصرف عليهم المال الكثير، بينما لو أنفقت بعضه القليل على مصالح الشعب لما احتاجت إلى كل هذا الهدر للأموال.

وهذه الحقيقة يتعامى عنها كل الساسة من الطواغيت والظلمة والمستبدين والمستأثرين. فمثلا الولايات المتحدة حينما مضت لوحدها في حساب مصالحها خسرت اقرب حلفائها وهم دول الاتحاد الأوربي التي

ذهبت بعيداً إلى اتخاذ مواقف لا مبرر لها إلا معارضة سياسات الولايات المتحدة التي تحذرها من التغريد خارج سربها^(١).

ومثل الأزمة القلقة التي تعيشها لبنان بسبب هذه الظاهرة وكذا كل الدول التي لا تعيش الشراكة الحقيقية لكل مكونات الشعب في الحقوق والواجبات.

ومن أوضح أمثلتها ما يعيشه العراقيون اليوم من قتل وتدمير وتخريب للبلاد بسبب استثثار بعض الكيانات السياسية المهيمنة على القرار بثروات البلد وخيراته وتوجيهها للقرارات بما يحلو لها وفق مصالحها من دون اكتراث لحقوق للآخرين من دون أن يصبر الآخرون ويعطوا للوسائل السلمية والسياسية حقها ولا يجعلون آخر الدواء الكي، فسقط العراق في هذا المستنقع الآسن لا لشيء إلا هذه المصالح المتعارضة وإن حاول كل فريق أن يلبس ثوباً ينفعه في تحشيد أكبر عدد من ورائه كثوب الطائفية أو القومية والحقيقة غير ذلك إذ إنهم لا يعرفون إلا مصالحهم الخاصة.

لقد علّمت المرجعية الرشيدة هؤلاء المستأثرين درساً في السمو والنبل حين أمرت أبناء الفضيلة بالانسحاب من تشكيلة الحكومة لتريهم أن ما يتصارعون عليه هو وهم زائل وسراب بقيعة يحسبه الظمآن ماءً ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن تسفك الدماء و تخرب البلاد وتهجّر العوائل الآمنة وتعطل الحياة من أجلها.

(١) إشارة إلى تصريحات وزيرة الخارجية الأمريكية في لندن قبل أيام تلمح لقرار فرنسا

بإرسال مبعوث لمناقشة الملف النووي الإيراني.

ورغم انسحابهم فقد أمرتهم المرجعية بالتصويت بـ (نعم) في البرلمان عند التصويت على نيل الحكومة ثقة البرلمان لإعطائها الفرصة حتى تعمل كل ما يصلح حال الشعب ويبنى البلد.

وهذا الموقف لا يفهمه هؤلاء المتسلطون الغارقون في أنانياتهم كما لم يفهم الكثيرون سمو أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام وربما خطأوه في تصرفاته، ولا يستطيع أحد أن يجاهد نفسه ويتخذ هذه المواقف الحكيمة إلا إذا تربى في مدرسة علي بن أبي طالب عليه السلام ونهل من أدابة وعلومه ومعارفه.

فمتى يثوب السياسيون إلى رشدهم ليعوا هذه الحقيقة.

رقابة المرجعية على ميزانية ٢٠٠٧ سلط الأضواء على فساد المتسلطين

بسم الله الرحمن الرحيم

لم تحظ ميزانية قدمتها الحكومة في السنوات السابقة بمناقشات ومعالجات كالتالي حظيت بها ميزانية ٢٠٠٧ حيث كانت تُسوق على علائها وتترك الباب واسعاً للفساد المالي وهدر المال العام حتى اعترف وزير المالية السابق إن سرقة المال العام بلغت خمسة مليارات دولار وهو رقم ضخم، ومع ذلك فهو أقل بكثير من تقديرات منظمات الشفافية العالمية، مما جعلت العراق بلد الحضارات يقف على قمة رأس قائمة الدول الأكثر فساداً في العالم ضمن الدول المتخلفة والجاهلة، ولو أن القادة السياسيين استعادوا للبلد عشر هذا المال الذي سُرق لاستغنى عن قرض البنك الدولي الذي أضرّ بشعبنا بشروطه المجحفة كقطع الدعم الحكومي لأسعار المشتقات النفطية والبطاقة التموينية وزيادة الضرائب والرسوم وقطع المعونات الاجتماعية فأضافت الحكومة بؤساً إلى بؤس الشعب.

وكانت ميزانية عام ٢٠٠٧ قد صيغت بنفس الأخطاء السابقة من الارتجالية والعبثية وكثرة منافذ الاختلاس وسرقة المال العام وخلوها من المشاريع الإستراتيجية والإصلاحات الاقتصادية الحقيقية، لولا أن اندفعت المرجعية الرشيدة لتصدر بيانها (زيادة ميزانية عام ٢٠٠٧ خبر يؤلم العراقيين)

وكان البيان موضوعاً للخطبة الثانية من صلاة عيد الأضحى المبارك^(١) إيماناً من المرجعية بأهمية الميزانية باعتبارها خطة عمل الحكومة خلال عام. وكانت هذه الحركة الشجاعة من المرجعية إيذاناً للخبراء والمحللين الاقتصاديين بتسليط الأضواء على الميزانية ودراستها ومعرفة الخلل فيها، وارتفعت الأصوات التي استفادت من زخم المرجعية لتطالب بتصحيح الأخطاء وسد الثغرات وملئ الفراغات التي شخّصتها المرجعية فعدت المؤتمرات وأقيمت الندوات، وشعر زعماء الكيانات المهيمنة على القرار السياسي بالهزيمة والذل وخسرت صفقتها فتغيّبوا عن حضور جلسات البرلمان ليعطلوا مناقشتها لعدم اكتمال النصاب حتى يضيق الوقت ويصبح إقرارها أمراً واقعاً، ونحن نعلم أن تأخير المصادقة سوف لا يسدّ عليهم أبواب سرقة ثروات الشعب لأنهم يعرفون كيف يستخرجون الأموال حتى من دون مصادقة، لكنهم سيجعلون عدم المصادقة مبرراً لمزيد من الإجحاف بحق المواطن، فمثلاً يتوقفون عن صرف رواتب ومخصصات الطلبة الجامعيين لسد احتياجاتهم الدراسية والمعيشية لان ميزانية ٢٠٠٧ لم تُطلق بعد، وهكذا الكثير من مصالح الشعب الذي عليه أن يعي ما يفكر به السياسيون المتصدون لإدارة البلد وقيادة الشعب.

(١) التي أقامها سماحة الشيخ يعقوبي في داره وحضرها مئات امتدت صفوفهم إلى

وإليكم نص البيان الذي أصدره سماحة الشيخ محمد اليعقوبي
(رحمته الله) بعنوان (زيادة ميزانية عام ٢٠٠٧ خبر يؤلم العراقيين) ونقلت وسائل
الإعلام فقرات منه:

(قدّمت الحكومة ميزانيتها لعام ٢٠٠٧ وهي تزيد عن (٤٠) مليار
دولار لأول مرة في تاريخ العراق ووصفوها بأنها (انفجارية)، ومثل هذا
الخبر يكون بشري سارة في دول العالم لأنه يعني مزيداً من مشاريع البناء
والأعمار وتحسين أوضاع المعيشة للمواطنين وتطوير القطاعات الحيوية
كالصحة والتعليم والخدمات.

أما في العراق فإن مثل هذا الخبر يحمل مزيداً من الألم والمرارة
والثورة والرفض لأنه يعني مزيداً من سرقة المال العام وامتلاء جيوب
المتسلطين المهمنين على مصادر القرار والإثراء غير المشروع على حساب
الشعب البائس المحروم الذي يدفع وحده ثمن هذا التنافس المحموم على
كعكة العراق التي يتسابقون على تقاسمها.

إن الشعب العراقي يتحدى حكومته أن تقدم له كشفاً بصرف عشر
هذا المبلغ على مشاريع استراتيجية يجدها على ارض الواقع وليست مشاريع
وهمية على الورق فقط^(١).

(١) اعترف مجلس الإعمار الأمريكي وغيره من المؤسسات في نيسان ٢٠٠٨ بأن كثيراً
من المشاريع التي قبضت أموالها وادعي إنجازها لم تنفذ على الأرض.

فها هو الخراب يدبُّ في مرافق الدولة ومنشأتها الحيوية وبنيتها التحتية ولا زالت المصانع الحكومية التي كانت تستوعب الآلاف من الفنيين والأيدي العاملة عاطلة عن العمل لأسباب يمكن إصلاحها بسهولة ، وقد انحسرت الأراضي المزروعة بعد أن هجرها أهلها لعدم كفاية الحاصل بتكاليف زراعتها ، ولا حاجة إلى الاستمرار في سرد الأمثلة فإن الخراب والانهيال ضارب بأطنابه في كل نواحي الحياة.

ألا يستحي المتصدّون لإدارة البلد من تصدّر العراق قائمة دول العالم في انتشار الفساد المالي في تقرير منظمة الشفافية العالمية وتقديم على أكثر الدول تخلفاً وهو بلد الأصالة والحضارة والتاريخ والريادة في فنون الحياة؟.

والغريب أن تجتمع الحكومة في نهاية عام ٢٠٠٦^(١) ليشرح كل وزير إنجازات وزارته ويظهر رئيس الحكومة في مؤتمر صحفي ليعبر عن قبوله ورضاه عن أداء الحكومة ويصفه بأنه أفضل من المتوقع.

فيالله من هذه المصائب التي تدمي القلب وتدفع الشعب إلى ركوب الخيارات الصعبة.

(١) كان ذلك يوم ١٢/٢٩

تجربة البصرة في المصالحة الوطنية والازدهار... مراجعة وتقييم

الحمد لله والحمد لله كما يستحقه حمداً كثيراً وصلى الله على سيد خلقه القاسم محمد وآله الطيبين الطاهرين جرت العادة في مثل هذه المناسبات أي الذكرى السنوية لتأسيس حزب أو ميلاد شخص أو توليه منصباً رفيعاً أو قيام دولة ونحوها على تبادل التهاني وهو تصرف سليم أن يُهنأ الإنسان على نعمة انعم الله تبارك وتعالى بها عليه.

ولا شك أن وجود الفرد ضمن مشروع رسالي نبيل يهدف إلى إنصاف المظلومين وإصلاح المجتمع واستنقاذ حقوق المستضعفين وأعمار الحياة وازدهارها لتحي البشرية سعادة الدارين ويأمر بالمعروف وينهى عن المنكر، ليس فقط جزءاً من المشروع وإنما يتأهل ليكون قائداً فيه كما ذكرنا في خطاب سابق هو نعمة تستحق التهئة مادام سعيه مخلصاً نحو تحقيق هذه الأهداف.

إن الأحزاب والتنظيمات هي بمثابة القلب الذي ينبض بالحياة في جسد الأمة ويحركها وينظم هذه الحركة وإذا توقفت عن العمل خمدت

(¹) تقرير بتصرف للكلمة التي تحدث بها سماحة الشيخ يعقوبي بمناسبة احتفال أمانة حزب الفضيلة الإسلامي في البصرة بالذكرى السنوية الثالثة لتأسيسها يوم

حركة الأمة وماتت، أما المرجعية الرسالية الرشيدة والعلماء المرتبطون بها فهم بمثابة العقل الذي يوجّه حركة الأمة ويرشد مسيرتها.

والأحزاب قد لا تستطيع تنظيم ما يزيد عن واحد بالألف من الشعب وهذا أمر طبيعي لأن عموم الناس منشغلون بأعمالهم وشؤونهم الحياتية الأخرى ولا نتوقع أن النجاح في العمل الحزبي يقاس بمقدار عدد المنتمين إليه من الناس وإنما تقاس فاعلية الأحزاب وسعة قاعدتها بقدرتها على تعبئة الأمة وتحشيدها إزاء قضية معينة، وهذه القدرة مرتبطة بتوفر عناصر النجاح في عمل الحزب ومدى صداقته في تحقيق الأهداف المعلنة للجماهير والتي تزيد من قناعتها به.

ومن المظاهر المهمة في مثل هذه الذكريات إجراء المراجعة والتقييم ومحاسبة الذات فإن الحديث الشريف (ليس منا من لم يحاسب نفسه كل ليلة) لا ينحصر تطبيقه بمحاسبة الشخص لنفسه ومراجعة أعماله وإنما يتعدى إلى محاسبة الكيان كالحزب والجماعة والتنظيم لنفسه وإجراء تقييم موضوعي ومراجعة منصفة لمسيرته وليكن ذلك في كل عام مرة على الأقل إذا تعذر بأقل من ذلك.

وإذا عجزت الأحزاب عن ضبط مسيرتها وفق الأهداف السليمة

فإنها عن ضبط مسيرة الأمة اعجز لذا تبلى الأمة حينئذ بما وصفه أمير

المؤمنين (بخبط وشماس وتلون واعتراض) يؤدي إلى تشتتها وتمزقها وانهارها، وهاهم المسلمون اليوم يبلغ عددهم أكثر من مليار ومائتي مليون شخص وهم في أضعف حال وبؤس وشقاء يتحكم فيهم أراذل الناس رغم اكتنازها لكل مقومات القوة والغلبة والتقدم، وهذا ما سيثيره الإمام المهدي

(أرواحنا له الفداء) فإنه بالثلة الصالحة المخلصة المنظمة القادرة على توحيد الأمة وضبط حركتها وتفجير طاقاتها سيقود حركة عالمية تبدأ بعدد لا يتجاوز الثلاثمائة بقليل وسيعبئ هذه الأعداد الضخمة كلها في حركته المباركة.

إننا حين نستعيد أعمال الحزب خلال عام لا يعني إننا نركز على الانجازات والايجابيات مهما كانت مهمة لأن هذا واجبهم وهو العمل المطلوب من أعضائه فإذا أداها فأحسن ما يقال فيه انه لم يقصر بواجبه وأنه حفظ الأمانة التي تحملها وهو مقتضى الأدب المستفاد من الحديث الشريف (اذكر اثنين وانس اثنين، اذكر إساءتك إلى الآخرين وإحسان الآخرين لك، وانس اثنين: إحسانك إلى الآخرين وإساءة الآخرين لك).

فلا بد أن تتذكر وترکز على ما صدر منك من أخطاء وتقصيرات لتعمل على إصلاحها وتلافيها وتذكر إحسان الآخرين إليك كإعطاء أصواتهم في الانتخابات ليجلسوك في هذه المواقع الكبيرة فإن هذا يدفعك إلى بذل المزيد من العطاء والجهد لرد الجميل إليهم، قال تعالى [هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ] (الرحمن: ٦٠).

ومهما قدمت لهم فانك عاجز عن مجازاتهم لأنهم المبتدئون

بالفضل .

وبالمقابل عليك أن تنسى إحسانك إلى الآخرين لأنك لم تفعله ليشاد بك وإنما قرابة إلى الله تعالى وابتغاء رضوانه، ولأنك إذا ركزت على انجازاتك فسيؤدي بك إلى الغرور والعجب والرضا عن النفس وهذا يؤدي

إلى الوهن والعطب والكسل ولما ذكرناه قبل قليل من أن هذه الانجازات ليس فيها شيء زائد لأنها مما تقتضيه طبيعة عملك.

ولا بد أن تنسى إساءة الآخرين إليك لأنك مأمور بالصفح والعفو والتسامح ليقابلك الله تعالى على أخطائك بنفس الكرم وأكثر منه [وَلْيَعْفُوا وَلْيَصْفَحُوا أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ] (النور: ٢٢).

إنني حينما أتحدث إليكم فهذا لا يعني إنني لكم فقط وان خطابي منغلق عليكم لان المرجعية الرسالية هي رحمة وخير حتى لأعدائها وخصوصها، ولكن تحجيم دورها إنما يكون بلحاظ المتلقي الذي يصمُّ إذنه عن سماع ما ينفعه كما أن رسول الله ﷺ هو رحمة للعالمين جميعاً وليس فقط للبشر ومع ذلك لم يتبعه إلا القليل وهذا لا يعني تضييقاً في رسالته أو انغلاقاً على فئته لكننا لا ننكر رعايته الخاصة للفئة المؤمنة به مع سعة رحمته ورعايته للآخرين، كما أن أئمتنا عليهم السلام كانت أعمالهم المباركة تشمل الجميع لكن لهم مزيد عناية بشيعتهم باعتبارهم الشريحة المؤمنة بمشروعهم الرسالي والمطبعة لهم .

هذا مع خصوصيات أخرى في حزب الفضيلة الإسلامي كونه ولد من رحم معاناة الذين تحملوا بطش صدام وقسوته ولم يغادروا بلدهم العراق وبقوا مرابطين فيه ليحافظوا على جذوة الإيمان وولاية أهل البيت عليهم السلام وإدامتها ولذا فهم مستقلون عن أي تدخل من الشرق ولا من الغرب، بينما ولد الآخرون في أحضان جهة ما كدولة أو فئة معينة تدعمهم وتخطط لهم، لذا كان على المرجعية أن تحتضنهم وتوفر لهم أسباب الحياة والنمو والازدهار بلطف الله تبارك وتعالى، وهذه الخصوصية جعلت مسيرتهم

معتدلة متوازنة لم يخوضوا في الفتنة ولا كانوا جسراً يعبر عليه الآخرون ليحققوا مآربهم ويدفع العراقيون الثمن فكان العراق والعراقيون ضحية هذه السياسات الخاطئة.

وها هي تجربة إدارة محافظة البصرة تثبت نجاحاً عجز عن تحقيقه الآخرون في محافظات لا تقاس بالبصرة من حيث تعقيد الحالة وكثرة التدخلات والتنوع الطائفي والديني والعرقي وكثرة المنافذ والثغور وشدة الأطماع من الداخل والخارج، وقد حاول الآخرون أن يشوهوا هذه التجربة ويفتروا عليها وسخروا الإعلام لقلب الحقائق لكنهم باؤوا بالفشل وعاد الجميع ليعترف بنجاح التجربة في البصرة وقدرتها على أن تكون نموذجاً صالحاً للتعايش السلمي والتصالح الوطني والرقى والازدهار والانفتاح على العالم كله وهو ما توقعناه حينما أطلقنا مبادرة المصالحة الوطنية من البصرة لتعلم العاجزين الفاشلين في مراكز القرار كيف يتصرفون ليخرجوا العراق من أزمتة الخائفة إذا كانت لهم إرادة حقيقية في الإصلاح.

لكنني أحذركم من أن تشغلكم بعض النجاحات التي تحققوها عن التفكير في تلافي التقصيرات وإصلاح الأخطاء ورفع المظالم عن الناس وتوفير كل أسباب الحياة الحرة الكريمة، فإن التقصير في ذلك مما لا يغفره الله تبارك وتعالى ولا رسوله أو المؤمنون ولا تسكت عنه المرجعية الرشيدة حتى لو سكت الناس عن حقوقهم لطبيبتهم وكرم أخلاقهم لكن الله أخذ على العلماء عهداً (أن لا يقاروا على كظة ظالم ولا سغب مظلوم) كما قال أمير المؤمنين عليه السلام.

والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله الطيبين

الطاهرين..



الجامعيون وقيادة المشروع الوطني^(١)

إن كل مشروع يبدأ بمستوى معين من الأداء ثم ينضج شيئاً فشيئاً من خلال ترسيخ ما هو ايجابي وبإصلاح الأخطاء وتدارك التقصيرات، هذا طبعاً مع توفر صدق النية والإخلاص والشعور بالمسؤولية والهمة في العمل، ولم يتخلف عن هذه السنة الجارية في حركة البشرية مشروع مواكب الوعي الحسيني لطلبة الجامعات وكان التحسن في أداء اللجنة المنظمة وعلى رأسها عمادة وإدارة وأساتذة المعهد التقني في كربلاء المقدسة هذا العام ملحوظاً، وهذا ما دعا المرجعية الرشيدة إلى أن تعلن هذه المناسبة ملتقى سنوياً للجامعات والحوزات العلمية في (ملتقى العلم والدين في رحاب الإمام الحسين عليه السلام).

وللتعرف على حجم الانجاز الذي حققه منظمو هذه المواكب نقارن عملهم بعمل الهيئة العليا التي أشرفت على تنظيم موسم الحج بإمكانيات ضخمة رصدتها الحكومة بلغت (٨٥) مليون دولار، ودفع كل حاج تسعمائة دولار ومع ذلك فقد كان وضع الحجاج العراقيين مذلاً ومهيناً وبقي عدد كبير منهم بلا مأوى يفتشون أرصفة الشوارع أياماً، ثم

(١) من حديث سماحة الشيخ اليعقوبي مع السادة عميد المعهد التقني في كربلاء ومعاونه وعدد من أساتذته وإداريه يوم الخميس ٤/صفر/١٤٢٨ المصادف ٢٢/٢/٢٠٠٧ بعد استضافتهم لفعاليات مواكب الوعي الحسيني لأساتذة وطلبة الجامعات العراقية ومع نخبة من أساتذة وطلبة جامعيين من البصرة وذي قار وواسط يوم ٢٩/محرم/١٤٢٨.

أنزلوا بفنادق تحت الإنشاء وتفتقد الخدمات، أما هذه المراكز الجامعية فقد شهدت مستوى جيداً من توفير الطعام والخدمات والمخيمات والفرش والأغطية ووسائل النقل من وإلى مدنهم ولجان للمحافظة على الأمن والتنظيم والخدمات الطبية، وكل ذلك تبرعاً وتطوعاً.

ولا ندعي خلواً الفعالية من الخلل والتقصير وقد شُخصت عدة نقاط بهذا الصدد في تقارير مقدّمة من عدة جهات مشاركة نسأل الله تعالى أن يعيننا على إصلاحها وتلافيها.

وقد تضمّن الخطاب الذي وجهه سماحة المرجع الشيخ العنقوبي إلى أخوته وأبنائه من أساتذة وطلبة الجامعات عدة محاور ينبغي لهذا الملتقى أن يناقشها ويقدم التوصيات وآليات العمل التي تكفل تحقيق النتائج المرجوة في جميع هذه المحاور.

وكان منها قيادة مشروع وطني يوحد العراقيين ويأخذ بأيديهم نحو عراق مزدهر حر كريم يأخذ موقعه الرائد بين الأمم المتحضرة ويؤهل هذه الأرض المباركة لاحتضان دولة الحق والعدل الإلهي، ولدى أساتذة وطلبة الجامعات ما يؤهلهم لتأسيس هذا المشروع وقيادته لما يحظى به هذا الكيان من ثقة وحب واحترام لدى كل مكونات الشعب العراقي، ولأنه يحتضن في أروقه الكفاءات والنخب التي يعقد الشعب أماله عليها لبناء العراق في مختلف الاختصاصات في الوقت الذي فقد فيه الشعب ثقته بأكثر الكيانات السياسية وصار يرى فيها سبب المشكلة وأصلها فلا يجدهم قادرين على الحل، كما أن لهذا الكيان (أساتذة وطلاباً وإداريين وفنيين) مطالب مشروعة وحقوقاً لا يمكن غض الطرف عن عدم تحقيقها.

فالمطلوب استثمار هذه الفعالية وغيرها للضغط من أجل انتزاع الحقوق إذ السائد في عراق اليوم قانون القوة وليس قوة القانون، فبينما يستأثر الانتهازيون والذين يمتلكون وسائل الابتزاز والقهر بشروات الشعب والمواقع المتقدمة في إدارة البلد يتعرض الأساتذة الجامعيون والمفكرون والمثقفون إلى القتل والتشريد والإقصاء وفي هذا خطر كبير على مستقبل الأمة إذ تضيع فيه موازين التقييم الصحيح وهو ما حذر منه رسول الله ﷺ أمته حينما قال لهم (كيف بكم إذا تركتم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) وهي حالة خطيرة أن تتخلى الأمة عن هذه الوظيفة المقدسة التي بها يقام القانون والعدل والنظام ويقضي على الفساد والانحراف فقال أصحابه (أو كائن ذلك يا رسول الله) قال ﷺ (نعم وأشد من ذلك فكيف بكم إذا فعلتم المنكر وتركتم المعروف)، وهذه اخطر حيث لم يكتفوا بترك صاحب المعروف على معرفه وفاعل المنكر على منكره بل تحولوا إلى فعل المنكر وترك المعروف ولكنه ﷺ يبين لهم المرحلة الأخطر بعد أن سألوه (أو كائن ذلك يا رسول الله) قال ﷺ: (نعم واشد من ذلك، كيف بكم إذا رأيتم المعروف منكراً والمنكر معروفاً) حينئذ تفقد الأمة الرؤية الصحيحة لتشخيص المعروف والمنكر فترى الخطأ صحيحاً والصحيح خطأ فتصعب حينئذ عملية الإصلاح، إذ إن المصلح سيجد إن عليه ليس فقط البدء من الصفر وإنما الرجوع إلى ما تحت الصفر ليصحح الرؤية والمفاهيم في ذهن الناس حتى ينطلق إلى هدايتهم إلى المعروف وتجنبيهم المنكر.

عراقي للجامعيين)⁽¹⁾ أساتذة وطلاباً وإداريين وفنيين تكون باكورة فعالياته والمظهر الرئيسي لنشاطاته تنظيم مواكب الوعي الحسيني لأساتذة وطلبة الجامعات وملتقى العلم والدين، وهذه الفعالية تكون هيئتها المركزية في كربلاء ولها هيئات فرعية في كل الجامعات والمعاهد الفنية والكليات المستقلة في عموم محافظات القطر.

أما الفعاليات الأخرى فيمكن أن تكون هيئتها المركزية في بغداد لأنها عاصمة القرار السياسي أو في البصرة كبديل مؤقت بسبب ما تعانیه بغداد من ظروف قاهرة، ويمثل كل جامعة أو معهد أو كلية عدد من الأساتذة والطلبة في الاجتماعات العامة التي تقيمها الهيئة المركزية.

وينبغي أن يهتم هذا الاتحاد برعاية كل الأنشطة سواء كانت ثقافية أو علمية أو سياحية أو رياضية كاحتضان بطولة لفرق تمثل جامعات العراق لأننا نعتقد إن الرياضة استطاعت توحيد ما فرقته السياسة في عدد من المناسبات الأخيرة.

وتعلن المرجعية الرشيدة استعدادها لاحتضان اللقاء التأسيسي لممثلي الجامعات والمعاهد في النجف الأشرف لوضع النظام الداخلي وبرامج العمل وسوف لا تقصر بلطف الله تبارك وتعالى عن دعم هذا الكيان المبارك الذي قد يتحول إلى قوة جماهيرية واعية ضاغطة على

(1) عقدت عدة لقاءات لإنضاج المشروع حتى أعلن عن تأسيس كيان (جامعيون) في الموسم اللاحق وعرض على أنه كيان علمي اجتماعي قريب من مؤسسات المجتمع المدني.

السياسيين لينصاعوا إلى مطالبها المشروعة.



المرجعية الشاهدة تدين ردود أفعال كتلة الائتلاف^(١)

أثار استغرابنا ما صدر من ردود أفعال من كتلة الائتلاف الموحد
إزاء قرار حزب الفضيلة الإسلامي بالانسحاب من الائتلاف.

وقد صدرت هذه المواقف منهم في نفس اليوم من دون أن
يستمعوا إلى وجهات نظر أبناء الفضيلة وأسباب انسحابهم لاستيعابها وإجراء
مراجعة للذات والأداء خلال المرحلة السابقة لإصلاح الوضع وتلافي ما هو

(١) صدر هذا البيان بتاريخ ٩/ ربيع الأول/ ١٤٢٨ المصادف ٢٩/٣/٢٠٠٧ لإدانة التصرفات
العنوانية التي صدرت من كتلة الائتلاف العراقي الموحد وعصباته ضد أبناء
المرجعية الرشيدة وحزب الفضيلة الإسلامي إثر انسحابه من الكتلة ببيان أعلنه أعضاء
الحزب في مؤتمر صحفي يوم ١٧/١٧/١٤٢٨ المصادف ٧/٣/٢٠٠٧ ورد عليه رموز
الائتلاف بعبارات حقودة ولثيمة كما هوجمت مقرات للحزب في السماوة والصويرة
وغيرها وقد كتب سماحة الشيخ اليعقوبي بيده بيان الانسحاب ليكون دقيقاً وواضحاً
في بيان الأهداف ولتجنب المهاترات الكلامية وهذا هو نص البيان.

بسم الله الرحمن الرحيم

إننا في حزب الفضيلة الإسلامي حينما ساهمنا في تشكيل كتلة الائتلاف وشكل
إخواننا كتلة التوافق والتحالف الكردستاني كننا نعتقد أنها خطوة أولى لتوحيد كل
مكون من مكونات النسيج العراقي ومن ثم السعي لتوحيد العراقيين جميعاً وبناء عراق
حر مزدهر كريم.

==
لكن الذي حصل أن كل كتلة انغلقت على نفسها وجعلت سوء الظن هو معيار
كل تحرك للكتلة الأخرى وبدأت الكتل تتصرف وكأنهم خصوم يريد كل منهم أن
يقضم من استحقاق الآخر ولم يعملوا كإخوة أبناء بلد واحد هو كالسفينة إن نجت

أسوأ ولأخذ العبرة من كلام أمير المؤمنين عليه السلام: (مَنْ ضَيَّعَهُ الْأَقْرَبُ أُتِيحَ لَهُ الْأَبْعَدُ).

والأكثر غرابة أن بعضها جاء على لسان السيد رئيس الوزراء الذي يفترض في موقعه أنه مسؤول عن كل العراقيين ويكون بمسافة واحدة عنهم جميعاً وليس منحازاً لفريق دون آخر، مما يجعلنا نشكك في مصداقية المصالحة الوطنية التي تبنتها الحكومة ودعمنا ما هو صالحٌ منها.

نجا الجميع وان غرقت غرق الجميع لا سامح الله وقد تبأنا للنهاية القاتمة التي سيصل إليها العراق في ظل هذه السياسات الخاطئة وعبرنا عن رفضنا لهذه السياسات بالانسحاب من الحكومة.

لذا فإننا في حزب الفضيلة الإسلامي نرى أن الخطوة الأولى على طريق إنقاذ العراق من أزمتها الخائفة هذه تبدأ من تفكيك هذه الكتل وعدم فسح المجال أمام تشكيل كتل على أساس طائفي أو عرقي لأنه أدى إلى تخندق الشعب العراقي وانقسامه على نفسه، وان تشكل الكتل على أساس المشاريع الوطنية التي تجعل مصلحة العراق والعراقيين هي المعيار وتتسامى عن المصالح الشخصية والفئوية وفي ضوء هذا المشروع الوطني تعلن كتلة الفضيلة في البرلمان المكونة من (١٥) عضواً عن انسحابها من كتلة الائتلاف العراقي الموحد وتتصرف في البرلمان ككتلة منفردة في انتظار توفر القناعات الكاملة لدى الأحزاب والكيانات السياسية لإطلاق مشروع وطني يقوم على أساس وحدة العراق وسيادته واحترام المبادئ التي يؤمن بها شعبه وضمنان حقوق الحياة الحرة الكريمة للعراق.

إن هذه التصرفات تثبت صدق دعاوى حزب الفضيلة الإسلامي بان القوى المتنفذة في الائتلاف مارست معهم أسوأ حالات الظلم والإقصاء ومصادرة الحقوق والإلغاء التام والإهانة والازدراء، فهل هذا جزاؤهم وقد كانوا أشد الناس حماساً لنصرة الائتلاف والحشد له والتضحية من أجل وحدته وعزته وكانت لمرجعيتهم الرشيدة أقوى موقف لحث الناس على انتخابهم؟ ورغم كل ذلك فقد كان بيان انسحاب الحزب مهذباً وواعياً وبعيداً عن إثارة كل هذه التظلمات والشكاوى، حرصاً على سمعة الائتلاف وكرامته وركز على مبرره الرئيسي وهو تأسيس مشروع وطني لإنقاذ العراق وشعبه وإخراجه من أزمته، وإبراز خصوصيات الحزب ومن حق حزب الفضيلة الإسلامي أن يُبرز خصوصيته سواء على الصعيد المرجعي أو على الصعيد السياسي التي غيبتها الآخرون وتعمدوا إخفاءها فما الذي أغاظهم من كل ذلك؟

إن إجراء مراجعة لنصائحنا وتوجيهاتنا التي قدمناها لرموز الائتلاف منذ أكثر من عام حينما بدأ الصراع على منصب رئاسة الحكومة بحيث وصلت إلى تأمر بعضهم على بعض، ووجهت لهم بسبب ذلك إهانة عظيمة حينما أُجبروا على تغيير مرشحهم لرئاسة الوزراء الذي انتخبوه داخل الكتلة 446 بالآليات التي آمنوا بها^(١)، وتابعنا معهم تشخيص كل هذه الحالات

(١) انقسمت الكتلة داخل الائتلاف العراقي الموحد بين مرشح الدعوة د. إبراهيم الجعفري ومرشح المجلس الأعلى د. عادل عبد المهدي، وأحالوا الأمر إلى التصويت ففاز الأول بـ(٦٤) آتياً مقابل (٦٣) نائباً، لكن الطرف الثاني لم يتحمس للنتيجة فحفز بعض

وطالبناهم بتحسين أدائهم وحماية المسيرة من الانحراف عن الأهداف التي توخّتها المرجعية الرشيدة من تشكيل هذه الكتلة. إن إجراء هذه المراجعة ستشخّص العلل وتعين العلاج الناجح لها.

إن من خصائص المرجعية الرشيدة الوارثة والنائبة عن الأئمة المعصومين عليهم السلام أنها شاهدة على الأمة [وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لَتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا] (البقرة: ١٤٣).

ولا يمكن أن تكون شاهد زور، لذا فإنها لا تستطيع أن تبارك أي انحراف أو تسكت عنه أو تعطي الشرعية له ولا بد أن تعلن للأمة عدم إمضائها لمثله خصوصاً في الأيام الأخيرة حيث ساهمت كتلة الائتلاف في اتخاذ قرارات معادية لمصلحة العراق وشعبه ومستقبله.

وفي نفس الوقت أن المرجعية الرشيدة لا يضّرّها هذا الخذلان والعداء لأنها قوية بحقها وبمظلوميتها وصبرها وحكمتها ووعي وإخلاص أبنائها بلطف الله تبارك وتعالى، ولذا فإنها ليست عاجزة بفضل الله تبارك وتعالى عن إيجاد البديل الصالح عند توفر مقوماته إن شاء الله تعالى.

إن ما صدر من (أخوة يوسف) من أقوال وأفعال تجاه المرجعية الرشيدة وأبناء الفضيلة ينعش الآمال أن يمنّ الله تبارك وتعالى على ابن يعقوب هذا كما منّ على ابن يعقوب الصديق النبي (صلوات الله عليهم)

الكتل خارج الائتلاف كالتحالف الكردستاني إلى رفض ترشيح د. الجعفري وبقيت الأمور معطلة حتى تنازل الجعفري ووقع التوافق على اختيار بديل له من الدعوة وهو الأستاذ نوري كامل المالكي.

رغم مكائد وغدر إخوته لكنهم جاؤوه في النهاية وقالوا له: [تَاللَّهِ لَقَدْ آتَرَكَ
اللَّهُ عَلَيْنَا وَإِنْ كُنَّا لَخَاطِئِينَ] (يوسف: ٩١).

ولان سنن الله تعالى واحدة في خلقه [فَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَبْدِيلًا
وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَحْوِيلًا] (فاطر: ٤٣).

وسوف لا يكون الجواب عندئذ بلطف الله تبارك وتعالى إلا جواب
النبي الكريم يوسف الصديق عليه السلام [قَالَ لَا تَثْرِبَ عَلَيْنَا يَوْمَ يَعْفُرُ اللَّهُ
لَكُمْ وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ] (يوسف: ٩٢).

إن مما يثير الأسى والألم أن لا يتعظ الإنسان من التجارب ولا
يستمع إلى كلمة الحق ويصّر على المضي في ارتكاب الأخطاء [يَا حَسْرَةً
عَلَى الْعِبَادِ مَا يَأْتِيهِمْ مِّن رَّسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ] (يس: ٣٠).

وكفى بأبناء الفضيلة سمواً أن يعمل إخوتهم فيهم كل هذا
ويحرمونهم من كل حقوقهم وهم يترفعون عن الرد ويزدادون عزيمة في
السير على بصيرة من أمرهم [وَكَذَلِكَ يَجْتَبِيكَ رُبُّكَ وَیُعَلِّمُكَ مِن تَأْوِيلِ
الْأَحَادِيثِ وَيُمِّتُ نِعْمَتَهُ عَلَيْكَ وَعَلَى آلِ يَعْقُوبَ] (يوسف: ٦).

المشروع الوطني للإصلاح السياسي

استقبل سماحة المرجع الديني آية الله العظمى الشيخ محمد اليعقوبي (دامت ظلته) السيد نائب رئيس الوزراء الدكتور برهم صالح^(١) وعبر سماحة المرجع اليعقوبي عن حبه وجميع العراقيين للشعب الكردي حيث وحثتهم المظلومية والبطش الذي تعرضوا له من صدام وجلاوزته ، وأن الكرد مكون رئيسي من الشعب العراقي، ومن الأفضل له أن يبقى جزءاً من عراقٍ مزدهر آمن يتساوى فيه أبناءه أمام القانون ويشترك الجميع في الحقوق والواجبات.

وأكد سماحة المرجع محمد اليعقوبي على استيائه وجميع الشعب من أداء الحكومة وفشلها الذريع في كل المجالات، حتى وصل بنا الحال أن تدمر جسور التواصل وتبنى الجدران العازلة بين أحياء بغداد.

وقال سماحته: إن العمليات العسكرية لا تكفي وحدها لحل مشاكل البلاد بل لا بد من حل سياسي يضمن للجميع حقوقهم ويؤسس لشراكة حقيقية في إدارة البلاد واقتسام ثرواته.

وقد تحدث سماحته بكلمات من الموعظة عن الأحاديث الشريفة التي وردت في من تولّى عرافة -أي رئاسة- قوم ولو كانوا عدد الأصابع ولم يُحسّن رعايتهم حيث توعدّته بسوء المنقلب والمصير.

(١) تاريخ الزيارة ٨/٢٤/١٤٢٨ المصادف ٢٦/٤/٢٠٠٧.

وتطابقت رؤية سماحة المرجع اليعقوبي مع الدكتور الضيف في أن العراق لو كان بأيدي كفوءة وأمانة لأصبح (يابان الشرق الأوسط) في ظرف زمني قصير ولكن!

وصحح سماحته مفهوم الطائفية أو القومية بأنها لا تعني أن يكون للشخص خصوصية عرقية أو دينية فهذا أمر طبيعي ولا ضير بأن يضمّ كيان أبناء طائفة معينة أو قومية محددة، وإنما تنشأ المشكلة من انغلاق كل مكّون على نفسه ومحاولة التمدد على حساب الآخر وإقصائه واستلاب حقوقه.

وانطلاقاً من شعور المرجعية الرشيدة بمسؤوليتها عن رعاية الأمة وحل مشاكلها، وفي ضوء اقتراب موعد انعقاد مؤتمر شرم الشيخ^(١) فقد قدّم سماحة المرجع اليعقوبي مشروعاً وطنياً للإصلاح السياسي ضمّ جملة نقاط بعضها فوري الانجاز وبعضها ينجز حين الاتفاق عليه لإخراج البلد من النفق المظلم الذي أدخل فيه بسبب السياسات الخرقاء والأفكار المتحجرة، وخوّل المرجع اليعقوبي الضيف الكريم في أن يعرض المشروع على زعماء

(١) عقد مؤتمر العهد الدولي في شرم الشيخ يوم ١٥/ ربيع الثاني ١٤٢٨ المصادف

٢٠٠٧/٥/٣ بحضور (٥٠) دولة ومنظمة دولية ووقعوا تعهداً بخطة خمسية لإعمار العراق وإطفاء ديونه ومطالبة الحكومة العراقية بإصلاحات سياسية ووصف برهم صالح بأنه أنجح رجل في الوفد العراقي حتى من رئيس الوزراء وقد تضمنت رؤاه السياسية التي عرضها بعض فقرات مشروع المرجعية.

البلد والمشاركين في المؤتمر من دون نسبته إلى المرجعية، لكن الدكتور صالح أكد أن أهمية المشروع تتأتى من الجهة التي أصدرته.

وأكد سماحته على أن أي مشروع سياسي وأي حل لمشاكل البلاد يتوقف على وجود إرادة صادقة وجدية للحل من قبل السياسيين المهيمنين على القرار وإدارة البلاد وهو يتطلب التخلي بمقدار ما عن الأنانية والمصالح الشخصية رعاية للصالح العام وإرضاءً لله تعالى وتخفيفاً عن هذا الشعب المضطهد المحروم.

وفي ختام اللقاء شكر الدكتور برهم صالح سماحة المرجع العنقوبي على حسن استقباله ووجه دعوة إلى سماحته لزيارة منطقة كردستان وقبل سماحته الدعوة على أن يحدد لها موعد مناسب بأذن الله تعالى.

وهذا هو نص المشروع:

انطلاقاً من وظيفة المرجعية الدينية في حماية مصالح الأمة وتحصيل حقوقها وحل مشاكلها نقدم مجموعة من الخطوات العملية التي نعتقد أنها تساعد على تخفيف الاحتقان السياسي الذي هو السبب الرئيسي للعنف.

١- تعهد كل القوى السياسية بالالتزام بوثيقة مكة التي ألزمت الجميع بالثواب الوطنية كوحدة العراق وسيادته وتساوي أبنائه أمام القانون ونبذ العنف والطائفية وغيرها.

٢- أن يكون رئيس الحكومة شجاعاً حازماً لا يخضع لابتزاز الكتل السياسية ويقف على مسافة واحدة من الجميع وأن يعتمد الكفاءة والنزاهة

والوطنية والإخلاص في اختيار الوزراء بمعونة الكتلة السياسية المكونة للبرلمان والممثلة للنسيج العراقي.

٣- إعطاء دور فاعل للمعارضة الايجابية باعتبارها جزءاً مقوماً من العملية الديمقراطية من خلال عقد مؤتمر للقوى السياسية الخارجة عن الحكومة والبرلمان لكنها تؤمن بالعملية الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة ونبد العنف، ويهدف المؤتمر إلى تشكيل مجلس مصغر يمثل هذه القوى يقوم بالتالي:-

أ - توحيد مواقف المعارضة للاستماع إلى وجهات نظرها.

ب- إشراك الراغبين منهم في العملية السياسية من خلال

أولاً:- ترشيح (١٣) عضواً للبرلمان ليكون العدد (٢٨٨) حيث إن تعداد سكان العراق ٢٨ مليون و (٨٠٠) ألف بحسب إحصاء وزارة التخطيط لعام ٢٠٠٦.

ثانياً:- الإشراف على عمل الأجهزة الرقابية وترشيح المستقلين الكفوئين لها ونقصد بها (ديوان الرقابة المالية _ هيئة النزاهة _ ديوان التفتيش العام الذي يضم المفتشين العاملين في الوزارات) .

وبذلك نضمن توسيع المشاركة في العملية السياسية وتقليل دائرة

المعارضين لها وتفعيل دور المؤسسات الرقابية للقضاء على الفساد. 452

٤- أن تجري الانتخابات التشريعية كل سنتين في هذه المرحلة

الانتقالية باعتبار تسارع الأحداث والتغير في ميزان القوى وسوء الإدارة.

وإصلاح قانون الانتخابات باعتماد القوائم المفتوحة وترشيح الأفراد

وتعدّد الدوائر وغيرها من التفاصيل.

٥- تأجيل العمل بالفقرات المشيرة للجدل من الدستور إلى حين إعادة الانتخابات ويتولى البرلمان الجديد النظر في الدستور وإجراء التعديلات عليه لان البرلمان الحالي لا تتوفر فيه القناعة لانجاز هذه المهمة باعتبار الدستور من إفرزاته ويُحمّل عيوبه.

٦- تفكيك الائتلافات والتحالفات على أساس طائفي أو عرقي و السماح بأن تكون على أساس البرامج والمشاريع السياسية الوطنية.

٧- معالجة القرارات الخاطئة التي صدرت في المرحلة السابقة وسوء تطبيقها كالكليات المنحلة أو الذين شملهم قانون الاجتثاث ظلماً.

٨- البدء الفوري بمشاريع تحسين الخدمات وإيجاد فرص العمل والاستثمار وتحريك القطاع الصناعي والزراعي ودعمها لان الفقر سبب للعنف.

٩- تحمّل الحكومة مسؤوليتها الكاملة واتخاذ التدابير اللازمة لمعالجة القضايا الخطيرة التي يواجهها المجتمع العراقي كوضع المهجّرين داخل وخارج العراق فإنها قنابل موقوتة وليس من المعقول أن تهبّ دول العالم للاهتمام بهذه القضية في حين لا تعيرها الحكومة الاهتمام الكافي.

١٠- والأهم من كل ذلك وجود إرادة صادقة لدى القوى السياسية لإيجاد حل وإنقاذ العراق من محتته والتسامي عن المصالح الفئوية وتحمل المسؤوليات التاريخية في هذه المرحلة العصيبة والتقدّم نحو الآخر حتى يصل الجميع إلى حل مشترك.

١١- تنظيم وجود قوات الاحتلال على ارض العراق بما لا يتنافى مع السيادة والاستقلال متزامناً مع بناء قوات مسلحة عراقية كفوءة ومهنية ووطنية لتتسلم زمام الأمن في البلد.

تخبط قوى الاحتلال والسياسيين بسبب إهمال دور العشائر وعراقيي الداخل^(١)

كان من الأخطاء الفادحة التي ارتكبتها الأمريكان والساسة الذين تقاسموا الأدوار معهم في مؤتمرات لندن وصلاح الدين وغيرها إقصاء الشعب العراقي الذي بقي داخل العراق ولم يغادره تحت أي ضغط وأي ترغيب، وخصوصاً أبناء العشائر الغيارى الذين حفظوا الهوية الثقافية والأخلاقية والاجتماعية لهذا الشعب الكريم وتكسرت عند إرادتهم الصلبة كل مؤامرات تغيير معالم الهوية، وكان منها فتح أبواب العراق على مصراعيها في الثمانينات لملايين المصريين وغيرهم وزجّ أبناء العراق الشرفاء في أتون الحروب الصبانية وبقي الشعب صامداً. وجاءت الانتفاضة الشعبانية المباركة عام ١٩٩١ لتكسر قيود الخوف والرعب ولتنطلق الحركة الإسلامية المباركة وتعاظم، وكان للسيد الشهيد الصدر الثاني قُدس سرّه الأثر الكبير في هذه الحركة.

كل هذا تناساه أو تجاهله العراقيون الذين غادروا العراق لأي سبب كان (ولا أريد أن احكم على وطنيتهم وصدق انتمائهم) وأوهموا قوى

455 (١) من حديث سماحة الشيخ اليعقوبي (رحمته الله) مع وفد حاشد ضم حوالي (١٥٠) من

زعماء عشائر الأوس والخزرج الذين زاروا سماحته لإظهار تأييدهم لمشروعه الوطني يوم السبت ٣/٢٤/١٤٢٨ المصادف ٢١/٤/٢٠٠٧ وورد بعضه في حديث سماحته مع وفد أطباء ومدّرسي الكوت يوم ٢٤/رجب/١٤٢٧ ومع وفد قلعة سكر يوم ٢٤/٢٤/١٤٢٨.

الاحتلال أن العراق هم وتقاسموا المناصب بينهم واستغلوا طيبة الشعب العراقي وحسن ظنه السابق بهم واستظلوا برداء المرجعية ليواصلوا تهميشهم لهذا الشعب المظلوم بكل ما يزره من كفاءات وطنية مخلصة تضاهي ما في أكثر دول العالم تقدماً، ويكفي شاهدٌ واحد على ذلك وهي وقفتهم الشجاعة بعد انتهاء قصف الحلفاء عام ١٩٩١ ليعيدوا البنية التحتية من جسور وطرق ومحطات توليد الطاقة الكهربائية وتصفية الماء في ظرف أربعة أشهر رغم الحصار الجائر ورغم كرههم للنظام الصدامي الحاكم لكن حبهم لبلدهم وشعبهم كان رائدهم في هذا المضمار بينما عجز ساسة اليوم ومن ورائهم القوى التي تسمى نفسها (عظمى) ومليارات الدولارات من ثروة الشعب المحروم عن الحفاظ على المتبقي من البلد فضلاً عن الأعمار والتجديد.

ولما انتخت عشائر الأنبار لتأسيس (مجلس إنقاذ الأنبار) اضطر هؤلاء الساسة للاعتراف بدور العشائر في الذود عن كرامة الوطن وحرماته والقضاء على أعدائه وتبعته مجالس إنقاذ في ديالى وكر كوك وجنوب بغداد.

في يومٍ ما كان عندي وفد من رموز الحزب الحاكم اليوم وشكوت

لهم سوء الأوضاع الصحية والأمنية في منطقة المعامل على طريق بغداد -

بعقوبة القديم وطالبتهم بالوفاء لأزيد من نصف مليون إنسان أعطوا أصواتهم لهم في الانتخابات فالتفت احدهم إلى الآخر وقال: أين تقع المعامل؟!

فكيف تتوقع الخير من أمثال هؤلاء الذين لا يعرفون موقع منطقة يسكنها هذا الجمع الهائل؟

لقد أصبح مصطلح (عراقيي الخارج والداخل) متداولاً وجزءاً من الثقافة المعاصرة ولا بد من التعاطي معه ولكن لا بسذاجة خشية الوقوع في الأهداف التي أراد الانتهازيون توظيف المصطلح لتحقيقها وإنما علينا أن نتعاطى معه بعد تهذيبه، إذ من عراقيي الداخل الصداميون وقتلة الشعب، كما لا نريد بعراقيي الخارج كل من هاجر إلى هناك بسبب ظلم صدام وبطشه وعاد إلى بلده بعد أن فرّج الله عنه وعایش هموم شعبه وآلامه وشاركهم في السراء والضراء، وإنما نريد بهم مجموعة القدرين من الخارج الذين امتازوا بالخصائص التالية:

١- أن أحدهم يراعي الانتماء للدولة التي قدم منها وتقيم عائلته فيها إلى الآن ويتمتع بحقوق اللجوء فيها وربما يحمل جنسيتها أكثر مما يراعي الانتماء للعراق بحيث لو تعارضت مصلحة العراق مع مصلحة تلك الدولة فإنه يقدم مصلحة الآخرين حتى وإن كان في أعلى مواقع السلطة في العراق.

٢- إنه يرى السلطة مغماً له ولمتعلقه فيسعى بنهم وشراسة لملء جيوبه وزيادة أرصده ولا يرى في السلطة وسيلة لإحقاق الحق ورفع الظلم وخدمة الناس وإعمار البلد.

٣- التوقع في المنطقة الخضراء أو المؤسسة التي غنمها ولا يندمج بالشعب ويعيش معاناته.

٤- النظرة الفوقية والاستعلاء عند التعامل مع إخوانه العراقيين الذين رابطوا في أرض العراق ووقفوا في وجه الطاغية حتى ملأ بهم المقابر الجماعية وغياهب السجون.

وهم- أي ما يسمونهم بعراقيي الخارج - يقعون في مفارقة إذ بينما يفخرون بصمود الشعب العراقي وشجاعته في الوقوف في وجه صدام وصبره حتى جعلوا منه كياناً منخوراً سقط بأول ضربة من قوات الاحتلال ويمجدون الانتفاضة الشعبانية ١٩٩١ التي كسرت شوكة النظام ويجوبون الدول طلباً للمساعدات لشعب المقابر الجماعية والسجون والمعتقلات ينسون أن هذه المآثر إنما سطرها من يسمونهم عراقيي الداخل وعملوا على إقصائهم وحرمانهم من حقوقهم.

وقد بدا واضحاً خلال الفترة السابقة للقاصي والداني تعمدهم الواضح لإقصاء هؤلاء المرابطين، وتحمل البلد بسبب هذا الإقصاء عدة نتائج منها:-

١- الفشل في إدارة البلد لأنهم غرباء على الشعب والبلد ولا يعرفون التغيرات التي طرأت عليه خصوصاً في التسعينات.

٢- الاعتماد على أناس مفسدين وغير كفوئين بعد أن أقصوا أبناء

458 البلد الوطنيين المخلصين الكفوئين.

٣- استمرار العنف لان الاستتار والاستبداد الذي مارسه القادمون من الخارج استفز جزءاً كبيراً ودفعهم إلى المواجهة ولا يشمل هذا التفسير التكفيريين والصداميين أعداء الشعب والحياة، فالسياسيون شركاء المجرمين القتلة في المسؤولية عن دماء العراقيين الأبرياء وخراب البلد وتبديد ثرواته.

لقد دفعت الولايات المتحدة ثمناً كبيراً من سمعتها بسبب إصغائها للتقارير المضلّة التي أغفلت دور الوطنيين الأحرار المخلصين بلدهم وشعبهم ممن يسمونهم بـ(عراقيي الداخل) ويطلقون عليهم أوصاف الاستصغار والإهانة، وسوف لا يخرجون من مأزقهم إلا بإعطاء دور ريادي لهؤلاء^(١)، وإن لم يعطوه اختياراً فسوف يُجبرون عليه، فإن الشعب وعى الحقيقة وعرف المدافعين بصدق وإخلاص عن حقوقه، وأن حل مشكلة العراق يكمن في السير بمشروع وطني يتسامى عن الانتماءات الطائفية أو العرقية ونحوها ويكون لأبنائه الأوفياء الدور القيادي فيه.

قبل أيام صدرت دراسة لأحد الخبراء في الولايات المتحدة امتدت لثلاث سنوات عن مدى افتخار العراقي بانتمائه الوطني فكانت النسبة في العراق ٧٥٪ بينما يؤكد التقرير أن النسبة في عمان والقاهرة والرياض تتراوح بين ١٢-١٨٪.

إن دوركم يا أبناء العشائر الغيارى محفوظ لا يمكن أن يلغيه أحد وإن تمكنوا لفترة محدودة حين أعمتهم الدنيا وشغلهم الصراع على الكراسي، وسأكون بأذن الله تعالى وفيّاً لكم كما كان رسول الله ﷺ وفيّاً للاوس والخزرج حينما وزّع غنائم معركة حنين على الذين اسلموا في فتح مكة من قريش وغيرهم ولم يعطِ للأَنْصار شيئاً فتأثروا في أنفسهم ظناً منهم أن رسول الله ﷺ فضل قومه عليهم وأنه ﷺ ستركهم ويعود إلى قومه

(١) وعى الأمريكان أهمية هذا الدور وبدأوا تفاهمات مع العشائر لتكوين مجالس الصحوة بينما بقيت القيادات السياسية بحاجة إلى (صحوة) لتدرك أهمية هذا الدور.

فقال ﷺ مخاطبا الأنصار (أما ترضون أن يعود غيركم بالناقة والبعير وترجعون برسول الله ﷺ) وعاد معهم إلى المدينة، وانتم أبناء العشائر وعموم الوطنيين الأحرار تعودون بالمرجعية الرشيدة حين فرح غيركم بسلطة زائفة زائلة.

أعداء الشعب ثلاثة: الاحتلال ، الإرهاب ، فساد الحكومة

قبل أيام قام المجرمون المتواطئون مع أجهزة متنفذة في الحكومة بتفجير ما تبقى من الروضة العسكرية الشريفة في سامراء وقد استنكر الجميع هذا الفعل الآثم، واكتفى بهذا الاستنكار العجزة المشلولون القابعون في سجونهم الاختيارية التي حاصروا بها أنفسهم وانعزلوا عن الشعب المظلوم.

فما قيمة هذا الاستنكار وقد مرّت سنة وأربعة أشهر على تفجير القبة الشريفة ولم تفلح الحكومة حتى في تشكيل لواء العسكريين^(٢) لتأمين الطريق إلى سامراء وحماية الزائرين والروضة العسكرية الشريفة علماً بأن وسائل الإعلام المحلية تنقل لنا باستمرار طيلة هذه المدة عن تشكيل ألوية وأفواج وتجهيزها وتخريج دفعات من الضباط وعودة الآلاف من الضباط السابقين فلماذا لم يتشكل لواء العسكريين؟! مع إعلان آلاف الشباب

(١) المقطع الثاني من الخطاب الذي ألقاه سماحة المرجع الديني آية الله العظمى الشيخ محمد اليعقوبي (رحمته الله) على عشرات الآلاف من المؤمنين الذين تجمّعوا لإحياء ذكرى استشهاد الزهراء (عليها السلام) في النجف الأشرف يوم ٣/ج ١٤٢٨/٢ وأفرزناه لأهمية القضية التي يتناولها.

(٢) شكّل اللواء لاحقاً وساهم في بسط الأمن من بغداد حتى سامراء مما أتاح للمؤمنين التوجه إلى زيارة الإمامين العسكريين تدريجياً.

الرسالي المتحمسين للدفاع عن مقدساتهم والتطوع في مثل هذا اللواء ومع تعاون أهالي سامراء الكرام أول المفجوعين بهذا المصاب الجلل حين انطلقوا في مظاهرات استنكارية حاشدة.

وكيف لا نتوقع منهم هذا الاستخفاف بحماية العتبات المقدسة ونحن نرى انتهاك أقدس المقدسات وهو الإنسان الذي كرمه الله تبارك وتعالى فجعله خليفته على أرضه [وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِّنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا] (الإسراء: ٧٠).

حيث جعلوا دم الإنسان العراقي المضطهد المحروم ورزقه وتاريخه وحضارته وعزته وكرامته ثمناً لصفقاتهم ولصراعاتهم على الغنائم وعلى المصالح وتقاسم النفوذ والهيمنة. وإن كل واحد من المشاركين في ظلم الشعب العراقي بأي درجة من الدرجات سيلاقي عاقبة بغية فإن ظلم العباد بعضهم لبعض من الذنوب التي لا يتركها الله سبحانه، ولو بغى جبل على جبل لتدكدك.

ففي كل يوم تسفك دماء بريئة من التي وصفها الحديث الشريف (إن دم المؤمن أشد حرمة عند الله من الكعبة)، وفي كل يوم يُضاف عدد جديد إلى الملايين الأربعة من المهجرين في داخل العراق وخارجه الذين أُجبروا على التخلي عن وطنهم ومساكنهم وحصيلة جهود السنين المتطاولة، وفي كل يوم تنضم أعداد جديدة إلى جيوش العاطلين عن العمل حيث تتعطل المصانع وتتوقف الزراعة والتجارة والأعمال.

وكم رأينا وسمعنا عن جسر يُدمر أو بناية تُخرَّب أو مشروع خدمي يتعطل من دون أن تقوم الحكومة بإصلاح شيء منها فهذا هي أنقاض تفجير الروضة العسكرية لم ترفع منذ سنة وأربعة أشهر فضلاً عن إعمارها، وها هو جسر الصرافية^(١) على حاله يحكي قصة القطيعة التي يريدون فرضها على أبناء الشعب، وها هو شارع المتنبي^(٢) يندب الثقافة والأدب والعلم والفكر، وفي كل مرة نسمع بتشكيل لجان تحقيقية من دون أن نعرف نتيجة واحد منها رغم وضوح أسباب بعض الجرائم كاستشهاد ألف من المؤمنين المعزين بذكرى استشهاد الإمام الكاظم عليه السلام على جسر الأئمة قبل سنتين ولم تظهر النتائج إلى الآن.

نعم كل الذي نسمعه فضائح سرقة أموال الشعب حتى تصدر العراق بلد الحضارة والأئمة والعلماء قائمة الدول التي استشرى فيها الفساد في تقرير منظمة الشفافية العالمية، وها هي سنة ٢٠٠٧ ينتهي نصفها ولم نر من ميزانيتها الانفجارية البالغة (٤١) مليار دولار شيئاً على أرض الواقع ولا من

(١) كان جسر الصرافية هو المنفذ للتنقل بين الكرخ والرصافة خصوصاً لمحبي أهل البيت عليهم السلام الذين يتوجهون من شرق بغداد لزيارة الإمامين الكاظمين بعد تعذر المرور عبر الجسور الأخرى بسبب اشتداد الفتنة الطائفية، فكان تفجيره وسقوط قطعة كبيرة منه في نهر دجلة ذا بعد معنوي إن قطع هذا التواصل بين == طرفي بغداد ورسخ القطيعة إضافة إلى ما يختزن من ذكريات لأهل بغداد حيث ناهز عمره (٦٠) عاماً.

(٢) استهدف تفجير شارع المتنبي في بغداد الذي يمثل نافذة بغداد الثقافية والتاريخية وأحرقت العديد من المكتبات والمعالم الأثرية وأزهقت الأرواح.

الأحد عشر مليار دولار التي خصصت للمشاريع الاستثمارية لتشغيل العاطلين، بلى وجدنا العكس حيث رأى العالم كله على شاشات التلفزيون تلكم النسوة والأطفال الذين يبحثون في حاويات القمامة عن طعام يسدّ رمقهم من دون أن يرفّ لهؤلاء جفن أو تحركوا لإنقاذ هؤلاء البائسين المحرومين، وبين أيديهم نهج البلاغة وفيه يقول أمير المؤمنين عليه السلام عقب غارة لجند معاوية على الأنبار فقاموا بسلب النساء المسلمات وغير المسلمات ما تمتنع منهم إلا بالاسترجاع والاسترحام فقال عليه السلام (فلو أن امرأ مسلماً مات من بعد هذا أسفاً ما كان به ملوماً بل كان به عندي جديراً) ^(١).

أيها الشعب العراقي النبيل: إن الاحتلال والإرهاب خطران عظيمان يواجهان العراق وشعبه وسببان للمصائب والويلات التي حلّت بهما لكنهما لا يفسران كل ما حصل في العراق من كوارث؛ لأن الأخطر منهما حاضراً ومستقبلاً والذي يوفر لهما عناصر البقاء والنمو هو العنف السياسي الناشئ من الصراع على السلطة، والاستئثار بثروات الشعب، والاستبداد بالقرار، ونظر الكتل السياسية بعضها إلى بعضها على أنهم خصوم وليسوا شركاء في بلد واحد وركاب سفينة واحدة، والتسابق إلى حيازة المغنم على حساب حرمان الشعب من أبسط حقوقه، واعتبار السلطة على أنها وسيلة للإثراء غير المشروع وليست وسيلة لخدمة المواطن وإعمار البلد، وتوزيع المناصب على أساس الولاء للكيان لا على أساس الكفاءة والنزاهة والإخلاص للوطن والشعب، وهذا هو الذي مزّق الشعب وخرّب الدولة وجعل الكتل السياسية

(١) نهج البلاغة: ج ١ الخطبة ٢٧ ص ٥٨.

منشغلة عن الشعب وهمومه بعقد الصفقات والتسابق على قضم أكبر مقدار ممكن مما يسمونه بالكعكة وسحق الخصوم حتى لو احتاج الأمر إلى التواطؤ مع الجهات الخارجية.

إن الشرعية المكتسبة من صناديق الاقتراع مشروطةٌ بالوفاء بالبرامج السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي وعدوا بها الناخبين فإذا لم يفوا بها ويخدموا الشعب ويوفروا له حقوق الحياة الحرة الكريمة فعليهم التخلي طوعاً أو كرهاً [وإن تَوَلَّوْا يَسْتَبَدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْثَالَكُمْ] (محمد: ٣٨).

أيها الأحبة: إن أبا ذر (رضوان الله عليه) من القلة الذين تشرفوا بتشييع الطاهرة الزهراء مع أمير المؤمنين عليه السلام ليلاً، كان يقول وقد رأى أقل مما رأيتم (عجبت لمن لا يجد القوت في بيته كيف لا يخرج شاهراً سيفه) وهو نداءٌ إليكم وإلى كل المحرومين عبر الأجيال.

وإنكم أيها الموالون للزهراء عليها السلام العارفون بقدرها المجتمعون على مودتها وتعظيم شأنها أكثر الناس استحقاقاً لنور الفرقان في قلوبكم ومعرفة الحق فطوبى لكم وحسن مأب.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

العجز عن حل مشاكل العراق بسبب عدم وجود رمز كبير يفرض الحل على السياسيين

في إحدى المرات التي أصيب البلد بوباء الجراد إبان العهد الملكي والجراد الذي يكتسح أرضاً زراعية فإنه يذرها قاعاً صنفصفاً، فاهتمت الحكومة يومئذٍ بمكافحته، وكان جدي الشيخ محمد علي اليعقوبي (رحمه الله) معروفاً بانتقاداته اللاذعة للحكومة وسوء إدارتها وبعض الظواهر المنحرفة في المجتمع ويعبر عن نقده بيتين من الشعر تعرف به (الدوبيت) وكانت دوبيتات اليعقوبي تأخذ صداها في أوساط المجتمع وتتناقلها الألسن لما فيها من سلاسة ودقة انطباق على الحالة، ومن دوبيتاته التي تناول فيها الحالة المذكورة وهي مكافحة الجراد قوله (رحمه الله) :

ألا قل للوزارة وهي تبغي مكافحة الجراد عن البلاد
فهلا كافحت في الحكم قوماً أضرُّ على البلاد من الجراد
ترحمتُ عليه وعلى كل المخلصين من أبناء البلد وأنا أرى دقة
انطباق وصفه على الموجودين في السلطة اليوم رغم مرور أكثر من نصف
قرن على نظمه البيتين، فقد جاء هؤلاء المتسلطون من خارج البلاد كوباء
الجراد وراحوا يقضمون بنهم كل ما في هذا البلد من خيرات ومن حضارة
ومن وجود، فهم كما وصف أمير المؤمنين عليه السلام بني أمية حينما ولي

(١) من حديث سماحة الشيخ اليعقوبي مع وفد من ناحية غماس ضم أطباء وقضاة

ومحامين ووجوه عشائرية يوم الثلاثاء ١٨/ج ١٤٢٨/٢ المصادف ٢٠٠٧/٧/٣.

ال خليفة الثالث الخلافة وسلطهم على الرقاب في غفلة من الزمن وسبات من الأمة (وقام معه بنو أبيه يخضمون مال الله خضمة الإبل نبتة الربيع)^(١).

وهي نتيجة طبيعية تحصل للأمة حينما ترجع في أمورها إلى من هو ليس بأهل وتختار عن غير بصيرة وتستسلم للظلم والانحراف، وقد حذرت الصديقة الطاهرة فاطمة الزهراء في خطبتها من هذه النتيجة فقالت (عليها السلام): (ويحهم أفمن يهدي إلى الحق أحق أن يتبع أمن لا يهدي إلا أن يهدى فما لكم كيف تحكمون؟! أما لعمرى لقد لقحت، فنظرة ريثما تنتج) إلى أن قالت (عليها السلام): (وأبشروا بسيف صارم، وسطوة معتد غاشم واستبداد من الظالمين: يدع فيئكم زهيداً، وجمعكم حصيداً، فيا حسرة لكم! وأنى بكم وقد عميت عليكم، أنلزمكموها وأنتم لها كارهون)^(٢).

قبل أيام قرر مجلس الأمن حل اللجنة المكلفة للبحث عن أسلحة الدمار الشامل وانتهاء عملها ولما سأل مُقدّم النشرة الأخبارية مراسل القناة هناك عن مقدار الأموال المتبقية في رصيد اللجنة ومصيرها؟ قال إنها (٦٠) مليون دولار وستبقى تحت تصرف بعثة العراق في الأمم المتحدة لتحسين بنائها!!

(١) نهج البلاغة، ج ١، الخطبة رقم (٣) وهي المعروفة بالشقشقية.

(٢) الاحتجاج، ج ١، ص ١٤٨. وشرحنا الفكرة بالتفصيل في بحث (ماذا خسرت الأمة

حينما ولت أمرها من لا يستحق) المنشور في كتاب (الأسوة الحسنة).

تصوروا أن هذا المبلغ الضخم عندهم هو مجرد (تفاليس) لا يستحق أن يعاد إلى الخزينة العراقية ويصرف على الجوع والمحرومين والمهجرين الذين تعقد دول العالم المؤتمرات لدراسة كيفية مساعدتهم وتجمع التبرعات. بينما تهدر هذه الثروات الضخمة على أيدي المستأثرين والمستبدين.

هذا مع العلم أن بعثة العراق هناك تافهة ولا تقدم أي عمل لخدمة العراق ونصرة شعبه وكل همها إقامة الولايم وحضور الحفلات. وبدلاً من أن تساهم الحكومة العراقية في معالجة أسباب التهجير وتضمن العودة السريعة للمهجرين إلى منازلهم تدعو دول العالم لاستقبالهم وكأن مشروعاً خفياً يجري لتغيير ديموغرافية العراق وتركيبته السكانية بإفراغه من أهله والمجبيء بناس من دول أخرى لا نعلمهم سوى أنهم منسجمون مع مصالح أصحاب هذه الخطة.

إن المهجرين يغادرون منازلهم وعيونهم عليها وقلوبهم معها وآمالهم مشدودة إلى اليوم الذي يعودون فيه إليها حتى وهم في أقصى نقاط العالم، لذا لا تجد أحداً منهم يبيع بيته أو أثاثه أو يصفى أملاكه إلا النادر وهذا يعني أنهم غير عازمين على هجر بلدهم وتركه، فانتبهوا إلى هذه المؤامرة الخطيرة على الشعب العراقي التي تشترك فيها دول عدة ويديرها عملاء هذه الدول الذين ينفذون أجنداتهم.

ولا كتمال المؤامرة فإنهم يحاربون أبناء البلد الوطنيين الأحرار الشرفاء وإذا برز فيهم^(١) من يمكن أن يكون خطراً على المصالح اللامشروعة لأولئك العملاء فإنهم يعملون بكل ما أتوا من ماكنة إعلامية وأموال قارونية وقداسة مزيفة على تسقيط تلك الرموز، والافتراء عليهم لكي تخلو الساحة لأولئك العملاء وحتى إذا جاءت الانتخابات المقبلة ونحوها فسوف لا يجد الشعب إلا إعادة انتخاب سارقي ثروات الشعب أنفسهم بمباركة من وعظ السلاطين الذين كل همهم مداراة مصالح الخاصة ولو سخط عامة الشعب، على عكس ما أوصى به أمير المؤمنين عليه السلام مالك الأشتر حينما ولاه مصر (فإن سخط العامة يجحف برضا الخاصة، وإن سخط الخاصة يُغتفر مع رضا العامة).

إن العجز عن حل مشكلة العراق اليوم يرجع في بعض أسبابه المهمة إلى عدم وجود رمز وطني أو ديني كبير له هبة وانقياد يستطيع فرض الحل على السياسيين وإرغامهم على الرضوخ إلى الحق. وهنا يكون واجب النخبة كبيراً فعليهم تحمل مسؤولياتهم لتوعية الشعب وتوجيهه نحو قيادته الحقيقية والتصدي لتحمل المسؤولية وتقديم البديل الصالح ليأخذ محل الفاسدين والظالمين.

(١) يشير سماحته بذلك إلى نفسه، وقسوة المؤامرات التي حاكها أولئك المجتمعون على

تسقيط مرجعية سماحة الشيخ ومحاصرته وتشويه صورته.

لا بد من إصلاح فوري في العملية السياسية

بسم الله الرحمن الرحيم

أجرى الدكتور طالب الرماحي مدير مركز العراق الجديد للإعلام والدراسات في لندن لقاءً مع المرجع الديني سماحة آية الله العظمى الشيخ محمد اليعقوبي (رحمته الله) في مكتبه في النجف الأشرف^١ تحدّث فيه عن تقييم أداء المرجعية ووظيفة المبلّغ الإسلامي وتداعيات العملية السياسية وكيفية إخراجها من عنق الزجاجة ونحن نقطف منه ما يتعلق بالمحور الأخير:

د.الرماحي: هناك حديث عن تشكيل حكومة إنقاذ وطني وهناك مساعي تبذل من قبل أطراف داخل العملية السياسية لإنشاء تحالفات فما هو موقف سماحتكم.

سماحة الشيخ: إن كل حركة يجب أن تكون ضمن الدستور لأنه أقرّ من قبل أغلبية الشعب فيجب أن يحترم ويصان، وإذا وُجد من يعترض على فقرات فيه فإن فرصة التعديل موجودة والمهم أن تنضبط الحركة بقواعد محترمة ومقبولة لدى الشعب، ونحن نرحّب بأي حراك سياسي ضمن هذا الإطار، فإذا كان ما تتحدث عنه من حكومة الإنقاذ الوطني كذلك فنحن أول من دعونا إليها لان الوضع السياسي بحاجة إلى عملية جراحية لاستئصال كل العقد الخبيثة التي أوصلت بلدنا وشعبنا إلى هذا

(١) تاريخ اللقاء ٢٢/١٤٢٨/١ المصادف ٢٠٠٧/٦/٨.

الحال المزري وقدّمنا المعالم العامة لمشروع الإنقاذ الوطني من خلال عدة نقاط سلمناها إلى الدكتور برهم صالح عندما زارنا قبل سفره إلى مؤتمر شرم الشيخ^(١) الأخير، ولا زلنا نواصل تقديم النصائح والمشورة ونساعد في إيجاد حل.

أما إذا قُصد بحكومة الإنقاذ الوطني الانقلاب العسكري وإلغاء العملية السياسية من أساسها فهذا ليس إنقاذاً بل انه يزيد الوضع تدهوراً وسوءاً.

د.الرماحي: هناك توقعات بسقوط حكومة المالكي خلال الأشهر القادمة نتيجة لفشلها في مهامها الأمنية والخدمية فهل توافقون على هذا.

سماحة الشيخ: لا استطيع أن أرجم بالغيب وأحدد تاريخاً لسقوط الحكومة ولكنها فعلاً لا تستحق البقاء لأنها فشلت في كل شيء، وبقاؤها إلى الآن ليس لنجاحها في إعمار البلد وتوفير الحقوق الأساسية للمواطن وأدائها لواجباتها، وإنما يحافظ عليها من يدهم القرار لأنها ما زالت تحفظ مصالحهم وتدرّ عليهم المغانم أما الشعب فلا أحد يفكر فيه ولذا فنحن بحاجة أكيدة إلى التغيير لمنع المزيد من التردّي والانهيّار وحفظ سمعة وكرامة العراق بلد الحضارات أمام العالم حيث أصبحنا سخرية ومثلاً سيئاً.

(١) تقدمت الإشارة إليه (صفحة ١١٠) من هذا المجلد.

تصوّر أن رئيس الوزراء عاجز منذ أشهر عن إجراء تعديل وزارى^(١) ويفشل في تحقيق الأغلبية المطلقة في البرلمان أي نصف عدد الأصوات مع أنهم يسمونها حكومة وحدة وطنية ويدّعي أحد رموز الحزب الذي ينتمي إليه السيد رئيس الوزراء أنها تمثل قاعدة برلمانية عريضة تصل إلى ٩٤٪ فلماذا تفشل في تحقيق نسبة النصف.

إن التغيير المرجو يجب أن لا يكون من باب ذر الرماد في العيون وتغيير الأفتعة التي تلبسها الكتل المهيمنة على العملية السياسية كالذي سمعناه من تشكيل تكتل رباعي^(٢) يضمهم بل لا بد من تغيير حقيقي شامل يصاحبه الكثير من الشجاعة ونكران الذات والشعور الوطني المخلص والتسامي عن الانتماءات الضيقة.

د.الرماحي: ما هي مقترحاتكم شيخنا لإخراج العراق من أزمته

الحالية.

سماحة الشيخ: توجد جملة تصوّرات ذكرت بعضها في المشروع الذي أشرت إليه آنفاً وذكرت البعض الآخر في خطاباتي وأحاديثي وهي منشورة.

(١) بقيت الشواغر الوزارية أكثر من عام دون أن يستطيع رئيس الوزراء نيل الثقة على مرشحيه لهذه المقاعد.

(٢) شكل المجلس الأعلى وحزب الدعوة والمنضمون إليهما مع الحزبين الكرديين تحالفاً رباعياً للمحافظة على بقاء الحكومة.

ويمكن تلخيصها بأننا بحاجة إلى نوعين من العلاج.

الأول: آني وفوري وهو استقالة الحكومة وبقاء عملها على نحو تصريف الأعمال وإعادة تشكيلها من وزراء أكفاء وطنيين نزيهين مخلصين بالتشاور مع كل الكتل السياسية الممثلة في البرلمان والقوى الوطنية التي ليس لها حضور في البرلمان لسبب أو آخر، وأن يرأسها شخص شجاع حازم يعمل للعراق والعراقيين وأن يكون على مسافة واحدة من الجميع ولا يخضع لابتزاز الكتل السياسية ولا لهيمنتها، ويتحقق ذلك بعرض المرشحين مباشرة على البرلمان لنيل الثقة بالاقتراع السري وبذلك سوف لا يقع المرشح تحت هيمنة الكتل وابتزاز الصفقات، كما يتيح الفرصة لتفكيك مواقف أعضاء الكتل وتحقيق امتزاج بينها لأن كل عضو سيمثل نفسه وليس من الضروري أن تصوت الكتلة كلها لمرشح واحد.

ولا مانع من أن يعود السيد المالكي نفسه إلى رئاسة الحكومة إذا اجتمعت هذه الصفات فيه بعد أن يتحرر من حاشيته الأنانية ومن خوفه من تهديدات الكتل المهيمنة بإسقاطه.

الثاني: الدعوة إلى انتخابات مبكرة لا يتجاوز موعدها حزيران من العام المقبل تتيح الفرصة لرسم خارطة سياسية جديدة وتوسيع قاعدة المشاركة بعد أن ازداد وعي الشعب العراقي بالعملية الديمقراطية وأن يُهيأ لها بإصلاح قانون الانتخابات فتُعتمد الدوائر الانتخابية المتعددة وترشح الأفراد بحسب المناطق وليس على نظام القوائم وبذلك سنحصل على ممثلين حقيقيين للشعب وليس ممثلين للكتل والقوائم السياسية كما هو حاصل الآن.

وان يعطى دور فاعل للمعارضة الايجابية والأجهزة الرقابية على عمل السلطة لان هذه أجزاء مهمة من العملية الديمقراطية وقد وضعنا آليات تفصيلية لتحقيق ذلك في كلمات متفرقة يمكن مراجعتها.

د.الرماحي: هناك تدمير شعبي واضح من أداء الائتلاف نتيجة تورط الكثير من الحكومة وأعضاء مجلس النواب في عمليات فساد مالي و إداري إضافة إلى عدم الكفاءة والإخلاص من قبل البعض، ما هو تعليقكم على ذلك؟

سماحة الشيخ: نعم، هذا الاستياء موجود لكن ليس فقط الائتلاف مسؤول عنه وإنما كل المتنفذين في الحكومة، وأنا في بياناتي وأحاديثي أعمم انتقادي للفساد والتقصير الصادر من كل المتنفذين في الكتل السياسية لأنها في الحقيقة حكومة كتل سياسية متنفذة وليست حكومة شعب.

د.الرماحي: يتذرع البعض بغياب الأمن في انعدام الخدمات أو تلكؤها لكن المحافظات الآمنة منها كالنجف مازالت تعاني ما تعانيه المناطق الساخنة، هل هذا مؤشر على فشل الحكومة أم ماذا؟

سماحة الشيخ: هذا الإشكال صحيح وهذه الهالة الضخمة التي يعطونها للإرهاب إنما يريدون أن يبرروا بها فشلهم وتماديهم في سرقة أموال الشعب وتقصيرهم في أداء وظائفهم وهم بذلك يشبهون المقبور صدام حسين الذي كان في التسعينيات يعلق كل ظلمه وتقصيره وتجويعه للشعب على شماعة الحصار بينما تجاوزت أرصدته هو وأفراد أسرته في

البنوك العالمية ستين مليار دولار، وهؤلاء اليوم اتخذوا شماعة الإرهاب للوصول إلى نفس النتيجة فإن الإرهاب على بطشه وقسوته ليس مسؤولاً عن كل المشاكل، فهل يعقل أن الدولة التي خُربَّت في كل جوانبها هي بسبب سيارة أو سيارتين تنفجران هنا وهناك؟ إن الدمار الكبير هو ما لحقنا جراء صراع السياسيين وأنانيتهم واستئثارهم وعدم تورعهم عن ارتكاب كل الوسائل الدنيئة بما فيها سفك الدم الحرام وهتك المقدسات والحرمان للوصول إلى مآربهم.

في ذكرى استشهاد الإمام الهادي عليه السلام: تجمع مؤسسات المجتمع المدني في بغداد للمطالبة بحكومة جديدة^(١)

نحن مجموعة من مؤسسات المجتمع المدني في بغداد الذين نقدم الخدمات الطوعية للشعب لذا فهو يُحِبُّنا ونحنُ نَحِبُّه اجتمعنا اليوم الذي تتجدد فيه الأحزان بذكرى استشهاد الإمام العاشر من أئمة أهل بيت النبي

(صلوات الله عليهم أجمعين) الإمام علي الهادي عليه السلام وتزداد فجيعتنا حينما نرى روضته الشريفة في سامراء مهدّمة ، ومحبوه و عارفو فضله في مختلف أنحاء العالم ممنوعون من الوصول إليها للثم ثراه الطاهر . اجتمعنا لنطالب الحكومة بصحوة ضمير وانتفاضة على أنانيتها وانشغالها بمصالحها الذاتية لتلتفت إلى هذا البلد الجريح المدّمر وهذا الشعب المضطهد المحروم من ابسط حقوق الإنسان .

إن الشعب العراقي الأبى والتوّاق إلى الحرية والحياة الكريمة صبر بما فيه الكفاية على فشل الحكومة وتخبطها واستئثارها بثروات الشعب وتفشي الفساد وعجزها عن خدمة المواطن العراقي في كل المجالات فلا

476 (١) بمناسبة ذكرى استشهاد الإمام الهادي عليه السلام في الثالث من رجب سنة ١٤٢٨ المصادف

٢٠٠٧/٧/١٨ دعا سماحة الشيخ يعقوبي إلى إحياء فاعل للمناسبة ومن فعاليات إقامة مؤسسات المجتمع المدني في بغداد تجمعاً في ساحة الفردوس قدر عددهم ببضعة آلاف نجحت هذه المؤسسات في تحشيدهم، وقد كتب سماحته بيان المظاهرة لمطالبها وقد غطّته وسائل الإعلام وتلي البيان باللغتين العربية والانكليزية.

أمن ولا كهرباء ولا ماء ولا وقود، ولا خدمات صحية، وفي كل يوم تزداد أعداد المهجرّين والشهداء والأيتام والأرامل والعاطلين عن العمل حتى بلغت الملايين، ولا نعلم أين ذهبت الميزانية الانفجارية التي وعد بها السيد رئيس الوزراء مطلع العام وخصّص منها أحد عشر مليار دولار للمشاريع الاستثمارية وتشغيل العاطلين، وها نحن قد تجاوزنا نصف العام ولم نر من كل ذلك شيئاً على أرض الواقع .

إن كارثة واحدة من الكوارث الكبرى التي تحل بالشعب العراقي كافية لدى الشعوب المتحضرة لاستقالة الحكومة واعترافها بفسلها وإعطاء الفرصة للآخرين لينجزوا شيئاً، لذا نحن نطالب البرلمان الذي انتخبناه متحدّين الإرهاب وكل المصاعب أن يسحب الثقة من الحكومة الحالية ويشكل حكومة من أبناء الشعب الكفوئين النزيهين المخلصين بلدهم وشعبهم من الكتل البرلمانية وخارجها.

حكومة⁽¹⁾ لا استبداد فيها ولا استتار وتكون على مسافة واحدة من الجميع وتعمل للعراق والعراقيين
حكومة حازمة قوية تعيد هيبة الدولة وسلطة القانون وتلم الشمل وتمنع التفرق والتنازع

حكومة لا تخضع للابتزاز ولا تتنازل عن أي جزء من الأرض أو أي ثروة من أجل تحقيق مكاسب سياسية أو البقاء مدة أطول في السلطة.

(1) هذه الفقرات تتضمن تعريضاً لما تتصف به الحكومة القائمة.

حكومة تقضي على الفساد المالي والإداري وتصون ثروات الشعب
وتصرفها فيما فيه مصلحة البلد ورفاهية الشعب.

حكومة تضع الخطط والإستراتيجيات للتنمية والإعمار ولا تكون
تصرفاتها ارتجالية وعبرة عن ردود أفعال

حكومة منسجمة تسودها روح المواطنة والأخوة و الشراكة وليس
الصراع والتقاتل والمهاترات .

حكومة تحل مشاكل البلد الكبرى التي جعلت العراق يتصدّر قوائم
الدول في كل ما هو سيء كسرقة المال العام وعدد المهجّرين واغتيال
الكفاءات وقتل الصحفيين والفوضى وفقدان سيطرة الدولة .

حكومة تحفظ كرامة المواطن العراقي وترفع رأسه أمام شعوب
العالم ولا تتركه يبحث عن طعام يسد رمقه في حاويات القمامة أو يتسكع
على الأرصفة في دول العالم .

أيها البرلمانيون إن شهداء آمر لي^(١) والصدريّة والجثث المجهولة
الهوية على قارعة الطريق وفي الأنهار وملايين المهجّرين والأرامل واليتامى

(١) ناحية تابعة لقضاء طوز خورماتو سكانها من التركمان الشيعة شهدت انفجار شاحنة
في سوقها فقتلت (١٠٥) وجرح (٢٥٠) واتهمت قيادات تركمانية القيادات الكردية
باستئجار مرتزقة لتنفيذ مثل هذه العمليات لتهجير التركمان وتغيير ديموغرافية المنطقة
وقع الانفجار يوم ٢٢/٢/١٤٢٨ المصادف ٢٠٠٧/٧/٧ أما الصدريّة فهي منطقة
شعبية تجارية وذات كثافة سكانية عالية في مركز بغداد شهدت أكثر من انفجار
مرّوع و كارثي ذهب ضحيتها المئات.

والمحرومين والجوع يستصرخونكم لإيجاد حلّ ولا يعذرونكم إذا سكتّم
على هذه الكوارث ولا يقبل منكم حلول ذر الرماد في العيون وتبديل
الأفئدة مع بقاء الوجوه السوداء نفسها.

[وإن تَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْثَالَكُمْ]

(محمد: ٣٨)

السياسيون يفتقدون الإرادة الجدية للحل^(١)

عُرِضت وتعرض على الطاولة السياسية حلول عديدة لإخراج العراق من محنته ولا يزداد الوضع إلا سوءاً فما السبب!
إن المشكلة في كون السياسيين المستأثرين بالحكم لا يريدون حلاً، أو قل يريدون حلاً يحافظ على مغانمهم ومصالحهم الاستبدادية وهذا يعني اللاحل، لأن أي صراع وتقاطع بين طرفين أو أكثر يتطلب تنازلات وتضحيات فالمتسلطون يفتقدون الإرادة الجدية للحل.

يعلمنا القرآن الكريم أن أي عملية إصلاح وحل للمشاكل تتطلب وجود مثل هذه الإرادة بين الطرفين حتى في أبسط صورها بين الزوجين وهما فردان فقط، قال تعالى: [وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا خَبِيرًا] (النساء: ٣٥)، فإذا أراد الزوجان -بناءً على عودة الضمير التثنية عليهما لا على الحكمين- الإصلاح فإن الله تعالى يوفق لذلك الإصلاح وإلا فسيكون المحل غير قابل لنزول التوفيق عليه.

سياسيو العالم كله والمراقبون والمحللون والخبراء يجمعون على أن الحكومة فاشلة وعاجزة ولم تقدم أي شيء مما يجب عليها تجاه شعبها

(١) من حديث سماحة الشيخ محمد اليعقوبي (دامت ظلته) مع الأمانة العامة لمنظمة المستقبل الإنسانية الثقافية في محافظة كربلاء يوم الخميس ٩/شعبان/١٤٢٨ المصادف

فعليةا الاستقالة، إلا المنتفعون من هذه الحكومة المستأثرون بمغانمها يصرّون على البقاء وهذا يعني أنهم لا يشعرون بالمسؤولية الأدبية والأخلاقية أمام الشعب وكل العالم المتحضّر.

قبل أيام استقال وزيراً الصحة والمياه الأردنيان على خلفية إصابة ألف أردني بسبب عدم تصفية المياه بشكل كافٍ ورغم عدم مسؤوليتهما المباشرة عن الحادث الذي لم يمت فيه أحد، وأنهما بذلا جهوداً -بحسب رئيس حكومتهم- في تجاوز الأزمة لكنهما انطلقاً من مسؤوليتهما الأخلاقية عن الحادث قدّما استقالتهما، ونحن في العراق نعيش في كوارث لم يشهد أي بلدٍ مثلها ويصرّ الحكام على البقاء ويصمّون آذانهم ويغلقون أعينهم لكي يقنعوا أنفسهم بعدم وجود مشكلة.

فالجميع يعلم أن الحل بانخراط الجميع في مشروع وطني يتسامى عن الانتماءات الطائفية والعرقية مع احتفاظ كل مكون اجتماعي بخصوصياته، ويكون هذا المشروع كفيلاً ببناء مؤسسات دولة قوية مستندة إلى هيئة القانون، لكن المتسلطين الذين تلعفوا بعباءة دينية أو قومية ووصلوا إلى الحكم لا يريدون لهذا الحل أن يمضي لأنه يكلفهم التنازل عن بعض ما حصلوا عليه.

ولكنني متفائل لأنني أجد المشاعر الوطنية تتأجج والوعي بخطورة تسلط الأجنبي وتبعية السياسيين لأجندات غير عراقية يزداد، وان عمر هؤلاء الأذئاب لن يدوم طويلاً، وعلى النخب المثقفة الواعية أن تسعى بجد في هذا الاتجاه لتزول الحواجز بين مكونات الشعب العراقي ويذوب الجميع في حب العراق بلد الأنبياء والأئمة (سلام الله عليهم) ومهد

الحضارات، فمن العيب أن يفشل السياسيون والمفكرون والمثقفون والخطباء في إيجاد هذه اللحمة الوطنية وتنجح كرة جلدية تتقاذفها الأقدام في صنع فرحة غامرة لشعب كامل^(١) تناسى الجميع في تلك اللحظة الفروق والانتماءات والتقوا كلهم على تلك الفرحة من الخارج والداخل.

إن الشعب إذا لم يتحرك ويُعلي صوته للمطالبة بحقوقه فإن أحداً سوف لا يهتم به أو يفكر في إنقاذه من محتته، وأنت ترى حلولاً تُطرح من قبل الكتل السياسية المتنفذة ومن الخارج وكلها تراعي مصالحها وتبحث عن الحلول الكفيلة بديمومة تلك المصالح، ويتضح ذلك من تفاصيل وأهداف المشاريع التي يقدمونها فإنها جميعاً لا تتضمن تحسين الخدمات أو رفع مستوى معيشة المواطن العراقي أو إعادة المهجرين إلى ديارهم أو توفير الأمن والسلام، وغاية أهدافهم البقاء مدة أطول في الحكم وتمير القوانين التي تصب في مصالحهم الشخصية، ولا يلوم الشعب إلا نفسه لأنه لا يُسمع العالم صوته وكأنه لا يعاني من مشكلة، فإذا غيَّب نفسه فهل سيلتفت إليه الآخرون؟.

(١) إشارة إلى حصول المنتخب العراقي لكرة القدم على بطولة كأس آسيا لأول مرة في تاريخه بعد تغلبه على المنتخب السعودي في المباراة النهائية ١/ صفر يوم ١٤/ رجب / ١٤٢٨ المصادف ٢٩/ ٧/ ٢٠٠٧ وغطت الاحتفالات الشعبية على إحياء الذكرى الأليمة بوفاة العقيلة زينب عليها السلام.

العيد والمصالحة الحقيقية^(١)

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيد خلقه محمد وآله الطيبين الطاهرين.

مرَّ عامٌ كامل على توقيع وثيقة مكة المكرمة التي وصفناها في كلمتنا إلى المؤتمرين وعبر وسائل الإعلام بأن الآمال معلقة عليها، ولم نكن نتوقع أن مثل هذه الخطوة تقضي على كل أشكال العنف الجاري على الأرض العراقية؛ لأن بعضه يرجع إلى دوافع إرهابية كالذي يقوم به التكفيريون، وبعضه ناشئ من أغراض إجرامية كالسرقة والقتل لعداوات شخصية والخطف للابتزاز ونحوها، ومثل هذه الأصناف لها حلولها الخاصة كتجفيف منابع اللوجستية للإرهاب وإصلاح المنطلقات الفكرية التي يستند إليها وتقوية الأجهزة الأمنية والعسكرية لمحاربتة وفرض سلطة الدولة والقانون لمكافحة الجريمة وغيرها.

وإنما كنا نأمل بتلك الخطوة أن تعالج العنف السياسي الذي يوفّر المناخ المناسب لنشوء كل الأشكال الأخرى من العنف والكوارث، وأن تعالج جانباً من الإرهاب عُرِّزَ به فجاءت الوثيقة لتصحح مستنده العقائدي، وقد تحققت تلك الآمال في الأسابيع الأولى من عمر الوثيقة حيث أفادت التقارير الأمنية في حينها أن انخفاضاً ملحوظاً في مستوى العنف قد تحقق قدره بعض الخبراء في حينه بعشرين بالمئة وهو رقم طيب يمكن تحقيقه

(١) الخطبة الثانية لصلاة عيد الفطر السعيد لعام ١٤٢٨هـ.

خلال أسبوعين، ولكن ما لبثت تلك الآمال أن تلاشت وعادت دوامة العنف تلف البلد وتزهق آلاف الأرواح البريئة وتهجر مئات الآلاف وتخرّب الممتلكات، فلماذا حصل هذا التراجع؟

ولست الآن بصدد تعداد كل الأسباب وتأثير الاحتلال والأجندات الإقليمية والدولية لأن هذه كلها على خطورتها يمكن تحجيم أثرها إذا توفرت لدى ساسة العراق الإرادة الصادقة لحل المشاكل وإنقاذ البلد وأهله؛ قال تعالى [إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا] (النساء: ٣٥)، ولكنني أريد أن أنبّه إلى سبب مهم أشرت إليه في نفس رسالتي إلى المؤتمر ويمثل الخطوة الثانية من بناء عملية مصالحة حقيقية بعد الخطوة الأولى وهي التوقيع والتعهد بالالتزام بنود الوثيقة فقلت في حينها ((إن العنف الذي يشهده العراق ليس طائفيًا فقد عشنا في كل الأزمنة السابقة وحتى الآن سُنَّةً وشيعةً متآخين متحابين وإنما هو في الغالب سياسي ويتولى كِبَرُهُ سياسيون طامعون في السلطة والإثراء بغير حق [لَا يَرْقُبُوا فِيكُمْ إِلَّا وَلَا ذِمَّةً] (التوبة: ٨)، وإنما يلبسونه ثوب الطائفية ليعبئوا لمعركتهم هذه من يسير على غير هدى، لذا لا بد من الشروع فور البدء بالالتزام بوثيقة مكة المكرمة بإصلاحات سياسية جذرية، وقد تداولت مع عدد من الأخوة المسؤولين بأفكار مهمة في هذا المجال تجعل كل شيء قابلاً للنقاش إلا ما حرّم حلالاً أو أحلّ حراماً في شريعة سيّد المرسلين)).

هذه هي الخطوة الثانية التي لم يقم بها السياسيون، وبقي الجميع متمسكين بمواقفهم ومواقفهم.

وربما تدل أفعال المهيمين على السلطة على شعورهم بعدم وجود مشكلة أو أزمة من قبلهم وان على الآخرين أن يأتوا إليهم مدعين، وأحد الشواهد على ذلك قيامهم بتشكيل كتل^(١) يضمّ عدداً محدوداً من نفس المهيمين على السلطة، فبدلاً من توسيع دائرة المشاركة السياسية لتشمل جميع القوى وممثلي الشعب حتى من هم خارج البرلمان، قام هؤلاء بتضييق دائرة الاستئثار بالسلطة والقرار ليقصر عليهم وما على الآخرين مهما كان حجمهم وثقلهم إلا أن يتبعوهم ويزوبوا فيهم، فكان الرد الطبيعي للآخرين مقاطعة هذا التكتل والمطالبة بإصلاحات حقيقية فلم يحقق هذا التكتل شيئاً وكأنه وُلد ميتاً بل زاد الشرخ والفرقة والتباعد حتى جرّأ أعضاء الكونغرس الأمريكي ليسنوا قراراً يقضي بتقسيم العراق إلى ثلاث فيدراليات: شيعية وسنية وكردية، وهذا ما توقّعناه في نفس بياننا إلى المؤتمر حيث قلنا فيه ((إنكم بالتزامكم جميعاً بهذه الوثيقة ستسحبون الذرائع من قوات الاحتلال التي تبرر وجودها بتردي الوضع الأمني وتُفشلون مشاريع تقسيم العراق التي تجعل العنف الطائفي سبباً لها، وتصورّ التقسيم وكأنه الحل الوحيد لإنهاء هذه الحالة)).

وما كان لهم أن يتناولوا على مقدسات بلدنا وينتهكوا حرمة إرادة

(١) إشارة إلى ما يعرف بالتكتل الرباعي الذي شكله المجلس الأعلى وحزب الدعوة

على وحدة العراق شعباً وأرضاً وعلى حرّيته واستقلاله وكرامته، لكنهم مع الأسف ظلّوا يدورون في فلك مصالحهم الشخصية والفئوية الضيقة. إن مشكلة العراق لا يحلّها إلا العراقيون أنفسهم ولا تُحلُّ بأن يستضيفوا على أرضهم مؤتمرات^(١) لمن يتدخلون في شؤون البلاد ويتصارعون على هذه الأرض المباركة الشريفة ليصنّف كل منهم حساباته مع الآخر ويكون الثمن من دم العراقيين أنفسهم، أما الساسة العراقيون فدورهم التفرّج وانتظار النتائج التي سوف لا تكون بصالحه حتماً لأنها تُرتّب وفق مصالح الآخرين.

إن التذرع بالدستور وصناديق الاقتراع وحده لا يكفي في بلد جديد العهد بالتجربة الديمقراطية ويعاني من موروثات معقدة ومخلفات عهود طويلة مظلمة، وتشكل فيه الكتل السياسية على أساس المكونات الاجتماعية وليس البرامج السياسية الوطنية، وهذا أحد أسباب دعوتنا الكتل السياسية لتغيير اصطفاقاتها والخروج من تخندقها الطائفي والقومي. فلا بد في المرحلة الحالية من بناء العملية السياسية على التوافقات التي تعتمد الشراكة الحقيقية والثقة المتبادلة.

ومن المفارقات أنك تجد هؤلاء المتذرعين بالدستور والديمقراطية يعضّون الطرف ويتجاوزن على الدستور وشرعية الانتخابات حينما تقتضي مصالحهم ذلك مما يُضعف الثقة بقدرتهم على بناء دولة القانون

(١) إشارة إلى مؤتمرات دول جوار العراق والدول المؤثرة عليه وأمثالها، حيث يتركز

نقاشهم على عقد الصفقات بينهم على حساب العراق.

والمؤسسات، مثلاً تراهم يطالبون بالعمل بفقرات مختلف فيها قبل إقرار التعديلات الدستورية التي حُدِّت لإجرائها مدة بضعة أشهر وقد مرَّ ما يقارب السنتين دون تحقيق أي اتفاق حولها، ومع أن فقرة إجراء التعديلات حاكمة على الفقرات الأخرى ما دامت مشروطة بالتعديل وسن قانون لتفاصيلها ولا يجوز العمل بفقرة قبل إقرار التعديلات النهائية.

إن مشكلة بعض المتمسكين بالسلطة اليوم أنهم لا يرون وجود أزمة يعاني منها البلد ما دامت مصالحهم قائمة ووضعهم في السلطة مستقراً فليبق الحال على ما هو عليه، وعلى الجميع أن ينصاع لهذا الوضع أما عشرات آلاف الضحايا، وملايين المهجرّين، وشلل الخدمات، وتفشي الفساد المالي والإداري، وتعطيل الاقتصاد والزراعة والصناعة، وهجرة الكفاءات خشية الاغتيال، وملايين العاطلين، وهدر المال العام وسرقاته، وغيرها من المعضلات التي دفعت بالأمين العام للأمم المتحدة أن يصف⁽¹⁾ القضية العراقية بأنها مشكلة العالم كله؛ أقول: أما هذا كله فليس مشكلة في نظر البعض حتى يقدّموا تنازلات أو أفكار أو مشاريع لحلّها وحتى لو كانت هناك مشكلة فليسوا هم المسؤولون عنها وإنما هي مشكلة الآخريين.

ويبدو أنهم بحاجة إلى تذكيرهم بكلمة أمير المؤمنين عليه السلام لما

سئل عن تفسير الأحداث التي انتهت بمقتل الخليفة عثمان، قال عليه السلام (استأثر فأساء الأثرة، وجزّعتهم فأسأتهم الجزع، والله حكم واقع في المستأثر والجازع) فالسلطة تتقاسم المسؤولية عما يحدث في البلاد مع المنفذين المباشرين من خلال استشارهم مما يستفز الآخر ويدفعه إلى الوقوع في

الخطأ بل الخطيئة حين يفقد الصبر من أجل حفظ المصالح العليا للبلاد والعباد.

ثم أغرقوا في الاستثثار وقالوا: لقد آن لنا أن نعمل بنظام الأغلبية وليس التوافق ولا حاجة إلى حكومة وحدة وطنية ويكفي أن نشكل حكومة أغلبية برلمانية، وأنا ألفت نظر السادة المحترمين إلى جملة من الأمور قد تكون غابت عليهم وهي ضرورة لتصحيح رؤيتهم في إدارة العملية السياسية:-

١- إن نظام الأغلبية لا يمكن اعتماده في اتخاذ القرارات المصيرية في مثل العملية السياسية الجارية في العراق لأنها بُنيت على أساس التمثيل الطائفي والعرقي فاعتماد الأغلبية يعني إلغاء دور نصف مكونات الشعب العراقي تقريباً فكيف سيكون رد الفعل إذن؟

إن الأغلبية إنما تُعتمد حينما يكون تشكيل الأحزاب والكتل على أساس البرامج السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تلتزم بها الأحزاب ويكون التفاضل بين هذه البرامج أما في العراق فإن الأحزاب والكتل أُسست على أساس تمثيل الطائفة والعرق وحينئذٍ سيكون التفاضل والتمييز بين مكونات الشعب وإن إبعاد شريحة يعني استعدها ودفعها باتجاه الأعمال الشريرة. 488

٢- إن فهم الديمقراطية على أنها تحكيم رأي الأغلبية هو نظر بعين واحدة إليها، أما العين الأخرى فيجب أن تنظر إلى حفظ حقوق الأقلية وهذا غير موجود؛ لأن من لا يكون ضمن دائرة السلطة والنفوذ فإنه يحرم من حقوقه بل يُستأصل ويُنهى وجوده مع أنه جزء من الدولة العراقية وله

حقوقه التي تقتضيها المواطنة حتى وإن لم يكن جزءاً من الحكومة أما جعل الدولة هي الحكومة والحكومة هي الدولة بحيث تكون مؤسسات الدولة ملكاً للأحزاب الحاكمة فهذه من مخلفات عصور الديكتاتورية فإن الحكومات تنتهي والدولة تبقى.

٣- إن طول عهد الأنظمة الطاغوتية التي حكمت العراق بأشد البطش والقسوة وطول حرمان الشعب من ممارسة حقه في المشاركة في الحكم ولّد رغبة جامحة لدى الجميع في المشاركة، وإذا حُرِّمَ منها فإنه لا يسكت عن المطالبة بحقه، فاعتماد نظام الأغلبية يحتاج إلى زمن طويل من التثقيف والترويض والثقة بالشركاء إلى أن يتم تجاوز تلك العقد الموروثة من الزمن الماضي.

٤- ليتصور هؤلاء السادة الذين يريدون الاكتفاء بحكومة الأغلبية أنه لو جمّع الآخرون أغلبية واكتفوا بما عندهم ولم يشركوا هؤلاء في الحكم فهل سيقنعون بهذه النتيجة [مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ] (الصفات: ١٥٤).

٥- إذا كان الموجودون في الحكم قد امتلكوا الأغلبية البرلمانية في بداية تشكيل الحكومة فلا بد لهم أن يحافظوا عليها بالوفاء بالتعهدات والمواثيق التي اتفقوا عليها مع كل شركائهم وليس لهم أن ينفردوا بعدئذٍ لأنهم لم يصلوا إلى مواقع الرئاسات إلا بهذه التوافقات السياسية وبعضها تم التصويت عليها بالثلثين فلا يحقُّ لهم النكول بها وهذه حقيقة يغفل عنها البعض مع الأسف. حتى لم يعودوا يمتلكون الأغلبية البرلمانية فضلاً عن كونها حكومة وطنية، والشاهد على ذلك فشلهم في تحقيق هذه الأغلبية

لنيل الثقة بالوزراء الذين أُريد لهم ملئ المقاعد الشاغرة منذ عدة أشهر؟! فهذا دليل على أنهم لا يمتلكون هذه الأغلبية، ولذا أصبح البرلمان مشلولاً منقسماً على نفسه بين موالٍ للأحزاب الموجودة في الحكومة ويبرر لها كل ما تقوم به مهما كانت النتائج، وبين معارضٍ يدأب على وضع العصي في العجلات لإعاقة العمل، وبين هذا وذاك ضاع العراق الجريح والشعب المضطهد المحروم الذي لا يجد ناصرًا ولا معيناً إلا الله تبارك وتعالى وثلة مخلصه لا تُسمن ولا تُغني من جوع.

وفي ضوء هذه الحقائق أوجهُ كلامي إلى الموجودين في السلطة وأقول لهم: إنني ما قلت لهم هذه الكلمات إلا بدافع النصيحة فأنا [أَبْلَغُكُمْ رِسَالَاتِ رَبِّي وَأَنَا لَكُمْ نَاصِحٌ أَمِينٌ] (الأعراف: ٦٨)، [أَبْلَغُكُمْ رِسَالَاتِ رَبِّي وَأَنْصَحُ لَكُمْ وَأَعْلَمُ مِنَ اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ] (الأعراف: ٦٢)، [قُلْ إِنَّمَا أَعْظَمُكُمْ بِوَاحِدَةٍ أَنْ تَقُومُوا لِلَّهِ مِثْلِي وَفِرَادَى ثُمَّ تَتَفَكَّرُوا مَا بِصَاحِبِكُمْ مِنْ حِجَّةٍ إِنْ هُوَ إِلَّا نَذِيرٌ لَكُمْ بَيْنَ يَدَيْ عَذَابٍ شَدِيدٍ] (سبأ: ٤٦)، وإن الله تعالى مُسائلكم عن هذه المواقع التي أنتم فيها [وَقَفُّهُمْ إِنَّهُمْ مَسْئُولُونَ، مَا لَكُمْ لَا تَنَاصَرُونَ] (الصفات: ٢٤-٢٥) والدنيا مهما طالَتْ فإنها تنتهي بالموت وسوف لا ينفع يومئذٍ مال ولا بنون ولا جاه ولا موقع ولا حمايات ولا ينجو إلا من أتى الله بقلب سليمٍ خالٍ من الغشِّ والحقد والأنانية وحبِّ الدنيا وظلم الآخرين وحرمان الناس من حقوقهم والاستئثار دونهم بالامتيازات، وإنما يفوز يوم القيامة من جاء ربّه بقلبٍ مليءٍ بالرحمة والحب والصفح والتسامح وإرادة الخير للناس جميعاً كما يريده لنفسه بل أن يؤثر الآخرين على نفسه ويضحّي من أجلهم.

فعلى جميع الأطراف أن تبذل كل ما في وسعها وتقدم كل التنازلات الضرورية ليحصل الوئام والانسجام والاشترك في إنقاذ البلد من محنته وترفيه الشعب وإسعاده.

وليعلم كل طرف أن ما يقدمه من تنازلات ليس هو للطرف الآخر حتى يشعر بالهزيمة، وأن هناك طرف رابح وآخر خاسر وإنما هو تنازل لله تبارك وتعالى وللشعب ولمستقبل هذا البلد وهذا كله ربح لا خسارة فيه.

أيها المؤمنون: إن من أعظم شعائر العيد هو التواصل بين المؤمنين وإنهاء كل الخلافات بينهم وإسقاط كل التبعات التي لبعضهم على البعض الآخر، والتنازل عن أي شيء ممكن من أجل أن يلتقي مع الآخر، ولنستفد من بعض الأحاديث الشريفة الواردة بهذا الصدد، فعن الإمام الصادق عليه السلام أنه قال: (يحق على المسلمين الاجتهاد في التواصل، والتعاون على التعاطف، والمواساة لأهل الحاجة، وتعاطف بعضهم على بعض حتى تكونوا كما أمركم الله عز وجل رحماء بينهم متراحمين مغتمين لما غاب عنهم من أمرهم، على ما مضى عليه معشر الأنصار على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله)^(١) ومن وصية للإمام الصادق عليه السلام قال: (تواصلوا وتباروا وتراحموا وكونوا إخوة أبراراً كما أمركم الله عز وجل)^(٢) وفي فضل الوساطة بين المختلفين لتقريب وجهات النظر قال الإمام الباقر عليه السلام: (رحم الله امرءاً ألف بين وليين لنا، يا معشر المؤمنين تألفوا وتعاطفوا)^(٣).

(١) و(٢) و(٣) وسائل الشيعة: كتاب الحج، أبواب أحكام العشرة، باب ١٢٤، ح ٢، ٣، ٥.

وفي الحث على قبول العذر من المخطئ تمهيداً لتحقيق الوئام والانسجام نقل الإمام الصادق عليه السلام عن آبائه عليهم السلام أن رسول الله صلى الله عليه وآله أوصى علياً عليه السلام فقال: (يا علي من لم يقبل العذر من متصل عذراً صادقاً أو كاذباً لم ينل شفاعتي) ^(٤).

وفي استحباب التلاقي والمصافحة قال الإمام الباقر عليه السلام إن المؤمنين إذا التقيا فتصافحا أدخل الله يده بين أيديهما، وأقبل بوجهه على أشدهما حباً لصاحبه فإذا أقبل الله بوجهه عليهما تحاتت عنهما الذنوب كما يتحات الورق من الشجر) ^(٥).

ويتعاضم هذا الفضل والأجر الكريم حينما تكون العلاقة هكذا بين القادة والسياسيين الذين تتوقف على تلاقحهم وتآلفهم وتواددهم نجاة ثلاثين مليون إنسان من محنتهم فكونوا كما أرادكم الله تبارك وتعالى ورسوله الكريم محمد صلى الله عليه وآله.

بسم الله الرحمن الرحيم

[إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ، وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجًا، فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا]

(٤) نفس المصدر، الباب ١٢٥، ح ١.

(٥) نفس المصدر، الباب ١٢٦، ح ٧.

حوارات سياسية: موعظة للإعلاميين

بسم الله الرحمن الرحيم

التقى سماحة الشيخ محمد اليعقوبي (دام ظلّه) بعدد من مراسلي الفضائيات ووكالات الأنباء^(١) وافتتح كلامه بالحديث الشريف (طالبان منهومان لا يشبعان طالب العلم وطالب المال) وقال إن الصحفيين نهمون أيضاً في اقتناص الأخبار وتغطية الأحداث وتحقيق السبق الصحفي، فمن أي الفريقين هم؟

وأجاب سماحته: أنهم يمكن أن يكونوا من الأول ويمكن أن يكونوا من الثاني فإذا عملوا بمهنية وموضوعية وحيادية وإنصاف في كشف الحقائق وإيصال المعلومة الصحيحة كانوا من الأول لان العلم هو انكشاف الحقيقة كما هي في الواقع، وإن خضعوا للإغراءات وباعوا أمانتهم وشرف مهنتهم بثمن بخس فأصبحوا أبواقاً تردد ما تطلبه منهم الجهة التي تدفع لهم كانوا من الثاني، والأول هو الإعلامي الناجح الذي يحظى بالرضا والقبول.

وإني أقول بصدق: إنني استفيد كثيراً مما يعرضه المراسلون من

493 خفايا وخبايا عن وضع الناس ومعاناتهم ومشاكلهم مما لا نستطيع الوصول إليه، وأتحرّك منطلقاً من مسؤوليتي بما أستطيع لحل تلك المشاكل ورفع

(١) بينهم مراسل الحرة والمنار والعراقية والرأي العام ووكالة الصحافة الفرنسية... وكان

المعانة، وأنا مدين لهم بهذه الخدمات التي يؤدونها، وأخصص جزءاً من وقتي لمتابعة نشرات الأخبار واعتبرها جزءاً من الاهتمام بأمور المسلمين التي أمرنا بها.

وفي نفس الوقت فاني أتعجب من الحكومة وعموم المتصددين لإدارة البلاد لهذا الصمم الذي أصيبت به آذانهم والعمى الذي أصيبت به أعينهم والقساوة التي طبعت على قلوبهم، فإننا إن عذرناهم عن النزول إلى الميدان والتجول بين الناس وتفقد أحوالهم، فإننا لا نعذرهم من متابعة ما تظهره وسائل الإعلام ولا نعفيهم من واجب بثّ العيون من الأمناء المخلصين في كل زوايا البلاد لينقلوا لهم كل صغيرة وكبيرة من أحوال الشعب فيكافئوا المحسن ويعاقبوا المسيء ويصلحوا الفساد ويعمروا البلاد ويرفعوا المعانة.

أنا أعلم أنه ليس بمقدورهم حل كل مشاكل البلاد فإن بعضها خارج عن حدود الطاقة، لكنني أتحدّث عمّا يمكنهم فعله لو توفرت الإرادة الجادة والصادقة، مثلاً حينما قرّرت الحكومة تشجيع العوائل المهجرة في سوريا على العودة إلى العراق بسبب تحسّن الوضع الأمني وقررت توفير وسائل النقل مجاناً ومنح مبلغ لكل عائلة عائدة فإنهم نفذوا فوراً وبدون معوقات وتم تسليم المبالغ نقداً بمجرد وصول العوائل إلى بغداد وهذا شيء جيد ويستحق العائدون أن نعينهم على تجاوز المحنة، ولكن لماذا هذا الروتين القاتل والمماطلة والتسويق في مساعدة العوائل المهجرة بحيث تمرّ الأشهر دون تنفيذ قرار الحكومة بمنح مساعدة مالية لهم رغم صيحات المحرومين والمنظمات الدولية والإنسانية والكوارث

المحيطة بهم. ألا يستحق هؤلاء المبادرة إلى مساعدتهم مباشرة وبنفس الفورية التي تعاملوا بها مع العائدين؟ إن مثل هذه المفارقة تجعلنا نعتقد بعدم الإخلاص والمصادقية في العمل إلا بمقدار ما ينفع مصالحهم الشخصية ويلمّع صورتهم وإبراز قضية عودة المهاجرين كمؤشر على نجاح الحكومة.

والمثال الآخر: امتيازات أعضاء مجلس النواب فإنه نال المصادقة بدون تأخير مع ما يميزون به أصلاً من امتيازات بينما يمر عام ونصف العام على قرار منح الطلبة الجامعيين مساعدات شهرية تعينهم على مواصلة دراستهم من دون نيل المصادقة.

والأدهى من ذلك أن أربع سنين عجاف مرّت على الشعب وهو يفقد الآلاف من أبنائه وتُخرّب ممتلكاته في حوادث العنف المريعة، وحينما أرادوا إنهاء ذلك بعد عقد صفقات وجني مصالح وأرباح توقفت تلك الأعمال بدرجة كبيرة بجرّة قلم فمن الذي يتحمل مسؤولية تلك الدماء والضحايا الذين خلفوا ملايين الأيتام والأرامل. وعاد الأمن إلى بغداد بنسبة ٦٠-٦٥٪ بحسب التقديرات بعد أن أصبحت مدينة أشباح يعلو فيها أزيز الرصاص والمتفجرات على كل صوت.

495

إن هذه النتائج تفرحنا لكننا نطالب أن تكون إرادة الخير ومراعاة القيم الإنسانية هي الحاكمة والبوصلة التي توجّه حركة الجميع لا المصالح الشخصية والأنانية.

ثم أجب سماحته على بعض أسئلة الإعلاميين وهي:

الامتيازات الإضافية للبرلمانيين

س ١: كيف يرى سماحة آية الله العظمى الشيخ محمد
اليقوبي الزيادة الكبيرة التي حصل عليها النواب والوزراء العراقيون
والشعب العراقي يئنُّ من صعوبات العيش، خاصة خلال هذه الفترة
الحرجة؟

الجواب: أعتقد أن المناقشة لا تكون الآن في أصل القرار فقد أتخذ
وانتهى الأمر ولم تنفع بعض الاعتراضات خصوصاً وأننا نعتقد أن ثروات
البلد لو وزعت بشكل عادل وتوفرت عند الحكومة حسن إدارة للأموال
فإن نصيب المواطن العراقي سيكون وثيراً خصوصاً لمن هم في مواقع
المسؤولية ولهم وضع خاص في المجتمع.

ولكننا نطالبهم أولاً بأن يقدموا للأمة عطاءً مساوياً للامتيازات التي
يحصلون عليها وينجزون القرارات والمشاريع التي ترفع المعاناة عن الشعب
وتوفر لهم حقوقهم بأسرع مما يقررون لأنفسهم وليس العكس كما هو
حاصل.

لذا أنا أمرت من يطعني من أعضاء البرلمان وأنصح غيرهم أيضاً
بدفع هذه الزيادات إلى صندوق خيري ينفق منه على تشغيل العاطلين
ومساعدة المهجرين والمحتاجين ليساهموا ولو بدرجة يسيرة وبحدود ما

يستطيعون في رفع معاناة الناس، وقد سمعت أن كثيراً من المهجرين في
خيام متهرئة لا تصمد أمام أمطار وعواصف الشتاء فما مصير هذه العوائل
حينئذ؟ وهل يعسر على البرلمانيين والحكومة توفير كرفانات لإسكان

المهجرين؟!

الحكومة الحالية لا تناسب الوضع السياسي والاجتماعي، والممارسة الديمقراطية عوراء

س ٢: كيف تقرأون واقع تشكيلة الحكومة الحالية؟

الجواب: لا يمكن بناء العملية السياسية في هذه المرحلة على الأقل على أساس حكم الأغلبية وإنما تجب العودة إلى حكومة الشراكة الوطنية مع مراعاة الاستحقاقات وأن تتخذ القرارات الاستراتيجية وفق مبدأ التوافق لأكثر من سبب:

لأن تركيبة الأحزاب الحاكمة اليوم مبنية على أساس المكونات الاجتماعية والانتماء الطائفي والعرقى فاعتماد نظام حكم الأغلبية يعني عزل بعض مكونات المجتمع وبالتالي استعدادهم لأنه يُنظر إليه على أنه إقصاء لهذا المكون أو ذلك، نعم إذا تحققت القناعة بما دعونا إليه من تغيير خارطة التحالفات وبنائها على أساس البرامج والمشاريع التي تقدمها الأحزاب فسيكون من الممكن حينئذ حكم الكيانات ذات البرامج التي تحظى بالأغلبية ولا يكون فيه عزل أو إقصاء لمكون من النسيج الاجتماعي العراقي وهذا ما يحتاج إلى مدة لاستيعابه ومن ثم العمل به لوجود كتل ترى من مصلحتها إبقاء هذه التخذقات.

إن ممارسات المهيمين على السلطة تقدم لنا نموذجاً للديمقراطية العوراء التي ترى بعين واحدة وهي حكم الأغلبية هذا إذا افترضنا أنها تتمتع بأغلبية برلمانية وهذا غير صحيح بدليل فشل رئيس الوزراء في نيل ثقة الأغلبية على الوزراء الذين يقدمهم لشغل المقاعد الفارغة ولا تنظر بالعين

الأخرى وهي حفظ حقوق الأقلية، وهذا ما لا يتوفر في سياسة الحكومة إذ أن من لا ينتمي إلى الأحزاب المستأثرة بالسلطة يتعذر عليه أن يحصل على فرصة عمل يكسب بها قوتاً لعائلته، فهل هذا من الديمقراطية! ولنفترض أن كياناً أو فرداً ليس جزءاً من التشكيلة الحكومية لكن أليس هو جزءاً من الدولة ويساهم في بنائها وانه مواطن عراقي له كامل الحقوق المكفولة لكل مواطن؟

والنتيجة أن الحكومة الحالية لا تناسب الوضع السياسي والاجتماعي في العراق اليوم ولا بد من العودة إلى حكومة الشراكة والوحدة الوطنية فإن الاستئثار والتفرد هو الذي يؤدي إلى العنف ويقود إلى الخراب.

حل مشكلة كركوك، والفدرالية والدكتاتورية

س ٣: كيف ترون الحل في مشكلة كركوك؟

الجواب: حل مشكلة كركوك وكل محافظات العراق بجعل نظام الحكم في العراق مبنياً على أساس الإدارة اللامركزية تتوفر فيه حكومة مركزية قوية قادرة على إعادة بناء البلد وإعمارها والدفاع عنه وحفظ وحدته ولحمة نسيجه الاجتماعي وتقسّم ثروات البلد بعدالة، مع إدارة لا مركزية للمحافظات تمنح فيه السلطات المحلية صلاحيات تمكنها من مراعاة خصوصيات المحافظات وأولويات حاجاتها لوجود تباين بين مستوى المحافظات ودرجة تعرضها للخراب والدمار والإهمال وتنوع ثقافتها ومصالحها، ثم إن إعطاء مثل هذه الصلاحيات يساهم في بروز

قيادات في المحافظات تؤهلها لمشاريع أوسع كالفدرالية ونحوها عندما تكون الظروف مناسبة.

وقد اكتشف حتى الإخوة الأكراد في الأيام الأخيرة عندما تصاعدت التهديدات التركية حاجتهم إلى وقفة قوية من الحكومة المركزية، واكتشفوا أن ليس من مصلحة العراق وشعبه إضعاف الحكومة المركزية كما إنكم تلاحظون أن كثيراً من المشاكل يستعصي حلها على الحكومات المحلية ولا تُحلَّ إلا بتدخل الحكومة المركزية.

أما المبررات التي تذكر اليوم للمسارعة في تطبيق الفدرالية فهي غير واقعية كما يقال أنها لمنع الديكتاتورية في المركز. وهذا كلام غير صحيح، لأن الذي يمنع الديكتاتورية وجود عملية سياسية صحيحة مبنية على التنافس الشريف واحترام إرادة الشعب والعمل بالدستور وحينئذ ينال كل واحد حقه من غير استثثار ولا عدوان، أما الفدرالية فقد تعمل على إنشاء ديكتاتوريات متعددة في الأقاليم والمحافظات ويتحول إلى ممالك وkantونات عشائرية وطائفية وغيرها من الانتماءات فلنعمل جميعاً على إقامة عملية سياسية سليمة قائمة على أسس صحيحة فهي الحل الأمثل للجميع. أما الدعوات الأخرى فلا أستطيع أن أحسن الظن بها. والوقائع على الأرض والأحداث شاهدة على ذلك.

تأييد مطلب العشائر بتأسيس مكاتب إسناد القانون وحماية مؤسسات الدولة في عموم العراق^(١)

كنا من أوائل من نبّه إلى ضرورة أن تعطى العشائر دورها الذي تستحقه في بناء العراق الجديد وحفظ الأمن والاستقرار فيه، ولكن المتصددين لإدارة البلاد اعرضوا عن سماع هذا الصوت المخلص لأنه لا ينسجم مع الأجندات التي يعملون من أجل تحقيقها، مما أدى إلى تمزق البلاد بهذا الشكل المريع.

ولم تبخل العشائر في منحهم أصواتها في الانتخابات ليتسلقوا إلى مناصب الدولة المختلفة حتى إذا شغلوها جميعاً بخلوا على تلك العشائر حتى بتعيين أبنائها في أدنى وظائف الدولة حيث حصرت تلك الأحزاب الوفية! التعيينات بمن يأتي عن طريقها لتستعبده وتسخره لخدمة أغراضها الأنانية.

وبقيت الحكومة تتخبط ويزداد الحال سوءاً بسبب إقصائهم لأهل هذا البلد الذين عاشوا معاناته بكل فصولها وصمدوا على هذه الأرض الطيبة في وجه كل مؤامرات تغيير الهوية وحافظوا على خصوصيات هذا البلد وأهله، حتى التفت المحللون والخبراء واللجان التي أرسلتهم الإدارة

(١) من حديث سماحة الشيخ يعقوبي مع عدد من شيوخ ووجهاء عشيرة بني تميم في التاجي يوم ٢٩/ذ.ح/١٤٢٨ المصادف ٢٠٠٨/١/٩ ومع عدد كبير من شيوخ عشائر البصرة في اليوم التالي

الأمريكية إلى فداحة خطر هذا الإقصاء وارتكابهم لهذا الخطأ الجسيم فبدأوا بمشاريع لاستيعاب العشائر في مجالس الصحوات ومجالس الإسناد ونحوها، وكان لعدد منها دور مخلص في القضاء على الإرهاب وتجفيف منابعه والقضاء على حواضنه وهو ما دعوناهم إلى القيام به خصوصاً عشائر الأنبار في خطاب بعد التفجير الإجرامي الأول الذي استهدف الروضة العسكرية الشريفة في شهر شباط/٢٠٠٦ كما كان لعشائر الوسط والجنوب دور بارز في تأمين الطرق والمحافظات على مؤسسات الدولة وملاحقة العصابات الإجرامية وحماية الأنابيب الناقلة للنفط وغيرها.

وقد لمس جميع المراقبين آثار هذه الانطلاقة الايجابية البناء لعشائر العراق، ثم كان لها الدور البارز في وقف الفتنة الطائفية التي جاء بها عملاء الأجانب فأعادوا اللحمة الوطنية وتلاقوا على حب هذا الوطن ونبذ الإرهاب أيّاً كان مصدره وتوجّهه ورفض تقسيم البلد وحفظ وحدة أرضه وشعبه فتبادلوا الزيارات واللقاءات.

لكن الذي يؤسف له أن الإدارة الأمريكية البعيدة عن هذا الشعب ثقافياً ودينياً واجتماعياً وجغرافياً تلتفت إلى أهمية هذا المشروع بينما يغفل عنه المحسوبون على العراق ظاهراً، ومادام الحل يأتي أمريكياً فإنه حتماً سوف لا يتطابق مع الرؤية العراقية من بعض الجهات على الأقل لذا نرى كيف ظهرت خلافات عميقة عن مصير مجالس الصحوة والأعمال المناطة بها وأهداف تشكيلها وغيرها بعد أن تعارضت المصالح وهذه نتيجة طبيعية لسياسة خاطئة لا تعتمد المصالح الوطنية العليا وتتلاعب بها مصالح الدول المتدخلّة في الشأن العراقي.

إن هذا الخلاف لا يمكن أن يلغي دور العشائر وضرورة إشراكهم في إدارة البلد من خلال تحمّلهم المسؤوليات التي تناسب وضعهم، وهذا الدور لا يقتصر على مواجهة القاعدة والمجميع الإرهابية حتى يقول البعض إننا لسنا بحاجة إلى مجالس إسناد العشائر في وسط وجنوب العراق لخلوّها من القاعدة وأمثالها، فهذه إن كانت كلمة حق فانه يراد بها باطل وهو الاستمرار في سياسة إقصاء أبناء هذا البلد الغياري والوطنيين الأحرار الذين لا يركعون للأجانب، لان دور العشائر لا يقتصر على مواجهة الإرهاب بل إن لهم القدرة على المساهمة في بناء البلد وفرض سلطة القانون وحماية مؤسسات الدولة وهذه مطلوبة في كل أنحاء العراق.

وإن هذه العشائر تأبى حياة الضيم والذل فكيف ترضى بأن يبلغ بها الحال أن تطرق أبواب الأحزاب وتستجدي موافقتها على تعيين أبنائها الأضلاء في سلك الجيش والشرطة ولا يجدون أذناً صاغية وهذا ابسط حق لهم على تلك الأحزاب التي تسلّت إلى المناصب بأصوات العشائر، فلماذا تحصر التعيينات بالأحزاب وتحرم منها العشائر مع وضوح بؤس هذه السياسة الحمقاء التي حولت مؤسسات الدولة إلى مكاتب للأحزاب ترعى مصالحها؟

إن العشائر العربية الأصيلة تتصف بالكثير من خصال الخير يجب على كل قائد أو مربّي أو مصلح أو سياسي أن يستثمرها للإصلاح والأعمار كما فعل رسول الله ﷺ حينما استشار هذه الخصال وانطلق بالإسلام المبارك من أحضان الجزيرة العربية حتى ملأ بنوره الشرق والغرب.

حل مشاكل العراق بيد العراقيين أنفسهم ولكن تحتاج إلى عامل مساعد وآخر ضاغط

قال المرجع الديني آية الله العظمى الشيخ محمد اليعقوبي (دامت له) (إن حل مشكلة العراقيين بيد العراقيين أنفسهم، وإن اعترفنا بوجود تأثير كبير للدول الإقليمية والكبرى في أحداث الساحة العراقية، إلا أن ذلك التأثير إنما هو من خلال واجهات عراقية، فالخروج من المأزق في النهاية بيد العراقيين بشرط وجود إرادة حقيقية وجادة للحل بالتسامي عن المصالح الشخصية والفئوية والسعي لتحقيق المصالح الوطنية العليا).

وأضاف سماحته لدى استقباله السيد (دي مستورا)⁽¹⁾ رئيس بعثة الأمم المتحدة في العراق وعدد من مستشاريه (إن هذه الإرادة الجادة لم تتحقق إلى الآن مع الأسف بسبب الأنانية وفقدان الثقة بين المكونات السياسية واذكر لكم مثلاً على ذلك هي مجالس الصحوات ومكاتب الإسناد التي كان لها الدور الكبير في مكافحة الإرهاب وبسط الأمن في مناطق كانت تحت سيطرة الإرهابيين. حيث التفت الأمريكان إلى دور العشائر ولم يكن الراتب الشهري لعنصر الصحوة يزيد على ثلاثمائة دولار وربما يمر الشهران أو الثلاثة دون أن يستلموا أي راتب وقاموا بهذا العمل الكبير، فهل يعسر على القوى المهيمنة على السلطة أن توفر لأبناء الشعب مثل هذه الفرص التي تكلف مبالغ يسيره وتجنّب البلد هذه الكوارث.

(1) كان تاريخ اللقاء في ٣ ربيع الأول ١٤٢٩هـ المصادف ١١/٣/٢٠٠٨.

لذا فإنّ الحل يتطلّب عاملين: عامل مساعد وآخر ضاغط:

فالعامل المساعد لتقريب وجهات النظر بين الفرقاء وتعزيز الثقة ورفع الحواجز والوصول إلى مشروع وطني مشترك وهذا ما تقوم به بعثة الأمم المتحدة وتنضمّ إليها جهود الجامعة العربية.

لكن هذا وحده لا يكفي لأن الكتل السياسية المستأثرة بالحكم والمهيمنة على السلطة تتصرّف باللامبالاة إزاء الكارثة التي يعاني منها العراق بحيث تصدّرت قضيته الاهتمام العالمي كله ولا تريد هذه الكتل أن تتقدم نحو الحل وتريد من الآخرين الانصياع والرضوخ، لذا تبرز الحاجة إلى عامل ضاغط لدفع هذه القوى نحو طاولة الحوار سعياً وراء إيجاد حل حقيقي، ولا أعني بهذا العامل الولايات المتحدة وإنما أعني خلق أوضاع سياسية وتحالفات واصطفافات وطنية تدفع الجميع للرضوخ لقبول الحل الوطني الشامل، وهذا ممكن لولا ما يقال من معارضة الولايات المتحدة لحسابات خاصة بها لكونها مقبلة على انتخابات رئاسية، وهذا منطوق غير مقبول لأن ما يعانيه الشعب العراقي يلزم الجميع ببذل الوسع لتخليصه من معاناته).

وأضاف سماحته (إنكم و كل إنسان حريص على أن يكون ناجحاً

504 في حياته خصوصاً نحن المؤمنين بالله تبارك وتعالى من المسلمين ومسيحيين لأننا نعتقد أن الله تبارك وتعالى سيثب الإنسان الناجح والمحسن في عمله وتوجد آية في القرآن تقول [إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا].

إن نجاحكم في عملكم يحتاج إلى صفتين رئيسيتين وهما:

أولاً: الموضوعية والحيادية والمهنية.

وثانياً: الشجاعة والحزم في تنفيذ ما تقتضيه المهنة وأشاد سماحته بشجاعة السيد (دي مستورا) في إصراره على إمضاء الوضع القانوني للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات ووضع آلية متوازنة ومنصفة لتشكيل بقية مكاتب المفوضية في المحافظات وعدم الانسياق وراء إرادة الكتل المهيمنة التي تريد تشكيل المفوضية بما يؤدي إلى بقاء استئثارها بالسلطة وإقصاء الآخرين.

وأكد سماحة الشيخ العقوبي على أن انتخاب مجالس المحافظات له دور كبير في تخفيف الاحتقان وتوسيع قاعدة المشاركة وعلل ذلك بـ: (إن الحكومات المحلية لا تمثل اليوم حقيقة الخارطة السياسية والديموغرافية في المحافظات سواء في محافظات شمال العراق أو وسطه وجنوبه؛ لأن كثيراً من القوى السياسية والشرائح الاجتماعية منعت من دخول الانتخابات بفتاوى مضللة أو بسبب تهديد الإرهابيين، فإلى متى يستمر حرمانهم من حقهم في أن يمارسوا الدور السياسي المناسب لحجمهم، وأنتم ترون كيف تسعى بعض الكتل لإبقاء هذا الوضع من خلال التشكيك بالمفوضية الحالية تارةً ومحاولة إعادتها إلى المربع الأول أو من خلال عرقلة تنفيذ قانون مجالس المحافظات وعدم المصادقة عليه بحجة أنه حق دستوري مخالفين بذلك التوافق الذي حصل بين الكتل السياسية لتمرير القوانين الثلاث^(١) صفقة واحدة وغض النظر عن تحفظات

(١) قانون ميزانية عام ٢٠٠٨ التي يطالب الأكراد فيها بحصة ١٧٪ وقانون مجالس المحافظات وقانون العفو العام، ولم يتمكن البرلمان من المصادقة على أي منها

كل الأطراف فما معنى إثارته من جديد ونقض القرار مما يعني تعطيله لأنه
- كقانون الميزانية- لم يحصل على الأغلبية البسيطة فكيف يحصل على
الأغلبية المطلقة فضلاً عن أكثر من ذلك).

وأكد سماحة الشيخ يعقوبي على ضرورة إجراء الانتخابات في
موعتها المقرر وتذليل كل الصعوبات وأن يسبقها إصلاح قانون الانتخابات
وضمن سيرها بنزاهة وان يتحقق التمثيل العادل لمكونات الشعب.

لوجود اعتراضات وعدم الثقة بأن تصوّت بعض الكتل للبعض الآخر في كل قانون
على انفراد، فاتفقت الكتل على التصويت عليها حزمة واحدة فمُرتت في جلسة
البرلمان يوم ٥ صفر ١٤٢٩ المصادف ٢٠٠٨/٢/١٣ ولكن بعض الكتل نكثت بوعودها
حيث صادق مجلس الرئاسة على قانوني موازنة عام ٢٠٠٨ والعفو العام يوم ١٩ صفر
وأعاد قانون مجالس المحافظات إلى البرلمان مبدئياً عدداً من التحفظات.

حوارات سياسية في الذكرى الخامسة لسقوط صدام المقبور

أجرت قناة الحرة لقاءً مع سماحة الشيخ يعقوبي في الذكرى الخامسة لسقوط صدام، وقام بالحوار مقدّم البرامج المعروف فيها سالم مشكور.^(١)

المطلوب تغيير الظلم وليس الظالم فقط.

◀ مشكور: ماذا شكل ٩ نيسان ٢٠٠٣ بالنسبة للأوساط

العلمائية والمرجعية والحوزة الدينية؟

سماحة الشيخ: بسم الله الرحمن الرحيم: من وظائف العلماء رفض الظلم والسعي لتغييره وقد كان صدام يمثل حالة سيئة بل ربما النموذج الأسوأ من الظلم، وقد سعى العلماء بمقدار ما يستطيعون لإزالة هذه الحالة وقدّموا شهداء كراماً وتضحيات جليّة على هذا الطريق وهم طبعاً لهم آلياتهم ووسائلهم وأهدافهم المناسبة لهم والتي تختلف في تفاصيلها مع من غير، وإن اشتركوا في أصل فكرة التغيير، ومن نقاط الاختلاف أن العلماء يريدون تغيير الظلم إلى العدل والإنصاف والمساواة وحرية وكرامة الإنسان، أما الآخرون فيكتفون بتغيير الظالم وهذا غير مجدٍ من وجهة نظرنا، فإذا أردنا أن نقيّم التغيير الذي حصل في ٤/٩ فلا بد أن ننظر إليه من هذا

(١) أجرى اللقاء بتاريخ ٢٧ ع ١٤٢٩ المصادف ٢٠٠٨/٤/٤ وعرض مساء ٢ ع ٢٤ الموافق

المعيار وهل أنه حصل تغيير للظالم إلى ظالم آخر أم أنه تغيير للظلم.

الشيء الذي تحقق هو الأمل لغد أفضل

◀ مشكور: على أساس هذا المعيار هل تعتبرون أن ما حدث

هو تغيير للظلم ونهايته أم حلّ ظلم جديد؟

سماحة الشيخ: أنا هنا أتحدث كمواطن عراقي، والعراقيون لا يشعرون بأن شيئاً من الظلم قد تغيرَ بدرجة ملحوظة، وأن كثيراً من المظالم والتقصيرات التي أوجبت رفض نظام صدام والوقوف في وجهه كُرسّت في النظام الحالي، مثل تقريب العشيرة وأبناء المدينة والحزب وإعطائهم المناصب العليا على حساب الكفاءة والنزاهة والوطنية ومثل الاستئثار بثروات الشعب وحرمانه من حقوقه في حياة حرة كريمة ومثل اعتقال الأبرياء^(١) وقتل الآمنين بجريرة غيرهم.

نعم، الشيء الحسن الذي تحقق هو الأمل بغدٍ أفضل أما في عهد صدام فلم يكن هناك أمل وكان المصير مظلماً.

(١) أعلن القاضي عبد الستار البيرقدار من مجلس القضاء الأعلى يوم ٢٩/٤/٢٠٠٨ إن عدد المستفيدين من قرار العفو العام إلى الآن بلغ (٥٠٥٣٥) وتساءل هنا إن كانوا هؤلاء أبرياء فما وجه اعتقال هذا العدد الكبير وقد أمضى عدد منهم سنتين أو أكثر، وإن كانوا مجرمين وإرهابيين فكيف جاز إطلاق هذا العدد الضخم من القتلة ليفسدوا في الأرض وهل إن الصفقات السياسية مبرر كاف لهذا الفعل؟

موقف المرجعية إبان الغزو عام ٢٠٠٣

◀ مشكور: ما هو شعور الأوساط المرجعية والعلمائية عندما أطيح بالنظام السابق.

سماحة الشيخ: كانت الفرحة الكبيرة بزوال الطاغوت مشوبة بالقلق من احتمال أن تكون الفوضى هي البديل عن صدام، والمعروف عند العقلاء أن وجود حكومة تؤدي وظائفها وإن كانت ظالمة أفضل من الفوضى أما الظلم فيتم التعاطي معه بشكل من الأشكال وهذا القلق حصل عندي من خلال متابعتي لنشرات الأخبار والتحليلات السياسية من الإذاعات المهمة خصوصاً BBC ولم أجد عند الأحزاب والشخصيات العراقية المعارضة حينئذٍ أي برامج أو خطط لبناء عراق ما بعد صدام وكان كل نقاشاتهم عن المحاصصة وتقاسم السلطة والثروات مما يعني الكثير من الصراع والعنف والتقاتل وتغليب منطق القوة، وهذا ما نشهده اليوم تحت اسم الديمقراطية، ولكن هذا القلق لم يكن مبرراً للوقوف في وجه التغيير، لأن الوقوف في وجه الغزو والاحتلال يصبّ في مصلحة صدام وإطالة عمره وهذا ما لا يرضاه منصف، إضافة إلى أننا لا نملك الوسائل الكافية للوقوف في وجه الغزو وتحويل المعادلة إلى صالحنا وتجربتنا في الانتفاضة الشعبانية عام ١٩٩١ مؤلمة وقاسية حينما غدرت قوات الحلفاء بالشعب العراقي.

لذا كان الموقف الذي تبيناه ووجهنا به من يرجعون إلينا هو الوقوف على الحياد في تلك المعركة لعدم وجود مصلحة في التخندق مع أي من الطرفين المتصارعين. فالأحجى هو حفظ المسلمين ومصالحهم

وعدم زجهم في مثل هذه المعركة.

في مقابل ذلك كان هناك موقفان:

الأول: هو استثمار الاندفاع الأمريكي نحو التغيير وهذا موقف الأحزاب والشخصيات التي كانت في خارج العراق وذهب بعضهم إلى الانضمام إلى المشروع الأمريكي بدعوى إمكان التوسل بالشيطان لإزالة صدام من باب الفاسد والأفسد.

الثاني: هو مواجهة قوات الاحتلال لأنها تستهدف بلداً مسلماً فيجب الدفاع عن بلاد الإسلام وان كان هذا البلد فريسة في يد صدام، وهذا الموقف كانت تريده حكومة صدام من الشعب وأقامت مؤتمرات للعلماء والمرجعات الدينية لإصدار فتاوى بهذا المضمون، وقد تلى عدد من ممثلي المراجع بياناً بهذا المعنى في احد المؤتمرات الذي أقيم في إحدى قاعات الروضة الحيدرية الشريفة في النجف الأشرف قبيل الغزو وقد امتنعت عن التجاوب مع مطلب الحكومة رغم أن من أصدر مثل هذا الموقف برره بالإكراه، لكنني اعتقد أن هذا الإكراه غير واضح لكل الناس وبالتالي سيندفع قسم منهم -مهما قل عدده- لمواجهة الغزو وخصوصاً مع الثقافة المتركرة في أذهان المسلمين التي تقضي بالدفاع ضد أي غزو كافر لبلاد المسلمين وحينئذ نتحمل مسؤولية دماء هؤلاء الناس.

نصوص سياسية

510

لكن الذي هوّن الخطب أن أكثر المتدينين كانوا يرجعون إلينا يومئذ في المواقف الاجتماعية العامة ويأخذون بتوجيهاتنا وان كان تقليدهم في الفتاوى لمراجع آخرين وتساعدت الثقة بيننا منذ أن تعيّنت قيادة الحركة الإسلامية في داخل العراق بنا بعد استشهاد أستاذنا السيد محمد الصدر رحمته الله

في شباط ١٩٩٩ ولما لمسوه من النشاط الواسع والشجاعة في اتخاذ المواقف والإخلاص في العمل. لذا فقد عمّ هذا الموقف كل طبقات الشعب والتزموا به ورجع إليه بعض العلماء الذين تبّنوا جهاد الغزاة أولاً كالسيد كاظم الحائري (دام ظلّه الشريف) على ما تناهى إلى سمعي يومئذ ويمكن مراجعة بياناته.

ويبدو أن قوات الحلفاء اكتشفت أن هذا الموقف الموحد لم يأت جزافاً فقد نقل لي بعض الفضلاء الذين أقاموا في مدرسة البغدادي التي هي مقر جامعة الصدر الدينية طيلة أيام المعارك للحفاظ عليها أنّ الأمريكان لما دخلوا النجف سألوهم عن كيفية تحقيق مثل هذا الموقف الموحد للعراقيين الذي ساهم بشكل أكيد في التعجيل بنهاية صدام من دون مؤونة تذكر، وبنفس الوقت لم ننصر الغزاة أو نؤيد مشروعهم.

واكشف هنا لأول مرة أن الحلفاء طلبوا مني مثل هذا التعاون قبل بدء العمليات بشهرين تقريباً فقد جاءني أحد الفضلاء ومعه شخص من أهل العمارة كان له ارتباط مع زعيم إحدى الجماعات المسلحة التي تقاتل النظام في الأهوار وأصبح عضواً في مجلس الحكم ونقل رسالة بهذا المعنى من الجنرال جون أبي زيد الذي عرفت فيما بعد أنه قائد القوات الأمريكية في المنطقة الوسطى التي تشمل العراق وأفغانستان وغيرها من دول المنطقة، لكنني أغلقت الموضوع معهما للموقف الذي أتبناه وهو الحياد ولأن النظام كان قاسياً في التعاطي مع من يعلم بمثل هذه الأمور ولا يخبر عنها بتهمة (التستر) فضلاً عن مشاركتها، وأنا كنت بحكم موقعي الاجتماعي ونشاطي مرصوداً بشكل مكثف من جلاوزة النظام.

توجهات المرجعية قبل بدء الحرب وأثناءها.

◀ مشكور: المعروف عن الكثير من الشعب العراقي أنهم متدينون وشديدو الارتباط بتعليمات وتوجيهات المرجعيات الدينية، فهل كان لها دور في ذلك الوقت لمنع الفوضى. أم أنها بقيت محتاطة بانتظار ما ستجلي عنه؟

سماحة الشيخ: أنا أتحدث عن موقفي وأنا بفضل الله تبارك وتعالى انتمي إلى الاتجاه الحركي العامل من الحوزة العلمية ومن وظائفها عدم التقاعس عن أي قول أو فعل فيه حفظ الدين وعزته وصلاح العباد والبلاد، وبعد استشهاد السيد الصدر الثاني قدس سره فقد تحملنا أعباء توجيه الحركة الإسلامية في داخل العراق، فكان لزاما علينا النزول بشجاعة وبحكمة إلى ساحة العمل الميداني، ومنذ أن بدأت إرهابات غزو الحلفاء للعراق بدأت بإصدار التوجيهات ومنها بيان مفصل بعنوان (الاستماع إلى نشرات الأخبار في أوقات الأزمات) حيث أوضحت فيه كيفية التصرف إزاء الحشد الإعلامي عن العراق ومحاولة وسائل الإعلام صناعة الآراء لدى العراقيين بالشكل الذي تريده الجهات التي تقف وراءها، وتعرضت فيه أيضا إلى كيفية التعاطي مع شحة المواد الغذائية والتكافل الاجتماعي وغيره. وهذه

512 التوجيهات كانت قبل بدء الهجوم بشهرين تقريبا وصدر بيان⁽¹⁾ من عشر نقاط يوم ٢٠٠٣/٤/٦ عندما بدأ صدام يترنح تحت ضربات قوات الاحتلال فيه توجيهات عامة حول ضرورة الحفاظ على مؤسسات الدولة والمال العام

(١) هذا البيان وسابقه منشوران في الجزء الثالث من كتاب (خطاب المرحلة).

لأنها ملك للشعب لا لصدام وحرمة العمليات الانتقامية وتصفية الحسابات وتصدي الخطباء والمثقفين لتوعية المجتمع ونصحهم بعدم الانسياق وراء الشعارات البراقة والمشاريع التي كانت تطلقها الأحزاب والشخصيات السياسية القادمة من الخارج لأنهم فارقونا منذ أكثر من عشرين عاماً ولا نعلم بالدقة وضعهم الحالي حتى يحصل الاطمئنان بأجنداتهم.

العلاقة التكاملية بين عراقيي الداخل والخارج

◀ مشكور: تطرقتم إلى موضوع الكيانات القادمة من الخارج وهو ما يؤشره البعض على سماحة الشيخ اليعقوبي من أنه يميّز بين عراقيي الداخل والخارج ويرى أن عراقيي الداخل هم الأفضل وان القادمين من الخارج لا دراية لهم بحيث تركوا أثراً سلبياً فهل هذا صحيح.

سماحة الشيخ: سمعت كثيراً من الكلمات التي حاولت تحريف كلامي وعرضه بالشكل الذي يستفز إخواننا الذين عاشوا معاناة الغربة والتهجير، وهذا ضمن حملة بعض الحاسدين والمنافقين لتشويه صورتي، وانطلت الكلمات على البعض ممن لم يقرأوا خطابي وكلامي حتى يعرفوا حقيقته، وبالمناسبة فإن المصطلح لم أصنعه أنا وإنما هو متداول على وسائل الإعلام منذ وقت وأراد به بعض المغرضين أهدافاً سياسية معينة كالتحريض على الكيانات المهيمنة على السلطة، فأردت تهذيب المصطلح وفضح هذه النوايا السيئة ووضع إصبع التشخيص على حالة خطيرة في المجتمع كانت احد أسباب العنف والفجوة بين الحكومة والشعب وهي: أن السياسيين

القادمين من الخارج يرون الذين بقوا في داخل العراق جهلة ومتخلفين
 حرّمهم صدام من كل أسباب التقدم والتحضّر وأنهم بعثيون صداميون
 بدليل بقائهم أحياء لم يملأ بهم صدام المقابر الجماعية، وهم يعلمون أن
 هذا افتراء باطل ولكنهم يريدون أن يبرروا لأنفسهم الاستئثار بالسلطة
 وحرمان الشعب من حقوقه وان ينفردوا هم بخيرات البلاد،

فأردت أن أقول إن العراق لا يستقر ولا يتقدم إلا بالعمل التكاملي
 بين من قدموا من الخارج ومن عاشوا المحنة في الداخل وصبروا وقدموا
 التضحيات من أجل أن يحفظوا هوية العراق وخصائص شعبه وإدامة الجهاد
 ضد الطاغوت، وإن لدى عراقيي الداخل الكثير من الخبرات والمهارات
 التي لا يمكن التفريط بها وهم أعرف بالأحوال التي مرّت على شعبهم
 والتغيرات التي طرأت عليهم، أما السياسيون الذين قدموا من الخارج فإنهم
 عاشوا انفصلاً امتد أكثر من عقدين.

وإلى الآن - وهذا ما أقوله بمرارة - لا يحس الشعب من أغلبهم انتماءً
 إلى بلدهم واصطفافاً مع معاناة شعبهم وكل الذي يفهمونه من العراق أنه
 بقرة حلوب يتسابقون على استلاب خيراته.

دور المرجعية في منع الفوضى وسرقة المال العام

514

◀ مشكور: هل كان دور للعلماء في منع عمليات السلب

والنهب التي حدثت؟ ولماذا حصلت هذه الممارسات الشعبية؟

سماحة الشيخ: ليس كل عمليات السلب والتخريب كانت ممارسات
 شعبية بل إن بعضها كان عبارة عن عملية منظمة لتخريب حضارة العراق

وسرقة ممتلكاته الثمينة قامت بها جهات مدرّبة كانت تترصد اللحظة المناسبة.

أما ما قام به العامة فله أكثر من سبب:

١- ثقافة متركزة في أذهانهم أن الأموال العامة هي ملك السلطة الحاكمة وبالتالي فهم يرون أن شكلاً من أشكال الصراع مع الحكومة يكون بسرقة المال العام أو تخريبه ولم يشعر المواطن يوماً أن المال العام هو للدولة وليس للحكومة والدولة بكل مؤسساتها ملك الشعب، وشعوره هذا ناشئ من طول حرمانه من حقوقه المستمر مع الأسف إلى الآن.

٢- تخلي صنّاع القرار في الأمة عن دورهم في توجيه الناس وردعهم عن الممارسات السيئة، لذا لما صدرت توجيهات من المرجعية الدينية بحرمة سرقة المال العام أظهر الشعب طاعة تامة و أعادوا ما أخذوه إلى مؤسسات الدولة أما الذين لم يطيعوا المرجعية فهم السياسيون الذين استمروا بفسادهم وسرقة أموال الشعب رغم أن بعضهم يتاجر باسم المرجعية.

مسؤوليات ما بعد السقوط

515 ‹ مشكور: بعد ٤/٩ هل أصبح على الحوزة العلمية وعلى

المرجعيات الدينية مسؤولية جديدة أو دور آخر يمكن أن يؤديه؟
سماحة الشيخ: العلماء لا يتخلّون عن وظائفهم بأي حال من الأحوال، نعم قد تتسع وقد تضيق فرص ممارسة دورهم في حياة الأمة، ومنها العمل السياسي الذي نفهمه على أنه رعاية المصالح العامة للأمة والبلاد وليس

الصراع على السلطة بأي ثمن، وهذه الوظيفة قام بها النبي والأئمة (صلوات الله عليهم) والعلماء على اختلاف في المساحة المتاحة، وبالنسبة للمرجعية في النجف فقد أتيحت لها فرصة أوسع للتأثير في العملية السياسية بعد سقوط صدام لزوال المانع.

العلماء والعمل السياسي:

﴿ مشكور ما هي حدود تدخل عالم الدين في المواضيع السياسية؟

سماحة الشيخ: الدين الإسلامي يغطي كل شؤون الحياة حيث ورد في السنة الشريفة (ما من واقعة إلا والله فيها حكم) والمجتهد هو القادر على أن يستخرج أحكام الوقائع من الأدلة الشرعية، فليس غريباً أن ترجع إليه كل شرائح المجتمع لمعرفة حكم الشريعة في مجمل القضايا ومنها المواضيع السياسية بل إن المجتمع لا يعذره إذا سكت عن بيان رأيه في قضية معينة لأنه يتوقع من المرجعية حضورها في كل ما يتعرض له، خصوصاً في العراق فإن الشعب متدين ويضبط بوصلة تحركاته على أحكام الشريعة، لكن هذا لا يعني انخراط العلماء في تفاصيل العمل السياسي لأن 516 في هذا تحجيماً لدورهم و ما العمل السياسي إلا لونٌ من ألوانه، فالانهماك في العمل السياسي يعني تقصيره في وظائفه الأخرى التي هي أهم منه، إضافة إلى أنه يجعله جزءاً من حالة محددة والمفروض أن يكون أباً وراعياً للجميع.

ولا يعني هذا أيضاً الاكتفاء بالمواقف النادرة والعموميات التي لا

تسمن ولا تغني من جوع فلا بد من المساهمة الفاعلة في تقديم التوجيهات والرؤى والتأثير على السياسيين لتقويم مسيرتهم وتصحيح عملية الانحراف ورفع الظلم والمطالبة بحقوق الشعب.

وإذا اعتقدنا بأن المرجعية موقع شريف محاط بالألطف الإلهية بالإخلاص والهمة العالية والعمل الصالح الدؤوب فلا شك أنها ستتهدي إلى ما لا يهتدي إليه أكثر السياسيين حنكه وخبرة.

وعلى أي حال فالعمل السياسي للمرجعية هو بين هذين الحدين اللذين هما الإفراط التفريط.

التوظيف السيء للدين

◀ مشكور: ما ذكرتم يتعلق بالمرجعيات وكبار علماء الدين،

فماذا عن رجال الدين عموماً وممارستهم للعمل السياسي؟

سماحة الشيخ: بالنسبة لي فأنا أخير من يرغب بالتفرغ للعمل السياسي بينه وبين الاستمرار بوظائفه الدينية لعدم التمكن من القيام بهما معاً فسيقصر في أحدهما حتماً، ولسريان الآثار السلبية للعمل السياسي على الوظيفة الدينية المقدسة وسيوظف الدين لخدمة مصالحه وهذا ما نجده مع الأسف عند بعض السياسيين الذين يؤمنون صلاة الجمعة فإنهم يتخذون منبرها المقدس وسيلة للمهارات وتصفية الحسابات وجرّ النار إلى قرصه كما يقولون وهذه خسارة كبرى.

فإذا شاء أن يصبح سياسياً فليتفرغ للعمل السياسي حتى وإن بقي على زيّه الديني فإنه سيصبح كبقية الأزياء المتنوعة.

﴿ مشكور: إن الأعراف جرت على تقديس رجل الدين الذي يلبس الزي الديني حتى لو تخلّى عن وظائفه الدينية فكيف سنحقق الفرز المذكور؟

سماحة الشيخ: هذا الفرز سيتم تدريجياً، وإنما يحصل الخلط بسبب كون ممارسة رجال الدين للعمل السياسي حاله جديدة على مجتمعنا، وأعتقد أن وعي هذه الحالة قد تقدّم في المجتمع ما بين عام ٢٠٠٣ والآن.

القداسة المزيفة لبعض رجال الدين

﴿ مشكور: هل القدسية التي يمنحها البعض لنفسه ويطلب الآخريين بمراعاتها هل لها من أساس ديني؟

سماحة الشيخ: لا أساس لهذه الحالة في الدين بل الموجود هو العكس فقد كان رسول الله ﷺ والأئمة الطاهرون عليهم السلام يجالسون الفقراء والضعفاء والعييد ويؤاكلونهم، وكان الإعرابي يدخل المسجد فيسأل أيكم محمداً؟ لأن النبي ﷺ لم يكن يتميز بين أصحابه بمجلس أو ملبس.

لكن بعض رجال الدين يصنعون حولهم هالة وقدسية انسياقاً وراء أهوائهم وأنانيتهم في الغرور والتكبر والاستعلاء واستدرار ما في أيدي الناس كالذي كان يفعله سدنة الأصنام والكهنة وغيرهم وأنا أرفض هذه المظاهر وأحاربها، وهكذا كان السيد الشهيد الصدر قدس سره فقد استنكر بشدة قضية تقبيل اليد ونحوها من المظاهر الزائفة، والمرجع وغيره من العلماء ورجال الدين ليسوا معصومين فليس لهم موقع أعلى من الناس، قال الله تبارك وتعالى [إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ] وأنا أواصل صنع ثقافة لدى

المجتمع وهي شهادة الأمة على المرجعية في موازاة شهادة المرجعية على الأمة لأن المرجع ليس معيناً بالنص من السماء وإنما وضع المشرع شروطاً وصفات لمن يستحق هذا الموقع الشريف فمن توفرت فيه رجعت إليه الأمة وإلا تركته إلى غيره ممن يجمعها.

ولكن تبقى في المجتمع طبقة ساذجة جاهلة تنظلي عليها الألعاب وهذه الحالة مزمنة عبر التاريخ، وقد كان أحد أهداف الأنبياء والرسل والمصلحين فضح المتاجرين باسم الدين والذين يمارسون القيمومة على عقول الناس وحرقاتهم ويستغلون أسوأ استغلال طاعة الناس للمرجعية.

﴿ مشكور: هل يمكن القول أن الناس لم تعد تسمع إلى

المراجع ولا تتبع توجيهاتهم؟

سماحة الشيخ: لا أتوقع هذا فشعبنا متدين ومن لوازم تدينه اتباع مرجعيته بحسب ما أمر به الأئمة المعصومون (سلام الله عليهم) لأن اتباع غير المجتهد الجامع لشروط الإفتاء والولاية لا يزيد الإنسان إلا ضلالاً وبعداً عن الحق.

نعم الذي نتوقعه زيادة الوعي لدى المجتمع خصوصاً المثقفين والمفكرين والشباب الواعين فيحسنون اختيارهم للمرجعية وفق المعايير الصحيحة والله الهادي إلى الحق.

الشعب غير معذور إذا لم يختار الكفوئين المخلصين^(١)

تعمل الأحزاب السياسية المهيمنة على السلطة في المحافظات والحكومة المركزية أن لا تجري انتخابات مجالس المحافظات في موعدها المقرر من خلال تأخير إقرار قانون الانتخابات أو عرقلة عمل المفوضية العليا للانتخابات وهي تتظاهر بحرصها على إجرائها في الموعد المحدد الذي لم تقبل به أصلاً لولا إقراره ضمن حزمة القوانين الثلاث في البرلمان فاضطرت لقبوله.

وعلى أي حال فإن الانتخابات ستجري بإذن الله تعالى في موعدها أو في غير موعدها وحينئذٍ سيقول الشعب كلمته في من يمثله وإذا كان معذوراً في المرة السابقة بسبب قلة الخبرة والمعرفة بالأشخاص وحادثة التجربة والمزايدات الطائفية والقومية والمتاجرة ببعض الرموز الدينية وغيرها من المؤثرات فاختار أشخاصاً لم يكونوا أمناء على المسؤولية ولم يعملوا لمصلحة شعبهم فانه هذه المرة غير معذور في عدم اختيار أبنائه الكفوئين النزيبين الوطنيين الذين يتفانون في حب وطنهم وخدمة شعبهم، بعد أن ذاقوا الأمرين من الموجودين وحرموهم من أبسط حقوقهم في الحياة الحرة الكريمة.

(١) من حديث سماحة الشيخ محمد يعقوبي (رَضِيَ اللهُ عَنْهُ) مع وفد من مدينة الكوفة المقدسة

ضمّ شيوخ عشائر ووجهاء ومسؤولي منظمات مجتمع مدني يوم السبت ٢٤ ج ٢٤٢٩

المصادف ٢٠٠٨/٦/٢٨.

تتحدث الروايات الشريفة عن حالات لا يُعذر فيها الناس ولا يُسمع لهم دعاء برفع البلاء لأنهم مسؤولون عن الظلم الذي وقع بهم ومنها رواية صحيحة عن الوليد بن صبيح عن أبي عبد الله عليه السلام قال: (كنت عنده وعنده جفنة من رطب فجاء سائل فأعطاه ثم جاء سائل آخر فأعطاه، ثم جاء آخر فأعطاه، ثم جاء آخر فقال: وسَّعَ اللهُ عليك، ثم قال: إن رجلاً لو كان له مال يبلغ ثلاثين أو أربعين ألفاً، ثم شاء أن لا يبقى منه شيء إلا قسَّمه في حقِّ فعل فيبقى لا مال له، فيكون من الثلاثة الذين يُردُّ دعاؤهم عليهم، قال: قلت: جُعِلت فداك من هم؟ قال: رجل رزقه الله عز وجل مالاً فأنفقه في وجوهه ثم قال: يا رب ارزقني فيقول الله عز وجل أولم أرزقك، ورجل دعا على امرأته وهي ظالمة له فيقال له: ألم أجعل أمرها بيدك، ورجل جلس في بيته وترك الطلب، ثم يقول: يا رب ارزقني فيقول الله عز وجل: ألم أجعل لك السبيل إلى طلب الرزق)^(١).

ويفهم الفقيه العارف بالروايات ومن مناسبات الحكم والموضوع - كما يصطلحون عليها- أن القضية غير مقتصرة على هؤلاء الثلاثة، لذا ذكر حديث آخر مثله خمسة عناوين^(٢) وإنما يترتب هذا الأثر - وهو عدم استجابة الدعاء برفع الظلم وعدم المعذورية- لكل من رضي بالظلم وخنع له وهو ممن شارك في جلب هذا الظلم وإقامته.

(١) كتاب (الخصال) للشيخ الصدوق، أبواب الثلاثة، الحديث ٢٠٨ ص ١٦٠.

(٢) حديث معتبر في باب الخمسة، ح ٧١ ص ٢٩٩.

فإذا أعطيتم أصواتكم في الانتخابات المقبلة سواء كانت المحلية أو العامة للذين لا تعرفون منهم مؤهلات التصدي للمسؤولية فلا تلموا إلا أنفسكم إذا جوعوكم وأعطوكم مواداً غذائية مسرطنة^(١) وغير صالحة للاستهلاك البشري، أو إذا حرموكم من خدمات الماء والكهرباء والنفط والغاز وغيرها، أو إذا اعتقلوا أبناءكم لا لذنب إلا لأنهم يخالفون رؤاهم، أو إذا قسّموا الوطن الواحد وجعلوا أهله شيعاً، أو إذا أطلقوا يد ميليشياتهم وجماعاتهم المسلحة لينشروا القتل والدمار والخطف والسرقة، أو إذا وزّعوا على المرضى أدوية ملوثة بفيروسات الايدز وغيرها من الأمراض الفتاكة، أو إذا حرّموا أبناءكم من فرصة للعمل يكسبون منها قوتهم مادمت لا تنتمي إلى أحزابهم، أو إذا باعوا الوطن إلى الأجنبي بصفقات بخسة، أو إذا جعلوكم ضحية ووقوداً لتنفيذ أجنداث إقليمية ودولية وغيرها من المآسي التي فاقت التصور والحصر.

وسوف لا يسمع الله تعالى لكم دعاءً لأنكم قادرون على رفع كل هذه المظالم بوعي وإدراك أهمية أصواتكم التي تلقونها في صناديق الاقتراع وأتعبتم أنفسكم في التعرف على من يخدمكم ويخلص لكم.

إن الله تبارك وتعالى يبيّن لنا صفات أولياء الأمور من خلال التعريف بصفات رسول الله ﷺ فقال تعالى [لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنْفُسِكُمْ] (التوبة: ١٢٨)، فهو ليس قادماً من خارج مجتمعكم وإنما هو ابنكم وعاش

(١) هذه الأمور المذكورة بعض مظاهر الفساد والظلم في عمل الحكومة يومئذٍ وكلها

محتتكم ومعاناتكم وعرف همومكم ومشاكلكم ولم يعزل نفسه عنكم في قصر الخضراء^(١)، ولا المنطقة الخضراء [عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ]، فهو يعزّ عليه ويصعب عليه أن يصيبكم عنت ومشقة وألم وصعوبة وحرمان لحبّه لكم ولأنه [حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ] فيحميكم من كل سوء ويبذل وسعه لجلب الخير لكم [بِالْمُؤْمِنِينَ رُوؤُوفٌ رَحِيمٌ] قد ملئ قلبه بالرحمة والرأفة بل إنه ما أرسل إلا رحمة للعالمين.

يُروى عن أحد المراجع قبل مائتي عام يعرف بـ(صاحب الفصول) لشهرة كتابه الفصول في الحوزات العلمية أنه سأله احد تلامذته النابيين العارفين بقيمة الحياة ومنزلة العلماء: (لو أخبرك ملك الموت أنك ستموت بعد ساعة فبأي عمل ستقضيها) ليعرف ما هي أولويات الأعمال وترتيبها بالأهمية فقال (أضع لي كرسيّاً على باب الدار لأقضي حوائج الناس مهما كانت الحاجة بسيطة).

هذه وغيرها هي صفات المسؤولين الذين يتولون شؤون الأمة ومن لم يتصف بها فهو خارج عن أخلاق رسول الله ﷺ وفيها تنبيه لكم أن لا تختاروا إلا من توفرت فيه هذه الصفات وإلا فإنكم تجنون على أنفسكم، لأنكم كما ترون أن كل تفاصيل حياتكم من الأمن والغذاء والخدمات والصحة والتعليم والعمل والاقتصاد وغيرها كلها مرتبطة بمن تختارونه لمواقع السلطة، فالأمر لكم والخيار بأيديكم، أقول هذا وأنا اعلم أن صناديق

(١) القصر الملكي لمعاوية في دمشق بينما كان أمير المؤمنين علي ابن أبي طالب يلتقي

بعمامة الناس ويجلس معهم ويتفقدهم.

الاقتراع سوف لا تكون وحدها القول الفصل، لان المتسلطين سيمارسون عملية التزوير بمقدار ما يستطيعون، ولكن مع ذلك علينا أن نبذل ما بوسعنا لكي تكون إرادة الأمة هي الحكم.

نسأل الله تعالى أن ينور بصائرنا ويزيد من رشدنا وحكمتنا ويوفقنا لاختيار الشخص المناسب بمعونة المخلصين العارفين، ففي الدعاء (اللهم أرنا الحق حقاً وارزقنا اتباعه) أي أننا نسأل الله تعالى أولاً أن يعرفنا الحق لان أهل الدنيا يخلطون الأوراق فتشبه الأمور ثم نطلب ثانياً أن يرزقنا إتباعه، لأنه ليس كل من عرف الحق اتبعه فإن قوماً وصفهم الله تبارك وتعالى بقوله [وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا] (النمل: ١٤).

حوارات سياسية

استقبل المرجع الديني سماحة آية الله العظمى الشيخ محمد اليعقوبي (دامت ظلته) في مكتبه في النجف الأشرف المحلل السياسي والإعلامي السيد صادق الموسوي مدير المركز الوطني للإعلام العراقي في لندن^(١) ورافقه رئيس تحرير وكالة الأنباء العراقية (أصوات) ومراسل صحيفة الحياة اللندنية الأستاذ فاضل رشاد، وطلب السيد الموسوي الاستئناس برأي المرجعية الدينية في النجف الأشرف في جملة من القضايا السياسية وجرى الحوار التالي:

الشعب يطالب بالتغيير

سؤال : هل تتوقعون تغييراً في الخارطة السياسية في ضوء نتائج انتخابات مجالس المحافظات المقبلة والانتخابات العامة في نهاية السنة القادمة؟

سماحة الشيخ : الشعب يريد التغيير بعد أن رفض يده من الحاكمين، لكن فرصة التغيير ضعيفة لان الأحزاب الحاكمة تمتلك كل عناصر التأثير على الناخبين أو المرشحين بالترهيب والترغيب، فبأيديهم السلطة، ويحتكرون وظائف الدولة، ولديهم المال الذي هو ثروة الشعب، ويسيطرون على القوى الأمنية التي تُوظَّف في كثير من الأحيان لتنفيذ

(١) تاريخ اللقاء ٢٢ شعبان ١٤٢٩ المصادف ٢٤/٨/٢٠٠٨.

أجندات الأحزاب لتصبح مليشيات بلباس رسمي، ويستطيعون أيضا استغلال الدين واسم المرجعية الدينية أو القومية أو الطائفية، فالتعويل على تداول حقيقي للسلطة احتمال ضعيف، والديمقراطية التي يتحدثون عنها وصفتها بالعوراء، لأنهم يتمسكون بها بمقدار ما يقوي سلطتهم ويحقق مصالحهم ويتركون الجانب الآخر منها.

نعم قد يحصل تغيير بطيء على المدى الطويل إذا لم تستغل الكتل المهيمنة على السلطة هذا الوقت لإحكام قبضتها وسد الفرصة على الآخرين، وقد يحصل قبل ذلك (حتى أقرب من الانتخابات) حينما تعي الكتل السياسية مسؤولياتها أمام الله تعالى والشعب والتاريخ وتسعى بجد لإصلاح الحال، ويقترن ذلك بأن تترك الولايات المتحدة القوى السياسية تمارس العملية الديمقراطية بشكل صحيح من دون أن تمارس ضغطاً لإبقاء الوضع الذي يلائم مصالحها ولا يربك أوضاعها الداخلية ويساهم انسحاب القوات الأمريكية في إجبار السياسيين المتصارعين على الجلوس إلى مائدة الحل خوفاً من انفراط عقد مصالحهم كلياً، أما وجود قوة كبيرة تؤمن لهم بقاء الوضع فإنه يشجعهم على الاستمرار في الصراع.

أغراض أمريكا من عدم تغيير الخارطة السياسية

526

سؤال : من المعلوم أن بعض الكتل الحاكمة - وأعني الإسلامية منها- لا ترغب الولايات المتحدة في بقاء نفوذها، ولها أجندات سياسية تعارض التوجهات الأمريكية فلماذا لا تسعى أمريكا للتغيير والحد من نفوذها؟ وهل هي عاجزة عن ذلك؟

سماحة الشيخ : هذا مرتبط بحسابات داخلية وخارجية تخصها، ولا اعتقد أن هذه القوى تعارض الإرادة الأمريكية إلا بمقدار الاستهلاك الإعلامي وذر الرماد في العيون فهي تتميز ببراغمية مدهشة - على حد تعبير احد مراكز الدراسات في أمريكا- ومستعدة للتخلي عن كل ما تؤمن به إذا شعرت بأن ذلك يستفز أمريكا ويدفعها إلى إبعاد هذه القوى عن السلطة فماذا تريد أمريكا أكثر من تحقيق مصالحها على أيدي الإسلاميين !! وبالتالي سقوطهم في أعين الناس وفشل مشروعهم.

بل إننا نرى كيف تتسابق الجهات الإسلامية الحاكمة لإعلان البراءة من المشروع الإسلامي وتبنيها لما يخالف الدين، حيث جعلوا علامة التحسن الأمني وقضائهم على الجماعات المسلحة، إشاعة الفسق والفجور⁽¹⁾ وتجارة الخمر التي تباع علناً على قارعة الطريق التي يسلكها زعماء الائتلاف في الكراة والجادرية وبمقربة من مقراتهم وتحت حماية القوى الأمنية مما لا يوجد نظيره حتى في أكثر الدول تحراً من الدين، ولا ادري ما هي الملازمة بين الأمرين! وهل هو نصرٌ على الإسلام أم على الجماعات المسلحة والقوى الإرهابية التي تحمل اسم الإسلام زوراً.

(1) إشارة إلى ما حصلت من ظواهر في البصرة ومدينة الصدر ببغداد بعد انتهاء عملية

(صولة الفرسان).

الشك في نزاهة الانتخابات

سؤال : هل تشككون بإمكان إجراء انتخابات نزيهة وشفافة؟

سماحة الشيخ : يوجد لدينا ولدى كل المراقبين أكثر من الشك، وخيار التزوير في الانتخابات قائم، والمراقب لتصرفات الأحزاب المتسلطة واستخدامها مختلف الوسائل حتى غير المشروعة لإحكام قبضتها على السلطة وتصفية الخصوم لا يبقى لديه شك في أنهم لا يتخلون عن السلطة بهذه الطريقة السلمية الشفافة عبر صناديق الاقتراع وكمثال على ذلك لاحظ العراقيين التي وضعوها لكي لا تجري الانتخابات في وقتها، فاستعملوا النقض الرئاسي ضد قانون مجالس المحافظات الذي لم يُمرّر إلا ضمن صفقة القوانين الثلاثة^(١)، ولم يتراجعوا عن نقضهم إلا بضغط أمريكي عندما زار (ديك تشيني) نائب الرئيس الأمريكي بغداد، ثم شككوا في آلية تشكيل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ومكاتبها الفرعية لإعادة العملية إلى نقطة الصفر رغم أن الآلية اقرها البرلمان وساروا عليها، ثم الملابس التي رافقت إقرار قانون انتخابات مجالس المحافظات.

(١) استمر صراع المصالح بين الكتل السياسية عدة أشهر وشهد ضغطاً خارجياً ومن المفوضية العليا للانتخابات لعجزها عن إجراء الانتخابات في موعدها إذا تأخر== إقرار القانون، وقد صوت البرلمان يوم ١٨ رجب الموافق ٧/٢٢ على صيغة القانون وبضمنه المادة (٢٤) التي أغضبت الأكراد فنقضه رئيس الجمهورية الطلحاني وأعيد إلى البرلمان واستمر الصراع حتى اقره البرلمان يوم ٢٣ رمضان ١٤٢٩ المصادف ٢٠١٠/٩/٢٤ وستأتي بعض الإشارة إليه في لقاء رئيس بعثة الأمم المتحدة في العراق (صفحة ٣٥٦) من هذا المجلد.

الحل الجذري لأزمة قانون الانتخابات وغيرها بإصلاح مجمل العملية السياسية

زار السيد ستيفان دي مستورا ممثل الأمين العام للأمم المتحدة في العراق المرجع الديني سماحة آية الله العظمى الشيخ محمد اليعقوبي (دامت ظلته) في مكتبه بالنجف الأشرف⁽¹⁾ حيث طلب السيد دي مستورا الاستئناس برأي المرجعية فيما يخص موضوع انتخابات مجالس المحافظات، وقال سماحة الشيخ (دامت ظلته): إنني لا أؤمن بالحلول الجزئية لهذه المشكلة أو تلك لأنها تبقى ترقيعات مؤقتة لا تلبث أن تنفجر مشاكل غيرها وإنما نريد حلاً جذرياً لمجمل الوضع الخانق والمزري الذي تمر به البلاد.

إن الخلاف الذي شهده البرلمان حول قانون انتخابات مجالس المحافظات يبين عمق الشرخ بين الكتل الحاكمة المستبدة بالسلطة وبين الكتل المقصاة إلى حد التصفية وان هذه الأزمة ليست هي المشكلة الوحيدة التي تعاني منها العملية السياسية بل الملاحظ وجود عدة مشاكل تطفو على السطح بين فترة وأخرى وهذا يدفعنا إلى التفكير في إيجاد حل جذري لمجمل هذه المشاكل والحل كما نراه هو بتطبيق شعار المرفوع والذي نسمع به ولا نلمس له أثراً وهو (المصالحة الوطنية) أي أن تجلس الكتل السياسية جلسة مصارحة وشفافية وتناقش فيما بينها لحل هذه المشاكل التي لن تنتهي من دون ذلك، والشاهد على عمق هذا الشرخ وانه هو السبب الحقيقي لهذه الأزمات أن بعض الكتل التي صوتت على المادة

(1) تاريخ الزيارة السبت ٥ رمضان ١٤٢٩هـ الموافق ٢٠٠٨/٩/٦.

(٢٤)^(١) ليس لها قرار أو موقف من هذه المادة بالذات أو من الفريق المعارض لها وإنما الذي دفعهم إلى ذلك هو شعورهم بالإقصاء ووجودهم في غير خندق الحكومة، فتجد هذه الكتلة انه من الطبيعي أن لا تصوت على مشاريع الحكومة التي لا تنظر فيها الأحزاب الحاكمة إلا إلى مصالحها.

وهذه من وجهة نظري مظاهر وتداعيات للمشكلة التي أشرنا إليها. وفي معرض إجابته على سؤال توجه بها السفير دي مستورا عن توقعات سماحة الشيخ يعقوبي للفصل التشريعي القادم لمجلس النواب والاحتمالات الواردة، قال سماحته (ذمّ الله): إن المبادرة بيد الأحزاب الحاكمة التي عليها أن تجلس مع الكتلة المعارضة وتتفاهم معها فإن عدد النواب الذين لم يصوتوا على مشاريع الحكومة بدأ بالتزايد إلى أن شكلوا أغلبية^(٢) في يوم ٢٢ تموز، ولا بد أن تتفهم وجهات نظرهم والاستماع لهم فإن العملية السياسية الناجحة تُبنى على الشراكة، ومع شديد الأسف إن الواقع لا يشير إلى وجود هذه التوجهات لدى أحزاب السلطة، وقد أسلفنا في لقاء سابق معكم أن العملية السياسية برمتها تحتاج إلى عاملين، عامل مساعد وهو وجود الأمم المتحدة ووساطتها الايجابية في حل المشاكل وتقريب وجهات النظر وعامل ضاغط وهو التغيير المستمر في اصطافات الكتلة السياسية لتجبر الخارج عن الإرادة الوطنية على الرجوع إلى الصف الوطني وإلا فإنه يهدد بالتغيير، لكن هذه الطريقة المتبعة لدى كل

(١) و (٢) راجع الهامش رقم (٢) (صفحة ٣٥٨).

الديمقراطيات المتحضرة في العالم لإجبار الحاكم على العودة إلى المسار الصحيح غير موجودة بسبب الإرادة الأمريكية التي ترى من مصلحتها أن يبقى الوضع السياسي كما هو عليه (ربما لحسابات انتخابية أو غيرها) فهي تحول دون تشكيل أي تحالف أو كتل سياسي يعمل على تغيير الوضع الحالي وإصلاحه.

إن هذه المبادرة وكل ما يساعد على إصلاح الوضع يجب أن ينفذ سريعاً لكي تتمكن المفوضية العليا المستقلة للانتخابات من إجرائها هذا العام؛ لأن التغيير أصبح مطلباً عاماً للشعب، وأن الجميع يرغبون أن يشاركوا في العملية السياسية ويأخذوا دورهم الطبيعي وليظهر كل كيان بحجمه، والوقت ضيق وان أي تأخير يخدم مصالح الكتل المهيمنة التي تريد استمرار هيمنتها غير المشروعة وتجعل هذه المشاكل وسيلة للتغطية على مرادها الحقيقي.

وفي نهاية اللقاء طلب السفير دي مستورا نصيحة من سماحة الشيخ، فقال سماحته: أوصيكم بما قلته في لقاءنا السابق وهو التعامل بموضوعية وحيادية والابتعاد عن المجاملات، وان تكون شجاعاً باتخاذ القرار التي تعتقد بأنها صحيحة لأن التاريخ سوف يسجل هذه المرحلة المهمة من تاريخ العراق، ونرجوا أن لا يسجل إلا شيئاً ايجابياً عن السيد دي مستورا.

الاتفاقية الأمنية: حول الانسحاب المحتوم إلى نصر استراتيجي^(١)

بسم الله الرحمن الرحيم

[وَقَفُّوهُمْ إِنَّهُمْ مَسْئُولُونَ، مَا لَكُمْ لَا تَنَاصَرُونَ] (الصفات ٢٤-٢٥)

نعبّر عن خيبة أملنا لإصرار عدد من الكتل البرلمانية على المضيّ قدماً حتى التوقيع على المعاهدة الإستراتيجية والاتفاقية الأمنية مع الولايات المتحدة الأمريكية دون الأخذ بنظر الاعتبار وجهات النظر الوطنية المخلصة التي قدّمت لهم، ولم تلتزم بكل الشروط التي وضعتها المرجعية الدينية في النجف الأشرف للتوقيع عليها وهي:

أولاً: عدم الإخلال بالسيادة العراقية والتفريط بمصالح أجياله. فقد تضمنت الاتفاقية انتهاكات خطيرة للسيادة من حيث إقامة القواعد وحصانة الجنود الأجانب وعدم ولاية القضاء العراقي على الجرائم التي ترتكب على أرضه وضد شعبه، وعدم تفتيش الخارج والداخل إلى القوات الأجنبية والسيطرة على الأجواء العراقية، والإذن بالقيام بما يلزمه الدفاع عن النفس

نصوص سياسية

532

(١) صدر هذا البيان تعليقاً على مصادقة البرلمان على الاتفاقية الأمنية مع الولايات المتحدة يوم الخميس ٢٨ ذ ق ١٤٢٩هـ المصادف ٢٧/١١/٢٠٠٨ وكانت كتلة (الفضيلة) من الرافضين للمصادقة على الاتفاقية رغم الترغيب والترهيب الذي مارسه السفير الأمريكي والمسؤولون الذين كانوا يزورون البلد.

وهو عنوان مطاط يمكن أن يبرر الكثير من الجرائم. بل قد يدخلنا في مشاكل مع دول الجوار بضرب عمقها تحت هذا العنوان.

ثانياً: تحقق الإجماع الوطني، وهو ما لم يتحقق في جلسة التصويت إذ لم يوافق إلا أكثر من نصف أعضاء البرلمان بقليل وهي أغلبية لا تحقق توافقاً وطنياً في مثل هذه القضايا المصيرية التي ترهن مستقبل الأجيال، وأود هنا تصحيح معنى الإجماع الوطني، فإنه لا يكفي في تحقيقه توافق عدد من الكتل الكبيرة التي تنتسب إلى مكونات الشعب العراقي الرئيسية، بل لا بد لتحقيق معنى الإجماع الوطني أن يكون هذا التوافق مستندا إلى المصالح الوطنية العليا وليس إلى الصفقات المتبادلة والمصالح الحزبية والفئوية. وقد اتضح للقاصي والداني أن التوافق بُني على مثل هذه الصفقات قبل التصويت.

ثالثاً: الشفافية، وقد كانت غائبة عن مجريات المفاوضات حيث لم يعلم أعضاء البرلمان فضلاً عن الشعب بنص الاتفاقية إلا قبل التصويت بأيام وأعلموا بأن النص نهائي ولا يمكن التغيير فيه، ولقد أخفيت النسخة الانكليزية التي قال عنها خبراء أمريكيون إن فقراتها تفرغ الأجزاء المهمة من الاتفاقية من محتواها وأظهروها مباشرة بعد مصادقة البرلمان وقالوا في سبب الإخفاء (لأنها تعقد حوار الكتل السياسية).

رابعاً: تهيئة الظروف الموضوعية والمناخات السياسية الملائمة للدخول في مثل هذه المفاوضات المعقدة مع دولة كبرى مثل الولايات المتحدة، بأن تتوفر عملية سياسية رصينة مستندة إلى قاعدة شعبية واسعة ليكون المفاوض العراقي في وضع قوي يمكنه من تضمين الاتفاقية كل ما

ينسجم مع مصالحه، لكن الذي حصل أن الأيام التي سبقت التصويت على الاتفاقية شهدت تشظياً وتشتتاً بين أطراف العملية السياسية بلغ الذروة، ووصلت الاتهامات المتبادلة بين الأحزاب الحاكمة إلى حد الجرائم الكبرى كاتخاذ مكاتب الأحزاب مقرات للقتل والتعذيب وانتهاك الدستور ومقاتلة قوات الحكومة وتشكيل الميلشيات والدكتاتورية وصراف المال العام للدعاية الانتخابية ووصلت إلى التهديد بالانقلاب وانقسمت المؤسسات الدستورية على نفسها حيث وصل التخندق إلى ما بين مجلس رئاسة الجمهورية ورئاسة الحكومة.

وقد استغل الطرف الآخر هذه الانقسامات ليرمي إليهم النسخة التي يريد ويغلق باب التعديل ويطلب منهم المصادقة وإلا فالتهديد بالويل والثبور.

لقد أصرّ البعض على توقيع الاتفاقية لا لقناعة بها وإنما لحرصه على التمسك بالمغانم التي حصل عليها ولم يستطيعوا إقناع المواطن بايجابيات فيها إلا قضية جدولة الانسحاب، وهو كما يعلم الجميع مطلب أمريكي قبل أن يكون عراقياً للضغط الداخلي الذي يواجهونه بسبب الصعوبات والخسائر التي أصابتهم ولحاجتهم لنقل القوات المقاتلة إلى منطقة أخرى ، وبذلك فقد حولت الاتفاقية انسحاب المهزوم والمضغوط عليه إلى نصر

استراتيجي. وقد منحتهم الاتفاقية مدة (٣٦) شهراً وهي أطول مما وعد به الرئيس الأمريكي الجديد^(١)، مضافاً إلى عدم كون هذه المدة ملزمة لهم

(١) وعد الرئيس الأمريكي أوباما شعبه في حملته الانتخابية لعام ٢٠٠٨ التي فاز بها أنه

لأن قادتهم السياسيين والعسكريين صرحوا بأن الانسحاب مرهون بالوضع على الأرض.

ومع ذلك فقد حاول هذا البعض تسويقها بخلط الأوراق وإخفاء الحقائق وأجروا تعديلات لذر الرماد في العيون كتبديل اسمها من (الاتفاقية الأمنية) إلى (اتفاقية الانسحاب) وهو ليس انسحاباً بل إعادة انتشار وتحول من الاحتلال العسكري الظاهر إلى الهيمنة على مقدرات الأمور، وإن الانسحاب لا يحتاج إلى اتفاقية بل يحصل تلقائياً بمجرد انتهاء التفويض الأممي نهاية هذا العام^(١) وحينئذ يفترض حصول الانسحاب فيه بلا قيد ولا شرط سوى ما تتطلبه العملية لوجستياً ويمكن حينئذ أي بعد الانسحاب قيام حكومة وطنية حرة بتوقيع أي اتفاقية تراعي مصالح الدولتين.

ومما حاولوه ضمن عملية التسويق حصر الكتل السياسية بين خيارين: أما توقيع الاتفاقية أو تمديد الاحتلال ولا أحد شريف حر يرضى بوجود الاحتلال فيكون ملزماً بالخيار الأول.

لكن هذا الانحصار شيء فعلوه هم بتضييق الوقت وتضييعه وقد أفهمناهم بوجود خيار ثالث وهو تصحيح العملية السياسية وتحقيق شراكة حقيقية لتقف الكتل السياسية صفاً واحداً ومن خلفهم المرجعية الدينية والشعب كافة أمام الطرف الآخر - أي الأمريكان - وتقول بلسان واحد

سيسحب قوات بلاده من العراق في غضون (١٦) شهراً.

(١) لذلك كانت الولايات المتحدة تضغط لانجاز المصادقة عليها قبل نهاية العام.

هذه مطالبنا وهذه شروطنا وسوف لا يجد الطرف الآخر بُدّاً من الإذعان. لكنهم لم يصغوا لهذه النصائح ومضوا منفردين فاستضعفهم الآخر. ثم هددوا بان البرلمان إذا لم يوافق فأنهم سوف لا يطلبون تمديد وجود القوات الأمريكية وسيتوجه العراق نحو المجهول وهو خيار خطير وهذا الكلام منهم فيه تضليل كبير لأن القوات الأمريكية تحتاج لوجستياً إلى ما لا يقل عن (١٦) شهراً لكي تنسحب لو طلب منها الانسحاب فوراً، فقد احتاجت سنة للانسحاب عام ١٩٩١ مع أنها كانت تحتفظ بأقل مما تمتلكه اليوم على ارض العراق بكثير.

على السياسيين أن يتذكروا أنهم لم يتبوؤوا هذه المواقع إلا بدعم المرجعية الدينية للانتخابات ومجمل العملية السياسية وان الشعب لم ينتخبهم بأشخاصهم لان القوائم كانت مغلقة وإنما أعطى صوته لقضية ائتمهم عليها فإذا لم يفوا للمرجعية وللشعب فإنهم يصبحون فاقدين للشرعية، ولينتظروا الانتخابات المقبلة لينتخبهم الشعب بأسمائهم في قوائم مفتوحة.

إن كلمتنا هذه سواء أدت إلى نتيجة ايجابية أو لم تؤدِ فإنها شهادة ندلي بها أمام الله تبارك وتعالى وأمام شعبنا الكريم وأمام التاريخ. وان الفرصة لم تفت إذ يمكن للكتل السياسية أن تصحح المسيرة وتطالب بصوت واحد

بتعديل الاتفاقية بما ينسجم مع المصالح الوطنية العليا.

تحقيق المصالحة الوطنية يكون من خلال التغيير الشامل للحكومة

بسم الله الرحمن الرحيم

استقبل سماحة الشيخ يعقوبي (رَضِيَ اللهُ عَنْهُ) السيد نائب رئيس الجمهورية الدكتور عادل عبد المهدي^(١) وقال في حديثه:
إن الطريقة الطبيعية لإصلاح أوضاع البلاد أن تبدأ العملية من القاعدة وتدرج لتفرز في النهاية حكومة صالحة خادمة للشعب، لكن الذي حصل في العراق هو العكس فأقيمت الحكومة من دون بناء قواعد صحيحة وورسينة لاختيار عناصرها ومن دون بناء ثقافة الإصلاح والعمل من أجل الناس.

وكان يمكن لهذه الحكومة أن تؤسس لخلق تلك الثقافة في المجتمع بأن تسير سيرة صالحة عادلة ليتأسى بها الشعب ويشعر الجميع بواجبه اتجاه دولة القانون، لكن الذي حصل أن الأحزاب الحاكمة كرست حالة الاستئثار والاستبداد والأنانية والتنازع والصراع وتبعاً لها فقد انقسم الشعب وتخندق وتمزق وتفتت فيه الصراعات ودفع ثمناً غالياً من أرواح الناس وتدمير الاقتصاد وتخريب المؤسسات.

(١) من حديث سماحة الشيخ (رَضِيَ اللهُ عَنْهُ) مع رابطة نور الله الطلابية وجمع من مثقفي مدينة المسيب يوم ٤ صفر ١٤٢٩ المصادف ٢٠٠٨/٢/١٢ ونُشر في العدد (٦٦) من صحيفة الصادقين.

ولذا باءت كل محاولات الإصلاح السياسي والمصالحة الوطنية بالفشل لأن طريقة الأحزاب الحاكمة في إدارة البلاد لا تساعد على نجاح الإصلاح المصالحة ولا تؤدي إليها، لذا فإن التغيير لا بد أن يبدأ من الحكومة فأصلاح العملية السياسية وتحقيق المصالحة الوطنية يكون عبر إجراء تغيير شامل في الحكومة وبنائها على أسس الشراكة واعتماد الكفاءة والمهنية والوطنية.

ولا تجوز مجاملة المعترضين على إجراء هذا التغيير ما دام هو رغبة الأكثرية وتتحقق به مصلحة الشعب.

إن التغيير وتحقيق المصالحة قد يبدو أمراً معقداً وبعيد المنال ولكنه في نفس الوقت سهل التحقيق لأنه لا يحتاج إلى أكثر من إرادة صادقة ونكران للذات. فعلى الكتل السياسية الفاعلة أن تقدم مصلحة الشعب على مصالحها الفئوية التي ستحقق هي أيضاً عندما يكون العراق وشعبه بخير فإن جميع المكونات ستكون بخير.

ضرورة وجود هيئات استشارية ومراكز دراسات ترفد الأحزاب السياسية

أكد سماحة الشيخ يعقوبي على ضرورة وجود هيئات تضم متخصصين في مختلف شؤون الحياة وقضايا الأمة إلى جنب الكيانات السياسية لرفد عملها بعدة اتجاهات.

١- تحديد المصالح العليا والأهداف التي يجب العمل من أجل تحقيقها.

٢- تشخيص المشاكل الموجودة ووضع الآليات لمعالجتها.

٣- صقل المواهب وصنع الكفاءات وتأهيلها لتكون قادرة على إدارة البلاد وتحمل المسؤوليات.

٤- تقييم عمل الكيانات السياسية وتقويم مسيرتها.

جاء ذلك خلال لقاء سماحته بعدد من أعضاء الهيئة الاستشارية لحزب الفضيلة الإسلامي.

كما أكد سماحته على ضرورة وجود مراكز بحوث ودراسات تقدّم للسياسيين كل ما يرتبط بعملهم، فالذي يراقب مجريات العملية السياسية يجد الجهل والتخبط والارتجال وعدم التخطيط واضحاً فيها بسبب عدم الإلمام الكافي بالقضايا التي يناقشونها والقرارات التي تعرض على البرلمان وغيره من مؤسسات القرار، وهي متنوعة ففيها الاقتصاد والسياسة والاجتماع

(١) صحيفة الصادقين العدد ٧٠ الصادر بتاريخ ٩ ج ١٤٢٩/١ المصادف ١٥/٥/٢٠٠٨.

والتنمية والتخطيط والمشاريع الفنية وغيرها كثير مما لا يعقل خوض شخص واحد فيها من دون إحاطته الجيدة بالموضوع من خلال وفد المؤسسات البحثية والاستشارية له.

وبارك سماحته المؤتمر الذي عقدته الجامعة المستنصرية بالاشتراك مع جامعة بغداد وعدد من السياسيين لوضع آلية لاستفادة السياسيين من الأكاديميين.

وأثنى سماحته في هذا المجال على مركز أضواء للبحوث والدراسات الإستراتيجية الذي يقدم الكثير مما ينفذ رغم حداثة تأسيسه، وشملت دراسات مهمة في الدين والأخلاق والاقتصاد والإدارة والسياسة والاجتماع والأمن والدفاع مما لا يستغني عنه المهتمون بقضايا البلد والشعب.

فقدان ثقة الشعب بالأجهزة القضائية والرقابية في تحقيق العدالة والنزاهة

أثنى سماحة الشيخ يعقوبي على شجاعة القاضي السيد جعفر الموسوي رئيس هيئة الادعاء العام في محكمة الجنايات الكبرى لمواجهته طاغية العصر المقبور صدام أثناء محاكمته كما أشاد بمهنته العالية لإتقانه جمع الأدلة والوثائق وترتيبها وحسن عرضها.

وعبر سماحته خلال استقباله^(٢) السيد الموسوي عن فقدان ثقته وثقة الشعب بقدرة الأجهزة القضائية والرقابية على مكافحة الفساد الذي نخر بكيان الدولة لعدم استقلاليتها ووقوعها في قبضة الحكومة والأحزاب المهيمنة على السلطة وهم مضطرون للانسياق وراء رغبات وقرارات السلطة التنفيذية لأن أمر نصبهم وعزلهم بيد الحكومة، وبمجرد أن يلوح أحد من هيئة النزاهة أو المفتشين العموميين أو أي سلطة رقابية أو محاسبية أو تفتيشية بشيء من الفساد فإنه يُعزل ويهان إن لم تتم تصفيته..

ولا زال الخلل في الهيكلية الإدارية للمفتشين العموميين قائماً فإن المفتش العام للوزارة مرتبط بالوزير فلا يستطيع محاسبته وحاشيته ولا زال رئيس هيئة النزاهة بالوكالة حتى يكون وضعه غير مستقر ومهدد لذا فإنه

(١) صحيفة الصادقين، العدد ٧١ الصادر بتاريخ ٧ جمادى الآخرة ١٤٢٩ المصادف ١١ حزيران ٢٠٠٨.

(٢) جرت المقابلة في مكتب سماحته في النجف الأشرف يوم الأربعاء ٢٠٠٨/٦/٤.

يعجز عن فعل أي شيء.

لذا فقد قدمنا مشروعاً لإصلاح نظام المراقبة والتفتيش والمحاسبة
وهيئة النزاهة وتضمن عدة نقاط.

منها: تأسيس ديوان للتفتيش العام يكون رئيسه بدرجة وزير يرتبط به
المفتشون العموميون في الوزارات ويُعيّن بمصادقة البرلمان..

ومنها: أن يكون المسؤولون في هذه الأجهزة مستقلين حقاً عن السلطة
التنفيذية ويكون ترشيحهم من قبل الكتل البرلمانية غير المشاركة في
الحكومة وبذلك نضمن استقلالهم عنها ونساهم في خلق ديمقراطية حقيقية
ونمكنهم من أداء دورهم في محاسبة المسؤولين وتدقيق عملهم ومكافحة
الفساد.

وأشار سماحته إلى الوضع المخرج لقضاة محكمة الجنايات الكبرى
بسبب أداء السياسيين والقادة العسكريين وهم يشاهدونهم يرتكبون نفس
أفعال هؤلاء الجناة الموجودين في قفص الاتهام كالاقتال العشوائي
وتصفية المعارضين السياسيين وهدر أو سرقة المال العام وانتهاك حقوق
الإنسان وتخريب مؤسسات الدولة واستباحة المدن وقتل الأبرياء الآمنين
لوجود عناصر خارجة عن القانون في تلك المدن وهي نفس الأعداء التي
يردّها الجناة، لذا أصبح العمل في هذه المحكمة لا يشرف أحداً لأن عليه
أن يعمل بازدواجية وهذه خيانة لشرف المهنة.

وتفاءل سماحته بأننا يحدونا الأمل الكبير بوصول الكفوئين المخلصين
الوطنيين الأحرار من أبناء هذا الشعب المنجب إلى مواقع الإدارة والسلطة
في البلاد لنبني عراقاً حراً كريماً مزدهراً.

توجهات الناخبين أثبتت انتصار مشروع المرجعية

لقد أثبتت توجهات الناس في انتخابات مجالس المحافظات الأخيرة^(١) نجاح المشروع الوطني ومبادئ الإصلاح السياسي التي عرضتها المرجعية الرشيدة خلال السنوات الماضية في خطاباتها وأحاديثها، وجاهدت من أجل توعية الناس بها وتثبيتها كمعايير لتقييم المتصددين لإدارة البلاد، ولم تنتهها عن المضي في طريق الأنبياء والأئمة عليهم السلام للإغراءات ولا ما لاقته بسبب ذلك من العنت والمشقة والتسقيط والتشويه، كما تعرض أتباعها إلى الحرمان والإقصاء والتصفية. لأن مصالح البعض كانت مبنية على إبقاء العقد والأزمات والتناحر والضعف والتشتت.

واليوم يرى جميع المراقبين كيف تحولت تلك الأفكار والمشاريع إلى ثقافة عامة حتى أن الذين سخروا من تلك المبادئ حين عرضها وقاوموها بكل ما أوتوا من سلطة وإعلام وأموال تبناها اليوم وأصبحت مادتهم في الدعاية الانتخابية وأصبحت هي الفيصل في كسب أصوات الناخبين ففاز في الانتخابات من تبناها، وخسر من بقي على ثوبه القديم.

وسندركم بجملة من تلك المبادئ والآليات العملية وتجدون تفصيلاتها في خطابات المرحلة والأحاديث والخطوات العملية التي أعلنتها

(١) بعد تأجيلات عديدة جرت انتخابات مجالس المحافظات يوم ٤ صفر ١٤٣٠

المصادف ٢٠٠٩/١/٣١، وصدر هذا البيان عن مكتب المرجعية يوم ٢١ صفر ١٤٣٠

المصادف ٢٠٠٩/٢/١٧.

المرجعية الرشيدة خصوصاً تلك التي أعقبت اشتعال الفتنة الطائفية مطلع عام ٢٠٠٦ حتى اليوم ومنها:

١- نبذ الطائفية والخروج من التخندق الطائفي وتفكيك الائتلافات المكوّنة على أساس طائفي أو عرقي وتشكيل الكتل على أسس الوطنية والبرامج الصالحة.

٢- صيانة وحدة العراق ورفض كل أشكال التقسيم. وتأجيل النظر في تطبيق الفيدرالية.

٣- تقوية الحكومة المركزية مع إدارة لا مركزية للمحافظات لتقويتها وتنمية كوادرها وإصلاح شؤونها.

٤- إقامة دولة القانون وحكومة ملتزمة به وليس حكومة أحزاب.

٥- حل الميلشيات والقضاء على الإرهاب والجماعات المسلحة وحصار السلاح بيد السلطة الشرعية.

٦- الجدّية في إجراء المصالحة الوطنية ومعالجة كل القرارات الخاطئة التي صدرت في الفترة السابقة كحل الجيش والتوظيف السياسي لقانون الاجتثاث ونحوها.

٧- بناء قوات مسلحة قوية وقادرة على حفظ أمن البلاد وحماية

544 حدوده وسيادته تمهيداً للانسحاب الكامل للقوات الأجنبية.

٨- التوزيع العادل للثروة فإنها ملك الشعب وضمن الحياة الكريمة للإنسان.

٩- تعديل الدستور ومعالجة كل الفقرات التي تسبب الاحتقان وتبقى قنابل موقوتة تثير التوترات باستمرار.

١٠- مكافحة الفساد المالي والإداري.

١١- جعل معايير التقييم وتقلد المناصب هي الكفاءة والنزاهة والوطنية والإخلاص للشعب، وأن يكون معيار نجاح المسؤول هو مقدار خدمته للناس وإسعادهم.

١٢- إعطاء العشائر دورها الذي تستحقه في المساعدة على استتباب الأمن والإعمار.

١٣- تنشيط القطاع الخاص وإصلاح الواقع الزراعي والصناعي والتعليمي لأنها الثروة الحقيقية والبنية التحتية للبلد.

١٤- عدم المتاجرة بالدين وتوظيفه للأغراض السياسية.

١٥- تحسين الخدمات ليشعر المواطن بالتغيير خصوصاً في الصحة والكهرباء والماء والمجاري والتعليم.

إننا حينما نذكر هذه النقاط نستهدف:

١- إنها أمانة تاريخية أن تحفظ الحقوق لأهلها.

٢- ليجعل الشعب نصب عينيه هذا البرنامج حتى يحاسب المتصدين في المرحلة الجديدة على تنفيذهم لهذه الوعود.

٣- لألفات نظر الناس خصوصاً الواعين إلى أن يميّزوا (فأن من طلب الحق فأخطأه ليس كمن طلب الباطل فأدركه) على تعبير أمير المؤمنين عليه السلام.

نسأل الله تعالى أن يسدد خطى ولاة الأمور لما فيه مرضاته وصالح العباد والبلاد.

وجود فرصة جيدة لتسريع سحب القوات الأجنبية

أشاد سماحة الشيخ يعقوبي (رحمته الله) بجهود الحكومة وكل الجهات الأخرى القائمة على إجراء عملية انتخاب مجالس المحافظات^(١) ووصف العملية بأنها إنجاز ونجاح خصوصاً في مثل الظروف التي يعيشها العراق. وعبر سماحته لدى استقباله دولة رئيس الوزراء السيد نوري المالكي عن أمله ببروز حكومات محلية منسجمة فيما بينها ومع الحكومة المركزية لتقديم خدمات أفضل للمواطنين لأن هذه العلاقة شابهها الكثير من التقاطعات والتناورات خلال المرحلة السابقة.

وقال سماحته خلال اللقاء^(٢) الذي جرى في مكتبه في النجف الأشرف: إن هذه العلاقة الرصينة ستسهم في خلق جو سياسي أكثر استقراراً يساعد على تسريع انسحاب القوات الأجنبية مضافاً إلى ما ستسهم به الانتخابات العامة مطلع العام الجديد وإن الاستقرار السياسي هو أساساً استتباب الأمن وتوفير الخدمات وخلق فرص التقدم والازدهار. وتمنى سماحته على الكتل السياسية أن تعمل بروح الفريق الواحد لتسير السفينة إلى شاطئ الأمان والسلام.

(١) جرت الانتخابات يوم السبت ٤ صفر ١٤٣٠ المصادف ٢٠٠٩/١/٣١ وحققت فيها قائمة (دولة القانون) التي يرأسها السيد المالكي فوزاً كبيراً على بقية القوائم.

(٢) تاريخ اللقاء ٨ صفر ١٤٣٠ المصادف ٢٠٠٩/٢/٤، ونُشر الخبر في العدد (٧٨) من صحيفة الصادقين الصادر بتاريخ ١٢/ربيع الأول/١٤٣٠ الموافق ٢٠٠٩/٣/١٠.

لم يتحقق بعد : وقت الاحتفال بالقضاء على العنف والإرهاب

أشاد المرجع الديني سماحة آية الله العظمى الشيخ محمد اليعقوبي (رحمته الله) بالتقدم الحاصل في أداء وزارة الداخلية ومهنتها ووطنيتها وقدرتها على إدارة فعاليات ضخمة كالانتخابات والزيارات الدينية.

وقال سماحته: إن الهاجس الأمني هو أهم ما يشغل بال الدولة والمواطن على حد سواء لأنه أساس الانطلاق في كل قطاعات الحياة الأخرى.

وحذّر سماحته لدى استقباله^(١) للسيد جواد البولاني وزير الداخلية من الإغراق بالتفاؤل ونشوة النصر وان الاحتفال بالقضاء على أسباب العنف والتوتر لم يحن بعد، ولا بد من النظر بجديّة إلى ما يقال من أن الأمن هش ويمكن أن ينتكس _ والعياذ بالله _ في أي لحظة، لذا على الجميع أن يشخّص بدقة الأسباب التي أدّت إلى هذا التحسن الأمني لكي نعمل على إدامتها واستثمارها وليس بأن نخلفها وراء ظهورنا بعد أن تحققت النتائج. لأنه من المعلوم لدى ذوي الاختصاص أن التقدم الأمني لم يحصل بسبب تحسّن أداء الأجهزة الأمنية وزيادة عددها وتطور معداتها فقط وإنما كانت وراءه اتفاقات سياسية وتفاهمات داخلية وخارجية.

(١) تاريخ اللقاء ١٨ صفر ١٤٣٠ المصادف ٢٠٠٩/٢/١٤، ونشر الخبر في العدد (٧٨) من

وأشار سماحته أن الأمن منظومة متكاملة من الجهود التي تقوم بها مختلف الوزارات مما يؤدي إلى امتصاص البطالة وتحسين خدمات الصحة والتعليم والكهرباء والبلديات وتنشيط القطاع الخاص والزراعة والصناعة، فلا بد أن تعمل الحكومة كالفريق الواحد وتتخلى الكتل السياسية عن أنانياتها والنظر إلى مصالحها الخاصة مما يؤدي إلى تقاطعات وتوترات تنعكس سلباً على الواقع الأمني.

و ضرب سماحته مثلاً بأن الولايات المتحدة كانت تصرف مليارات الدولارات على الجهد العسكري لفرض الأمن في محافظة الأنبار ولم تستطع أن تحقق شيئاً بل ازدادت أخطاؤها وكثر أعداؤها لكنها لما غيرت خطتها وخصصت عشر تلك المبالغ لاحتواء العشائر وتأسست مجالس الصحوات وأقامت بعض المشاريع فإن أبناء العشائر الغياري حققوا ما لم تحققه الجيوش الأمريكية وعادت المدن الساخنة إلى أهلها وإدارة أبنائها.

فوفروا على أنفسهم المبالغ الضخمة وحصدوا النتائج الايجابية.

هذا وحضر اللقاء اللواء الركن عبد الكريم خلف مدير عمليات الوزارة والسيد مدير علاقات الوزارة والعميد مدير مكافحة الإرهاب واللواء عبد الكريم العامري قائد شرطة النجف الأشرف.

رئاسة البرلمان أداة لتمير مشاريع الأحزاب الحاكمة وتحقيق مصالحها

شدّد المرجع الديني سماحة آية الله العظمى الشيخ محمد اليعقوبي (رحمته الله) على ضرورة تفعيل دور (مجلس النواب) لأداء وظيفته الرئيسيتين التشريعية والرقابية بما ينسجم مع التوجهات التي تخدم الشعب والبلد. جاء ذلك لدى استقبال^(١) سماحته الدكتور قاسم داوود رئيس كتلة التضامن في مجلس النواب في مكتبه في النجف الأشرف.

وقال المرجع اليعقوبي: إن القرار البرلماني أصبح رهينة بيد الكتل السياسية المهيمنة على السلطة وأداة لتسويق مشاريعها وتحقيق مصالحها، بسبب سوء تصرف هيئة الرئاسة وعدم موضوعيتها، وهذا لا يتسق مع المسؤولية التاريخية الملقاة على عاتق ممثلي الشعب بحيث يرى المراقبون أن العراق تحكمه حكومة أحزاب وليس حكومة دولة وقانون ومؤسسات لذا يعزف الكثير عن التعاطي مع مشاريع الاستثمار وغيرها في العراق. ودعا الكتل السياسية إلى مراجعة أداءها وخطابها السياسي بما يتلاءم مع المصلحة الوطنية العليا للبلاد مشيراً إلى ما أفرزته نتائج انتخابات مجالس المحافظات حيث كشفت عن تطّلع الشعب إلى التغيير في كل المحافظات حتى التي تحكمها القوائم الفائزة.

(١) تاريخ اللقاء ٢ ربيع الأول ١٤٣٠ المصادف ٢٠٠٩/٢/٢٨، ونشر الخبر في العدد (٧٨)

هذا وحضر اللقاء النائب عن كتلة الفضيلة البرلمانية د. باسم شريف.



دعوة السادة أعضاء البرلمان لمراجعة قانون الانتخابات خصوصاً ما يتعلق بتوزيع المقاعد المتبقية

قال سماحة المرجع العقبوبى (رَضِيَ اللهُ عَنْهُ): (بعد تحديد موعد إجراء الانتخابات البرلمانية المقبلة مطلع العام القادم وبدء العد التنازلى سريعاً لتلك الفعالية التي يُعوّل عليها لإجراء إصلاحات في الوضع السياسي القائم وتصحيح بعض الأخطاء السابقة في العملية السياسية، نلفت عناية السادة أعضاء البرلمان لإجراء مراجعة لمجمل العملية الانتخابية ومراحلها ابتداءً من قانون الانتخابات إلى عملية العد والفرز وتوزيع المقاعد على الكتل الفائزة).

وقال سماحته لدى استقباله^(١) عدداً من البرلمانيين ورؤساء الأحزاب السياسية والأكاديميين (أكتفي بالإشارة هنا إلى نقطة واحدة وهي كيفية توزيع المقاعد المتبقية بعد تطبيق القاسم الانتخابي وتعيين عدد المقاعد الصحيحة للكتل الفائزة، فإن الطريقة التي اتبعت سابقاً هي توزيعها على الكتل الفائزة نفسها بحسب نسبة الأصوات التي حازتها، وهذه الآلية أفرزت نتائج سلبية منها:

١- مخالفة إرادة الناخبين بمنح أصواتهم إلى كتل لم يصوّتوا لها.

٢- إهمال عدد كبير من أصوات الناخبين وهي الأصوات التي حصلت عليها الكتل التي لم تصل إلى القاسم الانتخابي ولو كانت بحاجة

(١) بتاريخ الاثنين ٦ رجب ١٤٣٠ الموافق ٢٩/٦/٢٠٠٩، ونشر في العدد (٨١) من صحيفة

إلى أصوات بعدد الأصابع.

٣- عدم الإنصاف والموضوعية إذ قد يعطى مقعد لشخص حصل على عدد قليل من الأصوات كمائة صوت من الأصوات التي حصلت عليها كتلته ويحرم من المقعد شخص حصل على عشرة آلاف صوت أو أكثر لكنه لم يصل إلى القاسم الانتخابي.

٤- تضيق المشاركة في العملية السياسية وحصرها بالكتل الكبيرة وحرمان الأكثر مما يؤدي إلى سعة قاعدة عدم التأييد للعملية السياسية وضعف دعمها من الشعب).

وأضاف سماحته (إذا أردنا أن نعبر عن هذه النقاط بأرقام من النتائج التي أعلنتها المفوضية العليا المستقلة للانتخابات عن انتخابات مجالس المحافظات الأخيرة، فقد كان عدد المشاركين في الانتخابات هو نصف عدد من يحق لهم التصويت، حيث صوتت (٧،١٤٣،٦٥٦) ناخباً، حصلت الكتل الفائزة - بحسب أرقام المفوضية - على (٤،٨٩٧،٣٣٤) صوتاً، وبذلك فقد أهملت (٢،٢٤٦،٣٢٢) صوتاً أي ما نسبته ٣١،٥٪ من المشاركين مضافاً إلى نصف من يحق لهم التصويت لم يشاركوا أصلاً، مما يعني هشاشة القاعدة التي تستند إليها العملية السياسية).

ونبه سماحته إلى (إن مشكلة قد تحصل لا يحلّها القانون وهي عندما لا تتجاوز أي كتلة القاسم الانتخابي في المحافظة أو تجتاز القاسم الانتخابي قائمة لشخص منفرد وليس لكتلة من مرشحين وبالتالي فلا يمكن تطبيق القانون الحالي بمنح المقاعد المتبقية إلى الكتلة الفائزة، ونذكر مثالا على ذلك ما حصل في محافظة كربلاء، فلو فرضنا حصول الكتل المشاركة

في الانتخابات البرلمانية المقبلة على نفس عدد الأصوات، ومشاركة نفس العدد من الناخبين فإنها جميعاً لا تتجاوز القاسم الانتخابي للمقاعد البرلمانية الذي سيكون حوالي (٣٠-٣٥) ألف صوت للمقعد إلا قائمة السيد يوسف الحبوبي التي حصلت على (٣٧،٨٤٦) صوتاً وهي قائمة مفردة، فلمن تمنح المقاعد الباقية؟ واقرب قائمة أليها وهي (أمل الرافدين) حصلت على (٢٦،٩٦٧) صوتاً فلا تصل إلى القاسم الانتخابي).

وقدم سماحته مقترحاً قال عنه (انه يحل هذه العقدة ويعالج المشاكل من دون إلغاء القاسم الانتخابي كما طالب البعض لان وجوده كأساس للتقييم ضروري، ويتضمن المقترح عدة خطوات:

١- تحديد القاسم الانتخابي بنفس الآلية أي بقسمة مجموع عدد المشاركين على عدد المقاعد المخصصة.

٢- تعيين أعداد المقاعد الصحيحة للكتل الفائزة بقسمة عدد الأصوات التي حصلت عليها على القاسم الانتخابي وتعيين العدد المتبقي من المقاعد المخصصة.

٣- ترتيب الكسور المتبقية للكتل الفائزة مع كسور النسب التي حصلت عليها الكتل غير الفائزة تنازلياً ومنح المقاعد المتبقية للكتل ذات الكسور الأعلى في الترتيب بحسب عدد المقاعد المتبقية بغض النظر عن كون الكسور للكتل الفائزة وغير الفائزة).

ثم أشار سماحته إلى النتائج الايجابية التي يمكن أن تتحقق بتطبيق هذه الآلية فقال ((وبذلك سنحقق:

١- توسيع دائرة المشاركة في العملية السياسية لعدد اكبر من الكيانات

- لإنعاش العملية الديمقراطية وتحقيق المصالحة الوطنية.
- ٢- تخليص قرار البرلمان من أسر وهيمنة الكتل الكبيرة. الذي أدى في المرحلة السابقة إلى ما يقرب من تعطيل الكثير من دوره.
- ٣- إيجاد ديناميكية في عمل البرلمان يحدثها ذوو المقاعد القليلة الذين سوف لا يكونون ساكنين، وإنما يتحركون في تحالفاتهم ومواقفهم.
- ٤- احترام إرادة الناخبين وعدم إهمال أصواتهم إلا بمقدار ضئيل.
- ٥- تحقيق الإنصاف والعدالة بمقدار كبير، إذ سوف لا تحصل الكتل الفائزة على أزيد من مقعد إضافي ويحوز الباقي ذوو الكسور الكبيرة من الكتل التي لم تتجاوز القاسم الانتخابي (يلاحظ هنا من باب المثال إن قائمتي ائتلاف دولة القانون وأمل الرافدين حصلتا على مقعدين صحيحين لكل منهما في محافظة كربلاء ثم أضيفت لهما سبعة مقاعد بإعادة توزيع المقاعد الشاغرة ليصبح لكل منهما تسعة مقاعد!! وفي محافظة واسط حصلت ائتلاف دولة القانون على أربعة مقاعد صحيحة وقائمة شهيد المحراب على مقعدين صحيحين فأضيف إلى الأولى تسعة مقاعد لتصبح حصتها ثلاثة عشر مقعداً وأضيفت أربعة إلى الثانية لتصبح ستة مقاعد).
- ٦- تجاوز المشاكل المتوقع حدوثها لدى تطبيق القانون الانتخابي

554 كالذي اشرنا إليه من قبل)).

وفي ختام حديثه عبر سماحة المرجع العنقوبي عن أمله بأن يغلب السادة أعضاء البرلمان المصالح الوطنية العليا عند النظر في هذه الأمور لننقذ بلدنا وشعبنا من الكوارث التي دمرته وأنهكتته.

تغيير الخارطة السياسية في الانتخابات القادمة، يساهم في القضاء على دوامة العنف

أكد المرجع الديني سماحة آية الله العظمى الشيخ محمد اليعقوبي (رحمته الله) على أهمية تعاون جميع أبناء البلد المخلصين ووحدهم وألفتهم لإخراج البلد من الأزمات التي يمر بها.

جاء ذلك لدى استقباله السيد علي بابان وزير التخطيط والتعاون الإنمائي والوفد المرافق له^(١) في مكتبه في النجف الأشرف والذي أشاد بدور المرجع اليعقوبي في تقويم العملية السياسية من خلال مواقفه الوطنية وتسديده الدائم للمسؤولين، ونصحه لهم في تغليب مصلحة الوطن والمواطن على كل المصالح، مستشهداً بدعوة سماحته إلى تفكيك الائتلافات الطائفية والتي دعا إليها في عام ٢٠٠٦.^(٢)

وقال المرجع اليعقوبي: لقد كنا وما نزال في موضع الحاجة إلى اندماج أبناء البلد وانصهار توجهاتهم في بوتقة الوطن، وهو الأمر الذي يدعم مسيرة العملية السياسية في مسارها الصحيح، فقد شهدنا عبر التاريخ تشكيل كيانات ذات صبغة طائفية معينة وهذا ليس عيباً أو خلّة، إنما العيب والخلل في الانغلاق على الطائفة وعدم الانفتاح على الآخرين، ولربما

(١) تاريخ اللقاء الأحد ٢٤ شعبان ١٤٣٠ المصادف ١٦/٨/٢٠٠٩، ونشر في العدد (٨٢) من صحيفة الصادقين الصادر بتاريخ ٦/رمضان/١٤٣٠ المصادف ٢٧/٨/٢٠٠٩.

(٢) في إشارة إلى اللقاء الذي أجرته مجلة نيوزويك مع سماحته يوم الجمعة ٢ ذ.ق ١٤٢٧ المصادف ١٤/١١/٢٠٠٦ والذي دعا فيه إلى تفكيك الائتلافات المبنية على

يصل الأمر إلى معاداتهم وقضم استحقاقاتهم، وكان المفروض أن تتفق هذه الكتل وتتوحد رؤاها وتذوب خلافاتها في سبيل المصالح الوطنية العليا لتؤسس إلى توحيد عراق ما بعد السقوط وآمل أن تنتج انتخابات عام ٢٠١٠ خارطة سياسية مختلفة عن تلك التي أنتجتها انتخابات عام ٢٠٠٥ وإذا لم يحصل مثل هذا التغيير فإن دوامة العنف وكل الإفرازات الكارثية للمسيرة الخاطئة للعملية السياسية ستبقى، والعياذ بالله.

وأضاف سماحته أن للإسلام القدرة ليس فقط على ردع مشاريع الغزو والاحتلال والفساد وإنما له القدرة على التأثير في الغزاة والمحتلين وإقناع الكثير منهم بالإسلام كما حصل للمغول حينما غزوا بغداد وسرعان ما اعتنقوا الإسلام ودعوا إليه. لكن هذه النتائج الكبيرة مشروطة بالعمل الدؤوب المخلص وبالترفع عن الأنانيات والمصالح الشخصية والفئوية. هذا وحضر اللقاء السيد مهدي العلاق وكيل وزير التخطيط والدكتور عبد الرزاق شريف نائب محافظ النجف الأشرف.

مبادرة للإسراع بتشكيل الحكومة^(١)

مرت ستة أشهر على إجراء الانتخابات البرلمانية العامة التي وقف فيها الشعب بشجاعة وأدلى بصوته أملاً في حياة ملؤها الأمل والاستقرار والرفاه. لكن أماله تتبدد كلما طال أمد تشكيل الحكومة حتى بلغت هذه المدة القياسية ولازال البرلمان الجديد في إجازة مفتوحة، لا يستطيع لم شمله، مما يشكل خرقاً دستورياً فاضحاً.

إن المرجعية الرشيدة في النجف الأشرف - وهي تراقب مجريات العملية السياسية - لا تستطيع الصبر طويلاً على أنات الشعب ومطالباته، وهي ترى عجز الكتل السياسية عن حسم الموضوع حتى صار البعض يدعو إلى إعادة الانتخابات وهو أمر لا فائدة فيه، ولا يحل المشكلة، مضافاً إلى الصعوبات الإجرائية وغيرها.

لذا فإننا نتقدم بحل نعتقه فاعلاً وسريعاً، وذلك بان تحال قضية اختيار رئيس الحكومة إلى الشعب لحسمها، ولتحمّل مسؤولية من يختار وذلك بأجراء انتخابات عامة لاختيار رئيس الوزراء من بين مرشحي الكتل البرلمانية التي فازت بمقعد فما فوق، ولا يترك باب الترشيح مفتوحاً لأي

(١) أطلقت هذه المبادرة للضغط على الكتل السياسية حتى تتحرك بجد لتشكيل الحكومة

وقد أثمرت فور تداولها إعلامياً عن تحريك الأمور الراكدة، حيث بدأت خطوات ايجابية منها إلغاء المحكمة الاتحادية العليا لإجازة البرلمان المفتوحة وأمرهم بحضور الجلسات ثم اجتماع الكتل الفائزة وحصول التوافقات السياسية حتى سُكّلت الحكومة، ونشر الخبر في العدد (٩٤) من صحيفة الصادقين.

احد حتى تكون العملية أكثر منطقية، وكأننا نجعل شرطاً في المرشح أن تكون له قاعدة لا تقل (١٠٠) ألف عراقي باعتبار ما يمثله المقعد الواحد. إن هذا المقترح يحلّ المشكلة اليوم وغداً لأننا نتوقع حصولها بعد كل انتخابات برلمانية عامة وفق معطيات تركيبة الشعب العراقي التي لا تفرز كتلة فائزة بنصف مقاعد البرلمان حتى تستطيع تحقيق الأغلبية المطلقة. ولما كان الدستور الحالي لا يتضمن مثل هذه المادة، فأنا ندعو إلى استثمار الخطوة الايجابية لفخامة السيد رئيس الجمهورية بدعوة البرلمان الجديد للانعقاد اليوم الأحد ٢٠١٠/٩/١٩ ليسنّ هذه المادة ويُلغى ما ينافيها، لان الدستور وضع لمصلحة الشعب وحل مشاكله وتحقيق الازدهار للبلد وليس لخلق الأزمات والفتن، وعلى السادة المحترمين ممثلي الشعب أن يصلّحوا كل مادة لا تصب في الأهداف المرجوة.

إن مثل هذه الخطوة ستفرز رئيس حكومة قوي، يتمتع بثقة الشعب مباشرةً، وسيعمل فعلاً على إسعاد الشعب الذي انتخبه، ويتحرر بدرجة ما من ضغط الصفقات والمحاصصات مع المحافظة على استحقاقات الكتل السياسية في تشكيل الحكومة لأنه يحتاج إلى نيل ثقتها في البرلمان، وإذا استطاع السادة قادة الكتل الخروج من هذه الأزمة سريعاً فإن هذه المبادرة ستكون مشروعاً مقترحاً أمام البرلمان لاحقاً، ليكون المرجعية في كل حالة تمرّ المدة القانونية، وهي شهر واحد على انعقاد أول جلسة للبرلمان من دون التوصل إلى اختيار رئيس للحكومة.

وقد خولت جناب النائب حسن الشمري بشرح تفاصيل المبادرة إلى الزعماء السياسيين في البلد ووسائل الإعلام مع دعائي للجميع بالتأييد

والتسديد وحسن الخاتمة.

[وَقُلْ اَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللّٰهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ اِلَى

عَالَمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ] (التوبة: ١٠٥).

١٠ شوال ١٤٣١هـ الموافق ١٩ / ٠٩ / ٢٠١٠

التحذير من عدم تشكيل حكومة شراكة وطنية

حذر المرجع الديني سماحة آية الله العظمى الشيخ محمد اليعقوبي (دام ظلّه) مما يتردد في وسائل الإعلام من السعي لتشكيل حكومة أغلبية سياسية، لأن ذلك لا يساهم في حل المشاكل وإزالة العقد التي يعاني منها البلد بل يزيدا تعقيداً.

ويبين سماحته لدى استقباله^(١) السيد آد ميلكرت رئيس بعثة الأمم المتحدة في العراق: إن التنوع السياسي بالعراق ليس مبنياً على أساس البرامج السياسية حتى يمكن لبرنامج الأغلبية أن يحكم ويبقى البرنامج الآخر في المعارضة، وإنما بنيت الأحزاب في العراق وشاركت في العملية السياسية على أساس انتماءاتها الطائفية والقومية والاجتماعية مما يعني أن عزل أي حزب أو كيان يعني عزل المكون الذي يمثله وهذا يؤدي إلى خلل في توازن التمثيل لمكونات الشعب.

واستدرك سماحته: بأن ذلك يجب أن لا يكون مبرراً لبعض القوى لكي تعرقل تقدم العملية السياسية اطمئناناً إلى عدم إمكان تجاهل وجودها في تشكيل الحكومة، بل على جميع القوى السياسية أن تنضم إلى مشروع الحكومة الذي يحقق أغلبية الأصوات.

(١) استقبل سماحة الشيخ رئيس بعثة الأمم المتحدة في العراق السفير آد ميلكرت في مكتبه في النجف الأشرف يوم الثلاثاء ١٠ ذق ١٤٣١هـ الموافق ١٩/١٠/٢٠١٠م، ونشر الخبر في العدد (٩٤) من صحيفة الصادقين.

إن الشعب يطمح إلى تشكيل حكومة توفر له الأمن والاستقرار والرفاه والتقدم وتعالج مشاكله الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الكثيرة كالجهل والمرض والفقر والتصحر وقلّة المياه والتدخلات الخارجية والخروقات الأمنية والفساد المالي والإداري وتلكؤ عملية الإعمار والنهوض، والمرجعية تعبّر عن إرادة الشعب هذه وتريد من القوى السياسية أن تسعى لتحقيقها.

إن دور بعثة الأمم المتحدة مهم وفاعل لأنها وسيط يحظى بقبول الجميع، ونحن نرى أن دور البعثة كلما ضعف وتراجع فإنه يبرز بقوة التدخلات الإقليمية التي تزيد الصراعات والتقاطعات، وكلما أخذت بعثة الأمم دورها الايجابي والفاعل تراجع تأثير تلك التدخلات واستطاعت لملمة شتات الفرقاء السياسيين.

أما المرجعية فإنها تعاني من تناقض الآخرين في التعاطي معها فهم من جهة يطالبونها بالتدخل لفك العقد وحل الأزمات وتحريك الأمور الراكدة، ولما تؤدّي وظيفتها يقولون إن المرجعية لا ينبغي أن تتدخل في السياسة.

لقد قدمنا المشروع تلو المشروع لحل الأزمة الحالية إلا أنها لم تلق استجابة لأن كل فصيل يريد تفصيل الحل على مقاسه، ولازلنا نعتقد بأن الكتل الفائزة إذا اجتمعت على طاولة مستديرة وبحضور وسيط مرضي لدى الأطراف كمثل الأمين العام للأمم المتحدة وتبادلت وجهات النظر فإنها ستخرج بألية للخروج من الأزمة وهو المشروع الذي قدمناه في وقت مبكر من الأزمة وستكون المرجعية داعمة لكل جهد مبارك يصب في مصلحة الشعب العراقي.

القلق من الدعوات لتشكيل الأقاليم

لقد انتابنا القلق إثر دعوة جمع من أعضاء مجلس محافظة صلاح الدين إلى إعلان المحافظة إقليمياً، خوفاً على وحدة العراق أرضاً وشعباً، التي سعى الكثير من أعداء العراق وشعبه الأصيل الكريم لتمزيقها وتفتيتها بعناوين متعددة كالتائفية وتشكيل الأقاليم وأمثالها.

وقد حذرنا من خطورة مشروع تشكيل الأقاليم منذ اللحظات الأولى، أي منذ كتابة الدستور عام ٢٠٠٥ والذي لم نصوت عليه لما فيه من المواد التي اعترضنا عليها آنذاك واعتبرناها قنابل موقوتة وفخوخاً أريد لها تفجير الوضع في العراق وإدامة الصراع بين أبنائه ومسخ هويته، لكننا عملنا على تثبيت مادة تعطي الحق للشعب في تشكيل الأقاليم حينما تتوفر الظروف الموضوعية لذلك بحيث تصب في مصلحة الشعب والبلد.

وحينما تحمّست بعض القوى المهيمنة على البرلمان لإقرار قانون تشكيل الأقاليم عام ٢٠٠٨ عارضناها بقوة وأبطلنا حججهم؛ لأننا كنا نعتقد أن سنّ القانون يعطي الضوء الأخضر في تشكيل الأقاليم وهو أمر سابق لأوانه، وكنا دائماً نكرّر أن الحل في منح صلاحيات واسعة على نحو الإدارة اللامركزية للمحافظات لتخطط لنفسها المشاريع التي تقدر الحكومات المحلية أولويتها والحاجة إليها لأنها أعرف بذلك، وكل ذلك مثبت في بياناتنا وخطاباتنا للمرحلة السابقة.

لكن التخطيط وسوء التخطيط وافتقاد الرؤية الصحيحة الدقيقة لدى المتصدين من القيادات وغلبة المصالح الخاصة وعدم الاستماع إلى النصيحة وانعدام روح المواطنة كانت هي السائدة في المرحلة السابقة والتي أفرزت وضعاً مزرياً يصعب إصلاحه كلما امتد الزمن، وبدأ البعض يصحو

من غروره وهوسه بالسلطة وجمع الغنائم وبدأ الجميع يتحدثون عن ضرورة تعديل الدستور ومعالجة القنابل الموقوتة فيه ونحو ذلك من الإصلاحات السياسية التي نادينا بها ووجهناها لهم ولجميع الأمة خلال السنوات السابقة. ولا سلوة لنا ونحن ننظر بألم إلى ما آلت إليه الأمور إلا المواقف النبيلة والوطنية المخلصة التي تصدر من عدد من عشائرننا الغيورة وبعض النخب الواعية التي لم يُغرها بريق المطامع ولم تنهها التهديدات وبقيت مصرّة على وحدة العراق واللحمة الوطنية التي تشد أبناءه.

وأخص بالذكر المؤتمر العام لعشائر الجبور الذي عقد اليوم في مدينة القيارة في محافظة نينوى واجتماع شيوخ عشائر الأنبار وعدد من تصريحات السياسيين والمثقفين المدركين لخطورة هذه المشاريع على مستقبل العراق ووحدة أهله.

إننا نقدرّ المعاناة التي حلت بالمحافظات وعدم تحقق إنجازات تذكر لإخواننا من أبنائها لكن الحل ليس في ابتعاد العراقيين عن بعضهم وانفراد كل منهم بأموره، ولا بد أن يكون الحل مناسباً للمشكلة، ويمكن أن تُحلّ هذه المشاكل بتوسيع صلاحيات الحكومات المحلية وسن القوانين الواضحة التي تضمن ذلك ووجود حوار بناء ومشاورات لاتخاذ القرارات بينها وبين الحكومات المركزية .

إن قوة الدولة وعزة شعبها وكرامتها منوطة بوجود نظام سياسي قوي أمين في العاصمة، فأعيذ إخواني في المحافظات التي نادى بعض أبنائها بالأقاليم أن يكونوا ممن يعمل على إضعاف العراق وتفتيت شعبه.

وبدوري فقد سعت لتقريب وجهات النظر ودعوة كبار المسؤولين في الحكومة المركزية للاستماع إلى إخواننا في تلك المحافظات وتفهم طلباتهم وزيارتهم للاطلاع عن كثب على معاناتهم وتأكيد الوحدة الوطنية بين الجميع^(١)، ورأيت خلال الأيام السابقة حركة محمودة في هذا الاتجاه، نرجو أن تتحقق ثمراتها الإيجابية في القريب العاجل.

نسأل الله تعالى أن ينور بصائر الجميع ويهديهم إلى ما فيه صلاح الأمة وسعادة وازدهار هذا البلد الكريم.

محمد اليعقوبي - النجف الأشرف

١٥/ ذي الحجة/ ١٤٣٢ - ١٢ / ١١ / ٢٠١١

(١) تحققت العديد من هذه الخطوات العملية واللقاءات والتطمينات وزيادة الصلاحيات، كما انطلقت مظاهرات وتجمعات مناهضة لهذه المشاريع حتى أجهزت جميعاً.

المرجع اليعقوبي يقلل من تأثير الانسحاب الأمريكي على حل مشاكل البلاد^(١)

بسم الله الرحمن الرحيم

أكد المرجع الديني سماحة الشيخ محمد اليعقوبي (ذاتِ الظَّله) قلقه من أجواء عدم الثقة والصراع التي تسود الكتل السياسية وانشغالهم بإدارة هذه الصراعات لإزاحة الآخر بدلاً من انشغالهم بإدارة البلد بحكمة وإخلاص ونزاهة ومهنية، لتحقيق الازدهار للعراق والرفاه للشعب.

جاء ذلك في معرض إجابة سماحته على سؤال رئيس بعثة الأمم المتحدة في العراق (مارتن كوبلر) عن تقييمه لقرار سحب القوات الأمريكية من العراق وتداعياته على مجمل الحياة وقال سماحته لدى استقباله له في مكتبه في النجف الأشرف:

إن هذه المشكلة أصل كل معاناة الشعب والتعقيدات التي تكتنف المشهد السياسي، فكلما تجدد الأمل بحل مشكلة ما، تستجد أخرى أكثر منها خطورة وفي ضوء ذلك قلل سماحته من تأثير قرار سحب القوات على حل المشكلات التي يعاني منها البلد وعلى تقدّم البلاد وازدهارها ما دام الزعماء السياسيون غير مكترثين بحلها بل هم الأصل فيها وسبب وقوعها، وهمّهم الأكبر تحقيق مغانمهم الخاصة.

و ضرب سماحته مثلاً في دعوة مجلس محافظة صلاح الدين لإقامة إقليم للمحافظة^(١)، فانه لم يكن قراراً ناشئاً من قناعة راسخة مدروسة، وإنما

(١) تاريخ اللقاء ٢٤- ذ ح - ١٤٣٢ الموافق ٢١- ١١- ٢٠١١.

جاء كرد فعلٍ على بعض الإجراءات، فلو استطعنا فك تلك العقد والاحتقانات لتبددت هذه المخاوف.

واستغرب سماحته من دعم البعض للمشاريع المؤدية إلى التقسيم عاجلاً أو آجلاً مع أن العالم يتجه إلى التكتلات وتوحيد الدول كالاتحاد الأوروبي الذي وحّد العملة وألغى سمة الدخول بين دوله.

وفي ضوء هذا التجذّر للمشاكل قلل سماحته من تأثير قرار سحب القوات الأمريكية على حل المشكلات التي يعاني منها البلد، وعلى تقدّم البلاد وازدهارها.

ووصف سماحته قرار الانسحاب بأنه أمريكي مبني على حسابات سياسية ومالية تتعلق بالداخل الأمريكي وعلى حسابات إستراتيجية اقتضتها التغييرات الجارية في المنطقة وإعادة ترتيب الأوراق فيها.

ولم يجد سماحته فرقاً بين وجود القوات الأمريكية في البصرة أو العمارة وبين انتشارها في الدول المجاورة للعراق خصوصاً مع وجود النفوذ السياسي والاقتصادي في القرار العراقي.

وتمنى سماحته أن لو كان شكل العلاقة بين العراق والقوى المتقدمة على غير النهج الذي سارت عليه في السنوات السابقة، ليستفيد من

(١) صوتت ثلثا أعضاء مجلس محافظة صلاح الدين لطلب إعلانها إقليمياً ورفعوه إلى الحكومة لاتخاذ الإجراءات، وعقدوا مؤتمراً صحفياً لبيان الأسباب يوم الخميس == ٢٨/ذ.ق. ١٤٣٢/ الموافق ٢٧/١٠/٢٠١١، وأعقب ذلك عقد اجتماعات ومظاهرات شعبية لدعم المطلب ومعارضته.

إمكانياتها المتطورة وتجاربها في بناء بلد مزدهر وهو ينهض من ركام الخراب والدمار الذي خلفه النظام البائد، بدلاً من الحالة التي عشناها طيلة السنوات العجاف التي تركت البلاد نهباً لكل طامع وساحة لكل مجرم قاتل حاقد.

كما أكد سماحته على مقبولية بعثة الأمم المتحدة لدى جميع الجهات، مما يجعلها قادرة على لعب دور العامل المساعد المقرب بين الأطراف المتنازعة، وتقديم المشورة ومشاريع القوانين التي تُسهم في إيجاد الحلول. وإن كنا نعتقد أن العامل المساعد وحده لا يكفي ما لم تتوفر النية الصادقة والجدادة لحل المشكلات وهذا ما يتطلب وجود جهة أو حالة ضاغطة تدفعهم إلى الجلوس على طاولة الحل والتقدم.

وقد شكر المبعوث الأممي سماحة المرجع اليعقوبي على حسن استقباله وتشخيصه الدقيق لأساس المشاكل وتقديمه جملة من الحلول والمقترحات، وأعرب عن حرصه على زيارة المرجعية الدينية والاستماع إلى توجيهاتها وهو في بداية عمله في العراق.

وعرض مساعدة الأمم المتحدة في معالجة جملة من مشاكل العراقيين كانتشار البطالة بين الشباب (نصف سكان العراق دون سن ١٩ سنة) والأزمة مع الكويت حيث عرض قيامه بزيارتها قريباً للمساعدة في تقريب وجهات النظر.

كما ناقش الطرفان قضية تعطل مشاريع الاستثمار في العراق، وكيفية اعتماد العراقيين على أنفسهم، وقرب إتمام سحب القوات الأمريكية من العراق وتداعيات ذلك على الوضع فيه.

وطلب سماحة الشيخ تكثيف البعثة الدولية للندوات والدورات التي
تقام للشباب كي يتطلعوا لبناء مستقبل متحضر بعيداً عن العقد والاحتقانات،
التي خلفها النظام المقبور وبنى عليه عدد من السياسيين الموجودين الآن،
كي يتجدد الأمل بمستقبل أفضل بينه هؤلاء الشباب.

المرجع اليعقوبي يحذر من خطورة إطلاق منح الجنسية العراقية لمن كان أحد والديه عراقياً^(١)

حذّر سماحة المرجع اليعقوبي من خطورة قرار المحكمة الاتحادية بإمكانية منح الجنسية العراقية لمن كان أحد والديه عراقياً على الهوية العراقية، وسيكون منفذاً لاختراق أمن العراق وثقافته وقيمه.

ووصف سماحته القرار بأنه غير دستوري؛ لأن الدستور اشترط في تطبيق هذه المادة منه أن ينظم ذلك بقانون، وهو ما لم يحصل إلى الآن، فلا يجوز العمل بهذه المادة وأضاف سماحته في تعليق إعلامي له حول القرار: إن القرار غير شرعي أصلاً لأن النسب والنسبة تكون بلحاظ الأب لا بلحاظ الأم، قال تعالى (ادْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ) الأحزاب ٥. فهذا القرار غريب على ثقافتنا ومبادئنا.

وذكر سماحته بموقفه من التصويت على الدستور حيث لم يوافق عليه لوجود ثغرات فيه، ومنها هذه المادة وكانت المادة مطلقة فأضافوا إليها فقرة (وينظم ذلك بقانون) لمعالجتها واستمر سماحته برفضها.

وكان رئيس المحكمة الاتحادية قد عقد مؤتمراً صحفياً يوم ٤/تموز قال فيه (أن المحكمة الاتحادية العليا أصدرت العديد من القرارات بمنح الجنسية العراقية لمن كان أحد والديه عراقياً) مؤكداً (إن القرار جاء بعد أن امتنعت الجهات المختصة عن ذلك) مضيفاً (أن القرار لم يتعد عن

(١) نُشر الخبر في العدد (١٠١) من صحيفة الصادقين الصادر بتاريخ ١٢/شعبان/١٤٣٢

الدستور والقانون العراقي كون ابن العراقي وابن العراقية هما عراقيان ويجب أن يتمتعا بحق المواطنة).

وتنص المادة ١٨ من الفرع الأول للحقوق المدنية والسياسية في الدستور العراقي على (أن الجنسية العراقية حق لكل عراقي، وهي أساس مواطنته، ويُعدّ عراقياً كل من ولد لأب عراقي أو لام عراقية، وينظم ذلك بقانون).

تعديل قانون الانتخابات^(١)

الحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا أبي القاسم محمد وعلى آله

الطيبين الطاهرين

من أجل توسيع قاعدة المشاركة في العملية السياسية.

ولتحقيق الديمقراطية المرجوة من خلال أفضل تمثيل لأصوات

الناخبين.

وللوصول إلى تفسير أدق وتطبيق أعدل للقاسم الانتخابي.

وبمناسبة قرب مناقشة البرلمان لقانون الانتخابات، نبيّن كيفية توزيع

المقاعد المتبقية بعد منح المقاعد الصحيحة للكتل الفائزة بها، حيث تُرتَّب

الكسور المتبقية للكتل الفائزة والتي حصلت على جزء مقعد، تنازلياً من

الكسر الأعلى إلى الأقل على عدد المقاعد المتبقية، ويمنح مقعد كامل لمن

يقع ضمن الترتيب.

ونطبق هذا التفسير -كمثال- على نتائج محافظة البصرة في

انتخابات مجالس المحافظات التي جرت عام ٢٠٠٩ مع مقارنتها بنتائج

التفسير الذي عمّل به حينئذٍ.

(١) نُشر في العدد (١١٥) من صحيفة الصادقين.

بسمه تعالى

محافظة البصرة

عدد المقاعد: ٣٤ (زائداً مقعد واحد للأقليات)

عدد المصوتين: ٦٤٥،٤٤٧

القاسم الانتخابي: ١٨،٩٨٤

التسلسل	اسم الكيان	عدد الأصوات	الاستحقاق الانتخابي		ترتيب الكسر تنازلياً	استحقاق الكسر لمقعد صحيح	الاستحقاق النهائي للمقاعد	التوزيع المعمول به
			عدد	كسر				
١	دولة القانون	٢٣٩٠ ٠٠٧	١٢	٠،٥٩ ٠	السادس	١	١٣	٢٠
٢	شهيد المحراب	٧٤٠٨ ٧٩	٣	٠،٩٤ ٤	الأول	١	٤	٥
٣	تجمع العدالة و الوحدة	٣٤٠٨ ٦٢	١	٠،٨٣ ٦	الثالث	١	٢	٢
٤	تيار الأحرار	٣٢٠ ٢٠	١	٠،٦٨ ٧	الرابع	١	٢	٢

٢	٢	١	الثالث عشر	٠،٣٠ ٧	١	٢٤٤ ١٣	الحزب الإسلامي	٥
٢	١	-		٠،١١ ١	١	٢١٠ ٩١	القائمة العراقية	٦
١	١	-		٠،١١ ٠	١	٢٠٠٩ ٣٢	حزب الفضيلة الإسلامي	٧
-	١	١	الثاني	٠،٨٥ ٣	-	١٦٠١ ٩٢	تيار الإصلاح الوطني	٨
-	١	١	الخامس	٠،٦٠ ٣	-	١١٠٤ ٥٥	تجمّع عراق المستقبل	٩
-	١	١	السابع	٠،٥٣ ٠	-	١٠٠٠ ٦٢	منظمة العدالة والتنمية الاجتماعية	١٠
-	١	١	الثامن	٠،٥١ ٨	-	٩٤٨٣ ١	تجمّع الخير والإصلاح الوطني	١

١	التيار الوطني في البصرة	٩,٤٨ ٨	-	٠,٥٠ ٠	التاسع	١	١	-
١	الحزب الدستوري العراقي	٧,٧٣ ٢	-	٠,٤٠ ٧	العاشر	١	١	-
١	حزب الولاء الإسلامي	٧,٤٩ ٠	-	٠,٣٩ ٥	الحادي عشر	١	١	-
١	تجمّع وحدة العراق الحر الديمقراطي	٧,٣١ ٠	-	٠,٣٨ ٥	الثاني عشر	١	١	-
١	تجمّع البصرة المستقل للتنمية والإعمار	٥,٨١ ٥	-	٠,٣٠ ٦	الرابع عشر	١	١	-
١	المؤتمر الوطني	٥,٣١ ٢	-	٠,٢٨ ٠				

						العراقي	
				٠،٢٥	-	٤،٧٩	١ بصرة الخير
				٣		٤	٨
				٠،٢٤	-	٤،٥٨	١ قائمة
				٢		٨	٩ مستقبل البصرة الوطنية
				٠،٢٣	-	٤،٤٤	٢ قائمة مثال
				٤		٤	٠ الآلوسي للأمة العراقية
المجموع = ٣٤	المجموع = ٣٤	تعطى للأعلى كسوراً بحسب الترتيب		٢٠		١٤	٣٤ المقاعد الصحيحة المقاعد المتبقية

ملاحظات:

575

١- يقلل هذا التفسير بدرجة كبيرة من الأصوات المهملة التي بلغت في الانتخابات السابقة حوالي ثلث الأصوات في مجموع العراق، وتجاوزت نسبتها نصف الأصوات في بعض المحافظات كواسط و كربلاء وبابل.

٢- يعطي هذا التفسير الدور الصحيح للقاسم الانتخابي وهو حساب عدد المقاعد الصحيحة وكسر المقعد، وليس ما كان معمولاً به وهو تحديد العتبة وإهمال من لم يصلها فإن فيه إجحافاً بكثير من الكتل وحقوقها ومنح أصوات الناخبين لغير من صوتوا لهم خلافاً لإرادتهم ولما يقتضيه الدستور وحقوق الإنسان.

١٤ رجب ١٤٣٣

٢٠١٢/٦/٥

حول قرار الحكومة الاخير بالتعويض بمبلغ نقدي عن مفردات البطاقة التموينية

إننا مع الهدف المعلن لقرار الحكومة الاخير بتعويض المواطن عن مفردات البطاقة التموينية بمبلغ نقدي لمكافحة الفساد في هذا الملف وتحسين حال المواطن العراقي، وندعو الى تعميم هذه الحركة الى كل الملفات الاخرى اذا حققت الهدف المرجو منها.

الا ان هذا الهدف يبقى نظريا وحيراً على ورق ما لم يقترن بوضع آليات عملية وواقعية ومقدور عليها لتنفيذ هذا البرنامج الواسع والخطير.

وحينئذ تبرز امامنا عدة تساؤلات مثيرة للقلق: كيف سيتم إيصال هذه المبالغ الى شعب تعدادده (٣٤) مليون انسان وفي راس كل شهر؟

وما الذي يضمن عدم حصول الفساد في هذه الخطوة أيضاً؟

وهل للمصارف القدرة على القيام بهذه العملية؟

وهل الحكومة قادرة على ضبط اسعار المواد الغذائية الاساسية في السوق وكبح جماح التجار والحد من جشعهم وتحكمهم في قوت المواطنين؟

وهل التجار قادرون على تلبية حاجة السوق؟

وإذا كان البلد يشكو من تضخم بسبب حجم الكتلة النقدية المتداولة منذ سنين ولم تتم معالجة هذه المشكلة، فيألى أي مدى سيتفقم الوضع بسبب ضخ نصف تريليون دينار من العملة شهريا الى السوق؟

وغير ذلك من التساؤلات المقلقة حقيقة واماننا شواهد تشير الى عدم نجاح مثل هذه التجارب كالعيدية التي قررتها الحكومة للمواطنين او الوجبة الاضافية من الحبوب التي لم تصل حتى بعد العيد اللاحق، وبين ايدينا قرار منح الطلبة الجامعيين معونة دراسية وقد مرَّ عليه أشهر من دون ايجاد آلية للتوزيع مع أن عددهم لا يبلغ ١٪ من مجموع السكان.

إن الشعب قد تعود في مثل هكذا حالات أن يدفع ضريبة القرار من دون أن يصله ما وُعد به فترتفع الاسعار وتشح المواد وهو لم يقبض شيئاً. واذكر لذلك مثالا بسيطا الا انه طريف فقد كانت لجامعة الكوفة حافلات تنقل الطلبة من الباب الرئيسي الى كلياتهم ومؤسساتهم مجاناً، فلما صدر قرار المنحة فرضوا أجورا على الطلبة الذين مرّت عليهم أشهر ولم يستلموا شيئاً.

فلا بد اذن قبل تحديد موعد لتطبيق القرار مفاتحة كل الجهات المعنية حتى تقدّم تقارير حول قدرتها على التنفيذ، ولا مانع من تأجيل تطبيق القرار شهرين أو اكثر لاعطاء فرصة اوسع لتهيئة ظروف النجاح للتطبيق حتى يطمئن المواطن بأن القرار لصالحه، خصوصا وان الموعد المحدد ٢٠١٢/٣/١ يأتي بعد مدة قصيرة من انتهاء شهري محرم وصفر اللذين يستهلكان في شعائهما مخزون الدولة من المواد الغذائية.

ونقدّم هنا بعض الافكار لإنجاح العملية:

اولا:- استثناء مادة الطحين من القرار ويبقى توزيعه بالبطاقات المعينة وبالسعر المقرر حاليا من دون تقليل مبلغ التعويض، لان الخبز اساس حياة الانسان وتوزيع الطحين لم يعاني من المشاكل التي عانت منها مفردات

البطاقة الاخرى ولم تتعثر انسيابية توزيعه طيلة هذه السنين الماضية، وان الانتاج المحلي من الحنطة والشعير يغطي اكثر من حاجة المواطنين، فتحمل الدولة لهذه المادة عن كاهل المواطنين شيء اساسي.

ثانيا: - مفاتحة المصارف لوضع آلية لفتح حسابات مصرفية لكل مواطن بحسب الرقعة الجغرافية لبطاقته التموينية ويوضع مبلغ التعويض النقدي تلقائيا كل شهر في حساب المواطن، وبذلك سنتجنب الفساد في توزيع المبالغ، ونخفف من زخم المواطنين، ونتخلص من ضخ كتلة نقدية كبيرة الى السوق.

ثالثا: - وضع ضوابط اسعار السوق وتقديم التسهيلات للتجار، وارشادهم الى القيام بكل ما ينفع المواطن.

رابعا: - تهيئة المؤسسات الحكومية المعنية للقيام بدورها في الدخول الى السوق كمنافس قوي للحد من الاحتكار ورفع الاسعار فوق السعر الدولي المحدد، ولو بدعم بعض البضائع وتجهيز السوق بكميات كبيرة منها.

خامسا: - الاعلان عن اعتبار الموعد المعلن ٣/١ غير نهائي وانه قابل للتمديد اذا لم تتم الاستعدادات الكاملة لانجاح العملية، وهذا الاعلان سيخفف الاحتقان والمخاوف والهلع، ويعطي مرونة في الاجراءات^(١).

والله ولي التوفيق

^(١) نجح هذا الضغط المرجعي والشعبي والإثارات الحقيقية المذكورة في إلغاء القرار والاستمرار بتوزيع مفردات البطاقة التموينية.

محمد اليعقوبي _ النجف الاشرف

٢٣/ذ.ح/١٤٣٣

٢٠١٢/١١/٨

المشاريع الشيطانية التي أعدت للمنطقة الإسلامية والعربية^(١)

يوماً بعد يوم تنكشف وتتضح الخطة الشيطانية التي أعدت للمنطقة الإسلامية والعربية ضمن مشروع شرق الأوسط الكبير، والتي تستهدف تمزيق وحدتها ونسيجها الاجتماعي وتفتيت دولها إلى دويلات وأقاليم ضعيفة ويبقى فقط الكيان الصهيوني^(٢) القوة المهيمنة في المنطقة لاستمرار السيطرة عليها بعد ان احترقت ورقة تركيع الشعوب والتحكم بثوراتها من خلال أنظمة ديكتاتورية تعتمد سياسة البطش والقسوة والتسلط بالحديد والنار.

وقد استخدموا لتنفيذ هذه الخطة وسائل عديدة على رأسها القوة العسكرية وأموال دول البترودولار والالتفاف على حركة الشعوب ومصادرة ثوراته التي سُميت بالربيع العربي حتى أخضعوها لإرادتهم وبدأوا يتحكمون بها من خلال الأنظمة العميلة في المنطقة.

ومن أقدّر الوسائل وأخبثها وأخطرها إشعال الحرب الطائفية وإثارة الفتن بين المسلمين وتغذية التعصب واستفزاز المشاعر والعواطف الدينية بالأفعال الدنيئة التي لا يقوم بها حتى أشد الوحوش ضراوة وبطشاً، وكان

^(١) البيان الذي وجهه سماحة المرجع العنقوبي (دامت ظلته) يوم ٢٣/٢/١٤٣٤ الموافق ٢٠١٣/٥/٤ من خلال عدد كبير من الفضائيات إلى شعوب المنطقة بعد لقائه بعدد من القيادات الدينية والسياسية في عدة دول.

^(٢) قامت طائرات الكيان الصهيوني مساء نفس اليوم الذي أعد فيه البيان بغارة جوية على معسكرات ومخازن سلاح قرب دمشق بقنابل فراغية أحدثت زلزالاً في العاصمة.

آخرها نبش قبر الصحابي الجليل الشهيد حُجر بن عدي الكندي في ريف دمشق يوم الخميس (٢٠١٣/٥/٢) ومحاولة نقل رفاتهِ إلى جهة مجهولة، لكنهم لم يفلحوا حتى أدركهم الموالون.

إنّ المواقف الضعيفة المنهزمة التي تتخذها القيادات الدينية والسياسية لا قيمة لها وهي لوحدها لا تقيم حقاً ولا ترهق باطلاً، بل لا بد من تحرك المراجع الدينية والسياسية العليا للتأثير على منظمة المؤتمر الإسلامي والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي حتى تضغط على الدول الراعية والساندة لتلك الجماعات الضالة المفسدة والتي تتحكم في حركتها حتى تلزمها بمعايير النبل والقيم الإنسانية، وإذا أرادت القتال فلتقاتل بشرف وشهامة.

ولا بد من فضح هذه الجرائم وتعريف الدول الغربية التي تدعمهم إعلامياً وسياسياً ومالياً وتنوي تسليحهم بأنهم يتعاملون مع من لا يعرف للموتى حرمة ونبش القبور فكيف يحفظ حقوق الأحياء ويحترم تنوعهم، كيف يطمثون إلى مستقبل العلاقة مع مثل هذه العصابات؟، ومن الذي يضبط حركة هذه القنابل الموقوتة التي ليس لها كايح ولا ناظم ولا بوصلة أمينة، وإذا اعتقدت تلك الدول الغربية إنّ دعم هؤلاء يصبّ في مصالحها، فإنّ ذلك وهم وعمره قصير حتى ينقلب السحر على الساحر، ولا يعرفون حينئذٍ كيف الخلاص، فلتراجع هذه الدول سياستها الداعمة لهؤلاء قبل أن تتورط في المزيد.

إنّ هذه الأحداث المؤلمة والمقلقة لا يصح أن نتعامل معها كمفردات جزئية غير مترابطة، بل علينا أن نضع كلاً منها في مكانها من منظومة المشاريع الإستراتيجية والخطط التكتيكية، وهذا ما يجب أن تنتبه إليه

شعوب المنطقة وخصوصاً الشعب العراقي الممتحن الصابر الذي يراد له أن يكون وقود هذه الخطة الشيطانية، منذ حلّ الاحتلال الغاشم أرضه عام ٢٠٠٣ مروراً بتفجير الروضة العسكرية عام ٢٠٠٦ والحرب الطائفية الشرسة التي تلتها، والصراعات السياسية على السلطة والمغانم التي تلبس ثوب الطائفتين زوراً وبهتاناً حتى الأحداث التي شهدتها محافظاتنا الحبيبة خلال الأشهر الماضية.

على شعوبنا:

١- أن تكون واعية وتتحلّى بالصبر وضبط النفس وأن تتبعد عن الانفعالات والاستفزازات وردود الفعل العاطفية.

٢- وأن تراجع في كل أفعالها إلى القيادات الحكيمة الرشيدة العارفة بملايسات الزمان والمكان.

٣- وعليها أيضاً أن تتمسك بالروح الوطنية التي تؤلّف بين أبناء الوطن الواحد وتتجنّب التعصّب بكل اتجاهاته، وترفض مشاريع التقسيم والتجزئة والدويلات الضعيفة المتناحرة.

٤- وأن تعتمد الحوار لتحصيل حقوقها، وعلى الحكومات أن تحترم شعوبها وتعمل بصدق وإخلاص لإسعاد شعوبها وتعاملهم جميعاً على أساس واحد وهي المواطنة وأن تصغي بصدق وشفافية للمطالب المشروعة لشعوبها.

٥- وبنفس الوقت عليها أن تكون مستعدة لكل الاحتمالات، لأنّ أغلب اللاعبين على الساحة ليسوا من العقلاء فيحتمل منهم كل سيء.

أجارنا الله تعالى وإياكم من مظلات الفتن ومن شرّ شياطين الجنّ
والإنس وأعاد كيدهم إلى نحورهم.

٢٣ / ج ٢ / ١٤٣٤

٤ / ٥ / ٢٠١٣

قانونا المحكمة الجعفرية والأحوال الشخصية الجعفري نصرة لمدرسة أهل البيت (عليه السلام) وتحقيق للعدالة الاجتماعية^(١)

أشاد المرجع الديني سماحة الشيخ محمد اليعقوبي (دام ظلته) بالخطوة المبدئية والشجاعة التي أقدم عليها وزير العدل العراقي بتقديم مشروع قانوني المحكمة الجعفرية والأحوال الشخصية إلى الحكومة لغرض التصويت عليها قبل عدة أيام.

ودعا سماحته الجهات ذات العلاقة - وكل من يشعر بمسؤوليته تجاه بلده - إلى الثناء على هذا الموقف ودعمه وحشد الرأي العام باتجاه إقراره وإنفاذه وقال سماحته في كلمة ألقاها أمام حشد من الوفود الزائرة لمكتبه في النجف الاشرف: إن المطالبة بسن مثل هذه القوانين مطالب مشروع وحق كفله الدستور العراقي الذي يمنع من سنّ أي قانون يخالف ثوابت الإسلام وليس فيه تعد على حق احد باعتباره لا يلغي العمل بالقانون الوضعي الساري او تجاوز على حرية احد، بل ان من مقتضيات وجود المجتمعات المدنية المتحضرة هو توفير فرصة للمواطنين لان يمارسوا سلوكياتهم الشخصية ويتقاضوا لدى الجهات القضائية التي تتفق مع معتقداتهم الدينية والمذهبية والتي اقرها الدستور من دون تجاوز على حقوق الآخرين.

^(١) نشر في العدد (١٣٣) من صحيفة الصادقين الصادر في يوم الاثنين ٢٩ ذ.ح ١٤٣٤

وأضاف سماحة المرجع العقبوبى (رَضِيَ اللهُ عَنْهُ): إن قانون الأحوال الشخصية الوضعى المبنى النافذ الآن يتضمن عدة مواد مخالفة للشريعة الإسلامية وهى قضايا ترتبط (بعقود النكاح، والطلاق، والوصايا، والقيمومة، والإرث) فوجود مخالفات صريحة للشريعة السمحاء فيها يؤدي الى وقوع الناس فى مخالفات شرعية مالية وشبهات نسبية وغيرها، وهذا فيه سلب للحريات وتجاوز على المعتقدات.

وأكد سماحته على ضرورة الالتفات إلى أن توفير فرص متكافئة للمواطنين فى اختيار احد القانونين (المبنى الوضعى أو الشرعى الجعفرى) ليحكموا إليه فى دعاواهم ليس فيه تجاوز على الحرية والديمقراطية المدعاة ولا على وحدة النسيج العراقى المتنوع فى الأديان والطوائف، إذ ليس فيه إلغاء للقوانين الأخرى أو منع من الترافع لدى المحاكم المدنية، والناس مخيرون فى ذلك فلا (إكراه فى الدين) كما جاء فى الآية الشريفة فكما لا نكره الآخرين على شىء من معتقداتهم وسلوكياتهم كذلك لا نرضى أن يكرهونا على شىء من ذلك، والله تبارك وتعالى هو المتكفل بحساب عباده فيما اختاروا.

المرجعية الدينية وقانون الأحوال الشخصية والمحكمة العليا الجعفرية^(١)

استقبل^(٢) سماحة المرجع الديني الشيخ محمد اليعقوبي (مد ظله) معالي وزير العدل السيد حسن الشمري، وقدم له عرضا موجزا عن نتائج جولته على أصحاب السماحة والفضيلة مراجع الدين والعلماء الإعلام في النجف الاشرف وكربلاء المقدسة، من اجل الوقوف على ملاحظات وتوجيهات ومواقف المرجعية الدينية والحوزة العلمية من قانوني الأحوال الشخصية ومجلس القضاء الجعفرين، وكان الموقف الغالب هو التأييد والثناء إلى حد الحماس والاندفاع لسنّ القانونين وتنفيذهما، وحضر اللقاء عدد من مستشاري مجلس شوري الدولة .

وقد استمع سماحته من معالي الوزير للخطوات اللاحقة بعد موافقة مجلس شوري الدولة على صياغة القانونين وتقديمهما إلى الحكومة لتحصيل موافقتها ومن ثم عرضها على البرلمان للتصويت عليهما. كما بين معاليه المعوقات والمشاكل ووجهات نظر المعارضين على طرح القانونين.

(١) نشر في العدد (١٣٤) من صحيفة الصادقين الصادر في يوم الاثنين ٢٨ محرم ١٤٣٥ المصادف ٢ ك ٢٠١٣١.

(٢) تاريخ اللقاء الاربعاء ١٦ محرم ١٤٣٥ الموافق ٢٠١٣/١١/٢٠

كما استقبل^(١) سماحته وزيرة الدولة لشؤون المرأة الدكتورة ابتهاج الزبيدي لمناقشة بعض المشاكل التي تواجهها المرأة العراقية وكيفية معالجتها والاطلاع مباشرة على رأي المرجعية في القانونين الجعفرين قبل عرضهما في اجتماع الحكومة الأسبوع المقبل، ونقلت السيدة الوزيرة إلى سماحة المرجع جملة من هواجس ومخاوف المعترضين، التي أطلع سماحته على جملة منها من خلال وسائل الإعلام وما نشر على المواقع الالكترونية ولخص سماحته أجوبته عليها في النقاط التالية:

١- ان قانون الأحوال الشخصية ينظم الحياة الشخصية للإنسان كالزواج والطلاق والميراث والنفقة والمعاشرة والحضانة والقيومة ، وما دامت امورا شخصية فمن حق الإنسان ان يتعاطى معها بالطريقة التي يؤمن بها ويعتقد بصحتها ولا يمكن اكراهه على شيئا منها ، وليست هي من الأمور العامة التي يشترك بها جميع المواطنين حتى يسن لها قانون عام ملزم للجميع، وقد كفل الدستور هذا الحق الشخصي.

٢- عُرف عن شيعة اهل البيت (عليه السلام) انهم ملتزمون بفتاوى مرجعياتهم الدينية التي تتواصل مع مستجدات الحياة من خلال الاجتهاد واستنباط الاحكام الشرعية للحوادث الواقعة

(١) تاريخ اللقاء الاربعاء ٢٣ محرم ١٤٣٥ الموافق ٢٧/١١/٢٠١٣

من القرآن الكريم والسنة الشريفة، ولا يمكن الزامهم لحكم مخالف للشريعة لان المسألة لا تقبل المساومة والصفقات، اما الآخرون فلا توجد عندهم هذه المشكلة .

٣- لقد سجّلت المرجعية الدينية العليا في النجف الاشراف متمثلة بالمرحوم السيد محسن الحكيم (رحمته الله) اعتراضها على قانون الأحوال الشخصية منذ صدوره عام ١٩٥٩ وعقدت المهرجانات لرفضه وبعثت الوفود لإبلاغ الحكومة ذلك، وألّف فضلاء الحوزة كتباً ذكروا فيها موارد مخالفة القانون للشريعة ومنهم فضيلة السيد محمد بحر العلوم وهو شاهد حي، وكان الغاء القانون شرط السيد الحكيم لاستقبال الزعيم عبد الكريم قاسم، فالمرجعية الشيعية واتباعها غير ملزمين بمواد القانون المخالفة للشريعة، وكانوا ولا زالوا يعتبرون قرارات محكمة الأحوال الشخصية المستندة الى مواد مخالفة للشريعة في الميراث والتفريق بين الزوجين وغيرها باطلة وحبراً على ورق ولا يرتبون عليها اي اثر وانما يستصدرونها لأجل تمشية بعض المعاملات الرسمية، - وهذا معروف لدى الجميع- ويطبقون واقعا ما يفتي مراجعهم الا من بعض الجاهلين بأحكام الشريعة، ولمّا التفتوا بعد انتشار الصحوة الدينية بفضل الله تبارك وتعالى

وجدوا انفسهم متورطين بامور عديدة ، فهذا قد حرمت عليه زوجته مؤبداً وذاك قد أكل اموال الغير بغير حق وهذا الحق نسباً بطريقة غير شرعية وهكذا ، واصبح من العسير حل هذه المشاكل.

٤- إن الطوائف الاسلامية الاخرى والاديان غير الاسلامية لم تعترض على القانون وعملت بموجبه بل اعتبرته ملزماً كما صرح به احد مرجعيات اهل السنة من بعض الاعلام المعاصرين في بيانه الاخير عندما سجّل اعتراضه على خطوة وزير العدل الاخيرة، فليس من حق احد غير الشيعة الجعفرية ان يطالب بقانون خاص به لأنه الزم نفسه بالقانون الموجود وهذا الاشكال الذي يسوقه البعض لا اصل له.

٥- لا مانع لدينا من تسمية القانون بالإسلامي او الشرعي لأننا نعتقد فعلا ان منهج اهل البيت (عليه السلام) هو الاسلام الاصيل، ولكن يجب ان لا يتسبب هذا العنوان في سن مواد تخالف فقه اهل البيت (عليه السلام).

٦- ان الطائفية التي يُخشى منها على تمزيق النسيج الاجتماعي ووحدة البلد سببها سياسات وأجندات تنفذها

جهات معروفة ولا زالت تعمل عليها منذ عشرات السنين وكان
 ضحيتها الشيعة بأبشع الجرائم ، فتشريع هذين القانونين ليس
 سببا لإيجادها، بل بالعكس فان اعطاء هذه الطائفة حقها يشعرها
 بكرامتها ومواطنتها وحفظ استحقاقاتها ، وحوّلنا تجارب بلدان
 عديدة في المنطقة فيها اقلية شيعية وحفظت لهم هذه الحقوق
 بقوانين خاصة مما ساهم في دمجهم في النسيج الاجتماعي ولم
 تكن سببا للفرقة والتمزيق، فلماذا يُحرم الشيعة في العراق من
 هذا الحق وهم أغلبية ؟

٧- إن إعداد هذا القانون استغرق اكثر من عام ونصف
 العام بحسب ما ذكر معالي وزير العدل وقد أوصل مسودته الى
 جميع مراجع الدين والعلماء الاعلام في النجف الاشرف
 و كربلاء المقدسة منذ عام تقريبا لإبداء ملاحظاتهم عليها ،
 فليس المشروع وليد هذه الساعة حتى يقال بانه دعاية انتخابية
 ونحو ذلك.

٨- اما مقترح تعديل القانون الحالي واصلاح الفقرات
 المخالفة فيه فهو كلام وجيه لأول وهلة ، ولكنه في الحقيقة لا
 يجدي لأنه لتسوية في تحصيل هذا الحق لاستغراقه مدة طويلة

في الاتفاق على تحديد موارد اختلاف القانون مع الشريعة (وان كانت هي مثبتة في كتب مطبوعة كما اشرنا في النقطة الثالثة) ونحتاج مدة اخرى للاتفاق على تعديل كل فقرة من هذه وسوف لا نصل الى نتيجة لان الاعتراضات ستبقى كما هي، باعتبار ان الرافضين يصرون على عدم تغيير المواد الحالية ، واذ كانوا جادين في مقترحهم هذا فان سن قانون شرعي في موازاة القانون المدني الحالي من دون الغائه هو أحفظ لمراد الجميع بدلاً من فرض مادة معينة بالتعديل وهم لا يرضون بها . ولهذا كله فان مقترح التعديل لا جدوى منه.

٩- يثير البعض إشكالية اختلاف مراجع الدين في بعض الفتاوى فكيف يتم التعاطي مع المتخاصمين اذا كانوا مختلفين في مرجعيتهم الدينية ونحو ذلك من الاشكاليات؟، والجواب ان هذه ليست من وظيفة المعترضين على القانون بل هي من شأن العلماء الذين يشرفون على وضع الصيغ النهائية للقوانين، وعندهم اكثر من آلية للمعالجة كالتصالح بين المتخاصمين او تفويض القاضي بالحكم وفق مادة محددة من موارد الاختلاف تكون ملزمة للطرفين لان حكم الحاكم الشرعي نافذ على الخصمين وان لم يرجع اليه بالتقليد، وغير

ذلك من المعالجات التي يعرفها أهلها ، فلا يحمل المعترضون
على هذين القانونين هذا الهم.



نعيب زماننا والعيب فينا (١) رزية يوم الثلاثاء نموذجاً

ابدأ حديثي بحكاية لا تخلو من درس وموعظة ملخصها أنّ رجلاً انزعج من وضع زوجته؛ حيث ضاق ذرعاً من عدم إنصاتها له وتجاهلها حديثه.

قرر استشارة أحد الأطباء في وضع زوجته، فنصحته بأن يعمل تجربة للتأكد من مستوى صمم زوجته مقترحاً عليه بأن يتعد عن زوجته ٣٠ متر، ثم يكلمها بصوت عادي، وفي حال عدم تجاوبها يقلل المسافة إلى ٢٠ متر، وفي حال عدم تجاوبها يقترب أكثر ولتكن المسافة ١٠ متر فقط.

وبالفعل.. عاد الزوج إلى المنزل وكانت زوجته مشغلة بإعداد طعام العشاء في المطبخ.. وقدر المسافة بينهما بـ ٣٠ متر وتحدث إليها بصوت عادي بحسب نصيحة الطبيب: ماذا أعددت يا حبيبتي لنا على العشاء؟ ولكنها لم ترد! اقترب منها إلى مسافة ٢٠ متر وكرّر نفس الجملة، ولكنها أيضاً لم ترد! اقترب أكثر إلى ١٠ متر، ولكنها ظلت على تجاهلها، ولم يملك إلا أن اقترب أكثر حتى كاد أن يلتصق بها، عندها ردّت الزوجة بغضب: أقول لك للمرة الرابعة إن عشاءنا اليوم شوربة خضار!!!

أقول: إلى هنا انتهت الحكاية ونتيجتها اكتشاف الزوج أن التقصير عنده وأنّ الزوجة كانت تؤدي واجبها لكنه كان يحملها المسؤولية بغير حق.

نصوص رزية

(١) من حديث سماحة المرجع اليعقوبي (رحمته الله) مع جمع من المبلّغات وطالبات معهد الزهراء (عليها السلام) للعلوم الدينية في قضاء المدينة/ البصرة يوم السبت ٣ صفر ١٤٣٥ المصادف ٢٠١٣/١٢/٧.

فالدرس الذي نستفيده إننا حينما نتعرض لمشكلة أو خلاف بين زوجين أو اخوة أو جيران وغير ذلك علينا أن نراجع أنفسنا طويلاً قبل أن نلقي اللوم على الآخرين فلعن السبب فينا ونحن لا نعلم، ولو تعاملنا مع مشاكلنا بهذه الطريقة لاستطعنا تجاوز الكثير منها، لأننا سنكتشف أننا مسؤولون عنها فنحن لسنا معصومين وحينئذ نعالج السبب، كما أن الطرف الآخر حينما يراك تتهم نفسك بكل تواضع ونكران ذات ولا تتعرض له فإنه سيقابلك بنفس الشعور ويتنازل عما يشعر به من التشنج والانفعال والعصية.

وهذا مما يفسر وصايا المعصومين (عليه السلام) بأن ننسى إساءة الآخرين إلينا ونذكر إساءتنا للآخرين بمعنى أنه حتى لو أساء الآخر إليك فتغافل عنها وتناساها وفتش عن عيوبك أنت وتقصيراتك، وهذا السلوك وإن كان صعباً ويحتاج إلى شجاعة إلا أنه مقدور ويتبعه ثواب عظيم ومنزلة رفيعة عند الله تعالى وعند عباده الصالحين.

والذي يؤسف له أنّ السلوك الجاري في المجتمع عكس هذا الأدب النبوي الشريف، إذ ما إن تحصل مشكلة حتى يبدأ كل طرف بالبحث والتنقيب عن كل عيب أو نقيصة يلصقها بالآخر ليرى نفسه ويبرر موقفه، فتتعاظم المشكلة وتحوّل إلى صراع وتقطع سبل الوئام، وهذا ما نشاهده كثيراً في المشاكل الزوجية إذ تبدأ بخلاف بسيط فيركبهما العناد ثم تتطور إلى ما هو أسوأ حتى تصل إلى الطلاق والنزاع بين أهلي الزوجين وهكذا، والأرقام التي تعلنها المحاكم عن حالات الطلاق الواقعة مرعبة فعلاً ولو تحرّيت عن الأسباب لوجدت أن بداياتها ليست ذات أهميّة لكنهما لم

يحسنا معالجة الخلاف وهو في بدايته أي عبور النهر مادام ضيقاً كما يُقال في المثل.

وهنا أبيات في الحكمة مروية عن أبي الأسود الدؤلي أحفظها منذ صغري:

يا أيها الرجل المعلم غيره	هلا لنفسك كان ذا التعليم
تصف الدواء لذي السقام وذو	كيما يصحّ به و أنت سقيم
و أراك تصلح بالرشاد عقولنا	نصحا و أنت من الرشاد عديم
ابدأ بنفسك فانهها عن عيها	فإذا انتهت عنه فأنت حكيم
لا تنه عن خلق و تأتي مثله	عار عليك إذا فعلت عظيم

ومن هذا الدرس ننتقل إلى آخر أوسع منه يتعلّق بوظيفتنا في الدعوة إلى الله تبارك وتعالى وإصلاح الأمة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر التي هي أهداف الإمام الحسين (عليه السلام) من خروجه العظيم، إذ أننا نشخص في المجتمع الكثير من الانحرافات والمنكرات التي تقشعر منها الأبدان أحياناً، ونلقي باللوم على الناس بأنهم لا تنفع معهم النصح والموعظة والإرشاد وتارة نلوم الزمان ونتأفّف من الدهر والظروف التي لا تُساعد على عملية الإصلاح.

596 ولو راجعنا أنفسنا - كحوزة علمية ومبلغين وخطباء - لوجدنا أنّ التقصير

عندنا واللوم علينا، الناس يستجيبون بدرجة كبيرة للموعظة الحسنة والتوجيه المخلص لذا تأثروا بالعلماء الربانيين العاملين كالسيد الخميني والشهيد الصدرين (قدس الله أرواحهم جميعاً) الذين أيقظوا الأمة وحرّكوها فاستجابت، وقد نقل لي بعض الأخوة المبلّغين في السجون أن عدداً كبيراً

منهم عاد إلى رشده والتزم بالصلاة والفرائض الأخرى وانخرطوا في دورات لتعلم الفقه والقرآن وساهموا في فعاليات مثمرة، هذا في السجون التي تؤوي بين نزلاتها القتلة والمجرمين والمنحرفين، فالعمل مع غيرهم أيسر.

أما الظروف والزمان والأيام فلا ذنب لها ولا تقصير حتى نلومها ونعاتبها، فإنّ الأفلاك وجميع المخلوقات مطيعة لله تبارك وتعالى سائرة بدقة على القوانين التي وضعها الله تعالى لها ولم تتخلف لحظة عن السير عليها (وإنّ مَنْ شَيْءٌ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ وَلَكِنْ لَا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ) (الإسراء/ ٤٤) (كُلُّ قَدْ عَلِمَ صَلَاتَهُ وَتَسْبِيحَهُ) (النور/ ٤١) والإنسان وحده الذي يتمرد ويعصي ويجادل ويستكبر عن طاعة ربه.

توجد أبيات مشهورة لا يعرف الكثير أنّها لشيبة الحمد عبد المطلب الذي تفرّعت منه النبوة والإمامة، فقد روى الريان بن الصلت قال: أنشد لي الرضا (عليه السلام) لعبد المطلب:

يعيب الناس كلهم زماناً	وما لزماننا عيب سوانا
نعيب زماننا والعيب فينا	ولو نطق الزمان بنا هجانا
وإن الذئب يترك لحم ذئب	ويأكل بعضنا بعضا عيانا
لبسنا للخداع مسوك طيب	فويل للغريب إذا أتانا ^(١)

وتوجد هنا كلمات للمعصومين (عليهم السلام) تنهى عن عتاب الزمان ولومه، فقد روي عن أمير المؤمنين (عليه السلام) قوله (من تشاغل بالزمان شغله) وعنه

(١) عيون أخبار الرضا (عليه السلام) ٢ / ١٧٧ / ٥.

(عَلَيْهِ السَّلَامُ) قال (من عتب على الزمان طالت معتبته)^(١) وهذه النتيجة أكيدة لأنّ الشاغل بالعتب على الزمان ولومه عمل عبثي لا طائل وراءه ولا يصل إلى نتيجة.

وعن الإمام الصادق عن أبيه (عَلَيْهِمَا) قال: (قال رسول الله (ﷺ): (لا تسبوا الأيام ولا الليالي فتأثموا وترجع عليكم)^(٢)، وروى الصقر بن أبي دلف حواراً له مع الإمام علي الهادي (عَلَيْهِ السَّلَامُ) جاء فيه: (قلت يا سيدي حديث يروى عن النبي (ﷺ) لا أعرف معناه، قال ما هو؟ فقلت: قوله: لا تعادوا الأيام فتعاديكم؟ قال (عَلَيْهِ السَّلَامُ): نعم).^(٣) إلى آخر الحديث.

فإلقاء اللوم هنا وهناك على هذه الجهة أو تلك إنما هو هروب من واقع التقصير والتعاس الذي تتصف به الحوزات العلمية -الرجالية والنسائية- إلا من وفقهم الله تعالى ولطف بهم فاصطفاهم لإعلاء كلمته ونشر تعاليم أهل البيت (عَلَيْهِمُ السَّلَامُ) النقيّة.

وأحدث مثال على ذلك ما حصل في اجتماع الحكومة يوم الثلاثاء الماضي (٢٩ محرم ١٤٣٥ المصادف ٢٠١٣/١٢/٣) حين ناقشوا القانونين اللذين قدّمهما وزير العدل لتنظيم الأحوال الشخصية وفق الأحكام الشرعية وإنشاء المحكمة الشرعية العليا التي تُدير العمل بهذا القانون لتخليص الناس

(١) ميزان الحكمة: ٢٧/٤.

(٢) سفينة البحار: ٧٧٢/٨ عن علل الشرائع.

(٣) المصدر: ٧٧٦/٨ عن الخصال.

المتشرّعين من المخالفات للشريعة التي يتورّطون بها بسبب إكراه المحاكم الرسمية على العمل بالقانون الوضعي الحالي، علماً بأنّ هذه المحاكم الشرعية التي نطالب بها كانت موجودة في العراق إلى أن ألغاهَا عبد الكريم قاسم وأصدر القانون الوضعي الحالي عام ١٩٥٩، والشيعية يتمتّعون بهذا الحق في عدد من دول المنطقة كالسعودية والبحرين ولبنان وأفغانستان مع أنّهم أقلّية في تلك البلدان ومضطهدون في بعضها فمن الطبيعي مطالبتهم بهذا الحق في العراق وهم أغلبية والسلطة بأيديهم ومع وجود النفوذ الكبير للمرجعية الدينية.

وكانت الأجواء مساعدة داخل الحكومة على تمريرهما بعد أن حصل الوزير على وعود بالموافقة أو عدم الممانعة من الوزراء غير الشيعة لتفهمهم عقيدة الشيعة وتعاملها مع القوانين الوضعية وما تسبّب له من حرج، حتّى أن وزيراً مسيحياً صوّت لصالحهما.

لكن الذي حصل أن وزيرة الدولة لشؤون المرأة نقلت إلى الوزراء رسالة من معتمد المرجعية التي يصفونها بالعليا في كربلاء المقدّسة والذي يوصل عادة آراء المرجعية ومواقفها، ومفاد الرسالة عدم رغبة المرجعية في تمرير القانونين، مما دفع البعض إلى تغيير موقفه كما قاطع عدد آخر الجلسة لأن الانتخابات مقبلة على الأبواب وهم بحاجة إلى مغازلة مكتب المرجعية فصوّتوا على تأجيل النظر في القانونين إلى ما بعد الانتخابات وموافقة المرجعية العليا بحسب وصفهم، وهو إلغاء عملي للقانونين لأنّه لا يعلم إلا الله تعالى متى ستشكل الحكومة المقبلة بعد الانتخابات؟ وكيف سيكون وضعها؟ وهل تكون مؤهّلة للنظر في مثل هذه القوانين.

وتعليقها على موافقة المرجعية العليا هو تمييع للطلب بل إلغاء له لأن مكتبها وجه بعدم تمرير القانونين علماً أن الوزير أوصل مسودة القانونين إلى مكتبها منذ أكثر من عام ولم يصل الرد والتعليق فماذا نتوقع منها غير ذلك؟ وهي ليست قضية سياسية حتى يتدرّع مكتبه بعدم استقبال السياسيين. وهكذا أجهض هذا المطلب الشرعي الذي فيه رضا الله تبارك وتعالى ورسوله (ﷺ) وأمير المؤمنين (عليه السلام) وفيه نصره للحسين (عليه السلام) وتحقيق لأهدافه في الإصلاح والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، لكنهم أبوا إلا خذلان الحسين (عليه السلام) والتمادي في توريث الناس بالمخالفات الشرعية في زواجهم وطلاقهم وأنسابهم ومواريتهم.

لقد أضعوا بذلك على الأمة فرصة كبيرة لإصلاح جانب مهم من حياة الناس وهي الأحوال الشخصية، وأهدروا جهداً قام بها قانونيون وفضلاء حوزويون لأكثر من عام لمدة في إعداد القانونين وصياغتهما حتى أجازهما مجلس شورى الدولة .

أليس من الخداع والتدليس تظاهر البعض بشكليات الشعائر الحسينية وهم يخذلون أهداف الإمام الحسين (عليه السلام) ويعرقلون عملية الإصلاح و التمهيد لدولة الإمام المهدي (عليه السلام)؟ لا لشيء إلا أنهم يعيشون عقداً نفسية وهزيمة باطنية وخوفاً على المصالح والامتيازات، ويجاملون الفساق والأراذل على حساب شريعة الله تعالى ونهج أهل البيت (عليهم السلام) قال تعالى: (وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ) (الأحزاب/ ٣٧).

(وما أشبه الليلة بالبارحة) حينما آلى أمير المؤمنين (عليه السلام) على نفسه أن لا يلبس رداءه ولا يخرج من بيته حتى يجمع القرآن ويبين محكمه من

متشابهه وناسخه من منسوخه ومجمله من مبيته ومكيه من مدنيته وعامه من خاصه، حتى أنجز العمل بعد ستة أشهر وقدمه إلى الصحابة في المسجد، فماذا كان جوابهم؟ قالوا: لا حاجة لنا فيك ولا في قرآنك لأنهم لا يريدون لشرية الله أن تقوم وتنهض كما ينبغي لأن ذلك يكشف عوراتهم ونقصهم وعدم أهليتهم وبروز من هو أهل للقيام بهذه الوظيفة الشريفة .

هذا ما حصل يوم الثلاثاء بغطاء نُسب إلى المرجعية، وكانت وزيرة المرأة كبش الفداء، وقد وصفتُ في بعض أحاديثي ما جرى بأنها (رزية يوم الثلاثاء) فتضاف إلى رزية يوم الخميس ونظائرهما مما مرَّ به أهل البيت (عليهم السلام) وشيعتهم، لأنهم شرعنوا بهذا الموقف القوانين الوضعية التي صنعها البشر خلافاً لشرية الله تعالى (وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ) (المائدة/ ٤٤) (وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ) (المائدة/ ٤٥) (وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ) (المائدة/ ٤٧).

لقد حاولوا ان يسترُوا عوراتهم بكلمات ومبررات تافهة مبنية على المكر والخداع وعدم الشعور بالمسؤولية، فكانت (عذرا أقبح من فعل) وهكذا يستمرون في عنادهم ولجاجهم بدل العمل على تدارك الأمر وإصلاح ما فسد^(١).

(١) بعد كشف هذه الحقيقة صدرت بيانات وبيانات مضادة من الجهتين لم يتورع فيها القوم عن الكذب والافتراء والتسقيط، وشهدت أحداثاً وتحركات يحسن جمعها في

إن وظيفة القادة خصوصاً من يكون في موقع القيادة الدينية أن يصنع فرص الصلاح والإصلاح ويزيد من أبواب الطاعة للأمة، وان عجزوا فلا اقل من استثمار الفرص التي تتهيأ.

أ تكون المرجعية التي هي امتداد للإمامة ونيابة عنها وتملك في تاريخها وأسلافها هذا الرصيد الضخم من القادة الكاملين كرسول الله (صل الله عليه واله) وأمير المؤمنين (عليه السلام) والأئمة الطاهرين (عليهم السلام) وعندها مواقف لعظماء تنهل منها الإنسانية جميعاً كنهضة الإمام الحسين (عليه السلام)، عاجزة عن توفير ابسط الحقوق لأتباعها.

رأيتم كيف حزن العالم ونكس الإعلام لوفاة نيلسون مانديلا الثائر الفذ⁽¹⁾ قبل يومين ومحرر شعبه الأسود في جنوب إفريقيا من سلطة الأقلية البيضاء وهو مزارع بسيط لا يمتلك الرصيد الذي ذكرناه للمرجعية فهلاً تعلمت الدروس منه ومن أمثاله؟

والحديث ذو شجون (وفي العين قذى وفي الحلق شجى) ولعل الله تعالى يحدث بعد ذلك أمراً.

كتاب لتوثيقها وأنتجت حراكاً فكرياً توعوياً ومناقشة لبعض القضايا التي كانت محتومة بالشمع الأحمر.

(1) اقتطعنا كلام سماحة المرجع (دام ظلته) هنا وجعل في بيان مستقل بمناسبة رحيل مانديلا.

يجب علينا أن لا نشعر بالإحباط و اليأس وان نستمر ببذل الجهود
لإحقاق الحق وفضح الباطل وقد وعد الله تعالى عباده العاملين المخلصين
بالفتح و التمكين

(وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ) (الحج / ٤٠)

(وَاللَّهُ غَالِبٌ عَلَىٰ أَمْرِهِ) (يوسف / ٢١)

(إِنْ تَنْصُرُوا اللَّهَ يَنْصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ) (محمد / ٧)

والله ولي التوفيق.

ماذا بعد رزية الثلاثاء (١)

بعد الذي حصل من عدم تمرير قانوني الأحوال الشخصية و المحكمة العليا الجعفرين بسبب تدخل جهات دينية وسياسية، كثر التساؤل عن الخطوات التالية لان السكوت والتوقف غير مقبول عند الله تعالى وعند النبي (ﷺ) وآله الأطهار (عليهم السلام) ولا يحق لنا ان نقعد عن حقنا بل نسعى بحسب ما ييسره الله تعالى لتهيئة البيئة المناسبة للعمل بهذين القانونين، وإيجاد البديل الذي يضمن إجراء الأحكام الشرعية في هذه المعاملات.

ونحن نذكر بعض الإجراءات العملية التي ترتبط بوظيفتك الشريفة في إعلاء كلمة الله تعالى وإقامة شريعة الله تعالى والإصلاح في أمة رسول الله (ﷺ) والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وهي أهداف الإمام الحسين (عليه السلام) في خروجه كما أعلنها (عليه السلام) صرخة مدوية إلى يوم القيامة. فنصرته (عليه السلام) تتحقق بالسعي لتحقيق أهدافه المباركة، وخذلانه (عليه السلام) بالتصل من هذه المسؤولية.

ومن تلك الإجراءات:

١- تعريف المجتمع بما حصل من ملابسات رفض القانونين والجهات

التي أجهضت هذه الحركة المباركة وبطلان الدعاوى التي تذرعوها بها.

(١) وجه سماحة المرجع العنقوبي (دام ظله) هذا البيان إلى أساتذة وفضلاء الحوزة العلمية

في النجف الأشرف يوم ١١ صفر ١٤٣٥ الموافق ١٥/١٢/٢٠١٣.

٢- توعية المجتمع بالمخالفات الشرعية التي يرتكبها القضاة بسبب عملهم بالقانون الوضعي الحالي وعدم أهليّتهم وفق الشروط الشرعية للقاضي، مما أدّى إلى بطلان الكثير من حالات الزواج و الطلاق و الميراث بغير حق و اشتباه الأنساب و نحو ذلك، وهذه التوعية تساهم في خلق رأي عام ضاغط لإقرار القانونين.

٣- الاهتمام بتدريس الكتب الفقهية التي ترتبط بعمل القاضي ككتاب القضاء و الشهادات و الدّيّات و الطلاق و النكاح و الوصية و الوقف و الميراث و نحو ذلك في مرحلتّي السطوح الأولى و المتوسطة (الشرائع و اللمعة) لوجود إغراض كبير عن تدريس هذه الكتب.

٤- تدريس الكتب المذكورة أعلاه على بعض المتون الاستدلالية في مرحلة السطوح العليا (المكاسب) ككتاب الرياض أو مستند الشيعة أو مباني تكملة المنهاج للسيد الخوئي (تذوّب) و نحوها لتعميق النظر في أدلة هذه الكتب و تفرّعاتها .

٥- بعث الوفود إلى جمهورية إيران الإسلامية و لبنان للاطلاع على تجربتهم العريقة في ميدان القضاء و الاستفادة منها.

٦- جمع بيانات عن فضلاء الحوزة العلمية الذين يحملون شهادة البكالوريوس في القانون لانضمامهم إلى معهد القضاء العالي حتى يمارسوا مهنة القضاء بشكل رسمي و محاولة شمول خريجي كليات الفقه و الشريعة.

وربما توجد إجراءات عملية أخرى نبينها لاحقاً بأذن الله تعالى.

جواب المعارضين على القانون الجعفري (١)

نقلت وسائل الإعلام خلال اليومين الماضيين أخبار اجتماع العشرات من النسوة في بغداد بمناسبة يوم المرأة العالمي للاعتراض على تمرير مجلس الوزراء^(٢) قانون الأحوال الشخصية الجعفري إلى البرلمان، ومن قبل تصدى للاعتراض أيضا بعض السياسيين ورجال الدين .

ونحن نرحب بالنقد البناء والحوار والنصح لان ذلك يساعد على إنضاج القانون وسدّ ما يمكن ان يقع من الثغرات وإصلاح ما يمكن أن يوجد من

(١) تقرير الكلمة التي تحدث بها سماحة المرجع العقوي (دامتلة) في بحثه الشريف أمام حشد كبير من أساتذة وفضلاء الحوزة العلمية يوم الأحد ٧-ج ١ - ١٤٣٥ الموافق ٩-٣-٢٠١٤ .

(٢) بعد الضغط المتكرر بالبيان والحجة والحراك الفكري الذي مارسه سماحة المرجع (دامتلة) وما ترشح منه من ضغط شعبي وحوزوي وعجز ما يسمى بالمرجعية العليا عن تبرير معارضتها لتمرير القانون الجعفري للأحوال الشخصية رغم محاولاتها العديدة لفك الخناق فقد أوعزت للحكومة برفع (الفيديو) قبل اجتماعها يوم الثلاثاء ٢٥/٢٤/١٤٣٥ الموافق ٢٥/٢٠١٤/٢٠١٤ وقررت بالأغلبية الساحقة تمرير القانون الى البرلمان وتشكيل لجنة من علماء الدين بإشراف تلك المرجعية لمواكبة اقراره في البرلمان وبعد هذا التمرير نهضت قوى الاستكبار العالمي وذيولهم ودعاة الانحلال الأخلاقي والمناهضين للدين لإجهاض هذا القانون، ولم نسمع منهم اعتراضاً طيلة الفترة السابقة ولعلمهم اكتفوا في المرحلة السابقة باعتراض (المرجعية العليا).

أخطاء، فلا أحد منا يدعي العصمة من الخطأ والغفلة والنسيان، وهو أدب تعلمناه من أئمتنا (عليه السلام) قال أمير المؤمنين (عليه السلام) (امخضوا الرأي مخض السقاء، ينتج سديد الآراء)^(١)، وقال (عليه السلام) لولده الحسن (عليه السلام) من وصية له بعد أن ذكر أنه نظر في تجارب الأولين والآخرين وقلّب أمورهم (فاستخلصت لك من كل أمر نخيله، وتوخيت لك جميله).^(٢)

وهذا ما قام به وزير العدل قبل تقديمه القانون بأكثر من عام حيث عرضه على مراجع الدين والعلماء والقانونيين واستفاد من توجيهاتهم وملاحظاتهم.

فلو كان هؤلاء المعترضون مخلصين في عملهم وصادقين في نواياهم لقاموا بتقويم القانون خلال مناقشاته في أروقة البرلمان لأنه سيعرض على اللجان المختصة ويقرأ مواده واحدة واحدة وقراءة أولى ثم يقرأ قراءة ثانية قبل التصويت عليه، وأن البرلمان يضم كل مكونات الشعب العراقي وطوائفه وأديانه وأعراقه وسوف يقول كل واحد رأيه بكل حرية، أما مجلس الوزراء فهو نافذة لتمرير القوانين إلى البرلمان.

فالفرصة إذن مفتوحة على مصراعها أمام الجميع للقبول والرفض، فإذن لماذا هذا الصخب والضجيج الذي تثيره عدد من الفضائيات والمؤسسات التي تغرّر بالنسوة وترفع شعارات استفزازية مثل (لا لبيع الجوارى) و (المرأة

(١) غرر الحكم / رقم ٢٥٦٩.

(٢) نهج البلاغة، قسم الرسائل، رقم ٣١.

ليست سلعة للاستمتاع) (وأبعدوا شذوذكم عن بناتنا) ونحو ذلك و
 أوهموهنّ أن القانون يصادر حقوق المرأة ويعيدها إلى أزمنة التخلف
 ويجعلها سلعة بيد الرجل ونحو ذلك من الشعارات التي تجافي الحقيقة لأن
 الإسلام قدّم أرقى قانون لتكريم المرأة وصون شرفها وكرامتها وكثرت
 الوصايا في النصوص الشرعية بإكرام المرأة وحسن معاشرتها (وَعَاشِرُوهُنَّ
 بِالْمَعْرُوفِ) (النساء/ ١٩) (وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا
 لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً) (الروم/ ٢١) (ما أكرمهن إلا كريم
 وما أهانهن إلا لئيم) (اتقوا الله في الضعيفين المرأة واليتيم) (خيركم خيركم
 لأهله وأنا خيركم لأهلي).

وعلى العكس مما يدعي هؤلاء فإنهم هم الذين يمتهنون المرأة
 ويحولون جسدها إلى سلعة رخيصة في دعاياتهم وإعلاناتهم، لذا لم
 نستغرب هذه المواقف منهم لأنّ بعض رموز هذه الحملة طالبن منذ الأيام
 الأولى للتغيير عام ٢٠٠٣ بإباحة زواج المثليين والشذوذ الجنسي وتعدّد
 الأزواج للمرأة الواحدة واتخاذ العشيّق والخدين خارج رباط الزوجية ونحو
 ذلك، ويتباكون على تزويج البنات بعمر مبكّر بعد البلوغ ويريدون أن يتأخّر
 الزواج إلى ما بعد الثلاثين لتقضي سنين صباها وشبابها في أحضان الرجال
 الأجانب والإحصائيات في الغرب تؤكد عدم وجود فتاة باكر عند التزويج
 بها، لأنّ اعرافهم تقضي أنّه من المعيب أن تبلغ الفتاة وهي غير مرتبطة
 بعشيّق.

فهم إذن يتخفّون ببعض الشعارات ليمرّروا أجنداتهم الشيطانية في
 إيصال المجتمع إلى حالة من الانفلات والانحلال والانغماس في الرذائل

والشهوات لذلك جرّدوا المرأة من لباس الحياء والشرف وأقحموها في كلّ ميدان لإشباع شهواتهم الحيوانية فتارة باسم الفن وأخرى باسم الرياضة وثالثة باسم مسابقات الأزياء وملكات الجمال وفي إعلانات كل المنتجات حتى الرخيصة منها، وعندما يقضون وطهرهم منها يرمونها على قارعة الطريق لتتسوّل أو تمتهن البغاء ثمّ تنتحر لأنّها لا تجد فرصة للحياة الكريمة. فمن الطبيعي أن يقفوا في وجه كلّ من يريد وضع ضوابط أخلاقية واجتماعية وشرعية وعندهم عقد نفسية متأصلة تجاه كل ما يمت إلى الدين بصلة، وقد كانوا يريدون للمجتمع العراقي أن يقع في هذا الانحطاط والعودة إلى الجاهلية الأولى لولا يقظة هذا الشعب -رجالاً ونساءً- وتمسكه بدينه وجهود علمائه العاملين وأبنائه المخلصين وتردي الوضع الأمني الذي دعا كثيراً منهم إلى الرجوع من حيث أتوا (يَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ) (الأنفال/٣٠).

إن طبيعة المعارضات والمؤسسات التي تقف خلفهم وتكوينهم الثقافي والأخلاقي يكشف أنّ ما زعموه من خوف الطائفية والتخندق المذهبي خُدعة، إذ لم نجد القائم بالإعتراض من الطائفة الأخرى بل من رافضي الدين والالتزام الديني ودعاة الإنحلال والإباحية، مما يكشف عن الوجه الحقيقي لطبيعة المعركة بانها بين المعروف والمنكر وبين الاستقامة والانحراف وبين الهدى والضلال، بل ليعلم هؤلاء أنّ إجبار الأغلبية على العمل بالقانون المخالف لعقيدتهم هو الذي يخلق الطائفية ويهدّد وحدة النسيج الاجتماعي لشعورهم بالظلم والاضطهاد والحرمان من الحقوق،

وتجربة دول الخليج (بما فيها السعودية وقطر) ماثلة أمامنا حيث أعطت هذا الحق لمواطنيها من الشيعة فاحتوتهم.

لقد ركزوا في ضجيجهم على مسألة تزويج البنت بعمر صغير واعتراضهم يكشف عن جهلهم أيضاً بالقوانين الوضعية المعمول بها في العراق، فإن قانون الأحوال الشخصية النافذ المرقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٩ المعدل وان اشترط إكمال الثامنة عشرة لإجراء عقد الزواج (الفقرة ١/ من المادة السابعة) إلا أنه أجاز له لمن أكمل الخامسة عشرة بموافقة وليه وإذن القاضي في التعديل رقم ٢١ لسنة ١٩٧٨ مراعيًا ((الأوضاع الاجتماعية حيث يكثر الزواج في سن مبكرة ومتوخيًا تقليل حالات الزواج التي تقع خارج المحكمة)) ثم أجاز قرار ما كان يُعرف بمجلس قيادة الثورة المرقم ٦٩٧ لسنة ١٩٧٨ قبل الخامسة عشر إذا ظهرت علامات البلوغ لمصالح ذكرها ككونها يتيمة لا عائل لها، أو أنها تعرضت للإغتصاب ليطلب عقد زواجها على مغتصبها وفق أحكام المادة ٣٩٨ من قانون العقوبات متذرعين بمنع وقوع الاعتداء على البنت أو الفاعل، مع أن الفقه الجعفري لا يبيح الزواج (بمعنى ممارسة الجنس) إلا بعد البلوغ الذي له علاماته السيكولوجية والفسولوجية ويختلف في الإناث بحسب ظروف عديدة ذاتية وبيئية ولكن الشرع المقدس حكم بأنه لا بلوغ قبل إكمال التاسعة فشرط التزويج هو البلوغ أما العمر الذي تبلغ به الأنثى فهو بعد إكمال التاسعة حتماً لكنه غير محدد وقد يستمر إلى الثالثة عشرة مضافاً إلى اشتراط إذن ولي أمرها بالتزويج وهو أولى من يراعي مصلحتها، فما هو وجه اعتراضهم إلا سوء الفهم إذا أردنا أن نحملهم على الصحة، ثم أليس التزويج في سن مبكر فيه

فوائد عديدة^(١) كتحصين البنت من الانحراف وإشعارها بكرامتها وأنها أصبحت فرداً كاملاً في المجتمع؟ فالمعترضون يريدون سحق كرامتها وإبقاءها سلعة مبتذلة بيد الرجال وتضييع زهرة شبابها بالفسق والفجور والعلاقات غير المشروعة.

ولنفترض أنّ مادة أو مادتين في القانون الجعفري تحتاج إلى معالجة فهل يجب هذا إلغاء كل القانون المكوّن من (٢٥٦) مادة؟ أليس الدستور مثار جدل عند كل مكوّنات المجتمع والجميع لديهم اعتراضات عليه ويعتبرون الكثير من مواده سبباً لاستمرار الصراعات وأنها كالقنابل الموقوتة التي تنفجر باستمرار وتثير معها الفتن والتناحرات، فهل هذا مسوّغ لإلغاء الدستور كلياً؟ (مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ) (الصفات/١٥٤).

ثم أنّ القانون لم يُكتب لهذه الحفنة من المعترضات والمعترضين حتى يُبدوا رأيهم فيه، وإنما للمتديّنين الذين يريدون أن ينظّموا أحوالهم الشخصية على طبق العقيدة التي يؤمنون بها، وكلّ مواطن مخيّر بالرجوع إلى القانون الذي يريد، فمادامت هي أحوال شخصية فمن حقّ كلّ أحد أن

(١) أجازت قوانين الولايات المتحدة الأمريكية التي يعتبرونها قمة التمدّن والحضارة

612 الزواج من الفتيات اللاتي بعمر ١٣ سنة بعد موافقة الوالدين أو القاضي أو كلاهما (راجع

المواقع المختصة على شبكات الانترنت) هذا في وقت لا يشكون فيه من مشكلة جنسية لوجود متنفس لهم في العلاقات غير المشروعة وإجازات بعض الولايات تزويج القاصرين دون السن القانوني فيما لو كانت الفتاة حاملاً من دون موافقة الوالدين أو المحكمة.

يعمل وفق القانون الذي يعتقد بشرعيته وليس هو قانون عقوبات أو قانون مدني ونحو ذلك من القوانين التي تنظّم الشؤون العامة للناس^(١)، ولذلك فإنّ الدول المتحضرة سواء في المنطقة أو العالم تعطي المجال للأقليات الدينية والطائفية أن تنظم أحوالها الشخصية وفق معتقداتها فلماذا يحرم شيعة العراق وهم أغلبية من هذا الحق؟

فإذا كان هؤلاء يعتقدون بصلاح القانون الوضعي المعمول به فليرجعوا إليه ونطالب نحن بتوفير الفرصة المماثلة لنا لتنظّم أحوالنا الشخصية على طبق ما نعتقد، وهذا يُقدّم نموذجاً حضارياً للمجتمع الذي تُحترم فيه إرادة المواطنين جميعاً ويمارسون شؤونهم الخاصة بكلّ حرية كما هو شأن الأمم المتمدّنة اليوم في الغرب حيث يتيحون الفرصة للأقليات الدينية أن تعمل وفق عقائدها.

ومن هنا نجيب على من يزعم أن تشريع القانون ينافي ما ورد في الدستور من أنّ العراقيين متساوون أمام القانون، فإنّ تساويهم يعني أنهم كلهم خاضعون للقوانين السارية في البلاد وتحت طائلة المسؤولية ولا يوجد أحد فوق القانون، ولا يعني وحدة القوانين التي يعملون على تطبيقها، لذا فإنّ التفاوت في رواتب الموظفين لا ينافي تساويهم أمام القانون، ولذا لم يعترض البرلمانيون والوزراء على تمييزهم عن طبقات الشعب برواتب فاحشة ولا يعتبرون ذلك منافياً لتساوي العراقيين أمام القانون!!

(١) علمتُ بوجود محكمة في الكرادة الشرقية تُطبّق للمسيحيين عقيدتهم في الأحوال الشخصية، والأغلبية الشيعية لا يحقّ لهم ذلك.

أما إشكالهم بأنّ القانون سيسبّب مشاكل لأنّ أحد الطرفين قد يكون جعفرياً والآخر ليس كذلك أو أنّ أحدهما يريد التحاكم إلى القانون الشرعي والآخر إلى القانون الوضعي فكيف نتصرّف؟ ونجيب بأنّ هذه تفاصيل يمكن أن تُضاف إلى القانون خلال المناقشات ولا يخلو قانون من تعديلات وتذييل وملحق وبيان ونحو ذلك، مضافاً إلى أنّ هذه المشكلة قائمة الآن فعلاً، إذ أنّ القانون الوضعي يصدر أحكاماً تخالف الشريعة كطلاق الغائب أو توريث من لا يستحق أو منح حقّ الحضانة إلى من لا يستحق وهكذا، والطرف الآخر لا يعترف بشرعية هذه الأحكام فتحصل ازدواجية ونزاعات.

إنّ وجود المخالفات الشرعية في هذا القانون تدفع الكثيرين إلى تمشية أمورهم خارج المحكمة القانونية ثم يصطدمون بالمخالفات الرسمية ويضطرّ القضاء - كما اعترفوا بذلك - إلى تطبيع هذه الأمور ومنحهم الوثائق الرسمية وإغماض النظر عن بعض الشروط والتفاصيل، رضوخاً للأمر الواقع، فيأتي القانون الجعفري ليقنّن هذه التصرفات ويجعلها ضمن الشرعية الرسمية والقانونية، وفي هذا حماية للمواطنين وحفظ لحقوقهم.

لقد مرّت ثلاثة أشهر على تقديم القانون إلى الحكومة وتعرّضه للجدل،

614 فلماذا تعالت أصوات هذه النسوة اليوم؟ لقد تجرّأ على مهاجمة الدين والمتدينين لأن بعض أهل العمائم⁽¹⁾ التي تدعي لنفسها عناوين شريفة كبيرة

(1) نحتفظ بالأسماء ونصوص البيانات لتوثيقها أمام الله تعالى والمعصومين (عليه السلام)

هم أهون وأقلّ من أن يرتقوا إليها هم الذين وصفوا قانون جعفر الصادق (عليه السلام) المأخوذ من الرسائل العملية للفقهاء بأن فيه شطحات وأنه لا يقول به فقيه، فإذا كان من تحتم عليهم العناوين التي يدعونها أن يكونوا حماة الدين والأمناء على الحلال والحرام يتجرؤون بهذا الكلام على القانون، فماذا تتوقع من اللادينيين ودعاة الإباحة الجنسية وفوضى الشهوات؟ فتلك العمائم هي التي فتحت باب الشر على قانون أهل البيت (عليه السلام)، وهي التي دفعت أولئك إلى التجري والتمرد حتى وصل الأمر برئيس بعثة الأمم المتحدة في العراق أن يقول عن القانون بأنه مثير للقلق ويفتت النسيج الاجتماعي العراقي.

ثم أليس القانون قد عرض على هذا المعمم لأكثر من عام ثم زاره وزير العدل واستمع إليه وطلب منه النصح والتوجيه والترشيد فسمع منه كلمات الثناء والتأييد والدعم، فلماذا لم يقدم قائمة بالشطحات للوزير حتى يتداركها، أليست وظيفة علماء الدين ترشيد القوانين وإصلاح أمور الناس؟ فلماذا لم يبين له شيئاً من ذلك، ثم يرفع عقيرته بعد أن وافق مجلس الوزراء على تمريره إلى البرلمان؟ هل كان ذلك مجاملة أم مداهنة أم نفاقاً أم ماذا؟ وهل يمكن أن نحمله بعد هذا على محمل حسن أو نحتمل أنه أراد بذلك صلاح الأمة ورفعة الدين وإعلاء كلمة الله تعالى كما يرجى من أهل المواقع الشريفة؟ أم أن وراء الأكمة ما وراءها.

قد كان ما كان ممّا لست أذكره فظنّ خيراً ولا تسأل عن الخبر

وتأتي عمامة أخرى^(١) لتجعل من القانون منافياً للتمدن وأنه لا يرضى بإكراه الناس على رؤية فقهية معينة!! سبحان الله كيف يقبلون الحقائق، فمن الذين يُكره من؟ أليسوا هم الذين يُكرهوننا على العمل بقانون وضعي مخالف للشريعة ويجمع الفقهاء على عدم جواز التحاكم إليه؟! بينما لا نريد نحن إلا إعطاءنا الفرصة لنحتكم إلى القانون الشرعي وفي خصوص أحوالنا الشخصية وليعمل بالقانون المدني من يشاء، فنحن نطالب بإعطاء حرية الاختيار للناس وهم الذين يريدون إكراهنا على قانون يخالف الدين الحنيف.

أما المدنية والتحضر فإن الإسلام هو الذي وهبها للبشرية ورفع مستواها بما قدّم لها من قوانين ونظم وسلوكيات وعقائد وأخلاق، وقدّم أرقى نموذج حضاري لا زالت أوروبا إلى اليوم تعترف بأنها مدينة لحضارة الإسلام بازدهارها اليوم، فكيف يأتي هؤلاء المحسوبون على رجال الدين ويرون أن قوانين الإسلام تنافي المدنية.

فهنيئاً لهذه العمائم اصطفاها مع أهل الفسق والفجور وتشجيعهم أعداء الدين على مهاجمته والانتقاص منه وتشويه صورته و (إِنَّ رَبَّكَ لَبِالْمُرْصَادِ) (الفجر/١٤)، وحينما يجمع الله تعالى البشر للحساب يوم القيامة (يَوْمَ نَدْعُو كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمامِهِمْ) (الإسراء/٧١) سيرى بعض الناس إمامه على هيئة ثعلب

(١) نحتفظ بالأسماء ونصوص البيانات لتوثيقها أمام الله تعالى والمعصومين عليهم السلام والناس

ماكر أو ذئب أو خنزير أو قرد أو وزغ أو حمار يحمل أسفاراً ولا يستفيد منها ونحو ذلك بحسب حقائق أفعالهم التي كانوا يقومون بها. ثم التحقت بهم بعض الكتل السياسية التي تدعي التشيع^(١) وقربها من المرجعية ودفاعها عنها، وإذا بها تهاجم قانون الإمام الصادق (عليه السلام) لحسابات سياسية دنيوية ولمناغمة أمريكا ودول الغرب حتى تمكّنهم من المواقع القيادية في البلد (وَتَخَشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ) (الأحزاب/٣٧) (فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِ) (المائدة/٣) (فَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَوْهُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ) (التوبة/١٣).

أمام هذه الهجمة التي تستهدف الدين وتريد إلغائه من حياة الناس لا بد من موقف لنصرة الدين وقادته العظام (صلوات الله عليهم أجمعين) وفضح خدع الماكرين والمنافقين، ولكل دوره في هذه الوقفة (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا أَنْصَارَ اللَّهِ كَمَا قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ لِلْحَوَارِيِّينَ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ قَالَ الْحَوَارِيُّونَ نَحْنُ أَنْصَارُ اللَّهِ) (الصف/١٤) وأخص بالذكر الأخوات المؤمنات الرساليات (كأفراد وكمؤسسات ومدارس دينية ومنظمات مجتمع مدني) فليستثمرن المناسبة الفاطمية القريبة ليقفن للعالم أن هذه الحفنة من النساء المتحللات لا يمثلن حرائر العراق ولن يتمكن من خداعهن عن دينهن، واستنكار فعل كل من يريد سلب هذا الحق من المؤمنين الموالين لأهل البيت (عليه السلام)، وإن شرف المرأة وعزتها وكرامتها لم يصنها أحد كما

(١) نحتفظ بالأسماء ونصوص البيانات لتوثيقها أمام الله تعالى والمعصومين (عليهم السلام) والناس

حفظها الإسلام، ولم تتحقق كرامة المرأة إلا في ظل شريعة الله ونبيه الكريم (ﷺ) والأئمة المعصومين (عليهم السلام)^(١).

إن نساء العراق شريفات عفيفات كريمات عزيزات ليست ممتهات ومستأجرات لمؤسسات الفسق والفجور والشهوات المنفلتة التي تتاجر بحقوق المرأة من دون أن تقدم للمرأة شيئاً ولا قدمت حلولاً لمشكلاتها رغم مرور (١١) سنة على التغيير ورغم وجود أكثر من (٨٠) امرأة في البرلمان وتوجد وزارة باسم المرأة، ولم نر حضوراً ولا حماساً لتلك المؤسسات إلا ضد الدين في هذه المرة، وقبل مدة حينما صدرت قرارات لوضع ضوابط لفوضى انتشار الملاهي وحانات الخمر في بغداد على نحو يهدد البنية الأخلاقية والاجتماعية والعائلية العراقية فسارعوا^(٢) إلى شارع المتنبى ليستنكروا ويطالبوا بإطلاق الحرية المنفلتة، ولا يهمهم بعد ذلك المشاكل الكبيرة التي تُعاني منها النساء بسبب الكوارث التي مرّ بها العراق، ككثرة العوانس والأرامل والمطلقات والأيتام وفقدان الكفيل والاضطرار إلى ممارسة المهن التي لا تناسبهنّ.

^(١) استجابت الآلاف من النسوة في مختلف المحافظات العراقية وخرجن في مظاهرات وتجمعات على مدى عدة أيام ورفعن شعارات التأييد للقانون الجعفري والتأكيد بكلام رئيس بعثة الأمم المتحدة في العراق فاسكتن المعترضات وأحطن مشروعهن في الاستمرار بالتجمع ولبس السواد حتى إجهاض القانون الجعفري.

^(٢) في شهر كانون الأول / ٢٠١٠.

فإنّا لله وإنا إليه راجعون والله المستعان على ما تصفون والحمد لله رب
العالمين وصلى الله على سيدنا أبي القاسم محمد وعلى آله الطيبين
الطاهرين.

المرجع اليعقوبي يستنكر تعدي ميلادينوف على حق الأغلبية الشيعية^(١)

٢٠١٤/٣/٩، استنكر سماحة المرجع اليعقوبي تعدي رئيس بعثة الأمم المتحدة في العراق ميلادينوف على حق الأغلبية الشيعية في العراق في العمل بما يعتقدون بخصوص الأحوال الشخصية .

وقال سماحته في كلمة ألقاها أمام حشد كبير من فضلاء وأساتذة الحوزة العلمية الذين يحضرون بحثه الشريف أن تصريح ميلادينوف هذا مريب وغريب حيث يصطف مع أفراد قلائل من الذين عندهم مشكلة مع الدين والتدين ويدير ظهره لمطلب الملايين من أتباع المذهب الجعفري .

وذكر سماحته ميلادينوف بما أوصاه حينما زاره العام الماضي عقيب تسلّمه لعمله في العراق وطلبه النصح من سماحة المرجع فقال له: أن العراق يعاني من مشاكل وخلافات كثيرة وان دور بعثة الأمم المتحدة هو المساعدة على إيجاد الحلول وليس الاصطفاف مع طرف ضد آخر، أي أن يكون جزءاً من الحل لا جزءاً من المشكلة، لكنه نسي اليوم هذا التوجيه وأصبح طرفاً في النزاع .

وحذّر سماحته ميلادينوف من مثل هذه المواقف التي تجعل وجوده غير مرحّب به وتعجّل بقضية إبعاده من العراق .

(١) نشر في العدد (١٣٨) من صحيفة الصادقين الصادر في يوم الاثنين ١٥ ج ١ ١٤٣٥

وكان ميلادينوف قد وصف أمس قانون الأحوال الشخصية الجعفري
بانه مثير للقلق ويوجب تفتت النسيج الاجتماعي العراقي .

تجمعات نسوية حاشدة نصره للقانون الجعفري^(١)

تزامناً مع ذكرى استشهاد فخر النساء الصديقة الطاهرة فاطمة الزهراء
(عليها السلام)، ونصرة للإمام جعفر الصادق (عليه السلام) ودفاعاً عن قانونه الشريف،
وردت على التصرفات الشائنة لبعض النساء المتحلات، نفذ الآلاف من
الأخوات المؤمنات الرسائل تجمعات واعتصامات في عدة مدن عراقية
بدأت من النجف الأشرف يوم الأربعاء ١٠/١٠ ج/١٤٣٥ المصادف
٢٠١٤/٣/١٢ وامتد إلى المدن الأخرى خلال الأيام التالية.

وقد رفعن شعارات التمسك بالإسلام ونهج السيدة فاطمة الزهراء (عليها السلام)
ورفض التحلل والفساد والانحراف، واستنكار تعدي بعثة الأمم المتحدة
ومنظمة حقوق الإنسان الدولية على حقوق الأغلبية في العراق، وان نساء
العراق العفيفات الشريفات لا تمثلن حفنة من المأجورات للماسونية
العالمية والمؤسسات المعادية للإسلام التي تكاتفت لوأد القانون.

^(١) نشر في العدد (١٣٨) من صحيفة الصادقين الصادر في يوم الاثنين ١٥ ج ١٤٣٥

المشاركة في الانتخابات: استحقاق إنساني ووطني وواجب شرعي

كلما اقتربنا من العملية الانتخابية يكثر السؤال حول لزوم المشاركة في الانتخابات، وهل يجب علينا ذلك ام لا، وإذا أردنا قراءة ما بين السطور لهذا السؤال فإنه يعبر عن الشعور بالإحباط لدى المواطن والامتعاض من أداء الكتل السياسية الحاكمة وفشلها في تحقيق تطلعات المواطنين وتقديم الخدمات لهم وتوفير الأمن والرفاه والكرامة والازدهار ولو بالحد الأدنى منها، وإلا لو كان الأداء مقنعاً ومقبولاً لاندفع المواطن إلى الإدلاء بصوته ليديم هذه الحالة الإيجابية، ولا مبرر حينئذٍ لهذا السؤال .

وجواب السؤال باختصار إن المشاركة في الانتخابات استحقاق انساني ووطني وواجب شرعي.

أما كونها استحقاقاً، فمن جهتين:

١- الإنسانية: فإنّ أئمن ما وهب الله تعالى للإنسان هو حقّ الحرية بكل مواردها، حرية الاعتقاد، حرية السلوك، حرية التعبير عن الرأي، حرية الاختيار، ومنها حرية اختيار من نفوضه في إدارة شؤوننا وولاية أمورنا وحفظ النظام الاجتماعي العام ونحو ذلك، وهذا الحق ثبتّه الله تعالى في القرآن الكريم (وَهَدَيْنَاهُ النَّجْدَيْنِ) (البلد/١٠) (لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَن بَيْنَةٍ

(١) من حديث سماحة المرجع الشيخ العنقوبي (دامت له) مع أساتذة وطلبة جامعة الصدر

الدينية فرع حي البنوك/ بغداد، يوم الثلاثاء ١٥/٢/١٤٣٥ المصادف ١٥/٤/٢٠١٤.

وَيَحْيَى مَنْ حَيَّ عَنْ بَيْنَةٍ (الأنفال/٤٢) (لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ) (البقرة/٢٥٦) وفي الأحاديث الشريفة التي مضمونها (ما لكم استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً).

٢- المواطنة: فإنَّ كلَّ مواطنٍ يحمل جنسية البلد يبلغ السن القانوني يكون من حقّه المشاركة في الانتخابات، ففي هذه المشاركة إثبات للمواطنة وإعلان للانتماء والهوية الوطنية، لذلك تجد الفرحة والزهو في وجوه العراقيين المغتربين أكثر عند الإدلاء بأصواتهم لأنّ هذه الفعالية تمثّل لهم فرصة للإحساس بمواظنتهم وهويتهم وعراقتهم، وكذلك يوجد نفس الإحساس لدى الذين يدلون بأصواتهم لأول مرة لبلوغهم السن القانوني لأنهم يشعرون باكتمال شخصيتهم وهويتهم.

فالمشاركة في الانتخابات استحقاق إنساني ووطني، ونحن نعلم أنّ استيفاء الحقّ والأخذ به شيء يستحسنه العقلاء ويستبحون إهماله وتضييعه والتفريط به كما لو كان من حقّ المواطن تملك دار سكنية أو منحة مالية أو امتيازات أخرى فلم يسعّ لتحصيلها فإنّه يستقبح فعله ويستهنّج لدى العقلاء، كيف والحقّ عظيم وهو حرية اختيار من يدير شؤون البلاد ويلي أمور العباد وتجري على يديه مصالح الناس وأمنهم وأرزاقهم وحقوقهم العامة، وتحصيل هذا الحقّ من أهم ما تسعى إليه الشعوب وتقوم بالثورات العارمة وتقدّم آلاف وملايين الضحايا على مدى التاريخ من أجل انتزاع

هذا الحق الذي يسلبه الطواغيت والفراعنة والمستبدون ويعطون لأنفسهم تفويضاً إلهياً للتفرد بالسلطة والحكم، فالعقلاء لا يرضون بتفويت هذا الحق وإهماله وقد أُتحت الفرصة لممارسته بلا مؤونة .

وأما كون المشاركة واجباً فلعدة وجوه:

١- الحديث النبوي الشريف المشهور لدى الفريقين (من رأى منكم منكراً فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه ليس وراء ذلك شيء من الإيمان)^(١)، وقد شخّص كل مواطن عراقي المفسد والمظالم والتقصيرات التي تُرتكب في العملية السياسية والتي يدفع ثمنها المواطن العراقي من أمنه وصحته ورزقه ومستقبله، فلا بد من قيام الكل بواجبهم في التغيير والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، لأنّ التغيير باليد مستطاع اليوم من خلال الإدلاء بالصوت ولا نحتاج إلى التغيير بالقوة والعنف كما كان تكليف الأمة من قبل.

٢- قوله تعالى (وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ) (البقرة/١٤٣) فمن خصائص هذه الأمة وتكاليها أن تكون أمة شاهدة فتشير إلى هذا الفعل بأنه حسن يجب القيام به، وإلى ذلك الفعل بأنه قبيح يجب اجتنابه، وتشهد على هذا الشخص بأنه صالح مؤهل لوضعه في الموقع المناسب، وذاك الشخص سيء لا يجوز له التصدي لشيء من أمور الأمة.

^(١) راجع كتاب (أسمى الفرائض وأشرفها لسماحة الشيخ يعقوبي، صفحة ٣٩٠)

وأداء هذه الشهادة واجب على الأمة و﴿وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثَمٌ قَلْبُهُ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٨٣] وهي ليست كأبي شهادة واجبة أخرى في قضايا الناس ودعاواهم، لأنها تتعلق بحقوق الأمة، قال أمير المؤمنين (أفطع الخيانة خيانة الأمة)^(١)، فإذا تقاعست الأمة ولم تدلي بشهادتها للمؤهلين لقيادة البلاد فإنها تفسح المجال للمفسدين أن يعودوا إلى مواقعهم، والخيانة الأفظع والأسوأ أن يجدد إعطاء صوته ويمنح الثقة لنفس الذي ظلموه وغصبوه حقوقه وسرقوا ثرواته، ولم يرَ منهم خيراً إلا الصراعات وكان المواطن يقول سأقطع إصبعي الملوّن بالبنفسجي لما يرى من مفاستهم ومظالمهم ولا مبالاتهم ثم يعود فينتخبهم فهذه شهادة زور على خلاف الواقع ويحاسب صاحبها ولعله يكون مشمولاً بعقوبة شاهد الزور والعياذ بالله تعالى.

٣- ما ذهب إليه مشهور علماء الإمامية من وجوب نصره الأمة للفقهاء الجامع للشرائط القائل بالولاية حتى يمكن له في الأرض ويفعل ولايته وقيم شرع الله تعالى بمقدار ما يتيسر له أي لتحقيق الآية الشريفة (الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ) (الحج/٤١) ونصرته تكون بنصرة أتباعه الذين يعملون بتوجيهاته وينفذون مشاريعه على أرض الواقع، ولهذا المطلب تفصيل نتعرض له في بحث الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إن شاء الله تعالى.

(١) نهج البلاغة: ج ٣ ص ٢٧.

٤- السيرة العقلائية البالغة حد الضرورة الاجتماعية بحسب تعبير أمير المؤمنين (عليه السلام) بقوله: (لا بد للناس من أمير برٍ أو فاجر يعمل في أمرته المؤمن ويستمتع فيها الكافر، ويبلغ الله فيها الآجال، ويجمع به الفياء ويقاقل به العدو وتؤمن به السبل ويؤخذ به للضعيف من القوي حتى يستريح بر ويستراح من فاجر).^(١)

فاختيار السلطة التي تتولى إدارة الحكم في البلاد ضرورة عقلائية ولا بد من المشاركة فيها لضمان وصول الصالحين النزيهين الكفوئين الذين يستحقون منح الثقة بهم في هذا المجال وتبرأ الذمة بانتخابهم. ولكن لا يكفي التحري والبحث عن المرشح الذي تتوفر فيه الشروط المذكورة، بل لا بد من توفرها في القائمة أيضاً المتمثلة برئيس الكيان أو الكتلة وبرنامجها وسلوكها في العملية السياسية، لأن المرشح قد يكون مؤهلاً إلا أنه في قائمة ليست كذلك، وحينئذ إن فاز بمقعد في البرلمان فإن وجوده سيدوب في وجود الكتلة ومواقفها، لأننا نعلم أن القرارات يديرها رؤساء الكتل في ما يسمونه بالمطبخ السياسي أما الأعضاء فليس لهم إلا التصويت ولا تأثير للأصوات المستقلة.

وإن لم يفز فإن أصواته ستذهب لمرشحين آخرين في نفس القائمة وسيكون المصوتون لهذا المرشح مشاركين في تمكين المرشح الآخر ويتحملون مسؤولية فساده وظلمه.

^(١) نهج البلاغة، الخطبة ٤٠.

ويوجد شرط آخر وهو وجود راعي وضامن للكتلة يكون مسؤولاً عنها ويحاسب على تصرفاتها وقد سُئل أحدهم لماذا انتخبت قائمة الفضيلة قال لأنّ لهم (كبير) يحاسبهم وهذا التعبير العامي يعني وجود رأس لهم يستطيع الناس الوصول إليه ولا يحتاجون إلى طرق بابه لأنّ بابه وقلبه مفتوح لهم ليؤدي التزاماته أمامهم ويجدون عنده القلب الكبير والتواضع وحسن الإنصات لهم والتفاعل مع همومهم وآلامهم وتطلّعاتهم، إذ ليس من الإنصاف أن تلتزم الأمة بالتصويت للمرشحين ولا يوجد من يضمن لهم التزام المرشّح أمامهم بالبرامج والوعود، روي عن الامام الصادق (عَلَيْهِ السَّلَام) قوله (ما قُدِّسَتْ أمة لم يؤخذ لضعيفها من قوِّيها غير مُتَمَتَّع) ^(١) فلا بد من مراعاة وجود من ينتصر للمظلوم وينتصف له .

وفي النظام السياسي المعتمد حالياً في البلاد فإن الضامن الكبير هو المرجع الديني الجامع لشروط ولاية الفقيه من الاجتهاد والعدالة والخبرة بشؤون الناس والتفاني في العمل لإعلاء كلمة الله تعالى والنهوض بواقع الأمة والعالم بالظروف والملابسات ويمتلك الكياسة والفتنة حتى لا تهجم عليه اللواسب وأن يتصرف بحكمة ونحو ذلك.

فالولي الفقيه والمرجع الجامع لشروط القيادة ليس جزءاً من السلطة

628 التنفيذية في الدولة، ولا هو رئيس كيان سياسي وإنما هو الراعي لها كما يرمى كل المشاريع الإصلاحية في الأمة سواء كانت دينية أو اجتماعية أو

(١) وسائل الشيعة، كتاب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، أبواب الأمر والنهي وما

أخلاقية أو ثقافية وما هو أوسع من ذلك؛ لأنّ موقع المرجعية ووظائف المرجع أوسع من هذا بكثير بسعة متطلبات المشروع الإسلامي الذي يجب أن يقود الأمة.

ويمكن تلخيص بعض مسؤولياته تجاه العملية السياسية بنقاط:

١- ترشيد عمل السياسيين وتسديدهم على طبق القوانين الإسلامية وتقديم الأفكار والمشاريع التي تحقق الأغراض المرجوة.

٢- تصحيح الأخطاء والانحرافات ومعالجتها بحزم.

٣- غرلة المرشحين لمواقع الإدارة والسلطة وتأييد الصالح منهم.

٤- إعطاء الشرعية للقوانين والمصادقة على نتائج الفعاليات لتكون شرعية.

٥- الاحتكام إليه إذا أشكلت الأمور وأعتهم الحيل والتدابير .

وعلى هذا فقد سجّلت اعتراضي على المقولة المتداولة على السنة بعض المتصدين (إن المرجعية تقف على مسافة واحدة من الجميع) فهذا موقف المداهن والمجامل على حساب الحق ويخالف المبادئ القرآنية (أَفَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا لَّا يَسْتَوُونَ) (السجدة/١٨) (هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ) (الزمر/٩) (أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمْ مَنْ لَا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يُهْدَى) (يونس/٣٥) .

فلا بد أن تمتلك المرجعية الدينية من الشعور بالمسؤولية والشجاعة وقوة القلب ما يكفيها لتحمل المسؤولية وإرشاد الناس لما فيه صلاحهم، أما دفع الناس إلى الانتخابات من دون الإشارة إلى البديل الصالح فهذا مكر بهم وظلم لهم إذ أنهم يؤدّون ما عليهم ويدلون بأصواتهم استجابة لنداء المرجعية من دون أن تعطيهم الالتزام المقابل والضمان بل تتصلّ من المسؤولية وتلقيها عليهم وتقول لهم أنهم لم يحسنوا التصويت، وان شرائح كثيرة من الشعب لا تمتلك الرؤية الناضجة والتحليل الدقيق ازاء هذه القضايا المعقدة، لانشغالهم بمعيشتهم وهمومهم اليومية والأزمات المحيطة بهم من كل جانب فالشعب عليه الغرم بلا غنم وزعماءه لهم الغنم بلا غرم و (تلكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَى) (النجم/ ٢٢) ومخالفة للقاعدة العقلائية (من كان له الغنم فعليه الغرم).

ونحن لا ندعي ان المرجعية قادرة على حل كل المشاكل ومعالجة كل المفاسد وتحقيق كل المطالب فهذا فوق الطاعة، ولكن المطلوب منها ان تبذل وسعها في اداء وظائفها والباقي على الله تعالى، وهذا يشبه المسؤولية عن الاهل، ففي الرواية عن الامام الصادق (ع) (لما نزلت هذه الآية ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا﴾ [التحريم : ٦] جلس رجل من المؤمنين يبكي وقال أنا عجزت عن نفسي وكلفت أهلي، فقال رسول الله (ﷺ): حسبك أن تأمرهم بما تأمر به نفسك وتنهاهم عما تنهى عنه نفسك^(١).

(١) الكافي، البرهان في تفسير القرآن



بيع السلاح إلى جهات مجهولة^(١)

أكدت لنا مصادر متطابقة أن مدن وسط وجنوب العراق وأريافها وعشايرها تشهد طلباً مفاجئاً وواسعاً على شراء السلاح الخفيف والمتوسط وبأسعار مغرية تتجاوز المعدل المتعارف بكثير، مما وُلد مخاوف من هذه الحركة المحمومة وأهدافها وأغراضها.

ومما زاد في هذه المخاوف مجهولية الجهات التي تقف وراءها والمستفيدة من هذه الأسلحة، ولكن المؤكد أنها فئات ضالة ترتبط بأجندات خارجية هدامة، و جهات معادية لهذا الشعب المظلوم الذي لا زالت جراحه تنزف، ولهذا البلد الكريم الذي تعث به أيدي الفساد والقتل والتخريب، وهذه الجهات اللئيمة هي من تريد أن تجهز على هذا الشعب بما تجمعته من هذا السلاح.

إن الحكم الشرعي من هذه الحالة واضح ومجمع عليه وهو تحريم بيع السلاح وان المال المأخوذ ثمناً هو سحت يأكله الآخذون في بطونهم ناراً. إننا إذ نستغرب اغترار بعض أبناء العشائر بالمال المدفوع إليهم فيمكنون العدو الداخلي والخارجي من أنفسهم ويعطونه ما يقتلهم به ويذهب عزتهم

^(١) نشر في العدد (١١٧) من صحيفة الصادقين الصادر بتاريخ ٢٦ شوال ١٤٣٣ المصادف

وشرفهم، ندعو جميع الغيارى والمخلصين من أبناء الشعب إلى وأد هذه الفتنة والوقوف في وجه كل من تسوّل له نفسه هذه المتاجرة المشؤومة^(١). وعلى الجهات الحكومية المختصة أن تقف بحزم وقوة من هذه المؤامرة الخفية وتعمل على حيازة السلاح في اليد الشرعية والقانونية فقط. كما نلزم كل الخطباء والمبلغين وأئمة الجمعة والجماعة والكتّاب والإعلاميين وصنّاع الرأي العام كافة أن لا يدخروا جهداً في بيان خطورة هذه العملية والحرمة المؤكدة لهذا الفعل المؤدي إلى القتل والخراب. قال تعالى (وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنكُمْ خَاصَّةً وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ) (الأنفال/٢٥).

محمد اليعقوبي - النجف الأشرف

٨/شوال/١٤٣٣ هـ ٢٧/٨/٢٠١٢

(١) أخذ البيان مداه في التأثير وتوقفت هذه العملية وبان للجميع صحة ما توقعه سماحة المرجع (دامت له) إذ تكس السلاح في المناطق الغربية واستعمل للتمرد على الدولة والاعتداء على الشعب والمؤسسات بغطاء مخيمات الاعتصام والاحتجاج.

تعليق على قرار المحكمة الاتحادية حول توزيع المقاعد الشاغرة^(١)

رَحَّبَ سماحة المرجع الديني الشيخ محمد اليعقوبي (دامَ ظَلَمُهُ) باستجابة المحكمة الاتحادية العليا^(٢) لبيان سماحة المرجع في عدم عدالة توزيع المقاعد في الانتخابات والجهد الذي قام به اتباع المرجعية في اقناع الكتل السياسية والجهات الدولية الفاعلة في العراق فأصدرت قرارها القاضي بعدم دستورية الفقرة (خامساً) من المادة (١٣) من قانون انتخابات مجالس المحافظات والأقضية والنواحي رقم (٣٦) لسنة ٢٠٠٨ والذي كان يمنح المقاعد الشاغرة للكتل التي تجاوزت القاسم الانتخابي خلافاً لإرادة الناخبين.

وأيدَ سماحته لنفس السبب ردَّ المحكمة الشقَّ الثاني من دعوى المعارضين الذي تضمَّن المطالبة لمنح تلك المقاعد للكتل التي حصلت على أعلى الأصوات دون القاسم الانتخابي والتي تُسمَّى بالخاسرة. وقد كلَّفت المحكمة السادة والسيدات أعضاء البرلمان بتشريع نص يؤمِّن تطبيق الدستور يكون بديلاً عن الفقرة المذكورة.

(١) نشر في العدد (١٢٠) من صحيفة الصادقين الصادر في يوم الأربعاء ١٩ ذ.ح ١٤٣٣

المصادف ١٤ ت ٢٠١٢٢.

(٢) صدر القرار بتاريخ ٢٢/١٠/٢٠١٢.

وقال سماحته في تعليق على قرار المحكمة المذكور بأن التوزيع العادل للمقاعد المتبقية هو لصاحب الكسر الأعلى سواء كان من القوائم التي تجاوزت القاسم الانتخابي أو لم تتجاوزه، وهذا هو مقتضى قاعدة العدل والإنصاف وسيرة العقلاء في توزيع الأشياء غير القابلة للانكسار فلو حصلت القائمة (أ) على (٣،٩) مقعداً والقائمة (ب) على (٣،٧) مقعداً والقائمة (ج) على (١،٢) مقعداً والقائمة (د) على (٠،٨) مقعداً، وبعد توزيع الأعداد الصحيحة من المقاعد، كانت المتبقية مقعدين أعطي أحدهما للقائمة (أ) لأنّ كسرها المتبقي بعد اعطاء المقاعد الصحيحة (٠،٩)، واعطي الثاني للقائمة (د) لأنّ كسرها (٠،٨).

وإذا كانت المقاعد المتبقية ثلاثة اعطي الثالث للقائمة (ب) لأن كسرها (٠،٧)، ويُضاف هذا المقعد الممنوح للعدد الصحيح من المقاعد الذي حازته القائمة أصلاً.

وقد أوضحنا ذلك بالتفصيل والأمثلة في البيان الذي أصدرناه بتاريخ ٢٠١٢/٦/٥ والذي أوجد هذه الحركة للاعتراض على هذه الفقرة من قانون انتخابات مجالس المحافظات.

فيرجى من السادة أعضاء مجلس شورى الدولة تقديم المشورة بهذه الصيغة إلى أعضاء مجلس البرلمان ليتخذوا قرارهم الموافق للدستور والحامي لأصوات الناخبين وإرادتهم، والذي يصب في بناء ديمقراطية سليمة، ويكون خطوة على طريق الإصلاح السياسي، والله الموفق.

النظام السياسي الجديد يكرم القتلة المجرمين ويهمل ضحايا صدام

استقبل^(١) سماحة المرجع الشيخ العقوبي (رحمته الله) الشهيد الحي السيد جبار الغالبي أحد الناجين من المقابر الجماعية التي أنشأها صدام المقبور عقب الانتفاضة الشعبانية عام ١٩٩١ والذي يظهر في كثير من الصور يقوده أزالام صدام ويضربونه ويركلونه بأمر المقبورين علي الكيماوي ومحمد حمزة الزبيدي، فكان السيد الغالبي من الشهود النواردر على تلك الجريمة البشعة بحق الإنسانية.

وقد تحدّث جناب السيد عن ظروف اعتقاله في ضواحي مدينته الغراف عندما اجتاحت قوات الحرس الجمهوري المدن المنتفضة في وسط وجنوب العراق ثم اقتيدوا إلى معتقل الرضوانية الرهيب في بغداد مع الآلاف من أبناء الشعب العراقي الأبيّ، وكانت المجاميع تلو المجاميع تساق إلى التعذيب والإعدام أمام عينه.

وبعد (٥٤) يوماً قضاها في الاعتقال قيض الله تعالى له ضابطاً من أبناء الموصل عرف انه من نسل رسول الله (ﷺ) فأمن له طريقاً للهروب من المعتقل هو وثلاثة من زملائه إلى البساتين المحيطة بالمنطقة، أراد بذلك أن

(١) تاريخ اللقاء ١٨ محرم ١٤٣٤ المصادف ٢٠١٢/١٢/٣. ونشر في العدد (١٢١) من

صحيفة الصادقين الصادر في يوم الخميس ٢٨ محرم ١٤٣٤ المصادف ١٣ ك ٢٠١٢.

يكرّم رسول الله (ﷺ) في ذريته، ثم قضى تلك السنين العجاف متخفياً
ومتنقلاً بين المدن والقرى.

وبعد سقوط صدام اللعين ظنّ أن النظام الجديد الذي قام على دعاوى
مظلومية الشعب العراقي سينصفه ويضمن له حياة كريمة تعوضه عن السير
مما لاقاه من بطش النظام، إلا أن شيئاً من ذلك لم يحصل، وباءت محاولاته
بالفشل ولم يحصل على شيء لأنه لا يحتفظ بـ (مقتبس حكم) ونحوها من
التبريرات، مع أن الأفلام التي توثق اعتداء أزام النظام على الأبرياء في
الناصرية بقيادة المقبورين علي حسن المجيد الكيماوي ومحمد حمزة
الزبيدي، يظهر فيها السيد الغالبي وهو يتعرض للاعتداء والضرب.

وبعد أن رحب سماحة الشيخ بضيفه واستقبله بحفاوة بالغة: عبّر عن ألمه
وخيبة أمله بهذا النظام السياسي الجديد الذي تسلّق السلطة رافعاً لواء
المظالم التي تعرّض لها الشعب العراقي خصوصاً ضحايا المقابر الجماعية،
وما إن ترسخت قدمه حتى أدار ظهره للمحرومين والمظلومين الذين عاشوا
تلك المحنة التي أهلكت الحرث والنسل.

وقال سماحته: ان العقلاء والأمم المتحضرة تحتفظ بأي أثر لتاريخها
وأحداثها فتجعل متحفاً لثياب هذا وأدوات ذاك حتى الحذاء الذي كان
يلبسه، وتحتفل برموزها وتحيطهم بالرعاية الكاملة، وتوظف أفلامها وكتبها
لتسجيل إفادة الشهود على العصر وتدوينها لأنها لا تمثل تاريخ شخص
معين بل تاريخ أمة بكاملها خصوصاً مثل هذه الأحداث التي عاشها السيد
الغالبي والتي تمثل نكسة وانحطاطاً كبيرين، سوّدا تاريخ الإنسانية.

واستغرب سماحته من المفارقات التي نعيشها في ظل النظام السياسي الجديد، فبينما يقدم ضابط (سني) من أبناء الموصل الحذباء كان في خدمة صدام على إطلاق سراح (شيعة) وهو يعلم أن أقل عقوبة ستصيبه هي الإعدام بالأساليب الوحشية، لا لشيء إلا للتقرب إلى الله تعالى ورسوله، لكن النظام الجديد الذي يتزعمه الشيعة يمتنع عن توفير أبسط استحقاقات هؤلاء المحرومين.

وبينما تصدر القرارات تلو القرارات لـ (إنصاف) أزام النظام البائد من رواتب تقاعدية ضخمة ورتب رفيعة وتعويض عن المدة من السقوط إلى الآن باسم المصالحة الوطنية وهم يقيمون في الدول المجاورة للتأمر على العراق وشعبه، ويمنحون الوظائف العسكرية والمدنية المهمة في الدولة وهم يستغلون وجودهم فيها لتخريب البلد وسرقة المال العام وإهانة الشعب وسحق كرامته.

وفي مقابل ذلك يحرم الشرفاء المضحون الذين أبوا الخضوع لصدام وانتفضوا لمواجهة بطشه وظلمه من أبسط حقوقهم، وعندما يراجعون الدوائر يسألون بسخرية: لماذا لم يعدمكم صدام.

هذا هو الوضع البائس الذي نعيشه، والذي يضاعف علينا مسؤولية السعي لإصلاحه وإعادةه إلى الوضع الطبيعي الذي يرضي الله ورسوله (ﷺ) وأمير المؤمنين (عليه السلام)، وان ابراز مثل هذه المظالم تخلق الحوافز لدى الشعب ليعي دوره وواجبه في اختيار المخلصين المتفانين في خدمته.

وفي ختام اللقاء وعد سماحة المرجع ببذل الوسع في تحصيل ما يمكن من حقوقه، وتشكر الضيف من تعاطف سماحة المرجع معه واهتمامه بأمره والحفاوة التي استقبله بها.

آفاق العمل المشترك بين المرجعية الدينية والأمم المتحدة في العراق

بمناسبة تسلّمه لعمله الجديد كرئيس لبعثة الأمم المتحدة في العراق، قام السيد نيكولا ميلادينوف^(٢) بزيارة مراجع الدين في النجف الأشرف ومنهم سماحة المرجع الشيخ محمد اليعقوبي (مد ظله) للاستماع الى توجيهاتهم ونصائحهم.

وبعد الترحيب بالضيف تحدّث سماحة المرجع اليعقوبي عن الدور المهم والبناء لممثل الأمم المتحدة في العراق كوسيط بين الفرقاء السياسيين الذين يعانون من ازمة ثقة كبيرة فيما بينهم ويساعد على تقريب وجهات النظر وحلحلة المواقف الخلافية، وكعامل ضاغط لجلب الكتل النافذة الى الحلول الوطنية والانسانية التي تراعي مصلحة البلد والشعب

(١) تاريخ اللقاء ٣ /محرم/ ١٤٣٥ المصادف ٢٠١٣/١١/٧، و نشر في العدد (١٣٤) من صحيفة الصادقين الصادر في يوم الاثنين ٢٨ محرم ١٤٣٥ المصادف ٢٠١٣/١١/٢٠.

(٢) وزير الشؤون الخارجية البلغارية (٢٠١٠-٢٠١٣) ولد عام ١٩٧٢ وحصل على شهادة الماجستير في العلاقات الدولية من جامعة الاقتصاد الوطني والعالمي في لندن ، عمل مستشار للبنك الدولي (٢٠٠٥-٢٠٠٧) وعضوا في البرلمان الاوربي عن بلغاريا (٢٠٠٧-٢٠٠٩) ووزيرا للدفاع (٢٠٠٩-٢٠١٠) وكلف بعدة مهام في عدة دول منها العراق حيث كان عام ٢٠٠٦ مستشارا للجان الدفاع والسياسة الخارجية في البرلمان العراقي ، عُيّن في ٢٠١٣/٨/٢ رئيسا لبعثة الأمم المتحدة في العراق.

لانشغال تلك الكتل بحسابات مصالحها الخاصة وتغليبها على المصالح الوطنية العامة، كما ان للأمم المتحدة وعموم المجتمع الدولي دوراً بناءً في عملية التنمية التي يشهدها العراق الجديد من اجل تحقيق التقدم والازدهار باستقدام الخبراء وعقد المؤتمرات والندوات والمساهمة في وضع الخطط الادارية والاستراتيجية .

وذكر سماحة المرجع ضمن توجيهاته عدة نقاط (منها) مراعاة خصوصيات الشعب العراقي والظروف التي يعيشها عند تبني بعض المواقف (ومنها) التأكيد على الوحدة الوطنية وحفظ النسيج الاجتماعي ورفض كل مشاريع التقسيم والتناحر (ومنها) المساعدة على اتخاذ القرارات التي تحفظ حقوق الشعب جميعاً على اساس المواطنة وتحقيق العدالة الاجتماعية (ومنها) التروي في النظر للقضايا الخلافية وعدم التعجل في اتخاذ مواقف يازائها لتكون البعثة جزءاً من الحل لا جزءاً من المشكلة (ومنها) المساهمة الفاعلة في عملية التنمية والقضاء على الظواهر التي يعاني منها الشعب العراقي والدولة العراقية كالفساد والفقر والامية والصراعات المتنوعة والتخلف في جميع المجالات.

وأثنى سماحة المرجع على جملة من الانجازات التي حققتها البعثة في عدة مجالات ومنها المساعدة في اقرار قانون الانتخابات البرلمانية مؤخراً.

ثم بدأ السيد الضيف بطرح اسئلته التي كان يعبر من خلالها عن القلق من عدة مخاطر حالية او مستقبلية تحيط بالعراق، كالانزلاق بالحرب الطائفية وإمكان قيام الشيعة بردود افعال واسعة رداً على ما يتعرضون له من تفجيرات وقتل او التصعيد وتفجر الاوضاع قبيل الانتخابات ومساهمة اقرار

بعض القوانين في استقرار الوضع في العراق وحل مشاكله كالمجلس الاتحادي وقانون الاحزاب، وماذا علينا ان نعمل لإصلاح الاوضاع في العراق.

واجاب سماحته عن احتمال الحرب الطائفية بأن الشيعة متدينون وملتزمون بأحكام ربهم، والله تعالى يقول: (ولا تزرُ وازرةٌ وزرَ أخرى) فلا يؤاخذون البريء بجريرة المجرم ولا يمكن معاقبة اي واحد من ابناء السنة لمجرد ان حثالة من القتلة والمجرمين يقومون بأفعال وحشية ويدعون انتسابهم الى هذه الطائفة، والشواهد على ذلك كثيرة كالذي حصل بعد سقوط نظام صدام الذي قتل وعذب مئات الاف الشيعة الا ان احداً منهم لم يجعل ذلك مبرراً للانتقام أو تصفية الحسابات وكانت المرجعية حازمة وواضحة في بيان هذا الموقف ومرّت تلك الفترة بهدوء وسلام ووثام .

لكن هذا الموقف العام والثابت للمرجعية واتباعها لا يغلق الباب نهائياً لاحتمال قيام البعض بردود افعال انتقامية نتيجة الالام التي يعانونها او بدفع وتحريض من بعض الجهات .

وان الصراعات والنزاعات التي يشهدها العراق هي سياسية بامتياز - نتيجة تقاطع المصالح واصطدام الارادات وتدخل الدول الخارجية - وانما تغلف بأطر طائفية وقومية لتسويقها على الناس وتحشيد اكبر عدد منهم كوقود لهذه الصراعات، وشهد تأريخ العراق بعدم وجود مشكلة طائفية تمزق النسيج الاجتماعي ولكن صراعات السياسيين والمتطرفين من الطوائف والاعراق كافة وتأجيجهم وتحريضهم عبر وسائل الاعلام هو الذي يهدد هذا النسيج ويقطع حبال المودة .

كما ان تدخل القوى الخارجية ومحاولتها تسيير الاحداث وتوجيه مؤيديها بما يخدم مصالحها ويعزز نفوذها وهيمنتها في العراق ، يصب الزيت على النار ويزيد هذه الصراعات اشتعالاً ، وان كثيراً من العنف والصراع الذي يجري بالعراق هو قتال بالنيابة عن مصالح تلك الدول وتصفية للحسابات بينها، وقد ارتضى عدد من قيادات البلاد ان يقبل بهذا العمل الدنيء ويلحق بنفسه الذل والهوان .

وامام هذه المشكلة التي نواجهها فأن سن القوانين مهما كانت صالحة بذاتها ونافعة في اصلاح الاوضاع الا انها اما لا تمرر اصلاً ككثير من القوانين المفيدة للشعب والتي اهملت في ادراج الحكومة والبرلمان ، او تُقرّ الا انها تبقى حبراً على ورق لأنها لا تحقق المصالح الضيقة للأحزاب والشخصيات المهيمنة على القرار ، او ان العمل بها يكون انتقائياً وبمكيا لين كالدستور الذي يفصله كل كيان على مقياس مصالحه وتصفية خصومه وإضعافهم .

وحيث يتضح الدور المشترك للمرجعية الدينية والأمم المتحدة في إيجاد الحلول لإنقاذ العراق وشعبه من الازمات الخانقة التي تعصف به وتزيد من آلامه وجروحه وخسائره ، ومن تلك الخطوات العملية:

١- إلزام قادة البلاد بمسئولياتهم امام الشعب التي اقساموا عليها، والضغط عليهم لإقرار كل القوانين التي تنصف كل شرائح الشعب العراقي وتعطي كل ذي حق حقه فان هذا وحده الذي يجعل كل مواطن يحس بالانتماء الى وطنه ودولته ويدافع عنها ويزيل الاحتقانات ويحاصر

الإرهابيين والمتطرفين ويقضي عليهم ، وهو بنفس الوقت يؤدي إلى تحسين العلاقات مع الدول المجاورة وإزالة سوء الظن والاتهامات التي تعكر صفوها .

٢- اجراء الانتخابات في موعدها المحدد وبكل شفافية وصدق ومهنية ، ويضمن قانونها فرصة مناسبة لصعود قوى جديدة مؤثرة يمكن ان يكون لها دور مهم في تحريك التوازنات وتغيير المعادلات وضمن مشاركة اوسع بالعملية السياسية كالذي حصل في انتخابات مجالس المحافظات الاخيرة ، وقد قدّمنا مقترحات وقمنا بحركة دؤوبة لتعديل القانون بما يحقق ذلك وهو ما حصل فعلا بفضل الله تعالى .

٣- تشجيع الحوار والتواصل بين كل مكونات الشعب وفعالياته السياسية والاجتماعية والدينية والاستماع الى كل الاطراف لجمعهم على قواسم وطنية مشتركة .

٤- احداث نهضة تنموية تستقطب كفاءات البلد وطاقاته وايديه العاملة وإجراء اصلاح اداري شامل وفق التقنيات الحديثة لمكافحة الفساد و المحسوبية وهيمنة الاحزاب المتنفذة .

٥- التحرك على الدول التي تمارس دوراً سلبياً في العراق لتحذيرهم من مغبة اللعب بالنار ، لأنها اذا اشتعلت فإنها سوف لا تبقى داخل الحدود

العراقية وانما تحرق اولئك ايضا، فليقوموا بدور ايجابي وليساعدوا العراق
على مداواة جراحه واستعادة عافيته .

رب ضارة نافعة.. سقوط الموصل

لا يزال الشعب العراقي المظلوم يعاني من الأزمة تلو الأزمة، ولا تُعالج مشاكله بالحلول الناجعة وإنما بالترحيل والهروب إلى الأمام أي باستحداث مشاكل جديدة أفضح من سابقتها لتشغله عن المطالبة بها، فمن نقص الخدمات إلى تعطل مشاريع التنمية التي تستثمر موارده البشرية والاقتصادية إلى الصراعات السياسية والاستبداد والاستتار وهدر المال العام إلى التدهور الأمني الذي يزداد سوءاً حتى تمكّن نفر ضال همجي وحشي من بسط سيطرتهم على مدننا الحبيبة العزيزة على قلوبنا كالموصل وبعض نواحي كركوك وصلاح الدين وغيرها، فاحتلوا مؤسسات الدولة وأرعبوا أهلها وهجّروهم بحيث لا يعلمون إلى أين يذهبون فازدادوا بلاءً إلى بلائهم ، ومعاناة إلى معاناتهم.

إنّ هذا الانهيار الذي حصل ليس وليد الساعة ولا هو بسبب قوة العدو أو تفوق امكانياته فإنّ أفراد قواتنا المسلّحة معروفون بالشجاعة والتضحية والتفاني من أجل الدين والوطن ولا يعرفون التحزّب ولا الفتوية ولا الشخصية، ومواقفهم في ذلك مشهودة وكثيرة، أليسوا هم من يحتضن الانتحاريين العفنين ويتفجرون معهم وتتناثر أجسادهم ليحموا الآخرين من هذه الوحوش، فليس عند أبطالنا المقاتلين تقصير، وإنما حصل الذي حصل

نتيجةً لتلك الأخطاء المتراكمة وتخلي أغلب الكتل السياسية الحاكمة وغير الحاكمة عن أخلاقيات المهنة والشعور بمسؤولية المواقع التي ائتمنهم الشعب عليها، وعدم مهنية وإخلاص الكثير من القادة العسكريين، ولا يمكن أن تحلّ المشاكل والعقد إلاّ بحلول جذرية استراتيجية يطمئن إليها الشعب بكل مكوناته ويشعر انه بأيدي أمينة رؤوفة كريمة شفيقة كفوءة قادرة على أداء المسؤوليات المكلفة بها.

إنّ هذه الحلول الاستراتيجية لا يمكن الخوض فيها الآن ونحن نتعرّض لهذه الهجمة الوحشية الشرسة، إذ أنّ الوضع الراهن يحتاج إلى موقف حازم وحكيم من خلال تكاتف الجميع من علماء الدين والقادة السياسيين وزعماء العشائر وأبناء الشعب كافة لطرد الهمج الرعاع واستئصال وجودهم الخبيث وحماية أهلنا ومدننا ومقدساتنا من غزو البرابرة، لتكون هذه الوحدة وهذا التكاتف حافزاً لبدء مرحلة جديدة تسودها الأخوة والموادّة والشفافيّة والثقة المتبادلة لحل مشاكل البلاد وفكّ العقد المستعصية.

وإننا نثق بقدرة قواتنا المسلّحة على فرض الأمن في ربوع الوطن ولكننا نرى إنّ التحديّات الراهنة تستدعي تشكيل جيش رديف للقوات المسلّحة وساندٍ لها في عملياتها، يكون له قادة مهنيون وأكفاء ويزوّد

بتجهيزات متطورة ويحظى بتدريب عالٍ ويستوعب الشباب العقائدين المتحمسين للدفاع عن أهلهم ووطنهم ومقدساتهم ويوفّر لهم البديل عن الانخراط في الميليشيات والمجاميع المسلّحة التي تريد الدفاع عن مقدساتها ولكن وجودها خارج إطار الدولة ومجهولية قادتها وتنظيماتها يجعل احتمال الخطر كبيراً. ويُكلّف هذا الجيش بحماية المراكز الحيوية ويشارك مع القوات المسلّحة في العمليات الساخنة وسيحظى هذا الجيش بتأييد كل فئات الشعب، وينحلّ حالة تحقيق الأغراض المرجوة من تشكيله.

نرجو من المؤمنين والمؤمنات أن يدعوا الله تعالى لمقاتلينا المرابطين في ساحات المواجهة مع الأعداء بدعاء الإمام السجاد عليه السلام للمرابطين في ثغور المسلمين ، ونسأل الله تعالى الرحمة لشهدائنا الأبرار، والصحة والعافية للجرحى والمصابين والعودة الآمنة للمهجّرين، وزوال هذه البلاءات عن أهلنا وعراقنا الحبيب (وَيَوْمَئِذٍ يُفْرِحُ الْمُؤْمِنُونَ) (الروم/٤).

لا بديل عن الحوار والقبول بالتنازلات العادلة

بسم الله الرحمن الرحيم

حسناً فعلت المحكمة الاتحادية العليا والهيئة القضائية المكلفة بالنظر في الطعون حينما كثفت جهودها للإسراع في المصادقة على نتائج الانتخابات البرلمانية الأخيرة، وقد تمت المصادقة اليوم.

إن المصادقة على النتائج يمكن جعلها منعطفاً تاريخياً في حياة العراق وشعبه ووجودهما بأن نجعل منهما تحولاً في الحالة السياسية فنقلها من حالة التشرذم والانقسام والصراع التي أوصلتنا الى الوضع الكارثي الذي يمر به البلد، الى حالة الانسجام والشراكة الحقيقية والانصاف والمروءة في نيل المواطنين بكل أديانهم وطوائفهم وقومياتهم وأجناسهم وأيديولوجياتهم حقوقهم كاملة غير منقوصة على اساس المواطنة فقط دون ملاحظة أي اعتبار.

ويتحقق ذلك ببدء حوار شفاف بين الكتل السياسية الممثلة لفئات الشعب وفق الخارطة الجديدة التي صودق عليها، وان يقبل الجميع بكل التنازلات التي يتطلبها إنقاذ العراق وشعبه من محتئهما، مهما كانت تلك التنازلات صعبة من وجهة نظر أصحابها.

وان الجهة الكفيلة برعاية هذا الحوار وتحقيق حالة العدالة والانصاف في مطالب المتحاورين وإدارة خلافاتهم هي المرجعية الدينية بأبويتها وحكمتها وشعورها العالي بمسئوليتها وثقة الجميع بها، وبمساعدة بعثة الامم المتحدة بموضوعيتها وحيادتها وخبرتها وان يبدأ هذا الحوار عاجلاً، لأن كل تأخير يعني مزيداً من الدماء والخراب.

لقد جرّب الجميع - وان كانت المسألة لا تحتاج الى تجربة لإجماع العقلاء على معرفة النتائج- ان حالة الاحتراب وتجيش كل فئة لشارعها لا يخدم احداً من هذا البلد وهو يحقق مآرب اعداء العراق والطامعين فيه والساعين لتمزيقه واضعافه وقد استُخدمتُ التنظيمات الارهابية المعادية للحياة والانسانية كأداة لتنفيذ تلك الاجندات والسيناريوهات المؤلمة.

إن تطويق ودحر الارهاب وإفشال المخططات المعادية للعراق وشعبه لا يتم إلا بتوحيد صفوفنا والانتقال بالعملية السياسية الى الحالة التي يطمئن اليها كل مكونات الشعب ويشعر فيها بكرامته والعيش بسلام وأمن وحرية، وهذا استحقاق انساني ووطني لكل مواطن ، ويجب على الجميع السعي لتحقيقه ولا يمثل هدفاً صعب المنال مع تحقق الارادة الجديّة والاخلاص وحب الشعب والبلد الكريم.

نسأل الله تعالى ان يوفق الجميع لما يحب ويرضى.

محمد اليعقوبي - النجف الاشرف

١٧ شعبان المعظم ١٤٣٥ هـ

٢٠١٤/٦/١٦

بسمه تعالى

رفع جمع من العراقيين في عدة دول منها بريطانيا، ألمانيا، السويد، النرويج، اوكرانيا، بلجيكا، الاستفتاء التالي إلى المرجع اليعقوبي ونحن ننشره في الصحيفة مع جوابه لتعميم النفع.

م/ تكليف العراقيين المغتربين

﴿أَذِّنْ لِلَّذِينَ يُقَاتِلُونَ بِأَنَّهُمْ ظَلَمُوا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ﴾

﴿الحج ٣٩﴾

سماحة المرجع المفدى الشيخ محمد اليعقوبي (دام ظله الشريف)

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

في ظل التطورات المتسارعة التي يعيشها بلدنا الغالي العراق الحبيب بلد الأئمة الأطهار وعاصمة الإمام المهدي (أرواحنا له الفداء)، تعتصر قلوبنا ألماً لما نراه من تقطع أوصال الوطن تنهشها وحوش القفار والوديان. ونستبشر خيراً في نفس الوقت لتكاتف الأيدي وتلاحم علمائنا ومراجعنا بدعم جيش العراق الباسل وتطوع الآلاف من الشباب المؤمن دفاعاً عن المقدسات والحرمان.

وبعد الاطلاع على بيانكم المبارك شيخنا الحبيب وقائدنا المفدى
ارتأينا تجديد العهد لقيادتكم الشرعية ورعايتكم الأبوية ونحن طوع أمركم
وتوجيهاتكم، وكلما نملك من مال ونفس هي طوع أمركم.

وفي نفس الوقت نودّ أن نعلم تكليفنا الشرعي وتوجيهكم لنا
كعراقيين بصورة خاصة وكشيعة بصورة عامة في أوروبا، فهل علينا الرجوع
للعراق للدفاع عن المقدسات أم ننتظر في بلادنا أم ماذا يجب علينا أن
نفعل؟ وبماذا تنصحوننا أن نفعل ونحن نعيش بعيدين عن العراق جغرافياً؟

بسمه تعالى

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

تقبّل الله تعالى منكم هذه النصرة فإنّما الأعمال بالنيّات ولا يقتضي
تكليفكم العودة إلى العراق لأنّكم مرابطون في الثغور، والمطلوب منكم
نشر مذهب أهل البيت عليهم السلام وإرشاد الناس إلى تعاليم دينهم، وتعريف
الناس بحقيقة ما يجري في العراق وإيصال صوت المرجعية وشرح بياناتها
ومواقفها وتوجيهاتها مضافاً إلى بذلكم الوسع في إظهار الصورة الحسنة
للمسلمين في سلوككم ومن خلال انجازاتكم وابداعاتكم في مجال
الدراسة والعمل والله الموفّق.

محمد يعقوبي

٢٢ شعبان ١٤٣٥

المرجع اليعقوبي يدعو الى حلول سياسية فورية ويحذر من عمليات التطهير العرقي والاكراه الديني

شدّد سماحة المرجع الديني الشيخ محمد اليعقوبي دامت ظلته على ضرورة البدء بمعالجات فورية ناجعة للمشاكل التي يعاني منها البلد والإسراع بإقرار القوانين المعطلة، وذلك باستثمار الوضع السياسي الجديد وانتخاب رئاسة مجلس النواب للسير باتجاه الحل في أسرع وقتٍ ممكن من دون انتظار حسم موضوع بقية الرئاسات.

وقال سماحته لدى استقباله^(١) لممثل الامين العام للأمم المتحدة السيد ميلادينوف بمكتبه في النجف الأشرف:

ان الحل السياسي المطروح ينبغي ان يكون مساوفاً الى القيام بإجراءات مطمئنة للأطراف المعتدلة من ابناء المحافظات التي تشهد عمليات عسكرية ويرزح بعضها تحت سيطرة التنظيمات الارهابية من داعش وغيرها، وذلك بالنظر بجدية الى مطالبهم المعقولة والمشروعة والاسراع بحل مشاكلهم من اجل تقديم حوافز وخلق بيئة مضادة لهذه التنظيمات وعزلها عن حواضنها مما يسهل القضاء عليها او طردها من العراق .

وأكد سماحته على الحاجة الى وجود جهة تحظى بثقة جميع الاطراف تقرب وجهات النظر وتقلل من حالة الانقسام والتشرذم والتقاطع في ظل ازمة الثقة بين الاطراف السياسية والتي يعاني منها البلد، من خلال

(١) تاريخ اللقاء السبت ٢١-رمضان-١٤٣٥ الموافق ١٩-٧-٢٠١٤

ادامة الحوارات واللقاءات السياسية وتفعيل دور مجلس النواب الجديد وهو ما تقوم به بعثة الامم المتحدة بشخص رئيسها ميلادينوف، لافتاً الى الدور المحوري والاساسي والمؤثر للمرجعية الدينية^(١).

وابدى سماحته قلقه من الأوضاع والظروف الصعبة التي يعاني منها المهجرون والنازحون وأكد على ضرورة التكاتف الجهود الرسمية وغيرها لرعايتهم وإيجاد حلول سريعة لمعاناتهم.

ورفض سماحته ما تقوم به الجماعات المسلحة التي تدعي الاسلام من مصادرة للحريات الشخصية وفرض قوانين متخلفة وشاذة وقسر وإكراه للأقليات وتهديدهم للمسيحيين باعتناق الاسلام أو مغادرة أراضيهم ومصادرة ممتلكاتهم وهذه جريمة كبرى ومخالفة للشريعة ولسيرة النبي ﷺ وائمة الاسلام إذ يقول القران الكريم (لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ) البقرة ٢٥٦:

(١) صدر لسماحة المرجع العظمي دام ظلته عدة بيانات بعد أحداث سقوط الموصل في ٢٠١٤/٦/١٠ والتداعيات التي تلتها:

- رب ضارة نافعة سقوط الموصل للمعالجة الأمنية.

- لا بديل عن الحوار والتنازلات العادلة للمعالجة السياسية.

- قل إنما أعظكم بواحدة للمعالجة الاخلاقية.



المحتويات

- توجهات الحوزة إلى الشعب أثناء حرب إسقاط النظام.....٧
- الشعب العراقي إيجابيات ومسؤوليات٩
- حوار عن الخطاب السياسي العراقي الشيعي ٢٦
- حكم التعامل مع الأمريكان..... ٣١
- تنظيم تظاهرات ضد قرار سلطة الاحتلال..... ٣٨
- تكليفنا في هذه المرحلة..... ٤٣
- هل لأمريكا الفضل في حصول التغيير..... ٥١
- المشروع السياسي المقترح من الحوزة..... ٥٧
- الموقف من تشكيل مجلس الحكم..... ٦٧
- بيان باسم الجماهير للاعتراض على تأسيس مجلس الحكم..... ٧٣
- استطلاع وتثقيف الرأي العام حول فقرات الدستور..... ٧٧
- نتائج استطلاع الرأي العام الأول الذي أجرته
الحوزة الشريفة عن بعض قضايا الحكم والدستور..... ٨٧
- قانونان ضد مصلحة الشعب العراقي في أسبوع واحد..... ٩٤
- رسالة إلى العراقيين بمناسبة شهر رمضان..... ٩٨
- دعوة إلى المصالحة الوطنية..... ١٠٢
- تعليقات على الاتفاق لإدارة المرحلة الانتقالية..... ١٠٥
- محاولات بائسة لاستنقاذ صدام حسين..... ١١٤
- ضرورة مشاركة العراقيين في العملية السياسية..... ١١٨
- الخطاب السياسي الشيعي في العراق:..... ١٢١

- ١٢٥ حكم الانتماء إلى الأحزاب.....
رسالة إلى العراقيين
بمناسبة حلول شهر ذي الحجة الحرام
- ١٢٨ ووضع قانون إدارة العراق للمرحلة الانتقالية.....
رسالة مفتوحة إلى مسؤول الإدارة المدنية لقوات الاحتلال في
العراق ١٣٧
- رسالة إلى أعضاء مجلس الحكم المؤقت في العراق
قبل التوقيع على قانون إدارة المرحلة الانتقالية..... ١٤١
موقف الشعب
- ١٤٣ من قانون إدارة العراق للمرحلة الانتقالية.....
إنجازات ترربت على
- ١٥٢ تفعيل دور المثقفين وطلبة الجامعات.....
- ١٥٨ صور من معاناة الشعب العراقي
- ١٦٥ بيانات حول المواجهات الشعبية مع قوات الاحتلال.....
- ١٦٥ بيان رقم (١).....
- ١٦٧ بيان رقم (٢).....
- ١٧٠ بيان رقم (٣).....
- ١٧٤ توجيهات إلى الأمة صدرت أثناء الأحداث الشعبية.....
رسالة مفتوحة إلى
- ١٧٦ مسؤول الإدارة المدنية للعراق بول بريمر.....
- ١٨٠ مجلس الحكم وحل الأزمة الراهنة.....
- ١٨٢ ما هو تكليفنا في المرحلة الراهنة.....

- ملاحظات بين يدي الحكومة المؤقتة الجديدة..... ١٨٦
- الموقف من المواجهات الشعبية الثانية..... ١٨٩
- رسالة للمؤتمر الوطني العراقي..... ١٩٢
- معاً يداً بيد لنبني عراق السلام والازدهار..... ١٩٤
- حوارات في الفكر السياسي الإسلامي..... ١٩٧
- الفقيه وقيادة الأمة..... ١٩٧
- الشيخ يعقوبي يحذر من الأساليب الخاطئة في.....
- الدعاية الانتخابية..... ٢٠٥
- حوارات سياسية المرجعية والعملية السياسية..... ٢٠٨
- مشاعر في يوم الانتخابات..... ٢١٢
- سماحة الشيخ يهنئ أبناء الفضيلة.....
- على فوزهم بثقة الشعب في البرلمان..... ٢١٨
- ماذا بعد الانتخابات..... ٢٢٢
- حضور الملايين وطلبة الجامعات..... ٢٣٠
- في زيارة الأربعين أفضل رد على عرقلة العملية السياسية.....
- مراعاة الانتماءات والخصوصيات لمكونات الشعب العراقي ليست
من الطائفية المقيتة..... ٢٣٥
- حوارات في الفكر السياسي الإسلامي..... ٢٣٧
- قضايا سياسية واجتماعية..... ٢٣٧
- عراق ما بعد صدام حسين:..... ٢٣٧
- المرجعية وولادة العراق الجديد:..... ٢٣٨
- الشعب والدستور:..... ٢٣٨

- ٢٤٠ التجربة العراقية أسوة لشعوب المنطقة:
- ٢٤١ الحوار لإزالة التوترات السياسية:
- ٢٤٢ الدول الإقليمية والفتنة الطائفية:
- ٢٤٣ دور العشائر في بناء العراق الجديد:
- ٢٤٤ دور المرأة:
- ٢٤٥ النظرة إلى المستقبل:
- ٢٤٧ النقد الذاتي فيما يتعلق بعمل الحكومة
- ٢٥٠ شقشقة أبناء الوسط والجنوب هدرت ولم تقرر.....
المرجعية الرشيدة تثني على إضراب القطاع.....
- ٢٥٢ النفط في البصرة.....
- ٢٥٤ الوضع الأمني والفيدرالية.....
ما هي تقصيرات الحكومة.....
- ٢٥٦ التي أوجبت استياء المرجعية الشريفة والجماهير.....
- ٢٥٨ ثقافة دستورية/ ح ١.....
- ٢٦٢ ثقافة دستورية/ ح ٢.....
المرجعية تطالب بإصلاح بعض فقرات الدستور.....
- ٢٦٨ قبل أن نقول له (نعم).....
- الشعب العراقي مدعو إلى صنع مستقبله في الانتخابات المقبلة
- ٢٧٢ ووضع النقاط على الحروف.....
- ٢٧٧ الموقف من الانتخابات.....
حوارات سياسية.....
- ٢٨٤ عن مبررات وجوب المشاركة في الانتخابات.....

- الانقلاب السياسي والانقلاب العسكري..... ٢٩٦
- برنامج عمل الحكومة الجديدة..... ٢٩٨
- الأكراد يؤكدون تحالفهم الاستراتيجي.....
- مع الائتلاف العراقي الموحد..... ٣٠١
- ماذا بقي من الحرب الطائفية..... ٣٠٣
- لقاء سماحة الشيخ يعقوبي رحمته الله مع السيد أشرف قاضي رئيس
بعثة الأمم المتحدة في العراق..... ٣١٢
- ثمرات تلاحم الجماهير المؤمنة والمرجعية الرشيدة..... ٣٢٠
- المرجعية الرشيدة تحذر الائتلاف من الانحراف عن أهدافه... ٣٢٤
- كيف نستعيد دور العشائر في بناء العراق الجديد..... ٣٢٨
- أداء الائتلاف محرج للمرجعية الرشيدة أمام الجماهير..... ٣٣٢
- إذا لم يحترق السياسيون بالنار فإنهم لا يحلّون مشاكل البلاد.. ٣٣٨
- من يقف وراء مسلسل التفجيرات في كركوك..... ٣٤١
- شلل البرلمان أعجزه عن ممارسة دوره..... ٣٤٤
- وأدخل البلاد في هذه الدّوامة .. ٣٤٤
- البصرة رائدة الإصلاح الوطني..... ٣٤٧
- البصرة رائدة الإصلاح الوطني..... ٣٤٨
- موقفنا من فدرالية الأقاليم..... ٣٥٣
- معالجات لمشكلة الفساد الإداري والمالي..... ٣٥٧
- الآمال معلقة بوثيقة مكة المكرمة لإنهاء العنف في العراق..... ٣٦٢
- ماذا علينا أن نستفيد من تجربة سنتين من..... ٣٧٠
- العملية السياسية^(١)..... ٣٧٠

- سماحة الشيخ يستقبل سماحة السيد الحكيم ٣٧٤
- ويناقد معه قضايا الشعب والانتخابات ٣٧٤
- سماحة الشيخ يشيد بنتائج مؤتمر الوفاق الوطني العراقي ٣٧٦
- مناقشة تشكيل الحكومة الجديدة ٣٧٧
- وجود الائتلاف حاجة استراتيجية ٣٧٩
- على أعضاء البرلمان أن يمثلوا الشعب وليس أحزابهم ٣٨٠
- صدق نبوءة الشهيد السيد محمد باقر الصدر قدس سره ٣٨٢
- على الائتلاف ٣٨٢
- الحاجة إلى كيان ظل للائتلاف ٣٨٤
- الانسحاب من الحكومة لا يعني الانسحاب من الدولة ٣٨٦
- إشكالية الكيانات السياسية ٣٨٧
- الأمن والخدمات معيار نجاح الحكومة وفشلها ٣٩٠
- التوجيه الوطني والأخلاقي لعناصر الأمن ٣٩٢
- سير محاكمة صدام سبب للتدهور الأمني ٣٩٤
- وزارة الداخلية عنوان نجاح عمل الحكومة ٣٩٧
- مشروع المرجعية لمعالجة للفساد الإداري يحظى ٣٩٧
- باهتمام كبير ٣٩٨
- الموقف الصحيح من صدور حكم الإعدام في حق ٣٩٨
- صدام حسين ٣٩٩
- القيادة الحكيمة تضع أصابعها على العلة وتصف العلاج ٤٠٢
- خلاصة السيرة الذاتية لسماحة آية الله العظمى الشيخ محمد
اليعقوبي: ٤٠٣

- كان مشروع حزب الفضيلة الإسلامي في ذهني قبل سقوط صدام
لعلمي بانهيار النظام..... ٤٠٦
- كيف يمكن تفادي الحرب الأهلية..... ٤٠٧
- أنا أرفض حالة الاحتلال جملة وتفصيلاً ويشاركني في هذا
الموقف كل حر شريف ٤١٠
- نظام الحكم الذي ينبغي أن يسود في العراق..... ٤١٣
- التعديل الحكومي المرتقب إذا كان حقيقياً فسنساهم فيه ٤١٤
- يوجد عتب كبير لدى شعوب العالم على الشعب الأمريكي لأنه لا
يؤثر على حكومته لتغيير سياساتها الظالمة:..... ٤١٦
- إذا كانت الحكومة جادة في المصالحة الوطنية..... ٤١٩
- فلتتصالح مع الشعب أولاً..... ٤١٩
- استئثار السلطة والعنف السياسي ٤٢٢
- رقابة المرجعية على ميزانية ٢٠٠٧.....
- سلّطت الأضواء على فساد المتسلطين..... ٤٢٩
- تجربة البصرة في المصالحة الوطنية والازدهار ٤٣٣
- الجامعيون وقيادة المشروع الوطني..... ٤٣٩
- المرجعية الشاهدة تدين ردود أفعال كتلة الائتلاف ٤٤٤
- المشروع الوطني للإصلاح السياسي..... ٤٤٩
- تخبّط قوى الاحتلال والسياسيين بسبب إهمال..... ٤٥٥
- دور العشائر وعراقيي الداخل..... ٤٥٥
- أعداء الشعب ثلاثة: الاحتلال ، الإرهاب ، فساد الحكومة ٤٦١
- العجز عن حل مشاكل العراق.....

- بسبب عدم وجود رمز كبير يفرض الحل على السياسيين ٤٦٦
- لا بدّ من إصلاح فوري في العملية السياسية ٤٧٠
- في ذكرى استشهاد الإمام الهادي عليه السلام: تجمع مؤسسات المجتمع المدني في بغداد للمطالبة بحكومة جديدة ٤٧٦
- السياسيون يفتقدون الإرادة الجدّية للحل ٤٨٠
- العيد والمصالحة الحقيقية ٤٨٣
- حوارات سياسية: موعظة للإعلاميين ٤٩٣
- الامتيازات الإضافية للبرلمانيين ٤٩٦
- حل مشكلة كر كوك، والفدرالية والديكتاتورية ٤٩٨
- تأييد مطلب العشائر بتأسيس مكاتب إسناد القانون ٥٠٠
- حل مشاكل العراق بيد العراقيين أنفسهم ٥٠٣
- حوارات سياسية ٥٠٧
- في الذكرى الخامسة لسقوط صدام المقبور ٥٠٧
- المطلوب تغيير الظلم وليس الظالم فقط ٥٠٧
- الشيء الذي تحقق هو الأمل لغدٍ أفضل ٥٠٨
- موقف المرجعية إبان الغزو عام ٢٠٠٣ ٥٠٩
- توجهات المرجعية قبل بدء الحرب وأثناءها ٥١٢
- العلاقة التكاملية بين عراقيي الداخل والخارج ٥١٣
- دور المرجعية في منع الفوضى وسرقة المال العام ٥١٤
- مسؤوليات ما بعد السقوط ٥١٥
- العلماء والعمل السياسي: ٥١٦
- التوظيف السوء للدين ٥١٧

- القداسة المزيفة لبعض رجال الدين ٥١٨
- الشعب غير معذور إذا لم يختر الكفوئين المخلصين ٥٢٠
- حوارات سياسية ٥٢٥
- الشعب يطالب بالتغيير ٥٢٥
- أغراض أمريكا من عدم تغيير الخارطة السياسية ٥٢٦
- الشك في نزاهة الانتخابات ٥٢٨
- الحل الجذري لأزمة قانون الانتخابات وغيرها ٥٢٩
- بإصلاح مجمل العملية السياسية ٥٢٩
- الاتفاقية الأمنية:
.....
- حولت الانسحاب المحتوم إلى نصرٍ استراتيجي ٥٣٢
- تحقيق المصالحة الوطنية
.....
- يكون من خلال التغيير الشامل للحكومة ٥٣٧
- ضرورة وجود هيئات استشارية ومراكز دراسات
.....
- ترفد الأحزاب السياسية ٥٣٩
- فقدان ثقة الشعب بالأجهزة القضائية والرقابية ٥٤١
- توجهات الناخبين أثبتت انتصار مشروع المرجعية ٥٤٣
- وجود فرصة جيدة لتسريع سحب القوات الأجنبية ٥٤٦
- رئاسة البرلمان أداة لتمير مشاريع
.....
- الأحزاب الحاكمة وتحقيق مصالحها ٥٤٩
- دعوة السادة أعضاء البرلمان لمراجعة قانون الانتخابات ٥٥١
- تغيير الخارطة السياسية في الانتخابات القادمة،
.....
- يساهم في القضاء على دوامة العنف ٥٥٥

- مبادرة للإسراع بتشكيل الحكومة..... ٥٥٧
- التحذير من عدم تشكيل حكومة شراكة وطنية..... ٥٦٠
- المرجع اليعقوبي يقلل من تأثير الانسحاب الأمريكي.....
- على حل مشاكل البلاد..... ٥٦٥
- المرجع اليعقوبي يحذر من خطورة إطلاق.....
- منح الجنسية العراقية لمن كان أحد والديه عراقياً..... ٥٦٩
- تعديل قانون الانتخابات..... ٥٧١
- حول قرار الحكومة الأخير بالتعويض بمبلغ نقدي عن مفردات
البطاقة التموينية..... ٥٧٧
- المشاريع الشيطانية التي أعدت للمنطقة الإسلامية والعربية..... ٥٨١
- قانونا المحكمة الجعفرية والأحوال الشخصية الجعفري نصره
لمدرسة أهل البيت (عليه السلام) وتحقيق للعدالة الاجتماعية..... ٥٨٥
- المرجعية الدينية وقانونا الأحوال الشخصية والمحكمة العليا
الجعفرية..... ٥٨٧
- نعيب زماننا والعيب فينا.....
- رزية يوم الثلاثاء نموذجاً..... ٥٩٤
- ماذا بعد رزية الثلاثاء..... ٦٠٤
- جواب المعترضين على القانون الجعفري..... ٦٠٧
- المرجع اليعقوبي يستنكر تعدي ميلادينوف على حق.....
- الاجلبية الشيعية..... ٦٢٠
- تجمعات نسوية حاشدة نصره للقانون الجعفري..... ٦٢٢
- المشاركة في الانتخابات: استحقاق إنساني و وطني.....

- وواجب شرعي ٦٢٣
- بيع السلاح إلى جهات مجهولة ٦٣٢
- تعليق على قرار المحكمة الاتحادية حول توزيع
المقاعد الشاغرة ٦٣٤
- النظام السياسي الجديد يكرّم القتل المجرمين
ويهمل ضحايا صدام ٦٣٦
- آفاق العمل المشترك بين المرجعية الدينية
والأمم المتحدة في العراق ٦٤٠
- رُبَّ ضارة نافعة.. سقوط الموصل ٦٤٦
- لا بديل عن الحوار والقبول بالتنازلات العادلة ٦٤٩
- م/ تكليف العراقيين المغتربين ٦٥٢
- المرجع العنقوبي يدعو الى حلول سياسية فورية ويحذر من
عمليات التطهير العرقي والاكراه الديني ٦٥٤